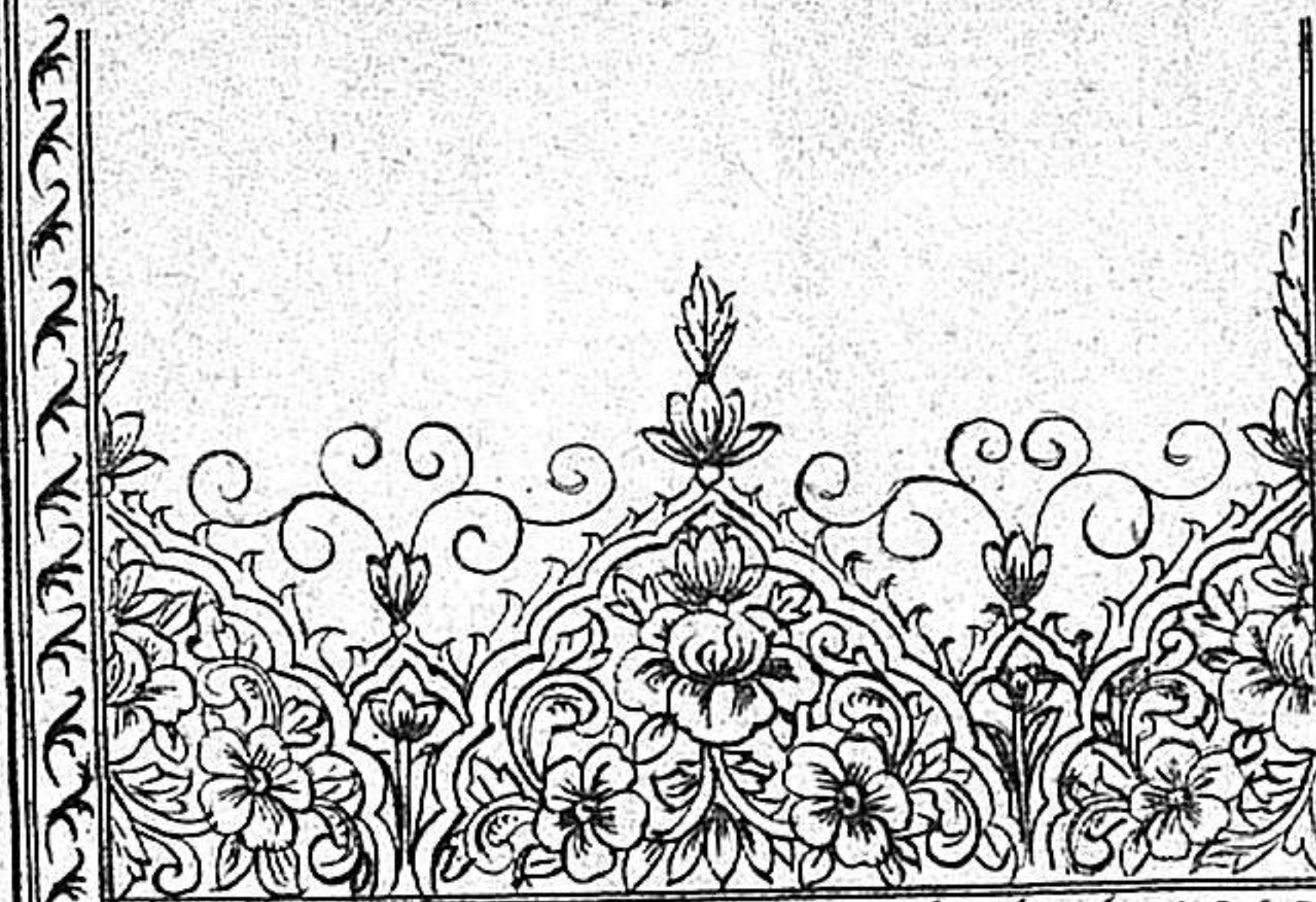


طبع في المطبع في الموضع في الموضع في الموضع

فهرس الجزء الاول من المجلد الثاني من عيني شرح الهداية حال المتن بكتاب النكاح الى باب الاستيلاء

مطلب	صفحة	مطلب	صفحة
كتاب النكاح	٢	فصل في بيان من يقع طلاقه ومن لا يقع	٢٢٢
فصل في نكاح المحرمات	٢٢	باب ايتاع الطلاق	٢٢٨
باب في الاولياء والاكفار	٤٥	فصل في اضافة الطلاق الى الزمان	٢٣٨
فصل في الاكفار	١٠٣	فصل في اضافة الطلاق الى النساء	٢٣٣
فصل في الوكالة بالنكاح	١١١	فصل في تشبيه الطلاق ووضع	٢٥٠
باب المهر	١١٤	فصل في الطلاق قبل الدخول	٢٥٤
فصل في احكام انكحة اهل الذمة	١٤٣	باب تفويض الطلاق	٢٤٩
باب نكاح الرقيق	١٤٤	فصل في الاختيار	٢٤٠
باب نكاح اهل الشرك	١٨٢	فصل في الامر بالبيد	٢٤٤
باب في بيان احكام القسم	١٩٥	فصل في المشية	٢٨٠
كتاب الرضاع	١٩٩	باب الايمان في الطلاق	٢٩٣
كتاب الطلاق باب طلاق السنة	٢١٢	فصل في الاستثناء	٣٠٤



بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب النكاح اي هذا الكتاب في بيان احكام النكاح وقال السكاكي النكاح لغة الجمع والضم
ومن امثال العرب انكنا الغري فترى اي جمعنا بين حمار الوحشي والاناث فنظرا ما يتوكلها
فغضب مثلاً لقوم يجتمعون على الامر لا يدرون ايصد عنه وحكى المبرد من البصريين كلام
بعلت عن الكوفيين انه عبارة عن الجمع والضم وليستعمل في الوطى
لوجود الضم وليستعمل في العقد مجازاً قال الله تعالى فانكحوهن باذن الهن وقال الله تعالى
وانكحوا الايامى منكم والعقد موقوف على الاذن ووطى الايامى من بناتهن واخواتهن
حرام عليهم وفي شرح قاضي خان النكاح في اللغة والشرع حقيقة في الوطى مجاز في العقد
وقال الشافعي انه في الشرع عبارة عن العقد لانه تعالى حيث ما ذكره في القرآن اراد به
العقد وهذا الياح لانه تعالى قال الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة وقال الله تعالى حتى اذا
بلغوا النكاح اراد به الوطى بالاجماع وفي شرح الاسي جابي النكاح لغة الجمع المطلق وشرعاً العقد بشرط
وقال في الاسلام النكاح العقد الشرعي ويذكر ويراد به الوطى ثم قيل انه حقيقة فيما لوجوده معنى الضم

فانكحوا الايامى منكم والعقد موقوف على الاذن ووطى الايامى من بناتهن واخواتهن حرام عليهم وفي شرح قاضي خان النكاح في اللغة والشرع حقيقة في الوطى مجاز في العقد وقال الشافعي انه في الشرع عبارة عن العقد لانه تعالى حيث ما ذكره في القرآن اراد به العقد وهذا الياح لانه تعالى قال الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة وقال الله تعالى حتى اذا بلغوا النكاح اراد به الوطى بالاجماع وفي شرح الاسي جابي النكاح لغة الجمع المطلق وشرعاً العقد بشرط وقال في الاسلام النكاح العقد الشرعي ويذكر ويراد به الوطى ثم قيل انه حقيقة فيما لوجوده معنى الضم

فيهما وقال في الاسلام النكاح العقد الشرعي والاصح انه حقيقة في الوطى خاصة لوجود
معنى الضم فيه حقيقة ولا يجوز ان يكون حقيقة في العقد لانه يودي الى الاشتراك وهو خلاف
الاصل وعليه فحول اهل اللغة وفي المبسوط النكاح لغة الوطى ومنه قول الفروق النكاح
على طهر نسائهم والناكحين ببشط بهجلة البقر يهجو اذ بك قوما وقال عليه السلام نكح البهيمة
ملعون قال المطرزي ثم قيل للتزوج نكاح لانه سبب ولما فرغ من بيان العبادات
شرح في المعاملات لانها تالية لما اذ بها بقا العابد ووجود العبادات والبقاء بالكسب الحلال
والكسب الحلال يتوقف على معرفة المعاملات ثم قدم النكاح وما يتبعه على سائر المعاملات
لان فيه معنى العبادة فان النكاح سنة الانبياء والمرسلين وفيه تحصيل نصف الدين
وقد تواترت الاخبار والآثار في توعد من رغب عنه وتحريض من رغب فيه قال عليه السلام
النكاح من سنتي فمن لم يعمل بسنتي فليس بنبي الحديث وزاد ابن ماجه من رواية موسى بن جعفر
عن لقاسم عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال عليه السلام الدنيا متاع
خير متاع الدنيا المرأة الصالحة رواه مسلم والنسائي وابن ماجه من حديث عبد الله بن عمر
وقال عليه السلام لكاف ابن ربيعة لك اربع من سنن النبي الحيا والتعطر والسواك النكاح
رواه الترمذي من حديث ابي ايوب عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي حسن وقال
عليه السلام لكاف بن ربيعة بل لك زوجة قال لا ولا جارية قال لا قال وانت موسر قال
وانا موسر قال انت اذا من اخوان الشياطين ان سئمتا النكاح شراركم غراكم كذا نقله الشرح
ثم قال رواه احمد بن حنبل وابن عمر بن عبد البر وذكره جابر الله في الفائق وزاد فان كنت من
رهبان الضاري فالحق بهم وان كنت من سائمتا النكاح انتهي قلت نقله شيخنا زين الدين

بسم الله الرحمن الرحيم
كتاب النكاح
في بيان احكام النكاح
وقال السكاكي النكاح لغة الجمع والضم
ومن امثال العرب انكنا الغري فترى اي جمعنا بين حمار الوحشي والاناث فنظرا ما يتوكلها
فغضب مثلاً لقوم يجتمعون على الامر لا يدرون ايصد عنه وحكى المبرد من البصريين كلام
بعلت عن الكوفيين انه عبارة عن الجمع والضم وليستعمل في الوطى
لوجود الضم وليستعمل في العقد مجازاً قال الله تعالى فانكحوهن باذن الهن وقال الله تعالى
وانكحوا الايامى منكم والعقد موقوف على الاذن ووطى الايامى من بناتهن واخواتهن
حرام عليهم وفي شرح قاضي خان النكاح في اللغة والشرع حقيقة في الوطى مجاز في العقد
وقال الشافعي انه في الشرع عبارة عن العقد لانه تعالى حيث ما ذكره في القرآن اراد به
العقد وهذا الياح لانه تعالى قال الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة وقال الله تعالى حتى اذا
بلغوا النكاح اراد به الوطى بالاجماع وفي شرح الاسي جابي النكاح لغة الجمع المطلق وشرعاً العقد بشرط
وقال في الاسلام النكاح العقد الشرعي ويذكر ويراد به الوطى ثم قيل انه حقيقة فيما لوجوده معنى الضم

فانكحوا الايامى منكم والعقد موقوف على الاذن ووطى الايامى من بناتهن واخواتهن حرام عليهم وفي شرح قاضي خان النكاح في اللغة والشرع حقيقة في الوطى مجاز في العقد وقال الشافعي انه في الشرع عبارة عن العقد لانه تعالى حيث ما ذكره في القرآن اراد به العقد وهذا الياح لانه تعالى قال الزاني لا ينكح الا زانية او مشركة وقال الله تعالى حتى اذا بلغوا النكاح اراد به الوطى بالاجماع وفي شرح الاسي جابي النكاح لغة الجمع المطلق وشرعاً العقد بشرط وقال في الاسلام النكاح العقد الشرعي ويذكر ويراد به الوطى ثم قيل انه حقيقة فيما لوجوده معنى الضم

العراقي رحمه الله في شرحه لترمذي وقال وبه عكاف رواه ابو جعفر العقيلي في تاريخه القمى ربا
 الى عطية بن بشر الهلالي عن عكاف بن ربيعة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فباريتي قال لا قال وانت صحيح موسى قال نعم
 قال فانك اذا من اخوان الشياطين ان كنت من ربه ان النصراني فالحق بهم وان كنت
 منافسا للنكاح وابن ربيعة ابن التمز وجين هم المردون من النجاشية الشياطين
 والذرية نفسي بيده للشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انفسهم الصالحين من آل
 والناس من ترك النكاح وابن ربيعة انهم صواحب الوب وداود ويوسف وكرست قال
 بابي يارسل الله وما كرس فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال بعضهم ثلاث
 مائة عام ليقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاجتبه فبغها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فتداركه الله عز وجل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجني يارسل الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كلثوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن ربيعة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والحديث قوس ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابنا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشر اتيتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث كما لو
 البيهقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فاني سكاثركم الامم ولا تكونوا كبريتا
 النصارى وروى ابن عدي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لم يمت من
 اهل الايام واحد فليت اليه بزوجته فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شر لكم غرامكم وروى
 في حديثه

ما شاء الله من النكاح في تاريخه القمى ربا
 الى عطية بن بشر الهلالي عن عكاف بن ربيعة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فباريتي قال لا قال وانت صحيح موسى قال نعم
 قال فانك اذا من اخوان الشياطين ان كنت من ربه ان النصراني فالحق بهم وان كنت
 منافسا للنكاح وابن ربيعة ابن التمز وجين هم المردون من النجاشية الشياطين
 والذرية نفسي بيده للشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انفسهم الصالحين من آل
 والناس من ترك النكاح وابن ربيعة انهم صواحب الوب وداود ويوسف وكرست قال
 بابي يارسل الله وما كرس فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال بعضهم ثلاث
 مائة عام ليقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاجتبه فبغها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فتداركه الله عز وجل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجني يارسل الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كلثوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن ربيعة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والحديث قوس ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابنا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشر اتيتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث كما لو
 البيهقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فاني سكاثركم الامم ولا تكونوا كبريتا
 النصارى وروى ابن عدي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لم يمت من
 اهل الايام واحد فليت اليه بزوجته فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شر لكم غرامكم وروى
 في حديثه

ما شاء الله من النكاح في تاريخه القمى ربا
 الى عطية بن بشر الهلالي عن عكاف بن ربيعة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فباريتي قال لا قال وانت صحيح موسى قال نعم
 قال فانك اذا من اخوان الشياطين ان كنت من ربه ان النصراني فالحق بهم وان كنت
 منافسا للنكاح وابن ربيعة ابن التمز وجين هم المردون من النجاشية الشياطين
 والذرية نفسي بيده للشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انفسهم الصالحين من آل
 والناس من ترك النكاح وابن ربيعة انهم صواحب الوب وداود ويوسف وكرست قال
 بابي يارسل الله وما كرس فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال بعضهم ثلاث
 مائة عام ليقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاجتبه فبغها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فتداركه الله عز وجل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجني يارسل الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كلثوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن ربيعة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والحديث قوس ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابنا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشر اتيتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث كما لو
 البيهقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فاني سكاثركم الامم ولا تكونوا كبريتا
 النصارى وروى ابن عدي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لم يمت من
 اهل الايام واحد فليت اليه بزوجته فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شر لكم غرامكم وروى
 في حديثه

قال النكاح ينقذ بالاحباب والقبول

في مجمع الصحابة من حديث ابي نجيح قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من قدر على ان ينجح
 فانك تنجح فليس منا وابن نجيح هذا ذكره البقوي وابن عبد البر في الصحابة وروى البجلي في من حديث
 ابن موسى قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فان القوم خير من عبادة الله
 سنة قلت هذا ذكره صاحب الفردوس وهذا الحديث اخذت الظاهرية حيث قالوا
 فرض عين حتى ان من قدر على الوطى والالتحاق يا ثم تركه واختلص اصحابهم ففرض كفاية
 وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل مستحب وبه قال بعض اصحاب الشافعي وقيل سنة مؤكدة
 وقال بعضهم واجب على الكفاية وفي المبسوط النكاح مسنون مستحب في قول جمهور العلماء وفي المبسوط
 سنة مؤكدة وفي المنافع قوله من قال انه فرض كفاية عند المتأخرين من مشايخنا وقيل هو قول
 الكرخي وفي البدائع النكاح فرض حالة التوفيق وخوف الوقوع في الزنا بلا خلاف وفي المبسوط
 لا يسع تركه حينئذ وقال النفسى النكاح سنة لعيني في حال الاعتدال وعند التوفيق يجب ومواعدة
 الشهوة وقالوا حاله الجور مكره لانه لا يظهر المصالح المطلوبة من النكاح في حالة الجور فان قلت
 روى عن حذيفة رضي الله تعالى عنه قال اذا كان سنة خمس مائة فلان يرى احكم حرا وكليا
 خير له من ابني ولد المرد وروى ايضا خرم الذي لا اهل له ولا ولد قلت قال ابن حزم وهما
 موضوعان لانهما من رواية ابي عاصم رواه ابن الجراح العسقلاني لا يوجب بيان وضعهما انه لو
 استعمل الناس ما فيها من ترك النسل لطول الاسلام والجماد والدين وغلب اهل الكفر فظهر
 بلا شك انتهى كلامه قال النكاح ينقذ بالاحباب والقبول شرا برك النكاح ينقذ بالقبول
 الذي يوجب حل المرأة بنفسه وانما قيد بنفسه استرازا عن البيع فانه يوجب حلها بوا
 ملك الرقبة والقصد الرباط يقال عقد الحبل اذا ضم احد طرفيه بالاحسن وبه القصد

ما شاء الله من النكاح في تاريخه القمى ربا
 الى عطية بن بشر الهلالي عن عكاف بن ربيعة الهلالي انه اتى النبي صلى الله عليه وسلم
 فقال يا عكاف لك امرأة قال لا قال فباريتي قال لا قال وانت صحيح موسى قال نعم
 قال فانك اذا من اخوان الشياطين ان كنت من ربه ان النصراني فالحق بهم وان كنت
 منافسا للنكاح وابن ربيعة ابن التمز وجين هم المردون من النجاشية الشياطين
 والذرية نفسي بيده للشياطين سلاح بلغ وقال بعضهم انفسهم الصالحين من آل
 والناس من ترك النكاح وابن ربيعة انهم صواحب الوب وداود ويوسف وكرست قال
 بابي يارسل الله وما كرس فقال رجل عبد الله على ساحل البحر خمسمائة عام وقال بعضهم ثلاث
 مائة عام ليقوم الليل ويصوم النهار فمرت به امرأة فاجتبه فبغها وترك عبادة ربه وكفر بالله
 فتداركه الله عز وجل لما سلف فتاب عليه فقال بابي وامي زوجني يارسل الله صلى الله
 عليه وسلم قال قل زوجتك باسم الله والبركة زينب بنت كلثوم الحميرية وقال القاضي
 عكاف بن ربيعة الهلالي امره النبي صلى الله عليه وسلم بالزواج والحديث قوس ثم قال
 شيخنا زين الدين رواه احمد في مسنده قال حدثنا عبد الرزاق ابنا محمد بن راشد عن
 كحول عن رجل عن ابي زر قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم رجل سال عكاف
 بن بشر اتيتي فقال النبي صلى الله عليه وسلم بل لك من زوجة وساق الحديث كما لو
 البيهقي في حديث ابي امامة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تزوجوا فاني سكاثركم الامم ولا تكونوا كبريتا
 النصارى وروى ابن عدي في كامل من حديث ابي هريرة رضي الله عنه قال لم يمت من
 اهل الايام واحد فليت اليه بزوجته فاني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شر لكم غرامكم وروى
 في حديثه

بلفظين يعبر بهما عن المماض لأن الصنعة والكنت الخبر وضعا قد جعلت للاشياء مشروعا دفعا للحاجة

ومنها عقد النكاح والانقضاء مطاوعة ليصير كلام احد العاقلين منصفاً الى الآخر حكماً
ويحصل تركيب شرعي له آثار مخصوصة عند وجود الشرائط واراو بالايجاب اخراج
الممكن من الامكان الى الوجود على ما هو المعروف عند المتكلمين لا الايجاب الذي
يعاقب تبركه وقولنا زوجت وتزوجت آله انقضاه وقوله نعتد بالايجاب
اشارة الى هذا لان الباء تدخل على الالة كما يمتثل قطعت بالسكين وكنت
بالعلم وكذا قولهم البيع ينقذ بكذا يعنيون به العقد الشرعي الذي يوجب الملك
في المحل ثم بلفظين مثل قيد باللفظين لينجج الكتابة فانه لو كتب رجل على شئ امرأ
زوجني نفسك فقلت المرأة على ذلك الشئ عمقيد زوجت نفسي منك لا ينقذ النكاح
وبه قال الشافعي ومالك واحمد ثم يعبر بها ش اي مبنين بما لان التبيين والعبارة البليان
م عن الماضي ش اي عن صيغة الفعل الماضي بان يقول المرأة زوجت نفسي منك ويقول
الرجل قلت م لان الصيغة وان كانت للاخبار وضيا ش اي للاخبار في اصل الوضع لان
الاخبار اظهر ما كان او سيكون للاشبات ما لم يكن لان قولك اتممت لا يوجب القيام كذلك
فذلك تزوجت لا ثبت التزوج وضعاً ونعت م فقد جعلت ش اي الصيغة م لانتشار شئ
ش اي من حيث الشرع لان الانتشار اثبات امر لم يكن م وانما جعلت انتشار دفعا للحاجة
لان الحاجة كانت متحققة في الجاهلية وكانت لهم الحكمة مقدرة قال عليه السلام ولدت من نكاح
ولم اولد من سفاح فقد رما الشارع وانما اختير لفظ الماضي للانتشار لانه يقتضيه سبق الوجود
فيكون اول على الوجود فصار الوجود حالاً والفرق بين الانتشار والاخبار ان الانتشار
سبب لدلوله وليس الاخبار سبباً لدلوله لان الانتشار تبيحه لدلوله والاخبار يتبع

[illegible]

عینی شرح ہدایہ ۲

وينعقد بلفظين يعبر بأحد هما عن الماضي والأخر عن المستقبل مثل أن يقول
 زوجة فيقول زوجته لأن هذا توكيل بالزكاح ۞

المذلول ولان الانشاء لا يحتمل التصديق والتكذيب والاخبار يحتملها من وينقصد
لمفطمين يعبر بها عن الماضي والاضحى عن المستقبل ش قال الامام حميد
الدين ينظر الانقضاء بالماضي والمستقبل مثل ان يقول الرجل اني تزوجت وقال المرء
زوجت نفسي منك قد صح النكاح ويكون بلفظ المستقبل تبعاً للماضي وما ورد في الكتاب
مثل قوله مثل ان يقول ش اى الرجل هم زوجني فتقول ش اى المرأة هم زوجك
ش قال حميد الدين قيل انه غير صحيح لان قوله زوجني توكيل فلا يكون معطى العتد قال
والنظير الواضح ما قلنا ويجاب بان الواحد يتولى طرفي العقد في النكاح وكون البيع
مبهم معنى قوله لان هذا ش اى قوله زوجني توكيل بالنكاح ش والولى الواحد يتولى
طرفي النكاح على ما بينه انشاء التمتع والحاصل ان قوله زوجك بمنزلة الايجاب القبول
والتوكيل بمنزلة التحصيل والواحد يتولى طرفي العتد في النكاح لكن قوله زوجك لا يكون
بمنزلة شطري العقد الا بقوله زوجني لان به يصير وكما فصا كانه شرط العتد استحسانا
والفرق بين النكاح والبيع ان المحقوق في البيع يتعلق بالوكيل والوكيل بالنكاح
ليس كذلك لانه لا يطالب بتسليم المهر ولا غيره وفي شرح الاستبجاني فترده الزوج
على الرد فيفض الى الاضرار بها والحاق العار والاشارة بقبيلها لانهم اذا وجبوا لعقد عند قوله
زوجني بان قال الولي زوجك مثلاً لو لم يتم العقد بهذا جاز للزوج ان يرجع ولحق
بالولي عار وشار هذا لا يجوز لانه يقال زوجها ابنه فلم يقبله بخلاف البيع حيث
لا عار في رده وكذا لو قال الزوج جيتك لتزوجني ابتك فتقال ابنته لا قبزوجك
قد صح النكاح ولزم وكذا لو قال لامرأة ان تزوجك على الف درهم فقالت قد تزوجك

[illegible]

على ذلك صح لان النكاح لا يصح اليوم وفي خزانة الاكل اتزوجك بكذا او خطبتك
على كذا فقالت قد تزوجتك نفسي صح وهو استحسان بخلاف البيع وانخلع ذكره ائشي
وفي المرغيباني ينعقد بقوله تزوجتك ويقول الاخر قبلت او قال اتزوجك
فقلت قد قبلت ولو قال خطبتك بالفت فقلت زوجت نفسي منك كان مكاحا وفي
الجزا المروى عن ابي حنيفة قال زوجني بنتك فقلت قد تزوجتك صح قال قد
زوجتك بنتي بالفت فقال قبلت وسكت عن المهر صح وان قال قبلت ولا اقبل
المهر لا يصح لانه ردو عن ابي حنيفة الكبير يصح لان المال في النكاح تبع ومثال المرغيباني
قال زوجني ابنتك فقال ارفعها وانصبها حيث شئت بحضرة الشهود ولا ينعقد وقال
الامام محمد بن الفضل ينعقد قال زوجت ابنتي ولم يزد على هذا ابو بصير فقبلت بفتح
للاب الا ان يقول قبلت لاني وهذا يدل على ان من قال بعت بهذا فقال الاخر قبلت
او اشتريت صح وان لم يقل ان منك اذا كان منها مقدمات البيع قالت تزوجتك
على كذا ان اجاز لي ارضى فقال قبلت لا يصح ولو كان ابو با حاضرا يسمع
فقال اجزت او رضيت جاز ولو قالت زوجت نفسي منك فقال قبلت جاز
وفي الذخيرة صرت امرأة لي فقالت نعم او صرت اختا للمشايخ انه ينعقد وفي
جوامع الفقه لو قال هذه زوجتي بحضرة الشهود لا يصح على المختار فصار يصح بينه وبين الله ولو قال
تزوجتك ان رضيت او رضى فلان وهو في المجلس فقالت رضيت او قال رضيت
جاز وفي القينة قام احد الزوجين قبل القبول بطل وفي بطلان البيع روايتان
وفي البدائع والقول في القبول ليس بشرط عندنا خلافا للشافعي له بنت واحدة ومثال
زوجتك بنتي صح وان كان له بنتان لم يصح تزوج حاضرة منقبة لم يعرهما المشهود
ولم يذكرها اسمها ونسبها يجوز الا عند البصر له بنت واحدة اسمها فاطمة رضي
الشرع عنها فتال زوجتك بنتي عائشة لم يصح الا ان يقول عائشة هذه لان

قوله اختار المشايخ
اقول ان الامور في
قولها لا ينعقد
والا ينعقد عنها
من حيث انها امرأة
لا يملك البعد لان
شأنها ملك المنة
والا لا ينعقد
فيكون معنى كلامه
ان امرأته لا
تستطيع ان تزوج
على انفسها

وينعقد بلفظ النكاح

الا سمعوني المشار اليها تزوج وامرأة في بيت فقبلت وليس معها غيره باسمواكلها
صح وان كان معها غيره لم يصح الا اذا عسر فواكلها سميت في بعض
وفي الكبر باسم زوجت بالاشرف قالت زوجت نفسي بعد انقضاء عدتي لا يصح
وكما لا يصح تعليق النكاح بالشرط لا يجوز اضافته الى وقت مستقبل له بئان ايم وذات
زوج فقال زوجتك بنتي ولم يسمها صح زوجت نفسها منه فلم يقبل شيئا بل دفع اليه
في المجلس فمقبول قال بر بن الدين السمرقندي وبر بن الدين صاحب المحيط وقال
القاضي بزيح الدين لا ينعقد قال لامرأة السلام عليك يا زوجتي فقالت السلام عليك
يا زوجي لا ينعقد ذكره على السعدى ويصح نكاح المأمل والمأعب وبه قال ابن جنبل وهو المشهور
من ذهب بالاك في الذخيرة قال عليه السلام ثلاثه هن لمن جدد النكاح والطلاق
والرجعة رواه الترمذي وهو حجة على الشافعي في النكاح قلت رواه ابو داود
ايضا وفيه ان طلاق المأمل ونكاحه ورجعته مواخذه ولا يلتفت الى قوله كنت بازلا
ولا يدين ايضا فيما بينه وبين القدر من رجل وقد ذهب بعض المالكية الى
ان نكاح المأمل غير صحيح فقال علي بن زيار ومنهم لا يجوز نكاح هنر لعب
ويصح قبل البناء وبعده وعن ابن القاسم تجزئه ومثال ابو بكر بن اللباد
منهم انه صحيح لازم قال شيخنا زين الدين وهو قول عامة العلماء وروى ذلك
عن علي بن مسعود وعطارد وهو قول ابي حنيفة والشافعي رضي الله عنهما
م ومنعته ش من النكاح م بلفظ النكاح ش بان يقول انكمن فيقول انكمن
وفي بعض النسخ بلفظ الانكاح بان يقول انكمن فيقول انكمن م والتزويج

قوله لا ينعقد
لا ينعقد لان الامور في
قولها لا ينعقد
والا ينعقد عنها
من حيث انها امرأة
لا يملك البعد لان
شأنها ملك المنة
والا لا ينعقد
فيكون معنى كلامه
ان امرأته لا
تستطيع ان تزوج
على انفسها

ولا يشترط وصف الذكي حتى ينقذ بحضرة رجل امرأتين فيه خلاص الشافعي واستقر في الشهادات ان لا يشترط العدالة حتى ينقذ بحضرة الفاسقين عندنا خلاص الشافعي لان الشهادة من باب الكرامة والفاسق من اهل الكرامة

يشترط وصف الذكورة حتى ينقذ بحضرة رجل وامرأتين ش وقال الشافعي واداد واصحابه واختاره ابن حزم وجوزه بشهادة اربع من النساء وفيه خلاف الشافعي ش فان عنده لا يجوز فيه شهادة النساء لدلالة قوله عليه السلام لانكاح الابوي وشاهدي عدل فان لفظ شاهدين يقع على ذكرين او على ذكر وانثى والشافعي غير مراد بالاجماع فتيين الاول قلنا شهادة النساء حجة أصلية بانص لكن فيه نوع شبهة باعتبار صورة البدلية والنكاح انما ثبت بشبهة من واستقر ش اى خلاف الشافعي رحمه الله تعالى في الشهادات ان شاء الله تعالى ش فانه وعد خلاف الشافعي في كتاب الشهادة وسيجي ان شاء الله عز وجل م ولا يشترط العدالة ش اى في شهود النكاح م حتى ينقذ ش اى النكاح م بحضرة الفاسقين عندنا خلاصا للشافعي ش فانه يقول لا ينقذ بحضرة الفاسقين وبه قال احمد وقال امام الحرمين في النهاية لا ينقذ بحضرة الفاسقين لان الشهادة فيه مقبولة معنى وهو صون العتد عن المحذور لان العقد لا يثبت بشهادتهما انتهى غيا بطل المستورين فانه لا يثبت بشهادة متاعن المحجة ويصح العقد بحضرة ما وباني الزوجين او ابني احد على الاصح ولا يثبت بهما ش اى للشافعي م ان الشهادة من باب الكرامة ش لقوله عليه السلام اكرموا الشهود فان التخييم بهم يحق م والفاسق من اهل الابانة ش لقوله عليه السلام اذا لقيت الفاسق فالتقه بوجهه مقهور ولان كلامه محتمل الصدق والكذب ولا يخرج صدقه لعدم عدالة اذ العدالة هو المرجح على ما عرفت فاذا فات المرجح بقية محتملا فلا يصح حجه م ولنا انه ش اى الفاسق م من اهل الولاية

قوله بغير قول قد تقدم فان لم يكن بغير قول قد تقدم

قوله بغير قول قد تقدم فان لم يكن بغير قول قد تقدم

ولنا انه من اهل الولاية فيكون من اهل الشهادة وهذا لان له لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه لا يحكم على غيره لانه من جنسه ولانه صلح مقلدا فيصير مقلدا او كذا شاهدا

ش لاسلامه في نفسه م فيكون من اهل الشهادة ش لانه اذا كان من اهل الولاية على نفسه يكون من اهل الولاية على غيره وهي الشهادة هي من اهل الولاية على غيره م اى جواب عما يقال الولاية على نفسه ولاية قاصرة فلا نسلم ان من كان من اهل الولاية على نفسه كان من اهل الشهادة لانها متعديت الى غيره ولتتبرر الجواب ان يقال هذا الذي قلنا ان الفاسق من اهل الشهادة لانه من اهل الولاية م لانه ش اى لان الفاسق لما لم يحرم الولاية على نفسه لاسلامه اى لكونه مسلما لا يحرم اى الولاية على غيره لانه اى لان كونه اهلا للولاية على غيره من جنسه اى من جنس كونه اهلا للولاية على نفسه وقيل الضمير في لانه للمشهود ولانه اى ولان الفاسق هو هو اى اى صلح مقلدا بكسر اللام اى سلطانا وخليفة فان جمهور الامة بعد الخلفاء الاربعة لم يخلوا من فسق اى المشهود عليه من جنس الفاسق من حيث ان كل واحد منها مسلم لانه اى لان الولاية على تاديل احكم المذكر وسخوه فالقول باخراج عن الامامة بالفسق يفتى الى فساد عظيم فاذا كان كذلك فيصلح مقلدا بفتح اللام اى قاضيا وحاكما م فكذا شاهدا ش اى فكذا يصلح شاهدا لان الشهادة والقضاء من باب واحدة قال الاكمل في عبارته تسامح لانه يعم منه ان يكون اهلية الشهادة مرتبة على اهلية القضاء وقد ذكر في كتاب ادب القاضي ان اهلية القضاء مستفاد من اهلية الشهادة ولو قال بالواو كان احسن لا يقال يجوز ان يكون مرتبة على معتد بكسر اللام لان اهلية السلطة ليست مستفادة من اهلية الشهادة لان عليه كذلك والجواب ان كلامه اذا كان الفاسق لا يمنع عن ولايته هي اعظم غرض

قوله بغير قول قد تقدم فان لم يكن بغير قول قد تقدم

قال وان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاز عند ابي حنيفة واليهوسف وقال محمد وزفر لا يجوز لان السماع الكافي
 شهادة ولا يشهدون على المسلم ككافة لم يسمعوا كلام المسلم ولهم ان الشهادة بشرطت في النكاح
 على اعتبار اثبات الملك لو روده على محل ذمه خطره

محمد ودين وابني الزوجين وابني الزوجة وجبان واختار الاعتقاد ابو عبد الله بن بطال
 وينتقد عند الجماعة بالعبد والمكاتبين والمدرسين والصبيان والاصميين وفي النكاح
 ولا ينعى بشهادة اصميين ولا بشهادة اخرسين وفي شهادة المراهقين احتمال
 وفي النهاية واجمعوا على انه لا ينعى بشهادة الاصميين وفي الذخيرة ولا ينعى
 بشهادة النابيين لا يسمعان كلام العاقرين وفي قسمة المنية ينعى بهما وهو لا
 سم قال وان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين صح عند ابي حنيفة وابي يوسف ش
 سواء كانا سوا فقيين في دينها او مخالفيين م عند محمد رحمه الله وزفر لا يجوز ش وبه قال
 الشافعي واحمد وفي بعض النسخ وقال محمد رحمه الله لا يجوز وقال المالكية
 انكحة الكفار فاسدة مع انه لا ولاية للكافر على الكافر صححه عندهم والشهادة ليست بشرط
 عندهم والاسلام يعمهم فان سماع اى سماع العاقرين من الايجاب والقبول م
 في النكاح بشهادة ولا شهادة للكافر على المسلم ش بالاتفاق م فكانها ش اى
 فكان الذميين هم لم يسمعان كلام المسلم اى بطريق الشهادة بشرط الافتقار وسماع
 الشاهدين كلام منطهرى العقد ولم يوجد فصار كأنهما سمعا كلام المرأة دون كلام الزوج
 فلم ينعى كما لو لم يسمعا كلامهما او كلام الزوج وذلك ان سماع من لا شهادة له يكون جوه
 كد مة كافي العبد ولها ش اى ولابى حنيفة وابي يوسف م ان الشهادة شرطت
 في النكاح على اعتبار اثبات الملك ش اى مطلق المتعة م لو روده ش
 لو رود الملك م على محل ذى خطر ش في شرط الشهادة تعظيما للبضائع فيكون
 الرجل هو المناط بالشهادة لاجل انه يملك البضائع الا ترى انه عليه السلام كان

قوله وان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاز عند ابي حنيفة واليهوسف وقال محمد وزفر لا يجوز لان السماع الكافي
 شهادة ولا يشهدون على المسلم ككافة لم يسمعوا كلام المسلم ولهم ان الشهادة بشرطت في النكاح
 على اعتبار اثبات الملك لو روده على محل ذمه خطره
 قوله وان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاز عند ابي حنيفة واليهوسف وقال محمد وزفر لا يجوز لان السماع الكافي
 شهادة ولا يشهدون على المسلم ككافة لم يسمعوا كلام المسلم ولهم ان الشهادة بشرطت في النكاح
 على اعتبار اثبات الملك لو روده على محل ذمه خطره
 قوله وان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاز عند ابي حنيفة واليهوسف وقال محمد وزفر لا يجوز لان السماع الكافي
 شهادة ولا يشهدون على المسلم ككافة لم يسمعوا كلام المسلم ولهم ان الشهادة بشرطت في النكاح
 على اعتبار اثبات الملك لو روده على محل ذمه خطره

لا على اعتبار وجوب المهر اذ لا يشترط في لزوم المال لها شاهدان عليها بخلاف ما اذا لم يسمع
 كلام الزوج لان العقد ينعقد بكلاميهما والشهادة على العقد من امر رجلان يزوج ابنته الصغيرة
 فزوجها ولا ب حاضر بشهادة رجل واحد سواء جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر الاتحاد للمهر
 فيكون الوكيل سفيرا محبرا فيبقي المزوج شاهدا

بالنكاح بغير شهود م لا على اعتبار ش اى لا بشرط الاشهاد على اعتبار م
 وجوب المهر ش لما عليه م اذ لا شهادة بشرط في لزوم المال ش لان الجاب
 المال يصح بلا شهود كما يبيع وغيره م وهما شاهدان عليها ش اى الذميان هما
 عليهما اى على الذمية فشهادة اهل الذمة على الذمية جائزة فان قيل ملك الاذواء
 مشترك قلنا نعم لكن ذلك ليس باصل وانما يقع تبعا للملك الوارد عليه كما لو اشترى
 امته يملكه وطبها بلا طهر لانه وقع تبعا م بخلاف ما اذا لم يسمعوا كلام الزوج ش جواب
 عن قول محمد وزفر تقريره الشهادة بشرط في النكاح على العقد كما علم لانه يحتاج
 كلام الزوج بالاشهاد عليها بال عقد م لان العقد ينعقد بكلاميهما ش اى كلام الزوجين م والشهادة
 قد شرطت على العقد ش فاذا لم يسمعوا كلام المسلم لم يشهدا على العقد م ومن امر رجلا
 بان يزوج ابنته الصغيرة فزوجها والاب حاضر ش اى والحال ان الاب حاضر عند
 العقد بشهادة رجل واحد ش يتعلق بقوله فزوجها م سواء هما ش اى سوى الامر
 والمأمور م جاز النكاح لان الاب يجعل مباشر العقد ش اى لان الموجود من وكيل
 واجب الانتقال الى الموكل في باب النكاح وانما جعل الاب مباشر اذ كان حاضرا
 م للاتحاد والجلس ويكون الوكيل سفيرا ومجرا ش لان انتقال الوكالة الى الاب م فبقي الزوج
 شاهدا ونصبه آخر فينعتد وقال الكاكي قيل في هذا التحليل نظر قلنا قايه هو السخا في فانه قال
 في النهاية هذا تكلف غير محتاج اليه في المسئلة الاولى لان الاب يصح ان يكون
 شاهدا في باب النكاح فلا حاجة الى نقل المباشرة من المأمور الى الامر حكما وانما يحتاج
 اليه في المسئلة الاخيرة وهي ما اذا تزوج الاب ابنته البالغة بمحض شهادته وان كان

قوله وان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاز عند ابي حنيفة واليهوسف وقال محمد وزفر لا يجوز لان السماع الكافي
 شهادة ولا يشهدون على المسلم ككافة لم يسمعوا كلام المسلم ولهم ان الشهادة بشرطت في النكاح
 على اعتبار اثبات الملك لو روده على محل ذمه خطره
 قوله وان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاز عند ابي حنيفة واليهوسف وقال محمد وزفر لا يجوز لان السماع الكافي
 شهادة ولا يشهدون على المسلم ككافة لم يسمعوا كلام المسلم ولهم ان الشهادة بشرطت في النكاح
 على اعتبار اثبات الملك لو روده على محل ذمه خطره
 قوله وان تزوج مسلم ذمية بشهادة ذميين جاز عند ابي حنيفة واليهوسف وقال محمد وزفر لا يجوز لان السماع الكافي
 شهادة ولا يشهدون على المسلم ككافة لم يسمعوا كلام المسلم ولهم ان الشهادة بشرطت في النكاح
 على اعتبار اثبات الملك لو روده على محل ذمه خطره

وان كان الاب غائبا لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب مباشرا وعلى هذا اذا زوج الاب
 ابنته بالغة بمحض شاهد احدان كانت حاضرة جاز وان كانت غائبة لا يجوز **فصل في بيان المحرمات**
قال لا يحل للرجل ان يتزوج بامه ولا جداته من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى حرمت عليكم
 امهاتكم وبناتكم واجدادكم وامهات اجدادكم اذا لامر هو الاصل لعنة

حاضرة جاز بقول مباشرة الاب اليها لعدم صلاحيتها للشهادة على نفسها وان كانت غائبة لم يجز
 لان الشئ انما يقدر تقديره اذ لم تصور تحقيقا اليه اشار في القواعد النظرية وقال الاكل وارى انه لا فرق
 بين الصورتين في الاحتياج ابى ذلك لتكلف قلت فيه تكلف لا يخفى ومن اراد ان يوضح له
 ذلك فليدبر في النهاية وان كان الاب غائبا لم يجز النكاح لان المجلس مختلف ش لانه لو نقل
 اليه العقد لكان الايجاب في مجلس والقبول في مجلس آخرم فلا يمكن ان يجعل الاب مباشرا
 ش لاجل غيبته م وعلى هذا ش اى وعلى اعتبار حضرة الاب وغيبته م اذ زوج الاب ابنة
 البالغة بحضرة شاهد واحد ان كانت ش اى الابنة م حاضرة جاز ش لاسكان اعتبار الاب
 شاهد م وان كانت غائبة لا يجوز العقد لعدم شاهد آخره

فصل في بيان المحرمات اى هذا الفصل في بيان النساء المحرمات تزوجها لان العقد
 اخوهم من محبة النكاح فاتيح الى بيانهن ومن اربعة عشر سبعة من جهة النسب وسبعة من جهة
 وسبعى كلهم قال لا يحل للرجل ان يتزوج بامه ش هذه احدى السبعة من جهة النسب هم ولا
 ش اى لا يحل ان يتزوج بجداته سواء كن من قبل الرجال او النساء ش اى ومن
 قبل النساء وليس من كلام العرف تزوج بجداته وانما يقال تزوجت امه قال يونس هم قوله
 تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم ش فدلالة على حرمة الام ظاهرة م والجدات ش والاولاد
 على حرمة الجدات فاشارة اليه بقوله م امهات اذ الام هو الاصل فنته ش يقال لمكة ام القري
 لكونها هى الاصل لما روى انها خلقت اولادم وحيث الارض منها وقال المد تالي بن
 ام كتاب اى اصله يرد اليه المتشابه وقال عليه السلام الخمر الحجابث وبه عند
 ومن مشايخنا الذين لا يجوزون الجمع بين الحقيقة والجهار وعند مشايخنا العراقيين يجوز

وقوله لا يحل للرجل ان يتزوج بامه ولا جداته من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واجدادكم وامهات اجدادكم اذا لامر هو الاصل لعنة
 فان كان الاب غائبا لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب مباشرا وعلى هذا اذا زوج الاب ابنته بالغة بمحض شاهد احدان كانت حاضرة جاز وان كانت غائبة لا يجوز
 لان الشئ انما يقدر تقديره اذ لم تصور تحقيقا اليه اشار في القواعد النظرية وقال الاكل وارى انه لا فرق بين الصورتين في الاحتياج ابى ذلك لتكلف قلت فيه تكلف لا يخفى
 ومن اراد ان يوضح له ذلك فليدبر في النهاية وان كان الاب غائبا لم يجز النكاح لان المجلس مختلف ش لانه لو نقل اليه العقد لكان الايجاب في مجلس والقبول في مجلس آخرم
 فلا يمكن ان يجعل الاب مباشرا ش لاجل غيبته م وعلى هذا ش اى وعلى اعتبار حضرة الاب وغيبته م اذ زوج الاب ابنة البالغة بحضرة شاهد واحد ان كانت ش اى الابنة م حاضرة جاز ش
 لاسكان اعتبار الاب شاهد م وان كانت غائبة لا يجوز العقد لعدم شاهد آخره

او ثبتت حرمتهم بالاجماع **قال** ولا يثبت له ما تلونا ولا يثبت ولدان سفلة للزواج ولا يثبت له لبنات اخوة
 ولا يثبت له اخوة لا يثبت له ولا يثبت له لان حرمتهم منصوص عليها في هذه الآية

الجمع بين الحقيقة والجهار عند اختلاف المحل فحرمة الجدات قد ثبتت بالنسب ايضا كما
 وعند الطائفة الاولى بطريق الحقيقة باعتبار معنى ليعمل لثلاثة باعتبار الجمع بين الحقيقة والجهار
 قول حرمة الجدات بالنسب من حيث يثبت حرمتهم بالاجماع واليه اشار المصنف بقوله م
 او ثبتت حرمتهم بالاجماع ش هذا عند الفريقين م قال ولا يثبت ش ولا يثبت بنت وان
 سفلت على ما يجرى الآن والاستدلال فبين مثل الاستدلال في الام فان بنت البنت تسحر
 بنتا حقيقة باعتبار ان البنت يراد به الفرع فبيننا ولما النص حقيقة ومجازا عند البعض ويجوز لهم
 عند اختلاف المحل او بالاجماع م لما تلونا ش وهو قوله تعالى هم ولا يثبت ولده وان سفلت
 ش ولفظ الولد يتناول الابن والبنت ولما ذكرنا من جواز الجمع بين الحقيقة والجهار في مجلس
 مختلفين عند البعض م للاجماع ش عند الفريقين م ولا يثبت ش اى ولا يحل ايضا ان تزوج
 باخنة سواء كانت لاب وام او لاب اولام صفت المنة في اخت لتدل على الواو والذ
 منه بخلاف الاخ لاجل التماثل التي ثبتت في الاصل والوقف كالاسم الثاني م ولا يثبت
 اخيه ش اى سواء كان لاب وام او لاب اولام م ولا يثبت اخته ش اى سواء كانت
 بنت اخته لاب وام او لاب اولام م ولا يثبت ش اى ولا يحل ايضا ان يتزوج بعمة م
 ولا يثبت ش اى ولا يحل ايضا ان يتزوج بخالة والنخال اخو الام والنخالة اخنذكره
 الجوهري في باب خول ليدل على ان اصلها واوى م لان حرمتهم ش اى حرمة مولاه
 المذكورات كلها من الاخوات المتفرقات وبنات الاخ وبنات الاخوات والعمات والعمالات
 م منصوص عليها في هذه الآية ش اى في قوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم والآية وفي
 النهاية حاصلة ان المحرمات التي ضمنها كتاب النكاح والرضاع على احدى وعشرين نوعا سبعة

وقوله لا يحل للرجل ان يتزوج بامه ولا جداته من قبل الرجال والنساء لقوله تعالى حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم واجدادكم وامهات اجدادكم اذا لامر هو الاصل لعنة
 فان كان الاب غائبا لم يجز لان المجلس مختلف فلا يمكن ان يجعل الاب مباشرا وعلى هذا اذا زوج الاب ابنته بالغة بمحض شاهد احدان كانت حاضرة جاز وان كانت غائبة لا يجوز
 لان الشئ انما يقدر تقديره اذ لم تصور تحقيقا اليه اشار في القواعد النظرية وقال الاكل وارى انه لا فرق بين الصورتين في الاحتياج ابى ذلك لتكلف قلت فيه تكلف لا يخفى
 ومن اراد ان يوضح له ذلك فليدبر في النهاية وان كان الاب غائبا لم يجز النكاح لان المجلس مختلف ش لانه لو نقل اليه العقد لكان الايجاب في مجلس والقبول في مجلس آخرم
 فلا يمكن ان يجعل الاب مباشرا ش لاجل غيبته م وعلى هذا ش اى وعلى اعتبار حضرة الاب وغيبته م اذ زوج الاب ابنة البالغة بحضرة شاهد واحد ان كانت ش اى الابنة م حاضرة جاز ش
 لاسكان اعتبار الاب شاهد م وان كانت غائبة لا يجوز العقد لعدم شاهد آخره

وتدخل فيها العتات المتفرقات والخالات المتفرقات

من جهة النسب الامهات والبنات والاخوات والعمات والخالات وبنات الاخ
 وبنات الاخت وسبعة من جهة الرضاع كذلك يحرم الرضاع في هولا لقوله عليه السلام
 يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب واربعة من جهة العصاهرة وهي ام المرأة وابنتها
 ومنكوته الاب وعليلة الابن واثنان من جهة الجمع وبها الجمع بين اكثر من اربع والجمع
 بين الاثنين وواحدة من جهة الكفر او من الجوسية كذا في شرح الطحاوي وفي التحفة
 تحريم النكاح يتنوع الى تسعة انواع القرابة والصهرية والرضاع والجمع وتقتضي كل واحدة
 على الحرمة وبسبب حق النكاح وبسبب شركه وبسبب ملك الميم بسبب الطلقات ثلاث فكل واحد من هذه خمسة وعشرون
 مذكورة في الكتاب م ويدخل فيها ش اي في حرمة الامة هم العتات المتفرقات ش
 اي العمة لاب وام والعمة لاب وون ام والعمة لام وون اب وفي المحيط وكذا
 ام العمة حرام لان ام عمة لابي وامه اولامه هي ام ابيه لامحالة وام ابيه حرام
 عليه واما عمة لابي هي اخت ابيه واب فاما تكون امراة جد اب الاب وامراة
 الجدة حرام عليه وكذا عمات ابيه وعمات اجداده وعمات اجداده وان سفلن
 واما عمة العمة فمنظر ان كانت العمة القربة عمة لابي وامه اولابيه فعمة العمة حرام لان
 القربة اذا كانت اخت ابيه لابي وامه اولابيه فان عمتها تكون جدة اب الاب اخت اب
 الاب حرام لانها عمة وان كانت العمة القربة عمة لامه فعمة العمة لا تحرم لان اب العمة تكون زوج اُم
 فعمتها تكون اخت زوج الجدة ام الاب واخت زوج الام لا تحرم واخت زوج الجدة اُم لان لا تحرم
 هم والخالات المتفرقات ش اي الخالة لاب وام والخالة لاب وون ام والخالة لام وون
 ام والخالة لام وون اب كذا خالات ابائه وامهات واما خالة الخالة وان كانت الخالة القربة خالة

والبنات المتفرقات لان جهة اسم عمة قال وكذا باصا امراته التي دخل بانيتها بالاول
 سيدخل لقوله تعالى وامهات نسائك من غير قيد الدخول
 وام اولام فخالها تحرم عليه وان كانت القربة لان ام الخالة القربة
 تكون امراة الجدة اب الام لام امه فاختها اخت ام الاب واخت امراة الجدة لا تحرم عليه
 هم وبنات الاخوات المتفرقات وبنات الاخوة المتفرقين ش اي ويدخل في الامة المذكورة
 بنات الاخوة الاخوات وقوله المتفرقين نصية الجمع المذكور صفة الاخوة التي جمع الخ ويدخل فيه
 الاخوات التي هي جمع اخت ومعنى التفرق يعني سواء كانت بنات الاخ لاب وام اولام
 وبنات الاخت كذلك ولكن محرمات على التاب بالكتاب والسنة والاجماع وفي الذخيرة لاولاد
 الاعمام والعمات والخال والخالات من مبهمات لقوله تم وبنات عمك وبنات عمك وبنات
 خالك في القربى حرم اليه العمة والخالة ولم يحرم بناتها وكذا اولادهم وان سفلن يجوز النكاح
 فيما بينهم من جميع التفرقات وهم ارحام لا حرم هم لان جهة الاسم عامة ش اي المعنى يجوز
 لاطلاق اسم الاخت يشمل الفرق الثلاث وهو الجاهل وفي رحم او صلب فكان الاسم حقيقة
 لكل وقال تلج الشريعة قوله وبنات الاسم عامة اي جهة اسم العمومة والخولة لانها اخت ابي
 واخت امه وبنات العمة لا تتغير كونهن اب وامهم ولا بام امراة ش اي بيان من المحرمات
 من جهة السبب وهي جهة العصاهرة اي ولا يخل له ان تزوج بام امراة هم دخل بناتها او لم
 يدخل فيها لقوله تعالى وامهات نسائك من غير قيد الدخول ش اي كذا يجزئ
 وان علت لقوله تعالى نسائك من غير قيد الدخول عن مطلق عن قيد الدخول في امر
 المرأة والحد حرما مطلقا فمن قيد بالدخول فقد نسفه وبه قال الجمهور وهو قول
 عمر بن الخطاب وعليه ابن ابى طالب وعبد الله بن ابي طالب وعبد الله
 بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم وبه قال الشافعي

ومنات الاخوة المتفرقين لان جهة اسم عمة قال وكذا باصا امراته التي دخل بانيتها بالاول
 سيدخل لقوله تعالى وامهات نسائك من غير قيد الدخول
 وام اولام فخالها تحرم عليه وان كانت القربة لان ام الخالة القربة
 تكون امراة الجدة اب الام لام امه فاختها اخت ام الاب واخت امراة الجدة لا تحرم عليه
 هم وبنات الاخوات المتفرقات وبنات الاخوة المتفرقين ش اي ويدخل في الامة المذكورة
 بنات الاخوة الاخوات وقوله المتفرقين نصية الجمع المذكور صفة الاخوة التي جمع الخ ويدخل فيه
 الاخوات التي هي جمع اخت ومعنى التفرق يعني سواء كانت بنات الاخ لاب وام اولام
 وبنات الاخت كذلك ولكن محرمات على التاب بالكتاب والسنة والاجماع وفي الذخيرة لاولاد
 الاعمام والعمات والخال والخالات من مبهمات لقوله تم وبنات عمك وبنات عمك وبنات
 خالك في القربى حرم اليه العمة والخالة ولم يحرم بناتها وكذا اولادهم وان سفلن يجوز النكاح
 فيما بينهم من جميع التفرقات وهم ارحام لا حرم هم لان جهة الاسم عامة ش اي المعنى يجوز
 لاطلاق اسم الاخت يشمل الفرق الثلاث وهو الجاهل وفي رحم او صلب فكان الاسم حقيقة
 لكل وقال تلج الشريعة قوله وبنات الاسم عامة اي جهة اسم العمومة والخولة لانها اخت ابي
 واخت امه وبنات العمة لا تتغير كونهن اب وامهم ولا بام امراة ش اي بيان من المحرمات
 من جهة السبب وهي جهة العصاهرة اي ولا يخل له ان تزوج بام امراة هم دخل بناتها او لم
 يدخل فيها لقوله تعالى وامهات نسائك من غير قيد الدخول ش اي كذا يجزئ
 وان علت لقوله تعالى نسائك من غير قيد الدخول عن مطلق عن قيد الدخول في امر
 المرأة والحد حرما مطلقا فمن قيد بالدخول فقد نسفه وبه قال الجمهور وهو قول
 عمر بن الخطاب وعليه ابن ابى طالب وعبد الله بن ابي طالب وعبد الله
 بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم وبه قال الشافعي

والبنات المتفرقات لان جهة اسم عمة قال وكذا باصا امراته التي دخل بانيتها بالاول
 سيدخل لقوله تعالى وامهات نسائك من غير قيد الدخول
 وام اولام فخالها تحرم عليه وان كانت القربة لان ام الخالة القربة
 تكون امراة الجدة اب الام لام امه فاختها اخت ام الاب واخت امراة الجدة لا تحرم عليه
 هم وبنات الاخوات المتفرقات وبنات الاخوة المتفرقين ش اي ويدخل في الامة المذكورة
 بنات الاخوة الاخوات وقوله المتفرقين نصية الجمع المذكور صفة الاخوة التي جمع الخ ويدخل فيه
 الاخوات التي هي جمع اخت ومعنى التفرق يعني سواء كانت بنات الاخ لاب وام اولام
 وبنات الاخت كذلك ولكن محرمات على التاب بالكتاب والسنة والاجماع وفي الذخيرة لاولاد
 الاعمام والعمات والخال والخالات من مبهمات لقوله تم وبنات عمك وبنات عمك وبنات
 خالك في القربى حرم اليه العمة والخالة ولم يحرم بناتها وكذا اولادهم وان سفلن يجوز النكاح
 فيما بينهم من جميع التفرقات وهم ارحام لا حرم هم لان جهة الاسم عامة ش اي المعنى يجوز
 لاطلاق اسم الاخت يشمل الفرق الثلاث وهو الجاهل وفي رحم او صلب فكان الاسم حقيقة
 لكل وقال تلج الشريعة قوله وبنات الاسم عامة اي جهة اسم العمومة والخولة لانها اخت ابي
 واخت امه وبنات العمة لا تتغير كونهن اب وامهم ولا بام امراة ش اي بيان من المحرمات
 من جهة السبب وهي جهة العصاهرة اي ولا يخل له ان تزوج بام امراة هم دخل بناتها او لم
 يدخل فيها لقوله تعالى وامهات نسائك من غير قيد الدخول ش اي كذا يجزئ
 وان علت لقوله تعالى نسائك من غير قيد الدخول عن مطلق عن قيد الدخول في امر
 المرأة والحد حرما مطلقا فمن قيد بالدخول فقد نسفه وبه قال الجمهور وهو قول
 عمر بن الخطاب وعليه ابن ابى طالب وعبد الله بن ابي طالب وعبد الله
 بن عباس وعبد الله بن عمر وزيد بن ثابت وعمران بن حصين رضي الله تعالى عنهم وبه قال الشافعي

ولا يثبت امراته التي دخل بها لثبوت قيد الدخول بالنص سواء كانت في حجره او في حجر غيره لان ذكر الحجر خبر يخرج العادة لا يخرج الشرط ولهذا اكتفى في موضع الاحلال بنفي الدخول

بن حنبل وما لك في الصحيح وقال بشر المرسى وابن شجاع وداود ودخل انبتها بشرط وبروي عن ابن مسعود وجابر ان ام الزوجة لا تحرم حتى يدخل بالنبت ولا يحرم بنفس العقد لو طلقتا قبل الدخول بها جازله الزوج باهما هم ولا يثبت امراته ش اي ولا يحل ايضا ان يتزوج بنبت امراته هم التي دخل بها لثبوت قيد الدخول بالنص وهو قوله تعالى من نسائككم اللاتي دخلتم بهن وان لم يدخل بها ش حتى حرمت عليه بطلاق او موت يحل لان يتزوج بالبنيت لان هذه الحرمة تعلقت بشرط الدخول وقال امام الحرمين في النهاية قال انما تحرم اذا كانت صغيرة يوم العقد فتجوز في حجبها وتكلمه اذا كانت كبيرة يوم العقد لا تحرم هم سواء كانت ش اي نبت امراته هم في حجبها او في غيره حجره ش اختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في شريطة الحجر بهذه الحرمة فقال علي رضي الله تعالى عنه الحجر شرط وبه قال داود نظاهر الامة هم لان ذكر الحجر يخرج العادة ش فان العادة ان تكون البنات في حجر زوج امهاتنا لبيان تربيتهم لا يخرج الشرط ش اي ما يخرج مخرج كونه شرطاً والتقييد العربي لا يوجب تقييد الحكم به كما في قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً الكذا في البسوط ولا الزام به على داود لان علم الحجر شرط صفة الكتابة عندهم ولهذا ش اي ولان ذكر الحجر يخرج العادة هم اكتفى في موضع الاحلال ش وهو قوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم يعني اكتفى الله تعالى في هذه الآية من نفي الدخول ش ولم يشترط نفي الحجر مع نفي الدخول حيث لم يشترط فان لم تكونوا قد بهن وليس في حجبكم فان الاباحة تتعلق بصدا متعلق به الحرمة واعترض بأنه يجوز ان يكون الحرمة متعلقة ذات وصعين وبها الدخول والحجر تمتنع في الحرمة بانفساء احد بهما لان الشيء يقتضي بانتفاء الجزء فلم تكن ثبوت الاباحة عند انتفاء الدخول وليلا على ان الحرمة غيبة متعلقة بالحجب

قوله بالنسب قول ابن حنبل وما لك في الصحيح وقال بشر المرسى وابن شجاع وداود ودخل انبتها بشرط وبروي عن ابن مسعود وجابر ان ام الزوجة لا تحرم حتى يدخل بالنبت ولا يحرم بنفس العقد لو طلقتا قبل الدخول بها جازله الزوج باهما هم ولا يثبت امراته ش اي ولا يحل ايضا ان يتزوج بنبت امراته هم التي دخل بها لثبوت قيد الدخول بالنص وهو قوله تعالى من نسائككم اللاتي دخلتم بهن وان لم يدخل بها ش حتى حرمت عليه بطلاق او موت يحل لان يتزوج بالبنيت لان هذه الحرمة تعلقت بشرط الدخول وقال امام الحرمين في النهاية قال انما تحرم اذا كانت صغيرة يوم العقد فتجوز في حجبها وتكلمه اذا كانت كبيرة يوم العقد لا تحرم هم سواء كانت ش اي نبت امراته هم في حجبها او في غيره حجره ش اختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في شريطة الحجر بهذه الحرمة فقال علي رضي الله تعالى عنه الحجر شرط وبه قال داود نظاهر الامة هم لان ذكر الحجر يخرج العادة ش فان العادة ان تكون البنات في حجر زوج امهاتنا لبيان تربيتهم لا يخرج الشرط ش اي ما يخرج مخرج كونه شرطاً والتقييد العربي لا يوجب تقييد الحكم به كما في قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً الكذا في البسوط ولا الزام به على داود لان علم الحجر شرط صفة الكتابة عندهم ولهذا ش اي ولان ذكر الحجر يخرج العادة هم اكتفى في موضع الاحلال ش وهو قوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم يعني اكتفى الله تعالى في هذه الآية من نفي الدخول ش ولم يشترط نفي الحجر مع نفي الدخول حيث لم يشترط فان لم تكونوا قد بهن وليس في حجبكم فان الاباحة تتعلق بصدا متعلق به الحرمة واعترض بأنه يجوز ان يكون الحرمة متعلقة ذات وصعين وبها الدخول والحجر تمتنع في الحرمة بانفساء احد بهما لان الشيء يقتضي بانتفاء الجزء فلم تكن ثبوت الاباحة عند انتفاء الدخول وليلا على ان الحرمة غيبة متعلقة بالحجب

قال ولا بامارة ابية لجدده لقوله تعالى لا تحلوا لامهاتكم ابائكم ولا بامارة ابنة وبني اولادها لقوله تعالى ولا تحلوا لاهلها ولا لاهلها منكم الذين لا يحلوا لكم

وجيز بن العادة في مثله نفى الوصفين جميعاً او نفى العلة مطلقاً لا نفى احدها والسكوت عن الآخر هم قال ش اي التدويرى م ولا بامارة ابية ش اي ولا يحل له ان يتزوج بامارة ابية م واجداه ش اي وبنا سراجده هم لقوله تعالى ولا تنكحوا ما نكح اباكم من النساء الا ما قد سلف ش واسم الاب يتناول الاجداد والاب الحقيقي باعتبار عموم المجاز وهو الاصل فثبتت الحرمة في الجميع لضاوا اجماعاً على ما روي في قول من يجوز الجمع بين الحقيقة والمجاز في المحلين ثبت لضا وقوله تعالى ولا تنكحوا انتهى بمعنى النفى اذ لو كان المراد هو النسب لكان يمتنع كما حالان النسب في الاعمال الشرعية لا لعدم المشروعية ثم المراد من النكاح ان كان هو العقد فالوطى حرام لا سبب الوطى عقد النكاح ولما كان حراماً فالسبب المقصود به اوبى ان يكون حراماً وان لزوج هو الوطى فحرمة العقد ثابتة بالاجماع لكن لا يتم تمسك المصنف بالاية الا على قول من قال المراد بالنكاح العقد وقوله تعالى الا ما قد سلف معناه الا ما قد سلف في الجاهلية فانكم لا تؤخذون بكذب اذا خليتم سبيلين بعد الحرمة وقيل معناه ولا ما قد سلف لان الاية في معنى الا قال الله تعالى الا الذين ظلموا انفسهم فيكون المعنى انه كما لا يحل ابتداء العقد بعد ثبوت الحرمة لا يحل امساك بما قد سلف بعد اول الحرمة كيلا يظن لما ان هذه الحرمة تمنع ابتداء العقد لا تمنع العقد والى في الجاهلية كانوا فرقتين فرقة يعتقدون الارث في منكوحة الاب اذا لم يكن مسأولاً وليلاً وبغير عقد جديد رضيت ام كرست وفرقة يعتقدون انها تحل لهم لعقد جديد ولو متى رغب فيها فهو احق بهما من غير فترات الا ما قد سلف الاية ناسخة لما اعتقدوه الفرقان هم ولا بامارة ابية ش اي ولا لان يتزوج بامارة ابنة هم وبنيهم ش اي ولا يحل ايضا نكاح نسابة بنى اولاده من الذكور والاناث هم لقوله تعالى ولا تحلوا لاهلها منكم الذين لا يحلوا لكم

قوله بالنسب قول ابن حنبل وما لك في الصحيح وقال بشر المرسى وابن شجاع وداود ودخل انبتها بشرط وبروي عن ابن مسعود وجابر ان ام الزوجة لا تحرم حتى يدخل بالنبت ولا يحرم بنفس العقد لو طلقتا قبل الدخول بها جازله الزوج باهما هم ولا يثبت امراته ش اي ولا يحل ايضا ان يتزوج بنبت امراته هم التي دخل بها لثبوت قيد الدخول بالنص وهو قوله تعالى من نسائككم اللاتي دخلتم بهن وان لم يدخل بها ش حتى حرمت عليه بطلاق او موت يحل لان يتزوج بالبنيت لان هذه الحرمة تعلقت بشرط الدخول وقال امام الحرمين في النهاية قال انما تحرم اذا كانت صغيرة يوم العقد فتجوز في حجبها وتكلمه اذا كانت كبيرة يوم العقد لا تحرم هم سواء كانت ش اي نبت امراته هم في حجبها او في غيره حجره ش اختلف الصحابة رضي الله تعالى عنهم في شريطة الحجر بهذه الحرمة فقال علي رضي الله تعالى عنه الحجر شرط وبه قال داود نظاهر الامة هم لان ذكر الحجر يخرج العادة ش فان العادة ان تكون البنات في حجر زوج امهاتنا لبيان تربيتهم لا يخرج الشرط ش اي ما يخرج مخرج كونه شرطاً والتقييد العربي لا يوجب تقييد الحكم به كما في قوله تعالى فكاتبوهم ان علمتم فيهم خيراً الكذا في البسوط ولا الزام به على داود لان علم الحجر شرط صفة الكتابة عندهم ولهذا ش اي ولان ذكر الحجر يخرج العادة هم اكتفى في موضع الاحلال ش وهو قوله تعالى فان لم تكونوا دخلتم بهن فلا جناح عليكم يعني اكتفى الله تعالى في هذه الآية من نفي الدخول ش ولم يشترط نفي الحجر مع نفي الدخول حيث لم يشترط فان لم تكونوا قد بهن وليس في حجبكم فان الاباحة تتعلق بصدا متعلق به الحرمة واعترض بأنه يجوز ان يكون الحرمة متعلقة ذات وصعين وبها الدخول والحجر تمتنع في الحرمة بانفساء احد بهما لان الشيء يقتضي بانتفاء الجزء فلم تكن ثبوت الاباحة عند انتفاء الدخول وليلا على ان الحرمة غيبة متعلقة بالحجب

وذكر الاصطلاح لاحتفاظ اعتبار النكاح بالحل لا بالحلل حلية الابن من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة لقوله تعالى وانما النكاح للزواني ارضعتكم اخوانكم من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة لقوله تعالى وانما النكاح للزواني ارضعتكم اخوانكم من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة

الابن من الحمل او لانهما نحل فراشه ويحل به فراشه من الحمل او حل كل واحد ازار صاحبه وطيلة الابن حرام على الاب سوا دخل بها الابن او لم يدخل لاطلاق النكاح من الدخول والاحلية ابن الابن لعمومه او بالاجماع ثم ذكر الاصطلاح لاحتفاظ اعتبار التبني شئ هذا جواب عما يقال ابن الابن لا يكون من صلبه فكيف يصح تعدية حلية الابن اليه مع هذا القيد اجاب بقوله ذكر الاصطلاح لاجل استظهار حرمته اعتبار التبني فان التبني قد انتسخ بقوله تعالى او يحرم لابنكم فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم بنى زيد بن حارثة ثم تزوج زينب بعد ان طلقها زيد فكان ابنه قد طعنوا وقالوا انه قد تزوج حليته ابنه فانزل الله عز وجل اكان محمد ابا احدهم رجالكم فالتعدى بهذا دفع طعن المتكلمين ثم لا لاطلاق حلية الابن من الرضاعة شئ فان حلية الابن من الرضاعة تحرم على امه من الرضاعة عندنا وقال الشافعي لا تحرم بها على اصله ان لبن النحل لا يحرم سوا هذا القيد المذكور ودليلنا قوله عليه السلام يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب قال الكاكي وذكر في كتب الشافعية ان قيد الاصطلاح ليس لاحلال حلية الرضاعة بل لاحلال حلية التبني فحينئذ لا خلاف بيننا وبينهم ثم ولا بامه من الرضاعة شئ اى ولا يخل القيد ان تزوج بامه من الرضاعة هم ولا باخته من الرضاعة شئ اى ولا يخل القيد ان تزوج باخته من الرضاعة والرضاعة ارفع الا وكسر او بالنكاح معها وانكر الاصحى كسر ما مع التام لقوله تعالى واماكنكم الا اني ارضعكم واخوانكم من الرضاعة ولقوله عليه السلام ش ولقول النبي صلى الله عليه وسلم يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب اى ش هذا الحديث بهذا اللفظ اخرجه البخاري في مجمله الكبير من حديث ثوبان الزهري عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب واخرج الترمذي من حديث عائشة رضي الله عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الله حرم من الرضاعة

قوله وانما النكاح للزواني ارضعتكم اخوانكم من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة لقوله تعالى وانما النكاح للزواني ارضعتكم اخوانكم من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة ولا بامه من الرضاعة

ولا يجمع بين اختين نكاحا ولا بملك يمين وطيا لقوله تعالى وان يجمعوا بين الاختين ولقوله عليه السلام من كان يوم من بالله واليوم الاخر فلا يجمع ما له في رحم اختين

ما حرم من الولادة وقال هذا حديث حسن صحيح واخرج البخاري من حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم اراد على ابنة حمزة فقال انها لا تخل لى انها ابنة اخي من الرضاعة وانه يحرم من الرضاعة ما يحرم من النسب واخرجه مسلم ولفظه لا يحرم من الرحم ثم ولا يجمع بين اختين نكاحا ش اى من حيث النكاح الذي لا يكونان معه ليقدر او عقدين ثم لا يملك يمين وطيا ش اى من حيث الوطى قبل الوطى لانه يجوز ان يجمع بين الامتثال لاختين من حيث الملك غير انه اذا وطى احد ابلا بطلا الاخرى وكان عمر رضي الله تعالى عنه يوقت في الجمع بين الاختين في كوة يملك اليمين ولقول اهلنا ما بهى قوله تعالى واماكنكم وحرمتها بهى قوله تعالى وان يجمعوا بين الاختين وجعل ابو بكر الرازي هذا قول على ومجاهد رواه عن علي بن ابي طالب عنه انكاره وفي الكشاف جعل قول عثمان وعلي ثم قال يرجع على بالتحريم عثمان بالاباحة والاباحة قول الطائفة لقوله تعالى وان يجمعوا بين الاختين والمراد حرمة النكاح لان التحريم في الآية تحريم النكاح قوله تعالى وان يجمعوا اعطى على اهماكم ثم ولقوله عليه السلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم من كان يوم من بالله واليوم الاخر فلا يجمع ما له في رحم اختين هذا حديث غريب لم يعرض له احد من الشراح غير ان الكاكي احال ما ذكره في المبسوط والبرجى احال على الذخيرة للمالكية لعدم الترمذي في جامعه من حديث ابى وهب الجبشاني انه سمع من فيروز الدمشقي يحدث عن ابيه قال انبت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله اني اسلمت وتحتي اختان فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اخرهما حيث قال هذا حديث حسن غريب فيه دلالة على ان الجمع بين الاختين لا يجوز قال ابن ابي شيبة والبيهقي الجبشاني اسمه الديلم بن هوشع والجبشاني الفتح الجيم وسكون الياء اخر الزوائد في نسخة نسخة ابى جيثان

عینی شرح ہجرات ۲

فان تزوج اخت امه له قد وطئها صح النكاح لصدوره من اهله مضاعفا الى محله واذا جاز لا يطأ الامه وان كان
لوطيا المنكوحه لان المنكوحه موطوءة حكما ولا يطأ المنكوحه للجماع الا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب كان
فحينئذ يطأ المنكوحه لحد الجماع وطيا ويطأ المنكوحه ان لم يكن طيا المنكوحه لحد الجماع طيا اذا المرققة ليست موطوءة حكما

قبيلة باليمن وهو جشيان بن عيلان صحن بن عيين واسم ابن فبر وزا الضحاك وذكره ابن جبان
في الثقات ثم فان تزوج اخت امه له ش اي فان تزوج رجل اخت امه في ملكه ثم طئها
ش جملة حالته واجملة الفضيلة الماضية اذا وقعت حالا لا بد فيها من لفظة قد صرحا بمقتضى
اي والحال ان الرجل قد كان وطئ امه التي في ملكه ثم صح النكاح لصدوره من اله مضاعفا
الى محله ش اي لاجل صدور النكاح من اله حال كونه مضاعفا الى محله لان الاخت المنكوحه
وطئها من باب الاستحرام وهو لا يمنع نكاح الاخت الا انه لا يطأ با بعد ذلك ثم واذا جاز ش
اي نكاح اخت امه وطئها لم لا يطأ الامه ش بعد ذلك حتى لا يصير جامعاً بين الاختين
بوطنى ثم وان كان لا يطأ المنكوحه ش واصل بما قبله لان المنكوحه موطوءة حكما ش
اي من حيث الحكم ولهذا تستحق الوطئ على هذا الزوج والامه لا تستحق الوطئ على المولى فان
قيل لما كان النكاح كفايا مقام الوطئ ينبغي ان لا يجوز هذا النكاح حكما كيلا يصير جامعاً بينهما
وطيا كما قال بعض اصحاب مالك قلنا نفس النكاح ليس بوطنى وانما صار كالوطئ عند ثبوت
حكمه وهو حل الوطئ وحكم الشئ ثبت بعده والنكاح حال وجوده ليس بوطنى صحيح لوجوده في محله
ثم ولا يطأ المنكوحه لجماع ش اي لاجل اجماع بينهما لان الا اذا حرم الموطوءة ش اي الامه
الموطوءة هم على نفسه بسبب من الاسباب ش كالبيع والتزوج والهبة بالتسليم وبالاغتصاب
والكتابة ثم فحينئذ ش اي حين حرم الامه الموطوءة على نفسه طيا والمنكوحه لعدم اجماع
ش من حيث الوطئ وعن ابى يوسف لا يحل وعنه ايضا لو ملك فوج الاول في غيره لا يطأ الاخر
حتى تحيض الاولى حيفة بعد وطئها لانه يجوز ان يكون حاملا منه ثم ويطأ المنكوحه ان لم يكن وطئ المنكوحه
لعدم اجماع وطئها اذا الموقوفه ليست موطوءة حكما ش لان ملك اليمين لم يوضع للوطئ لهذا لا يثبت نسب له

فان تزوج اخت امه له قد وطئها صح النكاح لصدوره من اهله مضاعفا الى محله واذا جاز لا يطأ الامه وان كان لوطيا المنكوحه لان المنكوحه موطوءة حكما ولا يطأ المنكوحه للجماع الا اذا حرم الموطوءة على نفسه بسبب كان فحينئذ يطأ المنكوحه لحد الجماع وطيا ويطأ المنكوحه ان لم يكن طيا المنكوحه لحد الجماع طيا اذا المرققة ليست موطوءة حكما

فان تزوج اختين عقد يتبع لا بد علىهما اولى فترق بينة بينهما لان كل واحد منهما باطل بيقين لا وجه الى التعيين احد المولوية
ولا لا التقييد من التجهيل لعدم الفاشدة او للتفسير بفقين التفسيرين وليهما نصف المهر لانه
وجب الاول منعهما والغدمت الاولوية للجهل بالاولوية فينصرف اليهما ٥

الموقوفه بلا وعدة وفي المنكوحه ثبت بدونها ثم فان تزوج اختين في عقدتين ولا يدري ايتهما
اولى ش بضم النقرة لانه لو تزوجا في عقد واحد كان النكاح باطلا للجمع بين الاختين فلا
يستحقان شيئا من المهر وقيد بقوله ولا يدري ايتهما اولى لانه لو علم ذلك بطل نكاح الثانية
ثم فرق بينه وبينهما لان نكاح احديهما باطل بيقين والاوجه الى التعيين احد المولوية ش
لانه اذا لم يكن وجه لتعيين احديهما بان تعيين اسم احديهما لعدم الاولوية لعدم التعيين م
ولا الى التقييد مع التجهيل ش يعني لا تنفيذا لاحديهما بغير عذرهما لعدم الفائدة ش لان
المقصود بالنكاح التوالد والتناسل وذلك بالوطئ والوطئ لا يقع في غير المعينة بل يقع
في المعينة ولا حل في الجمعة او للضرر في حقها لان كل واحد منهما متعلقة ولا
مطلقة على تقدير ابقاء النكاح وفيه ضربان واخلاف فيه للامه الاربعه ثم فقين التفرق
ش بينهما اكثر لما ذكر من الامور ولها ش اي الاختين ثم نصف المهر ش يعني بينهما
نصفان ثم لانه ش اي لان نصف المهر واجب للاولى كنهما ش بضم النقرة قوله
اي من الاختين اي التي نكحها او لى لصحة نكاحها وقدر جازت فرقة من جانب الزوج فصا
كالطلاق قبل الدخول لا يصح نكاحا ويقتى الموطوءة على الاباحة وليت احديهما اولى من الاخرى فصا
بينهما وان غدمت الاولوية للجهل بالاولوية ش وقال الاكل وتقرير كلامه المهر للاولى منها وليس
احديهما يكونها اولى للجهل بالاولوية وفي بعض النسخ بالاولوية هم فينصرف اليها ش اي الى الاختين
فان قيل ينبغي ان لا يقضى على الزوج شى كما روى عن ابى يوسف وبه قال بعض الحنابلة لان التقضى له
مجهول وجهه المقضى له منع القضا كما اذا قال لاحدهما على الف فانه لا يكون لاحديهما ان تاخذ
منه شيئا له صالحا واجيب بان معنى المسئلة ان تدعى كل واحدة منهما انها الاولى ولا حرج لهما

فان تزوج اختين عقد يتبع لا بد علىهما اولى فترق بينة بينهما لان كل واحد منهما باطل بيقين لا وجه الى التعيين احد المولوية ولا لا التقييد من التجهيل لعدم الفاشدة او للتفسير بفقين التفسيرين وليهما نصف المهر لانه وجب الاول منعهما والغدمت الاولوية للجهل بالاولوية فينصرف اليهما ٥

ومن ستمه امرأة شهوة حرمت عليه امها وابنتها وقال الشافعي لا تحرم وعلى هذا الخلاف مسرة امرأة
بشهوة ونسبه آخرهم يكون نظرها في الدخول في معنى الدخول لهذا لا يتعدى بها فساد العهر المحرم وجوب الاعتدال فلا

يرى في الموضوعات عن النكاح لا يجوز الاحتجاج به واما الحديث الاخر فضعيف فقال احمد
حديثهم من كلام ابن اشرع بعض قضاء العراق وقيل من قول ابن عباس وكبار اصحابه خالفوه
في ذلك هم ومن ستمه امرأة بشهوة حرمت عليه امها وابنتها وفي جميع التفاريق سوا كان
ذلك المس عذرا او خطارا او ناسيا او طالعا او كرها اذا اشتبه وفي القنينة لو قال لم اشتبهت لم يصح
وقال الكاكي سوا كان للمس حلالا او حراما وبه قال الشافعي في قول وما كان في الحلال فانه ذكر
في المبسوط لو قبل امه لبشوة لا تزوج بنتها وكذا لو قبل امه لبشوة ثم ماتت قبل الوطى لا تزوج
بنتها وقال الشافعي لا تحرم شئ في قول وبه قال احمد سوا كان في الحلال او المحرم وعلى
هذا الخلاف شئ المذكور بيننا وبين الشافعي هم ومن ستمه امرأة لبشوة شئ اي من الرجل امراته
بشهوة هم ونظرنا الى ذكره عن شهوة وكذا الخلاف في التقبيل والمفاضة وقال ابو الليث
رحمه الله تعالى في مساله ما ويل المسئلة انه اذا صدق الرجل المرأة انها مشهوة ولو كذبها ولم يقع
في اكبر رايه انها فعلت عن شهوة ينبغي انه لا تحرم عليها امها وابنتها كذا في جامع قاضي خاين الجوبلي
وفي المجتبى ثبت حرمة المصاهرة مبسها اذا كانت مشتهة وهي بنت سبع سنين فصاعدا وثبت
في نبت الخمس وفيما بين الخمس والتسع وقال ابو الليث تكلموا في الثمان
والسبع والست والغالب انها لا تشتهى ما لم تبلغ تسع سنين وقال الشيبه
في كتاب البيئات وعليه الفتوى هم له شئ اي للشافعي هم ان المس
والنظر ليس في معنى الدخول ولهذا شئ اي كونها ليس في معنى الدخول هم لا يتعلق بها
شئ اي بالمس والنظر اي فلا يلحق المس والنظر به فساد الصوم والاحرام ووجوب
الاغتسال فلا يلحقان به شئ اي بالدخول لان الملحق لا بد ان يكون في معنى

قوله ستمه امرأة
بشهوة ونسبه آخرهم
يكون نظرها في
الدخول في معنى
الدخول لهذا لا
يتعدى بها فساد
العهر المحرم وجوب
الاعتدال فلا

الشافعي

ولكن ان المس النظر سبب داح الى الوطى فيقام مقامه في موضع الاحتياط

المحقق به هم ولما ان المس النظر سبب داح الى الوطى فيقام شئ اي السبب الداعي الى الوطى
هم مقامه شئ اي مقام الوطى في موضع الاحتياط وهذا لما وجدنا لصاحب الشرح يزيده اعتنا
في حرمة الابضاع الا ترى انه اقام شبهة البغض لسبب الرضا مقام حقيقتها في اثبات الحرمة
دون سائر الاحكام من التوارث ومنع موضع الذكورة ومنع قبول الشهادة فاقمنا السبب الذي
مقام المدعى احتياطا وفساد الصوم والاحرام ووجوب الاغتسال ليس من باب حرمة الابضاع
حتى يقوم السبب فيه مقام الوطى ولو قلنا بان ما ذكرتم ان كان صحيحا قام النظر الى جمال المرأة
مقام الوطى في ثبوت الحرمة لكونه سببا واعيا اليه اجيب بان النظر الى الفرج المحرم وهو ما يكون نظرا
الى داخل الفرج بان كانت مكشوفة وهو لا يحل الا في الملك والنكاح من ذلك انما لا يكون على
بزه الحالة في خلوة الاجانب قال الاكمل فانظر بعد هذا في ان النظر الى الجمال الحلال في الملك
وغیره غلاما ولما لم يكون واعيا الى الوطى ودعوة النظر ذلك اليه او لا اراكم قايلا بذلك
الاكذب انتهى قال السكاكي سنا ولنا حديث ام باني رضی الله تعالى عنها عن رسول الله تعالى صلى
عليه وسلم من نظر الى فرج امرأة حرمت عليه امها وابنتها وفي حديث ملعون من نظر الى فرج امرأة
ابنتها وعن عمر رضي الله تعالى عنه انه جرد جارية له ونظر اليها ثم استوبها منه بعض بنيه فقال
انها لا تحل لك وعن ابن عمر رضي الله تعالى عنه انه قال اذا جامع الرجل المرأة او قبلها لم يسها
لبشوة او نظر الى فرجها لبشوة حرمت على ابوه وابنه وحرمت عليه امها وابنتها انتهى قلت
حديث ام باني احسبه ابن ابي شيبة في مصنفه وقوله في الحديث
ملعون الى اخره خرج الجرجاني وعن ابراهيم كانوا يقولون اذا اطلع الرجل من المرأة
على ما لا يحل له او لمسها لبشوة ففتد حرمت عليه جميعا وعن عطاء و ابراهيم الحكم والجماعة

عني شرح براهين
قوله ستمه امرأة
بشهوة ونسبه آخرهم
يكون نظرها في
الدخول في معنى
الدخول لهذا لا
يتعدى بها فساد
العهر المحرم وجوب
الاعتدال فلا

لقوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا الكتاب اي الحفائظ لا فرق بين الكتابية المحررة والامه على ما بين ان شاء الله
 جواز حراير اهل الكتاب عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحذيفة وسلمان وجابر
 وغيرهم رضي الله تعالى عنهم ويرى عن ابن عمر انه كان لا يجوز نكاح الكتابية وقالت
 الامامية لا يجوز نكاح الكتابية الا عند عدم المسلمة لاختلاف العلماء في كونهم شركيين قال الله
 تعالى ولا تأكلوا أموالهم التي هلكوا فيها من أموالكم حتى يسلمن من اهل الكتاب واختلعت اهل العلم
 لفظ الشريك يتناول اهل الكتاب فقال بعضهم يتناول لقوله تعالى قالت اليهود عزير ابن
 وقالت النصارى المسيح ابن الله ثم قال في اخر الآية سبحانه عما يشركون والاصح ان اسم الشريك
 مطلقا لا يتناول اهل الكتاب لقوله تعالى ربما يولد والذين كفروا لو كانوا مسلمين لم يكن الذين
 كفروا من اهل الكتاب والمشركين والعطف ليقظة المغايرة والمطلق ينصرف الى الكامل ثم
 لقوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا الكتاب س اى الكتابيات من اخضت اوا
 واحصنها زوجها اذا اعتنا في محصنة بالفتح هم اى العتائف س فسر المصنف المحصات
 بالعتايف وكذا فسر السدي والشعب قال الاكمل تفسيره بذلك احتراز عن قول ابن عمر رضي
 تعالى عنهما فانه فسر بالمسلمات وليست الغنة شرطا لجواز النكاح وانما ذكرها هنا على العادة بدلالة
 الغرض وجه الاستدلال ان الله تعالى قال اليوم احل لكم الطيبات وللعالم الذين اوتوا الكتاب حل
 لكم وللعالم حل لهم والمحصات من الذين اوتوا الكتاب اى واحل لكم المحصات من الذين
 اوتوا الكتاب فلا خفاء في دلالة على الحل والعتايف جميع عفيفة من عفت عن الحرام ليف عفا
 اى كف وهو عفت وعفيف والمرأة عفة وعفيفة هم ولا فرق بين الحرة الكتابية والامه على ما بين
 من بعد ان اشار الله تعالى ش اي بعد اسطر حيث قال ويجوز تزويج الامه وقال الكاكي الاول
 ان لا يتزوج الكتابية ولا تؤكل ذبائحهم الا للضرورة لما روى ان عمر رضي الله عنه غضب على حذيفة

قوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا الكتاب اي الحفائظ لا فرق بين الكتابية المحررة والامه على ما بين ان شاء الله
 جواز حراير اهل الكتاب عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم رضي الله تعالى عنهم ويرى عن ابن عمر انه كان لا يجوز نكاح الكتابية وقالت الامامية لا يجوز نكاح الكتابية الا عند عدم المسلمة لاختلاف العلماء في كونهم شركيين قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالهم التي هلكوا فيها من أموالكم حتى يسلمن من اهل الكتاب واختلعت اهل العلم لفظ الشريك يتناول اهل الكتاب فقال بعضهم يتناول لقوله تعالى قالت اليهود عزير ابن وقالت النصارى المسيح ابن الله ثم قال في اخر الآية سبحانه عما يشركون والاصح ان اسم الشريك مطلقا لا يتناول اهل الكتاب لقوله تعالى ربما يولد والذين كفروا لو كانوا مسلمين لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين والعطف ليقظة المغايرة والمطلق ينصرف الى الكامل ثم لقوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا الكتاب س اى الكتابيات من اخضت اوا واحصنها زوجها اذا اعتنا في محصنة بالفتح هم اى العتائف س فسر المصنف المحصات بالعتايف وكذا فسر السدي والشعب قال الاكمل تفسيره بذلك احتراز عن قول ابن عمر رضي تعالى عنهما فانه فسر بالمسلمات وليست الغنة شرطا لجواز النكاح وانما ذكرها هنا على العادة بدلالة الغرض وجه الاستدلال ان الله تعالى قال اليوم احل لكم الطيبات وللعالم الذين اوتوا الكتاب حل لكم وللعالم حل لهم والمحصات من الذين اوتوا الكتاب اى واحل لكم المحصات من الذين اوتوا الكتاب فلا خفاء في دلالة على الحل والعتايف جميع عفيفة من عفت عن الحرام ليف عفا اى كف وهو عفت وعفيف والمرأة عفة وعفيفة هم ولا فرق بين الحرة الكتابية والامه على ما بين من بعد ان اشار الله تعالى ش اي بعد اسطر حيث قال ويجوز تزويج الامه وقال الكاكي الاول ان لا يتزوج الكتابية ولا تؤكل ذبائحهم الا للضرورة لما روى ان عمر رضي الله عنه غضب على حذيفة

ولا يجوز تزويج المجوسيات لقوله عليه السلام سنوهم سنة اهل الكتاب غير انكم تسلمون ولا تأكل ذبائحهم
 وكعب وطلحة عنهما شديدا فقالوا اطلق يا امير المؤمنين لا تقضب وكان حذيفة بن اليمان تزوج
 يهودية وكذا كعب بن مالك وطلحة بن عبيد الله ولا يجوز تزويج المجوسيات س اى باجاء
 الآية الاربعة وفتقار الامصار والصعابة وهي جمع مجوسية والذكر مجوسى والمجوس يعبدون النار
 وفي المبسوط لا يجوز نكاحها لانها ليست من اهل الكتاب وذكر اسحاق في تفسيره يجوز نكاحها على
 ما روى عنه ان المجوس من اهل الكتاب وبه قال داود والظاهرى واباح وطه من ممالك السمر
 سعيد ابن المسيب عطاء وعمر بن دينار ومالك وقال السروجى واباح ابو ثور وداود و
 الظاهري نكاح المجوسية وروى ذلك عن حذيفة وقال مرة الحمدانى والحسن وابراهيم وحماد
 المجوسية حتى تسلم وبه قال الشافعى واحمد قال ابو عمر ابن عبد البر عليه جماعة فتقار الامصار ولم يفتوا
 الا بانه ذلك الا عن طاوس قلت قد ذكرنا اباحة ذلك عن غير طاوس وقال السروجى لا يجوز
 انكحة عبدة الشمس الكواكب وكل من لا كتاب له ولا نكاح الزنا دقة والعطلة هم لقوله عليه السلام
 س اى لقول النبى صلى الله عليه وسلم من سنوهم سنة اهل الكتاب غير انكم تسلمون ولا تأكل ذبائحهم
 فباجمهم ش هذا الحديث بهذا اللفظ غريب وقال الاكمل رواه عبد الرحمن بن عوف قلت
 ليست روايته هكذا ونذكر حديثه الآن كما ورد روى عبد الرزاق وابن ابى شيبة في مصنفهما
 عن قيس بن مسلم عن الحسن بن محمد عن علي بن النبى صلى الله عليه وسلم انى مجوس سحر يجرى
 عليهم الاسلام فمن قبل منه ومن لم يسلم ضربت عليه النجاسة غير انكم تسلمون ولا تأكل ذبائحهم وقال
 ابن القطان هذا امر سل مع رساله فقيه قيس بن مسلم وهو ابن الربيع وقد اختلف فيه وهو ممن
 ساه حفظه بالتقضا وكثيرا واهن ابى ليلي وروى البرزاني في مسنده والدارقطنى في غريبه لك
 من حديث علي بن الحنفية حدثنا مالك عن ابن الس عن جعفر بن محمد عن ابيه عن عمر بن الخطاب رضي الله

قوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا الكتاب اي الحفائظ لا فرق بين الكتابية المحررة والامه على ما بين ان شاء الله
 جواز حراير اهل الكتاب عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وحذيفة وسلمان وجابر وغيرهم رضي الله تعالى عنهم ويرى عن ابن عمر انه كان لا يجوز نكاح الكتابية وقالت الامامية لا يجوز نكاح الكتابية الا عند عدم المسلمة لاختلاف العلماء في كونهم شركيين قال الله تعالى ولا تأكلوا أموالهم التي هلكوا فيها من أموالكم حتى يسلمن من اهل الكتاب واختلعت اهل العلم لفظ الشريك يتناول اهل الكتاب فقال بعضهم يتناول لقوله تعالى قالت اليهود عزير ابن وقالت النصارى المسيح ابن الله ثم قال في اخر الآية سبحانه عما يشركون والاصح ان اسم الشريك مطلقا لا يتناول اهل الكتاب لقوله تعالى ربما يولد والذين كفروا لو كانوا مسلمين لم يكن الذين كفروا من اهل الكتاب والمشركين والعطف ليقظة المغايرة والمطلق ينصرف الى الكامل ثم لقوله تعالى والمحصات من الذين اوتوا الكتاب س اى الكتابيات من اخضت اوا واحصنها زوجها اذا اعتنا في محصنة بالفتح هم اى العتائف س فسر المصنف المحصات بالعتايف وكذا فسر السدي والشعب قال الاكمل تفسيره بذلك احتراز عن قول ابن عمر رضي تعالى عنهما فانه فسر بالمسلمات وليست الغنة شرطا لجواز النكاح وانما ذكرها هنا على العادة بدلالة الغرض وجه الاستدلال ان الله تعالى قال اليوم احل لكم الطيبات وللعالم الذين اوتوا الكتاب حل لكم وللعالم حل لهم والمحصات من الذين اوتوا الكتاب اى واحل لكم المحصات من الذين اوتوا الكتاب فلا خفاء في دلالة على الحل والعتايف جميع عفيفة من عفت عن الحرام ليف عفا اى كف وهو عفت وعفيف والمرأة عفة وعفيفة هم ولا فرق بين الحرة الكتابية والامه على ما بين من بعد ان اشار الله تعالى ش اي بعد اسطر حيث قال ويجوز تزويج الامه وقال الكاكي الاول ان لا يتزوج الكتابية ولا تؤكل ذبائحهم الا للضرورة لما روى ان عمر رضي الله عنه غضب على حذيفة

وهو باطلاقة حجة على الشافعي في تجوز ذلك للعبد على مالك في تجوز براءته ولا للرق انما في تصفية النعمة

قال وتكحل الحرة ومن طول الحرة فلا يكحل امره رواد عبد الرزاق في مصنفه مقصرا على تكحل الامته فقال حدثنا ابن عيينة عن عمرو بن عيينة عن الحسن قال سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تكحل الامته على الحرة رواد ابن ابي شيبة في مصنفه ايضا حدثنا ابو داود الطيالسي عن هشام الاسدي عن رجل عن الحسن ان تكحل الامته على الحرة وروى عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا ابن جريح اخبرني الزيد انه سمع جابر بن عبد الله يقول لا تكحل الامته على الحرة وتكحل الحرة على الامته وانج عن الحسن نحوه واحسنج ابن ابي عن علي بن اسب طالبا وابن مسعود رضى الله تعالى عنهما واحسنج كمحول ايضا نحوه وفي السروجي وعن سعيد بن المسيب كمحول في الرجل تزوج الامته على الحرة فلا يفرق بينهما وعن الزهري يرج طهره ويترج منه وعن طاوس قلت لان رجلا تزوج امته على حرة وانه يزعم انه قد حرمته عليه قال صدقه اذكره ابن اسب شيبة هم وهو باطلاقة سن اس الحديث المذكور ليقضه اطلاقه من حجة على الشافعي في تجوز ذلك سن اى تجوز الامته على الحرة للعبد فان عنده يجوز للعبد ان يتزوج الامته على الحرة وبه قال احمد في رواية م وعلى مالك سن اى وحجة على مالك م في تجوز سن اس تجوز الامته على الحرة م برضه الحرة سن ليغ اذا رضيت الحرة بذلك يجوز م لان للرق تأثير سن قوله حالة الانضمام دليلنا ولم يذكر دليل الشافعي ولا دليل مالك فوجه قول الشافعي ان تزوج الامته ممنوع لمعنى في التزوج اذا كان حرا وهو تعريف حرية على الرق مع المبالغ عنه وهو لا يوجد في حق العبد لانه رقيق بجميع اجزائه ووجه قول مالك ان المنع لحق الحرة اذا رضيت فقد احرقتا واثارا الى قوله لانا قولهم ولان للرق تأثير سن اى الرق لا تأثيره في تصفية النعمة سن وهو المحلل الذي

قوله في قوله مالك في قوله لا يفرق بينهما وعن الزهري يرج طهره ويترج منه وعن طاوس قلت لان رجلا تزوج امته على حرة وانه يزعم انه قد حرمته عليه قال صدقه اذكره ابن اسب شيبة هم وهو باطلاقة سن اس الحديث المذكور ليقضه اطلاقه من حجة على الشافعي في تجوز ذلك سن اى تجوز الامته على الحرة للعبد فان عنده يجوز للعبد ان يتزوج الامته على الحرة وبه قال احمد في رواية م وعلى مالك سن اى وحجة على مالك م في تجوز سن اس تجوز الامته على الحرة م برضه الحرة سن ليغ اذا رضيت الحرة بذلك يجوز م لان للرق تأثير سن قوله حالة الانضمام دليلنا ولم يذكر دليل الشافعي ولا دليل مالك فوجه قول الشافعي ان تزوج الامته ممنوع لمعنى في التزوج اذا كان حرا وهو تعريف حرية على الرق مع المبالغ عنه وهو لا يوجد في حق العبد لانه رقيق بجميع اجزائه ووجه قول مالك ان المنع لحق الحرة اذا رضيت فقد احرقتا واثارا الى قوله لانا قولهم ولان للرق تأثير سن اى الرق لا تأثيره في تصفية النعمة سن وهو المحلل الذي

على ما تقر به في الطلاق ان شاء الله فيثبت به حل المحل في حالة الافراد دون حالة الانضمام ويجوز تزوج الحرة عليها لقوله عليه السلام وتكحل الحرة على الامته ولا حنهما من المحلات في جميع النكاحات اذ لا في حقيهما فان تزوج امته على حرة في عدة من طلاق بائن لم يخرجه عنده الى حنفية ويحج عنه ههنا لان هذا ليس بتزوج عليها وهو المحرم ولهذا الوجه لا يتزوج عليها م

عليه النكاح في جانب النساء والرجال جميعا م على ما تقر في كتاب الطلاق ان شاء الله تعالى سن فوره في اخر الفصل الذي باب طلاق السنة على ما باقى بيانه ان شاء الله تعالى عز وجل م فتثبت به سن اى الذي بنى عليه النكاح رواد على قوله م حل المحل في حالة الافراد سن وهي اذا تزوج الامته ولم يكن تحت حرة م دون حالة الانضمام سن وهي اما الجمع بين الحرة والامته في عقد النكاح او تزوج الامته على الحرة تقدير هذا ان في الحقيقة حالتين حالة الانضمام مع الحرة وحالة الافراد عنها فيثبت المحل في حالة الافراد دون حالة الانضمام وهو تزوجها على الحرة او الحرة والتزوج على الحرة انما لان كل فعل لقبيل الامته لا يحل لبقاير حكم الابتداء وحكم النكاح من ذلك فيجعل الانضمام على هذا الطريق وقد طول الاكمل سها كلامه واستغربه وهو في الحقيقة اخذه من المنهية وصاحب المنهية اخذه من المبسوط وفيما ذكرناه كفاية م ويجوز تزوج الحرة عليها سن اى على الامته ولا يبطل نكاح الامته باجماع الأئمة الاربعة وقال الزهري من اصحاب الشافعي يبطل نكاح الامته للقدرة على طول الحرة م لقوله عليه السلام سن اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم وتكحل الحرة على الامته سن تقدم هذا عن قريب في سنن الدارقطني عن عائشة رضي الله تعالى عنها م لانا سن اى دلان الحرة م من المحلات سن لنسج اللام م في جميع الحالات اذ لا ينصف سن كبسر الصادق في حقا سن اى في حق الحرة بخلاف الامته م فان تزوج امته على حرة في عدة من طلاق بائن او ثلاث سن قبل الاعتداء عن طلاق بائن لانا لو كانت معتدة عن طلاق رضى لا يجوز بالاتفاق م لم يخرجه عن حنفية ويجوز عندنا سن وبه قال شافعي مالك محمد بن عمر طوالم الحرة م لان هذا سن اى نكاح الامته في عدة الحرة م ليس بتزوج عليها سن اى على الحرة لزوال الملك م وهو المحرم سن اى التزوج على الحرة بمحرم كبر الراد م ولذا سن اى ولكون المحرم هو التزوج على الحرة م لو طفت لاشير عليها

قوله في قوله مالك في قوله لا يفرق بينهما وعن الزهري يرج طهره ويترج منه وعن طاوس قلت لان رجلا تزوج امته على حرة وانه يزعم انه قد حرمته عليه قال صدقه اذكره ابن اسب شيبة هم وهو باطلاقة سن اس الحديث المذكور ليقضه اطلاقه من حجة على الشافعي في تجوز ذلك سن اى تجوز الامته على الحرة للعبد فان عنده يجوز للعبد ان يتزوج الامته على الحرة وبه قال احمد في رواية م وعلى مالك سن اى وحجة على مالك م في تجوز سن اس تجوز الامته على الحرة م برضه الحرة سن ليغ اذا رضيت الحرة بذلك يجوز م لان للرق تأثير سن قوله حالة الانضمام دليلنا ولم يذكر دليل الشافعي ولا دليل مالك فوجه قول الشافعي ان تزوج الامته ممنوع لمعنى في التزوج اذا كان حرا وهو تعريف حرية على الرق مع المبالغ عنه وهو لا يوجد في حق العبد لانه رقيق بجميع اجزائه ووجه قول مالك ان المنع لحق الحرة اذا رضيت فقد احرقتا واثارا الى قوله لانا قولهم ولان للرق تأثير سن اى الرق لا تأثيره في تصفية النعمة سن وهو المحلل الذي

لم يثبت بهذا ولا بحقيقة انه ان نكاح الحرة باق من وجه لبقاء بعض الاحكام فيبقى المنع احتياطا
بجلاء اليمين ان المقصود ان لا يدخل في هذه صفة الحرة وان يزوج اربعها من غير اطلاق ولا يفسد ان يزوج اكثر من ذلك

سش اي على المرأة بان قال ان تزوجت عليك مرة في طلاق فزوج امرأة بعد ما بانها م
لم يثبت بهذا سش اي بهذا الزوج وهو تزوج المرأة حرة كانت او امته في عدة من طلاق باثر
بجلاء ما اذا تزوج امرأة في عدة اختلاس طلاق بان فانه لا يجوز باتفاق علماء خلافا للشافعي
لان المحرم هناك الجمع وفي الزوج في العدة بنية في حقوق النكاح اباها فانما يلج لاجل الجمع ولهذا
تزوج الحرة عليها جازل في تزوج الامه على الحرة او خال ناقصة الحال في مزاحمة كاملة الحال لهذا
لا يوجد بعد البيونة كذا في المبسوط والاسرار هم ولا في حقيفة رضي المدعي عنه ان نكاح الحرة
باق من وجه في العدة لبقاء بعض الاحكام من هو المنع من الزوج والنزاش حتى بانيت منه واثبت
فكانت العدة حقا من حقوق النكاح وحق الشئ كنفس ذلك الشئ هم فبني المنع احتياطا سش
كما لو تزوج اختا في عدة اخت م بجلاء اليمين شس جواب نعم لهما ولهذا لو طقت تقرر ان اليمين
يعتبر في العرف وفي العرف لا يسمى تزوجا عليها بعد البيونة قلنا لم تطلق والما في الفاظ الشرح المختبر
المعنى ومعنى الحرة باق ببقاء العدة وعلل المصنف بقوله هم لان المتقصدون لا يدخل غير
سش عليها شريكه هم في سش الفتح الثاني لان قصد الحالت تطيب قلبها بترك الاشتراك في الفرائض
فاذا تزوجها في العدة فما اشرك غير ما في قسمها ويجوز للحر ان تزوج اربعاً من الحراريه والا ما
سش اي اربعاً من النساء الحراريه واربعاً من الامه واربعاً منها اذا قدم الامه لم يفسد ان تزوج
اكثر من ذلك سش اس من الاربع وعن القاسم بن ابراهيم انه ابا
ويجوز للاجماع وهذا نقل عن الروافض انهم يجوزون تسعاً من الحراريه
وفي الحاشية من النسخة اني لم يثبت بهذا وعن بعض الشيعة والخوارج جواز ثمانية عشرة تعلقا بقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمن جعل مثنى بعد العدل لثنتين

لما لم يثبت بهذا ولا بحقيقة انه ان نكاح الحرة باق من وجه لبقاء بعض الاحكام فيبقى المنع احتياطا
بجلاء اليمين ان المقصود ان لا يدخل في هذه صفة الحرة وان يزوج اربعها من غير اطلاق ولا يفسد ان يزوج اكثر من ذلك
سش اي على المرأة بان قال ان تزوجت عليك مرة في طلاق فزوج امرأة بعد ما بانها م
لم يثبت بهذا سش اي بهذا الزوج وهو تزوج المرأة حرة كانت او امته في عدة من طلاق باثر
بجلاء ما اذا تزوج امرأة في عدة اختلاس طلاق بان فانه لا يجوز باتفاق علماء خلافا للشافعي
لان المحرم هناك الجمع وفي الزوج في العدة بنية في حقوق النكاح اباها فانما يلج لاجل الجمع ولهذا
تزوج الحرة عليها جازل في تزوج الامه على الحرة او خال ناقصة الحال في مزاحمة كاملة الحال لهذا
لا يوجد بعد البيونة كذا في المبسوط والاسرار هم ولا في حقيفة رضي المدعي عنه ان نكاح الحرة
باق من وجه في العدة لبقاء بعض الاحكام من هو المنع من الزوج والنزاش حتى بانيت منه واثبت
فكانت العدة حقا من حقوق النكاح وحق الشئ كنفس ذلك الشئ هم فبني المنع احتياطا سش
كما لو تزوج اختا في عدة اخت م بجلاء اليمين شس جواب نعم لهما ولهذا لو طقت تقرر ان اليمين
يعتبر في العرف وفي العرف لا يسمى تزوجا عليها بعد البيونة قلنا لم تطلق والما في الفاظ الشرح المختبر
المعنى ومعنى الحرة باق ببقاء العدة وعلل المصنف بقوله هم لان المتقصدون لا يدخل غير
سش عليها شريكه هم في سش الفتح الثاني لان قصد الحالت تطيب قلبها بترك الاشتراك في الفرائض
فاذا تزوجها في العدة فما اشرك غير ما في قسمها ويجوز للحر ان تزوج اربعاً من الحراريه والا ما
سش اي اربعاً من النساء الحراريه واربعاً من الامه واربعاً منها اذا قدم الامه لم يفسد ان تزوج
اكثر من ذلك سش اس من الاربع وعن القاسم بن ابراهيم انه ابا
ويجوز للاجماع وهذا نقل عن الروافض انهم يجوزون تسعاً من الحراريه
وفي الحاشية من النسخة اني لم يثبت بهذا وعن بعض الشيعة والخوارج جواز ثمانية عشرة تعلقا بقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمن جعل مثنى بعد العدل لثنتين

بقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع التخصيص على العدل يمنع الزيادة عليه

وكذا ما بعده اباح نكاح تسع ومن قال مثنى بمعنى اثنين مرتين اباح نكاح ثمانية عشر امرأة وكلما
عبد الوهاب عن بعض الناس انه جوز الرجل ان يتزوج من النساء ما يحد شار قليلا كان او
كثيرا من غير حصر وعد ذكر السروجي كرا المدسجانه وتعالى الزواج في التوراة من غير حصر بعد حفظ
لمصالح الرجال دون النساء وحرم في الانجيل الزيادة على الواحدة حفظا لمصالح النساء دون الرجال
وجمع في هذه الشريعة المصلحة بين مصالح الرجال والنساء لم تقوله عز وجل فانكحوا ما طاب لكم من النساء
مثنى وثلاث ورباع والتخصيص على العدد يمنع الزيادة عليه سش قيل قوله والتخصيص على العدد يمنع
الزيادة عليه غير مسلم الا ترى انه عليه السلام قال انما يغسل الثوب من خمس من بول وغائط وقبي
ودم ومني وبالاتفاق يغسل من الخمس ايضا مع انه عليه السلام نفس على العدد مع كلمة المحرم سش
بان معناه انما يغسل الثوب من خمس مما يخرج من بدن الاوى لان هذا الحديث خرج جوابا لسؤال
من سأل عن البجاسة وهو يختص على هذا العدد وقيل كلام المصنف انما يمشي على قول من يقول
ان العلى في الآية بمعنى او كما في قوله تعالى اولى اجته مثنى الآية ورد بان الاصح ان الواو بمعنى لان
او لا تشعل الا في التغير والتغير في الحقيقة لا يدخل في العدد وتشل هذا التركيب يدل على جواز اعداده
كما في قوله لم تقسموا هذا المال اثنين اثنين وثلاثة ثمانية واربعه اربعة ولو قلت
او يعلم انه لا ممنوع ان يقيسموه الا احده هذه القسمة وليس لهم ان يجمعوا بينها
لان اول واحد الشمين والواو تدل على تجويز الجمع بين المنفرد وقال الفراء
المراد واحد من الاعداد ولا وجه للحاية على الجمع لان العبارة في التسع بهذا
اللفظ من المعنى في الكلام فان من اراد ان يقول اعط فلانا تسعة وراهم وقال
اعط درهين وثلاثة واربعه كان سخيفا جالبا فعلم ان المراد واحد وقيل معنى الآية

لما لم يثبت بهذا ولا بحقيقة انه ان نكاح الحرة باق من وجه لبقاء بعض الاحكام فيبقى المنع احتياطا
بجلاء اليمين ان المقصود ان لا يدخل في هذه صفة الحرة وان يزوج اربعها من غير اطلاق ولا يفسد ان يزوج اكثر من ذلك
سش اي على المرأة بان قال ان تزوجت عليك مرة في طلاق فزوج امرأة بعد ما بانها م
لم يثبت بهذا سش اي بهذا الزوج وهو تزوج المرأة حرة كانت او امته في عدة من طلاق باثر
بجلاء ما اذا تزوج امرأة في عدة اختلاس طلاق بان فانه لا يجوز باتفاق علماء خلافا للشافعي
لان المحرم هناك الجمع وفي الزوج في العدة بنية في حقوق النكاح اباها فانما يلج لاجل الجمع ولهذا
تزوج الحرة عليها جازل في تزوج الامه على الحرة او خال ناقصة الحال في مزاحمة كاملة الحال لهذا
لا يوجد بعد البيونة كذا في المبسوط والاسرار هم ولا في حقيفة رضي المدعي عنه ان نكاح الحرة
باق من وجه في العدة لبقاء بعض الاحكام من هو المنع من الزوج والنزاش حتى بانيت منه واثبت
فكانت العدة حقا من حقوق النكاح وحق الشئ كنفس ذلك الشئ هم فبني المنع احتياطا سش
كما لو تزوج اختا في عدة اخت م بجلاء اليمين شس جواب نعم لهما ولهذا لو طقت تقرر ان اليمين
يعتبر في العرف وفي العرف لا يسمى تزوجا عليها بعد البيونة قلنا لم تطلق والما في الفاظ الشرح المختبر
المعنى ومعنى الحرة باق ببقاء العدة وعلل المصنف بقوله هم لان المتقصدون لا يدخل غير
سش عليها شريكه هم في سش الفتح الثاني لان قصد الحالت تطيب قلبها بترك الاشتراك في الفرائض
فاذا تزوجها في العدة فما اشرك غير ما في قسمها ويجوز للحر ان تزوج اربعاً من الحراريه والا ما
سش اي اربعاً من النساء الحراريه واربعاً من الامه واربعاً منها اذا قدم الامه لم يفسد ان تزوج
اكثر من ذلك سش اس من الاربع وعن القاسم بن ابراهيم انه ابا
ويجوز للاجماع وهذا نقل عن الروافض انهم يجوزون تسعاً من الحراريه
وفي الحاشية من النسخة اني لم يثبت بهذا وعن بعض الشيعة والخوارج جواز ثمانية عشرة تعلقا بقوله تعالى
فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى وثلاث ورباع فمن جعل مثنى بعد العدل لثنتين

وقال الشافعي لا يتزوج الا واحدة واحدة ولا تزداد عليها الا امة المنكوحه
ينظمها اسم النساء كما في الظاهر لا يجوز للعبد ان يتزوج اكثر من اثنين وقال مالك يجوز لانه
في حق النكاح بمنزلة النكاح عند حرة فلهذا يجوز ان يكون المولى وكذا ان الرق منصف

فينكح بعضكم اثنين وبعضكم ثلاثة وبعضكم اربعة لا يجوز لالة ولا شرعا واذا تزوج تسعاني زمان
واحد لا يكون ثلثي ولا ثلثي ولا اربع بل يكون تساع م وقال الشافعي لا يتزوج الا امة واحدة
ش يعني عند عدم طول الحرة وخوف الغنة وبه قال احمد وقال مالك يجوز تزويج اربع
من الاما وعند عدم طول الحرة وخوف الغنة وعندنا يجوز الارب مع الطول وخوف الغنة ثم
في جواز نكاح الامة عدم طول الحرة وخوف الغنة شرط عندهم وعندنا ليس بشرط ولكن استحب
ان لا يتزوج مع طول الحرة عندنا م لانه ضروري عندنا ش اي لان نكاح الامة ضروري عند
الشافعي والضرورة ترتفع بالواحدة فلا يزداد عليها كالميتة اعلنت للضرورة لم يجز الا معتدرا
ما يسد رفقهم واجتبه عليه ش اي على الشافعي هم ما تونا ش وهو قول قلع فانكوا ما طاب
لهم من النساء اذ الامة المنكوحه ينظمها ش اي يشتمها م اسم النساء ش اي كما ان لفظ
النساء يتناول احرامتين اولا الاما ايضا قال الا ترى ان كان الاول ان يقول اذ الامة واخر
كما في الظاهر ش فان اتمية مذكورة بلفظ النساء يتناول الامة المنكوحه وحكم المدبرة والمكاتبه
على هذا الخلاف المذكور فالمستعانة كالمكاتبه عندنا جنيته رضي الله عنه هم ولا يجوز للعبد ان
يتزوج اكثر من اثنين ش وبه قال الشافعي واحمد وعمر وعلي وعبد الرحمن بن عوف رضي الله
عنهم وبه قال عطاء وحسن البصري والشعبي والثوري هم وقال مالك يجوز لاربع ش كالحرة وقال
سالم وطاوس ومجاهد والزهرى وبرقيع المراهي والوثور وداود والمكاتب والمدبر وادم الولد في هذا
كالعبد لانه ش اي لان العبد م في حق النكاح بمنزلة الحرة عندنا ش اي عندنا مالك هم حتى ملكه
ش اي حتى ملك النكاح هم بغير ان المولى ش لان ملك النكاح من خواص الادمية والرق لا يؤثر فيها
فصار كالقصاص فانه مبنى على اصل الحرية فيه بالاجماع فلهذا همناهم ولنا ان الرق منصف ش يعني يورث

فيتزوج العبد اثنين الحرة اربعة اظهار الشرف الحرة فان طلق الحرة احد الاربع طلاقا بائنا
لم يجز له ان يتزوج رابعة حتى تنقضي عدتها وفيه خلاف الشافعي وهو نظير نكاح الاخت في عدتها

في تصنيف النعم وهذا محل لعمته من الله لي يصل بها الى قصار شهوة النكاح حلالا ولعمه
مشتاوات الاحوال في الشرع فان حال البتة لما كان اشرف حل له التسع دون غيره وحال
الحرة اشرف من حال العبد تنظم الزيادة في حق الحرة دون العبد م فيتزوج العبد اثنين والحرة
اربعا ش اي يتزوج الحرة اربع نسوة ش اظهار اشرف الحرة م ويؤيده حديث عمر رضي الله
عنه فانه قال لا يتزوج العبد اكثر من اثنين وفي الخلا وعطاء راجع اصحاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم على ان العبد لا يجمع بين النساء فوق اثنين انتهى وفيه خلاف للشافعي
ومالك وقد ذكرنا عن قريب م فان طلق الحرة احدى الاربع ش حتى اذا كان الحرة متزوجة
باربع نسوة فطلق احدا من هم طلاقا بائنا لم يجز له ان يتزوج رابعة ش اي امرأة رابعة م
حتى تنقضي عدتها ش يروي ذلك عن علي وابن مسعود وابن عباس وزيد بن ثابت
وبه قال سعيد بن المسيب وعبيدة السلماني ومجاهد والنخعي والثوري واحمد وقال القاسم
بن محمد وعروة وابن ابي ليلى له ذلك لانقطاع النكاح بينها وبه قال الشافعي واثار المصنف
بقوله هم وفيه خلاف للشافعي ش اي يتزوج الرابعة في عدة المطلقة طلاقا بائنا خلاف للشافعي
يعني يجوز عنده وبه قال مالك والوثور والوثور والوثور والوثور قلنا ان نكاح المطلقة الرابعة قائم
لبقاء احكامها من النفقة والفراس المنع من الخروج والقاطع قد اخرجنا الى انقطاع العدة وعن
ابي الزناد انه قال كان الوليد بن عبد الملك اربع نسوة فطلق واحدة منهم البتة وتزوج غيرها قبل
ان تحل فغاب ذلك عليه كثير من الفقهاء منهم سعيد بن المسيب قال سعيد بن منصور اذا عاب عليه
سعيد بن المسيب فامى شى حتى وكل مروان شاور الصحابة فيه فاتفقوا على انه يفرق بينها وفلانهم
زيد ثم رجع الى قولهم ذكره في المبسوط هم وهو نظير نكاح الاخت في عدة

قال ان تزوج جلي من ناجاز النكاح ولا يطأها حتى تضع حملها وهذا عند ابي حنيفة ومحمد
وقال ابو يوسف النكاح فاسد ان كان الحمل ثابت بالنسب فالكلام باطل بالاجماع لا يوسف
ان الامتناع في الاصل محرمة الحمل هذا الحمل محترم لانه لا جناية منه ولهذا المخرج
اسقاطه ولهما الخصال من المحملات بالنسب حرمة الوطى كذا يستقاه ما لا يردع غيره
الاختش اي عدم جواز نكاح المرأة وعدة الرابطة قبل انقضائها فليغير عدم جواز الاخت في
عدة الاخت وقدم ذلك فيما مضى وفي المبسوط الزوج المتردد ان يزوج باختها بعد لحاقها قبل انقضاء
عدتها لانها لا عدة عليها من المسلم لتباين الدارين فان عادت مسلمة لا يضر نكاح الاخت لان
العدة لا تعود وعند ابي يوسف تعدد في بطلان نكاحها روايتان عنه هم قال ش اي محرم في النكاح
الصغير وان تزوج جلي من الزنا جاز النكاح ولا يطأها بالزوج حتى تضع حملها ش اي اذا لم يكن الحمل ثابت بالنسب
وباش اي جواز النكاح ومنع الوطى الى حين الوضع ثم عند ابي حنيفة ومحمد وبما قال الشافعي في جواز النكاح ولو كان جلي
هم وقال ابو يوسف النكاح فاسد ش وبما قال ابن شبرقة وزفر ومالك احمد وان كان الحمل ثابت بالنسب فالكلام
باطل بالاجماع ش ولو كان الحمل من الزنا من الزوج فالكلام جازع عند الكل وحمل وطبعا وتحت النفقة عند الكل
في المنازل وان كان الزنا من غير تستحق النفقة عند بعض المشايخ والتسحق النفقة عند البعض على ما
ابي حنيفة ومحمد ولابي يوسف ان الامتناع ش اي امتناع النكاح هم في الاصل ش وهو صورة
الاجماع يعني فيما اذا كان الحمل ثابتا بالنسب محرمة الحمل وصيانة عن سقته ما لا يردع غيره
فان الحمل يزاد سمعة وبصرة حدة بالوطى هم وهذا الحمل محرم لانه اذا جناية منه ش اي من الحمل
ولهذا ش اي ولعدم الجناية منه هم لم يجز اسقاطه فيمنع النكاح منها ايضا واما ش اي الجناية
ومحمد منها ش اي الجلي من الزنا هم من المحملات بالنسب ش وهو قوله تعالى وحملكم ما رواه
ذلكم وكل من كانت كذلك جاز نكاحها فان قلت ما بال احمال الثابت بالنسب لم تدخل تحت هذه
النسب قلت ان تحت قوله ولا تعرفوا عقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله وحرمة الوطى ش هذا جوابا
يقال لو كانت من المحملات يحل وطبعا بعد ورود العقد عليها فاجاب بقوله هم وحرمة الوطى كيلا يسقط ما لا يردع
غيره ش وهو جازم لقوله عليه السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يسقط ما لا يردع غيره يعني على الخواص وقال

عنه السلام

والامتناع في ثابت النسب الحق صاحب الماء ولا حرمة للزاني فان تزوج حامله ^{السبع}
فالكلام فاسد لانه ثابت النسب ان تزوج ام ولده وهي حامل منه فالكلام باطل لانها فرائش لو
ها حتى ثبت النسب لكانها من غير دعوة فلوهم النكاح يحصل الجهم بين الفرائشين
الا انه عند متأكد حتى ينفي الولد بالنسب
عليه السلام لاوطأ حامل حتى تضع صحيح فان قلت ثم الرحم فيسد بجمل فكيف يكون متى زرع غير
شعره فيبت من ارا غير فان قلت النكاح شرع لامر ضروري وهو الحمل فلا يثبت بدونه واحمل هنا
غير ثابت فلا يثبت النكاح قلت ليس من ضرورة حرمة الوطى المعارض على شرف الزوال فساد النكاح
كما لو حرم باعريض والنكاح هم والامتناع في ثابت النسب ش جواب عن قول ابي يوسف انه
محرمة الحمل تقريره لاسلم ان فساد النكاح بحرمة الحمل بل انما هو محرم حتى صاحب المار ولا حسنة
للزاني الا ان نكاحه احرام ش فان تزوج حاملا من السبي فالكلام فاسد لانه ثابت بالنسب هم
هذا باجماع الامة الاربعة وكذا المهاجرة اليها لو كانت حاملا وروى الحسن عن ابي حنيفة والمهاجرة
والمسيية انه يجوز نكاحها لكن لا يطأها حتى يضع حملها وان لم يكن حاملا فلا يجوز النكاح لان الفرقية
وقعت بتباين الدارين كذا في جامع المجوب هم وان تزوج ام ولده وهي حامل منه ش
واحمال انها حامل من المولى هم فالكلام باطل لانها ش اي لان ام الولد هم فراش لولاها
ش لوجود حده وهو صيرورة المرأة مستعينة لثبوت نسب الولد منها وهو معنى قوله هم حتى يثبت
ولد له منه ش اي من المولى هم من غير دعوة فان قلت ذكرتها بلفظ الباطل وفيها تقدم بلفظ الفاسد
قلت لان بحرمة فيما تقدم مختلف فيما ذكرنا من واية حسن فكانت حرمتها اخف فذكر بلفظ الفاسد قيل المار
بالفساد هناك البطلان ايضا وفيه تأمل هم فلو صح النكاح يحصل الجهم بين الفرائشين ش وهذا قول المولى
وفراش النكاح ولانه لا يجوز لانه يؤدي الى اشتباه الانساب كالكلام المشكوك هم الا انه غير متأكد ش
هذا استثناء من قوله فراش لولا بل يعني ام الولد فراش لولاها الا انها فراش غير قوي ويجوز ان يكون
جوابا عما قيل وهو انه لو كانت فراش لولاها لما جاز نكاحها عند كونها غير حامل مع انه يجوز فاجاب بقوله هم الا
ش اي الا ان فراشا غير متأكد يعني ضعيف هم حتى ينفي الولد بالنسب ش اي حتى

من غير لعان فلا يعتبر ما لم يتصل به الحمل قال ومن وطئ جاريته ثم تزوجها حاز النكاح
لأنها ليست بفراش نكاحها فالحق لو جازت بولد لا يثبت نسبه من غير دعوة إلا أن عليه
أن يستبرأ فصيانة لما ذكره إذا جاز النكاح فللزوج أن يطأها قبل الاستبراء عند أبي حنيفة وإلى يوسف
وقال محمد لا أحب له أن يطأها قبل أن يستبرأ لأنه أحتمل الشغل بماء المولى
فيبقى ولده مجزئ النفى هم من غير لعان فلا يعتبر ما لم يتصل به الحمل شئ أي فلا يعتبر هذا الفراش
الم يتصل به الحمل لأن الحمل مانع في الجملة وكذلك الفراش فعند اجتماعهما يحصل التاكيد فان قلت
إذا كان غير متأكد فيبقى الولد من غير لعان وجب أن يكون الاقدام على النكاح نية للسبب فإنه
يقبل النفى دلالة كما إذا قال بجارية له ولدت ثلاثة أولاد في بطون مختلفة هذا الأكبر مني فإنه ينفى
نسب الباقيين وإذا انتفى نسبه كان حملاً غير ثابت النسب وفي مثله يجوز النكاح كما تقدم قلت حبيب
بان هذه دلالة والدلالة أن الحمل إذا لم يتصل بها صريح وبصريح هنا موجود لان المسئلة فيما إذا كان
الحمل منه وإن قال رجل تزوج أم ولد وهي حامل منه وأنا يكون الحمل منه إذا اقربهم ومن وطئ جارية
ثم تزوجها جاز النكاح شئ أي قبل استبرائها وقال الشافعي وأحمد لا يجوز نكاحها قبل الاستبراء بحقيقة
وعند زفر لا يجوز نكاحها حتى تحيض ثلاث حيض كما في الزانية عنده فإنه يجب عليها ثلاث حيض عنده
وكذا الخلاف في أم الولد غير حامل منه لأنها شئ أي لان الجارية هم ليست فراشاً لمولاهما
شئ لعدم حد الفراش وهو صورة المرأة متعينة لثبوت نسب ولد الرجل ولم يوجد ذلك هنا
هم فأنما لو جازت بولد لا يثبت نسبه من غير دعوة للنكاح إلا أن عليه شئ أي على المولى هم
أن يستبرأ شئ قال الشارحون معناه عليه الاستحباب دون الوجوب وذلك لان هذا اللفظ
غير مذكور في إجماع الصغير وإنما ذكره المصنف فيقال أنه أراد به الاستحباب هم صيانة لما به شئ
وقد صرح في فتاوى الولي لا يحل الاستحباب هم وإذا جاز النكاح فللزوج أن يطأها قبل الاستبراء
عند أبي حنيفة وإلى يوسف وقال محمد لا يجب إلى أن يطأها حتى يستبرأهم وفي المشكلات لا يحل له
أن يطأها حتى يستبرأ بحقيقة هم لأنه شئ أي لان رجلاً هم أحتمل الشغل بماء المولى شئ لوجود
سببه وهو الوطئ ولو تحقق الشغل والوطئ محرم الوطئ تأدياً عن السقي لزوم غير

فوجب التنزه كما في الشوراء ولهما أن الحكم يجوز النكاح أمانة الفراغ
فلا يبرأ من الاستبراء الاستحباب ولا وجوباً بخلاف الشارع لأنه يجوز مع الشغل كذا
إذا رأى امرأته تزني فتردها حل له أن يطأها قبل أن يستبرأ عندهما
فإذا احتمل هم فوجب التنزه كما في الشرار شئ فان التبرؤ من الوطئ في الشرار قبل الاستبراء واجب
وقال الأثر أن من رضى الله عنه ليس المراد منه الوجوب المصطلح لئلا يؤول إلى استحباب أن يطأها هم
ولما شئ أي لا يبرأ من حنيفة وإلى يوسف هم أن الحكم يجوز النكاح أمانة الفراغ شئ أي حكم الشارع
بجواز النكاح علامة فمراغ الرحم لان النكاح لم يشترط الأمانى رحم فارغ عن شغل محرم وإذا كان الرحم
فارغاً هم فلا يبرأ بالاستبراء الاستحباب ولا وجوباً شئ أي لا على الاستحباب لا على طريق الوجوب
إذا الحكم لا يثبت بالاستحباب فما قدمه لفظ استحباباً وكان حقه التأخير لان نفية يستلزم نفى الوجوب
فكان تقدمه بوجوب لا يستغنى عن نفى الوجوب مالا أن نفى يقول به وكان نفية أهم وأما بالتصديق
بخلاف الشرار فان الاستبراء فيه واجب هم بخلاف الشرار شئ هذا جواب عن قياس محصورة الشرار
على الشرار بالفارق تقريره أن الشرار ليس مثل الذي قاسه عليه هم لأنه شئ أي لان الشرار
هم يجوز مع الشغل شئ دون النكاح فامرهم بجواز النكاح أمانة النزاع والالكان حكماً بما لا يجوز
ولا كذلك في الشرار فيجب الاستبراء وهذا الخلاف فيما إذا لم يستبرأ المولى أمالوا استبرأ ثم زوجها
بزوج يجوز وطئ الزوج بالاجماع قبل الاستبراء ومن المشايخ من قال لا خلاف بينهم في إحمال
لان عندهما لا يجب الاستبراء ولم يقولوا لا يستحب عند محمد يستحب ما قاله وجب قال أبو الليث قول
محمد أقرب إلى الاحتياط وبناخذ كذا في جامع المجمع هم وكذا شئ أي وكذا الحكم مع اختلاف المذكور
هم فيما إذا رأى امرأة تزني فتردها حل له أن يطأها قبل أن يستبرأ عندهما شئ أي عند أبي حنيفة
وإلى يوسف وبه قال الشافعي ومالك وقال أحمد لا يجوز إلا بشرط انتفاء العدة بثلاث حيض ثم
حتى قال أحمد لو زنت امرأة لا يطأ الزوج حتى تستعد من الزاني بثلاث حيض عنده وقيل كيتفي بحقيقة
وقال أحمد لا يطأ الجارية الزانية وقول قتادة وإسحاق وأبو عبيد شئ قول أحمد في انتفاء العدة

وقال محمد لا يحب الا يطأها ما لم يستبرأ منها والعن ذكر ذلك كالحال المتعة باطل

بثلاث حيفي والنوبة وقال ابن حزم في المحل لا يخل للزانية ان تنكح زانية ولا عفيفا حتى تنوب فاذا
تأبى حل لها الزوج من عفيف ولا يخل للزاني المسلم ان تزوج مسلمة لازانية ولا عفيفة حتى تنوب
والزاني ان تزوج كذا بغير عقيقة وان لم يتب والزاني الطارعي منها او من احد هما لا يوجب فسخ
نكاحهما وروى ذلك باسناد عن علي وابن مسعود والبراء بن عازب جابر بن عبد الله وابن عمر
وعائشة رضي الله تعالى عنهم وقال ابن المنذر وهو قول جابر وطاوس وابن المسيب ابن زيد
واحسن عكرمة والنزهري والثوري والشافعي واذا تابا حل للزاني ان تزوج من زنى عند الجاهل
وعند ابن مسعود والبراء بن عازب عائشة رضي الله تعالى عنهم انها لا تحل للزاني بحال ثم لا يفرق
بين الزوجين يزني احدهما وعن جابر بن عبد الله ان المرأة اذا زنت يفرق بينهما ولا شيء لهما من
الحسن مثله وعن علي رضي الله تعالى عنه انه فرق بين امرأة وزنى قبل ان يدخل بها هم قال
محمد لا يحب الا يطأ قبل ان يستبرأ بها وذلك بطريق الاحتياط لاحتمال الشغل ببار الزاني
هم والمعنى ما ذكرناش اى ما ذكرنا من الجاهل في مسكنة ابجارية هم ونكاح المتعة باطل
او عى غير واحد من العلماء الاجماع على تحريم المتعة وقال الخطابي في المعالم كان ذلك مباهى صدر
الاسلام ثم حرم فلم يبق فيه اليوم خلاف بين الامم الاشباذ هب ليه بعض الروايف قال وكان ابن عباس
يتناول في اباحة المنظر اليه ليل العزيمة وقلة اليسار ثم توقف عنه وامسك عن الفتوى به قال ابو بكر
الغازمي يروى جوازها عن بعض الشيعة وعن ابن جريح وقال المازري في العلم بقرار الاجماع على منع
ولم يخالف فيه الا طائفة من المبتدعة وكل ابن عبد البر خلاف القديم في ذلك فقال واما الصحابة
فانهم اختلفوا في نكاح المتعة فذهب ابن عباس الى ايجازها وتحليلها لاختلف عنه في ذلك وعليه اكثر
الصحابة منهم عطاء بن رباح وسعيد بن جبيرة وطاوس قال وروى ايضا ايجازها وتحليلها عن

المتن

وهو ان يقول لا امرأته اتمت عليك كذا مذكرا من المال

ابن سعيد الخدري وجابر بن عبد الله قال جابر تمتعنا الى النصف من خلافة عمر رضي الله تعالى عنه
حتى نهي عمر الناس قال واما سائر الروايات من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من المخلفاء وفقهاء
المسلمين فعلى تحريم المتعة منهم مالك بن انس من اهل المدينة والثوري وابو حنيفة من اهل الكوفة
والشافعي ومن يسلك سبيله من اهل الحديث والفقه والنظر بالاتفاق والا وراعى من اهل الشام
والليث بن سعد من اهل مصر وسائر اصحاب الامار هم مثل ان يقول الرجل لامرأة اتعت بك كذا
مدة بكذا من المال ش هذه صورة المتعة وفي المنافع صورتها ان يقول خدي هذه العشرة
لا تمتع بك او لا تمتع بك ومتعنى نفسك يا ما وفي البدائع نكاح المتعة نومان احدهما ان يكون
بلفظ التمتع والثاني ان يكون بلفظ النكاح او التزوج او ما يقوم مقامهما فالاول ان يقول تمتع
بك يوما او شهرا او سنة على كذا وهو باطل وقال شيخنا زين الدين في شرح الترمذي نكاح المتعة
المحرم هو ما اذا خرج بالتوقيت فيه اما اذا كان في تعيين الزوج انة لا يقيم معها الا سنة او شهرا
او نحو ذلك ولم يشترط ذلك فانه نكاح صحيح عند عامة اهل العلم ما خلا الراعى فانه قال في
هذه الصورة وهي متعة ولا خيرة في واذ اقر ان نكاح المتعة غير صحيح فهل يخل من وطئ في
نكاح متعة اختلف فيه العلماء فقال اكثر اصحاب مالك لاحد فيه شبهة العقد وقال الرافعي اذا
وطئ جاهلا بفساده فلا حد وان كان عالما فقد نكح امرأته على ما روى ان ابن عباس كان
يجوز نكاح المتعة ثم رجع عنه فان صح رجوعه وجب له كحصول الاجماع وان لم يصح رجوعه فبني
على انه لو اختلف اهل عصر في مسئلة ثم اتفق من بعدهم على احد القولين فيما فعل بصير ذلك
مجمعا عليه فيه وجهان اصوليان اذا قلنا نعم يجب له الحد والافلا قال الرافعي وهو الاصح وكذا
صح النووي رحمه الله تعالى وقال ابن الزبير المتعة الزنا الصريح ولا اجد احدا يعمل بها

وقال مالك هو جازم انه كان مباحا فيبقى الى ان يظهرنا نسخة قلنا ثبت النسخ بكماء الصنف

الاربعة هم وقال مالك هو جازم شئ اى نكاح المتعة جائز وقال الكاكي هذا هو فان المذكور
في كتب مالك حرمة نكاح المتعة وقال في المدونة ولا يجوز النكاح الى اجل قريبا ولعبد وان
سمى صداقا وهذه المتعة وقال الاكمل معتزلا عن المصنف يجوز ان يكون شمس الائمة الذرية
اخذ منه المصنف الطلع على قول له على خلاف ما في المدونة انتهى قلت لم يذكر في كتاب عن كتبه
المالكية رواية تجوز المتعة وبالاختلاف نقل قول عن امام من الائمة غير موجه مع ان مالكا روى
في موطاه حديث الزهري عن ابن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء يوم خيبر على ما ياتي بيانه عن قريب ان شار الله وقال الاكمل
هنا ايضا معتزلا ليس من يروى حديثا يكون واجبا لعمل يجوز ان يكون عنده ما يعارضه وتيمم
عليه انتهى قلت عادة مالك ان لا يروى حديثا في موطاه الا وهو يذهب اليه ويعمل به ولو ذكر
ما ذكره الاكمل لذكره اصحابه ولم ينقل عنه شئ من ذلك هم لانه شئ اى لان نكاح المتعة هم
كان سباحة فيبقى الى ان يظهرنا نسخة شئ اى يبقى حكمه الى ان يظهرنا نسخة بحسبهم
قلنا ثبت النسخ باجماع الصحابة شئ بيان ذلك انه وردت الاحاديث الدالة
على نسخها منها ما رواه الترمذي عن حديث الزهري عن عبد الله والحسن
بن محمد بن علي عن ابيهما عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه ان النبي
صلى الله عليه وسلم نهى عن متعة النساء روى عن نحوهم الحارثي الهيثمي عن زهير
وقال حديث حسن صحيح واخرجه بقية الستة ما خلا ابدا وادور رحمه الله تعالى عنه
ومنها ما اخرجه مسلم وبقية اصحاب السنن من رواية الربيع بن سره عن ابيه
ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن المتعة وقال انها حرام من يومكم هذا الى يوم القيمة

وابن عباس روى عن جده الى قوله
ومنها ما رواه ابن حبان في صحيحه من حديث ابني هريرة رضي الله تعالى عنه قال خربنا
رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة تبوك فنزلنا ثيثة الوداع فزأى ساء يكفين فقال ما هذا فقال
يستمتع بهن اربعين ثم قد قومن فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم حرم او هدم المتعة النكاح
والطلاق والعدة والميراث ومنها ما رواه مسلم من حديث سلمة بن الاكوع قال خربنا رسول الله
عليه وسلم عام وطاس في المتعة ثلاثة ايام ثم نهى عنها ومنها ما رواه الهيثمي عن حديث ابني ذر انما حلت
لنا اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم متعة النساء ثلاثة ايام ثم نهى عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم
ومنها ما رواه ابو داود في سننه من حديث الزهري قال كنا عند عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه
فذكرنا متعة النساء فقال بئس قال الربيع بن سره شهد على ابني انه حدث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم نهى عنها في حجة الوداع انتهى ثم اجمعت الصحابة على ان المتعة قد نكحت في حياة النبي صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم فكانت الامامية والناحية ناسخة والاجماع منظر لان نسخ الكتاب السنة بالاجماع للصحيح
على المذهب الصحيح فان قلت ما وجد الاختلاف المذكور في وقت تحريم المتعة لانه جاء في زمن خيبر وفي غزوة
تبوك في عام او طاس في حجة الوداع قلت قال الماوردي صحيح ان نهى عنها في زمن ثم نهى عنها
في زمن اخر توكيده او ليشره النبي وسمعه من لم يكن معه اولاد لا سمح بعض الرواة في زمن سمعه
آخر فنقل كل منهم بمعنى اضافته الى زمن سمعه وقال بعضهم بما سمعوا اوله التحريم والاباحة
مرتين والله اعلم وقال النووي الصواب والاحتياط التحريم والاباحة كانهما مرتين وكانت حلالا
قبل خيبر ثم حرم قبل خيبر ثم اجمعت يوم فتح مكة وهو يوم او طاس ثم حرم يومئذ بعده
ثلاثة ايام تحريما موبدا الى يوم القيمة واستمر التحريم هم وابن عباس صح وجوده الى
قوله شئ بها جواب عما يقال من الاجماع وقد كان ابن عباس مخالفا فاجاب بقوله و

فحقن الاجماع والنكاح الموقت باطل مثل ان يتزوج امرأة بشهادة شاهدين
عشرة ايام وقال زفر بن محمد لا يملك النكاح الا بطل بالشروط الفاسدة
ولنا انه لا يفي المتعة والعبرة في العقود للمعاهد ولا في النكاح فانما اطلت مدة التوقيف او قصرت

ابن عباس صح رجوعه عن اباحة المتعة الى قول الصحابة في تحريمها وروى جابر بن زيد
ابن عباس ما خرج من الدنيا حتى رجع عن قوله في الصرف والمتعة فحقن الاجماع
اي اجماع الصحابة في تحريمها والنكاح الموقت باطل مثل وهو قول عامة الفقهاء وفي المحيط
كل نكاح موقت متعة وفي ملحق البحار النكاح الموقت في معنى المتعة عندنا خلافا لغيره مثل ان
يتزوج الرجل امرأة بشهادة شاهدين عشرة ايام ثم يشترط في صورة النكاح الموقت وقوله عشرة
ايام ليس بقيد وكذا قوله شهر او سنته ونحوهما والفرق يذكر لفظ التزوج في الموقت دون المتعة
وكذا بالشهادة فيه دون المتعة وكل ابن عبد البر وابن قدامة الحنبلي والنووي عن زفر بن محمد
المتعة صحيح ويتأيد عنده قال السروجي ونقلهم فلهذا وانما قال زفر في النكاح الموقت كما ذكره عن
اصحابنا وهو الذي ذكره المصنف وغيره ثم قال وقوله لا يملك النكاح الا بطل بالشروط الفاسدة لانه لا يملك
والتوقيت باطل بالمتعة او قصرت لان النكاح لا يملك بالشروط الفاسدة لانه لا يملك
والشرط الزائد على ما يتم به النكاح فصح الاسباب وبطل الشرط لان النكاح لا يملك بالشروط الفاسدة
ثم كما لو تزوجها بشرط ان لا يطلقها بعد شهر وعن ابي ابيهم النخعي النكاح يهدم الشرط بشرط
يهدم البيع وذلك لان النكاح من الاستقامات لان معناه سقوط حرمة البيع في حق الزوج
الا انه شرع لمكاحه ورياء لابطل شرعية الطلاق ولهذا لا يملك بالشروط الفاسدة ولنا انه في
النكاح بالتوقيت صحت بلغة المتعة مثل معنى المتعة بلغة النكاح لان معنى المتعة
هو الاستمتاع بالمرأة لا قصد مقاصد النكاح وهو موجود فيما نحن فيه لانها لا تحصل في مدة قليلة
صم والعبرة في العقود للمعاهد والافعال الا ترى ان الكفاية بشرط براءة الاصيل حواله
والحوالة بشرط مطابقة الاصيل كفاية صم ولا فرق بين ما اذا طالت مدة التوقيت او قصرت

٤١

لان التوقيت هو المعين بجهة المتعة وقد وجد ومن تزوج امرأتين في عة
واحدة واحد منهما لا يحل له نكاحها صح نكاح التي حل نكاحها وبطل نكاح الآخر

ش احتزبه عن قول الحسن بن زيار انما ان ذكر من الوقت ما لم يعلم انها يعيشان اليه
كما في سنة او اكثر كان النكاح صحيحا لانه في معنى التاميد وهو رواية عن ابي حنيفة وشارا الى
وجه الظاهر بقوله صم لان التوقيت هو المعين لجهة المتعة وقد وجد ش لان مقتضى قوله تزوجك
التاميد لانه لم يوضع شرعا الا لذلك ولكنه يحل للمتعة فاذا قال لي عشرة ايام ثم عمن التوقيت
لجهة كونه متعة معنى وفي هذا المعنى المدة القليلة والكثيرة سواء وشكل هذه المسألة بما اذا اشترط وقت
ان يطلقها بعد شهر فان النكاح صحيح بشرط بطلان لانه من مبنيا وبين ما نحن فيه وجهان بان
الفرق بينهما ظاهر لان الطلاق قاطع للنكاح فاشترط ان لا يفسخ قبل ان يفسخ على وجه
مؤيد وهذا هو معنى لانه لا يملك النكاح صحيحا بشرط بطلان او بصورة التزاع
فاشترط انما هو في النكاح لاني قاطعه ولهذا الوجه التوقيت لم يكن مبنيا بعد مضي المدة
عفت كما في الاجارة وقال الكافي في تعليق بمجلة النكاح ان المنكحة بين اهل السنة والاعتراف
قال الامام الرضا عن ابي بصير وقال الامام الفضل بن قولنا انما من انشاء العقد فهو كما لا يجوز نكاح
نساءهم وقال بعض الكروى لا ينبغي ان يزوج الحنفى بنته من الشفوي ولكن يتزوج بنتهم
وفي فتاوى الصنعى قال بعض المشايخ يجوز ان يتزوج بنته من الشفوي وقياس ما ذكرنا
لا يجوز قيل لا بأس بتزويج النهرات وهو ان يتزوجها على ان ياتيها منادون الليل وكذا
ابن سيرين وجه هذا القيد وعن ابن دينار من المالكية يفسخ قبل البناء وبعدة بعضهم
قالوا يفسخ قبل البناء ويثبت بعده ويأتيها ليلا ونهارا قال لانه مؤيد ويلتزموا الشرط ولو لم يفسخ
مطلقا ونيتة ان تكون معها مدة فنكاح صحيح وشهدوا الا فرأى في جعله متعة ذكره النووي في شهر
مسلم صم ومن تزوج امرأتين في عفة واحدة احدهما لا يحل نكاحها صح نكاح التي

لأن البطل في أحد وجهيها بخلاف ما إذا اجتمع بين زوجين البيع كان مبطل بالشرط الفاسد
وقبول العقد في أحد شرطيه فتوجب المسمى التي حل نكاحها عند أبي حنيفة
وعندها يقسم على وجهين ما هو في مسألة الأصل ومن ادعت عليه أن يكون له زوج سابقا
بينه فجعلها القاضى أمواتا ولو كان الزوجان معا في المقام معهما ولو كان قد عصى أمهما
حل نكاحهما وبطل نكاح الآخر في شى بإجماع الأئمة الأربعة وقال السرخسي وهو قول
الجمهور من العلماء واحد في قول الشافعي وابن منبجل ص لأن المبطل في أحد وجهيها بخلاف
ما إذا جمع بين وجهين في البيع شى أى في عقدة واحدة حيث يفسد البيع في العبد
ص لأنه شى أى لأن البيع ص مبطل بالشرط الفاسد شى لأن النبي صلى الله عليه وسلم لم ي
عن بيع وشروط بخلاف النكاح وأيضا الشرط في البيع بمنزلة القمار لأنه مقابلتها بمال ولا كذا
النكاح و فرق آخر وهو أن المولم يدخل تحت العقد فكان تبعا للعبد بالجملة ابتداء وهو فاسد
والنكاح لا يفسد بذلك ويدل على التفريق بينهما لأنه لو قال بعتك هذا العبد بقيمتة أو لم يذ
شيا كان البيع فاسدا ولو قال تزوجتك بعتك بغير المشل أو لم يذكر شيا كان النكاح صحيحا
ويجب المثل ص وفي قبول العقد في أحد شرطيه شى أى في تصحيح البيع في العبد
لأنه لو لم يكن كذلك لزم تفرق الصفقة وذلك حكمه وشروط قبول الحرية شرط فاسد
والبيع مبطل بالشرط الفاسد لأن النكاح ص ثم جميع المسمى في العقد شى يكون ص للمبطل
عنده أبي حنيفة شى وبه قال الشافعي في قول ص وعندهما شى أى عند أبي يوسف ومحمد ثم
على من مثليهما شى وبه قال الشافعي في قول واحد ففي قول من المثل فساد المسمى بجارية
وبه قال مالك في قول وفي المنع تزوج أربع في حالة واحدة مع النكاح وكذا في شهر قول الشافعي
وابن منبجل وعندهما يجب لكل واحدة من مثليهما ص وهي سلة الأصل شى أى المبسوط ص ومن ادعت
عليه امرأة أنه تزوجها وأقامت بينة فجعلها القاضى أمواتا شى بمقتضى شهادة البينة ص ولم يكن
شى أى الحال أن الرجل لم يكن تزوج بهذه المرأة ص وسعها المقام شى بفتح الميم ونمها أى مع المرأة
الأقامة مع الزوج ص وان تدعه شى أى وسعها أيضا أن تركه ص ان يجامعها وهذا هو الأصل

المرأة

عنده أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف إذا كان في قوله الآخر وهو قول من لا ولي له
بطلانها وهو قول الشافعي لأن القاضى أخطأ المحجة إذا شهد بكذب فصار كما إذا ظهر منهم عبث
أو كفا وكذا حنيفة لأن الشهود صدقة عندنا وهو المحجة لتعذر الوقوف على حقيقة الصدق
من الحكم ص عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه شى وبه السلة لقبة بين الفقهاء بأن قضاة القاضى
بشهادة الزور في العقود والفسخ ينفذ عند أبي حنيفة ظاهره أو باطنا ومعنى نفوذ ظاهره الفسوخ
فيما بينا بثبوت التكمين والنفقة والغنم وغير ذلك ومعنى نفوذ ثبوت الحبل عند ذلك لقام
ص وهو قول أبي يوسف أو لا شى أى قول أبي حنيفة وهو قول أبي يوسف أو لا ص وفي قوله الآخر
شى أى قول أبي يوسف أو لا ص وهو قول محمد لا يسهل أن يلجأ أو هو شى أى قول محمد ص قول
الشافعي شى وقول مالك واحد أيضا وعلى هذا الاختلاف في البيع فلو أوعى بيع جارية ولم يسمها
في الأوراق فيقتضى بالجارية المدعى حل وطبعا بمنزلة خلافا لهما وكذا الواو عت المرأة الطلاقات الثلاث
على زوجها هو متكرره وأقامت بينة ولم يكن طلقها في الأوراق فتشفي القاضى بالطلاقات الثلاث
تزوجت بزوجه أو حل للثاني أن يطبعا عنده وعندهم لا التحل للاول ولا للثاني وكذا الاختلاف
في الفسخ والحاصل في السلة أربع أقاويل فأبو حنيفة يقول للثاني لا الاول وعندهما لا التحل للثاني
ولا الاول للحرية والشافعي يقول بطلان الاول سر والثاني علانية وفيه اجتمع عليين على امرأة واحدة
في طهر واحد وهو صحيح والأوجه ما قاله أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه كذا في جامع المحبوبي ص لأن القاضى
أخطأ المحجة إذا شهد بكذب شى بالفتحات جمع كاذب والخطأ في المحجة منع النفوذ باطنا كما
إذا ظهر منهم شى أى الشهود ص عبثا أو كفا شى أو محدودون في القذف والمشهود له
يعلم بحالهم فان قضاه ينفذ ظاهره أو باطنا وكذا الوقضى بنكاح منكوته الغير أو معتدة الغير
بشهادة الزور فإنه ينفذ ظاهره أو باطنا بالاجماع ص وعن أبي حنيفة أن الشهود صدقة شى
بالفتحات جمع صادق ص عند شى أى عند القاضى ص وهو المحجة شى أى صدق الشهود
عند القاضى هو المحجة ص تعذر الوقوف على حقيقة الصدق شى الحاصل أن القاضى

مختلف الكفر والرق لان الوقوف عليهما مستلزم اذا ابني القضاء على المحنة
وامكن تنفيذا باطناً بقدر بيم النكاح فكن قطعاً للمنازعة

ما مور بالقضاء بنية صادقة والتكليف بحسب الواسع وليس في وسعه الوقوف على صدق الشهود
حقيقته ولهذا اذا اقيمت البينة وثبتت عنده صدقهم بالتعديل او غيره يجب القضاء حتى لو لم يرد
على نفسه كغيره لو اخره فيسقط وجبت ههنا صدقهم بالتعديل في ظنة فيلزمه فوجب تصحيح قضاء الكفر
هم بخلاف الكفر والرق شىء ايجاب عن قولهما فصار كما اظهر انهم عبيد او كفار تقريره ان العبد
والكافر يرفعون بسببهم لان الوقوف عليهما مقيس بالامارات واذا ابني القضاء شىء
على صيغة المحمول هم على الجته وحي الشهادة الصادقة عند القاضي هم ولكن تنفيذ شىء اى
تنفيذ الحكم باطناً بقدر النكاح جواب عما يقال القضاء اظهر اركان ثابتة بالاثبات ما لم يكن النكاح
لم يكن ثابتاً فكيف ينفذ القضاء باطناً فاجاب بقوله بتقديم النكاح يعنى بتقديم النكاح على
القضاء بطريق الاتفاق كانه قال انكح اياه وحكمت بينهما بذلك هم نفذ قطعاً للمنازعة شىء
يحل له ان يطالب ليلنازعه في طلب الوطى ثانياً فان قيل ان كان قضاءه مستمناً ان شاء
بالقضاء ثانياً فيشترط الشهود وعند قوله قضيت قلنا قال شمس الائمة السرخسى وغيره انه لا ينعقد باطناً
بقوله قضيت الا بحضر الشهود وبه اخذ عامة المشايخ وهو قول الزعفرانى وقيل لا يشترط حضور
الشهود لقضايه لان العقد ثبت بمقتضى صوته قضايه في الباطن وما ثبت بمقتضى صوته الغير لا يثبت
بشرطه كالباع في قوله اعقوب عبدك عني بالف وقد جرى الاكمل في هذه المسئلة بحيث يحض
تولى من اولياء المقاربة وذكره في شرحه ثم قال واما من في هذه المسئلة على رضى الله تعالى
عنه واقام شاهدين فففى بالنكاح بينهما فقلت المرأة ان لم يكن به يا امير المؤمنين تزوجنى
منه فقال على رضى الله تعالى عنه شاهدك زوجك ولو لم ينعقد العقد بينهما بقضايه لما امتنع
عن العقد عند طلبها ورغبة الزوج فيها وقد كان في ذلك تحصيلها من الزنا وكان ذلك منه

مختلف الكفر والرق لان الوقوف عليهما مستلزم اذا ابني القضاء على المحنة
وامكن تنفيذا باطناً بقدر بيم النكاح فكن قطعاً للمنازعة

بشهادة الزور هم بخلاف الاملاك المرسله شىء اى المطلقه عن اثبات سبب الملك ان ادعى
لما سلقا في الجارية او الطعام من غير تعيين شراء او ايراث لا ينعقد القضاء فيها الا باظهار الاتفاق
حتى لا يحصل للتقصير وطبهاهم لان في الاسباب تراجمش للمنازعة ولا يمكن القاضي
تعيين شىء منها بدون الجته هم فلما امكان شىء في تنفيذ الاظهار لانه لا يمكن تقديم شىء
من اسباب الملك في القضاء لعدم اولوية بعضها على بعض ولا يمكن تقديم الكل
للاستحالة بخلاف القضاء بالنكاح لان طريقه تعيين من الوجه قلنا فيمكن تنفيذه واثباته
في البينة والصدقة وعن ابن حنيفة رواية في رواية المتقاضي لا كونه والاشرية من حيث انما
تتملك الى الايجاب والقبول وفي رواية المتقاضي بالاملاك المرسله لانه لا ولاية للقاضي لانهما
تملك الى الغير غير عرض

باب في الاولياء والاكفاء لما ذكر النكاح والفاضة ومحلها شرع في بيان العاقد
والولى اى هذا باب في بيان حال الاولياء والاكفاء والاولياء جميع ولى وهو الملك ليقال
ولى اليتيم والكفيل اى مالك امره والاكفاء جميع كفو وهو الصغير وسنه كافاه اى سواه هم وينعقد
نكاح الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يقد عليها ولى شىء يعنى اى زوجت نفسها بنفسها هم
سواء كانت بكر او ثيباً شىء واخرز به عن قول اصحاب الظاهر فانهم فصلوا بين البكر والثيب
فقالوا ان كانت بكر الا يصح كاحا لغيره ولى وان كانت ثيباً صح هم عند ابن حنيفة وابن يوسف في
ظاهر الرواية شىء اخرز به عن رواية الحسن عن ابن حنيفة انه قال ان كان الزوج كفوا لهما
جاز النكاح والا فلا هم وعن ابن يوسف شىء يعنى في غير ظاهر الرواية هم انه لا ينعقد الا لولى
شىء ابو يوسف او لا يقول لا يجوز تزويجها من كفوء وغير كفوء اذا كان لهما ولى ثم رجع وقال

وعند محمد بن يعقوب موقوف وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بغير إجازة النساء أصلا

صح النكاح سواء كان الزوج كفوا لهما أو لا وذكر الطحاوي قول أبي يوسف أن الزوج إذا كان كفوا لهما امرأته فإجازة العقد فإن إجازة جازوان أبي لم يجز ولم يفسخ ولكن يجبر القاض في غير ذكره في المبسوط هم وعند محمد بن يعقوب موقوف على إجازة الولي شئ سواء كان الزوج كفوا لهما أو لا فإن الولي جاز ولا فلا ومن العلماء من قال أن كانت غلبته شبهة فله يجز ويجها نفسها بغير رضی الولي وإن كانت فقيرة يجوز تزوجها نفسها بغير رضی الولي هم وقال مالك والشافعي لا ينعقد النكاح بعبارة النساء أصلا شئ ولا توكيل من ولا بد من الولي أو السلطان عند عمره ويروي ذلك عن بعض الصحابة والتابعين ومن بعدهم وقال مالك أن كانت ذات حسن جمال وشرف أو قال يرغب في مثلها لم ينعقد نكاحها إلا بالولي وإن كانت بخلاف ذلك جاز أن يتولى نكاحها جنبي برضا أو لا يتولى لا بنفسها قيل هذا النقل عنه غلط والصحيح عنه أن الزنية أن زوجها الجار وغيره ليس بولي جاز والتي لها موضع فإن زوجها غير الولي ففرق بينهما فإن إجازة الولي أو السلطان جاز والشافعي وأحمد شرط في ذلك واستند لا بقوله تعالى فلا تعصوا من أن ينكحن أزواجهن قال الشافعي هذه ابتدائية في كتاب الله عز وجل تدل على النكاح بغير ولي لا يجوز لأنه منهي الولي عن الفصل أي المنع والمنع إنما يتحقق منه إذا كان الممنوع في حده أو الخطاب للولياء وروي البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي من رواية الحسن بن عجل بن يسار قال كانت لي اخت تخطب إلى فاستعما الحديث فأنزل الله هذه الآية فلا تعصوا من وروي الترمذي حديث ابن عمر حدثنا سفيان بن عيينة عن ابن جريج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال إيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل الحديث وأخرج أبو داود والنسائي ابن أبي شيبة والترمذي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل الحديث وأخرج أبو داود والنسائي ابن أبي شيبة والترمذي عن جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إيا امرأة نكحت بغير إذن وليها فنكاحها باطل الحديث

لأن النكاح يبرأ لمقامه والتفويض إلى من محل بهما

على الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وأخرج الدارقطني في سننه من حديث قتادة عن الحسن بن عمار بن حصين عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وروي الدارقطني أيضا من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نكاح إلا بولي وشاهدي عدل رواه الحاكم من حديث الشافعي رضي الله تعالى عنه لا نكاح إلا بولي ورواه البيهقي من حديث الحسن بن عمران بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يجوز نكاح إلا بولي وشاهدي عدل وروي ابن أبي شيبة من رواية هشام بن حسان عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزوج المرأة المرأة ولا تزوج المرأة المرأة فإن الزانية هي التي تزوج نفسها وروي ابن عدي في الكامل من حديث قبيصة بن ذؤيب عن معاذ بن جبل رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إيا امرأة تزوجت بغير ولي فهي زانية وروي الطبراني في الأوسط من حديث أبي سفيان عن جابر مرفوعا لا نكاح إلا بولي فإن شجر وأما السلطان ولي من لا يروى ابن عدي في الكامل من حديث إصم بن بيان عن علي رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إيا امرأة تزوجت بغير إذن وليها فنكاحها باطل فإن لم يكن لها ولي فالسلطان ولي من لا يروى وفي الباب أيضا عن عبد الله بن عمر وابن ذر والمقداد بن الأسود والمسور بن مخرمة وأم سلمة وزينب بنت جحش رضي الله تعالى عنهم وأما استدلالهم بطريق العقول فهو ما أشار إليه المصنف بقوله هم لأن النكاح يبرأ بمقاصده شئ ومقامه يكون يتبع التوافق بينهما عادة ولا يوفق عليها إلا بالعقل الكامل وعقلها ناقص بحديثهم والتفويض إليهم شئ أي تفويض عقد النكاح إلى النساء هم محل بهما شئ أي مقاصد النكاح لأنهم شريعات الإسلام لا اختيار لاسيما عند بيان الشهوة فإن الشهوة إذا تارت حجت العقول من تحصيل النظر في العيوب فلو

الان محمد لا يقول يرتفع الخلل باجازة الولي ووجه الجواز انما
تصرف في حقهما مع من اهل له كونهما قلة مميزة ولهذا

اليسين باليعين الفسح في عار لا حتى ولا ينقص قلنا بذا مرد ووجه اذن لما الولي بان ياذن الو
بغير خلل فكان الواجب الجواز حينئذ وهم لا يقولون في هذا القول هم الا ان محمد يقول يرتفع
الخلل باجازة الولي ش والاستشاس من قوله محل بها فانه في قوله محار جوب بالرد لما قال انهم
وتقرر ما قاله محمد ان الفر الموهوم متين باجازة الولي ولا خلل في نفس العقد فيصح موقوف باجازة
وقال ايضا ينفذ عقد الولي عليها بسكوته عنده ولو لم يكن له ولاية عليها لم ينفذ بسكوته اذ لا
قلنا سكوته اذن منها بجعل الشارع ذلك اذ انما لم ينفذ الا باذنها لو كيما قالوا يجب
على الولي تزويجا عند طلبها ولو لم يكن له ولاية لما وجب ذلك عليه قلنا هذا مستوع
بل في تاذن لمن يزوجها او تباشر بنفسها ما لو قام بها وصفت نقص بسبب اهلية
الامانة العامة والخاصة وسلب الشهادة فيما يندرس بالشبهات وسقوطه الجمعة
والجماعات فصارت كالرخصة قلنا هذا قياس شبهه باطل والنكاح ليس من المحذور
ولا ما يندرس بالشبهات وانما سقطت الجمعة والجماعات للفتنه وقولهم يبطل بالمسافر
ولا بسلب عقد الولاية ولا يوصف بسببه بالنقص قالوا ان الولاية تبقى عليها بعد بلوغها
نقص صداقها وفي حق النفس والاسكان قلنا هذا الخوف الفتنة عليها قالوا انها
قاصرة في البضع ولهذا لا تسافر وحدها قلنا يبطل هذا السفر الحج فانها تسافر بغير محرم
ولا زوج عند مالک والشافعي هم ووجه الجواز ش اى جواز عقد النكاح المرأة
الحرة العاقلة البالغة برضاها وان لم يعقد عليها ولي هم انها تصرف في خالص حقها
ش حتى كان البديل الواجب بمقابلتها هم وبه من اهل ش اى المرأة
من اهل التصرف خالص حقها هم كونهما عاقلة مميزة ولهذا ش اى ولا بطل كونهما عاقلة

كان لهم التصرف في المال ولها اختيار الزوج

مميزة هم كان لها التصرف في المال ولما اختار الزوج ش بالاتفاق وكل تصرف هذا شأنه فهو جائز
فان قلت لا نسلم انها تصرف في خالص حقها بل في حق تعلق به حق الاولياء ولهذا لا يجوز اذالم يكن كغيره
لا فرق في ظاهر الرواية فلا يرد عليه واما على رواية الحسن عن ابي حنيفة في جواب بان المراد بخالص حقها
ما كان من الموضوعات الاصلية التي تترتب عليها النكاح من تملك منافع لضعفها واجباب النفقة والكسوة
والمهر والسكنى ونحوها وكل ذلك خالص حقها فلا يعتبر بالعارض للمنفعة بالاولياء فان قيل لا يستقل
بالرأى في مقابلة الكتاب السنة وكله فاسدا ما الكتاب بقوله تعالى فلا تعضلوه من ان ينكحن ازواج
نهي الولي عن العضل وهو المنع وانما يتحقق المنع اذا كان المنوع في يده واما السنة فهي الاحاديث
التي ذكرنا بايجاب اولاء عن الامة ثم عن الاحاديث فنقول الامة مشتركة الالزام لانهما هم عن
عن النكاح فدل على انهم يكرهون ان قوله تعالى فلا جناح عليهن فيما فعلن في أنفسهن وقوله تعالى حتى تنكح
زوجا غيره وقوله تعالى ان ينكحن ازواجهن يعارضها واما الجواب عن الاحاديث فيأتي احدا حاد فنقول
اولا عن استدلال الشافعي بقوله تعالى فلا تعضلوه من ان ينكحن ازواجهن انه يدل على نكاحها مباشرة
من غير اذن الولي من جوده الاول ان الله تعالى اضاف العقد اليها الثاني ان نهيها تعالى عن العضل
اذا ترافى الزوجان الثالث ان العضل ذات رضى الزوجان الثالث ان العضل اسم مشترك يمنع المنع
ومعنى الضيق والله اعلم ذلك كله ظاهر في منعه من الخروج والمراسلة في عقد النكاح والظاهر في الامة ان
للزوج الا الاولياء قال الله تعالى واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن ازواجهن
اذا ترافى الزوجان بالمرء وذلك بحبس وتطويل العدة عليهم بقوله تعالى فترارتعدهن او كان يطلقون
اذا قربت العدة من غيب حاجته فترار وقال الامام فخر الدين بن الخطاب في كتابه في النكاح والطلاق
الشافعي اياهم ممنوع على المختار رواه ابن عباس في الحديث في حق الولي متمنع لانه معاغل فلا يتبع بعضا من الجواز
عن حديث يعقل بن يسار قال قال في طريقه مجهول فلا يكون حجة عندهم واما حديث عائشة رضي الله تعالى

فداه على الزهري وابن جريج سأل عنه فلم يعرفه وفي رواية فأنكره فقط عيانه وقال الطحاوي قد ثبت
عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما يخالف هذا الحديث فانها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن لهند
من الزبير وعبد الرحمن غايب بالشام ولما قدم قال اشترى هذا الصنع به او يعاب عليه فحكمت عائشة
رضي الله تعالى عنها المنزلة فقال لهند ان ذلك بيد عبد الرحمن فقال عبد الرحمن ما كنت ارد ان
ومرت حفصة عنده ولم يكن ذلك طلاقا قال فلما رأت عائشة تزويجا جائزا مستقيما استحال عندها
ان يكون تري لك وقد علمت بالنسب اليها من رواية الزهري فان قلت قال ابن حزم
في المحلى هذا مشهور ثم ذكر النكاح عائشة حفصة وفيه امرت رجلا فانكح ثم قال ليست الى النساء الا النكاح
قال فصح يقينا بهذا رجوعنا عن العمل الاول قال كتب لي داود بن سماعة بهذا ما علمت قال السر
ما اجهله بالفتنة واصوله بل يقول احدني العالم ان كتاب ابن ابي شاة ينفذ اليقين والعالم القوي
مع انه لا يعرف صحة سنده ولا يعرف من روى هذا ما سندا واليقين في الخبر الواحد بالشافعية
لا ينفذ يقينا فلما علمت بان قلت هذا الحديث قد روى بطون كثيرة قلت في طريق زيد بن
يسار بن مزود البراء روى قال احمد وعلى الديلمي والدارقطني هو ضعيف وقال يحيى ليس بشي وقال
والارزومي موقوف الحديث وفيما عبد الله بن حكيم البوكري الرازي الغزي عن هشام بن عمار
وقال لوفج بن دراج الغاض قال يحيى ليس بثقة ولا يدرى بالحديث وقال النسائي قال
يحيى وعلى واحمد وسهل ليس بشي ولا يكتب حديثه وفيما ابو الخصمين وهو مجهول وفيما عطاء بن رباح
الحنفية الطائفة وقال الترمذي ذاهب الحديث وفيما ابو مالك الحسن ضعيف مسلم وفيما الجاهل
بن ارملة وفيه كلام كثير وفيما عبد الله بن لبيد وهو معروف الحال والعجب انهم ليضعفوه
عند كون الحديث عليهم ويحبون به عند كون الحديث لهم وفيما ابن ربيعة ضعيف ابن حزم
وقال ليس بشي والاحديث ابي موسى الاشعري فرواه ابو الحسن العيسى عن ابيه برة
فقطه شيعة وسنيان الثوري وابو اسحاق مدني وقد قال عن ابيه برة فلا يكون
حجة والاحديث ابن مسعود وفيه كبر بن بكار قال يحيى ليس بشي والاحديث ابن عمر رضي الله

عن عائشة رضي الله تعالى عنها ما يخالف هذا الحديث فانها زوجت حفصة بنت عبد الرحمن بن لهند من الزبير وعبد الرحمن غايب بالشام ولما قدم قال اشترى هذا الصنع به او يعاب عليه فحكمت عائشة رضي الله تعالى عنها المنزلة فقال لهند ان ذلك بيد عبد الرحمن فقال عبد الرحمن ما كنت ارد ان ومرت حفصة عنده ولم يكن ذلك طلاقا قال فلما رأت عائشة تزويجا جائزا مستقيما استحال عندها ان يكون تري لك وقد علمت بالنسب اليها من رواية الزهري فان قلت قال ابن حزم في المحلى هذا مشهور ثم ذكر النكاح عائشة حفصة وفيه امرت رجلا فانكح ثم قال ليست الى النساء الا النكاح قال فصح يقينا بهذا رجوعنا عن العمل الاول قال كتب لي داود بن سماعة بهذا ما علمت قال السر ما اجهله بالفتنة واصوله بل يقول احدني العالم ان كتاب ابن ابي شاة ينفذ اليقين والعالم القوي مع انه لا يعرف صحة سنده ولا يعرف من روى هذا ما سندا واليقين في الخبر الواحد بالشافعية لا ينفذ يقينا فلما علمت بان قلت هذا الحديث قد روى بطون كثيرة قلت في طريق زيد بن يسار بن مزود البراء روى قال احمد وعلى الديلمي والدارقطني هو ضعيف وقال يحيى ليس بشي وقال والارزومي موقوف الحديث وفيما عبد الله بن حكيم البوكري الرازي الغزي عن هشام بن عمار وقال لوفج بن دراج الغاض قال يحيى ليس بثقة ولا يدرى بالحديث وقال النسائي قال يحيى وعلى واحمد وسهل ليس بشي ولا يكتب حديثه وفيما ابو الخصمين وهو مجهول وفيما عطاء بن رباح الحنفية الطائفة وقال الترمذي ذاهب الحديث وفيما ابو مالك الحسن ضعيف مسلم وفيما الجاهل بن ارملة وفيه كلام كثير وفيما عبد الله بن لبيد وهو معروف الحال والعجب انهم ليضعفوه عند كون الحديث عليهم ويحبون به عند كون الحديث لهم وفيما ابن ربيعة ضعيف ابن حزم وقال ليس بشي والاحديث ابي موسى الاشعري فرواه ابو الحسن العيسى عن ابيه برة فقطه شيعة وسنيان الثوري وابو اسحاق مدني وقد قال عن ابيه برة فلا يكون حجة والاحديث ابن مسعود وفيه كبر بن بكار قال يحيى ليس بشي والاحديث ابن عمر رضي الله

لنكاحي عنها فثبت ثابت بن زيبر وقال ابو حاتم منكر الحديث وضعفه ابن عدي وابن حبان وقال ابو داود
موقوف على ابن عمر والاحديث عمران بن الحصين فقد قال السروجي ليس له حديث عن النبي
صلى الله عليه وسلم وانما هو راو عن ابن مسعود والاحديث اسلمه برة فثبت حيل بن الحسن
النفسي وسلم بن ابي مسلم لا يعرفان والاحديث معاوية بن جبل رضى الله تعالى عنه فثبت لوفج بن
ابي مریم البوعصمة ضعفه ابن معين والدارقطني والاحديث جابر رضى الله تعالى عنه فثبت
بن الوليد ابو محمد الحنفية وكان مدلسا وقال ابو مسهر ثقه عني ثقه ويروى عن قوم مجهولين متروكين
لا يخرجهم والاحديث علي رضي الله تعالى عنه فثبت اصبح بن سامة ابو القاسم الحنظلي ليس بثقة ولا يدرى
شيا قال ابن معين وقال النسائي موقوف الحديث وعليه عمر بن صحيح التميمي ابو نعم قال انا الذي
وضعت خطبة النبي صلى الله عليه وسلم وكان يضع الحديث وفي الجملة قد ضعف البخاري
الاعلويث وقال يحيى بن معين واسحاق بن راهوية غيب الى ثلثة احوال لم يثبت عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم احد بالنكاح الا بولي واما من مس ذكره فليتباضا ثلثا ما اسكر
كثيره فقليله حرام رواه عن ابن عوف الرازي شمس الدين السبط ابن الجوزي وقال يحيى
بن معين لا يصح في هذه الباب الاحديث عائشة قلنا قد روى ما يخالف حديثها وقد ذكرناه
قريب وقال المافظ ابو جعفر الطحاوي فلما لم يكن في هذه الاقوال دليل على ما ذهب اليه
هل مقالة الاول و اراد بهم الشافعي والكاكاوا احمد واسحاق وابو ثور نظرنا فيما سوا اهل الحديث
يدل على الحكم في هذا الباب كيف هو فان يونس قد حدثنا قال اخبرنا ابن وهب ان مالكا
حدثه عن عبد الله بن الفضل عن نافع بن حبيب عن مطعم عن ابن عباس رضى الله تعالى عنه ان
صلى الله عليه وسلم قال الا هم احق بنفسها من وليها واليكردناؤن في نفسها واذننا
سكتة واخرجه من ثلث طرق ثم قال فبين ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا
الحديث بقوله الا هم احق بنفسها من وليها وهذا الحديث اخرجه ايضا مسلم عن يحيى بن يحيى
عن مالك ثم قال هذا حديث حسن صحيح واخرجه النسائي والاسم لفتح النقرة وتشديد الياء

الاحديث

التي هي خلو الحروف هو في الأصل استلزام الزوج لما ذكره كانت أو ثيباً مطلقة كانت أو متزوجة
عنا زوجاً قبيل واراد بها هنا الثيب خاصة على ما بين ان اشار المدعي الى وقد ذكر
في شرحي لما في الآثار للطحاوي وقد اختلفت في معنى الایم هنا مع اتفاق اهل اللغة ان يطلق على
كل امرأة لا زوج لها صغيرة كانت او كبيرة بكرة كانت او ثيباً وذهب علماء الحجاز وكانوا علماء
ان المراد بها هنا الثيب التي فارقت زوجها وقالوا بان اكثر استمرالانمين فارقت زوجها بموت او طلاق
وبرواية الاثبات في الثيب مفسر وهو ايضا لفظ مسلم الثيب احم بنفسها من وليها وليها البكرت امرئ
نفسها ولو كان المراد بالایم كل الزوج له من الابكار وغيرهن وان جبن احم بالنفس لم يكن تفصيل
الایم من البكرت معنى وذهب لكونيون وزفرالى ان الایم هنا يطلق على ظاهرة في الائمة فان كل امرأة
بكرة كانت او ثيباً اذا بلغت فهي احم بنفسها من وليها وعقد باعلى نفسها جائز وهو قول الشعبي والنظر في
قالوا وليس الولي من ارکان صفة العقد ولكن من تامة وجاز قلت لا شك ان قوله عليه السلام الایم
احم بنفسها عام يتناول الثيب البكر والمتوفى عنها زوجها ويجب العمل بهوم العام وانه موجب
لحكم فيما يتناول قطعاً فان قلت رداية الثيب احم بنفسها فيفسر الایم احم بنفسها قلت هذه الرواية
ليست فيها اجمال حتى تكون تلك الرواية مفسرة لما بل يعمل بكل واحدة من الروايتين فيعمل برواية
على عمومها وبرواية الثيب على خصوصها ولا منافاة بين الروايتين على ان ابي حنيفة يرجح العمل
بالعام على العمل بالخاص ويصح الایم على الایام وقال الجوهري الایام الذي لا زوج له من الرجال
والنساء واصلهما الایم فقلت لان الواحدة ایم سواء كان تزوج من قبل او لم تزوج وامرأة ایم
ايضا بكرة كانت او ثيباً وقد امت المرأة من زوجها تم ایمة وایما وایما وایمت المرأة وایم الرجل زمانا
اذا كنت لا تزوج وقيل انما يستعمل في النساء وقد قيل في المرأة ایمة قوله والبكرت ساون ای يطالب
الاذن في نكاحها فان قلت قال الترمذي بعد ان ذكر هذا الحديث وقد خرج بعض الناس في اجازة
بغير ولي وليسوا فيه باقدا احتجوا به لانه قد روي عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم لا نكاح
الا بولي وكذا ائمتي به بعد النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نكاح الا بولي وانما معنى قوله عليه السلام الایم

وانما يطالب الولي بالتزويج کیلا تنب

من وليها عند الكثر بل علم لان الولي لا يزوجه الا برضا بقلت هذا الذي لا يبيح سحابة لان هذا الكلام
لا يصدر من مثله لان كون عباس متى تساوى هذه الحديث الصحيح الجمع على صحة حديث ابن عباس
تسكاه فيه وقد ذكرنا فان قلت لم ترك المصنف الاستدلال من الجانبين بالحديث غيره من المصنفين قلت
قال الاكمل واذا كان الكتاب والسنة متعارضين ترك المصنف الاستدلال بهما للجانبين وصار
المقبول انهي قلت ليس فيه ما يشفي الخليل على ما ينبغي على المتامل وما استدلل به اصحابنا مرواه الله
قطعة من حديث ابن عباس رضي الله تعالى عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ليس للولي
من الثيب امر ولا بكرة لستامرا بالولي في نفسها ومنه مرواه ابو بكر بن ابي شيبة في تصنيفه ان رجلاً
زوج ابنته وهي كارهة فقال عليه السلام لا نكاح لك فانكجي ما شئت وقد زوجها من كفرة روى
ايضا من حديث عكرمة عن ابن عباس ان جارية بكرة اتت النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكرت ان
اباها زوجها وهي كارهة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم قبيل رجالة ثقات واعلم بالارسل قلت المرسل
عندنا حجة ومنه مروى عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رد نكاح بكرة وثيب انكحها
ابوها وقال الدارقطني الصواب عن المهاجرين عكرمة مرسل قلت المرسل حجة به مرواه الدارقطني
عن ابي سلمة قال انكح رجل من بني المنذر ابنته وهي كارهة فود رسول الله صلى الله عليه وسلم كما
وروى الدارقطني ايضا عن ابي سعيد الخدري رضي الله تعالى عنه انه عليه السلام قال لا نكحوا
الا باذن من وعن الحكم قال كان علي رضي الله تعالى عنه اذا رفع اليه رجل تزوج امرأة بغير ولي فذكر
بها امضاه فلو كان وقع باطلا كما زعم الشافعي لما امضاهم وانما يطالب الولي متى من اجواب
عما يقال اذا تفرقت في خالص حقا فلم امر الواسع بالتزويج متى اذا طالبت وادى حاجتها الى طلب
التصرف من الولي في خالص حقا فاجاب بقوله وانما يطالب الولي بصيغة المجهول بالتزويج متى من

ش المرأة هم الى الوقاحة ش من قبح الرجل اذ صار قليل الحياء وقبح وقوح بين الوقحة والوقاحة وامرأة
 وقوح الوجه وذلك لانها تستحي من الخروج الى محافل الرجال لتباشر بعد لان هذا بعد منها وقاحة لانها لا تقدر على الباشرة
 هم ثم في ظاهر الرواية لا فرق بين الكفو وغير الكفو بشر اذ اذرت نفسها من كفوا ومن غير كفوا جازحاً جاورى عن حسن انه
 لا يجوز من غير كفوا وشبهه في المحيط وفي قاضي خان يجوز في ظاهر الرواية كما ذكره المصنف هم لكن للولى حق الاعتراض في غير الكفو
 ش دفعا للمعارضة هذا المذهب فان ولدت خلافا للولى في الفسخ كذا في قاضي خان والخلاصة وفي شرح شيخ الاسلام
 له حق الفسخ بعد الولادة هم وعند ابى حنيفة وابى يوسف انه لا يجوز في غير الكفو ش وبى رواية الحسن كما ذكرنا في فداوس
 قاضي خان والفتية النجاشي في زمانه رواية الحسن وفي رواية الكافي والقبول اخذ كثير من الشياخ قال شمس الائمة
 في المبسوط هذا قرب الى الاحتياط لان كم من واقع لا يرفع شش اى كم من قبيحة تقع ولا يقدرا على دفعها لانه
 ليس كل ولى يجلس المرافعة الى القاضي ولا كل قاض يعيد مكان الاحاطة باب التزويج من غير كفوا قال شيخ الاسلام
 نوزجت المرأة المطلقة الثلاث نفسها من غير كفوا ودخل بها الزوج ثم طلقها لا تحل على الزوج الاول على ما هو المختار
 من رواية الحسن وفي المحابيق هذا مما يجب حفظه لكثرة وقوعه هم ويروى بجمع محذوف الى قولنا شش اى الى قولنا
 وابى يوسف يعنى منع نكاحها ايضا عند بلاولى يتوقف على اجازة كما هو مذهب ابى حنيفة وابى يوسف وكذا ذكره
 ايضا في البدائع وفي قاضي خان كان ابو يوسف يقول يتوقف على اجازة الولى كفوا كان ولا ثم رجع وقال يجوز
 في الكفو ويتوقف في غيره ثم رجع وقال يجوز فيها وسنة رواية الطحاوى عن جبره القاضي هم ولا يجوز للولى
 اجبار البكر البالغة على النكاح شش يريد انه لا يزوجهما بغير رضا فان فعل ذلك فالنكاح موقوف على اجازتها
 عندنا فان روتها بطل وان سكنت عند اينذان وليها لما هو اذن منها وهو قول الاوزاعي والمشيبي وطائفة
 والحسن بن حى وابى عبيدة والثوري وابى ثور واحمد وفي رواية والطاهرية واختاره ابن المنذر خلافا للشافعي
 وبقوله قال مالك في شهر الروايتين عنه واحمد في رواية وابى ليلى وعند الحسن البصري اب ابنت ايضا
 وعن ابراهيم ان كانت المرأة في عيال ايها لم يتامرها وان كانت في عيال غيره استامرها ولكن يستحب عند السلف
 استئذانها هم شش اى للشافعي هم الاعتبار بالصغيرة اى القياس على الصغيرة لان الصغيرة
 اذا كانت بكر تزوج كرها فكذلك البالغة والجامع بينهما الجمالة وانشار الى هذا بقوله هم وهذا شش اى وجوب الاستئذان
 بالصغيرة هم لانها جاهلة بامر النكاح لعدم تجربتها شش لانها لم تمارس الرجال فلا تقف على مصالح النكاح ونفاسها
 فكان بلوغها بكرة اكملها مجنونة هم ولهذا شش اى لاجل كونها جاهلة بامر النكاح فيقبض الاب صداقتها

الى الوقاحة
 ثم في ظاهر
 الرواية
 لا فرق بين
 الكفو وغير
 الكفو لكن
 للولى الاعتراض
 في غير الكفو
 وعن ابى
 حنيفة
 دلى يوسف
 انه لا يجوز
 في غير الكفو
 لانه من واقع
 ويرى
 رجع محذوف
 قولها كذا
 للولى اجازة
 البالغة على
 النكاح خلافا
 للشافعي
 الاعتبار بالصغيرة
 وهذا لانها
 جاهلة بامر النكاح
 لعدم التجربة
 فكان بلوغها بكرة اكملها مجنونة هم ولهذا شش اى لاجل كونها جاهلة بامر النكاح فيقبض الاب صداقتها

بغير امر كما في الصغيرة هم ولما انشأ اى البكر البالغة هم حرة مخاطبة شش فالحرية والخطاب وصفان مشتركان
 في ولاية الاسترداد بالتصرف هم فلا يكون الغير عليها ولاية شش كما في المال هم والولاية على الصغيرة شش جواب
 عن قياس الشافعي على الصغيرة تقدير ان القياس على الصغيرة قياس بالفارق لان الولاية على الصغيرة هم لقصور
 عقليها شش وفيما نحن فيه ليس موجود هم وقد حمل بالبلوغ دليل توجه الخطاب عليها فنصار شش اى فصلا لاجبار
 عليها هم كما خلاص شش اى كلاجبار على الغلام اذ كان بالغهم وكالتصرف في المال شش اى صار كما تصرف
 في المال اى مال البكر البالغة فانه لا يجوز للاب التصرف فيه هم وانما يملك شش جواب عن قوله ولهذا يقبض الاب
 صداقتها تقريره انما يملك هم الاب قبض الصداق برضا والولاية شش يعنى بالسكوت لان الظاهر ان البكر تستحي
 عن قبض صداقها وان الاب هو قبض حتى يجهزها بذلك مع مال نفسه ليستبها الى بنت زوجها فكان ذلك اذ اولا
 هم ولهذا شش اى ولا حل ذلك هم لا يملك شش اى الاب قبض صداقها هم مع نهيها شش لانه عن ذلك
 لان الدلالة تبطل بالصريح لم يستدل المصنف للشافعي بها بالحديث ولاننا والا حادىث الذى استدلل بها اصحابنا
 في الباب قد ذكرنا ما عن قريب هم قال شش اى القدورى فانه استأمنها شش اى فاذا طلب الولى الاذن
 منها قبل النكاح حال في المبسوط يساد بها خالية لاني ملاسن الناس كيلا يمنعها الجحاسن الرد ولا يذهب حشمة الاب
 عند الناس بردها هم فسكت او ضحكت وهو اذن شش اى سكوتها وضحكتها اذن وكذا اذا تبسمت يكون ضحى هو اجمع
 من المذهب ذكره الحواشي كذا في المحيط هم بقوله عليه السلام شش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم البكر تستأمر
 في نفسها فان سكنت فقد ضحيت شش هذا غريب بهذا اللفظ وروى الائمة بسنة من حديث ابى ذريرة شش
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح الايم حتى تستأمر ولا تنكح البكر حتى تستاذن كذا رواه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وكيف اذنها قال ان سكنت هم ولان جهة الرضا فيه راحة شش لاني جانب الرضا رجع على جانب الرد هم لانها
 تستحي عن اظهار الرغبة لاجل الرد والضحك اول شش اى لكثرة دلالة هم على الرضى من السكوت شش اى على الرضا
 بالمسموع عن السكوت لان الضحك علامة السرور والفرح باسمعت هم بخلاف ما اذا سكنت لانه دليل السخط والكراهة
 غالبا شش والبكر على السرور فلا عبرة به ولكن ليس بروحى لوضيت بعده يتفقد الحكم هم فويل اذ ضحكت كما المشهورة بما
 لا يكون رضى شش والضحك الذى يكون بطريق الاستهزاء معروف بين الناس في الرغيفاني والحواشي ان يكبت وكان وجهها يارد
 يكون رضى وان كان حارا لا يكون رضى هم واذا بكبت بالاصوات لم يكن ردا وان ابنت لم يزوجه شش وفي المبسوط قال الغياض
 اذا كان ابكها بصوت كما لو يل يكون ردا وما اذا خرج الدمع من غير صوت لا يكون ردا لانها تحزن على مفارقة ابو سبعا

يقبض الاب صداقتها
 بخبر امرها ولما انشأ
 فلا يكون الغير عليه ولاية
 الاجبار والولاية على الصغيرة
 لقصور عقليها وقد حمل
 بالبلوغ بدليل توجه
 الخطاب فصلا لاجبار
 وكالتصرف في المال
 وانما يملك الاب
 قبض الصداق
 برضاها دلالة
 ولهذا لا يملك من نفسها
 قال فاذا استأذنها
 الولى فسكت وضحكت
 فهو اذن لقوله عليه السلام
 البكر تستأمر
 في نفسها فان سكنت
 فقد ضحيت لان جهة الرضا
 فيه راحة لانها تستحي عن
 اظهار الرغبة لاجل الرد والضحك
 اول شش اى على الرضى من السكوت
 ما اذا سكنت لانه دليل السخط والكراهة
 غالبا شش والضحك الذى يكون بطريق الاستهزاء معروف بين الناس في الرغيفاني والحواشي ان يكبت وكان وجهها يارد
 يكون رضى وان كان حارا لا يكون رضى هم واذا بكبت بالاصوات لم يكن ردا وان ابنت لم يزوجه شش وفي المبسوط قال الغياض
 اذا كان ابكها بصوت كما لو يل يكون ردا وما اذا خرج الدمع من غير صوت لا يكون ردا لانها تحزن على مفارقة ابو سبعا

لان المعنى الذي صار السكوت الاجله رضى قبل العقد وطلعه بعده وهو العجز عن النطق بسبب الحياء ثم المنع ان كان فطوريا
 فيشترط فيه العدا والعدالة عند الاصل فاما في حقش اى لا يلى يوسف ومحمد فان عندهما الاجبار كاف لا يشترط
 العدا والعدالة هم ولو كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يشترط اى العدا والعدالة هم اجساعا
 ش لا تمام مقام الولي هم ولا نظاير ش اى لهذا الخلاف الذي وقع بين ابي حنيفة ومالك في اخبار القضاة
 نظاير من المسائل وهي عزل الوكيل وجعل الماذون ودفع العلم بنسخ الشكوك وسكوت الشفع عن الطلب واعتاق العبد
 الحياني وبيع بعد الاجبار في الكل يشترط العدا والعدالة من ابي حنيفة فلا فالحق في خلاف في وجوب الشرايع على
 المسلم الذي لم يهاجر ذكره في الثاني هم واذا استاذن الثيب فلا يمين رضا بالقبول ش اى باجماع بين الامة
 اذا كانت بالغة وفي الثيب الصغيرة الاحتياج الى رضا بل نكحها الولي جبر اعدنا وعند الشافعي رحمة الله تعالى
 لا اعتبار برضاها فلا تزوج حتى تبلغ ويروى بها من مالك وعنده احمد لا يجوز اجبار الصغيرة والكبيرة وبه رواية عن مالك
 الا ان احمد قال اذا بلغت تسع سنين نكح اذ نكح في النكاح وغيره هم لقوله عليه السلام ش اى لقول النبي صلى الله
 عليه وسلم هم الثيب تشاور ش هذا غريب بهذا اللفظ وروى المسلم من حديث ابن عباس رضى الله تعالى عنهما
 مرفوعا والثيب احق بنفسها من وليها وروى ابو داود والشافعي من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس رضى الله
 تعالى عنهما مرفوعا والثيب احق بنفسها من وليها وروى ابو داود والشافعي من حديث نافع بن جبير عن ابن عباس
 رضى الله تعالى عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس للولي مع الثيب امرهم ولان النطق لا يبعد
 عيبا منها فخل الجاهل بالمارتة بالرجال ش فلا يكتفى بسكوتهما عند الاستيعار ولا يقع من النطق في حق الثيب
 بخلاف البكرهم واذا ذلت بكارتها بوثبة ش وهي الوثوب من فوق هم او طرفة او حنيفة ش او سبب وروى
 الحيفض هم او جراحة ش اصابت موضع العذرة هم او غيبس ش اى او سبب غيبس من غيبس عيب اذا جازت
 وقت الزوج فلم تزوج وقيل غيبس الجارية اذا طال كتمانها في منزل الجاهل بعد اوركها حتى خرجت من مداد الكا
 وقال ابو زيد كذلك غيبس الجارية تغيبا وقال لا يقال غيبس يعني بالتشديد ولكن غيبس على صيغة الجوز
 وغيبس الجاهل كذلك بشدة حيفض تحمل ثقل وباصبع او مودم نفي في حكم الابكار ش في كون اذ نكحوا هم لانها
 كبر حنيفة لان مصيبتها اول مصيب لها ش وبه قال الشافعي في الامح والملك واحمد وابن ابي هريرة وهو قول الجمهور
 وقال ابن جهمي من اصحاب الشافعي هي كالثيب لرواها مندها هم ومنه الباكورة ش اى ومن اشتقاق البكر الباكورة
 وهي التي تدرك من الثمار ولا قال الاكل البكر من يكون مصيبتها اول مصيب فندها اى التي زالت بكارتها بوثبة

ثم المحذر ان كان
 فضوليا يشترط
 فيه العدا والعد
 عند ابي حنيفة
 خلافا لهما ولو كان
 رسول لا يشترط
 اجماعا وله
 نظاير ولو استاذن
 الثيب فلا يمين
 رضاها بالقول
 لقوله عليه السلام
 الثيب تشاور
 ولان النطق
 لا يبعد عيبا منها
 وقيل الجاهل بالمارتة
 فلا يقع من النطق
 في حقها واذا ذلت
 بكارتها بوثبة
 او حنيفة او جراحة
 او غيبس في حقها
 لا فالحق حقيقة لان مصيبتها
 اول مصيب لها ومنه الباكورة

وتنحوها تشق من الباكورة قلت الامم بالعكس يدل عليه قول المصنف ومنه الباكورة وقوله ايضا هم والبكره سن
 لغمر الباهو وهي اول انمارى ومنه البكره اى ومن اشتقاق البكر تحقيق الكلام حسنا ان هذه المادة وهي البكره والكا
 والراياقي منها الفاظ على معان مختلفة غير خالية عن المعنى الاصلى وهي الاوليه وهي البكره بالبكره العذراء والمراد بها
 بطنا واحدا وبكره بالبكره ولدها وكذلك البكره بالبكره من الابن بالفتح الصبي منها وبكره البكره البكره عليها بالفتح ايضا وبكره
 ايضا ابو قبيلة وهو بكر بن اهل بن قيس مطهم ولا يتجوز بعد الممارسة نزلت بكارتها بوش اى التي زالت بكارتها بزمانهم في كذا
 ش اى هي في حكم التي زالت بكارتها بوثبة ونحوها اى لعدم ممارستها بالرجال لا بكارهم عند ابي حنيفة
 وبه قال مالك واحمد في رواية وحكى ابو اسحق ان الشافعي قال في القديم هم وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لا يكتفى
 بسكوتهما ش يعني عند الاستيذان وبه قال احمد في رواية وهو قول الشافعي في الجديد هم لاننا ش اى لان التي
 زالت بكارتها بزمانهم ثيب حقيقة وحكمها ش اى حنيفة فلا ان مصيبتها ليس باول مصيب
 مصيب هو معنى قوله هم لان مصيبتها عاين اليها ش واما حكمنا فانما ندخل في الوصية في الثيب ونهى الابكارهم ومنه
 ش اى ومن اشتقاق الثيب المشوبة وهو الثوب انما سمي بها لانها راح اليها في العاقبة لان الثوب جزاء عمله جبر
 هم والمثابة ش اى ومنه المثابة وهو الموضع الذي ثياب ليرى يرتج اليه كرة بعد اخرى ومنه قوله تعالى واذ جعلنا
 مثابة للناس ما نزال له من خشى ما ورجعنا للحاج والمنازير فون عنه ثم ثوبون اليه يرجعون هم والقبول
 ش اى ومنه التثويب هو الدعاية بعد اخرى وهو العود بعد الاعلام هم ولا يلى حنيفة ان الناس عرفوا بكر افعيها
 من النطق ش وفي بعض النسخ فيجبها من التعيب بالنطق فتستحي هم فتمتنع عنه ش اى عن النطق هم
 فيكتفى بسكوتهما كيدا تعطل عليها مصالحها وان اكرهت على الزنا فلا رواية فيه ذكر في الفتاوى والمراد بها
 لا يمنعهم برحما وبان قيل جيار البكر حيا كرم الطبعات وهو محمود وبذا الجيار من ظهور الفاحشة فليكن معنى المنصوص
 قلنا هذا الجيار ايضا محمود لاننا تستر على نفسها بستر الله تعالى والجيار من ظهور المعصية من كرم الطبعية وحسن العقيدة ايضا وما
 نطقها في موضع يكون نطقها وليا على غيرتها في الرجال على فحش لوجود اولى كذا في المبسوط وقيل لا يكتفى اياه الحكم على حقيقة
 لتعذر ضده وتعذر ما هو المعبر منه فاير على مظنة وهو البكارة وتعذر ان يرا حقيقتهما بالفتح بعض لولى عنها شرعا وعقلا
 فاكتمنى بالبكارة الظاهرة واصل الخلقة والاصل بقاها فيكتفى بالسكوت الى ان يظهر للبشع من بخلاف ما اذا وطئ بوثبة
 او نكاح فاسد ش حيث نصير شيئا بالاجماع هم لان الشرع اظهر حيث علق به ش اى بذلك لوطي هم احكامها ش
 وهي وجوب لعدة والمهر وثبوت النسب هم واما الزنا فقد ندب ش اى شرع هم الى ستره ش حيث قال عليه السلام

والبكره ولا لها تسقي لعدم
 الممارسة ولو زالت بكارتها
 بزنا فهي كذلك عند ابي حنيفة
 وبه قال ابو يوسف ومحمد
 والشافعي ولا يكتفى بسكوتهما
 لا فالحق حقيقة لان مصيبتها
 عاين اليها ومنه المشوبة
 والمثابة والتثويب في حنيفة
 ان الناس عرفوها في حنيفة
 بالنطق فتمتنع عنه فيكتفى
 بسكوتهما كيدا تعطل عليها
 مصالحها بخلاف ما اذا وطئ
 بشبهة او نكاح فاسد
 لان الشرع اظهر حيث علق
 به احكامها اما الزنا فقد
 ندب الى ستره

من صاحب من هذه القاذورات فليست له اليد الطولى في حقها اقيم عليها احد اصحابنا
 عادة هم لا يكتفي بسكوتهما من ان يكتفي بسكوتهما من ان يكتفي بسكوتهما من ان يكتفي بسكوتهما
 عليه وسلم البكر بالبكر جلد بائة وتغريب عام الحديث قلنا هو قول بعض المشايخ وهو ضعيف فان هذا موجود في الموطوعة
 بشبهة او كحل فاسد ولا يكتفي بسكوتهما بالاجماع فعلم ان لم يثبت بقاء صفة الحياء هم واذا قال الزوج بذلك النكاح
 فسكت وقالت رددت فالقول قولها من اي قول لماده هم وقال في القول قوله من اي قول لزوج
 هم لان السكوت اصل الرد عارض لان السكوت من عدم الكلام وعدم هو الاصل في كل شيء والمرأة تدعى
 عارضا او اذا ادعى الرد بعد
 عارضه والقول قول المتسكبا لاصل هم فصار من اي الحكم في هذا كالمشروط في الخيار اذا ادعى الرد بعد مضي المدة
 من فاء لا يتبر قول بل يقول قول من يدعي لزوم العقد بالسكوت بالاجماع وكذا المشتري والشفيع فالشفيع يقول
 طلبته بعد البيع والمشتري يقول سكت فالقول للمشتري لمتسكه بالاصل هم ونحن نقول من اي الزوج هم يدعي
 لزوم العقد ونعكس البضع والمرأة تدفعه فكانت منكوسة من وكانت متمسكة بالاصل معنى فالقول لها كما لو ادعى اول العقد
 واكرت ونها لان العبرة للمعاني لا للمصوم كالمودع من يقع الدال هم اذا ادعى رد المودع من اي الى مالكها كما
 قول المودع لان زكرك الضمان من حيث المعنى والحاصل من هذا اننا نعتبر الاكثار المعنوي وزرعيه الاكثار الصوري هم
 بخلاف مسألة الخيار من جواب عن قولان فروق قياسية وجها ما قال من قوله هم لان اللزوم قد ظهر بمضي المدة من اي الزوج
 قد ظهر بمضي مدة الخيار ولو قالت بلغي الخبر يوم كذا وقت كذا فزوت وقال الزوج بل سكت فالقول قول الزوج وفي المراجعة
 لو قالت اوركت امسح علمت بالخيار ففخت لم تصدق الابحية وبطل خيارها وان قالت علمت الان وفخت صح قيل لم
 كيف يصح ويؤكد قال الصحيح الاعلى هذا الوجه فانما لا يصدق في الاسناد ولو قالت نسخت حين علمت لا تصدق الابحية
 وفي عمدة القضاوي بزوجها وليها فقالت بعد ستة كنت قلت حين بلغي الاضيق فالقول قولها وان كانت صغيرة فقلت
 اوركت نفسي حين اوركت او حين علمت لا تسع لها تديا بطل العقد الثابت عليها بخلاف الاول هم فان اقام الزوج
 البينة على سكوتها ثبت النكاح لانه من اي لان الزوج هم فردد عواها بالحجة من فان قلت ينبغي ان لا يقبل لانه
 شهادة على النفي قلت السكوت امر وجودي لا عبادي عن ضم شفة الى شفة وعدم التكلم من لوازمه فكون البينة على امر وجودي
 هم وان لم يقيم بينة فلا يلزم عندنا في حنفية رضي الله تعالى عندهم وعندنا في مالكية احمد تسلمت هم وهي
 مسألة الاستحلاف في الاشياء الستة من وهي النكاح والحجبة والنفي في الابلاء والاستيلاء والرق والولاء والسياسة
 من اي بيان هذه الاشياء الستة من في الدعوى من اي في كتاب الدعوى هم ان شاء الله تعالى ويجوز كحل الصغير

حتى لو اشترها حالها لا يكتفي
 بسكوتهما اذا قال الزوج
 بلغك النكاح فسكت
 وقال ددت فالقول قولها
 وقال زفرها القول قوله
 لان السكوت اصل الرد
 عارضه فصار كما لمشروط
 له الخيار اذا ادعى الرد بعد
 مضي المدة ونحن نقول ان
 يدعي لزوم العقد ونعكس
 البضع والمرأة تدفعه
 فكانت منكوسة كما لمودع
 اذا ادعى رد المودع
 مسألة الخيار لان اللزوم
 قد ظهر بمضي المدة وان
 اقام الزوج البينة على
 سكوتها ثبت النكاح لانه
 فردد عواها بالحجة وان لم
 تكن له بينة فلا يلزم عليها
 عندنا في حنفية رضي الله
 عنه ولا يستحلف في هذه
 الستة وسيا يتك في الدعوى
 ان شاء الله ويجوز كحل الصغير
 والصحيح حجة

اذ ازوجها الولي بركات الصغرة او سبها وقال بن شزمة والبولكر الاصم لا يزوجهما احد حتى يبلغا القدر القائل
 حتى اذا بلغوا النكاح فلو جاز تزويجهما قبل البلوغ لم يكن لهما معنى ولا حاجة لهما الى النكاح لان مقصود النكاح طبعيا
 قضاء الشهوة والاشهوة لهما وشرا الفسوق لا تناسل لهما الى النكاح لانه مقصود النكاح وهذا العقد ليعقد للمهر ويلزمهما النكاح
 بعد البلوغ ولا ولاية لاحد بعد البلوغ حتى يلزمهما احكامه وللا حاجة قوله تعالى واللاي لم يضمن من الله تعالى عدة الصغرة والعبد
 شرعا النكاح فذلك يقرر نكاح الصغرة والمهر والقول لهما حتى اذا بلغوا النكاح الاحتلام وحديث ما يشته مني قد تعالى
 مشهور وقريب في التواتر فانه عليه السلام تزوجهما وهي بنت ست سنين ونحوها وهي بنت تسع سنين كانت عنده
 سنين هم والولي بلو العصبته من على ترتيب العصبات في لارث كما سياتي عن قريب قريب لا وليا الا ابن ثم من كان
 سفلى ثم الاب ثم الجد وان علمناهم الجدة في حنفية اولى من لان سوار كان لاب والاب ام وعندنا ما كان اخذ من الجد
 والاب والولاية كما في الميراث وفي المبسو النكاح للجد عند الكون بنوطا في الرواية ما لا يخفى انفاش جملة من المبسو والجد في غير الاب
 من يعني الولي عنده الاب ليس الاحق غيره فلو تزوجهما بعد عدم الاب لا يجوز هم والاش في غير
 الاب والجد من يعني عنده وليا الا بجد لا غير اذ كانت الصغرة بركات كانت اشيابا فلا ولاية عليها حتى لو تزوجهما الاب
 او المهر وزوج البنت الصغرة الاب واجد كذا لا ينفق النكاح هم وفي الثيب الصغرة ايضا من اي الشافعي مخالفا
 ايضا في تزويج الثيب الصغرة فان عنده لا ولاية لها في تزويجها كما يروى قال حماد وادود في المحلى لا يجوز للاب
 ولا غيره تزويج الذكر الصغرة قبل بلوغه عند طائفة من فائدة والثوري وداد والنظامي وقال بن شزمة وعثمان البني لا
 لاحد تزويج الصغرة والصغرة حتى يبلغا وازاز تزويج الصغرة والصغرة لغير الاب الجدة من العصبات الحسن البصري وعمر
 بن عبد العزيز وطاوس في رواية وعطاء والاوزاعي ولما اختلفا عندهم اذا بلغا ذكر ذلك بن ابي شيبة في مصنفه والبولكر
 بن المنذر في الاثران هم وجوه قول لكن الرواية على الحق باعتبارها بالاشهر قيام المنافي هم ولا حاجة من الصغرة
 هم لان اسم الشهوة الان ولاية الاب ثابتة نصا بخلاف القياس من فان ابابكر رضي الله تعالى عنه تزوج عاتكة
 رضي الله تعالى عنها من النبي صلى الله عليه وسلم وهي بنت ست سنين وصح النبي صلى الله عليه وسلم ذلك فلا يقاس على
 غيره هم والجد ليس في معناه من قصود شرفه هم فلا يلزم من ذلك ان لا ولاية له لان كانت الولاية لاب عليه
 كالولاية على نفسه والحجزة قد ضعف بالجد والشفقة قد نقصت فلا يكون في معناه قلنا لا بل هو موافق للقياس لان النكاح
 يتضمن للمصالح من التناسل السكون والازدواج وقضاء الشهوة هم ولا يفرق المصالح الابن المتكافئ عاده من اي
 بين الاثنين الذين كل منهما كفول لآخرهم ولا يفرق الكفوي في كل ما كان من لفظة الكفو وغيره وجودهم فان ثبتنا الولاية في كل

اذا ازوجها الولي
 بركات الصغرة او سبها
 وقال بن شزمة والبولكر
 الاصم لا يزوجهما احد حتى
 يبلغا القدر القائل
 حتى اذا بلغوا النكاح
 فلو جاز تزويجهما قبل
 البلوغ لم يكن لهما معنى
 ولا حاجة لهما الى النكاح
 لان مقصود النكاح طبعيا
 قضاء الشهوة والاشهوة
 لهما وشرا الفسوق لا تناسل
 لهما الى النكاح لانه
 مقصود النكاح وهذا العقد
 ليعقد للمهر ويلزمهما
 النكاح بعد البلوغ ولا
 ولاية لاحد بعد البلوغ
 حتى يلزمهما احكامه
 وللا حاجة قوله تعالى
 واللاي لم يضمن من الله
 تعالى عدة الصغرة والعبد
 شرعا النكاح فذلك يقرر
 نكاح الصغرة والمهر والقول
 لهما حتى اذا بلغوا النكاح
 الاحتلام وحديث ما يشته
 مني قد تعالى مشهور
 وقريب في التواتر فانه
 عليه السلام تزوجهما وهي
 بنت ست سنين ونحوها وهي
 بنت تسع سنين كانت
 عنده سنين هم والولي
 بلو العصبته من على ترتيب
 العصبات في لارث كما سياتي
 عن قريب قريب لا وليا
 الا ابن ثم من كان سفلى
 ثم الاب ثم الجد وان
 علمناهم الجدة في حنفية
 اولى من لان سوار كان
 لاب والاب ام وعندنا ما
 كان اخذ من الجد والاب
 والولاية كما في الميراث
 وفي المبسو النكاح للجد
 عند الكون بنوطا في
 الرواية ما لا يخفى انفاش
 جملة من المبسو والجد في
 غير الاب من يعني الولي
 عنده الاب ليس الاحق
 غيره فلو تزوجهما بعد
 عدم الاب لا يجوز هم
 والاش في غير الاب والجد
 من يعني عنده وليا الا
 بجد لا غير اذ كانت
 الصغرة بركات كانت
 اشيابا فلا ولاية عليها
 حتى لو تزوجهما الاب
 او المهر وزوج البنت
 الصغرة الاب واجد كذا
 لا ينفق النكاح هم وفي
 الثيب الصغرة ايضا من
 اي الشافعي مخالفا
 ايضا في تزويج الثيب
 الصغرة فان عنده لا
 ولاية لها في تزويجها
 كما يروى قال حماد وادود
 في المحلى لا يجوز للاب
 ولا غيره تزويج الذكر
 الصغرة قبل بلوغه عند
 طائفة من فائدة والثوري
 وداد والنظامي وقال
 بن شزمة وعثمان البني
 لا لاحد تزويج الصغرة
 والصغرة حتى يبلغا
 وازاز تزويج الصغرة
 والصغرة لغير الاب
 الجدة من العصبات الحسن
 البصري وعمر بن عبد
 العزيز وطاوس في رواية
 وعطاء والاوزاعي ولما
 اختلفا عندهم اذا بلغا
 ذكر ذلك بن ابي شيبة
 في مصنفه والبولكر بن
 المنذر في الاثران هم
 وجوه قول لكن الرواية
 على الحق باعتبارها
 بالاشهر قيام المنافي
 هم ولا حاجة من
 الصغرة هم لان اسم
 الشهوة الان ولاية
 الاب ثابتة نصا بخلاف
 القياس من فان ابابكر
 رضي الله تعالى عنه
 تزوج عاتكة رضي الله
 تعالى عنها من النبي
 صلى الله عليه وسلم
 وهي بنت ست سنين
 وصح النبي صلى الله
 عليه وسلم ذلك فلا
 يقاس على غيره هم
 والجد ليس في معناه
 من قصود شرفه هم
 فلا يلزم من ذلك ان
 لا ولاية له لان كانت
 الولاية لاب عليه
 كالولاية على نفسه
 والحجزة قد ضعف
 بالجد والشفقة قد
 نقصت فلا يكون في
 معناه قلنا لا بل هو
 موافق للقياس لان
 النكاح يتضمن للمصالح
 من التناسل السكون
 والازدواج وقضاء
 الشهوة هم ولا يفرق
 المصالح الابن المتكافئ
 عاده من اي بين
 الاثنين الذين كل
 منهما كفول لآخرهم
 ولا يفرق الكفوي في
 كل ما كان من لفظة
 الكفو وغيره وجودهم
 فان ثبتنا الولاية في
 كل

احراز الكفو وجبه
 قول الشافعي ان النظر
 لا يتر بالتفويض الى غير
 الابن المحب لقصود شافعية
 وبعد قرابة ولحق الاعلى
 التصرف في المال مع انه
 ادنى رتبة فلان لا
 يملك التصرف في نفسه
 وانه ادنى رتبة ولي فلان
 القرابة داعية الى النظر
 كما في الابن المحب
 وما فيه من القصور
 في سبب ولاية الارحام
 بخلاف التصرف في
 المال لانه يمكن فلا
 يمكن تدارك الخلل فلا
 تفيد الولاية الا مرفة
 ومع القصور لا تثبت
 ولاية الارحام وجبه
 قوله في المسئلة الثانية
 ان الثبابة سبب حدوث
 الراي لوجوه الممارسة
 فادراك الحكم عليها يتبين
 ما ذكرنا من تحقق المحبة
 ودور الشفقة ولا مارة
 تحت الراي بدين الشفقة
 فيدار الحكم على الصخر
 ثم الذي لا يتركها فافق
 قوله عليه السلام انما

من الولي من احوال الكفو من اى لاجل الاحراز والحفظ لانه لو انظر بلوغه في الفوت ذلك الكفو وكل من يتاى من الاحراز
 ابا كان او غيره فلا لولاية في حاله الصغر وجعلنا في النظر من في حال الصغر لا يتم بالتفويض الى غير الابن
 واجد لقصود شافعية وبعد قرابة ولذا لا يملك التصرف في نفسه
 لكونه وقاية للنفس فلا يكون يملك التصرف من وانه ادنى رتبة اولى شق قوله وانه ادنى رتبة اولى خبر لان
 دخلت عليه لام التوكيد ولنا ان قرابة داعية الى النظر والولاية بالنظر ويوجد في كل قريب من كمانى الاب
 واجد من فان النظر فيها لم يثبت الا من القرابة غاية فاني الباب انه يتفاوت كما لا يقصود القرب القرابة وبعد ما
 فيه من القصور من اى والذي في غير الابن الجرح من قصود النظر انظر في سلب ولاية الارحام من يعني لم يكن لولاية
 والعلم ملزمة بل كانت متوقفة الى البلوغ حتى جعلنا لما خيرا بلوغ فاذا بلغنا وجد الامر على ما ينبغي من النكاح وان
 وجدنا او قلنا القصور الشفقة والنظر في النكاح من بخلاف التصرف في المال لانه من اى التصرف في المال من يتكر
 من بيد اولى الا يدى بان يبيع الولي ثم يبيع المشتري من آخر بخلاف النكاح لانه بعد عمره فلا يمكن تدارك الخلل من
 لانه لا يمكن توقيت ذلك كله الى وقت البلوغ فلا يفيده لولاية الارحام من يعني في المال من مع القصور لا تثبت
 ولاية الارحام من بخلاف التناهي فلانما تابان من غير تكرار غالبا فكان التدارك بالتوفيق بهذا بخلاف من وجوبه
 شق ويوجب قول الشافعي من في المسئلة الثانية من وهو قوله في الشيب الصغيرة ايضا ان الثبابة سبب حدوث
 الراي من ان الراي امر باطن والثبابة سبب حدوثه من لوجود الممارسة من فقام مقامه من فادراك الحكم
 عليها من اى على الثبابة من يفسر من اى لاجل التيسير ولنا ما ذكرنا من تحقق الحاجة من يعني ان
 مقتضى ولاية النظرية هو الحاجة من ودور الشفقة من وهي موجودة في الاب والجد والممارسة من للصغير
 من تحدث الراي من بضم التار من الاحداث من بدون الشهوة من يعني الممارسة التي تحدث الراي
 لا تحل بدون الشهوة لان الراي بلذة السماع انما يحدث عن مباشرة الشهوة ولا شهوة
 للصغيرة من فيدار الحكم على الصغر من لانه سبب العجز عن التصرف فكلما ثبت الصغيرة ثبت الولاية
 من ثم الذي يوجب كلاً منا فيما تقدم من من يعني من الطلاق الولي في قوله ويجوز نكاح الصغيرة
 اذا زوجها الولي من قوله عليه السلام من اى قول النبي صلى الله عليه وآله وسلم من النكاح الى العصابة
 من ذكر هذا الحديث شمس الامامة السرخسي وسبط ابن الجوزي ولم يندرج احد من الجماعة ولا ثبت
 مع ان الامامة لا رتبة اتفقوا على العمل به من حق باب لئلا يفتقر الى السروج

روى عن علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه سقوا مرفوعا لانكاح الى العصباء ويرى النكاح الى العصباء من غير
 نفس شق من عصبته وعصبته فصيل باطلاقة وقال ابو الفرج في التقييد من احمد يجوز تزويج الصغير والعصبة لم يجز
 العصباء وان كانا من عصبته وثبت لما اخبرنا اذ المأني روي عنه ونهجه في غير الاب والجد قول عمر بن الخطاب على
 ابن ابي طالب وجد المدبرين سقوا والعبادة والى هريرة رضي الله تعالى عنهم وزوج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 امانته بنت حمزة بن ابي سلمة وكانت صغيرة والى بنى صلى الله عليه وسلم ابن عمها وقال لما اخبرنا اذ المأني روي عنه
 بالعصبة لا بالبنوة لوجوب من اصدى الله عليه السلام لم يزوج صغيرة ولا كبيرة ممن كان لها ولي ولو كان تزويجا بالبنوة
 لم يتقدم عليه ولي والوجه الثاني انه ثبت لما اخبرنا كما لو تزوجها غير الاب والجد والولى والعصبة اعظم من ذلك ولا يقصود
 فيها والعباس رضي الله تعالى عنه وان كان عما يتحمل ان كان غائبا او متاوبا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وجعل الامر اليه ذكره سبط ابن الجوزي وغيره والترتيب في العصباء في ولاية النكاح كالترتيب في الارث
 فاقرب الاولياء الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم المجد وان علا في الذخيرة والاستعجال الى الولاية للاب
 ثم المجد اب الاب وان علا ثم للاخ اب وام ثم لاب ثم لاولادها على الترتيب ثم لولى العتاقة يستوفى فيه الذكر
 والاشق ثم ذوالارحام الاقرب فالأقرب ثم لولى المولات في قول ابى حنيفة كما ذكر في الميراث وعند محمد بن ابي
 الارحام النكاح ثم القاضى ومن نصبه القاضى وعند زفر الاخ اب وام والاخ اب سواهم لولى العتاقة بعد
 العصباء ابيته ثم عصبته ثم ذوالارحام الاقرب فالأقرب عند ابى حنيفة استحسانا ولى يوسف في اكثر الروايات وذكر
 الكرخي مع محمد والاول مع ثم لولى المولات ثم السلطان ثم القاضى ومن نصبه القاضى وفي قاضى خان الابن
 مقدم على الاب عند ابى حنيفة ولى يوسف ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم المجد وذكر الكرخي ان الاخ مع المجد
 يشترط ان يكون عند ابى يوسف ومحمد كالميراث عند ما ولا مع ان النكاح للمجد عند الكل وفي البسوط وهو ظاهر الرواية وهو
 وقال شمس الائمة الحلواني في شرحه اللامع عن ابى ان المجد اولى بالنكاح عند الكل وشفقة المجد كشفقة الاب ولذا
 ثبت خيار البلوغ في المجد كالاب بخلاف الاخ وفي المحيط والختلف باسواهم والاب المجد محبوب بالاقرب
 منهم وهو ظاهر فيما تقدم من فان تزوجها الاب والمجد يعني الصغير والصغيرة فلما خيرا لما بعد بلوغها من وبه قال الشافعي
 والاك في لاب في حق الصغيرة واهمدي رواية غير الاب والمجد من الاولياء لا يكون تزويجا عندهم هم لانها من
 ان لان الاب والجد كالميراث في اخر الشفقة من واعلمها كالميراث الراي وانفسر ان الشفقة سقطت البنون
 منها للاضافة هم فيلزم العقد بمباشرة كما اذا باشره من اى العقد هم برضاها بعد البلوغ من اى بعد بلوغها

من غير نفس
 والترتيب في العصباء
 في ولاية النكاح
 كالترتيب في الارث
 فلا بعد محجب
 بالاقرب فان
 زوجهما الاب
 او المجد يعني الصغير
 والصغيرة فلا يخفى
 لها بعد عنها الا في النكاح
 الراي اخر الشفقة
 فيلزم العقد
 بمباشرة كما
 اذا باشره
 برضاها

هم وان زوجهما من اى الصغيرة والصغيرة هم غير الاب والجد فكل واحد منهما الخيار اذ لم يلج ان شاء اقام على النكاح وان شاء
 ففسخ اى النكاح هم وباش اى كون كل واحد منهما مخير بعد البلوغ هم عند ابي حنيفة ومحمد شح وهو قول ابي يوسف
 اذ لا وهو قول ابن عمر وابي هريرة رضي الله تعالى عنهم هم وقال ابو يوسف الخيار لما اعتبرا بالاب والجد شح وهو
 قول عروة ابن الزبير وانما اعتبره ابو يوسف بالاب والجد لانه عقد بولاية مستحقة بالقرابة فلا يثبت فيه الخيار اذا قرأته
 سبب كمال الاستحقاق للولاية والولاية لم تشرع في غير موضع النظر ميانته عن الانشاء الى الفرز واذا صح النظر قام
 عقد المولى مقام عقد نفسه لو كانت بالغة كما ان المولى يقوم مقام الاب فيكون عقده كعقد الاب هم ولما شح اى بالجنسية
 ومحمد هم ان قسمه بانه لا يفسد شح بمعنى ان الزوج مسد من تمام الشفقة فلما الخيار لتدارك الخلل في المقاصد
 اذ امكن امره كذا قاله الكاكي ولكن التركيب لا يساعد هذا التقرير لانه ليس معنى قوله قرأته الا ان قصته فانه ليس بقصان
 الى القرابة لا الى الشفقة الا ترى كيف قال هم والنقصان شح بقصته شح اى النقصان في القرابة يشعر بان
 شفقة الام قاهرة فينسب يكون معنى نقصان قرأته الا ان بالنسبة الى قرأته الاب والابن فهذا التفريع هو الذي يشعر
 بحصول شفقة الام قاهرة فحينئذ يكون معنى نقصان قرأته الا ان بالنسبة الى قرأته الاب والابن فهذا التفريع هو الذي
 يشعر بحصول الشفقة فاذا كان كذلك هم فليطرق الخلل الى المقاصد شح قال تاج الشريعة حمه الله تعالى
 يعني ان ما وراء الكفاية والمهر مقاصد اخرى في النكاح من سوء الخلق وحسن لطافة العشرة وغيرها كدفع العيبة ولها
 وتوسع النفقة وتيسر اقال وانما عين الا ان اقرب بعد الاب والجد من سائر الاولاد فلما ثبت الحكم فيه مع قرأته
 ثبت في غيره بالطريق الاول هم من التدارك بخيار الادراك شح اى اهما التدارك فيحصل بخيار الادراك
 اى بخيار البلوغ ولم يتعرض احد من الشراح لعنى عيسى والذي يلقى به هنا بمعنى التزويج هم واسطلاح
 الجواب في غير الاب والجد شح اى اطلاق جواب كتاب القدوري في غير الاب والجد بقوله وكل
 واحد منهما الخيار يدل على ان الام او القاضى اذا زوج الصغيرة والصغيرة كان لكل واحد منهما الخيار في
 نكاح الام والقاضى اذا ادركا قوله واطلاق الجواب بتدويره هو قوله هم يتناول الام والام والقاضى
 شح بمعنى في اثبات الخيار للقيمة اذ ازوجتها الام او القاضى لان للقاضى ولاية تامة تثبت في المال
 عن ابي حنيفة انه لا يثبت الخيار للقيمة اذ ازوجتها الام او القاضى لان للقاضى ولاية تامة تثبت في المال
 والنفس جميعا فيكون ولاية القاضى كولاية الاب وشفقة الام فوق شفقة الاب فكانت كالاب وجبه
 ظاهر الرواية وهو المختار ما اشار اليه بقوله هم لقصور الراس في احدهما شح وهو الام

وان زوجهما
 غير الاب والجد
 واحد منهما
 الخيار اذا بلغ
 ان شاء اقام
 النكاح وان شاء
 ففسخ وهذا عند
 ابي حنيفة ومحمد
 وقال ابو يوسف
 الخيار لهما اعتبارا
 بالاب والجد لهما
 ان قرأته الا ان
 والنقصان شح
 بقصته شح اى
 النقصان في القرابة
 يشعر بان
 شفقة الام قاهرة
 فينسب يكون
 معنى نقصان
 قرأته الا ان
 بالنسبة الى
 قرأته الاب
 والابن فهذا
 التفريع هو
 الذي يشعر
 بحصول
 شفقة الام
 قاهرة فحينئذ
 يكون معنى
 نقصان
 قرأته الا ان
 بالنسبة الى
 قرأته الاب
 والابن فهذا
 التفريع هو
 الذي يشعر
 بحصول
 الشفقة
 فاذا كان
 كذلك هم
 فليطرق
 الخلل الى
 المقاصد
 شح قال
 تاج
 الشريعة
 حمه الله
 تعالى
 يعني ان
 ما وراء
 الكفاية
 والمهر
 مقاصد
 اخرى في
 النكاح
 من سوء
 الخلق
 وحسن
 لطافة
 العشرة
 وغيرها
 كدفع
 العيبة
 ولها
 وتوسع
 النفقة
 وتيسر
 اقال
 وانما
 عين
 الا ان
 اقرب
 بعد
 الاب
 والجد
 من
 سائر
 الاولاد
 فلما
 ثبت
 الحكم
 فيه
 مع
 قرأته
 ثبت
 في
 غيره
 بالطريق
 الاول
 هم
 من
 التدارك
 بخيار
 الادراك
 شح اى
 اهما
 التدارك
 فيحصل
 بخيار
 الادراك
 اى
 بخيار
 البلوغ
 ولم
 يتعرض
 احد
 من
 الشراح
 لعنى
 عيسى
 والذي
 يلقى
 به
 هنا
 بمعنى
 التزويج
 هم
 واسطلاح
 الجواب
 في
 غير
 الاب
 والجد
 شح اى
 اطلاق
 جواب
 كتاب
 القدوري
 في
 غير
 الاب
 والجد
 بقوله
 وكل
 واحد
 منهما
 الخيار
 يدل
 على
 ان
 الام
 او
 القاضى
 اذا
 زوج
 الصغيرة
 والصغيرة
 كان
 لكل
 واحد
 منهما
 الخيار
 في
 نكاح
 الام
 والقاضى
 اذا
 ادركا
 قوله
 واطلاق
 الجواب
 بتدويره
 هو
 قوله
 هم
 يتناول
 الام
 والام
 والقاضى
 شح
 بمعنى
 في
 اثبات
 الخيار
 للقيمة
 اذ
 ازوجتها
 الام
 او
 القاضى
 لان
 للقاضى
 ولاية
 تامة
 تثبت
 في
 المال
 عن
 ابي
 حنيفة
 انه
 لا
 يثبت
 الخيار
 للقيمة
 اذ
 ازوجتها
 الام
 او
 القاضى
 لان
 للقاضى
 ولاية
 تامة
 تثبت
 في
 المال
 والنفس
 جميعا
 فيكون
 ولاية
 القاضى
 كولاية
 الاب
 وشفقة
 الام
 فوق
 شفقة
 الاب
 فكانت
 كالاب
 وجبه
 ظاهر
 الرواية
 وهو
 المختار
 ما
 اشار
 اليه
 بقوله
 هم
 لقصور
 الراس
 في
 احدهما
 شح
 وهو
 الام

هم ونقصان الشفقة في الآخر شح وهو القاضى لان ولايتهما متاخرة عن ولاية الاخ والعلم فاذا ثبت الخيار في تزويجها
 خفي تزويج القاضى الام اولى وبذلك ان الولاية المأزومة بتقضى على الراسى الكامل الشفقة الوافرة والام والحكمت شفقتها
 وافرقة ولايتها قاصرة حيث لا يثبت في المال القاضى الكانت ولايته كاملة فشفقة قاصرة لان شفقتها انما تكون بحق الدين
 هم فخير شح اى بقيمة الخيار عند البلوغ هم قال فيشرط فيه البلوغ شح اى في فسخ النكاح بخيار البلوغ هم
 القضا شح اى حكم القاضى هم بخلاف خيار العتق حيث لا يشرط فيه القضا لان الفسخ بحدش اى في
 خيار البلوغ هم لدفع ضرر خفى وهو تمكن الخلل شح لقصور شفقة الزوج هم ولهذا شح اى ولاجل تمكن الخلل هم شح الذكر
 والانتى شح لان قصور الشفقة كما هو في حق الجارية تمكن كذلك في حق العلام واذا كان الضرر خفيا لا يطلع عليه لان
 فرض المسئلة فيما اذا كان الزوج كفوا والمهر تاما فربما ينكره الزوج فيحتاج الى القضا هم فيجعل الزاماني في الآخر شح
 لكونه رضى بحكم ثابت هم فيفتقر الى القضا شح اى في الحكم هم خيار العتق لرفع ضرر جلي وهو ازالة الملك عليها شح
 فان الزوج قبل عقدها كان يملك تطلقين ويملك براجعتها في قرين ثم ازال ذلك بالعق وهو امر جلي ليس لا ترحى في حال
 حتى يحتاج الى الازام لكن لما ان ترفع ذلك عن نفسها ذك مع بقا اصل النكاح غير ممكن لان بعد العتق يستلزم
 وجود المردوم بدون الازام محال فكان لما ان ترفع اصل الملك في ضمن بالما من رفع الزيادة وهي كلها بالعق
 هم ولهذا شح اى ويكون زيادة الملك عليها يختص بالانتى شح دون الذكور لان زيادة الملك يصور في الامة
 دون العبد هم فاعتبر شح اى الضرر الجلي هم وقول الزيادة شح لان ولاية المولى لم تكن ثابتة في زيادة وصار
 كان العقد لان في حقها فكان الاختيار منها وقضا الحكم عن الغبوت هم والرفع لا يفتقر الى القضا شح لان الدفع امر
 يستعمل الدافع اذ لكل واحد ولاية دفع الضرر عن نفسه كالرد باليب قبل القبض فانه يصح بلا حكم فان قيل دفعها عليها
 من الزيادة يبطل ما كان ثابتا من حق الزوج استيعاب الزيادة وفي ذلك جعل التابع متبوعا وهو عكس الحقول و
 ونقص الاصول واجب بان هذا ليس بجعل التابع متبوعا وانما هو من باب الزام الضرر المرضى فان الزوج حين تزويج
 عالما لما بخيار العتق التزم الضرر الذي يحصل به والضرر المرضى غير ضرر بخلاف الامة فانما لم ترضى بازيد عليها من ذلك
 عند العتق لم يزد اختياره في الخلل فلم يكن ضررا مرضى فكان ضررا وغير الضار يدفع الضرر دون غيره هم ثم
 عندهما شح اى عند ابي حنيفة ومحمد خصما بالذكر لان مذهب ابي يوسف لا يرد ههنا لانه يرد
 خيار البلوغ وان كان الزوج غيب الاب والجد هم اذ بلغت الصغيرة وقد علمت بالخلاص
 فسكت فمضى شح فلا يكون لما الخيار هم وان لم تعلم بالخلاص فلها الخيار حتى تعلم

في احدهما
 نقصان الشفقة
 في الآخر فتخير
 شرط فيه القضا
 بخلاف خيار العتق
 لان الفسخ هنا
 لدفع ضرر خفى
 وهو تمكن الخلل
 ولهذا يشمل الذكر
 ولا ترحى فجعل
 الزاماني في الآخر
 فيفتقر الى القضا
 وخيار العتق دفع
 ضرر جلي وهو ازالة
 الملك عليها ولهذا
 يختص كل انتى فاعتبر
 دفعها والرفع لا يفتقر
 الى القضا شح عند
 ههنا اذ بلغت الصغيرة
 وقد علمت بالخلاص
 فسكت فمضى
 وان لم تعلم بالخلاص
 فلها الخيار
 حتى تعلم
 فسكت

فكسك شرط العلم باصل النكاح لانها شئ اى الصغيرة التي بلغت هم لا يمكن من التصرف بالرد الالبس
 اى بالعلم باصل النكاح هم فالولى شئ اى والحال ان الولي هم يفرد به شئ اى بالنكاح فاذا كان الامر
 كذلك هم فعدت شئ على صيغة المجهول ولم يشترط العلم بالخير اى شئ في حق الحرة هم لانها تفرغ لمعرفة احكام
 والدار شئ اى والحال ان الارام دار العلم فلم تعذر بالجهل شئ بالخير بخلاف المتقنة حيث تعذر
 هم لان لامة لا تنفرد لمعرفة شئ اى لمعرفة احكام الشريعة فاذا كان كذلك هم فعدت بالجهل بثبوت النكاح شئ
 ما ذكره المصنف هذا الموضع بها الفرق بين خيار البلوغ والعقد وهي خمسة امور الاول ان خيار البلوغ في الفرقة محتج الى التقاضي
 دون خيار العقد لان خيار البلوغ يختلف فيه فلا بد ان يتأكد بالقضاء كالرجوع في المدة وخيار العقد اذا كان الزوج عبدا
 يجمع عليه فلا يحتاج الى القضاء وقد مر هذا الثاني ان خيار البلوغ يثبت للعلم والجارية يثبت للجارية فقط وقد
 مرنا ايضا الثالث ان الصغيرة اذا بلغت وقد علمت بالنكاح فكسك بطل خيارها سواء كانت عالة بان لها الخيار او لم
 يكن وقد مر هذا ايضا وقوله ثم خيار البكر يبطل بالسكوت شئ تقرير على خيار البلوغ الشامل للذكر والانثى بيانه ان
 خيار البكر يبطل بالسكوت لانها لما كانت صغيرة وادركت استمرت في النكاح فكسك عند ابتداء العقد كان سكوتها
 رضا فكذلك اذا كان لها الخيار فادركت وسكوت كان سقوطا رضى فيبطل خيارها هم ولا يبطل خيار الغلام ما لم يقبل رضيت محررا
 يعني منه شئ او دلالة وقد مضى ان يبيح منه بالجزم عطف على قوله ما لم يقبل قوله من اى من الغلام هم بالعلم منه رضيا
 شئ من اى من اهل المهر اليها فتقبلها ونحو ذلك كذا الجارية شئ اى وكذا لا يبطل خيار الجارية الثيب هم اذا دخل بها الزوج
 قبل البلوغ شئ اى قبل ان تبلغ هم اعتبار المدة كالحال ابتداء النكاح شئ هذا متعلق بجميع ما ذكر وهو خيار البكر
 وخيار الغلام وخيار الجارية التي دخل بها قبل البلوغ وقد مر ان الصغيرة البكر اذا دركت واستمرت للنكاح فكسك عند
 ابتداء العقد كان سقوطا رضاه فذلك اذا كان لها الخيار فادركت وسكوت كان سكوتها رضا فيبطل خيارها اعتبارا
 بالحالة بالحالة الاولى وهي حالة ابتداء النكاح واما الغلام والجارية الثيب اذا استمرت عند ابتداء النكاح لم يكن
 سكوتها رضا بل لابد من الرضا ودلالة ذلك عند خيار البلوغ لم يكن سكوت منها رضا بحال لاي
 من ذلك اعتبار المدة بالحالة بالحالة الاولى هم وخيار البلوغ في حق البكر شئ تقرير آخر وهو بيان الامر في
 في الفرق بين خيار البلوغ والعقد وبيانه ان خيار البلوغ في حق البكر هم لا يمتد الى اخر المجلس
 شئ يعني مجلس صبر ورضا بالاعتقاد بان رات الدم في مجلس وقد كان بلغها خبر النكاح
 فكسك او مجلس بلوغ الجوز بالنكاح فكسك يبطل خيارها بمجرد سكوت في الوجوهين جميعا لم يبطل

شروط العلم
 باصل النكاح لانها
 لا تفكر من النكاح
 الالبس والعلة
 يتفرغ به فعدت
 بالجهل فلم يشترط
 العلم بالخير لانها
 تنفرد لمعرفة
 احكام الشريعة
 والدار العلم
 فلم تعذر بالجهل
 بخلاف المتقنة
 لان الامانة لا تنفرد
 لمعرفة فعدت
 بالجهل بثبوت
 اختيار ثم خيار البكر
 يبطل بالسكوت
 ولا يبطل خيار الغلام
 ما لم يقبل رضيت
 او عيني منه ما يعلم
 رضا فكذلك الجارية
 اذا دخل بها الزوج
 قبل البلوغ اعتبارا
 بهذه الحالة بحال ابتداء
 النكاح وخيار البلوغ

في النكاح لا يمتد الى اخر المجلس

شئ اى الخيار هم بالقيام حق الثيب والغلام شئ بل يمتد الى اخر المجلس لانها ثابت دليل البطلان
 في حق الثيب خاصة هم لانها شئ الا ان خيارها لو علمنا هم ثابت باثبات الزوج شئ ولم يثبت باثبات
 الزوج لا يقتصر على الميث بل يمتد الى ما وراء المجلس لمن التفويض هو اقتصر على المجلس هم بل لتوهم المجلس
 شئ هذا الاضراب دليل يشمل البكر والغلام تقريره خيار البلوغ يثبت بعدم الرضى لتوهم المجلس واثبت بعدم
 يبطل بالرضى لوجود منافيه هم فانما يبطل بالرضا غير ان سكوت البكر منها شئ دون سكوت الغلام فيبطل
 خياره بمجرد السكوت فيتم خياره ويمتد خياره الى ما وراء المجلس هم بخلاف خيار العقد شئ هذا بيان الفرق
 بينه وبين خيار البلوغ وهو بيان الامر الخاضع بيانه ان خيار العقد يخالفه هم لانها ثابت باثبات المولى
 وهو الاعتقاد شئ لانها لو لم يثبت لما ثبت لها الخيار هم فيختبر فيه المجلس شئ لان كل خيار ثبت باثبات
 غيره فيقتصر على المجلس هم كما في خيار الخيرة شئ فانه يقتصر فيه على المجلس هم ثم الفرقة بخيار البلوغ ليس
 بطلاق شئ يعني سوكا كان قبل الدخول او بعده هم لانها تصح من الانثى شئ والاخيار هم ولا طلاق اليها
 شئ اى الى الانثى لانها لا تظهريه من هنتين احدهما ان الفرقة اذا كانت قبل الدخول لم يوجب نصف المهر
 ولو كان طلاقا لوجب رات في انما لو تناكحها بعد الفرقة ملك الزوج ثلاث تطليقات هم وكذا بخيار العقد شئ
 اى كذا الفرقة بخيار العقد ليس بطلاق هم لما بينا شئ انه يصح من الانثى هم بخلاف الخيرة لان الفرقة بالغير
 هم لان الزوج هو الذي ملك شئ اى ملك المرأة الطلاق بالغير اليها هم ما ملك بالطلاق
 شئ اى والحال ان الزوج ملك بالطلاق هم فان مات احداهما قبل البلوغ شئ اى فان
 مات احد الزوجين قبل البلوغ هم ورثة الاخر شئ اى الزوج الاخر هم وكذا شئ ورثة هم الاخر
 اذا مات بعد البلوغ قبل التفريق شئ اى قبل تفريق القاضيه بينهما هم لان اصل العقد صحيح
 ثابت به شئ اى باصل العقد هم انتهى بالتمش فيتم اثنان هم بخلاف مباشرة الفضولي شئ بان عقد بين
 الرجل والمرأة بغير اذنها فان العقد فيه موقوف على الاجازة هم اذا مات احد الزوجين قبل الاجازة شئ فلا اثر
 في احدهما الاخر هم لان النكاح ثم موقوف فيبطل بالبروت وهما شئ يعني في الخيرة للنكاح هم فانه يقتصر به شئ اى بالبروت
 هم قال شئ اى القدر هم ولا ولاية لعبد ولا صغير ولا مجنون لانه لا ولاية لهم على انفسهم فادله ان لا يثبت
 على غيرهم شئ لان الولاية المتعينة فرع الولاية القاهرة فمن لا ولاية له على نفسه فادله ان لا يكون له ولاية غيره هم
 ولان هذه ولاية نظرية ولا تنظر في التفويض الى الولي شئ يعني العبد والصغير والمجنون وهذا بالاجماع وفي المتن قال احمد كان

العلم

بالقيام في حق الثيب والغلام
 لانه ثابت باثبات الزوج بل يمتد
 الخلل فانما يبطل بالرضا غير
 ان سكوت البكر رضا بخلاف
 خيار العقد لا يثبت باثبات
 المولى وهو الاعتقاد فيعتد
 فيه المجلس كما في خيار الخيرة
 ثم الفرقة بخيار البلوغ ليس
 بطلاق لانها تصح من الانثى
 ولا طلاق اليها وكذا الخيرة
 العقد لما بينا بخلاف الخيرة
 لان الزوج هو الذي ملكها
 وهو مالك للطلاق وان
 مات احداهما قبل البلوغ ورثة
 الاخر وكن اذا مات بعد البلوغ
 قبل التفريق لان اصل العقد
 صحيح والمالك الثابت به انتهى
 بخلاف ما نشأه الفضولي اذا مات
 احد الزوجين قبل الاجازة لان
 النكاح ثم موقوف فيبطل بالبروت
 فانه يقتصر به قال وكذا ولاية
 العبد والصغير والمجنون لا ولاية
 لهم على انفسهم فادله ان لا يكون
 لهم ولاية غيره ولا ولاية نظرية ولا
 نظرية التفويض الى الولي

وليس من الظاهر
الاصح لا يتفق
دراية ففوضناه
الى ابل وهو
مقدم على
السلطان كما اذا
مات الاقرب
ولم يوجها حيث
هو منهم بعد التسليم
نقول للابعد
بعد القرابة وقرب
التدبير والوقرب
عكس فتر لا منزلة
ولين متساويين
فابها عقد ففقد
والغنية للمنطقة
ان يكون جليلا
اليه القول في
السنة الامارة
اختيار القدر

كانت الولاية للابعد فان كان الامر كذلك هم فضله الى الابد سن وهذه نتيجة المتقدمين ايضا فافهم
هم وهو مقدم على السلطان سن قال لاكل وهذه اشارته الى جواب الشافعي هم كما اذا مات الاقرب لم ينقل
الى السلطان فعنده اذا غاب الاقرب يزوج السلطان كما ذكرناه قلنا لم يذكر قول الشافعي في كتابه من جواب
يذكر قولنا الا لشرح هم وهو وجه حيث يوفيه منع من هذا جواب عن قولنا فلو لم يزوجها حيث جاز فقضية
جوازه وفي المحيط لاروايه في ويغني ان لا يجوز الانقطاع ولاية هم وبعد التسليم من اي بعد ان سلمنا ذلك
هم لقولنا للابعد بعد القرابة وقرب التدبير والاقرب عكس من وهو قرب القرابة وبعد التدبير وثبوت الولاية فاستويا
من هذا الوجه هم فتر لا منزلة وليين متساويين فابها عقد ففقد من اي العقد ولا يرد من اي العقد الاقرب
وقد زوج الاب ثم حضر الاقرب لا يرد العقد وقيل عند فتر بطل عقد الابد اذا حضر الاقرب لعدم ولاية هم والغنية
من لما ذكرنا لغنية المنطقة فهاضه شرع حنا في بياننا فقال هم ان يكون من اي الولي الاقرب هم في بلدة
اليه القول في السنة الامارة واحدة من وقد رها الشافعي وما لك حمد بادي مدة السفر في المبسوط واليه اشار محمد
في الكتاب فقال رايت لو كان في السواد ونحوها كان يستطع رايه فلهذا اشارته الى اذا جاوز السواد ثبتت الولاية
للابعد ومن ابى يوسف ومحمد للمنطقة من البصرة الى الرقة وغير المنطقة من بغداد الى الكوفة وقيل بعد ما يفسر
فرسخا وفي المحيط عن محمد واما ان احدهما مشهور والاخرى مسيرة ثلاثة ايام واختار ابا اليقطين وعن محمد
من الكوفة الى الري وهو عشرون مرحلة وفي الروضة وهو قول ابى حنيفة ذكره الطحاوي في شرحه وعنده وقيل
من الكوفة الى البصرة في الاسبوع ان كان في مكان لا يختلف اليه القول في غيبة منطقة قتل ان كان في موضع
يقع اليه دفعة واحدة فليست بمنقطعة ومن المشايخ من قال ان لا يوقف له على اثر بان كان هو الامن موضع الى موضع
او مقفود حتى لو كان في بلد واحد لا يوقف عليه فخصا لما كانت غيبة منطقة وقال حماد بن محمد في السفر البعيد دون
قيل بحتل ان يكون البعيد ما يقصر فيه الصلوة وقيل ما يقطع بكلفة وشقة وقيل بزوجها
الحكم وان كان من سيرا وان كان القريب مجوسا او اسير في مسافة قريبة
فهو كالبعيد وكذا اذا لم يعلم مكانه والشافعي قد رها عساف القصر هم
وهو اختيار القدر من الشافعي الذي اختاره القدر في مختصره
وهو قوله والغنية للمنطقة ان يكون في بلدة لا تصل اليه القوافل
في السنة الامارة هم وقيل اذ في مدة السفر من الغيبة للمنطقة

او في مدة السفر وبه اخذ الثوري ومحمد بن مقاتل الرازي وابو عصمة سعد بن معاذ المرزبي وابو علي النخعي او ناه وهو
اعتبار بعض المتأخرين وابو اليسر والصدر الشهيد من انه لا نهاية لاقصاه ش اي لا قصه السفر فاعتبر اوانه هم
وهو اعتبار بعض المتأخرين ش وعليه الفتوى وبه قال الثلاثة وبعض المتأخرين هم الذين ذكرناهم هم
وقيل اذا كان يفوت الكفو باستطلاع رايه ش قال الامام السرخسي في مبسوطه والاصح وهو مقتضى
الفصل ولذا قال المصنف هم وبه اقرب الى الفقه لانظر في البقاء ولاية غيبة ش يعني اعدم الانقطاع به فينبذ عن
هذا قال الامام قاضي خان في الجامع الصغير حتى لو كان محتفيا في البلدة ولا يوقف عليه تكون غيبة منقطعة هم واذا
اجتمع في المجزئة ابو با وانبها فالولي في انكاهما ابنا في قول ابى حنيفة وابى يوسف ش وبه قال مالك واحمد هم
وقال محمد ابو با ش اي ابو با ولي هم لانه او فرقة من الابن ش لان ولاية الاب تعلم النفس والمال ليس
للابن ولاية في المال هم ولها ش اي ابى حنيفة وابى يوسف هم ان الابن ببالمقدم في العصبة ش الا ترى
ان الاب معتمدين السدس بالقرينة فقط هم وهذه الولاية مبنية على ما ش على العصبة هم ولا تعتبر زيادة الشقة كما
الام مع بعض العصباء ش هذا جواب محمد وابو الام او فرقة من ابن الاخ يقدم ابو الام عليه بالاجماع ولا فرق بين
الجنون بان يسلخ مجبونا والطاري وهو الجنون بعد البلوغ ما تلا قال زفر في الجنون الاصله كذلك الماني العارضي فلا ولاية
للولي عليها وكل ذلك عن الشافعي وفي الحلية نداء لبس ش وفي شرح الوجيز والاصح ان لا فرق بين الاصلي والعارض
في ثبوت الولاية عليه كذا ميا ولكن يزوجهما الاب والجد خامسة فرع امرأة جاءت الى القاضي وقالت لاولي في اريد تزوج
فانما مني باذن لها في النكاح علم ان لها وليا ام لا وعن اسمعيل بن حماد فاقا مني يقول لسان لم تكونوا قرشية ولا عريية ولا
نات زوج ولا في عدة احد فقد اذنت لك قال شيخ الاسلام القاضي ان يكافها اقامته البينة يلزم القاضي ما دعت من غير
خيار وفي الذخيرة بدة البينة تسمى بنية كشف الحال وكيل شيخ الاسلام عن بكر يافع شافعية زوجت نفسها من غني او شافعي
بل يجوز قال نعم وان كان لا يصح عند الشافعي والزوجان يعتقدان بذا المذهب ولو سألنا ما جواب الشافعي في بدة البينة
ابينا انه يصح عند ابى حنيفة وسيل البينة عقد بغيره فاستعين من المسلمين وغاب عنها الزوج غيبة منطقة بل يجوز للقاضي
ان يبعث الى شافعي بطل النكاح بهذا السبب قال نعم لحنفي ان بطله بنفسه ايضا اخذ به الامام وان لم يكن من جهات قال وعند
ان بذا على قول ابى حنيفة مني الله تعالى عنه بنار على ان القاضي اذا قضى بخلافه بنية غيبه عنه فلا فاعلمها وليس هو من ولاية
فان اوصى الاب بالنكاح الا اذا كان الاب قريبا فحينئذ يزوج بالقرابة الاباوسية لانه ولاية في المال دون النفس وقال
احمد في رواية والشافعي وما لك ان اوصى اليه في الزوج ويجوز ويروي رواية هشام عن ابى حنيفة وان كانت الغيبة كبيرة يزوجهما

قيل ادنى مد
السفر لانه لا نهاية
لاقصاه وهو اعتبار
وقيل اذا كان مجال
يفوت الكفو باستطلاع
دايره وهذا اقرب الى
الفقه لانه لا نظر في
البقاء ولاية حينئذ
واذا اجتمع في المجزئة
ابوها وانبها فالولي
في النكاح ابوها
في قول ابى حنيفة
وابى يوسف وقال محمد
ابوها لانه او فرقة
من الابن ولهما ان
الابن هو المقدم في
وهذه الولاية مبنية
عليها ولا تعتبر زيادة
الشقة كابا لامر
مع بعض العصباء
والله اعلم

هم وبنو بابه ليسوا بالكفار لعامة العرب من قبيلة من نيس بن فيلان وبهني الاصل اسم امرأة من
 همدان والثاني ثقبيلة سوار كان في الاصل اسم رجل واسم امرأة وهم معروفون بالبدانة وبهني قوله هم
 لانهم معروفون بالخساسة ش اى بالدانة والنخيس الدنى والنخسية والخساسة الحالة التى يكون عليها النخيس
 ومن خساستهم انهم كانوا ياكلون بنية الغنم من ثانيته وكانوا يطبخون غنمهم حتى فياخذون الدسومات منها
 قال قائلهم ولا يتبع الاصل من ما شتموا فكانت النفس من بابه ومن دنائهم انهم كان لهم من عجرة قوتج الغنم
 فاكلوه وكانت العرب يعبرونهم ويقيمون بنو بابه اكلوا المتهم هم واما المولى فمن كان له ابوان في الاسلام فصاعدا
 ش نسب على الحال من ابوان اى ذهب الى حالة الصعود على اثنين هم وبهني الاصل انهم لم ياتوا في ش
 بفسر قوله تعالى اباؤهم اى في الاسلام عاصلا من كان له ابوان في الاسلام فله نسب صحيح يكون كقولهم من له
 عشيرة اباؤاكثرهم ومن اسلم نفسه اوله اب واحد في الاسلام لا يكون كقولهم من له ابوان في الاسلام لان تمام
 النسب بالاب والجدة والابو يوسف المحن الواحد بالثمن ش يعنى من كان له اب واحد في الاسلام يكون كقولهم من له ابان
 فيه وفي المبسوط وعن ابى يوسف الكفاء بالاب والصحيح ظاهر الرواية والمذكور في الكتاب رواية عنه هم كما هو مذهبه
 ش اى مذهب ابى يوسف هم في التعريف ش اى في تعريف الشخص في الشهادة كان الشهود اذا ذكروا
 اسم الغايب واسم ابيه كقولهم بنو يوسف ولا حاجة الى ذكر الجدة قال بعض اصحاب الشافعى
 وعنده الاجم من ذكر الجدة وقال السرخسى هذا اذا كان الولد صغيرا لا يشاركه احد في اسمه اما اذا كان هناك من يشركه
 في اسمه واسم ابيه وجده لا يكتفى بذلك حتى يذكر اسميه عنده ومن اسلم نفسه لا يكون كقولهم من له اب واحد
 في الاسلام ش وبه قال الشافعى هم لان التقاضي فيما بين المولى بالاسلام ش نقل صاحب النهاية عن الامام
 المجربى ان هذا في المولى فاما في العرب فان من لا ب له في الاسلام من العرب وهو مسلم فهو كقولهم من له اب
 في الاسلام لان العرب يتفاضلون بالنسب فيعدون بالنسب كقولهم نسب آخر اذا كانا مسلمين واما العجم فقد مشىوا سبهم
 وتفاضلهم بالاسلام فمن كان له اب في الاسلام فتزوج على من لا ب له في الاسلام ولا يبعد كقولهم والكفاءة في الحرية نظرا
 في الاسلام في جميع ما ذكرنا ش من الوفاق والخلاف يعنى الكفاءة في الحرية معتبرة باجماع الفقهاء حتى لا يكون احد
 كقولهم في الاصل وكذا المقتضى لا يكون كقولهم في اصلية والمعتق لا يكون كقولهم من له ابوان في الحرية هم لان الرق اثر
 للحرية وفيه معنى الذل فيعتبر فيه معنى الكفاءة ش ومن ابى يوسف ان الذى اسلم نفسه او عتق او حرز من الفسخ
 لا يقابل نسب الاخر كان كقولهم قال ش اى قال محمد في الجامع الصغير وتعتبر ايضا ش اى تعتبر الكفاءة ايضا

وبنوا هذه ليسوا بآباء
 لعامة العرب لانهم
 معروفون بالخساسة
 واما المولى فمن كان له
 ابوان في الاسلام
 فصاعدا فهو من
 يعبرونهم اباؤهم فيه
 ومن اسلم نفسه
 اوله اب واحد في الاسلام
 لا يكون كقولهم من له ابوان
 في الاسلام لان تمام
 النسب بالاب والجدة
 ابو يوسف المحن الواحد
 بالثمن ش يعنى من كان له ابان
 فيه وفي المبسوط وعن
 ابى يوسف الكفاء بالاب
 والصحيح ظاهر الرواية
 والمذكور في الكتاب رواية
 عنه هم كما هو مذهبه
 ش اى مذهب ابى يوسف
 هم في تعريف الشخص في
 الشهادة كان الشهود اذا
 ذكروا اسم الغايب واسم
 ابيه كقولهم بنو يوسف
 ولا حاجة الى ذكر الجدة
 قال بعض اصحاب الشافعى
 وعنده الاجم من ذكر
 الجدة وقال السرخسى هذا
 اذا كان الولد صغيرا لا
 يشاركه احد في اسمه
 اما اذا كان هناك من
 يشركه في اسمه واسم
 ابيه وجده لا يكتفى
 بذلك حتى يذكر اسميه
 عنده ومن اسلم نفسه
 لا يكون كقولهم من له
 اب واحد في الاسلام
 ش وبه قال الشافعى
 هم لان التقاضي فيما
 بين المولى بالاسلام
 ش نقل صاحب النهاية
 عن الامام المجربى ان
 هذا في المولى فاما في
 العرب فان من لا ب له
 في الاسلام من العرب
 وهو مسلم فهو كقولهم
 من له اب في الاسلام
 لان العرب يتفاضلون
 بالنسب فيعدون بالنسب
 كقولهم نسب آخر اذا
 كانا مسلمين واما
 العجم فقد مشىوا
 سبهم وتفاضلهم
 بالاسلام فمن كان له
 اب في الاسلام فتزوج
 على من لا ب له في
 الاسلام ولا يبعد
 كقولهم والكفاءة في
 الحرية نظرا في
 الاسلام في جميع ما
 ذكرنا ش من الوفاق
 والخلاف يعنى
 الكفاءة في الحرية
 معتبرة باجماع
 الفقهاء حتى لا
 يكون احد كقولهم
 في الاصل وكذا
 المقتضى لا يكون
 كقولهم في اصلية
 والمعتق لا يكون
 كقولهم من له
 ابوان في الحرية
 هم لان الرق اثر
 للحرية وفيه معنى
 الذل فيعتبر فيه
 معنى الكفاءة
 ش ومن ابى يوسف
 ان الذى اسلم نفسه
 او عتق او حرز من
 الفسخ لا يقابل
 نسب الاخر كان
 كقولهم قال ش
 اى قال محمد في
 الجامع الصغير
 وتعتبر ايضا
 ش اى تعتبر
 الكفاءة ايضا

هم في الدين ش وفسر بقوله هم اى في الديانة هم وهو التقوى والصلاح والحسب وهو سكارم الاخلاق و
 انما فسر به الان مطلق الدين في الاسلام ولا كلام لاجل ان اسلام الزوج شرطه جواز نكاح المسلمة انما الكلام في
 حق الاعتراض للاوليا بعد انفاذ العقد وذلك لا يكون الا في الدين بمعنى الديانة هم وبذا ش اى اعتبار الكفاءة
 في الديانة هم قول ابى حنيفة وابى يوسف ش وبه قال الشافعى واما مالك فان مالك يعتبر الكفاءة في الدين وحده
 ونقل بهذا عن الشافعى واحمد في رواية لا يعتبر الا في الدين والنسب والاصح من احمد شل مذهب الشافعى حتى لو نكحت
 امرأة من بنات الصالحين فاستقوا كان للاوليا حق الرد هم وهو الصحيح ش احتراز عماروى ابى حنيفة ان الكفاءة في
 التقوى والحسب غير معتبرة ذكره في المحيط وعماروى عن ابى يوسف انها غير معتبرة في التقوى ومعتبرة في الحسب لنسب
 وسكارم الاخلاق كذا في المحيط وذكر المجربى ميمنا الى صدر الاسلام ان الحسب هو الذى له جاه وحرمة وحشمة لا يكون
 كقولهم النخيس الذى لا جاء له ونى جامع قاضيه الحسب كقولهم النسب حتى ان التقية كقولهم العلوى لان شرف العلم فوق
 شرف النسب وكذا التقية كقولهم الجاهل والعالم العجمى كقولهم الجاهل والعربية وقيل الصحاح انه لا يكون كقولهم التقية
 هم لانه ش اى لان الدين هم من اعلى المناظر قال الله تعالى ان اكرمكم عند الله اتقاكم هم والمرأة تعبر بفسق الزوج
 فوق ما تعبر بفسقه نسبه فوق ما تعبر بفسقه نسبه وقال محمد لا يعتبر لانه
 من امر الاخرة فلا حجة في احكام الدنيا عليه
 نسب زوجها هم وقال محمد لا تعتبر ش اى الكفاءة في الدين هم لانه ش اى لان الدين هم من امور الاخرة لا يقضى
 احكام الدنيا عليه الا اذا كان يعنى ش اى الا اذا كان الزوج يصنع على مينة المجبول قال ابوهرى الصنف كل من كره
 الرمل مفعول وقال غيره يصنع يضرب على ثقاه هم او يخرج منه ش اى الزوج اى يشترى به ومنه التمسك هم او يخرج
 ش اى الزوج هم الى السواق ش حال كونه هم سكران ويلعب به الصبيان لانه يستحق به ش اى بذلك الصنف
 وفي المحيط وعليه الفتوى وعن ابى يوسف انه قال الذى يشرب السكران كان يشرب سكر او لا يخرج سكرانا فهو
 كقولهم كان يلعن ذلك لم يكن كقولهم الامانة صالحة من اهل البيوتات ولم نقل من ابى حنيفة في ذلك شى والصحيح عنده
 انه غير معتبر لان هذا ليس بازم يمكن تركه وفي الفتاوى التلمية لوتزوج وهو كقولهم صار فاسقا لا يفسخ النكاح لان
 اعتبار الكفاءة وقت النكاح لا استمراره بعد النكاح وفي الحاوى ذكر شيخ الاسلام ان الفاسق لا يكون كقولهم العدل عند
 ابى حنيفة وان لم يلعن الفسق هم وتعتبر ش اى الكفاءة هم في المال وهو ش اى الاعتبار في المال هم
 ان يكون مالهما للمهر والنفقة ش يتناول الكسوة لانها مما ينفق على الزوجة هم وبذا ش اى كونه مالهما للمهر والنفقة

في الدين اى الديانة
 وهذا قول ابى حنيفة
 وابى يوسف هو الصحيح
 من اعلى المناظر
 والمرأة تعبر بفسق الزوج
 فوق ما تعبر بفسقه
 وقال محمد لا يعتبر لانه
 من امر الاخرة فلا حجة
 في احكام الدنيا عليه
 الا اذا كان يصنف كل من
 كره الرمل يصنع يضرب
 على ثقاه هم او يخرج
 منه او يخرج الى الاسواق
 سكران يلعب الصبيان
 مستحقه قال ويعتبر في المال
 ان يكون
 مالهما للمهر والنفقة

هو المعتبر في ظاهر الرواية
 حتى ان من لا يملكها أو لا
 احدها لا يكون كقولان
 المحرور بالبطح فلا بد
 ايغائه بالنفقة قوام الاكل
 ودوامه والمرد بالمهر قوام
 تعارفه لتجلبه لان ما وراه
 مؤجل عرفا وعن ابى يوسف
 انه اعتبار القدر على النفقة
 دون المهر لانه تجري المسألة
 في المهر وبعد المهر قادم
 عليه بيسار ابيه فاما
 الكفاءة في الغنى فمعتبرة
 في قول ابى حنيفة ومحمد
 ان الكفاءة في اليسار كالكفاءة
 على المهر بالنفقة لان لنا
 يتفادون بالغنى يتعبدون بها
 وقال ابو يوسف لا يعتبر
 لا ثبات له اذ المال عاقد
 ويعتبر في الصنائع وهذا
 يوسف محمد وعن ابى حنيفة
 ذلك روايتان

بني شرح بابه ٢
 هم هو المعتبر في ظاهر الرواية حتى ان من لا يملكها أو لا احدها لا يكون كقولان المحرور بالبطح فلا بد ايغائه بالنفقة قوام الاكل ودوامه والمرد بالمهر قوام تعارفه لتجلبه لان ما وراه مؤجل عرفا وعن ابى يوسف انه اعتبار القدر على النفقة دون المهر لانه تجري المسألة في المهر وبعد المهر قادم عليه بيسار ابيه فاما الكفاءة في الغنى فمعتبرة في قول ابى حنيفة ومحمد ان الكفاءة في اليسار كالكفاءة على المهر بالنفقة لان لنا يتفادون بالغنى يتعبدون بها وقال ابو يوسف لا يعتبر لا ثبات له اذ المال عاقد ويعتبر في الصنائع وهذا يوسف محمد وعن ابى حنيفة ذلك روايتان

انه لا يعتبر حتى لا يكون العطار كقول العطار وهو رواية عن محمد وعنه في رواية المولى بعضهم كفار بعض الا الحايك والحجام هم وعن ابى يوسف انه شئ اى الكفوهم لا يعتبر في النكاح الا ان يفتش كالحجام والحايك والديارغ والكناش شئ وفي الغاية الكناش والحجام والديارغ والحارس والسايس والراعى ويقسم اى البلالان في الحارس كقول البنت الحياط ولا الحياط لبنت العزاز والتاجر ولا الهانث العالم وقاض والحايك ليس بكفو لبنت البهتان وان كانت فقيرة قيل هو كفو واما الكفاءة في العقل وقد قال في المحيط والميسوط لاروايه فيها عن المتقدمين من اصحابنا ثم قيل تعتبر فلا يكون المحبون كقول العاقلة لان المحبون يفتون مقامه النكاح فكذا اشترط من الفقر وندارة الحرمة وقيل لا تعتبر لان المحبون بمنزلة المرض وسائر الامراض التي يفتت الكفاءة وكذا المحبون وفي المرغيب في الايمان لا يكون المحبون كقول العاقلة وعند بقية الامة هو من العيوب التي يفتت النكاح بها وفي المحيط وغيره دهنها من خمس اخس من الكل وهو الذي يخدم الظلمة اى يدعى شاكرا قلت وفي مصنف سادس اخس من كل منس وهم الطائفة الذين يسمون السرايينية وانهم يظنون المنس ويرت الحما ويظنون اوساخ الناس هم وجه الاعتدال اى اعتبار الكفاءة في الصنائع هم ان الناس يتفادون بشر الحرف وتعتبرون بدنا تماشى اى دنابة الحرف قال عليه السلام الناس اكار الا الحايك والحجام كذا ذكره الحايك واما علم بصحة هم وجه القول الاخرش وهو عدم الاعتبار ان الحرمة ليست بلازمة لا تفك من الرجل و يمكن القول عن الخيعة شئ اى عن الحرمة الخيعة هم ابى الشرفية شئ اى الى الحرمة الشرفية هم منها شئ اى من الحرف بخلاف سبب لانه صفة لازمة والفقر كذلك لا يفارقه عادة هم واذ تبرزت المرأة ونقصت عن مرتبتها شئ اى بما لا يتغافن الناس في شمله هم فلما لم يلائموا من ارض عليها عن ابى حنيفة حتى تيم لها من شئ اى ان يفارقتها شئ اى لا تكون الفقرة طلاقا لانها ما يوتعت من قبل الزوج واذا كان لها المهر ان كانت الفقرة قبل الدخول وبعده لما سمي هم وقال ليس لهم ذلك نفس اى الاعتراض هم وبذلك وضع شئ اى وضع الفقرة ورسى رجمته القدر على هذه المسئلة على هذا الوجه هم انما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع اليه في النكاح بغيره الى هم وقد صح ذلك شئ اى الزوج هم وفيه شئ اى المسئلة هم شهادته صاوتة عليه شئ اى على رجوع محمد الى قولهما في النكاح بغيره الى فانه لو لم يصح لكماهما بغيره الى لم يبق ليس لهم الاعتراض وقال الاكل اقول هذا انما يستقيم ان لم يصح هذا النوع في النكاح بغيره الى وليس كذلك فانه لو اذن الما الى بالزوج ولم يصح مهران فتد على هذا الوجه صح وضع المسئلة على قول محمد الاول وكذلك لو اكره السلطان امرأة وبيعها على تزويجها بمهر قليل فنقل ثم زال الاكره ورضيت المرأة وولن الى ليس له ذلك في قول محمد الاول فلم يكن في هذا الوجه دلالة على رجوع محمد الى قولهما انتهى قلت بنا كلمة خلاصة ما قاله صاحب النهاية وغيره وقال صاحب الاسرار تأويل المسئلة فيما ذكره من المرأة والى على ان يزوجهما

وعن ابى يوسف انه لا يعتبر الا ان يفتش كالحجام والحايك والديارغ والكناش شئ وفي الغاية الكناش والحجام والديارغ والحارس والسايس والراعى ويقسم اى البلالان في الحارس كقول البنت الحياط ولا الحياط لبنت العزاز والتاجر ولا الهانث العالم وقاض والحايك ليس بكفو لبنت البهتان وان كانت فقيرة قيل هو كفو واما الكفاءة في العقل وقد قال في المحيط والميسوط لاروايه فيها عن المتقدمين من اصحابنا ثم قيل تعتبر فلا يكون المحبون كقول العاقلة لان المحبون يفتون مقامه النكاح فكذا اشترط من الفقر وندارة الحرمة وقيل لا تعتبر لان المحبون بمنزلة المرض وسائر الامراض التي يفتت الكفاءة وكذا المحبون وفي المرغيب في الايمان لا يكون المحبون كقول العاقلة وعند بقية الامة هو من العيوب التي يفتت النكاح بها وفي المحيط وغيره دهنها من خمس اخس من الكل وهو الذي يخدم الظلمة اى يدعى شاكرا قلت وفي مصنف سادس اخس من كل منس وهم الطائفة الذين يسمون السرايينية وانهم يظنون المنس ويرت الحما ويظنون اوساخ الناس هم وجه الاعتدال اى اعتبار الكفاءة في الصنائع هم ان الناس يتفادون بشر الحرف وتعتبرون بدنا تماشى اى دنابة الحرف قال عليه السلام الناس اكار الا الحايك والحجام كذا ذكره الحايك واما علم بصحة هم وجه القول الاخرش وهو عدم الاعتبار ان الحرمة ليست بلازمة لا تفك من الرجل و يمكن القول عن الخيعة شئ اى عن الحرمة الخيعة هم ابى الشرفية شئ اى الى الحرمة الشرفية هم منها شئ اى من الحرف بخلاف سبب لانه صفة لازمة والفقر كذلك لا يفارقه عادة هم واذ تبرزت المرأة ونقصت عن مرتبتها شئ اى بما لا يتغافن الناس في شمله هم فلما لم يلائموا من ارض عليها عن ابى حنيفة حتى تيم لها من شئ اى ان يفارقتها شئ اى لا تكون الفقرة طلاقا لانها ما يوتعت من قبل الزوج واذا كان لها المهر ان كانت الفقرة قبل الدخول وبعده لما سمي هم وقال ليس لهم ذلك نفس اى الاعتراض هم وبذلك وضع شئ اى وضع الفقرة ورسى رجمته القدر على هذه المسئلة على هذا الوجه هم انما يصح على قول محمد على اعتبار قوله المرجوع اليه في النكاح بغيره الى هم وقد صح ذلك شئ اى الزوج هم وفيه شئ اى المسئلة هم شهادته صاوتة عليه شئ اى على رجوع محمد الى قولهما في النكاح بغيره الى فانه لو لم يصح لكماهما بغيره الى لم يبق ليس لهم الاعتراض وقال الاكل اقول هذا انما يستقيم ان لم يصح هذا النوع في النكاح بغيره الى وليس كذلك فانه لو اذن الما الى بالزوج ولم يصح مهران فتد على هذا الوجه صح وضع المسئلة على قول محمد الاول وكذلك لو اكره السلطان امرأة وبيعها على تزويجها بمهر قليل فنقل ثم زال الاكره ورضيت المرأة وولن الى ليس له ذلك في قول محمد الاول فلم يكن في هذا الوجه دلالة على رجوع محمد الى قولهما انتهى قلت بنا كلمة خلاصة ما قاله صاحب النهاية وغيره وقال صاحب الاسرار تأويل المسئلة فيما ذكره من المرأة والى على ان يزوجهما

لها ان فازاد على العشرة
حقها ومن اسقط حقها لا يعتد
عليه كما بعد التسمية ولا في
حقيقة ان الاولاد ينفكون
بغلاء المحو وتغيرون
بنقصانها فاشبه الكفاءة
بغير الابراء بعد التسمية
لانها لا يتغير به واذا زوج
ابنته الصغيرة ونفقها
ان ابنه الصغير واحد في مهر
جاء ذلك عليها ولا يجوز ذلك
غير الاب والجد وهذا عند
حقيقة وقال لا يجوز ان يحط
والزيادة الاجابة بالنسب
فيه معنى هذا الكلام انه لا
العقد عند ههنا لان الولاية
مقيدة بشرط النظر فلو
يبطل العقد وهذا لان
عن مهر المثل ليس بالنظر
في تنجى كما في البيع ولهذا
لم يملك ذلك غيرهما
ولا في حقيقة ان الحكم
يدار على دليل النظر وهو
قرب القرابة وفي النكاح
مقاصد تربو على المحرم

ياقل من مهر مثلها ثم قال الاكراه ونفيت ويا في الولي فليس له ذلك عندنا ثم قال او طلبت من الولي التزوج
ياقل من مهر مثلها لم يجز الولي هم لها شئ اي لا يسن ومحمد بن ابي داود على العشرة حقها شئ لانها تملك اسقاطا واثباتا
هم ومن اسقط حقها لا يعتد به عليه كما بعد التسمية شئ يعني لو ابرأت بعد تسمية المهر لا يكون للولي الاعتراض لانها قبل اقصاها
التصرف فيه كيف شئت هم ولا في حقيقة ان الاولاد ينفكون بغير ابواء المهر وتغيرون بنقصانها فاشبه الكفاءة شئ اي في
التغيير فلم الاعتراض هم بخلاف الابراء بعد التسمية شئ جواب عن قولها بعد التسمية هم لانه لا يتغير به لانه ابرأ ووجهه وبذا
من باب الروة فليس لهم اعتراض وعند الشافعي والمالك واحمد لا يتصور الخلاف في بذر المسئلة انتفاء جواز النكاح
بدون الولي عندهم هم واذا زوج الاب ابنة الصغيرة ونقص من مهرها وابنة الصغيرة شئ اي زوج ابنة الصغير هم
وزاد في مهرها ما زاد ذلك عليها شئ اي ما زاد النقصان على الصغيرة والزيادة على الصغير عليها اي على الصغير
والصغيرة هم ولا يجوز ذلك غير الاب والجد وبذا شئ اس جواز الزيادة والنقصان هم عندنا في معنى شئ وبما قال مالك
واحمد في الاب شئ وقال لا يجوز الحول الزيادة الاجابة بالنسب فية شئ وبما قال الشافعي والشافعية والظاهرية
فمنعهم لا يجوز الابهر المثل كمثل النفس يستط الزيادة هم ومعنى هذا الكلام اي كلام اصحابنا هم انه لا يجوز العقد عند
بما شئ انما قال ذلك لان عند بعض اصحابنا اصل النكاح صحيح ولا يجوز الحول والزيادة وبما قال الشافعي وتروا الى
مهر المثل لان المهر من قبل المسمى ونسأله لا يمنع تحت النكاح كما لو كان المسمى غمرا لانه ذكر في الكتاب لا يجوز عندهما
مطلقا فاما البعض على ذلك والاصح ان النكاح باطل عندنا كما في غير الاب والجد هم لان الولاية مقيدة بشرط النظر
فمنع فوات شئ بعد فوات النظر بطل العقد شئ من الاصل كما لو سار بالعقد بشرط بطل عقده اذا عدم الشرط هم وبذا
شئ اي بطلان العقد لان الخط من مهر المثل ليس من النظر في شئ كما في البيع شئ يعني اذا باع باطل من قوته
وكان بحيث لا يتخاف الناس في مثلها فان البكر والعقد هم ولهذا شئ اي لا بطل قيد الولاية بالنظر لم يملك ذلك
اي المذكور من شرط مهر المثل والزيادة عليه غير ما شئ اي غير الاب والجد بالاتفاق هم ولا في حقيقة ان الحكم يدار على
دليل النظر شئ والنظر والضرر في هذا العقد باطنا لكن النظر دليل عليه هم وهو قرب القرابة شئ الداعية اليه وهو جبر
بهنا فترتب عليه الحكم وهو جواز النكاح هم وفي النكاح مقاصد شئ تقرير هذا الكلام ان المقصود من النفقة ليس
محمول المال البتة لان في النكاح مقاصد سوى المال الذي هو المهر تربو شئ اي تربوهم على المهر شئ من الجمالات
المطلوبة في الاحسان والكرامات والظاهر انه تصرف في الصداق لتوفير سائر المقاصد التي من افع لها من الصداق فانه
يدل على اشتغال على المصلحة فصار كالوصى اذا ما فع بهال التيميم جاز ذلك بحصول النظر وان كان في الظاهر خلاف مال

التيتم وكان تصرف الاب في بذر اوقاف بشرط النظر حتى اذا علم سوء الانتماء منه بخيانة او فسق كان عنده باطلا
وقد روي انه عليه السلام تزوج عاتكة رضي الله تعالى عنها على صداق خمسمائة زوجها ابو بكر رضي الله تعالى عنه و
تزوج فاطمة من علي رضي الله تعالى عنها على صداق اربعماية درهم ومعلوم ان ذلك لم يكن صداق مثلها لانها
تجمع النقصان فلا صدقات في الدنيا يزيد على هذا المقدار هم اما الماليتة هي المقصود في التصرف المالي شئ هذا جواب عن
قولها كما في بيع تقريره قياسا على البيع غير صحيح لان الماليتة هي المقصود في التصرفات المالية فاذا سلم لم يكن شئ في
مقابلتها بغيره بخلاف القدين الفاحش فلماذا ثبت الاعتراض في الجعبي وقيل يجوز بيع الاب مال ابنه الصغير بعين شئ
فلا يجوز النكاح بالبطون الاولى وبما قال الشافعي في الاصح واحمد في قول مثل قول ابني عاتكة كان لها اخيرا اذا بلغت
الاولاد زوج ابنة الصغير بامته لا يجوز عند الشافعي والمالك واحمد لعدم خوف العنت ولو زوج ابنة الصغير لابنت المهر في
قوته الاب بل بقيت في ذمة الابن عندنا سواء كان الاب موصرا او معصرا وبما قال الثوري والاوزاعي واحمد وقال الشافعي
ثبت في ذمة الاب وبما قال حماد بن عيسى ابني عاتكة وقال مالك والليث في الابن المعسر على الاب وهو رواية عن احمد
هم والدليل عندنا في حق غير ما شئ هذا جواب عن قولها فلما لا يملك فلما لا يملك غير ما واراد بالدليل ونور الشفقة و
تقريره ان الدليل الدال على النظر معدوم في حق غير الاب والجد فلذلك لا يجوز اخيه ما وقوله والدليل منوع على الابتداء
او غيره قوله عندنا ويجوز ان يكون والدليل منسوب بالفعل بقدر نفسه الظاهر تقديره وعندنا الدليل فمذا حتى لا يجمع
المفسر والمفسر هم ومن زوج ابنة هي صغيرة عبد لا تزوج ابنة وهو صغير امته فهو جائز شئ الواو في وهي صغيرة
المحال كذا الواو في قوله وهو صغير وعند الشافعي والمالك واحمد لا يجوز له تزوج ابنة الصغيرة امته احدية خوف العنت
على اصنام فلا تزوج الصغيرة على المذهب ويجوز له تزوج من لا يملك فيه في الحال على الاصح ذكره في المنهاج وفيه
لوزوجها السلطان من غير كفو ليس لهما على المهر في الاصح هم قال احمد في رخصته الله وبذا عندنا في حقيقة شئ
اي الجواز عندنا في حقيقة هم ايضا لان الاعراض من الكفاءة لمصلحة اقوتها شئ اي لمصلحة تفوق نفعا وقدره
الاب بقوات الكفاءة قلما اعراض حينئذ في ذلك هم وعندنا هو مضر فلا يبرأ لعدم الكفاءة فلا يجوز شئ والتعليل
من الجائمين نظير التعليل من المسئلة السابقة فانهم
فصل في الوكالة بالنكاح وغيره اي هذا فصل في بيان حكم الوكالة بالنكاح وغيره اي غير الوكالة بالنكاح
الفضولي والولي لان هذا الفصل يشتمل على احكام الوكيل والفضولي والولي ولو كانت الوكالة فرعا من الولايات
من حيث ان تصرف الوكيل ينفذ على الموكل كتصرف الولي على الولي عليه ناسب وذكرنا في باب الاولاد في فصل

اما المالية المحققة
في التصرف المالك
والدليل عندهما
في حق غيرهما
ومن زوج ابنته
وهي صغيرة عبد
او زوج ابنته
وهو صغير امته
فهو جائز قال
وهذا عندنا
حقيقة ان هذا
لان الاعراض
عن الكفاءة
نفوقها وعند
هو مضر فلا يبرأ
الكفاءة
فلا يجوز الله
اعلم

نعم
حضر

على حدة هم ويجوز لان العلم ان يزوج بنت عمه من نفسه اي بنت عمه الصغيرة بغير اذنها والبالغة باذنها
 صورته ان يقول اشهد والى زوجت بنت عمي فلان بنت فلان من نفسي وبه قال مالك والشافعي ومحمد
 والشافعي والجمهور والظاهر وقال السرخسي واليه ذهب الحسن البصري ومحمد بن سيرين واسحاق واختاره ابو بكر بن
 المنذرهم وقال زفر لا يجوز شئ وبه قال الشافعي هم واذا اذنت المرأة للرجل ان يزوجها من نفسه فمقدح بغيره شاكيل
 بين جازش اي ذلك عندناهم وقال زفر والشافعي لا يجوز شئ وقال احمد بن حنبل في غير ذلك وقال قتادة
 وابن العدي يزوجها منه ابن عمه بعد منه وبكذلك الخلاف في الوكيل اذا زوجها من نفسه وقال الشافعي لا يجوز ذلك
 اي الا في احد الوجهين هم لما شئ اي لزفر والشافعي انما جاز من ويل زفر والشافعي لا شئ الا في معنى هم وبه قال ابو
 لا يصح ان يكون ملكا ومملوكا شئ شيخي محمد بن زهرن احمد كافي في شئ كل المشتري الباي بان بيع سائمة من نفسه
 لا تصح هذه الوكالة ولا يذم البيع او كل زيد رجلا مثله بشرأ شي بعينه وكل صاحب العين ذلك الرجل ايضا بان بيعه من زيد
 لا يجوز كما ان الواحد يصير ملكا بملكها هم لان الشافعي يقول شئ شاربا لا شئنا والى ان دليل الشافعي وزفر وان كان
 مشتركا في المعنى المذكور وكذا استثنى المولى لان ندبه فيه كذا مباحث يقول هم وفي المولى ضرورة لانه لا يتولاه سواه
 شئ اي لان العقد لا يتولاه سوى المولى لان عبارة التساوي غير صحيحة عنده هم ولا ضرورة في الوكيل شئ ولان
 في يقييد العقد بعبارة المولى ضرورة ولا ضرورة في الوكيل لان اكثر ما في الباب ان يامر غيره من احد الجانبين بصورة
 معورة قايما مقامه وهو المولى من الجانبين بشرأ في ملك مباينة العقدهم ولان المولى في النكاح معبر وسفي والبواحد
 يجوز ان يكون معبر عن اثنين والسفير في اللغة المصلح بين القوم كذا في الديوان وقال ابن دريد في كتاب الجمهرة
 السفير بين القوم الماشي بينهم في الصلح هم والتماع شئ اي الثاني هم في الحقوق شئ وهو كونه مملوكا ومطالبا
 مسلما ومسلما ومخاضا ومخاضا هم دون التعبير شئ اي المولى يصلح ان يكون معبرا عن اثنين كما ذكرنا فان العياذ
 يفتقد اليها فيصير العقد بين شخصين فلا يردى الى احكام مفعلة هم ولا ترجح الحقوق اليه شئ اي الى الوكيل لانه معبر
 مباشرهم بخلاف البيع لانه شئ اي لان الوكيل في البيع هم مباشر حتى رجعت الحقوق اليه شئ اي حقوق خفية
 من مطالبة المثلن وتسليم البيع والقيام بالعهد وغير ذلك يرجع الى الوكيل في البيع هم واذا اتولى طرفيه شئ اي
 اذا اتولى طرفي العقد هم فعوله زوجت فيفسد الشطرين شئ اي قول الوكيل زوجت فلانة من فلان يقوم مقام شطري
 العقد وبما لا يجاب والقبول ولا يحتاج الى القبول لان الواحد مقام اثنين قامت عبارة الواحدة ايضا مقام
 عباثنين هم فلا يحتاج الى القبول قال شئ اي قال القدوري في مختصره وتزوج العبد والامته بغير اذن مولاهما موقوف

فصل في الوكالة
 بالنكاح وغيرها ويجوز
 لابن العم ان يزوج بنت
 عمه من نفسه وقال
 زفر لا يجوز واذا اذنت
 المرأة للرجل ان يزوجها
 من نفسه فمقدح بغيره
 شاهد بوجاهة وقال زفر
 والشافعي لا يجوز لهما
 ان الواحد لا يتصور ان يكون
 ملكا ومملوكا كما في البيع
 لان الشافعي يقول ان
 ضرورة لانه لا يتولاه سواه
 ولا ضرورة في الوكيل لانا
 ان الوكيل في النكاح معبر
 وسفير التام في الحقوق
 ودون التعبير لا ترجح
 الحقوق اليه بخلاف البيع
 مباينة حتى رجعت الحقوق
 اليه اذا اتولى طرفيه فمقدح
 يتضمن الشطرين
 ولا يحتاج الى
 القبول

فان اجاز المولى جاز وان رده بطل وكذا شئ اي كذلك موقوف هم لتزوج رجل بامرأة بغير رضاها او رجلا
 اي او زوج رجل بمرأه بغير رضاها وبذا عندنا شئ اي كونه العقد موقوفاً على الاعاقة فموجب اصحابنا هم فان كل
 عقد صدر من الفضولي وله جيز شئ اي لا عقد جيز اي قابل قبل لا يجاب سواه لان فصولا آخر او وكيله وامسالة
 الوقوع كالبيع والنكاح والاعارة ونحوها وانما قيد بقوله وله جيز لانه اذا لم يكن له جيز كما اذا تزوج الفضولي لى يتيمة
 يتوقف العقد فان قلت السلطان مجيز وكذا القاصي فيصنع ان يتوقف العقد قلت يمكن فريضة المسئلة في موضع
 للسلطان فيه ولا قاضي كما راجح مثلاً من تصدق تزويج عبد للمكاتب حيث لا يتوقف ان يطل لعدم الجيز لان النكاح
 يجب وليس بحسب ولا يجوز جازة المكاتب وكذا اجازة المولى لانه انبى عن كسب المكاتب هم انعقد موقوفاً على الاجازة
 شئ وبه قال مالك واحمد في رواية وقال ابو عمر في التمهيد لم يختلف قول مالك واصحابه في العبد تزويج بغير اذن
 سيده اذ السيد بالخيار واذا اشاء ما يراه وان شأ نفسه وقال يحيى بن سعيد الانصاري الامر عندنا بالمدينة على هذا
 قال اسمعيل القاضي وهو قول سعد بن المسيب والحسن البصري والشافعي والحكم جعل مالك التفرقة طلاقاً واجازة وتوقف البيع
 على اجازة مالك واجمعوا على توقف الوصية على قبول الموصى له هم وقال الشافعي تصرفات الفضولي كلها باطلة وبه قال
 احمد في رواية هم لان العقد منع ككلمة شئ بنوا على المقاسد الاصلية هو الحكم هم والفضولي لا يقدر على انشاءات فقلنا
 بالاجاز للناس تملك اموال الناس للناس وفيهم الفساو والاشقي واذا كان لا يقدر كان كلامنا هو ولنا ان ركن
 التصرف شئ وجوب الاجاب والقبول هم صدر عن المثلث وهو العاقل البالغ حال كونه هم مضاعفاً الى محله شئ وهو الاشئ
 ممن منات اوج ليست بحرم ولا معتدة ولا مشتركة ولا زائدة على العدد المنصوص هم ولا شئ في العقادة شئ اي في انشاء
 التصرف لكونه غير لازم هم فينقد موقوفاً ككلمة الحق الغرض بالغايب هم حتى اذا اراد المصلحة فيه فيفذه شئ والاباطلة هم
 وقد تخرجي حكم العقد عن العقد شئ وبه جواب عن قول الشافعي لان العقد قد وقع بحكمته اذ قول بالوجوب يعني سلطاناً ذلك
 لكن الحكم بمن لم يعد بل اذ الى الاجازة والحكم قد تخرجي عن العقد كالباع بشرأ الخيار فان لزومه مترجح الى سقوط الخيار ثم الجهد
 اذا سمعناهم اجاز المولى النكاح يلزمه من الشئ بالدخول ومهر آخر بالاجازة قياساً لان الدخول في النكاح الموقوف كالدخل
 في النكاح الفاسد وفي الاحتساب يلزمه من واحد لان مهر الشئ انما يلزمه بالعقد فلو لا لزوم الحد والسمي ايضا يلزم حكم العقد
 فلو لم يهر ان لازم في العقد الواحد من ان وذلك لا يجوز وفي النهاية عقد الوكيل عند غيبته الموكل انما تصح اذا عرفه باسمه نسبة
 والتعاريف زوجا من نفسه بامرأه وقال الشافعي وان فلانة وكلمتي ان اذوجها من نفسي ولم ينسبها ولم يعرفها الشهوة ويقف فيها
 بيمة وبين المدعى في النوازل ان لم ينسبها ولم يعرفها الشهوة ولا يجوز النكاح لان الغايب انما يعرف بالتمسية الا ترى

قال وتزوج العبد
 والامته بغير اذن
 مولاهما موقوف فان
 اجاز المولى جاز
 رده بطل وكذا
 تزوج رجل امرأة
 بغير رضاها او رجلا
 بغير رضاها وهذا
 فان كل عقد صدر
 من الفضولي وله
 جيز العقد موقوفاً على
 وقال الشافعي لا
 ان فضولي كلها باطلة
 لان العقد وضع
 لحكمه والفضولي
 لا يقد على انشاءات
 الحكم فتلغو ولنا ان
 ركن العقد احد من
 من اهله مضاعفاً الى
 ولا ضرورة في العقادة
 فينقد موقوفاً على
 اذا لم يهر ان لازم
 فيفذه وقد تخرجي
 حكم العقد عن العقد

ومن قال شهدوا بها
قد تزوجت فلا بد
فبلغها الخبز فجاز
فهو باطل وان قال اخر
اشهدوا اني زوجتها
منه فبلغها الخبز
جاز وكذلك ان كان
المراة هي التي قالت
جميع ذلك وهذا عند
ابي حنيفة وعنده
وقال ابو يوسف ر
اذا زوجت نفسها
فبلغه فاجاز جاز
حاصل هذا ان لو حد
لا يصح فصوليا من
الجانبين او فصوليا
من جانب اصيلا
من جانب عندها
خلافا لوجوه العقد
الفضوليين او بين
والاصيل جاز بالاجماع
هو قول لو كانا من
يفضل الا فصوليا
وصار كالحلقة الطلاق
والاعتاق على مال ولها
ان الموجب شرط العقد
لان شرط حاله ان

انه لو قال تزوجته امرأة قد وكلتني لا يجوز وفي شرح القاضى لو كانت منقبة لا يعرّفها ولا يعرفها الشهود فمن الحسن وبشر لا يجوز
لم ترفع ثيابها ويرى الشهود ذكره الامام الترمذى من ومن قال الشهد والى قد تزوجت فلا بد فبلغها فاجازت شى امر
اجازت المرأة ما قاله الرجل في غيبتهما فهو باطل شى عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف هم وان قال اخر شى امر
وان قال فضولى اخر في هذه المسئلة هم اشهدوا اني قد زوجتها من شى امر قد زوجت فلا بد فبلغها فاجازت شى امر
ان قد زوجتها من شى امر فاجازت شى امر فاجازت شى امر فاجازت شى امر فاجازت شى امر فاجازت شى امر فاجازت شى امر
لما لم يطل ولا يتوقف والثانية لها حجة فيقولون لما مر ان شرط التوقف وجوب المخرجهم وكذلك شى امر وكذا لك يجوز
هم ان كانت المرأة هي التي قالت في جميع ذلك شى امر يعني اذا قالت المرأة في جميع ذلك اشهدوا اني قد تزوجت فلا ناو
مطالب عنه واحد اني المجلس فقال زوجتي اياك فبلغها الخبز فاجاز فاجاز لوجوب المخرجهم وفيه عند ابي حنيفة ومحمد شى امر
جميع ما ذكر قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف اذا زوجت نفسها غايها فبلغها الخبز شى امر اى بلغ الغايين تزوجها نفسها
ايها هم فاجاز شى امر فاجازت الغايين ذلك هم جاز شى امر اى العقد ويجوز اني يوسف المسئلة في هذه الصور كلها هم وسالنا
شى امر اى حاصل ما ذكر من الصور ان الواحد لا يصح فصوليا من الجانبين او فصوليا من جانب اصيلا من جانب
شى امر اى عند ابي حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف اى لا يصح فصوليا من الجانبين او فصوليا من جانب اصيلا من جانب
جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ووليها من جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ووليها من جانب
اصيلا من جانب ووليها من جانب وكذا من الجانبين ووليها من جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ووليها من جانب
وليها من جانب او فصوليا من جانب وكذا من الجانبين ووليها من جانب اصيلا من جانب وكذا من الجانبين ووليها من جانب
ابى حنيفة ومحمد لا يصح ولا يتوقف وعنده ابي يوسف لا يصح فصوليا من الجانبين او فصوليا من جانب اصيلا من جانب
بين الفضوليين او بين الفضولى والاصيل جاز بالاجماع شى امر باتقان صور قان لا خلاف فيها وبها ظاهر تان هم
بوشى امر اى ابي يوسف يقول لو كان شى امر اى الفضولى هم ما مور من الجانبين فينفذ فان كان فضولى شى امر
بغير امرهم يتوقف شى امر لان كلام الواحد عقد تام في النكاح باعتبار الاول ابتداء فكذا باعتبار الاجارة انتهاء
لان الاجارة اللائحة كالوكالة السابقة هم وصار كالخلق شى امر فان الزوج اذا قال خالعت امرأتى على كذا وبى فجاز
فبلغها الخبز قبلت في مجلس علمها جاز بالاتفاق هم في الطلاق شى امر اى كالطلاق على مال هم والاعتاق شى امر
امى كالاتفاق هم على مال شى امر يرجع الى الطلاق والعتاق جميعا كما فسرناه هم ولها شى امر اى لا بى حنيفة ومحمد
هم ان الموجب شرط العقد شى امر اى نصفه هم لان شرط شى امر لان الموجب ومنه شرط هم حالة المحقرة شى امر اى حاله كونه

عاصم

ومن قال شهدوا بها
قد تزوجت فلا بد
فبلغها الخبز فجاز
فهو باطل وان قال اخر
اشهدوا اني زوجتها
منه فبلغها الخبز
جاز وكذلك ان كان
المراة هي التي قالت
جميع ذلك وهذا عند
ابي حنيفة وعنده
وقال ابو يوسف ر
اذا زوجت نفسها
فبلغه فاجاز جاز
حاصل هذا ان لو حد
لا يصح فصوليا من
الجانبين او فصوليا
من جانب اصيلا
من جانب عندها
خلافا لوجوه العقد
الفضوليين او بين
والاصيل جاز بالاجماع
هو قول لو كانا من
يفضل الا فصوليا
وصار كالحلقة الطلاق
والاعتاق على مال ولها
ان الموجب شرط العقد
لان شرط حاله ان

عاصم احمى ملك الرجوع بمثل قبول الآخر بطل بالقيام قبل قبول الآخر ولو كان عقداً بالبطل هم فكذا عند ابي حنيفة شى امر
الدال على ذلك المعنى هو الصيغة وبى لم تمنعهم هم وخطر العقد لا يتوقف على ما ورد المجلس كما في الشى امر كما اذا قال الرجل
ابنت عبدى من فلان ولم يقبل من المشتري احدا وقال اشتريت عبد فلان ولم يقبل من البائع احدا وقال بعبت فلان
فلان ولم يقبل عنها احد فلما لم يتوقف لم ينفذ بالاجازة الا اذ بعد المجلس هم بخلاف ما سوي من الجانبين لا ينفذ كلامه الى
العاقدين شى امر فيصير كالكلالين هم ولا يجوز بين الفضوليين عقد تام شى امر لوجوب الاعتاق والقبول الا انه لا ينفذ في الحال
بل يتوقف على اجازة العقول وكذا يلحق الفرهم فكذا الخلع واختار شى امر اى الطلاق على مال والاعتاق عليه هم لانه تصرف بين
من جانب شى امر ولهذا كان لا ينفذ الرجوع وهو معنى قوله هم حتى لا ينفذ شى امر اى بالخائفة لان البعير لا ينفذ بالاجازة
لكن عقد اقامه ما كان من جانب ان الخلع من جانبها ما دفعه على ما سيجي انشاء الله تعالى وانما قال تصرف بين لانه كان
قال ان قبلت البنت وبى فمى مال وان قبل لم ينفذ بالقبول شرط وقوع الطلاق والعتاق لا شرط العقد هم ومن امر رجل ان يزوج
امراة فزوجها ثنتين في عقدة واحدة لم يزوج شى امر اى الامرهم واحدة منها شى امر اى من الثنتين هم لانه لا وجه له تنقيدهما
شى امر اى تنقيده العقدين في الشئين بل في العقد الواحد لا ينفذ شى امر اى تنقيده العقد في احد هما شى امر مال كونه هم فغير عين شى امر اى غير
معينة لهما لان النكاح في الجوزة يكون ساتما بشرط البيان واليجوز تعليق ذلك النكاح بالخطا هم والا فمى تعيين شى امر اى
لا وجه لعينا اى تعيين واحدة منهما لعدم الاولية شى امر لان احد هما ليست باولى من الاخرى فان كان الامر كذلك فمى تعيين
شى امر وفي المسئلة فيرد الى ان امره بان يزوج امرأته تزوج امرأتين فلو امره ان يزوج امرأتين في عقدة واحدة فزوجها
باجازة او قال لا تزوجن الا امرأتين في عقدة فمى لا يجوز والثاني ان امره ان يزوج امرأته ولم يعينها فزوجها اخرى معها
يؤمر بالمعصية والثالث ان الكليل زوجة ثنتين في عقدة واحدة لانه لو زوج به في عقدتين لزمه الاولى ونكاح الثانية موقوف على
الاجازة لانه فضولى عنه والرابع قال لم يزوج واحدة منها بوجوه فمى لا يجوز الاولى ونكاح الثانية موقوف على
قال شمس الاثمة السرخى وبها منعت لانه ليس كالطلاق لا تتأهلها التحليل بالشروط وان النكاح والتحليل فمى لا يجوز
في المجهول لا يتعلق بالبيان بخلاف الطلاق هم ومن امره ان يزوج امرأته شى امر قيد بالامية حكمه غير كذا قال الامام ابو حنيفة
وعلى هذه الخلاف اقول لم يزوج امرأته الكليل امته غير شى امر اذرة عميا او مقطوعة اليدين قال الكمالى او مملوكة او مملوكة فعلى
بذلك كان قيد الامية قافلا وقيل قيد بالالكفارة في جانب النساء لا الرجال تنصت في الوكالة عند ما بالوزوجية صغيرة لا شتى يجوز
بالاجماع لانه على الاسلام تزوج عاتقة بغير العدة على عاتقها بى بنت ست سنين اتمى ثالث الظاهر ان ذكره بالامية موافقة للفظ
محمد رحمه الله لان المسئلة في السائل الجاني مع الصغيرة بى محمد بن جعفر بن ابي حنيفة في امير من امرات شى امر ان ازوج امرأته فزوجها امرأته

فكذا عند الغيبة بشرط
العتاق لا يتوقف على مال
المجلس كما في البعير بخلاف
الامر من الجانبين لانه
ينقل كلامه الى العاتق
وما جرد الفضوليين عقد
تام وكن الخلع لخصا
تصرف عن صاحبها
حتى يلزم فنيته
ومن امر رجلا
ان يزوج امرأته
فزوجها اثنتين
في عقدة واحدة
لانه لا وجه
الى تنقيدهما
لكن الفة ولا الى
في احد لهما عتاق
للمجهول ولا الى
بعدم الاولوية
فتعين التصديق
ومن امر امير
بزوج امرأته
فزوجها
امراة

غيره قال جاز وقال الا ترى انما وضع المسئلة التي هي في نفسه واحدة ما هي من اجل ان لا يكون
 المولى الميراث او غير ميراث او غير ميراث بعد ان يكون حراً فزوجها امته لغيره انما قيد بقوله امته لغيره فوجبه امته نفسه لا يجوز بالاجابة
 لبيان التهمة ذكره في جامع قاضيه ان من جاز عندنا في حصة شئ اى جاز التزوج فلا يرد رجوعا الى الطلاق لا يفسد
 لفظ امرة مطلق يقع على الحرة والامه جميعا ومعه التهمة شئ اى رجوعا الى عدم التهمة لان الامه ليست للمولى فلا تتم
 وقال ابو يوسف ومحمد لا يجوز الا ان يزوجها كفوها وبطل الشافعي ومالك واحمد انهم فلول الحرة واما عندنا فالحرف
 الاطلاق الى التعارف لفظ المبلد والتعارف تزويج الكفو ومنه في قوله من ان المطلق يفسد الى التعارف وبطل التزوج بالاعتراف
 شئ وفي قاضيه ان ذلك المسئلة على ان الكفاية في جانب النسا يعتبر عندنا ايضا في الحيض الكفاية في جانب النسا امير
 عندنا في حقيقته وبطل الشافعي واحمد وعندهما معتبرة استحسانا وقيل غير معتبرة عندنا بالانكاح وانما لا يجوز في غير الكفو في هذه
 الصورة باعتبار التعارف لا باعتبار الكفاية وجب ان لا يجوز عندنا قايما واستحسانا عند الشافعي والمولى لا يصح في
 قول يصح في قول وفيه عرف الى التعارف من قلنا العرف شئ اى كما يستعمل فيما قلنا مستعمل عندنا فان الاشراف كما تميز
 الحر من الميراث وجوز الابطال التسهيل من اى من حيث العمل والاستعمال لا من حيث اللفظ وبطل ان العرف على تميز
 لفظه نحو الدابة يعتبر لفظا بالفرنس ونحو المال من العرب بالابل وعرف على اى من حيث ان عمل الناس كذا كل من الجاهل يوم
 واما مثاله من فلا يصح تقييد شئ اى للاطلاق لان المطلق اللفظ عرف لفظي والتقييد قايما به ومن شرط التعارف استحسان
 الذي يزوجها عليه من وذكر شئ اى محرم في كتاب الوكالة في الاصل ان اعتبار الكفاية في هذا استحسان عندنا شئ اى ان
 اعتبار الكفاية في النسا والرجال استحسان عندنا في يوسف ومحمد واما اعتبار الكفاية في الرجال والنسا فهو بالاتفاق من لان كل
 واحد لا يجوز عن التزوج بمطلق الزوج فكانت الاستعانة في التزوج بالكفو اى بسبب الخطاب في تقييد به فروع قال في الخلاصة
 امره ان تزوجه امراة فزوجها صبيته اما عندنا فلا يجوز اذا كانت الاباحية من انما كذا لزوجها رقا او قريبا هذا قول الكل ولو امر
 ان يزوجها امراة فزوجها صبيته او العكس لا يجوز ولو امره ان يزوجها امراة فزوجها صبيته يجوز وفي المتن امره ان يزوجها امراة فزوجها
 حرة لا يجوز وان تزوجه مكاتبه او ميرة او ام ولد جاز ولو امره ان يزوجها امراة فزوجها صبيته لا يجوز ولا يجوز جلال
 بالبيع الفاسد ولو ابا عبيدا صحيحا جاز والفرق ان المولى بالبيع الفاسد كحل بالبيع لان البيع الفاسد لا يفسد المالك فانه
 باع عبيدا جازا فذات خالف الى غير جاز والمولى كحل بملك فاسد ليس بكحل للكل لان النكاح الفاسد ليس بنكاح
 لان لا يفسد للمالك ولما لا يجوز طلاقها ولاظهارها فاذا لم يصير وكذا لم يفسد تصرفا عليه كذا ذكره الولي في فتاواه وفي الاصل
 الفضلى ان نسخ النكاح قبل الاجابة جاز في قول ابي يوسف الاخر وفي قوله الاول لا يجوز وهو قول محمد وفي النزاع بعث

جاز عندنا في حقيقته
 رجوعا الى طلاق
 اللفظ وعدم التهمة
 وقال ابو يوسف
 ومحمد ولا يجوز
 الا ان يزوجها
 كفو لان المطلق
 يتصرف في التعارف
 وهو التزوج بالكل
 قلنا العرف مستحسن
 او هو عرف على
 فلا يصح تقييد
 وذكر في الوكالة ان
 اعتبار الكفاية في هذا
 استحسان عندنا
 لان كل احد لا يجوز
 عن التزوج بمطلق
 الزوج فكانت الامرة
 في التزوج بالكفو

قوا الى رجل خطيب ابنة فقال زوجت قبيل قبل منهم قبل لم يجوز لان الكل مخاطب بالمطالبة لا بالمصلحة شاعرا وقيل يجوز عليه القوي
 باب المهر اى في باب بيان المهر لما ذكره في كتاب النكاح وبطل المهر في بيان حكمه وجوب المهر وجوبه بملك
 النكاح قال لكل المهر المال وقال الكاكي المهر الصدق وهو اسم لما يسمى في عقد النكاح وقال الكاكي والمهر سبعة اسما في النكاح
 احد هما الصدق والثاني في النكاح قال الله تعالى واتوا النساء صدقاتهن نحلة والثالث الاجر قال الله تعالى واتوا من اجور
 والرابع الفريضة قال الله تعالى وقد فرضتم لهن فريضة والخامس المهر قال عليه السلام فان لمسه فلما المهر بها تحمل الساب
 العلية قال عليه السلام او اولا العلية قيل يا رسول الله صلى الله عليه وسلم وما العلية قال ما راضى الا بالون والسابع
 المهر قال عليه السلام عقر نسائها انتهى قلت لم يذكر في القرآن الا اربعة من الاسماء والثلاثة من الحديث وقال الشافعي
 لما اسما وتسعة قد ذكرها مثل ما ذكرها الكاكي وزاد الصدقة والحبا والحديث الذي فيه العلية واداه الدار قطنه ويقال لصدقتها
 ولا يقال مهرها بكثرة ذكره ابن قدامة وفي المعنى وفي النكاح امرها ومهرها وفي المغرب مهر المرأة اى اعطائها المهر وامر
 اذا سمي لها مهر او تزوجه بها من قال وبيع النكاح وان لم يسم فيه شئ قد ذكرت غير مرة ان هذه الواو في قوله وبيع ولا يفسد
 كذا سمعت من الاستاذين الكبار وفي اكثر النسخ قال اى القدرى وبيع النكاح وصحة النكاح بدون تسمية المهر اجما
 واما الخلاف بل يجب له الشئ ولا يجب شئ على الماي في المصنفه وغلو النكاح عن تسمية لا يمنع صحة ما اذا تزوجه ولم يسم
 مهر او تزوجه على ان لا مهر لها او تزوجه على ليس بمال كالميتة والدم وهاهنا سئل ان قال النكاح جاز فلما مثل نسائها
 لان النكاح محقق انفسهم وازدواج لغة فيتم بالزوجين ويصح بالتسمية المهر قال عز وجل فانكحوا فلواتن التسمية فيه
 لزوما على النص من ثم المهر واجب شرعا شئ اى اجاب عما يقال المهر واجب شرعا فكيف يصح النكاح مع السكوت فانجا
 بقوله المهر واجب شرعا يعني وجوبه ليس لصحة النكاح وانما وجب له ابنة شئ اى انما ارام لشرف المحل فلا يحتاج الى ذكر
 لصحة النكاح شئ فان قيل هذا دعوى فلا بد من دليل اجيب دل عليه قوله تعالى لا جناح عليكم ان اذ طعنتم النساء الى قوله
 تعالى فتعجبون حكم بوجوب الطلاق مع عدم التسمية ولا يكون المطلق الا في النكاح الصحيح فعلم ان ترك ذكره لا يمنع صحة النكاح
 من وكذا شئ اى وكذا يصح النكاح من اذ تزوجه بها ان لا مهر لها لما بينا شئ ان النكاح عقد انفسهم فيتم بالتزوج
 من وفيه شئ اى وفيما اذا تزوجه بها ان لا مهر لها خلاف مالك شئ يعني انه لا يجوز له لانه عقد مباح وشئ فيفتقر الى ذكر
 المال كالبيع الى ذكر الثمن وفيه فساد للبيع فبني المهر فبني ان يفسد النكاح قلنا البيع مبادلة المال بالمال شرعا ولغة
 تملك شئ اى شئ فيفتني ذكر الثمن والمهر ليس بعوض اصلي كما ذكر في الكتاب من قوله ان النكاح عقد الانفسهم الى اخره
 من وقل المهر عشرة وراهم شئ اى تجميعه عشرة وقال محمد وزاد عشرة تبر ان كان قيمة اقل من عشرة مضر وبطلان

باب المهر قال
 ويصح النكاح وان
 ليس فيه مهر الا ان
 النكاح عقد
 وازدواج لغة فيتم
 بالزوجين ثم المهر
 واجب شرعا ابانة
 لشرف المحل فلا
 يحتاج الى ذكره بعبارة
 النكاح وكن اذا
 تزوجهما بشرط ان
 لا مهر لها لمابينا
 وفيه خلاص ما
 اقل المهر عشرة
 دراهم

قال السرقة لا تقطع فيها وقال مالك اقله بقدر ربع دينار وثلاثة دراهم وقال ابن شبرمة اقله خمسة دراهم وقال ابراهيم
 النخعي اقله اربعون درهما وعنده عشرون درهما وقال سعيد بن جبر اقله خمسون درهما وكل منعه من ماله في نصاب السرقة الذي
 يقطع فيه الماله له قال الشافعي ما يجوز ان يكون ثلثا في البيع حتى لا يكون له في النكاح قال احمد والشافعي فيهما المذنبه وهو
 نذير التورى ايضا وقال ابن حزم ما جاز ان يكون بالبيعة او بالميراث جاز ان يكون صدقا قاطن بعبه او لم يحل كالمار
 والكلب والشور والتمرة التي لم يبد صلحا لم يسل قبل ان يشهد حجة او حجة شعبة او حجة شعيرة وقال ابن خزيمة ايضا وقول مالك
 لا يخرج من احد من اهل العلم قيله وقد خالف فيه المذنبه والفقهاء الذي يخرج عن قولهم وقال ابن عمر بن عبد البر
 تقدمه الى هذا ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه فقام الصدوق على اليد عنده فانما لا تقطع الا في ربع دينار وعشرة دراهم
 قلت تقطع في ربع دينار عنده الا يكون صدقا حتى لو تزوجها على دنيا قيمته اقل من عشرة دراهم كل عشرة دراهم عند علمائنا النكاح
 واقله عنه وهو غلطهم لانه حتمش اي لان المهر من المراهم فيكون التقدير اى تقدير المهر الذي لم يملك التعريف فيه
 استيفاء واستقاما كالبيع والاجارة والكفالة هم ولما قول عليه السلام شئ اى قول النبي صلى الله عليه وسلم هم لاهل اهل من
 عشرة دراهم شئ هذا الحديث رواه جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه فقدم الكلام عليه مستوفى في الكفالة ورواه الدارقطني والبيهقي روا
 في سننه من طوق وضعه لكن الحديث اذا روى من طوق سفرها متناهيته يصير حاشا تنجج بذكره النووي في شرح المذهب
 وقال الا تراعى ولما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المهر اقل من عشرة دراهم وروى ابو بكر الرازي هذا الحديث في شرح
 الطحاوى اشارة الى جابر بن عبد الله رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال المهر اقل من عشرة دراهم ورواه الدارقطني والبيهقي روا
 الذي رواه الدارقطني وقدر الكلام فيه وقال الكاكي وحديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ولا مهر اقل من عشرة دراهم وكذا
 رواه ابن عمر وابن شبيب عن ابيهم عن جده وهو مذهب علي وابن عمر وعائشة وعاصم وابراهيم انتهى قلت النكاح لا يرضى بهذا
 التقدير الذي ذكره على الا يفتى ولما قوله وهو مذهب علي رضي الله تعالى عنه فقدم رواه الدارقطني ثم البيهقي في سننها عن ابيه ورواه
 عن الشعبي عن علي رضي الله تعالى عنه قال لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم ولا يكون المهر اقل من عشرة دراهم قال ابن الجوزي
 في التحقيق قال ابن حبان ورواه الا زوى ضعيف كان يقول بالرجعة والشيعة لم يسمع من علي بن ابي حمزة الدارقطني ايضا في الحدود
 عن جبرير عن مخاك عن البرن شبرمة عن علي بن ابي حمزة ايضا ضعيف هم ولا شئ اى لان المهر من المراهم فيكون التقدير اى تقدير المهر الذي لم يملك التعريف فيه
 اى من حيث وجوبه هم انما الشرف اهل شئ اى لاهل انظار شرف اهل وحطه ضيامة عن شبهة البديل هم فيقدر ماله على خطر
 وهو عشرة دراهم اى عشرة دراهم استدل الانصاف بالسرقة شئ لانه لا يتكلم بعرضه محترم فلا يتكلم به منافع البيع كان اولى
 فان قلت هذه الاشكال ضعيف فان بالكا والشافعي فيكرانه فان نصابا عند ثمانية دراهم اربع ودينار قلت يمنع هذا لان

وقال الشافعي ر
 ما يجوز ان يكون ثلثا
 في البيع يجوز ان يكون
 مهر المالكه حتما
 فيكون التقدير
 اليها ولنا قوله
 عليه السلام
 ولا مهر اقل
 من عشرة دراهم
 حق الشئ وجوب
 اظهر الشرف
 المحل فيقدر
 بآله خطره
 العشرة استدل
 لانصاف السرقة
 ٥ ٥ ٥ ٥ ٥

المعجل ان المهر مقدار غلظا لاشافعي استدل الانصاف بالسرقة فانه مقدار الاجماع فكذا المهر بالقياس عليه لوجود الاجماع اما التقدير
 بال عشرة فبعض ان السرقة فلما رواه ابو داود وفي سننه من حديث عطاء بن ابي رباح عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما قال قطع رسول
 الله صلى الله عليه وسلم رجلا في مجن قيمته دينار وعشرة دراهم فان قلت من اين قلت ان المهر من المراهم فيكون
 قلت قوله عز وجل قد علمنا ما فرغتمنا وكل مال قبولي بيان مقدار ما كان لكواة وغيره باوجبه الشرع والتقدير مجبول وخبر الواحد
 مبين ذلك فلا يجوز اقل مما قدره فان قلت ما تقول في حديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه رواه الجماعة انه
 لما جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم به اثري موزة فانه تزوج فقال صلى الله عليه وسلم كم سقت اليها قال زنة لواء من
 ذهب فقال صلى الله عليه وسلم ولم ولو بشاة وفي التمهيد رواه مالك في الموطا عن حميد الطويل عن انس بن مالك رضي الله
 تعالى عنه فقدمه جازة رسول الله صلى الله عليه وسلم وقيل مما حده ابو حنيفة رضي الله تعالى عنه ان النواة خمسة دراهم وعن احمد
 ان النواة ثلثة دراهم وقلت قلت قال عياض السبع لم ذلك لانه قال من ذهب وفلك يزيد على دينار وفي الاستكراه
 اكثر اهل العلم ان وزنه خمسة دراهم فلما يتردد تزوج اكثر من ثلث مثاقيل من الذهب فان قلت روى البيهقي عن حماد
 عن قتادة عن انس قال توفيت بئني النواة ثلثة دراهم وقلت وروى جابر بن ابي رباح عن قتادة عن
 وقد عنعن ولما قال احمد بن حنبل في حديثه الا تقوم به الحجية فان قلت ما تقول في حديث جابر رواه ابو داود وقال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من اعطى في صداق امرأة على كفيه سريتا او ثمرتا فقد استحل ثلث في استاده موسى بن مسلم وهو ضعيف
 قال القدوري وقال الا زوى وهو ضعيف رواه ابو داود وهو ثلث فان قيل ذلك في المتعبد على ان جابر انفسه قال
 كذا نسمع بالقبضة من الطعام على معنى التسعة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واخرجه مسلم في صحيحه من حديث ابن جريج
 عن ابي الزبير قال سمعت جابر يقول كذا نسمع بالقبضة من التمر والتمين الايام على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا نسو
 وكان ذلك للشرة والفقر في اول الاسلام قال ابن الجوزي فان قلت قال البيهقي هذا وان كان نسو خلا في الحكم
 المتعة فانما نسخ منه شرط الا بل فاما ما يجعلونه صدقا فانه لم ينسخ قلت فساد قوله هذا لانه لم ينسخ الاجماع على نسخ احكام المتعة
 وروى اخراج بعضها من النسخ دعوى بالاطلة وقال السروجي ويدل على بطلان قوله هذا واثبات نفيته افسده ان الذي
 نسخ من احكام النكاح المتعة انما هو شرط الا بل فان كان باقي احكامه ثابت في النكاح المشرع المويدين في ان ثبت
 بهذا النكاح نسب ولا يجري فيه التوارث اذ هذه الاحكام النكاح المتعة وهي باقية في هذه الاكثية ولم ينسخ الا شرط الا بل كما
 زعم وذلك خلاف الاجماع المسلمين وقيل في الجواب عن الحديث المذكور انه روى عن جابر خلاف هذا ونص مع ضعف
 كل واحد منهما فلا يكون هذا دليل على دعواهم وقيل لو ثبت كان محمولا على الحل والله اعلم فان قلت روى البخاري ومسلم

بادون العشرة فانه رضى بها الامحالة هم ولو طلقها قبل الدخول بها ليجب خست عند علمائنا الشافعية وعند شافعي اي عند زفر
 هم تحجب المتعة كما اذا لم يمس بها شيئا شافعي وعند مالك على قول ابن القاسم والشافعي واحمد يجب نصف المسمى والجواب عن قياس
 زفر على قيمة الخمر المتعذر فقول بخلاف الخمر المتعذر وبذلك ان ادون العشرة يفسح ان يكون سمي مستورا الى غير ذلك المال
 فيصح بانفرادها ايضا بالخير والشر فلا تصح تسميتهما غيرهما املا فبطلت التسمية فوجب من الشغل وعلى هذا الوجه وبها على قول
 يساوي علمها الثوب فتمت دراجهم فلو طلقها قبل ان يدخل بها فلما نعت الثوب ووردها ان نصف وانما غير قيمة الثوب يوم
 العقد وكذا اذا سمي كيلا او وزنا الا ان الفرق بينهما اذا جازية الثوب جازية المهر والمهر لا يجوز ان يكون كيلا او وزنا في ثوبه
 يوم الزوج وقيمة المكيل او الموزون يوم القبض وروى عن ابن عينة انه يثبت في الثوب قيمة يوم القبض وفي المكيل
 والموزون يوم العقد ومن سمي مهر عشرة فما زاد فمهر المسمى ان دخل بها او مات عنها شافعي اعلم ان المهر يجب بالعقد اما بالنية
 او بالعدوت والا فبالحكم اعني مهر الشغل بحكم الشرع ثم يستقر المهر بما اشياء ثلثه انا بالعدوت او بموت احد الزوجين واما بالخبرة
 الصريحة فقد اختلف الاولين واما الدخول وموت احد الزوجين ثم علم بقوله ان بالدخول تحقق تسليم المهر بدل من المهر
 ثم وبه كما لا بد من شافعي وهو لا يجب عليه البذل كما ان قبض المهر يستقر عليه الثمن ثم وبالموت شافعي اي بموت احد الزوجين
 ثم يثبت النكاح بنهاية شافعي اي ببلوغ منتهاه ولا يبقى بعده شافعي وانما يثبت بتمتع به وتلك شافعي لان لا يشترط قابلية التغيير
 فيعتبر جميع ما وجب شافعي المهر بالوجوب المتعيني وانما بالمال كالأثر والعدة والمهر والنسب وقلنا ما وجب المهر الا بغير
 احتراز عن الفقة بطل الزوج بعد التقاضي والعدة فان النفقة لا تجب بعد الموت ولا يحل لها الزوج بعد انقضاءها ولا خلاف
 في الآية الا في هذه المسئلة وقال ابو سعيد الاطرشي من اصحاب الشافعي ان كانت الزوجة امه لا يسترها المهر بها قال الشافعي
 رحمه الله تعالى في تفسيره فان طلقها قبل الدخول بها والخبرة فلما نصف المسمى لقوله تعالى فان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن
 الآية شافعي منصوصة بتقدير فعل اي اقرا الآية بحالها ويجوز رفعها على الاجتهاد وغيره من ذلك الآية بتامها ومنه ذلك
 وتامها هو قوله تعالى وقد فرغتم من فرقة فنفذت ما فرغتم الا ان يعطون او يعطوا الذي بيده عقدة النكاح وان انعقدوا
 اقرب للتقوى ولا تنسوا الفضل بينكم ان السدا بعمولون بصيرة قوله تعالى من قبل ان تجامعوهن
 والس الجماع اجماعا على الخلو الصحيح على ما يأتي انشاء الله تعالى وقوله تعالى وقد فرغتم اي والحال انكم قد فرغتم اي
 قدرتم وحيي الفرض بهذا التقدير وقيل كلمة او بمعنى الواو اي والم فترسوا قوله تعالى فنفذت ما فرغتم اي الواجب نصف ما فرغتم
 قوله تعالى الا ان يعطون اي المطلقات وهو استثناء من قوله تعالى فنفذت ما فرغتم تقديره الواجب نصف ما فرغتم الا ان
 يعطوا الزوجات فليس يوجب واعلم ان مينة يعطون مشتركة بين الرجل والنساء في الصورة ولكن التقدير مختلف فوزن مينة

ولو طلقها قبل الدخول
 بها تحجب خست عند
 علمائنا الشافعية وعند
 بقية المتعذر اذا لم
 يمس بها ومن سمي
 عشرة فما زاد فمهر
 المسمى ان دخل
 بها او مات عنها
 بالدخول فيحقق
 المهر ببيتها
 وبما يثبت النكاح
 والشع بانتهاء
 فيذكر جميع ما وجب
 خلقها قبل الدخول
 والحدوة فلها نصف
 المسمى لقوله تعالى
 طلقتموهن من قبل
 ان يمسوهن الآية

اسماء

الرجال في الأصل يعطون الا ان حاصل يعطون استقبلت البقرة على الواو مع ضمته ما قبلها فنفذت ثم منفت الواو لا لتقار
 الساكنين والواو الموجودة فيه فمهر المهر بقرعة والقول علامة الرقع ووزن مينة النساء يعطون والواو لام الفعل فيه والنون
 ضمير جمع النساء وموتني والاول معرب رفعه بانيات النون ونسبه مغيرة بجزء ما قوله تعالى او يعطوا الذي بيده عقدة
 النكاح فترسوا اصحابنا الى انه الزوج قال ابو بكر بن المنذر في الاشراف روينا ذلك عن علي بن رضى الله تعالى عنه و
 عبد الله بن عباس وجابر بن طعم ونافع بن جابر وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وشريح ومجاهد ومحمد بن كعب قيس
 والربيع ونافع مولى ابن عمر والاوزاعي وابن شبرمة والنخعي وابن جريح وابن حبان وجابر بن زيد وابن سيرين
 والشافعي والنفخي وداود بن وايس بن معاذ بن النخعي والشافعي في الجديد ثلث ما ذكره عنه الزمخشري وابن
 الخليل في تفسيره ما روي عن احمد وكذا ذكره ابو بكر الرازي وابو بكر بن ابي شيبة في مصنفه والموقوف ابن قدامة في
 مروي المدخل في ما روي عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولي العتقة
 الزوج وقال علقمة والحسن وعطاء وعكرمة وابو الزبير هو المولى وقال مالك والاب وجده في حق البكر وهو قول الشافعي
 في القديم والمجد كالأب فيه وفي المنخعي وهو قول احمد في حق الاب خاصة بخمس شرط ان يكون الذي بيده
 عقدة النكاح ابوا وان يكون صغيرة وان تكون بكرا وان تكون مطلقة والابحار عن الاب في الطلاق وان يكون
 قبل الدخول وفي المبسوط في القديم يجوز اربع شرط الاول في حق المهر كالأب والمجد الثانية ان تكون من لا يملك
 امرضاها الثالثة ان يكون بعد الطلاق الرابعة ان يكون دينا لا مينا وقال ابو محمد لا فرق بين الدين والعين هم
 والاقية متعارضة شافعي الاقية جمع قياس وهو معروف هذا جواب اشكال وهو ان يقال ينبغي ان يسطر الكل لان
 الطلاق قبل الدخول بعد المعقود عليه وهو البضع اليها سأل فيمنع ان يسطر كل المهر كما اذا جازيا يعاثرهما تقايلا فاجاب
 عنه بقوله والاقية متعارضة يعني هذا القياس يقتضي بهذا لكن هذا قياس آخر يقتضي وجوب كل المهر وهو ان الطلاق قائم
 يملك النكاح فيه في وجوب كل المهر لانه فوت مالكة باختياره وذلك يقتضي وجوب كل المهر كالمشترى او اتمف المبيع قبل
 القبض فاذا تعارض القياسان وجب المصير الى النفس فقلنا باستقرار نصف المهر وسقوط نصفه واعتراض عليه بشيئين احدهما
 انه ليس من القياسان والثالث لهما والاخران ظاهرا كلامه يدل على ان الرخص الى النفس انما كان لتعارض القياسين
 وليس الامر كذلك فانه لا اعتبار بالقياس مع وجود ما في مخالفا ان خالف فهو متروك مردودا او اوافق فالحكم
 بالنص ثابت عندنا بعين النص لانه لعله ومنهم من قال انما فعل بالقياسين ثبوتا ومقبوطا فالقياس يقتضي وجوب كل
 فعل في ايجاب العرف والقياس الذي يقتضي اسقاط الكل يعمل به في اسقاط النصف عملا بهما وهو مقتضى النص وذكر في

والا نكيسة
 متعذر

وحيث الاوليا ووجوب ان يكون اهل من مهر مثلها وحيث المرأة موكوفة لما لها غير ان حق الشرع وحيث الاوليا فاعتبر وقت العقد لاني حالة البقاء واما ما يصير حتما في حالة البقاء فتلك الابرا دون النفقة لان الاصل ان تلاقى النكاح بالملك دون ما لا يملك ولهذا ملكت الابرا وامتداد النفقة ابتداء وحيث لو طلق قبل الدخول بها فلها المهر المثل واما المهر فمثل فان طلق قبل الدخول لمخلو بل قال قبل الدخول فمطاع ان المخلو شرط ايضا لان الدخول يشلها اذا المخلو ودخل سكما هم اقول تعالى فتعويهن على الموسع قدره الآية ش قد مر الكلام في قوله الآية عن قريب وجه الاستدلال ان المهر المثل قال لا جناح عليكم ان طلقتم النساء ما تمسوهن او فترضوهن فرضتهن وافتقروا منهن والفرقة هي المهر المثل لا جناح عليكم في الطلاق في الوقت الذي لم يحصل المساس وفرض الفرقة واما بالنفقة مطلقا وهو على الوجوب وقال حقا وذلك يقتضيه ايضا وذكر بكلمة على هم ثم هذه المتعة واجبة رجوعا الى الامر ش اي لابل الرجوع الى الامر لان مقتضاه الوجوب عند الاطلاق والمتعة الواجبة عند تاهي هذه وجوبها وبالقائمة مستتية الا اذا كانت الفرقة من قبل المرأة حيث لا تسمى لها المتعة لانها جانبية ونزها هو قول ابن عمر وابن عباس والحسن وعطاء بن جابر بن زيد والشعبي والنخعي والزهري والثوري والشافعي في رواية جماعة عنه وعنه يجب نصف مهر المثل هم وفيه خلاف مالك ش اي في الحكم المذكور خلاف مالك فان عند مستتية وهو قول ابن ابي ليلى والليث لان تعالى قال تعا على الخسين والحسن اسم المستطوع والوجوب لا يقتضيه بالحسن قانا قد فسر الاحسان بالايمان ولان التقيد بالحسن لا يقتضي الوجوب على غيره كما قال الدعا هي المتعقبات مع انه يداهم وغيرهم قال الكاكي والصحيح من ذهب كذا مبناهم والمتعة ثلاثة اثواب من كسوة مثلها ش اي مثل المرأة وبهذا اللفظ اعني من كسوة مثلها لفظ القدر في مختصره اشار بهذا الى اعتبارها ما في الكسوة على ما يجي الان هم وهي درع وخمار ولحقه ش فسر بهذا قوله والمتعة اثواب لان ذكر الاثواب يتناول اكثر من الثلاثة ففسر الاثواب بقوله وهي درع وخمار ولحقه اي الاثواب المذكورة هي هذه لا غير الدرع هو ما يلبسه المرأة فوق الثياب وهو مذكور قاله صاحب المغرب وعن الخلو الى هو جارية الى الصدر وقال ابن الاثير درع المرأة قميصها والخمار ثياب المرأة يراسها والمخنة كسر الميم الملاة وهي تلتحف به المرأة وفي الذخيرة المتعة ثلاثة اثواب قميص ومتعة ولحقه وسط لا جدي غاية الجودة والاروى غاية الرد ولا يزا وعلى نصف مهر مثلها ولا يتقص عن خمسة دراهم وفي البيهقي ان كانت من السلسلة فمقتضاها من الكرايس وان كانت من الوسط فمقتضاها من القزوان كانت مرتفعة الحال فمقتضاها من الابراج وهذا هو الصحيح وفي المعنى اعلا ما خاوم يروي ذلك عن ابن عباس وكذا ذكره عنه في الفتا وادنا ما كسوة تتجوز فيها الصلاة وان كان ثوبا يمتعهما درعا وخمارا وثوبا يلبسه فيه وقال الا وراعي والثوري وعطاء ومالك والبخاري

وانما يصير
لها في حالة
الطلاق فملك
الابرا دون النفقة
ولو طلقها قبل الدخول
بها فلها المهر المثل
ومتع من على
الموسع قدره الآية
ثم هذه المتعة
واجبة رجوعا الى
الامر وفيه خلاف
مالكية والمتعة
ثلاثة اثواب كسوة
منها درع وخمار
ومخنة

كوت

اقولنا ومن احدث رواية يرجع فيها الى المالك وهو احد قول الشافعي وهو بعيد وروى عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه انه طلق الكلبية وجمها جارية اي متعها وقال النخعي العوب تسمى المتعة التحميم وروى عن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما انه طلق امرأة ومنعها بغيره الف فمالت متاع قليل من بيب ففارق وفي التنبية طلق امرأة قبل المرض والمس تجب المتعة وروى عن الحسن بن علي رضي الله تعالى عنهما وبعد السيلس يجب مهر المثل وفي المتعة قولان قبل الفرض ان وجب لها نصف مهر المثل فلا متعة وفي المنهاج تجب متعة اذا لم يجب نصف مهر المثل قبل الطي وكذا الموطوءة في الاظهر مع مهر المثل هم وبهذا التقدير ش اي التقدير بثلاثة اثواب هم مروى عن عايشة وابن عباس رضي الله تعالى عنهما ش قال الا تراهي ولما روى اصحابنا في المبسوط وغيره وابن عباس وعائشة وسعيد بن المسيب وعطاء والحسن والشافعي ان المتعة ثلاثة اثواب والبيهقي يروي عن ابن عباس هم قوله ش اي قول القدر في مختصره هم من كسوة مثلها اشارة الى انه يعتبر حالها اي حال المرأة وفي المبداء ثم قبل تقبيل المتعة بحاله وبه قال ابو يوسف وقيل يعتبر بحالها وقبل في المتعة الواجبة بحالها لانها قائمة مقام مهر المثل وفي المستجوبة بحاله قال في الاية اشارة الى اعتبار حالها فلو اعتبر بحاله وحده لسوينا بين الشرائع والوضعية في المتعة وذلك غير معروف بين الناس بل هو منكرهم وهو قول الشيخ الكرخي في المتعة الواجبة ش اي الاعتبار بحال المرأة وهو قول الشيخ ابي الحسن الكرخي هم اتيها ما ش اي اتيها هم مقام مهر المثل ش لانها يجب عند سقوط مهر المثل وفي مهر المثل يعتبر بحالها فكذا في حقه وبكذا في النفقة والكسوة هم والصحيح انه يعتبر بحالها ش اي بحال الرجل وهو اختيار ابي بكر الرازي واختيار المصنف وهو الصحيح من ذهب الشافعي ايضا هم عملا بالنص وهو قوله تعالى على الموسع قدره وعلى المتقصر قدره ش بيانه ان الله تعالى اعتبر حال الرجل ووجوبه حال المرأة والتعليل في معارضة النفس باطل والموسع هو الفنى والفقير المقل هم ثم هي ش اي المتعة لا تراو على نصف مهر مثلها ش وبه قال الشافعي في قول وفي قول لا يعتبر بمهر المثل وفي بعض النسخ ثم هو فالتا حيث على ارادة المتعة والتذكير على ارادة قدر المتعة هم ولا يتقص من خمسة دراهم ش لان المتعة وجبت عوضا عن البضع وكل عوض لا يجوز ان يكون اقل من عشرة ففصف العوض لا يجوز ان يكون اقل من خمسة وهذا معنى ما حله في الاصل وهو قوله هم ويعرف ذلك في الاصل ش اي المبسوط بيان ذلك ان المتعة اما ان تكون زائدة على نصف مهر المثل او لا فان كان زائدة فلها نصف مهر المثل ولو كان متعدها لمعالة فيصير الى فافه وهو المتعة فلا يزاو على نصف مهر المثل وان لم تكن فالما ان يكون مساويا له او لا فان كان مساويا له فلها المتعة اتجاها للنص وان لم يكن فاما ان يكون اقل من خمسة دراهم او لا فان كان فلها الخمسة لان المهر هو الاصل والمتعة تلف ولا مهر اقل من عشرة

وهذا العقد يرد
عن عايشة وابن عباس
وقوله من كسوة مثلها
الى انه يعتبر حالها
وهو قول الكرخي في
المتعة الواجبة لبقا
مقام مهر المثل الصحيح
انه يعتبر حاله
بالنص هو قوله تعالى
على الموسع قدره وعلى
المتقصر قدره ثم هي لا تراو
على نصف مهر مثلها
ولا تنقص عن خمسة
دراهم ويعرف ذلك
في الاصل

كوت

هم سلمت المبدل بشي وهو منافع المبيع ثم حيث رفعت الموانع شي ويوجب مائة اى حاله مانعة من الوطى ويا في تفسيره
 عن قريب هم وكذا ما في شرح الموانع هم وذلك بهما شي اى وسع المرأة وهو الذي تقدر عليه هم فتيانكدهما في المبدل شي
 وهو المهر هم اعتبارا بالمبيع شي اى قياسا عليه فان التخلية في تسليم حتى يجب على المشتري تسليم الثمن فكذا هنا يجب على الزوج
 تسليم المبدل والمبدل المبدل في المعاوضات يقرر بتسليم المبدل بمقتضى استينافه الا ترى ان الاجرا اذا خلا بين المتأجر و
 المستأجر كما في المبدل وان لم يتحقق القبض وهذا لا يوجب بقاء المبدل على حقيقة استيفاء المبدل بما تمتنع من عليه المبدل
 عن الاستيناف فيستتر من عليه المبدل وهو موقوف بشرع عارضي ابن ابى شيبة عن جابر اذا نظر الى فريها ثم طلقها فلما
 الصادق وعليها العدة وعنه عليه السلام من كسفت خمار امرأة او نظرا اليها وجب الصداق ونخل بها او لم يدخل رواءه الد
 قطنى وابو بكر الرازى في احكامه وقال شريح يجب بها العدة ولا تيكدها المهر كذا في النفث فان قلت هذا مطلق قبل
 النيس فيتنصف بالنفس ومن قال بان الخلوه كسلة فقد علق التصنيف بالخلوه وهو خلاف النقص او انقص علقه بعدد
 قامت المس ليس بوطى حقيقة وانما هو حال على الوطى لانه سببه فاطلق اسم السبب على السبب اذ الخلوه بالمس ويتايد
 ذكره بالنفس وهو قول تعالى وكيف تأخذونه وقد افضى بعضكم الى بعض والاشهاد بالخلوه وهو اخو من الفضاء وهو الحكم
 التامى ونهى عن استدراجه من المهر حمل المس على الخلوه هو اولى من حمل على الوطى لان المهر لا يملك الا بالوطى ليس الا الملائمة ولا
 السبب للسبب اقوى لان السبب لا يوجد بغيره ون السبب قد يتخلف في السبب كما في البيع بشرط الخيار فانما السبب
 لازم وايضا والسبب لازم في حال دون حال هم وان كان احد باسديا شي في بيان الموانع اذا كان
 احد الزوجين مريضا والموانع جميع مانعة وهي اقسام مانع حقيقي كالمرض ومانع طبيعي ككون المرأة رقفا او قترنا او مغرا او مغيرة
 لا تطبيق الجماع ومانع حسي وهو ان يكون متهما ثالث سواء كان بصيرا او عموي تعظا نا او ناعما بانعا وضعا يتصل والمجنون و
 النمنى عليه والصغير الذي لا يعقل لا يمنع وزوجه الاخرى تمتع وعن محمد لا تمتنع وجارية لا تمتنع بمخلاف جارتها والكلب العقور
 يمنع فان لم يكن عقورا فان كان المرأة تمنع وان كان له تمنع ومانع شرعي كالاحرام كنج فزمن ومانع طبيعي بشرع
 كالحبس هم او ما كان في رهنان شي هو مانع بخلاف لما يزمه من القضاء والكفارة هم او محرما شي او كان احد الزوجين
 محرما هم بنج فزمن او قبل او عمة شي الكل سواء في المنع هم او كانت حايضا شي ونفسا فانه مانع طبعيا وشرعا هم فليست
 الخلوه صحيحة شي هذا جواب عن الشرطية اى فليست الخلوه صحيحة في الاشياء المذكورة هم حتى لو طلقها كان لها نفقة المهر
 لان هذه الاشياء شي يعنى المرض وموم رمضان والاحرام مطلقا والحبس هم مانع شش وفي العيون والحائض
 والحجره اذا جارت بولدت ثبت المهر بذلك كذا وان جارت بولدت لاقبل من ستة اشهر ثبت نسبه

سكنت المبدل حيف
 رفعت الموانع وذلك
 وسعها فتيانكدهما
 في البذل اعتبارا بالمبيع
 وان كان احد هما مريضا
 او صائما في رمضان او
 محرما بغير فزمن او قبل او
 بغيره او كانت حايضا
 فليست الخلوه صحيحة
 حتى لو طلقها كان لها
 نصف المهر لان هذه الاشياء
 موافقة له

هم اما المرض فالمراد منه ما يمنع الجماع او يلحقه به ضرر وقيل
 صميحة هم وقيل مرضه لا يعرى عن تكسر وقتور شش والتكسر في الاعضاء والفتور في الذكر وبذا لا تفصيل وهو الاصح او لا تفصيل
 في مرضه فكل مرض من جابيه يمنع صحة الخلوه لان جماع الرجل يوجب التكسر والفتور لا يحال هم وبذا لا تفصيل في مرضه
 وهو الصحيح واما صوم رمضان فلا يزمه من القضاء والكفارة شي اراد به قوله ما يمنع الجماع او يمنع به مرضه في الذخيرة
 مرضا متنوعا بالاعراف واختلافه في مرضه وقيل متنوع وقيل جميع انواعه مانع على كل حال وفي جوامع الفقه ومرضه او
 مرضا يمنع اذا كان شي بغيره الجماع وقال الصدر الشهيد يمنع جميع احواله لا يجب بالافطار القضاء والكفارة بمبيها
 ذاك حرج فيكون مانعا هم والاحرام شي عطف على قوله وموم رمضان تقديره واما الاحرام المطلق فانه يمنع صحة
 الخلوه هم لما يزمه من الدم ونفسا والنفس والقضاء شي لان الذي يجامع في احرامه تلزمه هذه الاشياء وقد عرفت
 في موانع مفصلا هم والحبس شي عطف على قوله وموم رمضان تقديره واما الحبس هم فانه مانع طبعيا وشرعا شي
 اما طبعيا فلان فيه من التلوث بالدم النجس واما شرعا فلانه تعالى ولا تقربوه من حتى يطهرن هم وان كان احد هما
 اى احد الزوجين هم ما يما تطوعا شي اى صوابا تطوعا او صايبا مستطوعا هم علما المهر كله شي لصحة الخلوه لانه لا يزمه
 الا القضاء وعمل المصنف بقوله هم لانه يباح له الا افطار من غير عذر ي رواته المتفق شي بفتح القاف اسم كتاب في الفقه
 من مذهب الحنابلة الشيخ ابو الفضل محمد بن احمد السلمي الروزي وهو صاحب الكافي الذي يسمونه بمسوطاه وبذا القول في المهر
 هو الصحيح شي اشارة الى وجوب كل مهر في صوم التطوع واحترز بالصحيح عن قول من قال صوم التطوع وانه مانع صحة
 الخلوه لانه لا يحل البطالة الا بعدد وبذا روى عن ابى عبيدة رواته اشارة وفي النهاية قوله وبذا القول في المهر هو الصحيح
 اخذ رواته المتفق في حق كمال المهر وفعا للشرعها وهو الصحيح والثاني حق جواز الا افطار فالصحيح غير رواته المتفق وهو ان
 لا يباح الا افطار من غير عذر هم وصوم القضاء والمندور كالمندور في رواته لانه الكفارة فيه شي فيمنع لا يمنع الخلوه
 وفي التبييض روى بشرع ابن يوسف ان صوم النفس وقضاء رمضان والكفارات والغذورات لا تمنع الخلوه قال فكان
 في المسئلة رواتان وفي المنافع في صوم التطوع والكفارة رواتان باطلع هم والصلاة بمنزلة الصوم فمنها كفر منه
 ونفله كفله شي اى فزمن الصلاة كفرض الصوم ونفله الصلاة كفضل الصوم في ان الفرض فيما يمنع صحة الخلوه وان
 النقل فيما يمنع وعن احمد لا يمنع الاحرام والصيام في الحبس والنفاس وغيرهما صحة الخلوه وكذا لا يمنع للموانع الحقيقية كالحبس
 والعنة والرقن والقرن في المرأة وهو روى عن عطاء وابن ابى ليلى والثوري وعنه يمنع في رواته وعنه في صوم رمضان
 فرق بين المقيم والميسر هم واذا غلب الجيوب شش وهو الذي استعمل ذكره ونصيته من الجيب وهو القطع

اما المرض فالمراد منه ما يمنع
 الجماع او يلحقه به ضرر وقيل
 مرضه لا يعرى عن تكسر
 وقتور شش والتكسر في الاعضاء
 والفتور في الذكر وبذا لا تفصيل
 وهو الاصح او لا تفصيل
 في مرضه فكل مرض من جابيه
 يمنع صحة الخلوه لان جماع
 الرجل يوجب التكسر والفتور لا
 يحال هم وبذا لا تفصيل في مرضه
 وهو الصحيح واما صوم رمضان
 فلا يزمه من القضاء والكفارة
 شي اراد به قوله ما يمنع
 الجماع او يمنع به مرضه في
 الذخيرة مرضا متنوعا بالاعراف
 واختلافه في مرضه وقيل
 متنوع وقيل جميع انواعه مانع
 على كل حال وفي جوامع الفقه
 ومرضه او مرضا يمنع اذا كان
 شي بغيره الجماع وقال الصدر
 الشهيد يمنع جميع احواله لا
 يجب بالافطار القضاء والكفارة
 بمبيها ذاك حرج فيكون مانعا
 هم والاحرام شي عطف على قوله
 وموم رمضان تقديره واما
 الاحرام المطلق فانه يمنع
 صحة الخلوه هم لما يزمه من
 الدم ونفسا والنفس والقضاء
 شي لان الذي يجامع في احرامه
 تلزمه هذه الاشياء وقد عرفت
 في موانع مفصلا هم والحبس شي
 عطف على قوله وموم رمضان
 تقديره واما الحبس هم فانه
 مانع طبعيا وشرعا شي اما
 طبعيا فلان فيه من التلوث بالدم
 النجس واما شرعا فلانه تعالى
 ولا تقربوه من حتى يطهرن هم
 وان كان احد هما اى احد
 الزوجين هم ما يما تطوعا شي
 اى صوابا تطوعا او صايبا
 مستطوعا هم علما المهر كله شي
 لصحة الخلوه لانه لا يزمه
 الا القضاء وعمل المصنف بقوله
 هم لانه يباح له الا افطار من
 غير عذر ي رواته المتفق شي
 بفتح القاف اسم كتاب في
 الفقه من مذهب الحنابلة
 الشيخ ابو الفضل محمد بن احمد
 السلمي الروزي وهو صاحب
 الكافي الذي يسمونه بمسوطاه
 وبذا القول في المهر هو
 الصحيح شي اشارة الى وجوب
 كل مهر في صوم التطوع
 واحترز بالصحيح عن قول من
 قال صوم التطوع وانه مانع
 صحة الخلوه لانه لا يحل
 البطالة الا بعدد وبذا روى
 عن ابى عبيدة رواته اشارة
 وفي النهاية قوله وبذا القول
 في المهر هو الصحيح اخذ
 رواته المتفق في حق كمال
 المهر وفعا للشرعها وهو
 الصحيح والثاني حق جواز
 الا افطار فالصحيح غير رواته
 المتفق وهو ان لا يباح
 الا افطار من غير عذر هم
 وصوم القضاء والمندور
 كالمندور في رواته لانه
 الكفارة فيه شي فيمنع لا
 يمنع الخلوه وفي التبييض
 روى بشرع ابن يوسف ان
 صوم النفس وقضاء رمضان
 والكفارات والغذورات لا
 تمنع الخلوه قال فكان في
 المسئلة رواتان وفي
 المنافع في صوم التطوع
 والكفارة رواتان باطلع هم
 والصلاة بمنزلة الصوم
 فمنها كفر منه ونفله
 كفله شي اى فزمن الصلاة
 كفرض الصوم ونفله الصلاة
 كفضل الصوم في ان
 الفرض فيما يمنع وعن
 احمد لا يمنع الاحرام
 والصيام في الحبس
 والنفاس وغيرهما
 صحة الخلوه وكذا لا
 يمنع للموانع
 الحقيقية كالحبس
 والعنة والرقن
 والقرن في المرأة
 وهو روى عن عطاء
 وابن ابى ليلى
 والثوري وعنه
 يمنع في رواته
 وعنه في صوم
 رمضان فرق بين
 المقيم والميسر هم
 واذا غلب الجيوب
 شش وهو الذي
 استعمل ذكره
 ونصيته من الجيب
 وهو القطع

بإمرأة ثم طلقها فلها
 كمال المهر عند
 أبي حنيفة وهو قال عليه
 نصف المهر لأنه اعجز
 من المهرين بخلاف
 العيين لأن الحكم اذ
 على سلامة الآلة ولا
 خفيفة رة ان المستحق
 عليها التسليم في حق
 السحق وقد انتبه
قال وعليها العدة
 في جميع هذه المسائل
 احتياطا استحسنانا
 لتوهم الشغل العدة
 حتى الشغل والولد
 يصدق في ابطال حتى الغير
 مجزئ المهر لأنه مال الاحتياط
 في ايجابه وذكر القدا
 في شروحه ان المانع ان
 شرعيا تحجب العدة للثبوت
 التمكن حقيقة وان كان
 حقيقة كالمهر والصخرة
 لعدم التمكن حقيقة

هم بإمرأة ثم طلقها فلها كمال المهر عند أبي حنيفة ومن زفره كره في العيون وبه قال عطاء وابن أبي ليلى والثوري هم
 وقالوا عليه نصف المهر لأنه اعجز عن المهرين ش لأن المهرين ربحا جامع والمجرب لا يقدر عليه أصلا لعدم الاتم بخلاف أبي حنيفة
 لأن الحكم اذ هو على سلامة الآلة ش يعني خلوة العنين صحته توجب كمال المهر اتفاقا لأن التمسالة فاذ
 حكمه وهو وجوب كمال المهر على سلامة الآلة ولا لآلة للمجرب فافترقا لا يقال سلامتها موجودة في الرض ايضا مع هذا ليست
 خلوة صحيحة لأن السبب الظاهر وهو سلامة الآلة اقيم مقام المهر في العنين كما هو الأصل والمانع من الوطى فيه حتى ورجا لا يتر
 بخلاف الرض فان لمانع منه ظاهر وهو المرض يعتبر الظاهر وفي البدائع خلوة العنين والصحة لانه لا يمنعان الجماع كغير
 جماع في القينة خلوة العنين اجماع ومشقة في التفتة والعيون هم ولا في غيفة ان المستحق عليها بالعقد التسليم ش باقعا في
 وسما من التمكن هم في حق السحق ش اى لمس هم وقد اتت ش اى والحال اننا قد اتت به اى بالتسليم يستحق عليها
 هم قال ش اى قال محمد في الجامع الصغير هم وعليها العدة في جميع هذه المسائل ش اى عند صحة الخلوة ونسأ بالموافق
 المذكورة هم احتياطا ش اى لا لئلا يعتد بهم استحسان ش اى على اوجه الاستحسان فيما تصح الخلوة وفيما لا تصح والفتا
 ان لا تحجب العدة لأنه لم توجب الخلوة فلا تحجب العدة وكذا بعد الخلوة لوجوب الجماع وهو كونه طلاقا قبل الدخول وجه الاستحسان
 هو قوله هم لتوهم الشغل ش بنتع اثنين المبرورين الى منع التمتنع هم والعدة من الشرع ش يدل عليه ان الزوجين لا يملك
 استقامتهما والتدفل بحري فيها وحق العبد لا يتداخل هم والولد ش اى وحق الولد لقوله عليه السلام من كان يمين بالله
 واليوم الآخر فلا يستقين ما به زرع غيره والمقصود غاية نسب الولد وهو متهم فلا تصدق ش اى المرأة هم في ابطال حتى الغير
 ش بقولهم لم يطاني قيل معناه فلا يصدق الزوج في ابطال متما بقوله لم يطاهم بخلاف المهر ش فانه لا يجب بالخلوة
 العاسدة هم لانه مال الاحتياط في ايجاب ش لانه لا يجب بالشك فلا يجب اذ لم تصح الخلوة فان قيل التوهم معدوم في
 فصل الحب قلنا شغل رجماء بما به موهوم بالسحق ولذا ثبت نسب ولديها عند أبي سليمان هم وذكر القدرى في شريته
 لمختصر الشيخ الى حسن الكرخي هم الى مانع من الخلوة للصحة هم ان كان شرعيا ش كالعصاة والصوم ونحوها هم تحجب
 لثبوت التمكن حقيقة ش اى لثبوت تمكنه من الوطى حقيقة بلا شك ولكن لا يمكن شرعا فذات بين الوجوب وعدمه
 نتجب احتياطا لوجوا لاني بالمانع الشرعي هم وان كان ش اى المانع هم تيقنا ش كالصغر والمرض هم لا تحجب
 ش اى العدة هم لان عدم التمكن ش من الوطى هم حقيقة ش قال الا تراهي ميانه ان في كل موضع يمكن من الوطى حقيقة
 لكن تمنع لمانع يجب فيه العدة وفيه الرق تعذر الوطى بالفتق وفي الجرب وفي كل موضع لا يمكن من الوطى حقيقة كالغير
 الضعيف والصغير والصغيرة لا تحجب العدة كذا في فتاوى الصغرى المألمة في الرق فقال في كتاب الصلاة في باب الرجعة

اذا خلا بها ثم طلقها يجب عليه نصف المهر قال الصدر الشهيد وفي شرح الجامع الصغير ومن المتأخرين من قال الصحيح
 ان المذكور على قولها وعلى قول أبي حنيفة تصح الخلوة ويجب المهر كالمهر المجرب قال لكن هذا خلاف ظاهر الرواية و
 قال صاحب الاجناس اتفقت الروايات انه يجب نصف المهر وهو الصحيح وفي شرح الطحاوى اقيم المناوة مقام الوطى
 في بعض الاحكام لتاك المهر وثبوت النسب ووجوب العدة والنفقة والسكنى في العدة وحرمة نكاح غيرها سواء في هذه
 العدة دون البعض كالاخصان اى لا يصير محصنا بالخلوة وحرمة البنات والاحلال للزوج الاول والرجعة والارث
 حتى لو طلقا ومات وهو في العدة لم ترث وفي وقوع الطلاق في هذه العدة اختلاف والصحيح انه يقع طلاق آخر في هذه
 العدة لأن الاحكام لما اختلفت في هذا الباب وجب القول بالوقوع احتياطا وفي حرمة البنت في هذه العدة عن طلاق
 بابين اختلاف فمن محجور خلافا لابي يوسف والخلوة الصحيحة في النكاح لا توجب العدة وذكر العتباتي تكلم شائنا في
 الواجبة بالخلوة الصحيحة انها واجبة ظاهرا على الحقيقة فتقبل لوتز وجبت وهي متعينة لعدم الدخول حل لها وما به فتاوى المرو
 اقيم مقام الدخول في حكم المهر والعدة وفيما سواها من الاحكام كالعدة وفي شرح القاضى فان كانت الام قبل
 ان يدخل بها فبنتها له حلال هم قال ش اى القدرى هم وتجب المتعة لكل مطلقة واحدة وهو التي طلقها الزوج
 قبل الدخول وقد عني لما مر ش صدر الكلام يدل على عموم استحباب المتعة لكل طلاق لان لفظ كل اذا عني الى النكاح
 يقتضى عموم الافراد ثم استثنى منه هذه المطلقة المذكورة قال وصاحب المانع وقع الاشتباه هنا في الاشتناء وفي صدر
 الكلام اما الاستثناء فانه ذكر في البسوط والحج ان المتعة تستحب للتي طلقها قبل الدخول وقد عني لما مر فتعذر الاستثناء
 على هذا واما من صدر الكلام فان المتعة واجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهران قال والجواب ان المتعة في المستثنية
 ليست بمستحبة عند القدرى فقد ذكر في شرحه ان المتعة واجبة ومستحبة فالواجبة للتي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مهران
 والمستحبة لكل مطلقة الا للتي طلقها قبل الدخول وقد عني لما مر والمراد من قوله لكل مطلقة غير التي يجب بها المتعة لانه
 بين حكم هذه قبل هذا وقال الا تراهي معنى كلام القدرى في تحجب المتعة لكل طلاق سوى التي تقدم ذكرها وهي التي طلقها
 قبل الدخول قبل التسمية فان تمتها واجبة المطلقة واحدة وهي التي طلقها قبل الدخول بعد التسمية فان تمتها ليست
 بواجبة ولا مستحبة حكما للمطابق ولو كان مستحبا لكان المعنى آخر كما في قوله في صلوة الخطر ولا يكبر في طريق المصلى عند أبي حنيفة فني
 الله تعالى عنه حكما للعديد ولكن لو كبر لانه ذكر الله تعالى يجوز وتجب وهذا اختيار صاحب المدائيه وعلى رواية صاحب
 المختلف وغيره ان المتعة المستثناة ايضا مستحبة فلا يصح الاستثناء على روايتهم وقال صاحب الكافي قوله تستحب المتعة
 الى اخره يريد به المطلقة بعد الدخول في نكاح فيه تسمية او لا والمطلقة قبل الدخول في نكاح فيه تسمية الا المنقوضة فانها

قال وتستحب
 المتعة لكل
 مطلقة لا مطلقة
 وهي التي طلقها
 الزوج قبل الدخول
 بها وقد
 سمى لها مهران

يوجب فيها وقال الكاكي انه ورد الاشكال في الاستثناء ومصدر الكلام المذكورين ثم اجاب عن الاول بان المصنف
اتبع القدرين فذكر ما ذكرناه ثم قال لان من في الاستحباب اراد بالاستحباب الثاني من دفع وحشة الفراق وهو
معدوم في المستثنى فظهرت المخالفة بين المستثنى والمستثنى من هذا الوجه وعن الثاني بان اجري لفظ الاستحباب
على العموم واراد به حقيقة في البعض وهي التي طلقها بعد الدخول وقبل الدخول سمي لها مزاولة ومجازة اي الوجوب في
البعض وهي التي طلقها قبل الدخول لم يسم لها مزاونة في الوجوب استحباب وزياوة وهذا واضح عند شياخ العراق فجزئهم
الجميع بين الحقيقة والمجاز عند اختلاف المحل وقال الكاكي ايضا ويقال انه اراد بكل مطلقه غير التي يجب لها المتعة لان بين
حكمها سابقا فدل سبق ذكرها على انه اراد به العموم وغير ما كذا يلزم التكرار في البعض او التناقض وقال السرخسي بعد
ان ساق كلام المصنف وتحت المتعة الى قوله وقد سمي لها مزاونة في بعض النسخ ولم يسم لها مزاونة في النسخ التي قلت قال في جوابي
المكتوب سمي النسخ المتعة التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مزاونة وبذلك اصح الامام لكن الاية السابعة في شرحه
للقدرين اتحتي قلت على هذه النسخة التي في الاشكال وقال تاج الشريعة قوله وتحت المتعة لكل مطلقه اعلم ان المتعة واجبة
لمطلقه واحدة وهي التي مر ذكرها في الكتاب وتحت المتعة في احدية التي طلقها زواجا بعد الدخول ولم يسم لها مزاونة والاخرى
التي طلقها بعد الدخول وقد سمي لها مزاونة والتي طلقها قبل الدخول بعد التسمية ليكون المتعة واجبة لها ولا تستحب وهي الصورة
المستثناة في الكتاب فصارت قوله وتحت المتعة لكل مطلقه اي تحت لكل مطلقه غير تلك المطلقة التي وجبت مستثناة المطلقة
الواحدة فالجواب ان المطلقات اربع لانها لا تخلو الا ان كانت مدخولة بها او لم تكن فان لم تكن فلا تخلو ان كان مهرها
مسمى او لم يكن فان لم يكن في التي وجبت لها المتعة وان كان مهرها مسمى في الصورة المستثناة التي لا تستحب لها ولا تستحب
وان كانت مدخولة بها لا تخلو الا ان كان مهرها مسمى او لا وان كان يلزم التسمان الاخران وهما اللتان يستحب لهما المتعة هم
وقال الشافعي تحت ش اي المتعة لكل مطلقه الا هذه وهي التي طلقها قبل الدخول بعد تسمية المهر فليست المتعة عند
واجبة لهما على قول الجديد وعلى قوله القديم تحت المتعة ولقبوله قال احمد في رواية وفي رواية شغل قولن وقال مالك انها
مستحبة في الجميع هم لانها ش اي لان المتعة هم وجبت ملة من الزوجين وليست بعوض وهذا اختلف فيسار الزوج وها
والاعراض لا تختلف كمال من عليه هم لان ش لان الزوج هم او شها بالفراق ش فاجوبنا باصله رعا وحشة الفراق
هم لان في هذه الصورة ش اي المستثناة هم نصف المهر منصوص لانه اسم لان طريقة المتعة مرفوعة لانه خبر ان
وتقدير الكلام المستثناة نصف المهر يجب هم بطريق المتعة لان الطلاق فسخ ش معنى هم في هذه الحالة ش اي في الطلاق
قبل الدخول يعود لهما اليها سالا وذلك يقتضي سقوط المهر كله كما في فسخ البيع لكن الشرع اوجب نصف المهر بطريق المتعة

وقال الشافعي اراد
يجب لكل مطلقه
الا بعد ذلك لا يوجب
صلة من الزوج لانه
او حشها بالفراق
الا ان في هذه
الصورة نصف المهر
طريقه المتعة لان
فسخ في هذه الحالة

هم والمتعة لا تكرر ش فلما يجب المتعة لهذه المطلقة مع نصف المهر قيل قوله وطريق المتعة وقع اختيار بعض
التأخرين من اصحابنا حيث قالوا الطلاق في هذه الحالة فسخ فيسقط جميع المسمى وانما يجب نصفه على طريق المتعة و
اما الآخرون منهم قالوا متى نصت المهر وسقط نصفه بالطلاق لقوله تعالى فنصف ما فرضتم هم ولنا ان المتعة غلبت
عن مهر المثل في المهر ففسخ بكسر الواو وهي التي طلقها قبل الدخول ولم يسم لها مزاونة وزواجا على ان المهر لهما هم لان ش
اي لان الشان هم سقط مهر المثل ش بالطلاق قبل الدخول هم ووجب المتعة والعقد ش اي والحال ان العقد هم يوجب
العوض ش لا ينفك عنه لقوله تعالى ان يتفوا باموالكم هم فكان خلفا ش عن مهر المثل كالتيميم مع الوضوء والمخلف لا يجزئ
الاصل ش فلما يجب المتعة بوجوب الكل المفروض عند الطلاق بعد الدخول او بعض المفروض قبله هم ولا شها منه فلا يجب
ش اي المتعة مع وجوب ش من المهر وهو غير الذي في الايجاش ش جواب عن حرف الختم وهو قوله او شها بالفراق
وتقديره سلتنا انه او شها بالفراق لكنه لم يكن في ذلك الايجاش جانيا لانه فعل حاصل باذن الشرع هم فلا يلحقه الضميمة
ش اي بالاجاش وذلك لان الطلاق مباح شرعا بايكون استحبابا اذا كانت المرأة سليطة او تامة لفساد او غافلا
ان الايقاع مدد والمعدل بذما يعلم والا يفي به كما في صورة المرأة العاصية والزواج مدد من غير اطلاق ثلثا ولا يزوجها
فانه يجوز لهما ان تدفع السم الى زوجها فتقتله هم فكان من اب افضل ش اي فكانت المتعة من باب الاحسان
وانما قال فكان على تاويل المشاع والمتعة بمعنى واحد وعلى تاويل فعل المتعة هم واذا وقع الرجل بتمته على ان يزوج
الزوج بنته او اخته ليكون احد العقدين عوضا عن الآخر فالعقدان جازيان ولكل واحد منهما مهر مثلها ش هذا النكاح
يسمى نكاح الشغار من الشغور وهو الرفق والامانة يقال شغل البلد اذا غلما عن الناس البلد شاغرة اذا لم تنفع من غارة احد
وهي هذا النكاح بذلك فلو هو عن المهر وهو من النكحة الجارية وقال صلى الله عليه وسلم لا شغار في الاسلام وقيل هو من الرفق
يقال شغل الخيل اذا رفق بيليه ليعبول وفيه قولان قيل سمي به لانها رفا المهر من العقد وقيل معناه لا ترفع رجل بنتي حتى ترفع
رجل بنتك للابل الجارية ذكره القرابي في الوسيط والبسيط وقيل الشغار البعد فكانت بعد من الحق في نفي المهر واشغور في الغلاء
بعد فيها فان قلت قوله عليه السلام لا شغار في الاسلام حديث صحيح اخرجه الجماعة من حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنه
واخرجه الترمذي ايضا من حديث عمار بن حصين واخرجه مسلم من حديث جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ولفظه نهي رسول
الله صلى الله عليه وسلم عن الشغار قلت النفي الوارد فيه انما كان من اهل خلاية عن تسمية المهر وتركه بالكلية عادة الجارية
لا يصير النكاح فاشية البيع وقت النكاح لا يطلعه خلو من تسمية المهر كالمفوضة ولا فسخ تسمية كالمصدق بالجهول
ولك الغير والابق ولا تسمية بالمهر كالمفوضة ولا تسمية بالمهر كالمفوضة ولا فسخ تسمية كالمصدق بالجهول

والمتعة لا تكرر
ولنا ان المتعة خلف
عن مهر المثل في المفوضة
لان سقط مهر المثل وجبت
المتعة والعقد يوجب
العوض فكان خلفا او
لا يجامع الاصل (اشياء)
منه فلا يجب مع وجوب
شع من المهر وهو غير
في الايجاش فلا تلحقه
به فكان من باب الفضل
واذا زوج الرجل بنته
على ان يزوج المذموم بنته
ليكن احد العقدين عوضا
عن الاخر فالعقدان جائزان
ولكل واحد منهما مهر مثلها
وقال الشافعي بطل العقدان

لأنه جعل نصف البضع
صدقا والنصف منك
ولا اشترك في هذا الباب
فبطل الاجاب ولنا أنه
سمى ما لا يصح صدقا
فيصح العقد ويصح
المثل كما اذا سمى
المحمود الحيز ولا شركة
بدون الاستمقاق وان
تزوج حراما على حدة
ايها سنة او على تعليم
القران فلها مهر مثلها
وقال محمد لها قيمة خدته
وان تزوج عبد امرأة
باذن مولاه على خدته
سنة جاز ولها خدته

ان علموا ولا يبطل ولا يشترط آخر في النكاح لانه شرط فاسد والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد قوله في الكتاب ومننا
عن الآخر قيد به لانه لم يعل على ان يكون البضع كل واحدة صدقا لا يخرج من النكاح ولا يكون شتارا باجماع الامة
الاربعة واما اذا قال الآخر زوجتك فبقي على ان تزوجني ابتك على ان يكون نكاح كل واحدة منهما صدقا لا يخرج من النكاح
فيصح النكاح عندنا ولكل واحدة منهما المثل وكذا اذا قال في الاختين او الاثنتين وقال الشافعي رضي الله تعالى
عنه يبطل العقدان وبه قال مالك واحمد واختاروا الحديث واجابناه عن قريب وبقره قال عطاء وعمر بن دينار و
لكحول والزهرى والثوري وقال الاوزاعي ان كان دخلا بها فلها مهر مثلها وقبل الدخول ينسخ وينفسد العقد وقال عطاء
الشافعي ان يقران على نكاحها ويوقع لكل واحدة صدق ويبطل قسما غيرها ولم يستدل المصنف للشافعي في هذا
بل استدله بالمعقول حيث قال هم لانه شى اى لان الرجل الذي زوج بنته على ان يزوجه الرجل بنته هم جعل نصف
البضع من كل واحدة منها صدقا والتعقد الآخر منكوما ولا اشتراك في هذا الباب شى اى في باب النكاح لان البضع
الواحد لا يكون مشتركا بين شخصين كما اذا زوجت المرأة نفسها من طلين واذا لم يبيع الاشراف هم فبطل الاجاب شى
واذا بطل الاجاب بطل العقد ومنه يسمى المصالح صدقا فيصح العقد ويصح المهر المثل كما اذا سمى النحر والنحر بان تز
على نحره ونحره ولا شركة بدون الاستمقاق شى في جواب النعم وبينا ان البضع لما لم يصح صدقا لم يتحقق الاشراف
لان منافع البضع المرأة لا تصح ان تكون مملوكة لامرأة اخرى فبقي هذا شرطا فاسدا والنكاح لا يبطل بالشرط الفاسد
وان تزوج حراما على خدته سنة او على تعليم القران شى اى وتزوجها على ان يعلم القران صح النكاح هم ولها مهر مثلها
شى في الصورتين ولصورة تعليم القران شى اى تولدنا قال كحول والليث والكل واسحاق واحمد في رواية داخلة في البكر
من الحنابلة وابن الجوزي في التحقيق لانه عبادة وليس به مال وشرع النكاح بالمال نصار كالصوم والصلوة والتعليم الايمان
ومعنى حديث الواجبة نفسها قوله عليه السلام زوجها بما سكت من القران اى من اجل لك من اهل القران او بركة
ما سكت من القران كزوج ابني طلحة على اسلامه هم فقال محمد اقيمة خدته سنة شى والمسئلة من سائل القدرى وكذا
ذكرنا على الاتفاق ولم يذكر خلاف محمد والمصنف ذكره اتباعا لرواية الجامع الصغير فانه قال فيه محمد عن يعقوب عن ابني
خليفة في رجل تزوج امرأة على خدته سنة قال ان كان حراما فلها مهر مثلها وان كان عبيدا فلها خدته سنة وقال محمد لها
خدته سنة ان كان حراما قال نعم الاسلام البردوى في شرح الجامع الصغير قال الفقهاء ابو جعفر وغيره ان يكون قول ابني
يوسف مثل قول محمد وقال بعض مشايخنا ان قول ابني خليفة هم وان تزوج عبيدا امرأة حرة باذن مولاه على
خدمته سنة جاز ولها خدته سنة شى لما فيه من تسليم رقبته والعبد من الاموال يباع في الاسواق ويعرض عرض الدواب

وقد سلبت عنه كرامات البشرهم وقال الشافعي ابا تعليم القران والخدمة في الزميين شى اى في المهر والعبد وبه قال
مالك واحمد وكذا الخلاف لو تزوجها وجعل مهرها طلاق الغير والعفو عن القصاص فبطل المثل وعندهم المسمى هم
لان المصالح اخذ العوض عنه بالشرط يصح مهره شى اى عند الشافعي لان المقصود تحقق المعاوضة هم لان بذلك تحقق
للمعاوضة فصار كما اذا تزوجها على خدته حرة بغير رضا او على رعي الزوج غنما شى اى او تزوجها على ان يرعى غنما سنة
فلا وكذا اذا تزوجها على ان يزور غنما سنة هم ولنا ان المشرع شى اى في عقد النكاح هم انما هو الاستفاد
بالمال شى اى الطلب بالمال لقوله تعالى ان يتقوا باسمه الكرم والتعليم ليس بالشى اى تعليم القران ليس بالفضل
ان يكون متقوما وكذا النكاح شى غير متقوما هم على ما سئلنا لانهما عرض لا يتبقي زمانين وتقومهما في العقد على خلاف
القياس هم وخدمة العبد ابتداء بالمال لتضمنه تسليم رقبته شى اى رقبته العبد كما في الاجارة هم ولا ذلك المهر شى لانه
يتضمن تسليم رقبته وعلى هذه التكلفة يقع جواز النكاح على خدمته اخر وعى النعم قاله الاكل وفي المحيط ولو تزوجها على خدته
حرا خرافا صحيح صحتها ويرجع على الزوج بقبضته حرمة وعلى رعي غنما وزراعة ارضها يجوز في رواية والجمهور في رواية وفي المرافعة
روايتان ولو تزوج العبد على رقبته باذن مولاه امته او مديرة اقام ولد جاز ولو تزوج عليها حرة او مكاتبته لا يجوز
ولا يفد بقبضته ان المنع من جهة الشرع لاس من جهة المال بخلاف عبد الغير حيث يصح النكاح وتجب قيمته هم ولان
خدمة الزوج المهر لا يجوز استحقا قبل العقد النكاح لما فيه شى اى لما في استحاق خدمة الزوج الحر من قلب الموضع
شى لان موضوع النكاح ان يكون الزوج مالكا قال الله تعالى الرجال قوامون على النساء والمراد بالقيامة
المالكية ومقتضى النكاح ان تكون المرأة خادمة والزوج مخدوم والقوله عليه السلام النكاح رق وفي جملة خدمته مهر
كان الرجل خادما والمرأة مخدومة وبهذا خلافت موضوع النكاح بلا خلاف هم بخلاف خدمته حرا بغير رضا لانه شى
يصح ان يكون مولا لانه مسلم من رقبته كالمستاجر هم ولا منافاة فيه وبخلاف خدمته العبد فانه يخدم مولاه سنة
شى يعني من حيث المعنى هم حيث يخدمها باذنه وبامر يالكاح وبخلاف رعي الاغنام لانه من باب القيام بامر
الزوجية شى وليس من باب الخدمة لانهما يشتركان في منافع اموالهما فلم تتحقق الخدمة الا ترى ان الابن اذا
استاجر ابيه للخدمة لا يجوز ولو استاجر له رعي النعم والزراعة وغيرهما يجوز وكيف وقد وقع التخصيص في قصة شعيب
عليه السلام وشريفة من تملأنا لزمنا اذا انفس المذور سوله بلا انكار هم فلا منافاة على انه ممنوع في رواية شى
وهي رواية الاصل الجامع وهو الاصح ويجوز على رواية ابن سماعه وعلمها بقوله لانه من باب القيام بامور الزوجية
هم ثم على قول محمد بقبضته الخدمة لان المسمى شى اى في الخدمة هم يقال لما شى اى في العقد عليها اذا المنفعة قصير الباري

وقال الشافعي لانا تحميم القران
والخدمة في الزوجين لان ما يصح
اخذه عوض عنه بالشرط يصح
مهره عندنا كذلك تحقق المعا
وصار كما اذا تزوجها على خدته
حرا بغير رضا وعلى رعي الزوج
غنما ولسان المستودع انما هو
بالمال والتعليم ليس بالفضل
النكاح على ما سئلنا وخدمة
العبد ابتداء بالمال لتضمنه
رقبته ولا ذلك المهر لان
الزوج المهر لا يجوز استحقا قبل العقد
النكاح لما فيه من قلب الموضع
بخلاف خدمته حرا بغير رضا
لانه لا منافاة وبخلاف خدمته
العبد لانه يخدم مولاه سنة حيث
يخدمها باذنه وامر ولا بخلاف
الاغنام لانه من باب القيام
بامور الزوجية فلا منافاة
عليه من منع في رواية ثم على
قول محمد لا يتبقي قيمة الخدته لان
المسمى مال شى

لأنه عن النسيان مكان
 المناقضة فصا كالتزوج
 عند عبد الخير وعلى قول
 حنفية وإني لا ينفذ ويجب
 مهر المثل لأن الخدمة ليست
 بالاذل لا يستحق فيه مجال فصا
 كتمية المزدحمين وهذا
 قولها بالعقد للضرورة
 من أذالم يثبت
 العقد لا يظن بقوته فينفذ
 الحكم على الأصل وهو المثل
 فان تزوجها على الف نفقتها
 وهبتها له ثم طلقها قبل
 الدخول بها يرجع عليها
 بخمسائة لأنه لم يصل اليه
 بالمهبة عين ما يستحقه
 لان الدائم والدائرا
 في العقود والفسوخ وكذا اذا
 كان المهر مكيلا او موزنا
 آخر في الذمة لعدم تعيينها
 فان لم تقبض الا لفحة
 وهبتها له ثم طلقها قبل
 الدخول بها يرجع واحد
 منها على صاحب الشيء

عيني شرح بديع ٢
 عليها هم الا ان يجوز عن التسليم اي عن تسليم الخدمة هم لكان المناقضة هي وهي كون المخدم غادوا والخادم
 مخدموا وهي ممنوعة عن استخدام الزوج غير عاقلون لما قيمته المسمى هم فصار كالتزوج على عبد الخير فاستحق
 فلزم قيمته هم وعلى قول ابني حنفية وإني لا ينفذ ثبت مهر المثل لان الخدمة هي اي خدمة المهر ليست بمال اذلا
 فتستحق فيه شي اي لا تستحق الخدمة في النكاح قال الرازي سماه في هذا الموضع بكلمة والتي هي ممنوعة لاحد لا يمكن
 على ان تكون هذه الجملة دليلا ثانيا ببيان ان مهر المثل انما يجب لاحد الامرين اما لان خدمة الزوج المهر ليست بها
 او لان خدمته لها لا تعتبر مستحقة في النكاح هم بجال شي يعني اصله لان المناقضة ليست بمال متقوم حقيقة لعدم الاحراز
 وتقومها المعقود والضرورة شرعا بخلاف القياس واذا اخفا الشرع عن تسليم هذه النفقة لكان المناقضة لم تثبت تقوما
 هم لما ذكرنا ان فيه قلب الموضوع فصا كتمية المهر والتعويض اذا عقد ومعاها اوا حديها فانه يجب مهر المثل هم
 وهذا لان تقومه لغزوة فاذا لم يجب تسليم شي اي تسليم ليس بمال هم في العقد لم يظهر تقومه في الحكم الا سلمه
 مهر المثل شي ان مهر المثل هو الاصل في النكاح هم فان تزوجا بالف شي اي بان تزوج امرأة وتصل صداقها
 ورهم هم فقبضها شي اي قبضت المرأة الالف الصداق هم فو بتهاش اي للزوج هم ثم طلقها قبل الدخول جزم
 عليها شي اي بيع الزوج على المرأة بخمسائة وهي نصف المهر وبه قال الشافعي وقال في الاظهر لا يرجع كما في العيص
 وبه قال مالك واحمل في رواية هم لانه شي اي لان الزوج هم لم يصل اليها بالمهبة شي اي ببيت الالف التي قبضتها
 ثم وهبتها هم له عين ما يستحقه شي اي عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول لانه يستحق به نصف المهر والمقبوض ليس به مهر
 هو عوض عنه وهذا لان المهر دين في الذمة والمقبوض عين فكان مثله لا عينه فصارت ببيته للمقبوض كبيت مال آخره
 في سلامة نصف الصداق فلم يسلم فله الرجوع وهذا لان الدرهم والدنانير لا يتعينان في العقود والفسوخ شي
 عندنا فصار كبيت مال آخرهم وكذا شي اي وكذا يرجع عليها بالنصف هم اذا كان المهر مكيلا او موزنا او شيئا آخر في الذمة
 كالعدة وليس في كثير من النسخ لفظ او شيئا بل هو موزون او موزون آخر لفظا آخر موزون وقال الاترازي او موزونا
 آخر غير الدرهم ولدانير شي يعني غير مقبوض بان تزوجا وتصل مهرها وكذا وكذا من الخطأ او الشعر او كذا وكذا
 رطلا من الاشياء التي توزن او شيئا آخر عين المكيل والموزون وكل ذلك بلا قبض وعلل هذا بقوله هم لعدم تعيينها شي
 اي لعدم تعيين هذه الاشياء عند العقد ولما لم يجب عليها رجوعا بعين ما قبضت هم فان لم تقبض الالف شي اي فان لم
 تقبض المرأة الالف التي اصدقها عليه هم حتى وهبتها له ثم طلقها قبل الدخول به لم يرجع واحد منها شي اي من الزوجين
 هم على صاحب الشيء شي من ذلك هم في قولهم جميعا شي اس في قول اسبب حنفية ومما جسيه استحسانا

عيني شرح بديع ٢
 هم وفي القياس يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول زفر لانه شي اي لان الزوج هم سلم المهر بالابراء وما سلم له
 بالبراءة غير ما يستحقه بالطلاق شي وهو براءة ذمته عما عليه من نصف المهر بالطلاق قبل الدخول فالزوج سلم له غير ما يستحقه
 هم فلا تراجش اي المرأة هم عما يستحقه شي اي للزوج هم بالطلاق شي قبل الدخول فالزوج سلم له وهو النصف هم وبه
 الاستحسان انه شي ان الزوج هم وصل اليه عين ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول وهو براءة ذمته عن نصف المهر
 شي لكن بسبب آخر وهو الابراءهم واليه ياتي بانقضاء السبب عند حصول المقصود شي وهو براءة ذمته الزوج عن
 نصف المهر لان الاسباب غير مطلوب لذاتها بل الاحكام ما الاترى ان من يقول لا تراك على الف ورهم شي بذه
 الجارية التي اشترتها منك وقال الاخر الجارية جاريةك ولي عليك الف لو سلم لال حصول المقصود وان كذبه
 في السبب وهو بيع الجارية هم ولو قبضت اخمسائة ثم وهبت الالف كلها للمقبوض وغيره او وهبت الباقي ثم طلقها
 قبل الدخول به لم يرجع احد بها شي على صاحبها عند ابني حنفية شي اي قيمته بعين ونفيا لا يتعين وبه قال الشافعي
 في ومعه وهو الاصح وفي وجه يرجع عليها بنصف الصداق وهو قول ربه هو القياس هم وقال لا يرجع عليها بنصف ما قبضت
 اعتبارا للبعض بالكل شي يعني لو قبضت الكل ثم وهبت للزوج ثم طلقها قبل الدخول سرج عليها بنصف ما قبضت فكذا
 اذا قبضت البعض هم لان مية البعض حط فليحق باصل العقد شي اي اجزاء الذي لم يقبضه حط والحاصل ان اصل العقد
 فكأنه تزوجها قبل الخمسائة المقبوضة ابتداء هم ولا يثبت حنفية ان مقصود الزوج قد حصل شي وقد فسر مقصوده بقوله هم
 وهو سلمته نصف الصداق بلا عوض وقد حصل فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق كمن على اخر دين موثل فاشتمل
 قبل حلول الاصل هم والحط لا يلحق باصل العقد في النكاح شي لانه ليس بعقد معانيته ولا مبادلة مال بمال فلا تقع
 الحاجة الي دفع العين فلا يلحق باصل العقد وانما يلحق في البيع فانه عقد معانيته ومبادلة مال بمال ومما سجد مع الحاجة
 الى دفع العين ثم استوفى ذلك بقوله هم الاترى ان الزيادة فيه لا تلحق سته لا تبطل شي وكذا الحط لا يلحق لان الحط
 والزيادة شيان فاذا لم يلحق الحط لا يلحق الزيادة الاترى انها لو حطت عن الزوج الاخمسة لم يكلل لها عشرة اعتبارا
 بالابتداء ولو تلحق الحط باصل العقد يكلل ولو تقصفت ولم تثبت الباقي سته طلقها لم تنقص الباقي اعتبارا بالابتداء هم
 ولو كانت وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي فعنده يرجع عليها ثلث مائة ورهم سته قيم النصف هم وعندنا ينقص المقبوضة
 شي يعني يرجع عليها بربعها لانه عنده باسلم للزوج العين وعندنا المقبوض معتبر فكأنه تزوجا على ما قبضت
 المقبوض هم ولو كان تزوجا على عرض شي في الكافي تزوجا على يتعين بالتعيين كالعرض وفي جامع قاضي خان

وفي القياس يرجع عليها بنصف الصداق
 وهو قول زفر لانه سلم المهر بالابراء فلا
 تراجش ما يستحقه بالطلاق قبل الدخول
 الا خمسين ان وصل اليه عين ما يستحقه
 بالطلاق قبل الدخول هو براءة ذمته
 عن نصف المهر لا ياتي بانقضاء السبب
 عند حصول المقصود ولو قبضت خمسين
 ثم وهبت الالف كلها للمقبوض
 او وهبت الباقي ثم طلقها قبل الدخول
 به لم يرجع احد منها على صاحبها شي
 عند ابني حنفية وبه قال لا يرجع عليها
 بنصف ما قبضت اعتبارا للبعض بالكل
 لان هبة البعض حط فليحق باصل العقد
 ولا يثبت حنفية ان مقصود الزوج قد حصل
 وهو سلمته نصف الصداق بلا عوض
 فلا يستوجب الرجوع عند الطلاق
 والحط لا يلحق باصل العقد في النكاح
 الاترى ان الزيادة فيه لا تلحق سته
 لا تبطل شي وكذا الحط لا يلحق لان
 الحط والزيادة شيان فاذا لم يلحق
 الحط لا يلحق الزيادة الاترى انها لو
 حطت عن الزوج الاخمسة لم يكلل لها
 عشرة اعتبارا بالابتداء ولو تلحق
 الحط باصل العقد يكلل ولو تقصفت
 ولم تثبت الباقي سته طلقها لم تنقص
 الباقي اعتبارا بالابتداء هم ولو كانت
 وهبت اقل من النصف وقبضت الباقي
 فعنده يرجع عليها ثلث مائة ورهم
 سته قيم النصف هم وعندنا ينقص
 المقبوضة شي يعني يرجع عليها
 بربعها لانه عنده باسلم للزوج العين
 وعندنا المقبوض معتبر فكأنه تزوجا
 على ما قبضت المقبوض هم ولو كان
 تزوجا على عرض شي في الكافي تزوجا
 على يتعين بالتعيين كالعرض وفي
 جامع قاضي خان

والكيل والموزون ما اذا كانا معا فهو بمنزلة العرض وان كان دينا فهو بمنزلة الدراهم فقبضته او لم يقبضه شيء
في حكم المسئلة هم فوريته ثم طلقها قبل الدخول بهما لم يرجع عليها بشئ اتحشا شئ وبه قال الشافعي في القديم او في الجديد
يرجع وهو قول مالك واحمد في روايته وهو قول زفرهم وفي القياس وهو قول زفر يرجع عليها بنصف قيمته لان الواجب
فيه نصف من المهر على ما تقريره شافعي في قوله لانه يسلم لما المهر في الما برفا بقره بالتقضى هم وجه الاستحسان
ان حقه شئ اى حق الزوج هم عند الطلاق سلامة نصف المقبوض من جهتها شئ بلا عوض هم وقد وصل اليه شئ عمن المهر
بلا عوض من جهتها فحصل مقصوده فلا يرجع بشئ كما جعل الدين الموعول قبل حلول الاصل كون محل الوكالة قبل الحلول هم
ولهذا شئ اى ولا يل حصول حقه اليه هم لم يكن له ما دفع شئ اخر مكانه شئ اى مكان ما استحقه بالطلاق قبل الدخول لتعيينه
في الرد هم بخلاف ما اذا كان المهر دينا شئ يجري فيه العوض كالكيل والموزون حيث يرجع عليها بالنصف لان المقبوض
للتعيين شئ بالرد واذا الديون تقضى باشتائها لا باعيانها هم وبخلاف ما اذا باعت شئ ينعى الصداق الموعود هم من رد ما
لانه وصل اليه بدل شئ اى بعوض لانه اشتراه منها والسلامة بعوض كالا سلامة فلا يرب عما استحقه بالطلاق فيرجع عليها
بنصف المهر هم ولو تزوجها على حيوان شئ بان تزوجها على حمار او فرس او نحوها هم او بعوض شئ اى او تزوجها على عرس
حال كونها هم في الذمة شئ بان قال ثوب هروى بين جنسه ونوعه هم فذلك الجواب شئ اى لا يرجع عليها بشئ
قبض اعلم يقبض وعلى قول الشافعي لا قبض التسمية ويجب مهر المثل ومن ملك في روايته واحمد في رواية بطل النكاح
لجهالة السمي وعندنا صح العقد وجب الوسط وانما لا ترجع بشئ هم لان المقبوض متعين في الرد شئ لان الاصل في العرض
الحيوان التعيينية وقبضه في الذمة على خلاف الاصل للضرورة لما فيه من الجهالة وكان ينبغي ان يفسد العقد ولكنه صح وجب
الوسط هم وبهذا شئ اشارة الى شئين احدهما جواز النكاح بالحيوان والعرض بلا تعيين والآخر الى ان المقبوض متعين في الرد
فاشار الى الاول بقوله هم لان الجهالة شئ ينعى عدم التعيين هم قد تحملت في النكاح شئ لان بناء على المسامحة
وانما قيد بقوله تحملت في النكاح احترازا عن المعا ومضات المحنة حيث لا يتحمل فيها الجهالة كما لو اشترى فرسا او حمارا لا
يجوز لما عرف ان قبضه على المضايقة فيؤدى الى المتنازعة وشار الى الثاني بقوله هم فاذا عين شئ اى عند القبض
هم يصير كان التسمية وقعت عليها شئ ولو كان كذلك كان متعينا وكذلك اذا عين بالقبض وقاية الاول صحة العقد
وان كان السمي مجهولا ومنع وجود المهر وقاية الثاني عدم رجوع الزوج عليها بشئ ان وجهه له وعدم ولاية الاستبعاد
بغيره بخلاف الدراهم والدنانير هم واذا تزوجها على الف شئ اى اذا تزوج رجل امرأة على الف درهم هم على ان لا يخرجها
من البلدة او على ان لا يخرجها عليها اخرى شئ اى او تزوج بشرط ان لا يخرجها عليها امرأة اخرى فالنكاح صحيح

فثبت له ثلثهما قبل الشراء بالاداء جميعها بمقتضى
والتعاقب وثبت ان ذم عليه بنصف ثمنه لا
الواجب فيه رد نصف عين المهر كما امر
وجهه الا سمحنا ان حققة عند الإطلاق
سلامة نصف المقرض من جهةها وقد
وصل اليه هذا المالكين لما دفع ثمنه
اخبرك انه بخلاف ما اذا كان
المهر ديناً ومخلاف ما اذا باعته
ذوهما لانه وصل اليه ببدل ولو راد
على حيوان وعروض الذمة فكذلك الحجاب
لان المقرض متعين في الرد وهذا لا ينحصر
تحت في النكاح فاذا عين بصدر الثمن
وقعت عند اذنه وحما على الفروغ ان كان
المراد على ان يتزوج عليها اسرها

وان كان بشرط عدم المسافرة او عدم التعزيج فبايد ان يفي المشرع عن الامر المشرع به فان في الشرط فلما يسمى له صلح مهرش اى الـ
سمى الصلح مهر المسمى بالما فيه نفع وهو عدم اخرجها من البلدة وعدم التزوج عليها هم وقد تم رضاها بشئ اى حتى المراته بما سمي هم وان تزوج عليها
واخرجها بشئ اى من البلدة هم فلما بشرطها مش وصورة المسئلة فياذا كان المشرع اكثر من الالف هم المسمى بالما فيه نفع حتى
فويت يقبل المسمى عن مهر مثل هم فعند فواته يعدم بخلاف المثل كما في تسمية الكرامة ش بان كبرها ولا يملكها الاعمال الشاقة
هم والمدينة ش اى وكما في تسمية المدينة هم مع الالف ش بان شرط ما يعث به كما يسمى المدينة مع الالف بان ير
اليها مع الالف الشباب الفاقرة وقال زفران شرطها مع الالف ما يموال كالمدينة فالجواب بكذا وان شرطها ليس حال
الطلاق العشرة فليس لها الالف وفي الغنى الشرط في النكاح اقسام ثلاثة الاول يلزم الوفاؤه وهو ما يعود ونفعها اليها وهو ان
لا يخرجها من دارها او بلد او اولايسا قربها ولا يترج عليها ولا ييسرى عليها فمفذه الشرط يلزمه الوفاؤه بها فان لم يلف فلما
فسخ نكاحها يروى ذلك عن عمر وسعد بن ابى قحاص ومعاوية وعمر بن العاص رضي الله تعالى عنهم وبه قال مشري وعمر بن
عبد العزيز وجابر بن زيد وطاوس والاذاعي والحقن والبل بنده الشرط والزمه ش وقتاؤه وشام بن عروة والليث والثوري
ومالك والشافعي وابن المنذر وقال ابو حنيفة واصحابه كمال امام المثل ان نقصت منه بسبب هذه الشرط والشافعي لا يطل
فيه الشرط ويصح النكاح مثل ان يشترط ان لا يكون له امره وان يقع عليها وان لا يطلها او ان يعزل عنها او لا يكون
عندها في الجمعة الا بالاولية او شرطها ان لا يزوجها من غيرها او شرطها ان لا يزوجها من غيرها او شرطها ان لا يزوجها
باطلة لانها تنافي مع مقتضى العقد والنكاح صحيح في الصور كلها لان الشرط باطل بالفساد والثالث ما يطل به النكاح وهو التوبة
في النكاح ونكاح المتعة واشترط الخيار وهذا اتفاق اولى قبل زواجك ان ربيت اختنا او قلنا او جيت بالمهر في وقت كذا
والا فلانكاح بيننا وذكر ابو الخطاب فيه وفي خيار الشرط ومنى امما ورضي فلان روايتان احداهما النكاح فيها صحيح والشرط
باطل وبه قال ابو ثور وكاه عن ابى حنيفة في شرط الخيار وزعم انه لا خلاف فيها وفي خواتمة الاكل تزوجها على ان اباها بالخيار
صح النكاح وبطل الخيار وان قال ان رضى ابى فالنكاح باطل قال ابن قدامة عن علماء ابى حنيفة والثوري والاذاعي ان
من قال في النكاح الى وقت كذا والا فلا عقد بيننا ان الشرط باطل والعقد صحيح وروى منصور عن احمد ان الشرط والعقد
جائزان وعن مالك والشافعي وابى عبيد نسا والعقد وفي شرط الخيار في الصداق عن الحنابلة ثلاثة اوربعة العقد وبطلان
الخيار وصحتها وصحة العقد وبطلان الصداق هم ولو تزوجها على الف ان قام بها ش يعني في بلد ما هم وعلى الغني ان اخرجها
ش يعني من بلد ما هم فان اقام بها فلما الالف وان اخرجها فلما مهر مثلها لا يزاد على الغني ولا ينقص عن الالف وهذا
ش اى هذا الحكم هم عن ابى حنيفة وقالوا الشرط ان جميعا جائزان حتى كان لها الالف ان اقام بها والافان ش اى وكما

ص ۵۱۰

فان وفي بالشرط
فلها المسمى لانه
صلح مهر او قد تم
رضاها كيه وان تزوج
عليها اخرى او اخرجها
فلها مهر مثلها لانه
سمى ما لها فيه نفق فعد
فواته ينعدم
رضاها بالالف
فيكمل مهر
مثلها كما في تسمية
الكرامة والهدية
مع الالف ولو تزوجها
على الف ان اقام لها
وعلى الفين ان اخرجها
فان اقام لها فلها الالف
وان اخرجها فلها مهر
المثل لان زاد على الفين
ولا ينقص عن الالف
وقال الشرطان جميعا
جايز ان كان بها الالف
ان اقام بها والالفان
ف

بفتح السين واسم ان يكون اسما من جهة اوسط الشيء واخصه وخياره وقاريا في جهة كوسط المعنى خبير من طريقه والوسط المادية
 للركوب خبير من طريقه وهما ايضا كذلك لان اسم لما بين طرفي الشيء والوسط بالسكون فهو طرف الا انهم في حين يقال جلست
 القوم اى بنيتهم هم رعاية للجانين شىء يعنى جانب الزوج وجانب المرأة كما فى الزكاة يراعى ذلك الجانب الغنى والتقصير وذلك
 عند اعلام الجنس لا يشتمل على الجيد والروى والوسط فخط منتهى يعنى من الجيد والروى لان الوسط بالنسبة الى الروى جيب
 وبالنسبة الى الجيد روى هم بخلاف جملة الجنس لان لا واسطة له لاختلاف معانى الانجاس شىء جملة الجنس لان لا واسطة
 له لاختلاف كالتزويج على رواية او حيوان حيث لا يكون ذلك لان ليس اما طرفان حتى يكون لهما وسطه وجب معنى قوله لا واسطة له
 لان الجنس يشتمل على انواع وليس بعض النوع اولى من بعض بالارادة فصارت الجملة فاشتهت بغير التسمية فوجب مراد شىء
 بخلاف البيع شىء جواب عن قوله لا يصح شيئا الا يصح سمي في النكاح وتقديره ان قياس الشافعى للوجين المذكورين على البيع غير صحيح
 هم لان نشأ شىء اى شىء البيع هم على المضائق شىء بين التباين لان كل منهما يفتى على الآخر في امور العقدهم والمماكسة
 شىء فسر بالاكمل بقوله اى المنازعة وفسره الاترازي بقوله والمماكسة المهادنة وفي المغرب المماكسة من الكس في البيع وتيقنا
 التمرين من باب ضرب والمكس ايضا الجناية وهو فعل المكس العشاء ومنه لا يدخل صاحب كس الجناية هم اما النكاح فبقائه على المسامحة
 شىء اى المسامحة فلا يفسد بالجملة بالاشياء هم وانما يتخير شىء اى الزوج بين دار الوسط وبين ادا تيممه هم لان الوسط لا يفسد
 الا بالقيمة فصارت اصلا في حق الايقان شىء وتفسيره القيمة الوسط بقدر الغلاء والرخس عند الحاجة والصحيح وعليه الفتوى وانما قدرا ثبوته
 بالبعين وبنار في السوء وفي البعير بنسين وبنار بالمشاهدة في زامته وجا بنيا على الاوقات والاكثية كما والامر على اقالان القيمة
 يتخلف باختلاف الغلاء والرخس هم والعدل اصل تسمية شىء اى من حيث التسمية هذا ١٣١ ذكر سلفا ولم ينفذ الى نفسه اما الواضحة
 الى نفسه بان قال تزويجك على عدي فليس له ان يعطى القيمة لان الانسان من اسباب التعريف كالاشارة ولو كان شارا
 اليه ليس له ان يعطى القيمة كذا بهنا كذا في المحيط وغيرهم في تخير بنيا شىء اى بين ادا القيمة وبين ادا العبد للوسط حتى تجر المرأة
 على القبول بانها وقال زفر وملك واحمد لا يجزى المرأة على القبول وقال القاضي من الحنابلة تجزى المرأة على قبولها ان سمي عبدا ووسطا او جديا
 او روبا بقولنا وفي الذخيرة الوسط في زماننا اودون الترك وارض السوء وفي الوسطى بلادهم السدى لان النكاح عندهم انواع ثلاثة
 روى وسدى وبشىء فالأعلى الروى والا فى الحبشى والوسط السدى وفي بلاد التركى والعقلى والسدى فالوسط العقلاية وفي الوسط
 ارفع الخدم التركى والا دون السدى والوسط السدى فالوسط على الترك وعلى السنودى بلادنا لان السوء لا توجد عننا وفي المذهب
 لوزن وجها على وصف آفيس صحيح لا يصح بدون الوصف فيا الوصف اولى والجيد عندهم الروى والوسط السدى والروى البندى و
 الجيد عندنا التركى والوسط الروى والسدى والقيمة الجيدسون وبنار والوسط اربعون وقولنا والقيمة بالاختلاف

سماكة الجاهل وذلك
 عند اعلام الجنس كانه
 يشتمل على الجيد و
 الروى والوسط والوسط
 ذو حكمة من الماكسة
 جملة الجنس كانه
 لا واسطة لاختلاف
 معنى الانجاس
 ويخلو ذلك لبيحته
 على المصاحفة والمماكسة
 اما النكاح فبقائه على
 المسامحة وانما يتخير
 الوسط لا يعرفه كذا في
 فصارت اصلا في حق
 والعبد اصل تسمية

وفى

وفى الوسط من العبد السدى والمنتهى والا على التركى والروى والا فى الحبشى وهم وان تزوجها على ثوب غير موصوف
 فلما مثل شىء اى اجماع الامية الاربعه هم ومعناه شىء اى مقابلة تزوجها على ثوب غير موصوف هم ذكر الثوب ولم يذكر عليه
 تزويج شىء اى وجبه وجوب مثل هم ان يزوجها على الجنس شىء اى النوع وقد ذكرنا ان مراده من الجنس النوع على اصطلاح
 لانتها هم اذ الشيا باجناس شىء اى انواع كالتطن والكتان والابريسم ونحوها هم ولو سمي بنسأ اى نوعا هم بان قال يزوج
 اجمع التسمية وبغير الزوج شىء يعنى بين القيمة والوسط هم لما بنيا شىء ان الشيا بالنوع هم وكذا شىء اى وكذا يتخيرهم اذ بالغ
 فى وصف الثوب شىء بان ذكر طوله وعرضه وزعمه وقبته وذكرانه على سنوال كذا وكذا وصار جبال حجب المسلم فيه هم فى ظاهر الرواية
 شىء اخر از عمار روى عن ابى حنيفة ان الزوج يحجب على تسليم الوسط وهو قول زفر وقال الكاكي قيد ظاهر الرواية لما روى عن ابى
 انه قال ان ذكر الاصل مع ذلك لا يجزى المرأة على قبول القيمة وان لم يذكر الاصل مع ذلك جيز لان الشيا لا تثبت فى الذمة ثوبا
 صحيحا الا موصولا ووجه الظاهر ما ذكره بقوله هم انها ليست من ذوات الاشياء بل من اهلها لان تتكلم الا يمين الشىء فصارت كالعبد
 هم وكذا شىء اى وكذا يتخير الزوج بين الوسط وقيمتهم هم اذ سمي كميلا او موزونا سمي جنسه ودون صفته شىء شىء ان يقول تزويج
 على كحطه او من زعفران ولم يزد على ذلك فانه يتخير بين الوسط وقيمتهم هم وان سمي جنسه شىء اى نوعه هم وصفه بالتجربى بل تجر
 على الوسط هم لان الموصوف منها شىء اى من المكمل والموزون هم ثبت شىء وبناهم فى الذمة ثوبا صحيحا شىء حالالا او موصولا
 بيل جواز استقرامته واسلم فيه وان لم يذكر الصفه فروع وفى المحيط وغيره تزويجها على بيت وهو بدوى يزوجها بيت من شعرا ووجه
 اقا هو فروع من الشيا وان كان حضرا قال محمد لم يمت وسط قال اراو بيتا بيت وانما قال لا يجزى بهنا لك والتجيز
 لا يكون بالبيت قال صاحب المحيط وفى عرفنا راد بالبيت الذى يبات فيه من الدروا لا يصح مرادوا المكين معينا وفى المبسوط
 المراد بالبيت متاع البيت وهو معروف بالعراق وهو ما يجزى به لك المرأة فينصرف الى الوسط وعن ابى حنيفة قيمة اربعون
 دينار وفى جوامع الفقه هو على مثل متاع بيت وسطى عرفهم وفى عرفنا يحجب المثل وان سمي البيت فهو على عينة بخلاف الدار
 والدناير وفى تعيين التبرعات يمان والفلوس التى تزوج كالدراهم والطارقية كذلك وفى المواضع التى تزوج فيها تعيين المكمل
 والموزون والعدد باعيا مما يتعين وللزوجة اخذ عينا وقال مالك يجوز النكاح على بيت ونكاحهم ويجب فيها الوسط وعن الشافعى
 يجب فيها المثل وفى مصنف ابن ابى شيبة قال الحسن وابن سيرين وانما يجوز النكاح على الوصايف زوجت نفسها بها
 جازبه وفى الذخيرة وهو الصحيح ولو ظنتها قبل الدخول بها فلها نصفه ويجوز اذا علم مقدار مهرها وفى جوامع الفقه لوزن وجها على مثل مهر
 فلانة يجب المثل وكذا اذا تزوجها على مثل هذا النبل خطبة او قيمته هذا العبد او قيمته عبدا على سكة دار وقوفه او على ان يزوجها
 ما عاش او بوابقها او على صلحهم او ناقة من هذه الابل وعلى ثوب قيمته عشرة اوقال بجميع ما لا يجب فى ذلك كالمهر فى المهرين

وان تزوجها
 على ثوب غير
 موصوف خلها
 هم المثل ومعا
 لانتها كالثوب
 لم يزد عليه
 لانه لا يملك
 الجنين الثنا
 اجناس وروى
 جنسا بل قال
 هو يزوج التسمية
 ويجزى الزوج لما
 بينا كذا اذ بال
 فى وصف الثوب
 فى ظاهر الرواية
 لانها ليست
 من ذوات الا
 من ذلك اذا سمي
 مكمل او موزونا
 ومنه دون
 صفته ولو سمي
 وصفه كالحجر
 الموصوف من كس
 فى ان مة ثوبا
 صحيحا كذا تزوج
 صلحهم او بوابقها
 فانها جازها
 مهر متاعها

١٢٣

هذا قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه وعن أبي حنيفة يوطئها فانه من بائنه جازيا على غيره على ان اعدوا فانه كان له الصوف تسانا
وتزوجها على جارية حيلة على ان انى بطئها فلما الجارية دون ولد ما قال عن كل يجب مهر المثل الا ان يحكم باكثر منه فيجب في ذلك
على حكم فلان حكم باقل من مهر المثل فلا يزوج عنها وفي المثنى لو تزوجها على حكمها او حكمه او حكم اخيه لا يصح وهو قول المشافعي وقال
يعجز فان وقع الفقرة بالحكم فيها والاشي اما فان فرض لها مهر المثل لمسا النكاح وقال ابن حزم في المحلى انفس النكاح
فيه ولو تزوج امرأة على الف رجل لا يصح التاميل ولو تزوج بعجل باعارف اهل بلده بتجيلة ويؤخذ الثاني بعد الطلاق والموت
ولا يجزى على تسليم الباتى ولا يجزى عليه وفي قتيبة المنية هو عادة فوارزم فان طلقها رجعا لا يصح المهر حاله حتى تنقضى العدة به قال
عامة المشافعي وقال القاضي البديع وقاضيهان وليصير حالا ولو قال بعينه رجل وبعضه رجل ولم يزوج رجلا وبغيره رجل وبغيره رجل
وبالموت او بالطلاق وقيل يجب حالا وهو اقرب الى الحق وفي الذخيرة والصحيح الصفة للعرف معلومة في نفسها وهو الطلاق والموت
وفي البديع اذا ذكر ارجلا مجهولا كالميسرة وهو بوب الرجح ومجي الطر وقال تزوجك على الف موبلة فمى حاله لان الاصل لم يثبت
للمهالة الفاشية وان تزوجها على الف على ان يقصد بالتيسر والبقية الى سنة كان الالف كلمة الى سنة الا ان اقيم المرأة بنية
على انه قد تيسر له منها شي فقاخذه وفي المنية يجوز بعجل وموكل وان لم يذكر اجله وقال القاضي المهرج وحمله الفقرة وقال ابن
سبيل الاصل لا يموت او فقرة وهو قول الشعبي والشافعي وحسن وحامو والثوري وقال ابو عبيد كيان حالا وقال اياس يزوجها
وقاؤه الاكل حتى يطلق او يخرج من مهرها او تزوج عليها وعن كحول الاوزاعي والخيري حال الى سنة بعد دخوله وقال الشافعي
لما مهر المثل واختاره الخطاب من الحنابلة وقال مالك ان كان عن فم ان لا يؤخذ الا عند الموت والطلاق فانه ينظر الى مهر المثل
لكم المرأة فيعطى مثلها ان دخل بها وان لم يدخل بها لم يعطى المهر ولا ينسخ ذكره ابن المنذر عنه في الاشراف وان تزوجها على الف
الى بوب الرجح او مجي المطرفى حالة الجاهالة اى المنازعة عند الاصل وان تزوجها الى المحصا او الى الدياس او النيرة
او المهر بان قال لا يبيح ابى لارواية في هذه المسألة في الكتب الظاهرة وقال الشعبي صحيح التاميل الى هذه الاشياء في
الصدوق كالكفالة وفي المخرجين في يجوز التزوج الى المحصا والدياس في الصحيح ومن المشافعي من قال لا يثبت الاصل
في الصدوق الى هذه الاجال وقرن بين الصدوق والكفالة بان ما هو المعقود عليه وهو المرأة لا تحمل الجاهالة بان الاصل خلاف
الكفالة قال والاول صحيح قال تزوجك به رجلا في الشرع ينصرف الى مهر المثل كذا في فتاوى ابى الليث وقاضى خان
وقال صاحب البيضاوى يعرف الى عشرة دنانير ولو تزوجها على اكثر من مهر مثلها على انها كبر فاذا هي ثبتت لا تثبت الزيادة
تزوجها على حجة او على ان يزوجها فلها قيمة ج وسطا وهو الرجح على المرأة وعند مالك يجب مهر المثل الا ان يكون مفعلا
والنكاحية فاسدة لان الحملان مجهول قلنا فبما اطل بالاجماع على جواز الاستيفار وان زادهم الى كفة في جميع بلاد اسلام

٢٢

في القفنية يجوز الزيادة في المهر غير شهود ولا تصح من غير قبول هم فان تزوج مسلم على خمر او خمر سيرة النكاح سبائره ولها مهر مثلها
ش هذه من المسائل القديمة وفي الجواهر للمالكية ينسخ النكاح قبل الدخول بعده ثبت على المشهور بل فسحة على الاستيفار
والوجوب فيه قولان وعند الشافعي يجب مهر المثل وفي قول قتيبة وقال ابو عبيد ليس النكاح في ذلك كله واختاره ابو بكر بن
عبد العزيز من الحنابلة وهو قول الظاهرية ومثله السروج على السنة واليوم يقولنا قال الاوزاعي والثوري واخرون انما
فهو لان شرط قبول المهر شرط فاسد فصحيح النكاح ويلغو الشرط ونساء التسمية ليس بكبر من عدتها وذلك لا ينسخ النكاح
فكذلك اكداهم بخلاف البديع حيث لا يصح المهر والخزير هم لانه يبطل بالشرط الفاسدة ش والنكاح لا ينسخ ولما لو كنت
عن ذكر المثنى في البديع يبطل والنكاح لا يبطل بالسكوت عن ذكر المهر حيث يصح ويجب مهر المثل فافترقاهم لكن تصح
التسمية ش لان شرط صحة التسمية ان يكون السمي بالا والحمد والحمد ليس بالمال فتوفهم في قوله وهو قوله هم لان التسمية
ليس بالمال في حق المسلم ش فوجب مهر المثل وقال الشافعي في قوله القديم واحمد يجب في المهر مهر المثل وفي ذلخ المهرية
وقيل قول المصنف في المهر ليس بالمال فيه نظر فان الاصحاب قالوا انها انما مال غير متقوم في حق المسلم لان المال يقع فيه
القيمة والمهر بهذه المشابة هم وان تزوج بهذه المرأة على هذا الدف من المثل فاذا هو خمر فلها مهر مثلها عند ابى حنيفة وقال ش
وزنه خلاش وبقاى احمد والشافعي في قول وفي قول اخر انقول ابى حنيفة هم وان تزوجها على هذا العبد فاذا هو خمر ش
اى طهره حرهم يجب مهر مثلها عند ابى حنيفة ومحمد قال ابو يوسف يجب القيمة ش وتقول ابى يوسف ولا يملك المهر مثل قولها
كذا ذكر الحكم الشهيد في الكافي وشمس الائمة السرخسي في شره وكذلك لو تزوجها على شاة ذكيتة فظهرت يمينه فالحلاف
فيها كالحلاف في الحرفى جوامع الفقه اذا تزوجها على هذا الدن من المثل او على هذه الذكيتة فاذا هو خمر او يمينه يجب مهر المثل
فيها عند ابى حنيفة وعندهما يجب فيه خلا او ذكيتة او قيمتها ولم يذكر القيمة غيره وفي العبد اذا مهر حرة يجب مهر المثل عندهما
عند ابى يوسف قيمة اذ لم يعلمها بكونه حرة وان علمها يجب مهر المثل اتفاقا وان قال على هذا الثوب المهرى فاذا هو مهر
فعند ابى حنيفة يجب ثوب مهرى مجرودة ولم يذكر قول ابى يوسف ولو قال على هذا الفقية من الخطبة فاذا هي شعيرة او على هذا
المخل فاذا هو زيت يجب السمي بقدره عند ابى حنيفة وعن محمد يجب الشعيرة قال والظاهر ان يجب عنده مهر المثل ولو قال
على هذا الفرق من السمن وليس فيه شعيرة يجب لها مثل ذلك من السمن ولو قال على هذا الزوق من السمن يجب مهر المثل
هم لابي يوسف انه ش اى ان الزوج هم اطعمها ش يقال الملعنة لشيء قطع حيث سمي لها مالا وعجز عن تسليمه فموجب عليه
قيمة او مثله ان كان من ذوات الامثال ش فاخل من ذوات الامثال هم كما اذا ملك العبد السمي في اعتق ش بان
تزوجها عليه فملك هم قبل التسليم ش اس قبل تسليمها فانه يجب قيمة العبد المالك اتفقا

لان شرط قبول المهر
شرط فاسد فصحيح
النكاح ويلغو الشرط
بخلاف البديع حيث
يبطل بالشرط الفاسد
لكن لو صح التسمية
لما ان المسك يبطل
في حق المسلم فوجب
المثل فان تزوجها على
الدين من المثل فاذ هو
خمر فلها مهر مثلها
وقال الجاهلي في خطبة
وان تزوجها على العبد
فاذا هو مهرى يجب المثل
عند ابى حنيفة صح
وقال ابو يوسف يجب القيمة
كلما بوانه اطعمها
فوجب تسليمه فوجب
او مثله الكن من ذوات
الامثال كذا في البديع
المسجل للتسليم

لأن المهر فيه لا يجب بمجرّد العقد لفساده فان فرق بينهما قبل الدخول فلا مهر ولا عدة لان النكاح الفاسد لا حكم له قبل الدخول وكذا اذا فرق بعد المخلوة الصبيحة وان المخلوة الصبيحة في النكاح الصحيح انما قامت مقام الوطى المتكلم من الوطى وهما لا يمكن من الوطى لكون العقد فاسدا واجب المهر لان يقال ينبغي ان يجب المهر لقوله تعالى وان طلقتموهن من قبل ان يمسوهن وقد فرستم لهن فريضته فخصت ما فرستم لان قبول ذلك في المطلق بعد النكاح من كل وجه لان المطلق يعرف الى الكمال فلم يوجب النكاح من كل وجه انتهى قلت قال الا تراهي وانما يجب التفريق على القاضي فمن اين الوجوب عليه وقد قالوا لا يفرق بينهما على قولين القاضي بل لكل واحد منهما منع هذا النكاح بغير محرم من صاحب قبل الدخول وبعده محض منه كالبيع الفاسد لا يجب بمجرّد العقد فان لكل واحد منهما قبل القبض وبعده لا يجوز من المخرجه في الذخيرة قلت يمكن ان يكون الوجوب على القاضي عند توافر الزوجين اليهم لان المهر فيه شئ اى في النكاح الفاسد هم لا يجب بمجرّد العقد لفساده شئ وانما يجب استيفاء منافع البضع قوله لفساده اى افساده والعقد هو وانما يجب استيفاء منافع البضع وكذا بعد المخلوة شئ اى وكذا يجب للمهر في النكاح الفاسد اذا وجد التفريق بعد الحماة الصبيحة ايضا لان المخلوة في شئ اى في النكاح الفاسد لا تثبت بها المتكلم من الوطى من فلا يقيم مقام الوطى فصار المخلوة الحابض وبذا قول الشانخ المخلوة الصبيحة في النكاح الفاسد كالمخلوة في النكاح الصحيح فان دخل بها شئ اى بالمرأة التي تزوجها بنكاح فاسد فلما مثل شئ لان الوطى في محل المعصوم بسبب الضمان الجارية او الخدم الزاجر وتعذر التأني في شبهة النكاح فيه فتعين الاول قوله عليه السلام ايا امرأة تكلمت بغير اذن وليها ففكها باطل فان دخل بها فلما المهر بما استحل من فرجها بين عليها السلام لان مستحق في النكاح الباطل بالدخول لا بالعقد والمخلوة هم لا يزوجون اى مهر مثلها هم على المسمى شئ اى على الذي سعى عند العقد هم عندنا خلافا لافرنج لم يرد تعالى يعتبره بالبيع الفاسد شئ يقتضيه عليه حيث يجب القيمة في البيع الفاسد بالثمن والمبلغت ان زاد على الثمن فذلك المثل هم ولنا ان المستوفى ليس بما لا يستوفى شئ هو البضع وهو ليس بما لا يبيع من نفسه هم وانما يتقوم بالتسمية شئ عند العقد يجب تقدير القيمة وهي المثل بقدر التسمية هم فان زادت شئ اى التسمية هم على المثل لم تجب الزيادة لعدم صحة التسمية شئ فان قيل يرد على قوله وانما يتقوم بالتسمية مسألة المفوضة فان مهر المثل يجب فيها وتقوم منافع البضع قلنا المراد انها تقوم زايدها على مهر المثل بالتسمية في العقد فكذا العقد يمنع انقص عن مسألة المفوضة اى في حق الزيادة لان التسمية في النكاح الفاسد بعد دم حكمه لانه وجد في ضمن النكاح الفاسد فاذا كان بعد حكمه لم يتغير الزيادة على الوجوب الا على وهو المثل كما في البيع الفاسد اذا كان الثمن زايدها على القيمة فلا يجب الزيادة بل يجب القيمة وانما اذا كانت التسمية اقل من مهر المثل وجب المسمى ولا يجب الزيادة لوجوب

لأن المهر فيه لا يجب بمجرّد العقد لفساده فانما يجب باستيفاء منافع البضع وكذا يجب للمخلوة لان المخلوة فيه لا تثبت بها المتكلم خلا مقام الوطى فان دخل بها فلما مهر مثلها لا يزوجون للمسمى منها خلافا لافرنج هو يعتبر بالبيع الفاسد ولنا ان المستوفى ليس بما لا يستوفى صريحا للتسمية فبأذا ازلت على مهر المثل هو يجب الزيادة لعدم صحة التسمية وان نقصت

الاجابة

الزنى من المرأة بذلك وان نقصت شئ اى التسمية عن مقدار مهر المثل هم لم تجب الزيادة على المسمى لان عدم التسمية شئ اى تسمية الزيادة على المسمى قال الاكمل فان قلت على هذا لا يتقاض لانك انقضت التسمية اذا زادت على مهر المثل شئ اعتبرتها وانقضت عنه وبى وان كانت فاسدة يجب شمول المهر وم وان كانت صحيحة يجب شمول الوجوب قلت هى صحيحة من وجه ودون وجه صحيحة من حيث ان المسمى بل متقوم لان فرض المسئلة فيه فاسدة من حيث انها وجدت في عقد فاسد فاعتبرنا فسادا اذا زادت وصحتها اذا انقضت لانها من رضاها اليها هم بخلاف البيع شئ هذا جواب عن قياس زفر يانه ان قياسه على البيع غير صحيح هم لا يشئ اى لان العوض عن البيع الفاسد مال هم متقوم في نفسه بقدر بدله بقيته شئ اى بقدر قيمته بالثمن المبلغت هم وعليها شئ اى على المرأة المذكورة التي دخل بها في النكاح الفاسد هم العدة الحاقا لشبهته شئ اى لشبهته النكاح هم بالقيمة شئ اى حقيقة النكاح هم في موضع الاحتياط لان النسب امر يتناول في اثباته اعيان الولد فتجب العدة خطاهم وتزجر عن اشتباه النسب شئ عند احتياطه والنسب يتناول في اثباته فيه هم ويقترب ابتداء او شئ اى ابتداء العدة هم من وقت التفريق شئ اى من وقت تفريق القاضي او العزم على ترك الوطى هم الامن اخر الوطيات هو الصحيح شئ اختاره عما حكى عن ابي القاسم الصغار انه يعتبر من اخر الوطيات وهو قول زفر ولنا قال الاكمل قوله هو الصحيح اختاره من قول زفر وكذا قال الا تراهي حتى لو خاصمت في آخر الوطيات ثلاث حيض قبل التفريق فقد انقضت بهما ذكر في المبسوط انه لا ينشئ اى لان العدة هم تجب باعتبار شبهة النكاح شئ يعني من حيث وجوده كمنه من الايجاب والقبول هم ورضعها شئ اى رفع شبهة النكاح هم بالتفريق وثبت نسب ولد آمنه لان يتناول في اثباته اعيان الولد شئ لان الولد الذي ليس له اب معروف كالميت لا يولد له من وجه ولا من غير وجه وشبهه هم فيرتب شئ اى ثبوت النسب هم على الثابت من وجهه شئ وهو النكاح الفاسد هم ويعتبر بدة النسب من وقت الدخول عند محمد رحمه الله وعليه الفتوى شئ يعني يعتبر بدة النسب وهو ستة اشهر من وقت دخل الرجل عليها ولا يعتبر من وقت العقد وعند ما من وقت النكاح وهو بعيد اشار اليه بقوله هم لان النكاح الفاسد ليس براءع الشئ اى الى الوطى وانما لا ثبوت حرمة المصاهرة بعقد الفاسد حتى يكون فيه مس التيقيل هم وعليه الفتوى شئ اى على قول محمد قال ابو الميثم هم والاقامة باعتبار شئ يعني ان اقامته العقد مقام الوطى في النكاح الصحيح باعتبار ان العقد ادع الى الوطى والنكاح الفاسد ليس براءع الى الوطى لكونه حراما فاجب الرفع فلا يقيم العقد مقام الوطى ولا يعتبر المدة من حين العقد قال شئ اى القدر من رحمته الله تعالى هم ومهر مثلها شئ اى مهر مثل المرأة هم يعتبر باحوالها وعامتها ونبات اعمامها شئ المراد باحوالها اعيانها او اموالها ولا يها وكذا عامتها من اخوات ابيها لانيه واسد ولا يه وقال الشافعي واحمد وعامة اهل العلم

لم يجب الزيادة على المسمى لعدم التسمية بمخلو ولا يبيع لانه مال متقضى في نفسه فيقدر بدله بقيته وعليها العدة الحاقا لشبهته بالحقيقة في موضع الاحتياط وتزجر عن اشتباه النسب ويعتبر ابتداءها من وقت التفريق لامن اخر الوطيات هو الصحيح لا هنا يجب بالقبول شبهة النكاح ورضعها كالتفريق وثبت نسب ولد آمنه النسب يتناول في اثباته اعيان الولد فيرتب على الثابت من وجهه وشبهه النسب من وقت الدخول عند محمد وعليه الفتوى والنكاح الفاسد ليس براءع اليه ولا اقامة بلفظ قال ومهر مثلها يثبت بالحوالها وعامتها

د ب ل ت ع هـ

وفي البسوط ويعتبر بشيخه من جهة ابيه كما هو متبع لابيها وامها اولادها وعمايتها ونسبها اعلمها ومثله في المحيط وقال
وعمايتها ونسبها من جهة امها وهو محمول على ما اذا كان اباها من قبلها هم قول ابن مسعود رضي الله تعالى عنه لما مثل فيها
وهي اقارب الابشش هذا الحديث اخرجه الاربعه في سننهم عن صفيان بن منصور عن ابراهيم عن علقمة واللفظ
للتريدي قال مثل ابن مسعود عن رجل تزوج امرأة ولم يفر من لها صداقا ولم يدخل بها ستات فقال ابن مسعود
لما مثل صداق نسائها لاوكس ولا شطط وعليها العدة ولها الميراث فقام مقتل بن سنان الاشجعي فقال قضي رسول الله
صلى الله وسلم في بروع بنت واشق بنت امرأة مناشل باقضية فخرج بها ابن مسعود وقال التريدي حديثا
حسن صحيح وقال شيخنا زين الدين انما في صحيح هذا الحديث ونظيره فقال الشافعي فيما رواه عنه البيهقي في
السنن والمعرفة ولم يخط من وجه ثبت مثله قال وهو مرة يقال من قتل بن سيار مرة عن مقتل بن سنان
مرة عن بعض اشجع لا يسمى فاعلم بالانساب في تسمية رواته انتهى قلت قد صححه اكثر اهل الحديث التريدي وابن حبان
وابو عبد الله بن الاخرم النيشابوري وابو عبد الله بن الاخرم النيسابوري وابو عبد الله الحاكم البصري وقال البيهقي في
الاختلاف في تسمية من روى عنه بروع بنت واشق عن النبي صلى الله عليه وسلم لا يوم الحديث فان اسانيد هذه الرواية
صححة وفي بعضها ان جماعة من اشجع شهدوا بذلك فسمي بهذا وبعضهم يسمي بغيره فكلهم ثقة ولولا الثقة من رواه
عن النبي صلى الله عليه وسلم كان عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه يفرح بروايته وحكم الحاكم في المستدرک
عن شيخه عبيد الله بن محمد بن يعقوب الحافظ انه قال لو حضرت الشافعي لقلت على روي اصحابه وقلت قد صح
الحديث فقال به وقال التريدي روى عن الشافعي انه رجع بعد عن هذا القول وقال بحدیث بروع بنت واشق
وقال التريدي والعلم على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وبقول التريدي واحدا صحيحا
وقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم علي بن ابي طالب وزيد بن ثابت وابن عباس بن
عمر رضي الله تعالى عنهم اذ تزوج الرجل امرأة ولم يدخل بها ولم يفر من لها صداقا قال لها الميراث والاصداق لها
وعليها العدة وهو قول الشافعي قلت ومثل يفتح المير وسكون العين المعلقة وكسر القاف بن سنان الاشجعي وليس له في
الكتب الا هذا الحديث شهد الفتح وكان ابن عقبة الذي يقال له مشرف حال لواله وقومه ونزل الكوفة وقدم المدينة
فقتل بها يوم الحرة جبرائيل قتلته مسلم بن عقبة الذي يقال له مشرف ابن عقبة وقيل قتله باحق بن قنفل وله ثقة ذكرنا
في التاريخ الكبير وبروز المشهور فيها عند اهل الحديث كسر الباء والموحدة وسكون الراء ثم واو مفتوحة ثم عين مملوءة
قال الجوزي في الحديث بقوله كسر الباء والصواب بالفتح لانه ليس في الكلام فوعل الا بروع بنت معروف وعنه واسم

نقول ابن
مسعود
له مثل
نسائها
لاوكس فيه
ولا شطط
وهي انما
هي لابل

او ووكذا قال صاحب الحكم ووثق بالشيخين العجمية وهي اجمعية وذكرها ابن حبان في الصحابة قوله لاوكس ولا شطط اس
لأقصان ولا زيادة ولاوكس يفتح الواو وسكون الكاف وبالسعين المعلقة هو نقصان والشطط يفتح الشين المعجمة والطاء
المملوءة وتكرارها الجوز والزيادة ومن اقارب الاب اي ونسأوكا اقارب الاب هم لان الانسان من منس قوم ابيه
ش لان جنس قوم امه الا ترى ان الام قد تكون امه والابنة قرشية تبعها لابيها ومن مثل مختلف باختلاف هذه
الاوصاف هم وقيمتهم انما يعرف بالنظر في قيمة منس اي منس فكل اشق الا يعرف النظر في قيمة منس
هم ولا تعير باصا وخالفها ان لم يكونا من قبيلة اشق يريد بها من قبيلة ابيها وذلك مثل ان تزوج رجل ابنة عمه
فقلد بنتان تزوجها من رجل للشيء لها من قبيلة اشق ههنا وههنا ثم يطلقها او يموت عنها قبل الدخول او بعده او يطلقها بعد
الخوة الصحيح وامها من منسها وجمالها فان يحكم لها بمنس امها وهي بنت عم ابيها او بمنس امها وهي بنت عم
ابيها وقال ابن ابي ليلى يعتبر باسها وخالفها ونسأوكا هم من قبل امها لا يبيهاش اشارة الى قوله وقيمتهم الشق انما تعرف
بالنظر في قيمة منسهم وان كانت الام من قوم ابيها بان كانت بنت عمه فتح يعتبر بها لانها من قوم ابيهاش لان
الانسان من منس ابيه ولما كان اكثر من قولي من خلفا بن العباس بن الامام ولم يخرجوا بذلك من ان يكون من بني هاشم
والهاشمية ان ولدت من نبطي كان ولدا بطنيا هم ويعتبر في منسهم ان تيساوي المراتب في السن والجمال والمال والقول
والدين والبلد والعصر والعفة ش وهي ثمانية اشياء وفي النكاح اعتبار المثلثة في خمسة عشر خصلة الجاهل والحجب والمال والقول
والدين والعلم والارباب والتقوى والعفة وكما في الخلق وسداسه الحسن والبكارة وحال ومصال الزوج وان يكون لها ولد في
المحيط والمرغبات في قيل لا يعتبر الجاهل في بنت الحسب والشرف وانما يعتبر ذلك في وساد الناس اذ الرغبة فيهم للجاهل بخلاف
بنت الشرف وفي المحيط فان لم يوجد في قرابتها من يمثل حالها اعتبر مثلها في الاجنبيات وفي خواتم الاكمل امرأة لا مثل
لها في الجاهل والهاشمي قبيلتها ينظر الى قبيلة اخرى مثل قبيلة ابيها وعند ابي خزيمة لا تعتبر الاجنبيات هم لان مثل مختلف
باختلاف هذه الاوصاف ش اشارة الى الاوصاف الثمانية المذكورة فان الغنية تنكح باكثر ما تنكح الفقيرة وكذا الشابة
مع العجوز والحسنة والشابة وكذا البكر في هم وكذا يختلف باختلاف البدار والعشش ارا والدار والبلد وان يكون من ههنا
في بلد احمي لا يعتبر بهرا بمشيرة ثماني بلدة اخرى فان لم يوجد منهم من يثلها اعتبر بالاجانب من بلدها باجمع الامية
وتحصيلا للمقصود بقدر الوسخ كذا في البسوط وفي المحيط والخيرة يعتبر بها من ههنا مثلها في هذه الصفات يوم التزوج قوله
والعصر اي واختلاف العصر اي الزمان هم قالوا ش اصحابنا هم واعتبر التساوي في البكارة ايضا لانه ش اي لان الشابة
هم يختلف باختلاف البكارة والشيخية ش قال صاحب المغرب القريب من النساء التي قد تزوجت والحج ثياب والنبات

ولا ان لا
من جنس قوم
اميه وقيمتهم
انما تعرف بالنظر
في قيمة منسهم
ولا يعتبر بها
وحالها اذ لم
تكون من قبيلتها
لما بينا كان كذا
الام من قوم ابيها
بان كانت بنت عمه
فحينئذ يعتبر بها
لما انها من قوم ابيها
ويعتبر في مثلها
تساوي المراتب في
السن والجمال والمال
والعقل والدين والبلد
والعصر لان كذا

التيبوتة في قصد ما ليس من كلامه وقال الجوهري ربل ثيب وامرأة ثيب الذكر والاشي فيه سواء هم واقفا فمن المولى المهر
 صحيح شانه شش يعني اذا زوج المولى ابنة ومن لم لها المهر صح حمانه سواء كان الزوج صغيرا او كبيرا وسواء كان من جانب
 الزوج او الزوجة لكن في الصغير اذا زوجها ابوها فله المهر ان تطالب الاب بالمهر وان لم يضمنه باللفظ ذكره في شرح
 الطحاوي والتمه هم لانه شش اي لان المولى هم من اهل الالتزام شش لانه عاقل بالغ ومبذبه رغبا والرغيم غارم
 بالحديث شش وقد اضافه هم الى التلبه شش اي اضاف الالتزام او الضمان الى شش لتبيل الضمان وهو المهر وذلك
 لان المهر هم وهو من مضمون جميع شش بخلاف ما اذا باع الاب مال ولده الصغير ومنه المهر عن المهر شش لم يصح قوله
 صح الضمان كان ضامنا لنفسه ولا يصح على ما يجي عن قريب هم ثم المرأة بالخيار في مطالبتها زوجها ولو عليها اعتبارا
 بساير الكفالات شش لان الحكم في الكفالة هكذا ان السكندر لان شش طالب الكفيل وان شش طالب الكفيل وان شش
 طالب الاصيل على ما عرف في موضعهم هم ويرجع المولى اذا ادى شش المولى للمهر الى التبت هم على الزوج شش يتعلق بقوله
 يرجع هم ان كان شش اي الضمان هم بامره شش اي بالزوج هم كما هو المهر شش اي العادة المستمرة في الكفالات شش
 اي الكفيل يرجع على الاصيل ان كان بامره هم وكذلك يصح هذا الضمان شش اي ضمان المهر ان كانت الزوجة صغيرة
 شش او كبيرة كذا هم بخلاف ما اذا باع الاب مال الصغير ومنه المهر شش فانه لا يصح ضمانه والعرف هو قوله هم لان المولى
 صغير وسبب في النكاح شش ولذا وكيل الزوجة لا يجبر على تسليمها وكيل الزوج لا يطالب بالمهر في البيع عاقد شش
 اي المولى في البيع عاقد هم ومباشر شش اميل في حقوقهم حتى ترجع العدة عليه والموقوف اليه شش وحقوق العدة شش
 المبيع وتسليم الثمن ونحوهما في الغاية هذا كما لو ازوج الصغيرة ومن لم لها المهر عن الزوج اما اذا زوج ابنة الصغير في
 حال صحته ومنه لزوجته المهر الصحيح اذا قبلت المرأة ذلك ولم ترض الى المعنف واذا ادى الاب بعد ذلك
 لم يرجع على الاب استحسانا وفي القياس يرجع لان غير الاب لو تضمن باذن الاب فادى يرجع في مال الصغير فكذا لك
 الاب وجبه الاستحسان ان الايا تهيول المهر عن ابناهم عاوة ولا يطالبون في الرجوع والثابت بالعرف كالثابت
 بالنص الا اقام شرط الرجوع في اصل الضمان فخرج بخلاف الوصي اذا ادى المهر عن الصغير بحكم الضمان يرجع لان اشتر
 من الوصي لا يوجد عاوة هذا اذا ادى الاب بعد الضمان اما اذا مات قبل الاداء فله المرأة بالخيار ان شارته اخذت المهر
 الزوج وان شارته استوفت ذلك من تركه الاب لان الكفالة كانت صحيحة فلا تبطل بالموت ثم اذا استوفت من تركه
 قال في المبسوط يرجع على ساير الورثة بذلك في نصيب الابن وعليه ان كان قبض نصيبه وقال زفر لا يرجع ولم يذكر
 خلاف ابني يوسف فيه وفي الكافي للحاكم الشهيد ايضا والواجب في قتاده ذكر خلاف ابني يوسف كما هو مذهب زفر وكذا

يختلف باختلاف
 هذا الاوصاف وكذا
 يختلف باختلاف
 الدار والعصر والوا
 ويعتبر للتساوي ايضا
 في البكارة والشيء ولا
 بالبكارة والشيء ولا
 ضمن المولى المهر صح
 لانه اهل التزام وقد
 اضافه الى ما قبله
 فيصير المهر الى الخيار
 في مطالبتها زوجها
 او وليها العتبات
 الكفالات ويرجع
 المولى اذا ادى على الزوج
 ان كل بامره مكلو
 الوسم في الكفالة وكذا
 يصح من الضمان وان
 كانت الزوجة صغيرة
 بخلاف ما اذا باع
 الاصيل الصغير
 ضمن الثمن لان الو
 صغير ومعه في النكاح
 وفي البيع عاقد و
 ومباشر حتى ترجع
 العمل عليه
 والحقوق اليه

ان ثبت خلاف ابني يوسف في خلاصة الفتوى منقول عن المحيدان النكاحات ذكر ذلك وان كان الضمان عن الاب في
 مرض الموت فهو باطل كذا كل ضمان في مرض الموت عن الوارث فهو باطل والمجنون بمنزلة العبد في جميع ذلك لانه
 ولي عليه كالصغير سواء كان المجنون اصليا او عارضا ولو زوج الاب طفلة الصغيرة امرأة بمهر معلوم لا يلزم المهر اياه الا اذا
 تضمن وقال مالك والشافعي في القديم المهر على الاب لانه تضمن ولانه قلنا الصداق على العتبات سابق بالاتار
 هم وصح ابراهيم شش اي ابراهيم الاب الثمن من المهر شش هم عند ابني خفيقة ومحمد شش وذكر شمس الائمة السري في مبسوط صحته
 الابراء ولم يذكر الخلاف هم ويملك قبضه بعد بلوغه شش اي يملك الاب قبض الثمن بعد بلوغ الصبي هذا القول مرجوع
 العدة على العاقد في البيع هم فلو صح الضمان شش اي ضمان الاب الثمن عن المهر شش في البيع هم بصير ضامنا لنفسه
 شش فلا يصح وقدر مبياته هم وولاية قبض المهر لاب شش هذا جواب عن سوال مقدرة قد يرد ان يقال كيف قلتم ان الاب
 صغير لا يرجع حقوق العقد اليه وله ولاية قبض مهر الصغير وقال الكافي تقدير السؤال ان يقال الاب يملك قبض الصداق
 كما لو كان يملك قبض الثمن فلو صح ضمانه بصير ضامنا لنفسه وهذا يجوز هناك وكذا في الاب فاجاب عنه بقوله وولاية قبض
 المهر لاب هم بحكم الابوة شش اي بولاية الابوة هم لا باعتبار ان عاقد شش ثم لا يشترط احراز الزوجة قبض الاب مهرها
 عند علمائها وعنده زفر هو قول ابني يوسف الاخر فشرط وفي المرغينا في الاشرط ولم يحكم خلافا هم الا ترى انه شش
 اي الاب هم لا يملك قبض شش اي قبض المهر بعد بلوغها شش اي عند مبيته اياه عن قبض فلو كان باعته اياه عاقد
 يقبض بعد البلوغ ايضا كما في ثمن المبيع وقال ابو الوالي في فتاواه لاب ان يطالب بمهر البكر وان كانت كبيرة
 والقياس ان لا يطالب لان ولاية الاب تقطع عنها بالبلوغ ووجه الاستحسان ان العادة فيما بين الناس ان الاباء
 يفيضون صداق البنات ويجهزون بها البنات والبنات تكون راضية بقبض الاب لانهما تتحى عن المطالبة بنفسها
 ولو رغب اباها عن قبض الصداق لا يملك الاب المطالبة وليس لاحد من الاولياء ان يقبض الجارية المدركة مهرها الا لو
 منها ثم الاب في حق البكر والمباغة انما يملك قبض صداقها المسمى لا غير حتى ان المسمى اذا كان بغير قبض المهر لا يجوز
 استبدال والاب لا يملك الاستبدال قال شمس الائمة السري هذا مذهب علمائنا وروى عن علماء بلخ انهم جوزوا
 ذلك حتى من قبض بعض العبدان من منهن المسمى وبالنصف ضيا عما يجوز قال هذا فرق بالناس وقال في الفتاوى
 الصغير لو قبض السوم ومكان البعوض او على العكس لا يجوز وان قبض الصغير لا يجوز الا في موضع جرت العادة كما في
 رسايتنا ياخذون بعض المهر ضيا عما فلا يصح ضمانا لنفسه شش ترجيح لما قبله هم قال شش اي محمد في الجامع الصغير
 هم وللمرأة ان تمنع نفسها شش اي من الزوج هم حتى ياخذ المهر شش هذا اذا كان المهر عاجلا اما اذا كان موجلا ففيه خلاف

ويصح اولا
 عند ابني
 حنيفة
 محمد بن وهيب
 قبضه بعد
 بارخه فلو
 صح الضمان
 يصير ضامنا
 من نفسه
 وولاية قبض
 المهر للزوج
 بحكم الابوة
 لا باعتبار
 انه عاقد
 الا ترى انه
 لا يملك
 القبض بعد
 بلوغها
 فلا يصح
 ضمانا لنفسه
 قال وللمرأة
 ان تمنع نفسها
 حتى ياخذ المهر

بين اصحابنا على ما يجي ان الشارح قد تعالى من منع من شئ اى ولما يقع ان تمنع من شئ ما لم يخرجها اى ليسا فربها
 ش فسر الاخراج بالسافرة من تعين مضاف الى البدل ش اى تعين حق المرأة في المهر كما تعين في حق الزوج في البدل
 ش وهو البضع من مصادك البضع ش يعني ان البائع يحبس البضع للثمن فكذا لك المرأة تحبس بضعها لطلب المهر
 وليس للزوج ان يمنعهما من السفر والخروج من منزله ش اى منزله الزوج من زيادة اهلها ش اى ليس له ايضا ان يمنعهما
 من زيادة اهلها من حقها المهر كذا ش اى المهر من المهر لان حق الحبس لا يستفاد استحقاق ش لان حق الحبس للزوج
 لا بل ان يستوفى من استحقاقه وهو الانتفاع بضعها من ليس له حق الاستيفاء قبل الايفاء ش اى قبل ان يوفى حقها وهو المهر
 وفي الحديث يخرج في حواشيها زيادة اهلها وتسافر بغيره اذ حتى يوفى فيها جميع المهر والظاهر ان التاكيد في كل المهر على اهل منه
 هو ولو كان المهر كله موجبا ليس لما ان تمنع نفسها لا تسقط عنها بالتاكيد ش اى لا تسقطها عن طلبها بسبب تاجيل المهر
 وبه قال الشافعي ومالك واحمد كما في البيع ش يعني ان الثمن اذا كان موجبا للبائع ان يحبس البضع فكذا لك الحبس
 المرأة نفسها اذا كان المهر موجبا له وفيه خلاف ابى يوسف فانه قال لما ان يمنع نفسها اذا كان المهر موجبا الى اهل معلوم
 سواء كانت المدة قصيرة او طويلة لان ملك البضع لا يعبر عن ملك البدل وعن ابى حنيفة ومحمد ليس لما ان تمنع نفسها
 لانها رخصت باستعمالها فلا تمنع نفسها وبه قال الشافعي ومالك وهو ان دخل بها كذلك الجواب ش اى كما ان
 للمرأة لما ان تمنع نفسها حتى تأخذ المهر ومنع من ان يخرجها فيما قبل الدخول بالاتفاق فكذا لك بعد الدخول من عند
 حنيفة ش وقد اقول ابى حنيفة اخر الكذا في الايضاح هو وقال ليس لما ان تمنع نفسها وهو قول ابى حنيفة ولام
 والخلاف ش اى الخلاف المذكور بين ابى حنيفة ومالك وهو ان كان الدخول برضاها حتى اذا كانت بكرة او كانت
 صبيته او مجنونة لا يسقط عنها في الحبس بالاتفاق على هذا الخلاف ش المذكور هو والخلاف بهار ش مثل الخلاف
 في الدخول من ويتبين على هذا الخلاف هو استحقاق النفقة ش فعند ابى حنيفة اذا امتنع نفسها بعد الدخول لا تسقط
 نفقتها لان المنع كالحق وعند مالك لا نفقة لها وقال في الاسلام البر وروى في شرح الجامع الصغير كان ابو القاسم الصغار
 في المنع يقول ابى يوسف ومحمد وفي السفر يقول ابى حنيفة قال وهذا حسن في القية يعني بعد الدخول لا تمنع نفسها لطلب
 المهر فذا امتنعت لا تسقط نفقتها كما هو مذهب ابو حنيفة هو لها ش اى لابي يوسف ومحمد ان المهر هو عليه ش وهو
 هو كذا قد صار مسلما اليه ش اى الى الزوج هو بالوطية الواحدة وبالخلوة ولما ش اى ولا بل كون المعقود عليه
 مسلما بالوطية الواحدة وبالخلوة هو تاركها ش اى بالوطية الواحدة وبالخلوة هو جميع المهر ش فاذ كان الامر كذلك
 هو فلم يمنع من المهر كذا البائع اذا سلم البيع ش اى بانها قبل قبض الثمن هو وله ش اى ولا بل حنيفة هو لها ش

وقد عرفت ان يجوزها الى ما
 بها لتعني حتمها في البدل
 كما تعين حق الزوج في البدل
 وصار كالبعض وليس للزوج
 ان يمنعهما من السفر والخروج
 من منزله وزيادة اهلها
 حتى يوفى المهر كله اى المهر
 لان حق الحبس استيفاء
 المستحق وليس له حتى يستيف
 قبل الايفاء ولو كان المهر كله
 موجبا ليس لما ان تمنعها
 لا تسقطها حقها بالتاكيد
 كما في البيع وفيه خلاف ابى
 وان دخل بها فكذا لك
 الجواب ش اى حنيفة وكذا ابى
 ان تمنع نفسها بالخلوة فيما اذا
 كان الدخول برضاها حتى اذا
 مكه او كانت صبيته او مجنونة
 يسقط حقها في الحبس
 بالاختلاف وعلى هذا الخلاف
 بها بغيرها حتى على هذا
 النفقة لها ان المعقود عليه
 كذا قد صار مسلما اليه بالوطية
 الواحدة وبالخلوة ولما ش اى
 به جميع المهر فربما يحق
 الحبس كذا البائع اذا سلم البيع
 وله ان

ان المرأة

ان المرأة من صنعت منه ش اى من الزوج هو ما قبله البدل ش وهو البضع هو لان كل وطية تصرف في البضع المحرم
 فلا تخل على صيغة الجهر على البضع المحرم عن العوض ش يعني لا يجوز اخلاؤه عن العوض هو ابانة لخطرة ش اى
 لا بل ابانة بخطرة المهر هو المحل المحرم هو والتاكيد بالواحدة ش هذا جواب عن قولها ولما تباكدها جميع المهر تقديره
 ان التاكيد بالواحدة اى تارك المهر بالوطية الواحدة هو لهالة ما وراها ش اى لا بل جباله ما وراها بالوطية الواحدة هو
 فلا يصلح من احراز المهر ش لان المحل لا يراحم المعلوم هو ثم اذا وراها ش اى وطى اخره وصار معلوما تحققت المرأة
 ش فيزاحم الاول لكونه معلوما يصير المهر مقابلا له وبالأول واذا وجد اخر فكذا لك هو وصار المهر مقابلا لكل ش اى
 بكل الوطيات ولما ذاك بقوله هو كالعبد اذ جنى جناية يدفع كد بها ش اى بهذه الجناية هو ثم اذا جنى اخرى ش
 اى جناية اخرى هو واخرى ش اى وجناية اخرى الى الثانية ش اى دفع جميع الجنات هو واذا وراها
 مهر مثلها الى حيث شاء ش اى اذا وراها لرجل امراته مهر مثلها كذا قيد الكافي نقلها الى حيث شاء من البلاد ش هو
 عز وجل اسكنوهن من حيث سكنتم وبه قال الشافعي ومالك واحمد واسكنوهن من حيث سكنتم ش قاله الفقيه ابو الليث رحمه الله
 وقال الا تزاوى هو محمد بن سلمة قلت لا يفر ذلك لان كلا من ابى الليث ومحمد بن سلمة قائل بذلك هو لا يخرجها الى بلد غير بلد
 لان الغريب يؤذى ش وذكرته في حصول الاستسرة وشي الزوج اذا انا وان يخرج المرأة الى بلد اخرى وقداوى
 لها مهر ليس له ذلك كذا اختاره ابو الليث رحمه الله تعالى وقال طبر الدين المصنف في الاخذ بقول الامد عز وجل اولى
 من الاخذ بقول الفقيه قال المدة تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم وذكر في التبيين والفتوى على ان للزوج ان يسافر
 بها واذا وراها المحل لقوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم ولان الغريب يؤذى فان قيل هذا التعليل معارض بقوله اسكنوهن من حيث
 سكنتم فلا يقبل قلنا قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من مقيد بالنفس تبرك الاضمار بليل سياق الآية وهو قوله تعالى
 ولا تضاروهن وفي النقل الى بلد اخر مضارة ولما اجاز الاخراج برضاها وفي الحديث انما لا يخرجها من بلدها
 وجواز النقل ظاهر الرواية وقال صاحب ملتقى العباد ونحوه بانها تملك من نقلها اذا وراها المحل ومن الموقل هو وفي قريش
 القريش ش اى ما دون مدة السفر لا تحقق الغيبة ش لقرب المسافة بخلاف مدة السفر وما فوقها وسيل البواقي اسم المصنف
 عن من يخرجها من المدينة الى القرية ومن القرية الى المدينة فقال ذلك ميتة وليس بسفر واخراجها من بلد الى بلد سفر وليس
 بميتة هو قال ش اى محمد بن الجابح الصغير هو من تزوج امرأة ثم اختلف في المهر ش اى الزوجان اختلفا في المهر ميتة
 بان قال الرجل تزوجتك بالثمن وقالت المرأة بالفين هو فاقول قول المرأة الى تمام مهر مثلها والاقول قول الزوج فيما
 زاد على مهر مثل ش وعند الشافعي تباحا كما في البيع ولا يشترط النكاح سواء كان الاختلاف قبل الدخول او بعده ويجب ان

منعت منه ما قابل
 بالبدل لان كل وطية
 تصرف في البضع المحرم
 فلا تخل على العوض
 ابانة لخطورة والتا
 كد بالواحدة لجهالة
 ملو اء ما فلا يصلح
 من اجماع المعلوم ثم لا
 وجد وطى اخره كما
 معلوما تحققت المرأة
 وصار المهر مقابلا لها
 لكل كالعبد اذ جنى
 جناية يدفع كد بها
 ثم لا جنى اخرى واخر
 يدفع جميعها واذا وراها
 مهر مثلها الى حيث شاء
 لقوله تعالى اسكنوهن من
 سكنتم وقيل لا يخرجها
 الى بلد غير بلد كذا الفر
 تؤذى في قريش القريش
 لا تحقق الغيبة قال ابن
 زوج ام لا ثم اختلفا في المهر
 فالقول قول المرأة لان تمام
 مهر مثلها والاقول قول الزوج
 فيما زاد على مهر مثل

ص

وقال مالك ان كان الاختلاف بعد الدخول فالقول قول الزوج وكذا لو كان بعد موتها وان كان قبل الدخول
 تجانفان فبفتح النكاح ينار على اصله ان فساد الصداق يوجب فساد النكاح وبه المسئلة على وجه ذكرت هنا
 منها ما اذا قال الزوج ألف وقالت المرأة الفان وكان هذا بعد الدخول قبل الطلاق او بعده بحكم المثل حتى لو كان
 الفاء او قل فالقول قول الزوج مع انكار الزيادة بالنسبة ما تزوجا على الفين وان نكل اعطيا بالالفين على سبيل التسمية وبهم
 الاخير للزوج فيها وان حلفت لا تبين افضل وايها اقام البينة قبلت بيمينته فان اقاما البينة جميعا كانت بينة المرأة اولى
 لانهما كانت اكثر اثباتا كالبايع والمشتري اقاما البينة على مقدار الثمن يكون بينة البايع اولى لما قلنا هذا اذا كان المثل
 الفاء او قل فاذا كان الفين او اكثر فالقول قولهما مع العيمين ما رضيت بالف لانها تنكر للحط الذي يرد عليه الزوج فان نكلت
 بحسب لها الالف باعتبار التسمية وان حلفت ثبت لها الالفان الف منها باعتبار التسمية والف آخر باعتبار تحكيم المثل
 وللزوج خيار في هذه الالف انشا اعطيا وراهم كما ساءا وان شاء اعطيا من الدنيا ما ليسا به الف وراهم فاما
 البينة على دعواه قبلت بيمينته لان كل واحد منهما مع ظاهر واذا اقاما جميعا فيمينته الزوج اولى وهو الصحيح فاذا كان
 مهر مثلها الف وخمسائة بحسب التحالف ويبداء التحالف بالقرعة ولم تعرض له المصنف فان نكل الزوج ثبتت الالفان صح
 وان نكلت المرأة ثبتت الالف وان حلفا جميعا بحسب الف وخمسائة الالف باعتبار التسمية والخمسائة باعتبار تحكيم
 المثل وللزوج خيار فيها وايها اقام البينة قبلت بيمينته وان اقاما جميعا تهرت البينان للعارض ووجب
 مهر المثل ونحو الزوج فيها وان طلقها قبل الدخول ما شئ فلما الزوج هو فالقول قوله في نصف المهر شئ هذا وجه اخر من
 المتعلقة بهذه المسئلة صورته قال الزوج تزوجتك بالف لابل الفين فطلقها قبل الدخول بها فالقول قول الزوج في
 نصف المهر ولا يحكم متعة مثلها هذه على رواية الجامع الصغير والمبسوط وقال في الجامع الكبير يحكم متعة مثلها فان شهدت
 لاحدهما فالقول له مع يمينه ان كانت بين الاثنين حلفت كل واحد منهما وبه عند ابى حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى شئ اى
 هذا المذكور من قوله من تزوج امرأة الى هنا عند ابى حنيفة ومحمد وبه قال احمد في رواية وان خصمها بالذكر لان عند ابى يوسف
 القول قول الزوج في جميع الصور وقال ابو يوسف القول قوله قبل الطلاق وبعده شئ لان القول قول الزوج مع
 يمينه سواء كان الاختلاف قبل الطلاق او بعده وبه قال احمد في رواية هم الا ان ياتي بشئ يقلل شئ اختلوا في معنى
 القليل فقال المصنف ومعناه شئ اى ونحو الشئ القليل وقال الاترازي اى معنى قول ابى يوسف الا ان ياتي بشئ يقلل
 هم على الايعاز من المباشرة يعني تفسير القليل ان يذكر الزوج شيئا لا يزوج مثل ذلك المرأة على ذلك المهر عادة وقيل معناه
 وولن العشرة مستنكر شرعا وروى هذا عن ابى يوسف وفي قاضي خان في تفسير المستنكر عن ابى يوسف روايتان احدهما

ان طلقها
 قبل الدخول
 بهما فالقول
 قوله في نصف
 المهر عند
 ابى حنيفة
 ومحمد وقال
 ابو يوسف القول
 قوله بعد الطلاق
 وقبله الا
 ان ياتي بشئ
 قليل ومعناه
 ما لا يزوج
 مهرها

ان

ما دون العشرة والثاني بالايه زوج على مثله وبه سبب الصحيحه اشار اليه المصنف بقوله هم هو الصحيح شئ وكذا قال في
 البديع هو الصحيح وفي المحيط وقاضي خان صح ويحكى عن ابى الحسن الكرخي هم بهذا الا بى يوسف ان المرأة قد تعدى
 الزيادة والزواج ينكر والقول قول المنكر مع يمينه الا ان ياتي بشئ يكذب الظاهر فيه شئ بان ذكر اقل من عشرة
 دراهم لان ظاهر الشرع ينكره وظاهر الحال يكذب به وبهذا شئ اى هذا الذي ذكره ابو يوسف هم لان تقوم مشايخ
 البضع ضروري شئ لان ليس بهال وانما تقوم تضليما لحظه وقال الاترازي في ضرورة التوالد والتناسل هم
 فتمت امكن ايجاب شئ من المسمى لا يصار اليه شئ اى الى مهر المثل لان مهر المثل انما يعتبر عند الغداه التسمية
 اعتبارا على اصل التسمية فلا تحكم بمهر المثل هم ولما شئ اى ولا بى حنيفة ومحمد هم ان القول في الدعوى قول
 من يشهد بالظاهر شئ يعني ظاهرا بل حال هم والظاهر شاهد لمن يشهد له مهر المثل لانه شئ اى لان مهر المثل هو
 للموجب الاصل في باب النكاح شئ شرعا هم وصار كالصبيغ مع رب الثوب شئ اى صار تحكيم مهر المثل في
 الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف الصباغ مع رب الثوب اى صار بحكم مهر المثل في الاختلاف في مقدار المهر كاختلاف
 الصباغ مع صاحب الثوب بيان ان رب الثوب قال صبغة بدرهم وقال الصباغ بدرهمين وهو معنى قوله هم
 او اختلفا في مقدار الاجرة شئ اى الاجرة هم حكم شئ على صبغة المجهول من التحكيم هم قيمة الصبغة شئ ينظر اذ
 الصباغ في قيمة الثوب ان كان ورعا واكثر اعطى ذلك ويحلف بالنسبة صبغة بما ادعى رب الثوب ويحلف رب
 الثوب بالنسبة صبغة بالثمن من ذلك وذلك لان الصبغة شئ غير مال قائم فوجب الرجوع الى قيمته وتحكيمه كذا قال القدر
 في شرح كتاب الاستحسان هم ثم ذكر شئ اى محمد رحمه الله هم بنما شئ اى في المسئلة وفي بعض النسخ ثم انه وشعها
 ههنا هم ان بعد الطلاق قبل الدخول القول قوله شئ اى قول الزوج هم في نصف المهر شئ اى عند ابى حنيفة ومحمد
 ولا يحكم متعة مثلها هم وبه رواية الجامع الصغير والاصل شئ اى المبسوط هم وذكر شئ اى محمد في الجامع الكبير
 انه يحكم متعة مثلها شئ فان شهدت لاحدهما فالقول له مع يمينه وان كانت بين الاثنين حلفت كل واحد منهما كما في
 حال قيام النكاح هم وهو قياس قولهما شئ اى قول ابى حنيفة ومحمد وانما خصما لان على قول ابى يوسف القول قول
 الزوج هم لان المتعة موصوفة شئ اى موجب النكاح هم بعد الطلاق شئ قبل الدخول هم كهر المثل قبل شئ اى
 قبل الطلاق هم فتحكم شئ اى المتعة هم كهر شئ اى كهر المثل قبل الطلاق هم وجه التوفيق شئ اى بين رواية الاصل
 والجامع الكبير انه شئ اى ان محمد وضع المسئلة في الاصل في الالف والالفين والمتعة تبلغ هذه المبلغ في العادة
 فلا يفيد تحكيمها شئ اى تحكيم المتعة لان الزوج معترف بنصف الالف هم ووضعها شئ اى المسئلة

هو الصحيح لابي يوسف
 ان للمرأة من الزيادة والزواج
 ينكر والقول قول المنكر
 مع يمينه الا ان ياتي بشئ
 يكذب الظاهر فيه وهذا
 لان تقوم مشايخ البضع
 ضروري فتمت امكن ايجاب
 شئ من المسمى لا يصار
 اليه ولهما ان القول في
 الدعوى قول من يشهد
 له الظاهر والظاهر شاهد لمن
 يشهد له المثل لان هو المثل
 الاصل في باب النكاح شئ
 شرعا هم وصار كالصبيغ
 مع رب الثوب شئ اى صار
 بحكم مهر المثل في الاختلاف
 في مقدار المهر كاختلاف
 الصباغ مع صاحب الثوب بيان
 ان رب الثوب قال صبغة بدرهم
 وقال الصباغ بدرهمين وهو
 معنى قوله هم او اختلفا في
 مقدار الاجرة شئ اى الاجرة
 هم حكم شئ على صبغة المجهول
 من التحكيم هم قيمة الصبغة
 شئ ينظر اذ الصباغ في قيمة
 الثوب ان كان ورعا واكثر اعطى
 ذلك ويحلف بالنسبة صبغة بما
 ادعى رب الثوب ويحلف رب الثوب
 بالنسبة صبغة بالثمن من ذلك
 وذلك لان الصبغة شئ غير مال
 قائم فوجب الرجوع الى قيمته
 وتحكيمه كذا قال القدر في
 شرح كتاب الاستحسان هم ثم
 ذكر شئ اى محمد رحمه الله هم
 بنما شئ اى في المسئلة وفي
 بعض النسخ ثم انه وشعها
 ههنا هم ان بعد الطلاق قبل
 الدخول القول قوله شئ اى قول
 الزوج هم في نصف المهر شئ اى
 عند ابى حنيفة ومحمد ولا يحكم
 متعة مثلها هم وبه رواية
 الجامع الصغير والاصل شئ اى
 المبسوط هم وذكر شئ اى محمد
 في الجامع الكبير انه شئ اى ان
 محمد وضع المسئلة في الاصل في
 الالف والالفين والمتعة تبلغ
 هذه المبلغ في العادة فلا يفيد
 تحكيمها شئ اى تحكيم المتعة
 لان الزوج معترف بنصف الالف
 هم ووضعها شئ اى المسئلة

وهو قول اهل الراي وما لك فيما على الخطابى عنهم وفوق الراي بين قول ابى حنيفة وما لك فقال قال مالك بن انس
 فسخره وقال ابو حنيفة وقول على اجازة السيد وقال شيخنا ايضا لما روى حديث الباب فيه حجة على ان نكاح المعبود
 اذن سيد وغير صحيح وهو قول اكثر اهل العلم منهم جابر بن ابى سليمان والاوزاعي والشافعي واحمد واسحاق انتهى قلت
 فعله قول صاحب الهداية لا يجوز هو الصواب وكذا قال القدوري بلغة لا يجوز فان قلت لا يرد ما رواه ابو داود و
 اذ لم يخبر المعبود اذن سيدة فكاحه باطل قلت قال هذا الحديث ضعيف وهو معروف من ابن عمر رضى الله تعالى
 عنهما هم وقال مالك بن انس لا يجوز للمعبود ان يطلق فيملك النكاح شق قيد بالمعبود لانه لا يجوز للائمة بالاجماع لان
 النكاح من خواص الانسان فيبقى على اصل الحرية اذ هو مملوك للمولى من حيث انه ادى الا ترى انه يملك المطلق
 وهو اثر النكاح فيملك سببه وهو النكاح لان من ملك نزع شئ يملك ومنعه ولكن ذكر في الجواهر للمالكية لا يملك المعبود
 الا باذن سيدة فان عقد بغير اذن سيدة صحيح والسيد ان يطلق عليه بخلاف الامة فان العقد عليها بغير اذن سيدة
 والايضاح باجازه وعنه للسيد نسخة او تركه نكاح المعبود هي شاذة والمهر والنفقة لازمان له متعلقان بما تحصل في يده من
 غير خراجها ولا من كسبه وقال ابو عمر في التمهيد فكاحه موقوف على اجازة السيد وان طلقها المعبود قبل اجازة سيدة كان
 طلاقا لا يملك الا بعد زوج وفي الاثر لا احد عليه في الوطى وفيه روى ذلك عن الشعبي والشافعي واسحاق
 وابن منبل وقال داود وصاحبه يحد الوطى حد الزاني اذ اعلم بالنهي وهو يذهب ابن عمر رضي الله تعالى عنهما قال فكاح
 ابن عمر بن نكاحه زنا ويرى عليه الحد وبه قال ابو ثور هم ولنا قوله عليه السلام شق اى قول النبي صلى الله عليه وسلم
 هم اياما بعد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر شق هذا الحديث رواه الترمذي من حديث جابر رضي الله تعالى عنه قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اياما بعد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر وقال حديث حسن صحيح ورواه الحاكم في مستدر
 وقال حسن صحيح الاسناد ولم يخرجاه وروى ابن ماجه من رواية مسيل من ابن جريح عن موسى بن عقبة عن علي بن
 عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اقامت زوج المعبود بغير اذن سيدة كان عاهرا وقد مر الكلام فيه عن
 قوله حاكم اى ان قاله الخطابى وغيره هم ولا ان في تنفيذ فكاحها تعيبها ان النكاح عيب فيها شق ولما اذا اشتر
 عبدا وامة فوجهه من وجهها فلا ان يرد هم فلا يملكه شق اى فلا يملك المعبود والامة النكاح هم بدون اذن
 مولاه شق قال الاكمل وفي هذا التعليق جواب لما لاك لان نكاحه ليس كما نقله المصنف وقد بيناه وقال الاكمل ايضا
 واستشكل بجواز اقراره بالحدود والتقصا من فان وجوب قطع اليد في الشريعة وجوب التقصا من عيب فيها على قولها
 والاعلى قول ابى حنيفة بمنزلة الاستحقاق وهو ايضا اقوى بالصواب فولايتهم على هذا المعنى يدل هذه النكحة وجوب

وفى كذا
 يجب للعبد
 لا يملك
 الطهارة
 فملاك النكاح
 ولما قوله
 عليه السلام
 اياما بعد زوج
 بغير اذن
 فهو عاهر كان
 في تنفيذ فكاحها
 عيب فيها
 فلا يملكه
 اذن مكلها

باب الرق في حدود الله تعالى اباق على حرية والرق لا يورث فيها وان لم يورث من ذلك تعيبه فهو منفي لا يعتبر به
 انتهى قلت هذا كله من كلام السفنا في رتبة العدا على هم وكذلك المكاتب في شق وشق بغير اذن مولاه هم لان النكاح
 اوجب فك المخرج من الكسب شق فينال بذلك شرف الحرية والنكاح ليس من باب الكسب هم فيبقى في حق النكاح
 على حكم الرق شق ايعني بقبى رقبته موقوفة في حق النكاح كما كان هم ولمناش اى ولاجل بقاياه في حكم الكسب على حكم
 الرق هم لا يملك المكاتب تزويج عبيده شق لا يملك كسب في حق الزوج هم ويملك تزويج ابنته لانه شق اى لان
 تزويج امته هم من باب الاكتساب شق اذ يحصل المهر والنفقة اذ كل مهر وجب للامة بقدره ودخل فهو للمولى هم و
 وكذا المكاتب لانه يملك تزويج نفسها بدون اذن المولى وتلك تزويج امتهما لما بينا شق اشارة الى قوله لانه من
 باب الاكتساب هم وكذلك شق اى وكذلك لا يجوز نكاح هم المديرة وام الولد لان المالك فيها قائم شق ولما
 لا يقتان اذ قال المولى كل مملوك لى مروتى السبوط الاب والمجد والقاضي والوصى والمكاتب والعنابر اشركا
 المقامض ياكلون تزويج الامة هم ما اذا تزوج العبد باذن مولاه فالمرء من في رقبته يباع فيه شق وكذا النفقة
 دين في رقبته حتى لو مات العبد بقط المهر والنفقة لان محل الاستيفاء قد فاته كذا ذكره الترمذي وبه قال احمد و
 اصحاب الشافعي يباع فيه اى في المهر لان هذا دين وجب في رقبته المعبود وسببه من اهل شق هذا دليل
 لقوله يباع فيه دون ما قبله لئلا يلزم المصادرة على المطلوب تقديره هذا الدين وجب في الرقبته تباع الرقبته
 فيه اما اصل الوجوب فلتحقق المقتضى وهو وجود السبب من اهل الزوج والسبب هو الفحل والبلوغ امانة
 وجب في رقبته فلهذا دفع الضرر عن اصحاب الديون وانفق المانع من جهة المولى لوجود الاذن من جهة اشارة المولى
 وقد ظهر في حق المولى بعد والاذن من جهة فلتعلق رقبته ونفقا لمصلحة اصحاب الديون معنى النكاح كما في دين
 التجارة شق اى كما يباع في دين التجارة قياسا على دين الاستملاك والجماع مع دفع الضرر عن الناس انما قيد بالتزويج
 باذن المولى لان العبد او المديرة والمكاتب اذ اتم تزويج بغير اذن المولى ودخل بها شق فرق بينهما المولى فلا مهر عليه
 يعتق وهذا يذهب الشافعية في هذا ما ذكر في كتبهم ففى المتنازع للشافعية السيد اذ لا يفتن نفقة وامه في الجيرة وهذا
 في كسبه بعد النكاح فان كان ما دون ناله في التجارة ففيها في يده من المال وكذا في راس المال في الاصح وفي الميسر
 لهم الاصح ليس في راس المال فان لم يكن ما دون ناله ولا كسبا ففى رقبته وفي قول على السيد وفي الجواهر للمالكية النفقة و
 والمهر لازمان له متعلقان لما يحصل له في يده لما ليس من خراجها ولا من كسبه وفي المعنى للمالكية المهر متعلق برقبته ويباع
 فيه الا ان يفسد المولى وبذا اقتضيه قولنا وفي شرح الوجوه للمشافعية دين المهر والنفقة متعلق بدمته العبد وشيخ الجواهر

وكذا المكاتب لان النكاح
 اوجب فك المخرج من الكسب
 الكسب في حق النكاح على
 حكم الرق ولهذا لا يملك
 المكاتب تزويج عبيده و
 اى لان
 باب الاكتساب هم وكذلك
 لا يقتان اذ قال المولى كل
 المقامض ياكلون تزويج
 دين في رقبته حتى لو مات
 اصحاب الشافعي يباع فيه
 لقوله يباع فيه دون ما
 فيه اما اصل الوجوب فلتح
 وجب في رقبته فلهذا دفع
 وقد ظهر في حق المولى بع
 التجارة شق اى كما يباع
 باذن المولى لان العبد او
 يعتق وهذا يذهب الشافعي
 في كسبه بعد النكاح فان
 لهم الاصح ليس في راس
 والمهر لازمان له متعلق
 فيه الا ان يفسد المولى وب
 من كسبه واما ما في

واد تزوج العبد بنحو
 ذن موكه فقل للمولى
 طلقها او اخرجها فليس
 من باجارتها لو لم يتحل
 الركن من هذا العقد
 وما كنهه جيمي طلاقا
 ومفادته هو التبرع بال
 العبد المتزوج وهو ان كان
 المحل عليه او ان قال
 طلقها لطلقة تملك
 الرجعة فهذا اجازة كان
 الطلاق الرجعي لا يكون
 بغير تكلم صحيح فتعين
 الاجازة من قال بعد
 تزوجه هذه الامة فتزوجها
 كالحاقها فادخلها
 فاني لا يخفى في المهر عند ابى
 حنيفة رحمه الله وقالوا
 يزوج منه اذا علق فاصل
 ان لان النكاح ينقطع
 والجائز عند

المرأة في القول الاصح وفي قول يوجب على المولى لان الاذن في النكاح في عبد لا يكتب الا لغيره من المولات وهذا في
 عبد لم يكن له كسب فلو كان مكتسبا يجوز في كسبه بعد النكاح حتى لو حبسه المولى واستمده في زمان كسبه غرم للمرأة المهر
 والنفقة وبل للعبد ان يزوج نفسه للمهر والنفقة فيه قولان انتهى لان العبد اذا بيع في مهر ما ولم ينف الثمن الا ببيع ثانيا لا
 بيع في جميع المهر ويلتزم بالباقي بعد الثمن وفي دين النفقة مباح مرة اخرى لانه يجب شيئا فشيئا كذا ذكره الترمذي
 ولو تزوج عبده استمده للمهر لما فيه قال الشافعي ومالك واحمد والمذنب والمكاتب ليس عيان في المهر ولا يوجب فيه الاستمارة
 الا بغيره لان النكاح من ملك الى ملك مع بقاء الكتابة والتدبير فهو من كسبه لا من نفسه لا يستفاد من الرقبة
 هم واذا تزوج العبد بغير اذن مولاه فقال المولى طلقها او فارقها فليس بطلاق اجازة مش وقال ابن ابي السلي يكون اجازة
 وعند الشافعي ومالك واحمد لا ينعقد هذا العقد اصلا ويصير لطلقة الاجازة ولو قال له طلقها فليأخذها بغيره النكاح انفسه
 زوجه يكون اجازة هم لانه مش اي لان كلام المولى طلقها او فارقها هم تحت الرذان رد هذا العقد وما كنهه الا بطلاق
 ومفادته وهو ان يزوج العبد المتزوج اي الرد اليه بجال العبد المتزوج اي المار بالخارج عن الطاعة هم اذ هو او في
 مش اي الرد او في لانه منع من الثبوت والطلاق موقع بعده والدفع اسل من الرقبة هم فكان محل عليه مش اي على اليد
 هم اولى مش بخلات مسئلة الفسخ في لان الزوج يملك التطليق بالاجازة فثبت نعمته لان فعل الفسخ في اجازة له
 فلا يحل على المرد فان قلت الطلاق في الحقيقة بالاطلال فليكن النكاح في الرد مجازا والعمل بالحقيقة مجازا قلت الحقيقة تترك
 بلاالة الحال وهي اقيمت على راي المولى هم وان قال طلقها طلاقا يملك الرجعة فهذا اجازة لان الطلاق الرجعي لا يكون
 الا في نكاح صحيح فتعين الاجازة مش وكذا قال وقع عليه تطليقة فان قيل اذا قال المولى لعبده كفرت بك بالمال او
 تزوج اربع من النساء لا يثبت به العقد وان كان التكفير بالمال وتزوج اربع من النساء لا يكون الا بعد الرجعة يجب
 بان ما كان اصلا في اثبات الالبية في التعريفات الشرعية لا يثبت اقتصادا كالايان في خطاب الكفار بالشرع وفي
 الاثبات عمت ذلك بخلاف ما نحن فيه فان النكاح ليس باصل في اثبات الالبية هم ولو قال لعمري هم تزوج هذه
 الامة مش لا فائدة فيه لانه لو قال هذه المرأة فعلى هذا الخلاف وكذلك الفاخرة في ذكر الاشارة في تعيين لان الحكم في
 غير المعين كذلك هم فزوجها كما حاقا فاسدا او بطل بها فانه يباع في المهر عند ابى حنيفة رضي الله تعالى عنه وقالوا لا يزوج
 منه اذا علق مش ولفظ الاصل واذا اذن له ان يتزوج واحدة فزوجها كما حاقا فاسدا او بطل بها فانه يباع في المهر في حال الرق
 في قول ابى حنيفة وقال ابو يوسف ومحمد لا شيء عليه حتى يفتق وعند الشافعي في دمه كونهما وفي قول في رقبة وفي انهي
 وفي تناوله الفاسد احتمال هم واصل مش اي اسل ابى حنيفة هم ان الاذن بالنكاح يثبت الفاسد الجائز عند مش

اي بطلها عند ابى حنيفة هم فيكون هذا المهر ظاهر في حق المولى مش بسبب اذ من قبل هم وعندهما يعرف مش اي الاذن
 هم الى الجائز مش اي النكاح الجائز هم لا غير مش يعني ولا ينظم به قال الشافعي في المهر قوله وقد ذكرناه هم فلا يكون نكاحا
 في حق المولى مش ولا يواخذ به العبد في الحال هم فيواخذ به بعد العتاق اما مش اي ابى يوسف ومحمد هم ان المقصود
 من النكاح في المستقبل الاعفاف مش اي تحصيل النفقة هم والتحسين مش اي تحصيل النفس عن الحرام هم وذلك مش
 اي للاعفاف لا يكون الا هم الجائز مش اي النكاح الجائز قيد بالمستقبل لان مراده في النكاح في الماضي تحقق المهر عند
 فحسب بالتحسين لا احتماله هم ولهذا مش اي لا بل كون المقصود من النكاح في المستقبل الاعفاف هم لو حلفت
 لا يتزوج بغيره يمينه الى الجائز مش ولا ينصرف الى الفاسد فلا يثبت بالفاسد ولو حلفت انه ما تزوج وقد كان تزوج
 فاسدا يثبت في يمينه لما ذكرناه ان مقصوده تحقق المهر عند التحسين كذا في المبسوط هم بخلاف البيع مش يعني لو امر ببيع
 ينقطع الفاسد ويصح هم لان بعض المقاصد مش وهو الاعفاف والبيعة ونحو ذلك من التعريفات هم حاصل مش وفهم
 قوله بعض المقاصد بقوله هم وهو ملك التعريفات مش وقد ذكرناه هم وله مش اي ولا يبي حنيفة هم ان اللفظ مش تزوج
 هم مطلق فيجوز على اطلاقه مش ولا يقيده بالصحة لان الصحة والفساد وصفان العقد والاذن من المولى في اصل العقد
 فكذا يقيده بصفة وون صفة هم كما في البيع مش اي كما ان الامر بالبيع مطلق فينظم الفاسد ويصح هم وبعض المقاصد
 في النكاح الفاسد حاصل كان هذا جواب عما يقال لاشي يقصد به في النكاح الفاسد فان باب بقوله وبعض المقاصد
 حاصل هم كالنكاح مش اي كالثبوت النسب هم وجوب المهر والعدة مش اي وجوب العدة بشرط الدخول ثانيا ليه يقو
 هم على اعتبار وجود الوطى مش وكذا استقوا المحدث من بعض المقاصد وفي قاضي خان العبد اهل لمباشرة النكاح وانما يشترط
 رضاه المولى عنه لتعلق المهر بالية وفي هذا الفرق بين الصحيح والفاسد في العبد لوان في النكاح الفاسد ايضا وتوكل
 بهما فيه يلزمه المهر في رقبة الحال بالاتفاق ولو دخل في الموقوف ثم اجازة المولى فعلى القياس يلزمه مهران مهر بالدخول
 ومهر بالقصد بالاجازة وفي الاستحسان يلزمه مهر واحد هم ومسئلة اليمين ممنوعة على هذه الطريقة مش يعني طريقة ارجح او
 المطلق على الاطلاق ولين كان قول الكل فالعذر لابي حنيفة ان يمتنع الايمان على العرف وقال الكاكي رحمه الله
 هذه طريقة اخرى وفي المسئلة طريقتان احدهما ذكرت في المتن الثانية ان الحاجة الى اذن المولى الشغل رقبة بالطلاق
 البضع لان العبد في حقه سبقي على اصل الحرية ومسئلة اليمين ممنوعة على الطريقة الاولى لا على الطريقة الثانية على ما
 لا يخفى ونمرة احتملا فهم في هذه المسئلة تظهر فيها اذا جرد العقد عليها بشرط الصحة بلا اذن وتزوج امرأة اخرى صحيحا
 بغير اذن لا يجوز عند ابى حنيفة لانها امر بالفاسد وعندهما يجوز لعدم الانتهاء لانه لا يتناول الفاسد كذا ذكر في المبسوط

فيكون هذا المهر بغير حق
 المولى وعندهما يتصور الى
 الجائز كذا في المبسوط
 في حق المولى فيواخذ به
 بعد العتاق لهما ان الفسخ
 من النكاح في المستقبل لا
 عقاف والتحسين ذلك
 بالجائز ولهذا لو حلفت
 لا يتزوج بغيره يمينه
 بخلاف البيع لان بعض
 حاصل وهو ملك التعريفات
 وله ان اللفظ فيجوز على
 اطلاقه كما في البيع بعض
 المقاصد في النكاح
 الفاسد حاصل كالنكاح
 وجوب المهر والعدة
 على اعتبار وجود الوطى
 ومسئلة اليمين ممنوعة
 على هذه الطريقة

ومن زوج عند من ينفق
 ما ذوقه امرأته جازم والمرأة
 للزواج فيهما ومفادها
 كان النكاح بمهر المثل وهو
 ان سبب ولاية المولى ملكه
 الرقبة على ما ذكره والكلام
 لا يوافق حق الزماني لا
 بطلان مقصود الا انه
 اذا اصح النكاح وجب
 الدين بسبب كماله
 فتشابه دين الاستبراء
 وصار كالرخص الديون اذا
 زوج امرأته فمهرها اسوة للمهر
 ومن زوج استخفاف عليه
 ان يزوجها ببيت الزوج وكفها
 فمهر المولى ويقال للزوج
 متى طهرت بها وطهرت كان
 حق المولى في الاستبراء
 والقبولية البطلان له فان
 بدا له استبراء فلهما
 النفقة والسكنى والخلو

مبنى شرح بيارج ٢
 ١٤٢
 كتاب النكاح
 هم من زوج عند ما ذوقه امرأته جازم والمرأة جازم في المهر في قرينة
 هم والمرأة اسوة للزواج في مهرها وقال الشافعي المهر النفقة تتعلقان يزوج على ما في يده الحاصل بعد النكاح
 وفي المهر لدية بالزوج سواء حصل بعد النكاح او قبله ويلتصق برأس المال فيه وجهان اظهرهما لا يتعلق هم ومفاد
 شافعي معنى قولنا والمرأة اسوة للزواج اذا كان النكاح بمهر المثل شافعي تعزب المرأة في ثمن العبد بمهرها وتعزب الزماني
 على قدر دينهم وذلك كما اذا استملك العبد مال انسان يكون صاحب المال اسوة الغريم ووجه ذلك ان
 وجه كون المرأة اسوة للزواج من حيث هو ان سبب ولاية المولى في النكاح هو ملك الرقبة على ما ذكره شافعي
 فيما بعد هذه المسئلة بقوله ولما ان النكاح اصلاح ملكه لان فيه تعيينه عن الزماني الذي هو سبب المالك
 هم والنكاح لا ياتي حق الزماني الا بالاطال قصودا قيد بقوله شافعي مقصود الا ان المصلحة انما يتحقق بذلك والما
 اذا كان خفيا فلا يعتبر به وهناك ذلك لان محلية النكاح لا دميته وحق الزماني لا ياتيها هم الا انه اذا اصح النكاح
 شافعي فولاية المولى تحصيلها للملكه وجب الدين بسبب لامرله شافعي لعدم النكاح عن ثبوت المال
 وان كان كذلك فتشابه بين الاستبراء فان العبد المادون المديون اذا استملك مال انسان صار صاحب
 المال اسوة للزواج ومصارف اى العبد المادون والمديون هم كالمريض المديون اذا تزوج امرأة فمهرها
 اسوة للزواج شافعي واما بالاسوة المساوية في طلب الحق اى غرام الصحة واذا كان مهر المثل اكثر منه فلا تسامح
 بل توفى الزماني استيفاء بمهرها حتى كدين الصحة مع دين المرض فان قلت المتعلق بمالته رقبته وفيه اضرار بالزواج
 فوجب ان لا يصح قلت لا تسلم ذلك فالنكاح لا يتعلق له بمالته رقبته ولما لا يصح فكل حال ولا ياتي في رقبته ولا
 والعزم في وجان العفوية وليس لها ولاية التصرف في المال وحق الزماني يتعلق بمالته فلم ياتي وجوب المهر فمهرها
 هم ومن تزوج استخفاف عليه ان يزوجها ببيت الزوج شافعي يقال بواحد منزله او بواحد اذا سكنه اياه والاخلاق فيه
 لاحد الفقهاء ولكن قال الشافعي واحدا يستحق بها النكاح ويسلمها ليلها الى زوجها وقال مالك يسلمها ليلها بعد ثلاث
 ويأتيها زوجها فيما بين ذلك عند المدا في الجواهر للمالكية استخدام الامم لا يمتثل بالتزويج ويحرم على السيد الاستمتاع
 بها وليس عليه ان يبيعها من الا ان يشترط ذلك في العقد وبه قال احمد بن حنبل وعندنا شرط ذلك باطل لا يمنع
 من استخدامهما لان الحق للزوج حل الوطى في النكاح لا غيرهم ولكنها تستخدم المولى ويقال للزوج متى طهرت بها وطهرت
 لان حق المولى في الاستخدام باق والقبولية البطلان له شافعي اى حق المولى هم فان بواحدة سمع شافعي اى مع الزوج
 هم ببيتا فلما النفقة والسكنى على الزوج والا فلا شافعي ان لم يزوجها سمع ببيتا فلما النفقة والسكنى على الزوج

كتاب النكاح
 ١٤٣
 معنى شرح بيارج ٢
 هم لان النفقة يقابل الاحتباس شافعي جزاء الاحتباس ولم يوجد كمن هذا في غير المكتوبة لان المكتوبة لها
 النفقة والسكنى وان لم توجد القبولية وبه صرح في شرح كتاب النفقات للمصنف والفرق بينها وبين الامم
 والمدة واصل الولد ان المولى لا يملك استخدام المكتوبة فلا يحتاج الى قبولية المولى بخلاف من فان للمولى استخدام
 هم ولو لم ياتيها ثم بدله ان يستخذه ما له ذلك لان الحق باق لبقاء الملك فلا يمتنع بالقبولية كما لا يمتنع بالنكاح شافعي
 اى ثم لم يمتنع للمولى اى كما لا يمتنع حق المولى بالنكاح اياها لان الحق للزوج ملك النكاح لا غير فان قلت ينبغي ان لا يمتنع
 النفقة بالاستخدام بعد القبولية كالحرة اذا منعت نفسها لا شفاء الصداق قلت القياس غير صحيح لان المقيس عليه غير
 من قبل الزوج فكان امتناعها بمن فلم تسقط نفقتها وفيما نحن فيه لم يوجد القبولية والنفقة جزاء الاحتباس ولم يوجد
 فسقطت النفقة فان قلت ينبغي ان يحجب عليه القبولية لانه لما ملك الزوج متاعا بغيره يجب عليه تسليمها والقبولية
 التسليم قلنا القبولية امر زائد على التسليم فان التسليم تحقق بدون القبولية بان قال له متى طهرت بها وطهرت فلا يلزم
 القبولية بجمعها بين اثنين بقدر الامكان ولو جازت الامم بولد نفقة ولدا على مولاه لانه لا على الاب وذكر في الجواهر
 ان لا يلزم الساقرة بها ويخرج معها والنفقة عليها اذا بواحدة او ببيتا والمر لا تملك من مالها فلم يمتنع السيد في النفقة اذا اراد
 الزوج الساقرة بها فليس له ذلك وان اراد السيد السفر بها قال بن حنبل لا يرى هم قال شافعي اى المصنف هم وذكر
 شافعي اى محبة الجاهل الصغير هم تزويج المولى عبده وامته ولم يذكر رضاها شافعي اى لم يقل ان رضاها شرط لصحة النكاح
 ام لا هم وبهذا يرجع الى انه بن شافعي وهو تزويجها ببيت الزوجى قوله هم لان للمولى اجبارها على النكاح شافعي قال في
 شرح الطحاوى للمولى ان تزويج امته على كره منها صغيرة كانت او كبيرة بالاجماع واما في العبد اذا كان صغيرا فذلك
 وان كان كبيرا فذلك عندنا في ظاهر الرواية وروى عن ابى يوسف انه قال لا يجوز الا بزوج العبد وهو قول الشافعي
 المشافعيهم بقوله شافعي وعند الشافعي لا اجبار للعبد شافعي وبه قال احمد ومهر رواته عن ابى حنيفة شافعي قال ابو حنيفة
 الطحاوى عن ابى حنيفة وهو رواية شافعية وقال الشافعي في القديم وملك واحد في روايته كقولنا وهذا الخلاف في العبد
 امانى الامم يجوز عقده عليها بغير رضاها بالاجماع ولا يجوز تزويجها المكتوب والمكتوبة جبرها بالاجماع وكذا في المستعانة عند ابى
 حنيفة والشافعي وملك واحد هم لان النكاح شافعي من خصائص الامم والعبد مثل تحت ملك المولى من حيث انه مال
 هم فلا يملك نكاحه بخلاف الامم لانه ملك متاعا بغيره فيملكه ملكها شافعي لا رضاها بالكونه تصرفا في خالص ملكه هم
 لنا ان النكاح اصلاح للملكة شافعي ان يملكه يد او قبضة فيملك كل تصرف بشيء بصيانته ملكه فيه والنكاح منه هم
 لان فيه تعيينه عن الزماني الذي هو سبب الملاك والنفقة شافعي اذا بالجلد رجا يملك لزوج الجلد او يزوج قاله الفقهاء

لان النفقة تقابل الاحتباس
 ولو جاهدتها ثوبا ليد له ان
 يستخذم ماله ذلك لان الحق
 باق ببقاء الملك فلا يسقط
 بالقبولية كما لا يسقط بالنكاح
 قال رضي الله عنه ذكره في شرح
 المولى عبدا وامته ولينذكر
 رضاها وهذا يرجع الى ان
 هبنا ان المولى اجبارها على
 النكاح وعند الشافعي ربح
 له اجبار في العبد وهو رواية
 عن ابى حنيفة ربح لان النكاح
 خصائص الامم والعبد
 داخل تحت ملك المولى من
 حيث انه مال فلا يملك نكاحه
 بخلاف الامم لانه ملك متاعا
 بغيره فيملكه ملكها شافعي
 ان النكاح اصلاح للملكة
 لان فيه تعيينه عن الزماني
 الذي هو سبب الملاك والنفقة
 شافعي اذا بالجلد رجا يملك
 لزوج الجلد او يزوج قاله
 الفقهاء

لازم الا ترى اني لو اشتري عبد احد في الزنا فله الرد فكان في النكاح صوته عنهما هم فيملكه بالرضا هم اعتبارا بالامانة
ش والجامع قياص سبب الولاية وهو ملك الرقبة وتعيين ملكه عن الزنا الموجب للملك والنقصان وليس للمناط
في جواز النكاح الامانة جبر تلك منافع ليعتد بها لان لا يطرد مع الاجبار ولا يعكس فان الزوج يكسب منافع منافع المرأة ولا يقدر
تزوجها والمولى يكسب منافع الصغيرة ولا يملك منافع الصغيرة فكان التعديل به فاسدا هم بخلاف المكاتب والمكاتب
ش هذا جواب عما يقال لو كان الاجبار باعتبار تعيين الملك للجاني المكاتب والمكاتبه ولم يخرج فاجاب بقوله بخلاف
المكاتبه هم لانها التحق بالاحرار تصرفا ش اي من حيث التصرف ففي ملك السيد نظرهما القصور ملكهما لانها ملكان
يرافقون في تزويجها فتصير ملكا التصرف عليهما هم فاذا كان كذلك في تصرفهما ش اي اذا اراد المولى تزويجها
هم ومن زوج امته ثم قبلت قبل ان يدخل بها الزوج فلما لم ينعقد ابني خفيقة ش وبه قال الشافعي واهمهم وقال
عليه المهر لو لا اعتبار بموتها حقت انفسها ش اي على الزوج المهر لمولى الامانة التي قبلها تميد بقوله ثم قبلها لانه اذا قبلها
اجنبي لا يسقط المهر بالاتفاق وقيد بقوله قبل ان يدخل للزوج بها لانه اذا قبلها بعد الدخول لا يسقط بالاتفاق واذا
خفيها المولى لم يمكن لا يقدر عليه الزوج لا يطالب به بالمهر بالاتفاق وكذا اذا غابت في مكان لا يقدر عليها او باعها من
سلطان او غيره فذهب بها من المهر فانه يسقط المطالبة بالمهر عن الزوج وكذا لو اعتقها قبل الدخول فاخارت
نفسها واذا ارتدت الامانة او حررة قبل الدخول يسقط المهر بالاتفاق والحررة اذا قتلت نفسها في رواية عن ابن
خفيقة وفي المنهاج لو قتلت المرأة نفسها او قتلها اجنبي لا يسقط مهرها عند الشافعي قبل الدخول لا يسقط بالاتفاق
والامانة اذا قتلت نفسها او قتلها اجنبي لا يسقط مهرها عند الشافعي وفي الجواهر لو قتل الامانة سيدها او اجنبي او قتلت
اسي قياصا على موتها حقت انفسها قال في المغرب قوله مات حقت انفسه اذا مات على الفرش قبل هذا في حق الادمي ثم
عمر في كل حيوان اذا مات وقال بن الاشير مات على حقت انفسه لانه سقط لانفسه فمات والحقت الملاك كانوا يتخيرون ان
زوج المومن يخرج من انفسه فاذا جرح خرجت من جرحه هم وهذا ش اسي اعتبارا قبلها بموتها حقت انفسها هم لان
القتول ميت باسب له ش لاهل له سوى هذا عند اهل السنة والجماعة هم قصار ش اسي حكمهم اذا قتلها اجنبي
ش حيث لا يسقط هم وله ش اسي لابي خفيقة هم ان ش اسي ان المولى هم منع الميبدل ش وهو البعض هم قبل ان
ش اسي قبل تسليمه الى الزوج هم فيجوز من الميبدل ش وهو المهر هم كما اذا ارتدت الحررة ش حيث لا يسقط مهر
مجازاة لفعلا فذلك ههنا مجازاة منع الميبدل وقال الكاكي اذا كان من اهل المجازاة بتحقيق المسادة ثم قال
وانما قيدنا بقولنا اذا كان من اهل المجازاة لان الصغيرة لو انقضت من امر زوجها او المجرمة قبلت ابن زوجها

فيملكه اعتبارا بالامانة
مخروص المكاتب فلكا
لانها التحق بالاحرار
نفسا فاختصت بها
قال ومن زوج
امت من قبلها قبل
ان يدخل بها زوجها
خلاف مهرها عند ابني
سهم الله وقال عليه
المهر لو لا اعتبار بموتها
حقت انفسها وهذا لان
القتول ميت باسب له
فصار كذا اقتلها اجنبي
ولانه منع الميبدل قبل
فيما زنى منهم البهائم اذا
ارتدت الحررة

في المجازاة

بمشقة قبل الدخول حتى بانما لم يسقط المهر لانها ليس من اهل المجازاة بخلاف المولى فانه من اهل المجازاة حتى يجب عليه
الكفارة ولو كان المولى مبيعيا قالوا يجب ان لا يسقط المهر على قول ابني خفيقة بخلاف الصغيرة اذا ارتدت حيث
مهر بالارتداد لان الارتداد مخطور في حقها ولما حرم عن الميراث وانما قيدنا بالارتداد والحررة لان في ارتداد الامانة بل
يسقط مهرها لارواية عن اصحابنا فيه واختلف الشافعي في قيل لا يسقط وقيل يسقط هم والقتل في احكام الدنيا ش هذا
جواب عن قولهم لان المقتول ميت باسب له بيان ان القتل موت في الحقيقة باسب له عند الله تعالى ولكن في احكام الدنيا
هم جعل خلاف حتى وجب القصاص ش في العدم فالديت ش في الخطا وهذا لا يجب القصاص على المولى لاستحالة
انه يجب عليه لكن عليه الاثم هم فكذا في حق المهر ش يعني ان القتل جعل اطلاقا هم وان قتلت حررة نفسها قبل ان يدخل
بها زوجها في حق المهر جعل كانه غير الموت يعني كما ان القتل جعل اطلاقا هم وان قتلت حررة نفسها قبل ان يدخل
بها زوجها فلما لم ينعقد ابني خفيقة ش وبه قال الشافعي في شرح الكافي غلطا للشافعي مكان غلطا فالزفر ثم قال
وفي المبسوط قال الشافعي سكان زفروني الكافي في ذكرهما هذا قول من الشافعي وفي الحلية المنصوص انه لا يسقط مهرها
وفي شرح الوجيز للاصحاب فيه طريقان اشهرهما ان المسئلة على قولين بالقتل والتزويج احدهما انه لا يسقط كما قال
زفرونا شاني لا يسقط وهو اختيار المزي في هم هو يقتضيه بالردة ش اسي زفريقس حكم هذه المسئلة على حكم الردة يعني اذا
ارتدت الحررة قبل الدخول بها هم يقتل المولى امته ش اسي ويعتبر ايضا بقتل المولى امته هم والجامع ش اسي الجماع
بين المقيس وهو قتل الحررة نفسها وبين المقيس عليه وهو رددة الحررة قبل الدخول وقتل المولى امته هم بامينا ش وبه
ان من له حكم منع الميبدل يجازي بمنع الميبدل وقياس زفر قتل المولى امته انما يصح على قول ابني خفيقة لان ابني يوسف
ومحمد لا يقولان لا يسقط المهر في قتل المولى امته هم ولنا ان جناتية العبد على نفسه غير مقبولة في حق احكام النساء ش ولنا
قال ابو خفيقة ومحمد ش انما تقتل ويصل عليها هم فتشابه ش اسي قبلها نفسها هم موتها حقت انفسها ش فانها اذا
ماتت حقت انفسها لا يسقط مهرها بالاتفاق هم بخلاف قتل المولى امته ش جواب عن قوله قتل المولى امته هم لانه يقتبر
في حق احكام الدنيا حتى يجب الكفارة عليه ش يعني اذا قتلها خطأ وكذلك يجب النضمان على المولى ان كان عليه دين
هم واذا تزوج امته فالاذن في العزل ش وهو ان يطأها ويعزل شهوته عنها كيلا يتولد الولد هم المولى عند
ابني خفيقة ش العزل في الامانة المملوكة محال باجماع العلماء وفي الامانة المنكوبة يجوز عند الشافعي في الاصح بغير عزم
وبالاذن يجوز عندنا وللشافعي في وجوبه وبالك واحد ولكن ولاية الاذن للمولى عند ابني خفيقة هم وعند ابني يوسف
محمد الاذن اليها ش اسي الامانة قاله الاثر ازي وفي بعض نسخ المندرية ومن ابني يوسف ومحمد ان الاذن اليها وهو

والقتل في احكام الدنيا
جعل اذله فاحق
القصاص والدية فكذا
في حق المهر وان قتلت
حررة نفسها قبل ان
يدخل بها زوجها فلما
لم ينعقد ابني خفيقة
قال ومن زوج
امت من قبلها قبل
ان يدخل بها زوجها
خلاف مهرها عند ابني
سهم الله وقال عليه
المهر لو لا اعتبار بموتها
حقت انفسها وهذا لان
القتول ميت باسب له
فصار كذا اقتلها اجنبي
ولانه منع الميبدل قبل
فيما زنى منهم البهائم اذا
ارتدت الحررة

في المجازاة

والمانع من الاستا وقايم لان المانع من الجواز هو الملك والملك قد زال بالعقد متفق الا يرى ان الامت اذا حرمته
لستة غايظة على زوج كان لما قبل ذلك وتزوجت بغيره اذن المولى قد نزل بها فاعدها اليه لا تحل على الزوج
الاول باعتبار العقد غير معتبر في حق هذا الدخول الذي كان قبل العقد اجيب بان ما ذكرته قياس لان القياس
هو ان يلزمه مهران مهر بالدخول قبل نفاذ النكاح وهو المثل ومهر بالملك وهو المسمى لما ذكرت من وجوب المهر
عن الاستواء الا انهم استغنوا فقالوا يلزمه مهر واحد وهو المسمى وقت العقد لانه لو وجب مهر بالدخول لوجب بكل عقد
اذا لواه لوجب المهر وجبا بالدخول مضافا الى العبد بايجاب مهر خربا العقد جميع بين المهرين بعقد واحد وهو
متنوع ص ولما ذكرنا في امي ولاجل نفاذ العقد مستند الى وقت وجوب العقد وصحة التسمية ص لم يجب مهر اخر بالوطي
في النكاح الموقوف لان العقد مستند بشي الى اصله ص فلا يجب بشي اي العقد المتعقد ص الاسر واحد باشي لانه
لا يجوز ان يكون في العقد الواحد مهران ص ومن وطئ امته ابنة فولدت منه فمى ام ولد له شي امي للاب وهذا اذا
ادعاه الاب وثبت النسب منه انما ثبتت اذا كانت الامته في ملك الابن من وقت العلوق الى وقت الدعوى
ص وعليه يثبتها شي امي على الاب قيمة الجارية ص ولا مهر عليها شي امي الاب اي العقد اذا ادعى الولد سواء صدق بالان
او لم يصدقه وقصير امته ام الولد للاب وبه قال احمد والشافعي في الصحيح وقال المزني لا تصير ام ولد له روى ذلك عن
مالك لانها ليست ملكا له وقت الاحبال وفي المبسوط وغيره العقد عبارة عن المثل وفي مبسوط شيخ الاسلام في
توبة المرأة كمن كانت تشاجر للزوج جمالها وبارا الاستيجار على الزنا فالعقد الذي يستاجر على الزنا يجعل مهره وقال السجستاني
بعده قوله ولا مهر عليها وقال زفر الشافعي وابن جنبل يجب المهر في النكاح يجب به عليه مهر واحد على العتص
وفي العقد يجب يجب به عليه مهر واحد على العتص في القديم يجب الحد فان احبها فالولد ترسبا والجارية تصير ام ولد في
الانكاح او لم يكن ام ولد ابنة وعليه قيمتها مع المهر لا قيمة ولده في الاصح وفي المعنى ان علقته منه صارت ام ولده
وهو قول الثوري واسحق ذكره ابن المنذر وقال ابو ثور ان علم انها لا تحل له يجب الحد ولا يلزم الاب قيمة الجارية
ولا عقربا ولا قيمة الولد عند احمد قال وقال الشافعي يلزمه ذلك ان حكم بانها ام ولد له وقال ابن قدامة في المعنى قال
ابو حنيفة يلزمها قيمتها لانها حرمت على الابن فوطيها كالا م وقال السرجي ونظف في النقل وبكثير الخطا والغلط في نقل
منه وبينما لو كان الابن زوجا لايه جاز النكاح عندنا وهو قول اهل العراق وعند اهل الحجاز لا يجوز وهو قول ابن جنبل
وفي المبسوط لا يجوز للاب ان يتزوج بجارية ابنة عند الشافعي واعلم ان وطئ جارية الابن لا يحل عند عامة العلماء
وقال ابن ابي ليلى لا بأس به اذا احتاج اليه وهو ذهب النسب بن مالك في العقد قال في عتص قيا على الطعام ومن

ولهذا الم
يجب مهر
اخر بالوطي
في نكاح
موقوف
لان العقد
قد قد
باستثناء
النفس اخذ
يوجب
الا مهر
واحد
ومن وطئ
امته ابنة
فولدت
منه
فهي ام ولده
وعليه قيمتها
ولا مهر

تقول الامامة وقال السرجي واجمعوا على ان الاب يحرم عليه وطئ امته ابنة وذكر الترمذاني ان العبد لو كان عبدا
او مكاتب او كافرا لم تجز دعوى له عند المولى والاب كالمجذ عند ماله واما اب الام فلا ولاية بحال كذا في الجاه
المحبوب ص ومعنى المسألة ان يدعيه الاب شي انما للمسئلة بهذا لانها من سائل الجاه الصغير ولم يذكر فيه العتص
بل قال محمد بن يعقوب عن ابي حنيفة في رجل وطئ جارية ابنة فولدت منه قال هي ام ولد له وعليه قيمتها ولا مهر
واذا ذكر العقد روى الدعوى في باب الاستيلاء فقال اذا وطئ الاب جارية ابنة فاجازت بولد فادعاه ثبتت نسبه
وصارت ام ولده وعليه قيمتها وليس عليه عقربا ولا قيمة ولده ص وجهه شي امي وجهه فافلنا ص ان له شي
ان للاب ص ولاية تمك مال ابنة الحاجة الى البقاء شي امي صيانة نفسه لقوله عليه السلام انت وما لك لا يملك
ص فلو شي امي فلا يلزم تمك جارية ابنة الحاجة الى صيانة الماش لان الماش وجهه فوجب صون ماله عن الفيلع
بمال الابن وذلك تمليك جارية لتفويض فعل الاستاء اذا استاء واذا اخطا عن الملك اعني واذا امتلكها غرم قيمتها
للابنة لان حاجته ليست بكاملة لانها ليست من ضرورات البقاء ص غير ان الحاجة شي هذا جواب عما يقال لو كان
صيانة الماش والبقاء الاصل لما وجب عليه القيمة كما في الطعام فاجاب بقوله غير ان الحاجة ص الى البقاء نسلا شي
واما الاجبر الولد على اعطاء جارية والده للاستيلاء ولو كان غير ضروري ص فلهذا يتملك الجارية بالقيمة والطعام
بغير القيمة شي كانه ضروري ص ثم هذا الملك شي امي للاب هذا جواب عما يقال بطريق المعاضضة فان
يعتد الملك كما في الملكية او حق الملك كما في المكاتبه وليس شي من ذلك وجود فاجاب بقوله ثم هذا الملك
ص ثبت قبل الاستيلاء بشرط لا شي امي حال كونه بشرط الاستيلاء ص اذا صحيح شي يعنى للاستيلاء ص حقيقة
الملك شي كمان في الملوكة ص او حق الملك شي كمان في المكاتبه ص وكل ذلك شي امي حقيقة الملك
ص غير ثابت للاب فيها حتى تجوز له التزوج بها شي ص منع يجوز له قولكم مرض فلان حتى لا يجوز له ونهية لعدم
ثبوت حقيقة الملك وحق الملك في جارية الابن للاب شي يعنى جاز للاب التزوج بجارية الابن فلو كان
فيها حتى لم يجزهم فلا بد من تقديمه شي امي تقديم الملك على الوطئ كما يقع فعلا حراما ولو كانه بشرط الصحة الاستيلاء
وبشرط الشئ يسبقه ص فبين ان الوطئ لا ياتي ملك شي امي كان الوطئ وقع في ملكه ص فلا يلزمه العتص وقال زفر
والشافعي يجب المهر لانها شي امي لان زفر والشافعي ص يشتران الملك حكما للاستيلاء وشي فانه سقط
الاحسان بهذا الوطئ ولو كان في الملك لما سقط واحد فادعاه ص كمان في الجارية الشتر كشي فانه اذا استولدها
احدما وادعى ولده فانه ثبت نسبه ويجب عليه نصف العتص وحكم الشئ يعقب شي لان الاثر بعد الموت وحكم الشئ

ومعنى المسئلة ان يدعيه
الاجبر وجهه ان له ولاية
ملك ماله ابنه الحاجة
الى البقاء فله قتل
جاريته الى الحاجة الى
صيانة الماش غير ان
الحاجة الى البقاء
نسله وهو الى البقاء
نفسه فلا يملك
الجارية بالقيمة والطعام
بغير القيمة ثم هذا
الملك يثبت قبل
استيلاء بشرط لا شي
الحق حقيقة الملك
حقه وكل ذلك غير ثابت
فيما حتى يجوز له التزوج
فلا بد من تقديمه فبين
ان الوطئ لا ياتي ملكه
يلزمه العتص وقال زفر
والشافعي يجب المهر
لانها يشتران الملك حكما
استيلاء كمان في الجارية
الشتر كشي فانه اذا استولدها
وحكم الشئ يعقب

بالاثر الثابت به الملك او شبيهه الملك الا ترى ان هذا الوطى ثبتت الاصحان بالايجاع حتى لو قذف انسان بحجر على قافله من القذف وعليه شمس الالبية النخري اما في الجارية المشتريه الملك موجود قبل الوطى فلا يحتاج الى تقديم التملك لمصلحة الاستيلاء ولكن ملكه ناقص فوجب نصف العقر بمعاونة الوطى للملك الغير من وجه فان قيل من العجب ان الجارية لو كانت مشتركة بين الاب والابن وولدت واوعاه الاب ثبتت النسب بحسب العقر اجماعا قلنا العقر لان الوطى فيما نحن فيه صاوي لمحل النكاح عن الملك وشبهة فلا يحتاج الى اثبات الملك في الكل فوجب نصف العقر كما في المشتركة بين الوطى وبين اجنبي كذا في الجامع المجهول هو والمسئلة معروفة شمس اي في الجامع الصغير وغيره هو ولو كان الابن زوجا لاهله فولدت منه شمس اي من الاب هو لم تقصر ولده شمس اي للاب هو ولا قيمة عليه وعليه شمس اي للاب هو والمهر ولده حر لان صحيح التزوج عندنا خلافا لما في شمس فغده للزوج تزويجه جارية الابن لان الاب حق الملك في مال ولده حتى لو وطى جاريته عالمها بمرتها عليه لم يلزم منه الحد وكل من له حق الملك في جاريته لا تزويجه اباه كما لمولى اذ تزوج امته من كسب مكاتبه لان حق الملك من مال ولده ظاهر الا ترى ان استيلاء في جارية ابنه صحيح واستيلاء المولى امته مكاتبه غير صحيح ولنا ما ذكره المصنف بقوله لم يخلو ما شمس اي لخلو الجارية عن ملك الاب الا ترى ان الابن ملكها من كل وجه شمس بدلالة محل الوطى ونفاذا للاعتاق هو من المحال ان يملكها الاب من وجه شمس لان الجمع بين المملكين لشخصين في محل واحد في زمان واحد متعذر ولو كان للاب فيها حق ملك لم يحل للابن وطئها كالكتاب لا يحل له وطئ امته هو وكذلك يملك الابن في التصرفات كالوطى والبيع والتزوج والهبه والاعتاق والاحارة وغيرها مما لا يتغير بموتها شمس اي مع هذه التصرفات هو ملك الاب لو كان شمس اي ملك للاب هو فدل ذلك على امتناع ملكه شمس اي ملك الاب هو الا انه يسقط الحد شمس هذا جواب عما يقال من جهة الخصم يعني ينبغي ان يجب الحد بالوطى ثم ثبتت للاب حق الملك فاجاب بقوله الا انه يسقط الحد عن الاب للشيء شمس اي شبيهه الملك بظاهر الحديث انت وما لك لا يملك هو واذا جاز النكاح صار ما ووه معصونا شمس اي بالنكاح هو فلم يثبت ملك اليمين شمس لعدم الحاجة اليه هو فلا تصير ام ولده شمس لانه لو استولد بافزوج صار ام ولده فبالنكاح اي شبيهه النكاح اولى ان تصير ام ولده لانه لو استولد بافعله يحتاج الى ملك اليمين لم يكن اثبات الاعيان المأموه ولا قيمة عليه فيها شمس اي ولا قيمة على الجارية شمس اي لان الاب هو لم يملكها شمس اي لم يملك الجارية والابن هو وعليه المهر الا ترى امته شمس اي لا ترى امه الاب هو بالنكاح شمس اي بسبب النكاح استزاه المهر

والمسئلة معروفة قال

ولو كان الابن زوجا لاهله
 لم تقصر ام ولده ولا قيمة
 عليه وعليه المهر ولده
 حر لانه من التزوج عندنا
 خلافا لما في شمس فغده
 عن ملك الابن لان
 ملكها من كل وجه في المحال
 ان يملكها الاب من وجه
 كذا يملك من التصرفات
 مكاتبه مع ما ملكه الاب لو كان
 فدل ذلك على امتناع ملكه
 لانه يسقط الحد لشيء متعذرا
 جاز النكاح صار ما ووه معصونا
 خاسر يثبت ملك اليمين
 فلا تصير ام ولده ولا قيمة
 عليه فيها كذا في قوله
 يملكها وعليه المهر الا ترى

هم وولد ما حر لانه ملك اخره فثبتت عليه شمس وبه قال مالك وقال الشافعي لا يعتق في ملك غير الوالد بن والمولى لو كان على ياكبي في الاعتاق وعن حميد الدين الضرير فيه اختلاف عند البعض يبيع قبل الانفصال وشبهة تظهر في الارث حتى لو مات المولى وهو الابن يرث الولد على قول من قال يعتق قبل الانفصال وعلى قول من قال لا يعتق قبل الانفصال لا يرث واما اذا مات المولى لان الرق ان من الارث قبل الوجه هو الاول لان الولد حدث على ملك الاخ من بين العلوق فلما ملكه عتق عليه بالقرابة بالحيث قال محمد في الجامع الصغير هو واذا كانت الجارية عتقت فقالت لمولاه اعتقه عني بالف نفعل شمس اي ما قالته هو فسد النكاح شمس اي انفخ وبه قال الشافعي والمولى على الزوجية الف هو وقال زفر لا يفسد اصله شمس اي اصل هذا الخلاف هو انه يقع العتق عن امه عندنا حتى تكون الولاية له ولو نوى به الكفارة شمس اي ولو نوى بعقده الكفارة التي عليه اي كفارة كانت هو يخرج عن العدة وعنده شمس اي عند زفر هو يقع عن الماسور لانه طلب من عتق الماسور عبده عنده وهذا محال لانه لا يعتق فيما لم يملك ابن آدم فلم يصح الطلب فيقضي العتق عن الماسور شمس اي لم يصح طلب العتق عن الماسور من الماسور ولنا انه شمس اي ان اتي ان شمس اي لم يكتف به شمس اي لم يصح طلب الاعتاق هو منه بتقديم الملك بطريق الاقتضاء شمس اي وجوبه من شرطه بالصفة المنطوق وزفر لا يقول بالاقتضاء هو اذ الملك شرطه بالصفة العتق عنه فبصير قوله اعتق طلب التملك منه بالالف ثم امره باعتاق عبد امره شمس اي بصير كانه قال العبد الذي كان لك الان ملك لي بالف واعتقه عني فان عمل كيف يشاء هذا لو مر ج به بان قال ملكه عتقك عن شمس ثم كن وكيل بالاعتاق لا يبيع قلنا كم من شمس ثبوت ضمانه لا يثبت تصداه وتولية واعتقه تملكه منه شمس اي من المولى وهو الماسور من شمس اي من الآخر هو ثم الاعتاق عنه شمس بالنسب على انه غير صاوي من المولى ثم بصير قول الماسور اعتقت اعتاقا عن الآخر فثبتت الملك للامر فسد النكاح لالتنا في بين المملكين شمس اي بين ملك الرقبة وملك المتعة قال الا ترى وقال الكاكي بين ملك اليمين وملك النكاح فان قيل ينبغي ان لا يفسد النكاح لان الملك ثبتت ضرورة العتق وما ثبت بالضرورة يتقدر بقدر ما بالضرورة في ثبوت العتق عن الاثر في فساد النكاح قلنا الشئ انما ثبت ثبت بلوازمه وضروراته من ازم ثبوت الملك العاوي عن ثبوت حق الغير به فساد النكاح فان قيل ليس له اذ قال لعبد كره منك بالمال عنه لا يعتق فينبغي ان يثبت عتقه اقتضاء لانه لا يمكن من التخصير بالمال الا بالعتق قلنا الحرية لا تصلح ان تثبت اقتضاء لان الثابت بالاقتضاء ثابت بالحرية بصير الا للتخصير بالمال فكانت الحرية اصلا فلا تثبت اقتضاء هو ولو قالت عتقه عني ولم تسم الا لا يفسد النكاح شمس اي لو قالت الحرة المذكورة لمولى العبد اعتقه عني فلم تذكر الا لا يفسد النكاح

ودله هل حر لانه ملك اخره
 فتفق عليه بالقول قال
 واذا كانت الحرة تحت عبد
 فقالت لمولاه اعتقه بضم
 ففعل فسد النكاح وقال
 نمر بن حرم الله لا يفسد اصله
 انه يقع العتق عن الماسور
 حتى يكون الكافر له ولو نوى
 به الكفارة يخرج عن عتقها
 او عندنا يقع عن الماسور كانه
 طلب من عتق الماسور عبده عنده
 وهذا محال كانه لا يعتق فبالا
 يملك ابن آدم فلهما الطلب
 فيقضي العتق عن الماسور ولنا
 انما يمكن تصحيحه بتقديم الملك
 بطريق الاقتضاء لانه لا يفسد
 لصفة العتق عنه فبصير قوله اعتقت
 طلب التملك منه بالالف
 ثم امره باعتاق عبد امره
 قوله باعتق فملك كانه لا يعتق
 واذا ثبتت الملك للمولود فسد
 النكاح لالتنا في بين المملكين
 ولو قالت اعتقه عني
 ولم تسم مالا لم يفسد النكاح

هم والاولى للمعتق وتسقط الكفارة عنه ش اذ انوى ولا يلزم الالف وقال زفر رقيق العتق عن الماسور حتى يكون
الاولى وتسقط الكفارة عنه اذ انوى ولا يلزم الالف على الامر وهذا الحكم المذكور عن عيني حنفية ومحمد وقال
ابو يوسف بنوا الاول سوارش اى عدم فكر المبدل مع ذكر المبدل سوارش يعنى ينعى العتق عن الامر في الصورتين
اى يوسف وبه قال الشافعي هم لانه ش اى لان ابابوسف رحمه الله تعالى هم يهدم التملك بغير عوض ش
يعنى بطريق البينة هم تصحيحا لغيره ش اى تصرف الامر لما ان تصحح كلام العاقل واجب منها المكن وقد امكن هنا بقوله
هم ويسقط اعتبار القبض ش لانه شرط وقد امكن ذلك باستقاء القبول الذي هو كون فلا يملك باستقاء الشرا او
مكان هم كما اذا كان عليه كفارة طهارا فغيره بان يطعم عنه ش يعنى اذ امر المظاهر غيره وقال اطعم عن شتين
تفصل الماسور يقع الاطعام عن الامر وان لم يوجد القبض هم ولهاش اى لابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هم
ان المبيته شرط القبض بالنفس ش وهو قوله عليه السلام لا تصح البيعة الا مقبوضة هم فلا يمكن اسقاطه ش جواب
عن قول ابى يوسف ان القبض شرط فيسقط تبعا كما لو كان فاجاب بقوله هم فلا يمكن اسقاطه ش جواب من ابى قول
ابى يوسف هم والاشيا ش اى اثبات القبض هم بتعال لانه فعل حتى ش يعنى ليس من جنس القولى فلا يضمنه ش
اقوى منه هم بخلاف البيع لانه تصرف شرعى ش يعنى الايجاب والقبول قولى مجازان يتضمنه القول وهو قوله
اعتق عبدك عني بالث مع ان الركن فى البيع يحل السقوط كما فى التعاطى فان تميل لوقال الاخر اعتق عبدك
بالث رطل من خمر ففعل فانه يصح ويعتق عنه وان لم يوجد القبض والبيع الفاسد كما مبته فى اشتراط القبض قلنا قد ذكر
الكرخى ان العتق يقع عن الماسور هنا على قولها والمذكور قول ابى يوسف ولين سلم فالبيع الفاسد لمحق بالصح
وبان الحكم منه فاحتمل سقوط القبض كالصح لان حكمه يعرف فى الصحيح وفى تلك المسئلة ش اى مسئلة الكفارة هم الفقهاء
عن الامر فى القبض فاما العبد فلا يقع فى يده ش بالاعتاق لان الاعتاق ازالة المالك واثلاف المالية
وللمعتق فى يده ش هم لينوب عنه ش اى لينوب عن العبد بن الامر

باب نكاح اهل الشرك اى نكاح اهل الشرك وهم الذين لا كتاب لهم هم واذا تزوج
الكافر بغير شهود او فى عدة كافر وذلك ش اى التزوج بغير شهود او فى عدة الكافر هم فى دينهم بائناهم مسلما
اقرش على صيغة المجهول هم عليه ش اى على نكاحا المذكور قيد بعبدة كافر لانه لو كان فى عدة مسلم كان النكاح
فاسدا بالاجماع كذا قالوه وفيه نظر لان كلاهما فى اهل الشرك ولا يجوز للمسلم نكاح المشرك حتى يكون فى عدة كذا
قاله الاكمل ثم قال ويجوز ان تصور بان اشركت بعد الطلاق والعيان بالبد تعالى فى عدة مسلم وهذا عند ابى حنيفة

والكلام للمعتق وهذا
عند ابى حنيفة ومحمد
رحمهما الله وقال ابو
يوسف هذا ولا يزل
سواء لانه بقاء الفلك
بغير عرض صحيح
لتصرفه ويسقط القبا
القبض كما اذا كان عليه
كفارة طهارا
عن يوان يطعم عنه
ولها ان البيعة من شرطها
القبض بالنفس فلا
يمكن اسقاطه وانما
اقتضاه لانه فعل حتى
تجلا لبيك لا تصرف
شرا فى ذلك المسئلة
الفقيه يروى عن ابى حنيفة
اما العبد فليس فيه
يعتق منه باب
نكاح اهل
الشرك
واذا تزوج الكافر بغير
شهود او فى عدة كافر
وهذا فى دينهم بائناهم
مسلم

ش قال الا تراهى انما قال وهذا عند ابى حنيفة ولم يقل ابتداء عند ابى حنيفة بدون ذكره لان مسئلة القدور
وليس فيها ذكر الخلاف فقال صاحب الهداية وهذا عند ابى حنيفة كشفا لموضع الخلاف ولكن من حق المسئلة ان
يصنفها فى الفصل المتقدم على باب الرقيق لان ذلك الفصل هو المشتمل على نكاح الذمى وقد اراد بالكافر مننا الذمى
بدليل ما ذكره فى بيان الدليل وانما لا يتعرض بهم لذمتهم والشرك لانه لا يملك ان حرمة نكاح المعتدة
مجمع عليه فكانوا ملتزمين لها والشرك لا يلزمهم احكامنا فضلا فعلم ان المراجع الكافر المذكور فى المسئلة المذكورة
هو الذمى وكان ينبغي ان يذكر فى بابه لاني باب الشرك الذى لا كتاب له لا نمتى قلت فعلى هذا الاسطابقة بين حتمته
بذا الباب باب نكاح اهل الشرك وبين المسئلة التى صدر بها الكتاب هم وقال زفر النكاح فاسد فى الوجهين
ش اى فى النكاح بغير شهود وفى النكاح فى عدة الكافر هم الا انهم لا يتعرض لهم قبل الاسلام والمرافعة ش
اى وقبل المرافعة هم الى الحكم ش انما يتعرض لهم اعراضا عنهم لا تقر بوجوبه على منعهم القاش القبيح وترك القبول
لا يدل على الحرمة كما فى عبادة الاوثان والنية ان فاذا اسلموا او تراخوا اليها وجب التفريق وفعل الحرمة القامية
هم وقال ابو يوسف ومحمد فى الوجه الاول ش اى فى النكاح بغير شهود هم كما قال ابو حنيفة وفى الوجه الثانى
ش اى فى النكاح فى عدة الكافر هم كما قال زفر ش وبه قال الشافعي واحمد هم له ش اى لزفرهم ان الخطا
عامته ش مثل قوله تعالى ولا تعرضوا لعقدة النكاح حتى يبلغ الكتاب اجله وقوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل
المد والاتباع اهل انهم وقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهدهم هم على ما من قبل ش اشارة الى ما قال فى اول
الذى فيه تزوج النضر لاني بقوله وهذا الشرع وقع عما ثبت الحكم على العموم هم فيلزمهم ش اى الخطا بات
مقتضا ما يلزمهم هم وانما لا يتعرض لهم لذمتهم ش اى لاجل كونهم التزموا عقدة الذمة هم اعراضا ش عنهم
هم لا تقر بياش على تعلمهم الباطل هم فاذا ترقعوا ش الى الحكم هم او اسلموا الحرمة ش اى ثابتة والحكمة
حالية هم وجب التفريق ش بين من كان منهم من الازواج والزوجات هم ولهاش اى لابي يوسف
هم ان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها ش اى معتدة الغيرة اجمعوا على حرمتها سواء كان الغير مسلما او كافرا
هم فكانوا ملتزمين لها ش اى خلافا باطلا فى حقهم ايضا لانهم اتبع لنا ولنا لا تعرض لعقدة الذمة فلما ترا فعا
او اسلموا وجب الحكم بما هو حكم الاسلام هم وحرمة النكاح بغير شهود تختلف فيها ش بين العلماء فان مالك واد بن
ابى ليلى وعثمان النبى يجوزونه هم ولم يلزموا احكامنا جميع الاختلافات هم ولكن عدم تعرضنا لاجل عقد الذمة
هم لابي حنيفة رحمه الله ان الحرمة لا يمكن اثباتها حق الشرع لانهم لا يطعنون بحقوقه ش اى بحقوق الشرع وهذا

وقال زفر النكاح فاسد
فى الوجهين الا انه لا يثبت
لهم قبل الاسلام
والرافعة الى الحكم وقال
ابو يوسف مسئلة
فى الوجه الاول كمال
ابو حنيفة وفى الوجه
كما قال زفر رحمه الله
لان الخطا بات عامة
على ما من قبل ش
واما لا يتعرض لهم
اعراضا لا تقر او اذا انزل
او اسلموا والحكمة قائمة
موجب التفريق ولها ان
المعتد على ما كان
بغير شهود
ملتزمين لها من النكاح
مختلفة ولم يثبتوا احكاما
منها جميعا لاختلاف
حنيفة مرجع ان الحكم لا
يمكن اثباتها حق الشرع
لانهم لا يطعنون بحقوقه

لا يتعبر من لم يرض في الحرة والخبر بخلاف الربى لانه مستثنى بقوله عليه السلام الامن اربى فليس بيننا وبينه عهد ولا
وجبه لايجاب العدة حق الزوج لانه شى اى لان الزوج هم لا يعتقدون شى اى لا يعتقدون وجوب العدة هم بخلاف
ما اذا كانت شى اى الذرية تحت مسلم لانه شى اى لان المسلم هم يعتقدون شى اى يعتقدون وجوب العدة
هم واذا صح النكاح بينهما فحالة المرافعة شى الى الحاكم هم والاسلام شى وقوله فحالة المرافعة مرفوع بالابتداء
وقوله هم حالة البقاء شى خبره هم والشهادة ليست شرط فيها شى اى فى حالة البقاء واما الوات
الشبه ولم يطل النكاح هم وكذا العدة لا تنافيها شى اى لا تنافي في حالة البقاء هم كالمسكوت اذا وطيت بشبهة
شى يجب عليها العدة صيانة للحق الوطى ولا يبطل النكاح القامير هم فان تزوج الجوسى امته او بنته ثم اسلم
فرق بينهما شى باجماع الائمة الرابعة هم لان نكاح المحارم له حكم البطلان فيما بينهم عند هاشم اى عند
ابى يوسف ومحمد لان الخطاب ببرته هذه الائمة شى فى دارنا ثبت الخطاب فى حتمهم اذ ليس
فى وسع المتعلق التبليغ الى الكل فى وسع جعل الخطاب شى ليما يجعل شى ع الخطاب كالوصول اليهم الا يرى انهم لا يتوارثون
بمنه الائمة فلمو كان صحيحا فى حتمهم لتوارثوا هم كما ذكرنا فى المعدة شى اشارة الى ما ذكرنا فى المسئلة المتقدمة
بقوله ولهذا ان حرمة نكاح المعتدة مجمع عليها فكانوا المترين هم ووجب التعرض بالاسلام فيغير قوا شى
لان لا اسلام يتافيه ولم يلما وخلافى حكم الاسلام فيفرق بينهما وفى العناية اذا اسلم احد هما فرق بينهما القاضى
سواء وجد التراجع او لم يوجد وقال محمد اذا وجد الرفع من احد هما يفرق والا فلا على ما يجي الان وفى المبسوط والتوزع
الذى حرمة لا يتعبر له وان علم القاضى بالميرافعا اليه الا فى قول ابى يوسف الاخر انه يفرق بينهما اذا علم ذلك
لما روى ان عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه كتب الى عماله ان فرقوا بين الجوس ومحارمهم قلنا انه اغير مشورا وانما المشور
ما كتب عن عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه الى الحسن البصرى ما بال الخلفاء الراشدين تركوا اهل الذمة
وما هم عليه من نكاح المحارم وافتاء الجمهور والخنازير فكتب اليه انما يذلو الجزية ليرتكووا ما يعتقدون وانما انت
متبع ولست بمبتدع والاسلام والان البقعة من ذاك الوقت الى يومنا هذا لم يتغير احد منهم ذك
مع علمهم بما شرعهم ذلك فحل محال الاجماع هم وعند شى اى عند ابى حنيفة رحمة الله تعالى هم لم يحكم الصحة شى
اى النكاح المحارم حكم الصحة هم فى الصحيح شى احرز به عن قول مشايخ العراق ان حكم البطلان فى حتمهم كقول ابى يوسف
ومحمد فلا يتعبر من لم يرض لانه الذمة والصحيح ان الخطاب فى حتمهم كانه غير نازل الاشم كذا يكون المبلغ وغيره من حدسهم
وولاية الازامه بالسيف والحماجة وفوقا نقطت بعقد الذمة وقصر حكم الخطاب عنهم وشيوخ الخطاب بينهم انما يعتبر فى حق

فلا وجه الى ايجاب
العدة حق الزوج
لانهم لا يعتقدون
ما اذا كانت تحت
مسلم لانهم لا يعتقدون
لذا صح النكاح فحالة
للمرافعة ولا اسلام
حالة البقاء شى
خبره شى وطىها
وكذا العدة لا تنافيها
كالمسكوت اذا وطئت
بشبهة فاذا تزوج الجوس
بعد اوائته لم يسلما
فرق بينهما لان الحكم المحارم
محكم البطلان فيما بينهم
منذ كانوا كذا فى المقتضى
وجوب التعرض بالاسلام
فوقه عند الحكم
لصحة فى الصحيح

من يعتقد رسالة المبلغ فاذا اعتقد بالاسلام ظهر حكم الخطاب هم الا ان الحرمة شى جواب عن هذا التشكيك
وجودا من الحرمة هم تنافى بقاء النكاح فيفرق شى بينهما كما لو اعترضت الحرمة على نكاح المسلمين برضاع او
مصارهم بخلاف العدة لانها لا تنافيه شى اى لان العدة شى تنافى فى بقاء النكاح
هم ثم باسلام احد هما يفرق بينهما شى بالاتفاق هم وبمرافعة احد هما عند لا شى اى لا يفرق بينهما عند ابى حنيفة
هم خلافا لما شى اى ابى يوسف ومحمد وقدر الكلام فى عن قريب هم والفرق شى بيني وبين التفريق باسلام
احدهما وعدم التفريق بمرافعة احد هما ان اتحقاق احد هما شى لوجب النكاح وقوله هم لا يبطل بمرافعة
صاحبه اذ لا يتغير به اعتقاده شى اى اعتقاده بمرافعة صاحبه وبذا المعنى موجود فيما اذا اسلم احد هما ايضا لكن
يخرج الاسلام فيفرق بينهما باسلام احد هما وهو معنى قوله هم اما اعتقاد المصير شى على دينه الباطل لا يعارض
اسلام المسلم لان الاسلام يعلوا شى على كل شى هم ولا يعلى شى اى لا يعلى عليه شى فلا يعارضه احدا الاخر
على دينه هم ولو تراخى شى يعنى تراخى كلاهما الى الحاكم هم يفرق بينهما بالاجماع لان مرافعتهم كتحكيم هاشم يعنى
اذا حكم ارجلا وطلبا منه حكم الاسلام لان يفرق بينهما فالتامنى اولى بذلك العموم والائمة هم واليهجوزان تيزج
المرتد مسلمة ولا كفاية ولا مرتدة لانه مستحق للقتل شى اى لان المرتد مستحق للقتل نفس الردة لقوله عليه السلام
من غير دينه فاقتلوه فلا يتكلم نكاحه مصالحة من يسكن والازدواج والتناسل لان ذلك للبقاء وهو مستحق
للقتل فصار كاليت فان قيل يرد عليه مستحق القتل قصاصا فان يجوز له التزوج قلت العقوسندوب اليه فيه خلا
المرتد لانه لا يرجع غالبا اذ قد نزل بعد اطلاقه على محاسن الاسلام فيكون ارتداده عن شئته قوتية عنده وقال
يرد عليه بالوقت لا يجزى ان تزوجك فانت طالق ثلثا فان هذا النكاح غير مستقر ولا ينتظم به المصالح لانه يقع
به الطلاق الثلث عقيب النكاح وثبوت النسب مشترك وقال الكاكي ولا يقال مشركوا العرب لانه اهم فانه
لا يقبل منهم الا الاسلام او السيف وقد صحت المناكحة فيما بينهم لانا نقول لهم لانه لا نفعى بالملته وينا يعتقد الكافر
صحة ولم يكن اذ يبطل لانه قد وجب الحد فيهم هم والامهال ضرورة التام شى هذا جواب سوال وهو ان يقال
ينبغي ان لا يميل المرتد لانه مستحق للقتل فاجاب بقوله والامهال اى بهمال المرتد ثلاثة ايام لضرورة التام ليعتدل
فيما عرض له من الشبهة فيها ورا ذلك جعل كانه لا حياة له حكمهم والنكاح يشغله عنه شى اى عن التام هم
فلا يشترع فى حقهم وكذا المرتدة لا تيزج وهما مسلم ولا كافر لانها محبوبة للتام وخدته الزوج تشغلها دلالة لا ينتظم
بينهما المصالح والنكاح ما شرع بعينه بل لمصالح شى اى لمصالح النكاح من السكن والازدواج والتناسل والتام

لان الحرمة تنافى بقاء
النكاح فيفرق بخلاف
العدة لانها لا تنافيه
بسلام احد هما يفرق
وبمرافعة احد هما عند
حلها فالهما والفرقان
استحقاق احد هما لا يبطل
بمرافعة صاحبه الا بغير
اعتقاده اما اعتقاده
بالكفر لا يعارض اسلامه
لان الاسلام يعلوا
ولو تراخى يفرق باجماع
لان مرافعتهم كتحكيم هاشم
ولا يجوز ان يتزوج المرتد مسلمة
ولا كفاية مرتد كان مستحق
للقتل فلا يميل ضرورة التناسل
والنكاح يشغله عنه شى
فى حق كذا المرتد لا يزوجها
ولا كافر ولا كافر لا يزوجها
وخدته الزوج تشغلها دلالة
لا ينتظم بينهما المصالح والنكاح
ما شرع بعينه بل لمصالحه

فاذا قامت المصلحة بالردة لم يشترع اصلاهم وان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه من اى على دين الاسلام با جملة الائمة ولا يتصور فيها اذا كان الزوج كافرا او المرأة مسلمة بل يذاني حالة البقاء وان اسلمت المرأة ولم يعرض الاسلام على زوجها تولدت قبل العرض هم وكذا انك اذا اسلمت احدهما ش اى احد الزوجين هم ولد ولد صغير ش الواو فيه الحال هم صار ولده مسلما باسلامه ش اى باسلام احد الزوجين هم لان في جملة يتخالف ش اى لان قبل الصغير تبعا للذى اسلم منهما هم نظر اليه ش اى للصغير اى نظر لكون اعظم من الاسلام وفي الدنيا مع يريده اذا كان الصغير مع من اسلم في دار واحدة وان كان الصغير في دار واحدة ومن اسلم منهما وفي دار الحرب وان كان في دار الاسلام والصغير في دار الحرب لا يصير مسلما ولو كان احدهما كتابيا ش اى ولو كان احد الزوجين من اهل الكتاب هم والاخر مجوسيا ش او وثنيا والحاصل ان الاخير من اهل الكتاب هم فالولد كتابي حتى يجوز للمسلم من انكحة وتخل ذبيحة لان فيه نوع نظر له ش لان في جعل الصغير نوع نظر له هم اذا المجوسية شرش من الكتابية هم والشافعي يوجب الفدية ش اى في جعل الولد تبعا للكتابي هم للعارض ش لان جعله تبعا للكتابي يوجب حل الذبيحة والنكاح وجعل تبعا للمجوسى لا يوجب ذلك فوقع التعارض اذا كفر كل ملة واحدة والترجيح للمحرم هم ونحن بينا الترجيح ش وهو قوله لان فيه نظر الامن حيث حل الذبيحة وجواز النكاح فان قلت على ما ذكرت كل واحد منا ومن الخصم فذهب الى نوع ترجيح فمن اين تقوم الحجة قلت ترجيحنا يرفع التعارض وترجيحه بدفعه بعد وقوعه والدفع اولى من الرفع لان حكم من دفع لا يرفع ثم اعلم ان الشافعي فيما اذا كان الاب كتابيا قولان احدهما ان تباع له حتى يخل ذبيحة ومناكحة وبه قال احمد تغليبا للتحريم ولو كانت الام كتابية والاب مجوسيا يجعل تبعا له قول واحد احمى لا تحل من انكحة وذبيحة وبه قال وفي الرافعي تباع الاب اذا كان مجوسيا وان كانت الام مجوسية قولان وفي البسيط في التوليدين اليهودى والمجوسى قولان احدهما التحريم والثاني هو الاصح النظر الى الاب وتغليب جانب النسب وفي الجواهر ان اسلم الزوج تفر الكتابية على نكاحها ويعرض اليها الاسلام فاذا ابت وتحت الفرقة قبل الدخول وبعده وقال اشبه بجعل الفرقة قبل الدخول قول الشافعي واحد وينظم فراغ العدة بعده كقولها وان اسلمت المرأة قبل الزوج وقعت الفرقة قبل الدخول وبعده تنقضي على انقضاء عدة وفي التمسيد قال مالك اذا اسلم بعد انقضاءها في غيبته فان نكحت قبل ان تقدم او سمعها اسلام فلا سبيل له عليها وان ادركها قبل ان تنكح فهو احمى بها وقال بن قدامة يعرض عليها الاسلام ان كانت حاضرة وان كانت غائبة تعجلت الفرقة وعن احمد روايتان في اعتبار العدة احدهما هو احمى قبل انقضاء

فان كان احد الزوجين مسلما فالولد على دينه فدا ان اسلم احدهما ولده باسلامه ولو كان باسنة تكون في جعله تبعا له نظر له وكان احدهما كتابيا والاخر مجوسيا فالولد كتابي لان فيه نوع نظر له ولو كانت الام كتابية والاب مجوسيا يجعل تبعا له قول واحد احمى لا تحل من انكحة وذبيحة وبه قال وفي الرافعي تباع الاب اذا كان مجوسيا وان كانت الام مجوسية قولان وفي البسيط في التوليدين اليهودى والمجوسى قولان احدهما التحريم والثاني هو الاصح النظر الى الاب وتغليب جانب النسب وفي الجواهر ان اسلم الزوج تفر الكتابية على نكاحها ويعرض اليها الاسلام فاذا ابت وتحت الفرقة قبل الدخول وبعده وقال اشبه بجعل الفرقة قبل الدخول قول الشافعي واحد وينظم فراغ العدة بعده كقولها وان اسلمت المرأة قبل الزوج وقعت الفرقة قبل الدخول وبعده تنقضي على انقضاء عدة وفي التمسيد قال مالك اذا اسلم بعد انقضاءها في غيبته فان نكحت قبل ان تقدم او سمعها اسلام فلا سبيل له عليها وان ادركها قبل ان تنكح فهو احمى بها وقال بن قدامة يعرض عليها الاسلام ان كانت حاضرة وان كانت غائبة تعجلت الفرقة وعن احمد روايتان في اعتبار العدة احدهما هو احمى قبل انقضاء

عدتها وفي الاخرى جعل الفرقة واختارنا الحال مع صاحبنا ابو بكر وهو قول طاوس وعكرمة وقتادة والحكم وعمر بن عبد العزيز ويروى عن ابن عباس وعن علي رضي الله تعالى عنه هو احمى اذا اسلم ما دامت في دار حرجها وان كانت احمى بها ما دامت في مصر وعن ابراهيم بن ابي ابيان على نكاحها هم واذا اسلمت المرأة ونكحها كافر الواد فيه الحال واطلق الكفر في قوله كافر اعمد ابقا المسلم مع الكافر اى كافر كان هم عرض القاضى عليه الاسلام فاذ اسلم فمضى امره وان ابى ش اى الزوج عن الاسلام هم فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عندنا في حنفية ومحمد لان الاساك بالمعروف من جانبتيه المستريح بالاحسان فان طلق والا فالتقاضى نائب منابه هم وان اسلم الزوج تجوز مجوسية عرض عليها الاسلام ش وقيد بالمجوسية لانها ان كانت كتابية فلا عرض ولا تفرق هم فاذا اسلمت فمضى امره واذا ابت فرق القاضى بينهما ولم تكن الفرقة طلاقا وقال ابو يوسف لا تكون طلاقا في الزوجين ش اى لا يكون التفرق طلاقا عنه سواء كان بابا الزوج او بابا المرأة بل يكون فسخا وقايدته انه لا ينقص من عدد الطلاق شي هم اما العرض ش اى عرض الاسلام هم فمذهبنا وقال الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه ش اى لان في غيرهم تعرضوا لهم وقد ضمننا بعقد الذممة ان لا يعرض لهم لان ملك النكاح ش اى غير ان ملك النكاح هم قبل الدخول غير متاكده ش فنيقظ هم نفس الاسلام وبعده ش اى بعد الدخول هم متاكده ش فليست ترفع فيفسد اختلاف الدين هم فيتأجل ش اى التفرق هم الى انقضاء ثلاث حيض ش قال اشرح قوله ثلاث حيض ليس بسواب بل الصواب ثلثه الطهر لان العدة عنده بالاطهار وقيل معناه كان الشافعي يقول ينبغي ان يتأجل عندكم الى انقضاء ثلاث حيض هم كما في الطلاق ش يريد ان نفس الطلاق قبل الدخول يرفع النكاح وبعده لا يرفع الا بعد انقضاء العدة ويقول الشافعي قال احمد وقال احمد في رواية تفسخ النكاح في الحال وقال مالك ان اسلمت الزوجة او لا فالحكم على ما ذكره الشافعي وان اسلم الزوج او لا فان اسلمت في الحال يقضى على نكاحها والا فسخ نكاحها هم ولنا ان المقام ش بالنكاح من السكن والازواج هم قد قامت فلا بد من سبب تبني عليه الفرقة والاسلام طاعة لا يصح سببا ش للفرقة هم فيعرض الاسلام على الزوج ليحصل المقاصد بالاسلام ش ان اسلم هم او ثبتت الفرقة بالايام ش اى بابا الزوج عن الاسلام اى بامتناعه عنه ونذهبنا مروى عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما فان ثبتا في قهر الملك اسلمت فامر عمر رضي الله تعالى عنه يعرض الاسلام على زوجها فقال ان اسلم والافرق بينهما ويروى ان دهم قانا اسلم في عهد علي رضي الله تعالى عنه فعرض الاسلام على امرته فابت فرق بينهما كذا في المبسوط والدرميا كل سبب من العهر والذال لغة فيه وقهر الملك على طريق الكوفة الى بغداد وقد طول الامل منها حاصل ان سبب الفرقة

واذا اسلمت المرأة عرضها كافر عرض القاضى عليه الاسلام فان اسلم فمضى امره وان ابى فرق بينهما وكان ذلك طلاقا عندنا في حنفية ومحمد لان اسلم الزوج وتحت مجوسية عرض عليها الاسلام فاذا اسلمت فمضى امره وان ابت فرق القاضى بينهما ولم تكن الفرقة طلاقا وقال ابو يوسف لا تكون الفرقة طلاقا في الزوجين ش اى لا يكون التفرق طلاقا عنه سواء كان بابا الزوج او بابا المرأة بل يكون فسخا وقايدته انه لا ينقص من عدد الطلاق شي هم اما العرض ش اى عرض الاسلام هم فمذهبنا وقال الشافعي لا يعرض الاسلام لان فيه ش اى لان في غيرهم تعرضوا لهم وقد ضمننا بعقد الذممة ان لا يعرض لهم لان ملك النكاح ش اى غير ان ملك النكاح هم قبل الدخول غير متاكده ش فنيقظ هم نفس الاسلام وبعده ش اى بعد الدخول هم متاكده ش فليست ترفع فيفسد اختلاف الدين هم فيتأجل ش اى التفرق هم الى انقضاء ثلاث حيض ش قال اشرح قوله ثلاث حيض ليس بسواب بل الصواب ثلثه الطهر لان العدة عنده بالاطهار وقيل معناه كان الشافعي يقول ينبغي ان يتأجل عندكم الى انقضاء ثلاث حيض هم كما في الطلاق ش يريد ان نفس الطلاق قبل الدخول يرفع النكاح وبعده لا يرفع الا بعد انقضاء العدة ويقول الشافعي قال احمد وقال احمد في رواية تفسخ النكاح في الحال وقال مالك ان اسلمت الزوجة او لا فالحكم على ما ذكره الشافعي وان اسلم الزوج او لا فان اسلمت في الحال يقضى على نكاحها والا فسخ نكاحها هم ولنا ان المقام ش بالنكاح من السكن والازواج هم قد قامت فلا بد من سبب تبني عليه الفرقة والاسلام طاعة لا يصح سببا ش للفرقة هم فيعرض الاسلام على الزوج ليحصل المقاصد بالاسلام ش ان اسلم هم او ثبتت الفرقة بالايام ش اى بابا الزوج عن الاسلام اى بامتناعه عنه ونذهبنا مروى عن عمر وعلى رضي الله تعالى عنهما فان ثبتا في قهر الملك اسلمت فامر عمر رضي الله تعالى عنه يعرض الاسلام على زوجها فقال ان اسلم والافرق بينهما ويروى ان دهم قانا اسلم في عهد علي رضي الله تعالى عنه فعرض الاسلام على امرته فابت فرق بينهما كذا في المبسوط والدرميا كل سبب من العهر والذال لغة فيه وقهر الملك على طريق الكوفة الى بغداد وقد طول الامل منها حاصل ان سبب الفرقة

ومن قبل ان يفسد لان الفقرة
 بسبب النكاح وادانته القول اليه صنف ما يتاخر في الفوات وهو الفقرة فكانت الفقرة مضافة الى الما ياء ولما فرغ المصنف
 عن البحث مع الشافعي شرع في البحث مع ابي يوسف وهو قوله وموجب قول ابي يوسف في ان الفقرة بسبب
 وبما لا يوشك في الزوجان على معنى انه يتحقق من كل منهما فلا تكون شى اى الفقرة صلافاً شى بل
 يكون فمما عند الشافعي بسبب اختلاف الدين وذلك يتحقق في كل منهما كما في الفقرة بسبب ملك شى بان ملك احد الزوجين
 الآخر اذ الطلاق لا يتصور منهما فكل سبب يتصور منهما الا يكون طلاقاً صلاً ولما شى اى لابي حنيفة ومحمد ان بالابا
 اى ابا الزوج عن الاسلام من متنع على الامساك بالعرف مع قدرته عليه شى اى على الامساك من فينوب القاضى منبا
 في التبرج شى بالاحسان من كفاى الحب والغنى شى اى كما اذا وجدت زوجاً محبوباً وهو مقطوع الذكر والنسب
 ووجوبه رغبته فان القاضى يفرق بينها عند طلب المرأة من اما المرأة فليست بابل للطلاق فلا يوجب شى القاضى
 من منبا عند ابائناش لعدم تصور التبرج منها ثم اذا فرق بينهما بابائنا فلها المهران كان دخل بها التاكيد
 اى لتاكيد المهر من الدخول شى فيكون لها كمال مهرهم وان لم يدخل بها فلا مهر لها لان الفقرة من قبلها والمهر لم يتاكيد
 لعدم الدخول من قاشية الردة شى يعنى كما اذا اردت قبل الدخول والعباءة بامدهم والمطامعة شى واشبه المطامعة
 ايضا بان كمت نفسها من ابن زوجها قبل الدخول فلا يجب عليه لها المهر قبل الدخول ولا نفقة العدة بعد الدخول و
 قال الا تترامى المطامعة بفتح الواو ولا كسر لانها مصدر اى مطامعة المرأة ابن زوجها قلت يجوز كسر الواو ايضا ويكون اسم
 الفاعل من طلاق ويكون المعنى ما يشبه المرأة المطامعة لابن زوجها في تمكين نفسها منه بل هذا الوجه من الفتح لا يخفى به على
 المذواق واذا سلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافراً وسلم الحربى وتحت مجوسية لم تقع الفقرة شى بينهما في الصور
 من حتى تحيض ثلاث حيض شى وان لم تكن ممن تحيض ثلثه اشهر ثم بعد ثلاث حيض وشهور وقع الفقرة ثم لا بد من ثلاث
 حيض وشهور اخرى للعدة من ثم تحيض من زوجها شى اى بعد ثلاث حيض كما ذكرنا من هذا شى اشارة الى ان اللبس
 للفرقة من سبب الاسلام وكفر المهر واختلاف الدين لا يصلح ان يكون موجبا للفرقة كما من في المسئلة المتقدمة
 بين ذلك بقوله من لان الاسلام عاصم شى والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية من لانعدام دليل الاسلام
 عن دار الحرب شى ولا بد من الفقرة وفعلا للفساد وهو كون المسلم تحت الكافر بقوله والعرض على الاسلام متعذر
 من باب نحو عرضت الناقة على الجونس والاصل ان يقال وعرضت الاسلام على الكافر متعذر الا انه قلب الكلام لعدم
 كفاى قولك ادخلت الناحية في الاصح والاصل ادخلت الاصح في الناحية ولما تعذر تقدير السبب صنف الحكم الى الشرط و

وهو قبل ان يفسد لان الفقرة
 بسبب النكاح وادانته القول اليه صنف ما يتاخر في الفوات وهو الفقرة فكانت الفقرة مضافة الى الما ياء ولما فرغ المصنف
 عن البحث مع الشافعي شرع في البحث مع ابي يوسف وهو قوله وموجب قول ابي يوسف في ان الفقرة بسبب
 وبما لا يوشك في الزوجان على معنى انه يتحقق من كل منهما فلا تكون شى اى الفقرة صلافاً شى بل
 يكون فمما عند الشافعي بسبب اختلاف الدين وذلك يتحقق في كل منهما كما في الفقرة بسبب ملك شى بان ملك احد الزوجين
 الآخر اذ الطلاق لا يتصور منهما فكل سبب يتصور منهما الا يكون طلاقاً صلاً ولما شى اى لابي حنيفة ومحمد ان بالابا
 اى ابا الزوج عن الاسلام من متنع على الامساك بالعرف مع قدرته عليه شى اى على الامساك من فينوب القاضى منبا
 في التبرج شى بالاحسان من كفاى الحب والغنى شى اى كما اذا وجدت زوجاً محبوباً وهو مقطوع الذكر والنسب
 ووجوبه رغبته فان القاضى يفرق بينها عند طلب المرأة من اما المرأة فليست بابل للطلاق فلا يوجب شى القاضى
 من منبا عند ابائناش لعدم تصور التبرج منها ثم اذا فرق بينهما بابائنا فلها المهران كان دخل بها التاكيد
 اى لتاكيد المهر من الدخول شى فيكون لها كمال مهرهم وان لم يدخل بها فلا مهر لها لان الفقرة من قبلها والمهر لم يتاكيد
 لعدم الدخول من قاشية الردة شى يعنى كما اذا اردت قبل الدخول والعباءة بامدهم والمطامعة شى واشبه المطامعة
 ايضا بان كمت نفسها من ابن زوجها قبل الدخول فلا يجب عليه لها المهر قبل الدخول ولا نفقة العدة بعد الدخول و
 قال الا تترامى المطامعة بفتح الواو ولا كسر لانها مصدر اى مطامعة المرأة ابن زوجها قلت يجوز كسر الواو ايضا ويكون اسم
 الفاعل من طلاق ويكون المعنى ما يشبه المرأة المطامعة لابن زوجها في تمكين نفسها منه بل هذا الوجه من الفتح لا يخفى به على
 المذواق واذا سلمت المرأة في دار الحرب وزوجها كافراً وسلم الحربى وتحت مجوسية لم تقع الفقرة شى بينهما في الصور
 من حتى تحيض ثلاث حيض شى وان لم تكن ممن تحيض ثلثه اشهر ثم بعد ثلاث حيض وشهور وقع الفقرة ثم لا بد من ثلاث
 حيض وشهور اخرى للعدة من ثم تحيض من زوجها شى اى بعد ثلاث حيض كما ذكرنا من هذا شى اشارة الى ان اللبس
 للفرقة من سبب الاسلام وكفر المهر واختلاف الدين لا يصلح ان يكون موجبا للفرقة كما من في المسئلة المتقدمة
 بين ذلك بقوله من لان الاسلام عاصم شى والعرض على الاسلام متعذر لقصور الولاية من لانعدام دليل الاسلام
 عن دار الحرب شى ولا بد من الفقرة وفعلا للفساد وهو كون المسلم تحت الكافر بقوله والعرض على الاسلام متعذر
 من باب نحو عرضت الناقة على الجونس والاصل ان يقال وعرضت الاسلام على الكافر متعذر الا انه قلب الكلام لعدم
 كفاى قولك ادخلت الناحية في الاصح والاصل ادخلت الاصح في الناحية ولما تعذر تقدير السبب صنف الحكم الى الشرط و

ويؤتى قوله من فاقمنا شرطها وبمعنى اخص مقام السبب شى لان الشرط ايضا الى الحكم عند تعذر الاضافة
 الى العلة والسبب من كفاى حصر المير شى على قاعة الطريق فان وقع فيها انسان فان الصانع على الحافز فلا يمكن اضافة
 الى العلة لما عرفت فاصنف الى الشرط وهو الحصر وتحقيقه بان علة الوقوع ثقل الواقع فلا يصلح سبب لعدم
 التعدى لانه امر طبعى لا يمنع للواقع فيه وسبب الوقوع مشبه فلا يصلح سبباً لاضافة الحكم اليه لانه مباح فاصنف الى صان
 الشرط وهو الحافز لان ازالة سكنة الارض بالحفر فاذا كان كذلك فوقت الفقرة لانقضاء عدة اعمى ثلاث حيض
 ان كان ممن تحيض او منى ثلثه اشهر ان كانت ممن لا تحيض وبصرح الحرفى في تحصره وذلك لان الطلاق بسبب البينة
 وانقضاء العدة شرطها من ولا فرق بين المدخول بها وغير المدخول بها والشافعي يفصل بينهما حيث يقول ان كان
 قبل الدخول تقع الفقرة في الحال وان كان بعد الدخول تيقف على انقضاء ثلاث حيض من كفاى شى اى للشافعي
 من في دار الاسلام شى من قوله فان كان قبل الدخول بالتفصيل المذكور الا ان ويقول قال مالك واحمد من واذا
 الفقرة والمرأة حرة شى اى والحال ان المرأة حرة من فلا عدة عليها شى اى على الحرمة بالاجماع لان حكم الشرع
 لا يثبت في حقا ذكره في شرح الطحاوى سواء كان قبل الدخول او بعده من وان كانت هى شى اى الحرمة من المسلمة
 فذلك شى لعدة عليها بعد الدخول من عند ابي حنيفة خلافاً لما شى اى لابي يوسف ومحمد وهذه متعلقة بما قبلها
 بيانه ان احد الزوجين اذا سلم في دار الحرب تقع الفقرة بانقضاء ثلاث حيض وبعد ذلك لا تزم العدة على المرأة سواء
 كانت من جوارها او لا وان كانا من غير حرة اعمى مجوسية او وثنية فلا عدة عليها ايضا كما ذكرنا وان كانت مسلمة فلا عدة عليها
 عند ابي حنيفة لانه لا يوجب العدة على المسلمة من الحربى وهل المسلمة في المهاجرة الى دار الاسلام فانها اذا اخرجت لينا
 مسلمة او وثنية لم يلزمها العدة في قول ابي حنيفة الا ان تكون حاملة لا تخرج حتى تضع حملها من وسيا تيك بيانها
 المدعى شى اى في مسلمة المهاجرة قال الا تترامى بعد ثلاثة عشر خطاً وقال الكاكي في باب العدة والاول هو الاول
 من واذا سلم زوج الكتابية فما على نكاحها لانه يصح بينها النكاح ابتداء فلان متى اولى شى لان البقاء اسهل من الانهاء
 فلم من شى تحيل من النكاح حاله البقاء وان لم تحيل في الابتداء الا ترى ان المنكحة اذا وطئت بشبهة يعتد به وتجب منكو
 خلاصه نكاح المعتدة من وطئ بشبهة ابتداء من واذا اخرج احد الزوجين الدنيا شى وفي بعض النسخ من قال واذا اخرج شى
 اى قال القدورى واذا اخرج احد الزوجين من الدنيا شى اى الى دار الاسلام من من دار الحرب شى حال كونه مسلماً
 غير ما غنم حتى اذا اخرج من غنما تقع الفقرة بالاجماع اما عندنا فقلت بين الدارين واما عندنا في الغنم والقدر كزوجته كذا في السبوط
 البردوى لهم ووقعت البينة بينهما وقال الشافعي لا تقع شى وقال شمس الائمة الشرى يستوى في وقوع الفقرة

حاقمنا شرطها
 وهو معنى المخص
 مقام السبب كفاى
 حفر البير ولا فرق بين
 المدخول بها وغير
 المدخول بها والشافعي
 يفصل كما مر في طر
 الاسلام واذا وقعت
 الفقرة والمرأة حرة
 فلا عدة عليها وان
 كانت هى المسلمة
 فذلك عند ابي
 حنيفة خلافاً لما
 وسيا تيك انشأ
 الله تعالى واذا سلم
 زوج الكتابية فما
 على نكاحها لانه يصح
 النكاح بينهما ابتداء
 متى اولى قال واذا
 خرج احد الزوجين الدنيا
 من دار الحرب مسلماً
 وقعت البينة
 بينهما وقال الشافعي
 لا تقع

ولو سبي أحد الزوجين
 وقعت البينة بينهما
 بغير طلاق ولا سبيل
 معام يقع البينة وقال الشافعي
 وقعت فالحاصل ان السبب
 هو للباين دون البين عندنا
 وهو يقول بعكسه لان
 الباين اثر في انقطاع الر
 لاية وذلك لا يورث في الفرقة
 كالحربي المستأمن والمسلم
 المستأمن اما السبي فيقتضي
 الصفاء للسبي ولا يثبت
 الا بافطار النكاح ولهذا
 يقطع الدين عن دمه
 المسمى ولنا ان مع التبع
 حقيقة وحكمه لا ينظم
 المصالح خشاها المحرمية
 والسبي وجوب ملك
 الرقبة وهو لا ينافي
 النكاح ابتداء فلذلك
 بقاء فصار كالشرع
 هو يفتي الصفاء في
 محل عمله وهو المال
 لاني محل النكاح

عني شرح بداية ج ٢
 ١٩٢
 كتاب النكاح
 فيما بين الدارين ان يخرج احد باسما او ذميا او حرا مسلما او ذميا لا يملك ان يزوج ابدا مسلما
 البينة محل طلي تلك الامه لمن وقعت في سببه بعد الاستبراء وان كان الخارج الرجل يجوز له ان يزوج ابدا مسلما
 او ذميا ان كانت في دار الاسلام هم ولو سبي احد الزوجين وقعت الفرقة بينهما شافعي اتفاقا هم وان سبيا سباحش اي
 الزوجان هم لم تقع وقال الشافعي وقعت فالحاصل ان السبب شافعي سبب وقوع البينة هم عندنا هو للباين اثر
 اي تباين الدارين هم دون السبي شافعي وجها ولم يوجد هم وهو عكسه شافعي الشافعي عكسه ما قلنا حيث يقول ان
 بسبب البينة لا للباين وبه قال مالك واحمد حتى لو خرج احد الزوجين الياسما مسلما لا تقع الفرقة عندهم على اسلام
 هم له شافعي الشافعي هم ان التباين اثره في انقطاع الولاية شافعي وهو موقوف بالملكية عن نفسه والمسلم
 وذلك شافعي اشار الى انقطاع النكاح كالحربي المستأمن يعني اذا حصل دارنا بايمان انقطع
 ولاية ولا تقع الفرقة بينه وبين امراته هم اما السبي فيقتضي الصفاء بالسبي اي المخلص اي يقتضي صفاء السبي هم للسبا
 شافعي والصفاء للمالك في السبي للسباي هم ولا يثبت الا بافطار النكاح شافعي الزوج عن السبي هم وبه شافعي الصفاء
 لقوله يقتضي الصفاء هم يسقط الدين شافعي الذي للكفار هم وعن ذمة السبي شافعي الصفاء السباي هم ولنا ان
 التباين حقيقة وحكمه شافعي اي من حيث الحقيقة ومن حيث الحكم اما حقيقة فبان يكون احد جانبي دار الحرب حكما لانه فيه
 الرجوع واما حكما فبان لا يكون في الدار التي دخلها على سبيل الرجوع بل يكون على سبيل اقرار السكينة وفي النهاية وفي قوله
 حكما جواب عن قوله كالحربي المستأمن من المسلم المستأمن لان الحربي المستأمن وان كان في دار الاسلام حقيقة ولكن هو
 في دار الحرب حكما لانه على نية الرجوع فلهذا لم يترتب عليه حكم التباين وكذلك المسلم المستأمن حتى لو انقطع نية
 الرجوع كان حكم التباين ثابتا في حقه لا ينظم المصالح شافعي والنكاح شافعي المصالح الا بعينه هم فشاها المحرمية شافعي
 اي فشاها التباين المحرمية يعني اذا عترضت المحرمية على النكاح فانه لا يثبت معها الفوات ينظم المصالح كذا هنا التباين
 هم والسبي يوجب ملك الرقبة شافعي بقاءه دليل الخصم فغيره ان السبي يوجب ملك الرقبة هم وهو شافعي اي ملك الرقبة
 هم لا ينافي النكاح ابتداء شافعي بان وجب استغفره فلهذا كان شافعي لا ينافيه بقاءه شافعي بان شافعي منكوته الغير هم
 وصار شافعي السبي هم كالشرع شافعي اي كالشرع من غير من حيث ان النكاح لا يفسد بالشرع فلهذا كان بالسبي هم
 الشافعية وكذلك الصدقة والبيعة هم شافعي السبي هم يقتضي الصفاء شافعي يعني مسلما ان السبي يقتضي الصفاء للمسلم
 هم في محل عمله وهو المال لاني محل النكاح شافعي وهو منافع البضع باعتبار كونها او ميتة شافعي وذلك ليس محل عمله لان
 من الخصائص الانسانية المال لانه وقدرنا في هذا الكلام الجواب عن قوله وبه يقطع الدين عن من سبي لان الدين في

كذا بالنكاح
 ١٩٣
 عني شرح بداية ج ٢
 وفي قوله كالحربي المستأمن من المسلم المستأمن لان الحربي المستأمن وان كان في دار الاسلام حقيقة ولكن هو
 في دار الحرب حكما لانه على نية الرجوع فلهذا لم يترتب عليه حكم التباين وكذلك المسلم المستأمن حتى لو انقطع نية
 الرجوع كان حكم التباين ثابتا في حقه لا ينظم المصالح شافعي والنكاح شافعي المصالح الا بعينه هم فشاها المحرمية شافعي
 اي فشاها التباين المحرمية يعني اذا عترضت المحرمية على النكاح فانه لا يثبت معها الفوات ينظم المصالح كذا هنا التباين
 هم والسبي يوجب ملك الرقبة شافعي بقاءه دليل الخصم فغيره ان السبي يوجب ملك الرقبة هم وهو شافعي اي ملك الرقبة
 هم لا ينافي النكاح ابتداء شافعي بان وجب استغفره فلهذا كان شافعي لا ينافيه بقاءه شافعي بان شافعي منكوته الغير هم
 وصار شافعي السبي هم كالشرع شافعي اي كالشرع من غير من حيث ان النكاح لا يفسد بالشرع فلهذا كان بالسبي هم
 الشافعية وكذلك الصدقة والبيعة هم شافعي السبي هم يقتضي الصفاء شافعي يعني مسلما ان السبي يقتضي الصفاء للمسلم
 هم في محل عمله وهو المال لاني محل النكاح شافعي وهو منافع البضع باعتبار كونها او ميتة شافعي وذلك ليس محل عمله لان
 من الخصائص الانسانية المال لانه وقدرنا في هذا الكلام الجواب عن قوله وبه يقطع الدين عن من سبي لان الدين في

وفي التباين
 لم
 ينبغي
 الدار
 حكما
 اقدم
 الرجوع
 واذا خرجت
 المرأة
 اللبس
 مهم
 حرة

حكم جازان تزوج لعدة عليها غنية ش الا ان تكون حلالا هم وقالوا عليها العدة ش اي قال ابو
 محمد عليه السلام ان تعدت ولا يجوز لها التزوج الا بعد العدة هم لان الفرقية وقعت بعد الدخول في دار الاسلام فيلزمها الحكم
 الاسلام ش الامارة فارتقت زوجها بعد الامانة فتلزمها العدة كالطالقة في دارنا قال جمهور العلماء هم ولا ي
 حنيفة انما ش اي ان العدة هم اثر النكاح المتقدم وجب عليها الخطر والخطر للملك الحربي وانما ش اي ولاجل ان
 ان ليس للملك الحربي خطر من العدة هم على النسبية بالاتفاق هم وان كانت ش اي المرأة المهاجرة
 المذكورة هم حالها الم تزوج حتى تضع حملها ش للنسب هم وعن ابى حنيفة ش رداء منهن هم انه يصح النكاح ولا ي
 الزوج حتى تضع حملها كما في الجلي من الزنا ش لا يصح الزوجي حتى تضع حملها هم وروى الاول ش ويؤاخذ لا تزوج حتى
 حملها هم انما ثابت النسب ش من غير هم فاذا ظهر الغرض في حق النسب يظهر في حق النكاح امتيا كما ش
 في باب النسب كما لو اوجبت من ولا لا يزوجها حتى تضع حملها هم واذا ارتد الزوجين عن الاسلام والعيان وبالله تعالى وقعت
 الفرقية بينهما بغير طلاق ش سواء دخل بها او لم يدخل هم وبذا عند ابى حنيفة والابى يوسف وقال محمد ان كانت الردة من الزوج
 فهي فرقة بطلاق ش وان كانت منفا فوكفا لا وفي نفي النكاح اذ ارتد الزوجين قبل الدخول فخرج النكاح في قول
 عامة اهل العلم وكل من رادوا الاصله في ان لا يفسخ بالردة وان كانت الردة بعد الدخول فذلك في احد الروتين عن حم
 بن خنبل ويؤقت الحسن وعمر بن عبد العزيز والابى حنيفة والمالك والشوري وزفر والابى ثوري ابن المنذر وفي الردة الثانية يفتي علم
 القضاء العدة ويؤقت الشافعي ومحمد بن الحسن المالكية من جعل الردة فسخا ومنهم من جعلها طلاقا
 ومنهم من قال لو لم يعودوا لزوجته كانت بغير طلاق ولا فسخ كما يعود المردة الى ما على المعروف من كل مذنب عند ابن ابي
 لا تقع الفرقية بالردة قبل الدخول وبعد كون يستتاب لم تدفان تاب فهي مرأة وان مات على الردة او قتل رثة امراته هم بشر
 اي نحوهم يعتبر بالاباء ش اي يعتبر الردة بالاباء هم والبايع بينهما ببناء ش وما ذكره قبل بذا فريه من الوقت
 يقول لما اي بالاباء استن عن الامساك المعروف مع قدرته على فنيه القاضى مناب في التسريح فذلك بالردة استن عن
 فتاب القاضى مناب هم و ابو يوسف مر على اصلنا في الاباء ش وهو ان الفرقية بسبب اشتراك فيه الزوجان فلا يكون طلاقا
 كما فرقة بسبب الملك وبذا يفتى بطلع هم وبو حنيفة فرق ش اي بين الاباء والردة هم وبوجه الفرق
 هم الردة منافية للنكاح لكونها ش اي لكون الردة هم منافية للعصمة ش لبطان اعصمت عن نفسه والملك بها فغير
 ملك النكاح بها ولا انها موت حكمها والطلاق رافع ش النكاح وليس بمناف له هم فتعذر ان جعل طلاقا بطلاق الاباء
 انشيفوت بالا مساك بالمعروف فيجب التسريح بالاحسان على ما مر ش لان الاباء استن عن الامساك بالمعروف مع قدرته

جواز ان تزوج لعدة عليها
 عند ابى حنيفة ولا يزوجها
 العدة لان الفرقية وقعت
 بعد الدخول في دار الاسلام
 فيلزمها الحكم الاسلامي
 حنيفة لانها اثر النكاح المتقدم
 وجبت عليها الخطر والخطر
 للملك الحربي ولهذا يجب العدة
 على النسبية وان كانت حلالا
 لم تزوج حتى تضع حملها
 ابى حنيفة لانها يصح النكاح
 ولا يزوجها حتى تضع
 حملها كما في الجلي من الزنا
 وجه الاول انه ثابت النسب
 ظهر الغرض في حق النسب يظهر
 حق النكاح من النكاح احية كما
 قال ولا يرتد احد الزوجين
 سكو وقصة غير طلاق
 ابى حنيفة ولا يزوجها حتى تضع
 الردة من الزوج في فرقة بطلاق
 هم يعتبر بالاباء ولا يزوجها
 ابو يوسف مر على اصلنا في الاباء
 فرق بينهما ما ان الردة منافية للنكاح
 لكونها منافية للعصمة والطلاق رافع
 يجعل طلاقا بطلاق الاباء
 الامساك بالمعروف فيجب التسريح
 حسان على ما مر

على الاسلام فينبغي انما في التسريح هم ولذا ش توضح لكون الردة منافية للطلاق وكون الاباء راى
 الاجل ذلك هم توقف الفرقية بالاباء على القضاء ش اي على حكم الحكم لانها ليست للمنافاة فتوقف حكمه على القضاء
 هم ولا يتوقف على القضاء هم بالردة ش لان الثاني لا يتوقف حكمه على القضاء كالمهرية هم ثم ان كان الزوج ج
 فلما كل المهران ومثل بها فوضعت المهران لم يدخل بها بهما بنفس ش وان كانت هي المردة فلما كل المهران ومثل بها
 وان لم يدخل بها فلما سداها ولا نفقة لان الفرقية من قبلها ش فلذا لم يسقط المهر ونفقة كالناشئة ولا نفقة لهما هم
 ارتدا ما ش اي ارتدا الزوجان معا هم ثم سلموا فلما فكاها فكاها ما ش اي من الاستحسان هم وقال زفر
 وبقياس ش وبه قال الشافعي بالملك احمد هم لان رداهما منافية وفي رداهما احدهما ش اذ كانت منافية
 للنكاح فوتمتا بالطريق الاول هم ولما روى ش وبوجه الاستحسان هم ان في حنيفة ش وبمحمي من العرب
 ارتدوا هم سلموا ولم تهرم الصحابة رضي الله تعالى عنهم تجديدا لآلته ش قال مخرب الاماويث بذا غريب قال الاترازي
 وجه الاستحسان ما روى الصحابة في العسيرة وغيره ان في حنيفة ارتدوا المهر الزكاة وبعت اليهم ابوك الصديق رضي الله
 تعالى عنه الجارية ش سلموا ولم يهرمهم تجديدا لآلته والاعين من الصحابة وجرهم بمحبة ترك بالقياس فاذ اقلت من الجارية
 ارتدوا على التعاقب فمن اين يعرف انما ارتدوا جميعا لان الغالب التعاقب في الردة وهو الظاهر قلت ترك الصحابة رضي الله
 تعالى عنهم عن تجديدا لآلته دليل على عدم التعاقب لانه لو كان ارتدا جميعا على التعاقب لا مروتا لآلته لان السكوت
 عن الحق لا يفيق بجنبانهم هم والارتداد منهم واقع معا ش بذا جواب عما يقال ان ارتدا في حنيفة ما وقع جملة حتى يستقيم
 المتعلق به فاجاب بقوله هم والارتداد منهم ش اي من في حنيفة هم واقع ش منهم جميعا لانهما التراجع لثمة ارتدا فمحمي
 كانه وحده جاز كالفرقي والحرق والمدي هم ولو سلم احد ما ش اي احد الزوجين المردين هم بعد الارتداء ش قبل الآخر هم
 فسد النكاح بينهما ش يعني تقع الفرقية بينهما باجماع علمائنا هم لا مروتا لآخر على الردة لانه ش اي لان اصله على الردة
 هم سنوات ش اي للنكاح هم كما بتدبيرها ش اي كفساد ما حتى يجب لها ش اي ان كان مسلم هو الزوج قبل الدخول
 وان كانت هي التي سلمت قبل الدخول فلها نصف الصداق وان وجد الدخول فلها المهر كالمال في الجبين لان لم يتقرر الدخول
 ويما في رد الزوج والمردون لا يسقط بالردة وعند زفر والشافعي والملك احمد اسلامهم بعد الاثبات في الفرقية الواقعة بارتداد واحد
 باب اقسامهم اي بباب في بيان احكامهم ففتح القاف معصية ش فافتقر وكبر القاف انصبب اقسامهم هم لثمة سمة
 الانقسام اقسامهم ش يعني وقال الاترازي في فتح القاف معصية هم والرواية عن شيوخنا قلت بذا عجيب لا يحتاج الى روية
 بكذا من شيوخه لان كل من علم انه بالفتح في باب المتحول بين النساء يعلم انه بالفتح في باب النكاح

ولهذا يتوقف الفرقية بالاباء
 لآباء على القضاء ولا يزوجها
 بالردة ثم ان كان الزوج
 هو المرد على كل المهران
 دخل بها ونصف المهران
 لم يدخل بها وان كانت
 في المردة فلها كل المهران
 دخل بها وان لم يدخل
 بها فلها كل المهران
 لان الفرقية من قبلها
 قال ولا يرتد احد
 الاسلام معا فكاها
 استحسانا وقال زفر
 لان ردة احد من آله
 وفي رد حنيفة
 احد من آله سار في ان يني
 حنيفة لا يزوجها حتى تضع
 اول ما يهرم الضم ارضون الله
 عليه اجمعين بتدبيره
 نكته ولا يرتد منهم واقع
 معا لانهما التراجع لثمة
 احد من آله لا يزوجها
 النكاح بينهما ما ان الردة منافية للنكاح
 على الردة لكونها منافية للعصمة
 باب القسم

هم هو يقول انه شئ اى اشافى يقول ان اللبن هم موجود فيه حقيقة شئ غايته ما فى السبايا ان اللبن لما لم يكن لغوث
منفقه بعلية الماء فارت الحرة بين الثبوت وعدمه فتخلص الحرة اعتباطا هم ونحن نقول للمغلوب غير موجود حكما حيث انظر
المقابلة الغالبية فى اللبن شئ بان حلف لا يشرب اللبن فشرب لبننا فملوا بما لا يحش لك الحشتم ان يحجب عنه ويقول ان
مبينة على العرف فلا يحشث لانه فى العرف لا يسمى المغلوب لبنا اما الحرة فمبينة على وجود اللبن ولكن لاولى ان نقول ان الحرة
تتعلق بصورة الاضلاع ووجود اللبن كما فى الكبير لاجتماعه بل متعلق باعتبار الانتشار اعظم ونبات اللحم والمغلوب لا يحصل الانتشار والابنات لانه لا يحصل
بما قيل فى الشكلى هذا بالو وقعت قطرة وهم اذ خرج من جيب من ما حيث نجية ان كان الماء غاليا حقيقة قلنا لما لم يكن كالماء
شربا بان لم يكن شئ فى عشر لم يكن غالبا حكما فمما مضى فخرجنا حجة النجاسة اعتباطا كذا قل عن العلامة حميد الدين العبد
قال الكاكي لا يسمي شئ العلامه ولا ناعبد العبد بحمده المتدعى الى ان الرجحان لذاتى انما يكون حجا سابقا على الرجحان الحجا
اذ لم يكن فى الحاشية نص فى وجوبه وهو قوله عليه السلام لا يجوز ان احدكم فى الماء الدليم الحريش وتوكل عليه السلام اذ
الماء قلتيين الحريش وتوكل عليه السلام لما طهر الحريش فلا يعتبر الرجحان الا لانه ثبت بالاجتهاد والاعتبار للاجتهاد
فى مقابلة النص هم وان تشطط بالطعام لم يتعلق به التحريم وان كان اللبن غالبا عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى شئ كلمة
ان وصلة ما قبله وذكر فى شرح الطحاوى ان اللبن اذا كان غالبا بحيث تقاطر من الطعام فعند ابى حنيفة رحمه الله تعالى
لا يكون ضاعا خلافا لصاحبيه هم وقالوا اذا كان اللبن غالبا يتعلق به التحريم هم قال شئ اى لم يصف رحمه الله تعالى هم قوله
شئ اى قول ابى يوسف ومحمد هم فيما اذا لم تفسد النار شئ اى فيما اذا لم تفسد اللبن النار هم حتى يطبخ فيما شئ اى طبخ اللبن
هم المتعلق بالتحريم فى قوله جميعا شئ لانه لا يتغير بالطبخ من غيره عن طعمه وصفة وذكره جواهر مراده ان على قول ابى حنيفة ما
لا ثبت اذا اكل لقمة لقمة اما اذا حشا شئ ثبت به قول داود اللبن الى حلقه معقودا فالاخلاف فيه واذا تناول الشريد
فالاخلاف فيه وفى كتاب الرضاع للنخاس اذا ثروت له خبز فى لبننا حتى يشرب الخبز ذلك اللبن اولى به سويا فالطعم اياه ان
كان طعم اللبن يوجد فذا رضاع وذكر صاحب الاجناس انه قولهما وفى الرافعى ولو ثروت فى اللبن طعنا ما اوجبت به وثقا
تعلق بالحرة وفى اللبن الخبز وجوه عن افاضى حسين هم اما شئ اى لابي يوسف ومحمد هم ان العبرة بالغالب كما فى الماش
اى كما اذا خلط بالماء اللبن وهو الغالب هم اذا لم يغيره شئ من حاله شئ اى اذا لم يغير اللبن شئ من حاله بالطنج كما اذا
لبن الملة بالماء ولبن هو الغالب هم وله شئ اى لابي حنيفة هم ان الطعام من اللبن تابع له فى حق المقصود شئ من الملة
بالموصول الى المعدة ولانها ايوكل ولا يشرب وغير المايح يستتبع المايح هم فصار شئ اى اللبن هم كالمغلوب شئ فيه نظر لان
المغلوب غير موجود حكما اما لم يكن مغلوبا ويكون كالمغلوب فلا يلزم ان ليس موجودا والجواب ان هذه منقشة لفظية منقشة

کتاب الشکاح

يجعل الكاف في ايدىهم ولا معتبر بقطر اللبن من الطعام عنده شئ اى عند ابى حنيفة هم هو الصحيح لان المتغذى بالطعام
 اذ هو الاصل متعلق بالصحيح اخترازا عما قيل ان الرضاعة انما الاثبات بالطعام اذ المتعلق اللبن عند جمل المقيمة اياها اذا قطا من اللبن
 ثبت به التحريم عند ابى حنيفة رحمه الله تعالى لان القطرة من اللبن اذا دخلت حلق الصبي كافية لاثبات الحرمة والصحيح عدم
 ثبوت الحرمة بكل حال عللة المصنف بقوله لان المتغذى بالطعام فهو الاصل لان الاصل في لباب المتغذى فيكون اللبن
 اما بعد في حق المقصود هم وان اختلف شئ اى اللبن هم بالدرء وللبن غالب شئ اى الحال ان اللبن هو الغالب
 فعلق به التحريم لان اللبن يبقى مقصودا وفيه ذال واول تقوية شئ اى التقوية اللبن هم على الوصول شئ اى الاصيل
 بانفسه فان قلت اذا كان الداء التقوية على الوصول وجبان ليستوى للغالب الغالب لان حصول قطرة منه
 يبرح قلت انظر معنا الى المقصود فاذا كان غالبا كان انحصار المتغذى به والدواء التقوية على الوصول ان كان يخلو
 كان انحصار الى الداءى وللبن تقوية الداء اشارة الى هذا بقوله واذا اختلف دون ان اختلف وقوله لان اللبن يبقى مقصودا هم واذا
 اختلف اللبن لمين شاة وهو الغالب شئ اى اذا اختلف اللبن لمين شاة ولبن المرأة غالب هم يتعلق به التحريم باعتبار الغا
 كما في لما شئ اى كما اذا اختلف بالماء حيث يقتدر الغلبة هم واذا اختلف اللبن امرتين تعلق التحريم بانجلها عند ابى يوسف
 لان لكل صا شيئا واحدا فيجعل الاصل تايعا لاكثر في بناء الحكم عليه شئ وهو احدى الرأتين عن ابى حنيفة هم وقال زفر
 ومحمد يعلق التحريم بهما شئ اى يعلق التحريم بالمرأتين هم لان الجنس الغلب انيس فان الشئ لا يكون مستمكا في جنسه اما
 يكون مستمكا في غير جنسه لاتحاد المقصود شئ اى الاتحاد تفهيم فلا يتقوى اقليل ويتعلق به التحريم هم وعن ابى حنيفة هم
 الله تعالى في هذا روايتان شئ في رواية كما قال ابو يوسف وبه قال الشافعي في قول وفي رواية كما قال محمد وهو قول
 زفر والشافعي في قول وفي رواية وقول محمد انه واو حوط فيه وفي الرافعي اختلف اللبن امرتين وغلب احداهما فان علقنا
 بالمغلوب ثبتت الحرمة منها والا انحصرت بالتي غلب لبتها هم ومن سلك في الايمان شئ اى فيما اذا حلف ان لا يشرب
 من لبن بذه البقرة واخلط لبنها اللبن بقره اخرى فشر به فهو على الخلاف المذكور فعند محمد بحيث لان الجنس الغلب انيس
 وعند ما لا يخش هم واذا نزل المبكر لبن فاضعت صبياتيه يتعلق به التحريم الاطلاق انش شئ وهو قوله تعالى وهم ما لكم الا
 ارضعكم مطلق الا فصل فيه من المبكر والثيب وهذا الاختلاف فيه الملازمة الاربعة وعن الشافعي وجه انه لا يتعلق به التحريم
 قال احمد في رواية لانه قادرنا شبه لبن الرجل ولكن فصل الشافعي انه يتعلق به التحريم وفي المغني نزل المبكر لبن من غير وطى
 قارضعت به فلال ثبت به الحرمة وبه قال مالك والثوري والشافعي واصل الروايتين عن ابن جبريل قال بولكر بن المنذر
 وبنا قول لمن يخطو عيم ولا يشئ اى لان لبن المبكر هم بسبب المنشوة فثبت به شبهة لبعضية شئ يتعلق به الحرمة

ولا يعتبر بقا طرا للبين من
الطعام عندة هو الصحيح
لان التقذى بالطعام اذ
هو الاصل وان اخلط
بالدواء واللبين غالب
تعلق به التبريم لان اللبين
يقع المقصوفية اذ الدواء
لنقوته على الوصول اذا
اختلف اللبين بلين انشاء
وهو الغالب تعلق به
التبريم وان غلب لبين انشاء
لم يتعلق به التبريم اعتبارا
للتغالب كما في المكون اذا
اختلف لبين امر اثنى تعلق
التبريم باغلبهما عند ابي
يحيى كذا الكلى صا شيئا
واحدا فيجعل الحق توجعا
للاكثر في بناء الحكم عليه قال الحسن
وافر به تعلق التبريم لان الجنس
لا يغلب الجنس فان الشئ
لو يصير مسته كما في جنه
لا تهاد المقصود عن البخفة
في هذا رايان اصل المسئلة
في الايمان واذا ازل للبكرين
فأرضعت صبا تعلق التبريم
لاطوارق النفس وان سبب
المشوفيت شبيهة
البعضية

كتاب الطلاق

اي بذكر الكتاب في بيان احكام الطلاق وفي المنع من التعلق كالسلام بمعنى التسليم والكلام بمعنى التكليم
 ويومعه طلاق زوجته بالفتح والضم وقال لا تحش الايقال بالضم وامارة طالق وجا طالق واطلاق وجمع الولادة من طلقت
 بضم الطاء فهي مطلقة او اذا اخذنا الطلاق وجمع طلق اللسان وطلقة واطلاق الاسيرة والفتح طلق امراته تطلقا وطلقت بفتح
 وتل طلاق وطلقة اي كثيرة الطلاق للنساء والطلاق لغة رفع القيد وشتر عارفع قيد النكاح من المني محله قبل الطلاق
 عبارة عن حكم شرعي يرفع القيد للنكاح بالفاظ مخصوصة وسبيل الحاجة المبررة التي شرطه كون المطلق عاقلا بالغ والمرأة في
 النكاح او في العدة التي يحصل بها انحلال الطلاق وحكمه والملك عن محل آسامة ذكر في الكتاب وايضا الطلاق مباح
 وان كان متبعضا في الاصل عند عامة العلماء ومنهم من يقول لا يباح ايقاعه للضرورة وذلك اما كبر السن او الرعيته اقله
 عليه السلام لعن المشرك فواق مطلق وقال عليه السلام ايما امرأة اجتمعت من وبها من غير شوز فعليها لعنة المليك وبنات
 جميعين وروى الترمذي من حديث ثوبان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يا امرأة سالت زوجا من غير باس فخرج
 عليها رايحة الجنة وقال حديث حسن في روى ايضا عن ثوبان عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المتكلمات بن المناقشات
 بين كتاب النكاح وكتاب الطلاق ظاهرة لان النكاح قيد شرعي لظواهر قوله ولما سببه النكاح منه وبين الرضا عن كل منهما
 باب طلاق السنة اي في باب بيان طلاق السنة وفي المبسوط الطلاق نوعان مثنى وبديعي واسنى نوعان مثنى من
 العدة وسنى من حيث الوقت البديعي نوعان مثنى يعود الى العدة ويعدى الى الوقت واسنى من حيث العدة نوعان مثنى
 وحسن المصنف ذكر كله مفرا على انفق عليه هم الطلاق على ثلاثة اوجه حسن حسن يديعي فالاحسن ان يطلق الرجل امرأته
 تطلقه واحدة في طهر لم يجامعها فيه تير كما حتى تنقضي عدها لان الصحابة رضي الله تعالى عنهم كانوا يستحبون ان لا يزيد
 في الطلاق على واحدة حتى تنقضي العدة مثنى اخرج هذا ابن ابي شيبة في مصنفه حديثا وكيع عن عبيد بن ربيعة عن ابي بصير
 النخعي قال كانوا يستحبون ان يطلقها هدة ثم تير كما حتى تنقضي ثلاث حيض هم وان هذا مثنى اي لاقتصار على تطلقه مرة
 هم فحصل عندهم مثنى اي عند الصحابة رضي الله تعالى عنهم هم من ان يطلق الرجل ثلاثا عند طهر واحدة مثنى اي تطلقه
 واحدة هم ولانه مثنى اي وللان ايقاع واحدة هم بعد من المنة مثنى مثنى اي لنفسه مكنة التدارك بان يجامعا في
 وبعد بتجديد النكاح من غير تزويج آخره ايقاع مكنة التدارك مثنى مثنى اي فعل المني حديث بعد ذلك مراهم طر
 ضرر المرأة مثنى حيث لم يطل حليتها نظر اليل ان تساع الحلية نعمة في حقهن فلا تيكامل ضرر الايجاش هم ولا خلاف لاحد في
 الكراية مثنى اي لا خلاف في عدم الكراية يعني لم يقل احد كبر ايمته ايقاع الواحدة بخلاف الحسن فان في خلاف فيكون هذا

كتاب الطلاق باب طوق السنة قل الطلاق

على سنة لرحمن
 ولحين في اوجين
 ان يطلق الرجل امرأته
 تطلقه واحدة
 في طهر لم يجامعها
 فيه تير كما حتى تنقضي
 عدها لان الصحابة رضي
 الله تعالى عنهم كانوا
 يستحبون ان لا يزيد
 في الطلاق على واحدة
 حتى تنقضي العدة هذا
 افضل ونحوه ان
 يطلق الرجل امرأته
 واحدة مثنى مثنى
 اي لنفسه مكنة التدارك
 بان يجامعا في
 وبعد بتجديد النكاح
 من غير تزويج آخره
 ايقاع مكنة التدارك
 مثنى مثنى اي فعل
 المني حديث بعد ذلك
 مراهم طر ضرر
 المرأة مثنى حيث
 لم يطل حليتها نظر
 اليل ان تساع الحلية
 نعمة في حقهن فلا
 تيكامل ضرر الايجاش
 هم ولا خلاف لاحد
 في الكراية مثنى
 اي لا خلاف في عدم
 الكراية يعني لم يقل
 احد كبر ايمته ايقاع
 الواحدة بخلاف الحسن
 فان في خلاف فيكون
 هذا

حسن قلت بكذا في الشرح كالمهم في اللفظ ونظيره يقتضي خلافا على ما لا يخفى على المتأمل هم واما الحسن فبول الطلاق سنة وهو
 يطلق المدخول بها ثلاثا وثلاثين طهارة وقال مالك انه بدعة مثنى اي ان يطلق المفق المفق على ثلاثة طهارة في المدخول بها
 بدعة وفي المغرب المبدعة هم من ابتدع الامر اذا ابتداه واحدة ثم غلب على زيادة في الدين وانه صان سنة في السنة
 احداث امر لم يكن من عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا يباح الا واحدة مثنى اي طلاقه واحدة هم لان الاصل في
 الطلاق به الخطر مثنى اي المنع لئلا عليه السلام تزوجوا ولا طلاقه رواه ابو داود وصححه الالباني مثنى اي بانه الطلاق هم
 الحاجة مثنى الناس الى هم الخلاص قد اندفعت مثنى اي الحاجة هم بالواحدة كش اي طلاقه الواحدة فلا يباح مثنى
 هم ولنا قوله عليه السلام مثنى اي قول النبي صلى الله عليه وسلم هم وفي حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان من السنة
 ان يستقبل الطهر استقبالا لمطلقته كل قرة طلاقه مثنى هذا الحديث رواه الدارقطني في سننه من حديث علي بن منصور مثنى
 شعيب بن زريق عن عطاء الخراساني حديثه عن الحسن قال حدثنا عبد الله بن عمر ان طلق امرأته تطلقه وهي حائض ثم
 اراد ان يقبها فطلقته فمكنا ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا ابن عمك انك امرأته
 المدة قد انقضت السنة ان تستقبل الطهر فطلق لكل قرة طلاقه مثنى فاما طلاقه عند ذلك فمكنا
 فقلت يا رسول الله اريد ان يطلقها ثلاثا اكان يحل لي ان اجعلها قالا كانت تبين منك وكانت مصيبة وذكره عبيد
 في احكامه عليه عطاء الخراساني وقال انه اتي في هذا الحديث بزيادة لم يتابع عليها وبضعيف في الحديث لا يقبل ما تفرقة
 ورواه الطبراني في معجمه وقال صاحب التفتيح عطاء الخراساني قال بن حبان كان صالحا غير ان كان هو الحفظ كشيء العجم
 الاحتجاج وحسن من هذا ما رواه النسائي باسناد من عبد الله قال طلاق السنة ان يطلقها بطارقة وهي ظاهرة من
 اجماع فاما حاضت وطهرت طلقها اخرى ثم تعده بعد ذلك بحضته فان خبره ان طلاق السنة وهي سنة رسول الله صلى
 عليه وسلم هم ولان الحكم يدور على دليل الحاجة مثنى لا على حقيقة الحاجة لان تباين الاخلاق وتناقض الطبع امر
 لا يمكن الوقوف عليها فاقسم السبب لظاهرة وهو الاساس المعروف فقام دليل الحاجة هم وبوالاقدام على الطلاق في
 زمان تجدد الرغبة وبوالطهر من الخالي عن الجماع لانه زمان رغبة فيها طبعها وشرفها فاجتهدوا في طهرها فاجتهدوا في طهرها
 كما تكرر نظر الى دليلها مثنى اي دليل الحاجة فاصل المعنى كلما تكرر جعل كان الحاجة الى الطلاق تكثر فاجتهدوا في طهرها
 بالتفريق على الاطهار هم ثم قل ان الاول ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر احترا عن تطويل العدة مثنى اشار بهذا الى
 اختلاف اشخاص في الطلاق مثنى فقال بعضهم الاول ان يؤخر الايقاع الى اخر الطهر لانه اذا لم يؤخره تنقص
 المرأة يكون عدها ثلاثا طهارة ثلاث حيض كمال فطول عدها لاجل حاله وهو في الخلاصة رواية ابي يوسف عن ابي

والحسن هو طلاق السنة
 وهو يطلق المدخول بها
 ثلاثا وثلاثين طهارة وقال
 مالك انه بدعة مثنى
 اي بانه الطلاق هم
 الاحتجاج لان الاصل
 في الطلاق هو الخطر
 ولا يباح له واحدة فلا يباح
 وقد اندفعت الحاجة مثنى
 ولنا قوله عليه السلام
 ان يستقبل الطهر استقبالا
 لمطلقته كل قرة طلاقه
 مثنى هذا الحديث رواه
 الدارقطني في سننه من
 حديث علي بن منصور
 مثنى شعيب بن زريق
 عن عطاء الخراساني
 حديثه عن الحسن قال
 حدثنا عبد الله بن عمر
 ان طلق امرأته تطلقه
 وهي حائض ثم اراد ان
 يقبها فطلقته فمكنا
 ذلك رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فقال
 يا ابن عمك انك امرأته
 المدة قد انقضت
 السنة ان تستقبل
 الطهر فطلق لكل
 قرة طلاقه مثنى
 فاما طلاقه عند
 ذلك فمكنا فقلت
 يا رسول الله اريد
 ان يطلقها ثلاثا
 اكان يحل لي ان
 اجعلها قالا كانت
 تبين منك وكانت
 مصيبة وذكره
 عبيد في احكامه
 عليه عطاء
 الخراساني وقال
 انه اتي في هذا
 الحديث بزيادة
 لم يتابع عليها
 وبضعيف في
 الحديث لا يقبل
 ما تفرقة ورواه
 الطبراني في
 معجمه وقال
 صاحب التفتيح
 عطاء الخراساني
 قال بن حبان
 كان صالحا غير
 ان كان هو
 الحفظ كشيء
 العجم الاحتجاج
 وحسن من هذا
 ما رواه النسائي
 باسناد من عبد
 الله قال طلاق
 السنة ان يطلقها
 بطارقة وهي
 ظاهرة من
 اجماع فاما
 حاضت وطهرت
 طلقها اخرى
 ثم تعده بعد
 ذلك بحضته
 فان خبره ان
 طلاق السنة
 وهي سنة
 رسول الله
 صلى الله
 عليه وسلم
 هم ولان
 الحكم يدور
 على دليل
 الحاجة مثنى
 لا على حقيقة
 الحاجة لان
 تباين الاخلاق
 وتناقض
 الطبع امر لا
 يمكن الوقوف
 عليها فاقسم
 السبب لظاهرة
 وهو الاساس
 المعروف فقام
 دليل الحاجة
 هم وبوالاقدام
 على الطلاق
 في زمان
 تجدد الرغبة
 وبوالطهر من
 الخالي عن
 الجماع لانه
 زمان رغبة
 فيها طبعها
 وشرفها
 فاجتهدوا في
 طهرها
 فاجتهدوا في
 طهرها كما
 تكرر نظر
 الى دليلها
 مثنى اي دليل
 الحاجة فاصل
 المعنى كلما
 تكرر جعل
 كان الحاجة
 الى الطلاق
 تكثر فاجتهدوا
 في طهرها
 بالتفريق
 على الاطهار
 هم ثم قل
 ان الاول ان
 يؤخر الايقاع
 الى اخر
 الطهر
 احترا عن
 تطويل العدة
 مثنى اشار
 بهذا الى
 اختلاف
 اشخاص في
 الطلاق
 مثنى فقال
 بعضهم الاول
 ان يؤخر
 الايقاع
 الى اخر
 الطهر لانه
 اذا لم يؤخره
 تنقص
 المرأة
 يكون عدها
 ثلاثا طهارة
 ثلاث حيض
 كمال فطول
 عدها لاجل
 حاله وهو في
 الخلاصة
 رواية ابي
 يوسف عن
 ابي

حكم الاطهر ان يطلقها كما طهرت لان الطهر زمان تجدد الرغبة ومن قصده التطلق فيبتلى
بالايقاع شئ اى ايقاع الطلاق هم عقيب الو قاع شئ اى الجماع فيكون الطلاق يدعيها وانما قال المصنف
والاطهر لان محمدا قال في الاصل فاذا اراد ان يطلقها ثلاثا مطلقا واحدة او طهرت من الحيض هم وطلاق المبردة
ان يطلقها ثلاثا بكلمة واحدة او ثلاثا شئ اى او يطلقها ثلاثا تطلقا هم في طهر واحد فاذا فعل ذلك شئ اى الطلاق
او التطلق بثلاث تطلقا بكلمة واحدة او شئ اى في طهر واحد هم وقع الطلاق شئ وبانت منه حوت حرمة غاطة هم
وكان عاصيا شئ لانه تركب حراما وقالت الظاهرية وشيعة لا يقع الطلاق في حالة الحيض وثلاث بكلمة واحدة
الامامية لا يقع شئ صلوا به قال المبردة وعند الزيدية منهم وقع واحدة وينعمون انه قول على بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه
وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما كان الطلاق على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم واحدا وكذا في زمن ابي بكر الصديق
رضي الله تعالى عنه وثلاثا من مدة عمره رضي الله تعالى عنه رواه البخاري ومسلم وفي المغني وكان عطاء وطاوس وسعيد
بن جبير وعمر بن دينار وابوشعشع يقولون من طلوع البكر ثلاثا فهي واحدة وقال القاضي ابو يوسف كان الحجاج بن
اسطاه يقول طلاق اثلاث ليس بشئ قال محمد بن اسحاق واحدة كقول الشيعة هم وقال الشافعي كل الطلاق مباح
شئ وبه قال ابو ثور وادود والظاهرية وابن حبيب بن المالكية وحمد في رواية عنه ثلاث مباح هم لانه شئ
اى لان الطلاق هم تصرف مشروع حتى يستفاد منه الحكم شئ بنسب الدال لانه حال اى مستفاد بالطلاق الحكم وهو قوله
هم والمشرعية لا تجامع المخطور شئ وكل اى هو مشروع لا يكون مخطورا هم بخلاف الطلاق في حالة الحيض شئ هذا جوابا عما
كيف يصح العموم والطلاق في حال الحيض حرام فاجاب بقوله بخلاف الطلاق في حالة الحيض هم لان المحرم شئ كبر الالمشدة
اى المحرم للطلاق ويجوز فتحها بان يقال ان المخطور هم تطول العدة عليها لا الطلاق شئ اى لان الطلاق وتطول العدة
كما ان الله تعالى في حالة الحيض لان الحيض الذي وقع فيه الطلاق ليس بمسبب في واحدة بالاجماع او بتفسير اى العدة عليها كما
طلاقا في طهر جامعها فيه لاننا لا ندري انها حال فتعذر الاقرار او حال فتعذر بوضع الحمل والحاصل في هذه المسئلة ان عندنا جبر
في طلاق السقنة التفريق والوقت وعندنا كذلك بغير الواحدة والوقت وعندنا الشافعي يعتبر الوقت ولا يلتفت الى اعدو
والشافعي يستدل ايضا بقوله تعالى ولا جناح عليكم ان طقمتم النساء وبذلك الالة مطلقا فيتم اول الجمع والمفروق بما روى عن عمر
الحجل في انه لما اعلن امره قال كذبت عليها يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اسكتها في طهر ثلاثا فلم ينكر عليه رسول الله
صلى الله عليه وسلم الايقاع الثلاث جلية وبذلك المبردة متفق عليه وبما روى عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه انه طلق
المرة تارضا في مرض الموت وبما روى من حديث عائشة رضي الله تعالى عنها ان امرأة قالت يا رسول الله ان رفاة عمتي وت

والاظهر ان يطلقها
كما طهرت لانه لو لم
ير بها بجملة ما ومن
قصده التطلق فيبتلى
بالايقاع عقيب
الواقع وطول البدة
ان يطلقها ثلاثا
بكلمة واحدة او ثلاثا
في طهر واحد فاذا
فعل ذلك وقع الطلاق
وكن عاصيا وقال
الشافعي كل طلاق
مباح لانه تصرف
مشروع حتى يستفاد
به الحكم والمشرعية
لا تجامع المخطور
شئ لان الطلاق في
حالة الحيض كان
المحرم مطلقا
عليه لا الطلاق

وقت طلاقى ولم ينكر متفق عليه وبما روى من حديث فاطمة بنت قيس ان زوجها ارسل اليها بثلاث تطلقا شئ اى
عن الالة قد خص منها الطلاق حالة الحيض والطلاق في طهر جامعها فيه فيخص المقتانع وبما روى عن الجواب عن حديث
عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه وما شابهه انه محمول على خلاف السنة بان قال انت طالق للسنة لان
سماهم ان يعلموا على وفاق الكتاب والسنة والان تقليد الطي في ليس بحجة عنده فكيف يحج بفعل العصى في علينا وجوب
عن حديث رفاة انه ليس فيه طلاقا ثلاثا بكلمة واحدة ويجوز ان يكون مفرقا على الاطهار والجواب عن حديث فاطمة
بنت قيس ان زوجها اباعه من حفص بن المغيرة خرج مع علي بن ابي طالب رضي الله تعالى عنه الى اليمن فاسل الى امه
فاطمة بنت قيس تطلقه كانت بقية من طلاقها به سلم هم وانا ان الاصل في الطلاق هو المخطو لما فيه من قطع الحكم
الذي يتعلق بالمصالح الدينية شئ من شخصين المخرج عن اربنا المحرم في جميع الاديان هم الدينونة شئ من كبر الالمشدة
واكتساب الولد وكلما جولد كذا ينبغي ان لا يجوز وقوعه في اشرع هم والاباحة للمحاجة الى الخلاص شئ يعني اباحة الطلاق
انما كانت للمحاجة الى الخلاص عن عمدة المرأة هم والاباحة الى الجمع بين الثلاث شئ للحصول للخلاص بما ودهم شئ
على الاطهار ثابته شئ هذا جواب عما يقال فلما لا حاجة الى الجمع بين الثلاث فكذا لا حاجة الى التفريق على الاطهار فاجاب
بقوله وبه اى الحاجة الى الجمع بين الثلاث اذ لا حاجة الى التفريق ثابته هم نظر الى دليلها شئ وهو الاقام
على الطلاق في زمان تجدد الرغبة وهو الطهر والحكم يد على دليل الحاجة لكونها امرابطا كما تقدم شئ والحاجة في نفسها ثابتة
شئ هذا جواب عما يقال دليل الحاجة انما يقاس مقام الحاجة فيما يتصور وجوده او جهنا لا يتصور لان الحاجة الى الخلاص عن
عمدة الطلاق في الطهر الثاني والثالث مع ارتفاع الكاح بالاولى فاجاب بقوله والحاجة في نفسها اى في ذاتها ثابتة
هم فمكن تصوير دليل عليها شئ لان الانسان قد يحتاج الى جهة باب الكاح لبناء فيها او الحاجة اخرى هم والمشرعية
في ذات شئ هذا جواب عن قوله والمشرعية لا يجامع المخطو فاجاب بقوله والمشرعية في ذات هم من حيث انه ازالة الرق
اى ازالة قيد النكاح هم التنا في الخطر المعنى في غيره شئ تقريره ان يقال يجوز ان يكون الطلاق باعتبار قطع النكاح
مخطورا في جامع المشرعية كالصلاة في الاخر المصنوعة والبيع وقت الذاء فانها مشروعة وان لم تكن مخطورا لان الغيرة مما ولا
لاختلاف الجهة فلم يلزم من اثبات المشرعية انتفاء المخطو هم وبما ذكرناه شئ من فرق المصالح الدينية والدينية وية هم
وكذا ايقاع الثنتين في الطهر الواحد بعمه لما قلنا شئ انه لا حاجة الى الجمع بين الثلاث هم وتختلف الرواية شئ عن اصحابنا
قيما اذ اطلق الرجل امراته في طهر سبعا معا فيه طلقة واحدة بانيتها هم قال في الاصل شئ اى المبسوط في كتاب الطلاق هم
اخلا السنة شئ فيكرة هم لانه لا حاجة الى اثبات صفة زائدة في الخلاص وبه شئ اى العفة الزائدة هم البينة شئ

ولما ان الاصل في الطلاق
هو المخطو لما فيه من قطع
الحكم الذي تعلقت به
المصالح الدينية الدنيا
ولا حاجة الى الخلاص
ولا حاجة الى الجمع بين
الثلاث وية في المشرعية
لاطهارا وثابته نظر الى دليلها
والحاجة في نفسها ثابتة
فمكن تصوير دليل
عليها والمشرعية
في ذات من حيث انه
اذالة الوفاة كانت في المخطو
معنى في غيره وهو ما ذكرناه
وكذا ايقاع الثنتين في الطهر
الواحد بعمه لما قلنا
واختلفت الرواية الواحدة
الباشة على في الاصل
انه اخطأ السنة لا
لا حاجة الى ابنا صفة
نراة شافعي في الخلاص

كان بالجماع فمقتضى الرغبة وانما
تتجدد زواله وهو المشهور
انه لا يتجدد في الجماع فمقتضى
في ذوات الحيض باعتبار الزمان
عند ذلك فمقتضى جهة العدة
والرغبة والكلفة فمقتضى جهة
الذي ذكره في ذلك من جهة اخرى
لانه يوجب في غير محل ذرا
عن مرون الزمان فكان الزمان
زوال الرغبة فصار كزوال الجماع
وطلاق الحامل محرم عقيب
الجماع كما لا يخفى الى اشتداد وجه
العدة وزمان الجماع زمان الرغبة
في الوطى لكونه غير معلق اذ فيها
الحكم دلالة منها فلو قيل في رغبة
بالجماع وطلقات السنة ثلاثا
فيصير بين كل طليقتين شهر
عند الحيضة والى يوسف
وقال في ذلك لا يطلقها السنة
الا واحدة لان كل طلاق فطر
وهو حرام لانها تنقض على
فصول العدة والشهر
في حق الحامل ليس من
فصولها كالمعتد عليها

تخييض وفيها فصل بين طلاقها ووطئها بحقيقة فكذا ينشأ بهم ولان بالجماع فمقتضى الرغبة فكانت بمنزلة ذات الاقراء اذا
جمعت في الطهر وانما تتجدد في اي رغبة هم زمان ش فلا بد منه وهو الشهر ولنا انه في الجماع في زمان ش
الحبل فيها ش اي في الحيض فيها من الايسة والصغيرة هم الكرامة ش اي كرامة الطلاق بعد الجماع هم في ذوات
الحيض باعتبار ش اي باعتبار الحبل هم ولان عند ذلك ش اي عند تولد الحبل هم يستتبع وجوب العدة ش اي وجوبها
فلا بد من انها حال فمقتضى بالاقراء او حال فمقتضى بوضع الحبل هم والرغبة وان كانت تقل من الوجه الذي ذكره في هذا جواب
عن قول زفر واما تجديد الرغبة وان كانت تفسر من وجوب فاجاب بقوله والرغبة وان كانت تقل من الوجه الذي ذكره في هذا جواب
الذي ذكره زفر ويجوز ان يكون على حقيقة المجهول من الوجه الذي ذكره الان هم ولكن كما ذكره في غيره من ش اي ولكن
كثرة الرغبة من جهة اخرى لا يقال في العدة كثر الرغبة مع دليل كثر الرغبة بقسطان لانا نقول لا يلزم من كثر
كثرة الرغبة زوال السبل الرغبة فيكون الاقدام على الطلاق في زمان الرغبة والذي يظهر من المصنف اجاب عنه بقوله هم
لا يرغب في وطئ غير معلق شمس انه ترجح جهة الرغبة يكون الوطئ غير معلق بغية الميم وسكون العبد المعلقة وكسر اللام
وبالتقاف من اطلاق المرأة اذا اجلبها وثلاثية معلق يقال معلقة المرأة اذا اجلبت معلقا من ذرا ش اي لا يلزم انفرادهم من ش
ش ينضم الميم فتح العدة جمع مئة هم فكان الزمان زمان رغبة هم فصار كزمان الحبل ش وفي الذخيرة قيل اذا كانت رغبة
يرجى منها الحنف والحبل فالافضل ان يفصل بينهما بشهر هم وطلاق الحال يجوز عقيب الجماع لانه لا يودي الى اشتباه وجوب العدة
وزمان الحبل زمان الرغبة في الوطئ لكونه ش اي لكونه الوطئ هم غير معلق ش اي غير معلق هم او فيها ش عطف على قوله
في الوطئ انتم يرجع الى الحال يعني ان زمان الحبل من الرغبة في الوطئ لانه في حال الحبل غير معلق وهو زمان الرغبة في الحال
هم لزمان ولده منها ش اي لا يلزم حصول لده من الحال هم فلا تقل الرغبة بالجماع ش لان لولد داع الى رغبة الرجل
في مئة ولما كان زمان الرغبة لا يقع طلاقا عقيب الجماع هم ويطلقها ش اي الحال هم السنة ثلاثا لانها افضل من كل طليقتين
بشهر عند ابي حنيفة والى يوسف وقال محمد وزفر لا يطلقها السنة الا واحدة لان الاصل في الطلاق الخطر وقدره الشرع بالتغير
على فصول العدة ش اي قوله تعالى فخلقوا من بعدهم وقال ابن عباس اي لا يمارعون بعد موت نفي ذوات الاقراء ترقب على الاقراء
وفي حق الايسة والصغيرة على الشهر لان كل شهر من فصول العدة في نفس كالمقتضى في ذوات الاقراء هم والشهر في حق الحال
ليس من فصولها ش اي من فصول العدة لان ش اي الحال ان طالت نفي طهر حنف وهو حقيقة وحكما الاتري ان انفقاء العدة
لا يتعلق هم فصار كالمعتد بها ش فلا يكون محلا لتفريق الثلاث لان شهرها وان استمرت فصول واحد ولا تفريق الطليقتين
فيه قال محمد بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن الحسن البصري في الحال لا يطلق اكثر من مرة واحدة للسنة وقول الصفي في ذلك

فقيها مقدم على القياس كذا في المعسور ويقول محمد قال انا في ما كنت احدم واما ش اي ابي حنيفة والى يوسف هم
ان لا يات ش اي ايامه الطلاق هم لعلة الحاجة ش اي باعتبار الحاجة هم والشهر ولما ش اي ليل الحاجة في حق
هم كما في حق الايسة والصغيرة ش اي كما انها دليل الحاجة في حقها لان مدة الحمل مدة كاملة واما يلزمها الحد وحكم العدة
فكانت كالشهر في حقها هم وهذا ش اي كونه الشهر ولما في حق الحال كما في حق الايسة والصغيرة هم لانه ش اي لان الشهر
هم زمان تجديد الرغبة على علي بن ابي طالب ش انما قال بذلك لان الشخص بما لا يرغب في المرأة في اكثر من شهرين او ثلاث اوقات
عارضة في ذواته اما الشخص السليم عن الافة فلا بد ان يجد الرغبة في المرأة في شهر فصالح الشهر ولما على الحاجة هم وحش ش اي
هم ان يكون علما ولما على جود الحاجة ش اي الحكم على ان يكون علما فاذا وجد وجه على ابي الجبل الطلاق فيكون كما حاسبا
هم بخلاف المعتد به ش اي اجاب عن قياس قول محمد بانه موقوف هم لان العلم في حقها ش اي لان العلم على الحاجة في حقها
هو الطهر الجفيف يعني تجديد الطهر في حقهم هم وهو ش اي تجديد الطهر هم فيه في كل ش لان يمكن ان تجف قطعها لانه
بايسة والصغيرة هم ولا يرجع ش اي تجديد الطهر هم مع الحبل ش لان الحبل التحين فاذ كانت وما لا يعتبر فيها هم واذا طلق الرجل
امراة في حاله الحيض وقع الطلاق واثم اجاع افعاء وعنده الشيعة وابن عليه وبن شام من الحكم وطهارة لا يقع هم لان الحيض
ش اي عن الطلاق في حاله الحيض هم يعني في غيره لا يلزم من الحيض العدة والاشتباه امر العدة او يولد بالتمسك
هم فلا يلزم من الحيض ش لان النفي في الحيض لا يلزم من الحيض العدة كما عرف في الاصول قيل لمراد بالنفي ههنا استفاضة
تم الامر المذكور من قوله تعالى فخلقوا من بعدهم اي لا يمارعون بعد موت نفي لمراد بالنفي قوله تعالى ولا تمسك من حرارتها وهم
ش اي الرجل الذي طلق امراة في حاله الحيض هم ان يرجعها ش اي لفظ العقد وروى عنه التذكار وقال محمد في الاصل ينبغي
لان يرجعها هم لقوله عليه السلام ش اي لقول النبي صلى الله عليه وسلم لم يرجعوا الى الله تعالى عنه من انك فلا يرجعها ش اي لان
اخرجه الايسة ليست من عهد النبي عمر بن الخطاب رضي الله عنه طلق امراة وهي حائض فقال عمر رضي الله عنه رسول الله صلى الله
عليه وسلم فقال عليه السلام ههنا رجعتكم كما حتى تطهرتم فمقتضى فان بالان يطلقها فليطأها طأ طأ قبل ان يمسه فتمسك
التي امر الله تعالى وفي لفظ البخاري وسلم انه طلق امراة فطلقة واحدة وهي طليقتان وروي عن ابي حنيفة في قوله اي من امر امر امرتين فخذت مرة
التي هي فافعل للاستتال استثنى عن هذه الوصل فخذت ايضا فصار على وزن علم الكاف في قوله انك خطابا للرجل الخطاب
رضي الله تعالى عنه وبنه عبد الله هم وقد طلقها ش اي الحال اي الحال ان ابن عمر قد كان طلق امراة هم في حاله الحيض ش
وكان طلقها واحدة كما في الذي كراهه هم وهذا ش اي قوله عليه السلام فلا يرجعها هم فيه الوقوع ش اي وقوع الطلاق
اذ لا يصح الرجعة بدون الوقوع هم وحش ش اي وفيه ليل هم على الرجعة ش اي على ان يرجعها هم ثم الاستحباب ش اي

ولما ان الايسة لعلة
الحاجة والشهر دليلها
كما في حق الايسة
وهذا لانه زمان تجديد
على ما عليه الجملة
السليمة ففضل علما
دليلا بخلاف المبتدأ
طهرها لان العلم
في حقها انما هو الطهر
وهو موجود في كل
زمان ولا يرجع الحبل
واذا طلق الرجل امراة
في حاله الحيض وقع
الطلاق لان النفي
لحيض في غيره وهو ما ذكر
فلا يلزم من الحيض
ولست بانه ان يرجعها
لقوله عليه السلام
فلا يرجعها وحش
طلقها في حاله الحيض
وهذا يفيد الوقوع وحش
على الرجعة ثم
الاستحباب

وقال لدارقطني تفرد به عمر بن مسعود وهو ضعيف الحديث بروايته والصحيح ما رواه نافع وسالم عن ابن عمر عن قوله واخرج للحاكم
 هذا من حديث ابن عباس قال الحديث صحيح ولم يخرجاه وقال ذلك بعد ان خرج حديث عائشة وقال مظهر بن سلمة شيخ
 من البصرة ولم يذكره احد من المتقدمين شيئا وجب الاستدلال بهذا الحديث على السلام فذكر الامم بطام التعريف ولم يكن ثمة معبود
 فكان للجنس هو يقتضي ان يكون طلاق هذا الجنس اثنتين فلو كان اعتدال الطلاق بالرجال كان بعض الامم يثبتون لم يبق
 الا للجنس فان قيل يجوز ان يكون المراد به الامم تحت العبد علما بالثمين احبب بالثمين ان يكون المراد في هذا
 عايد النافذ فيكون تخصيصا لما يكون عدتها حيتن اذ المرح للضمير سواء بالانثى والذكر فان عدة الامم حيتن سواء كان
 او عيدا بالاتفاق وفيه نظر لانه ان يكون من باب الاستحرام ويكون المراد بالامم امه تحت عدا والضمير عايد الى مطلق الامم
 والمجواب ان ذلك خطابية لا يجري في مقام الاستدلال من لان كل الحلية ش اي حال ان تكون المرأة بمحل النكاح هم
 نعمته في جهتها ش اي في حق المرأة لانهما متصل بذلك الى دور النفقة والسكنى والازواج وتعيين الفرج وغيره اهم والفرق
 اشرفي تصنيف النعم ش فيكون للزنا زينة للعبد ولا يملك لعبد من الزوج اكثر من اثنتين فكذا في حق النساء فانه لا يخرج
 مع المرأة ولا بعد ذلك كانه جواب عما يقال لما كان كل الحلية نعمته في حق المرأة وجب تصنيفه في حق الامم بتطبيقه ونصف فانما
 يقولهم الا ان العقدة ش اي التولية هم لا يجري ش اي لا يمكن تجزئتها فكل عقدتين ش اي عقدتين هم تولى
 ما روى ش اي اثنان هم ان الاتفاق بالرجال ش يعني قول الطلاق بالرجال اي الاتفاق الطلاق بالرجال فان قيل في
 معلوم فلا يحتاج الى ذكره احبب بل كان الى ذكره حاجته لان المرأة في الجارية اذ اكرمت الزوج غيرت البتة وكان ذلك
 طلاقا منها فرقة فذلك يقول عليه السلام الطلاق بالرجال هم واذا تزوج العبد امرأة ثم طلقها وقع طلاقه ولا يقع طلاقه الا
 على امراته لان ملك النكاح حق العبد فيكون الاستقاط اليه دون المولى ش لان ملك النكاح من خواص الادوية والموتى
 فيه ما على كل الحرية فكان يجب ان يملك النكاح بدون اذن مولاه لكن قولنا بغير المولى فتركناه

باب ايقاع الطلاق - اى في باب بيان ايقاع الطلاق ولما ذكر اصل الطلاق ووصفه شرعا في بيان تنوعه من
 حيث الاتفاق على ايجبي بيانه مفصلا انشاء الله تعالى هم الطلاق ش اي التولية هم على ضربين صريح ش اي اى صريح
 وهو ما ظهر له من ايجبي بحيث يسبق الى فهم السامع مراده هم وكذا في ش اي والشا في كتابته وهي الايلة المراد منه الا
 ثم الطلاق لا يقع بمجرد العزم والنية عند ايمه العرب واصحابهم وقال الزهري يقع بمجرد العزم والنية من اطلاق هم فالصريح
 قوله ش اي قول الرجل لامرأته هم انت طالق وطلقتك فهذا يقع به الطلاق الرجعي ش اي الطلاق الرجعي
 هم لان هذه الالفاظ تستعمل في الطلاق لا تستعمل في غيره فكان سر سجا وانه يعقب الرجعة بالنفس ش وهو قولنا تعالى ولا تكونوا

ولان كل الحلية
 نفقة في جهتها ش
 اثنتي عشرة
 لان العقد
 لا يخرج في كمال
 عقدتان تؤول
 ما روى في كذا
 بالرجال لا اوجه
 العبد امه لا يملك
 مولا طلقها
 وقوله طلاقه
 طلاقا منها
 لان ملك النكاح
 العبد فيكون كذا
 اليه دون المولى
**باب ايقاع
 الطلاق**
 الطلاق الرجعي
 وكذا في كذا
 انطلق مطلقا
 وطلاقه لا يقع
 الطلاق الرجعي

في ذلك معناه بعد اذ دل على ان الطلاق الرجعي لا يطل لزوجته فان قلت لفظ الروديل على زوال ملكه قلت طلق هم
 الروديل انما هو سبب زوال الملك فيكون رده سبب من ثبات زوال الملك فيكون فسخا للسبب والطلاق الروديل على الفسخ كما
 يقال رده بالعيب وانما فسخ هم ولا يقتصر الى النية لانه مخرج في فعلية الاستعمال ش اي على الطلاق والاولا على بينونة
 ونحو اجماع الفقهاء وقالوا في فسخهم ولا يقتصر الى النية لانه مخرج في فعلية الاستعمال ش اي على الطلاق والاولا على بينونة
 في الطلاق والنية في تعيين المخرج للاسماء فيها هم وكذا في ش اي وكذا يكون معقب الرجعة هم اذ نوى الا بانه ش بل يفتقر
 هم لانه قصد تغييرا لعلقه الشرع باقتضاء العدة فيه وعليه ش كالواش اذا قتل مورثة يحرم الميراث لانه قصد تغييرا لعلقه الشرع
 هم ولو نوى الطلاق عمن ش ففتح الواو وكسر الفاء انما هو الفسخ لا الطلاق ففتح الواو وكسر الفاء انما هو الفسخ لا الطلاق ففتح الواو وكسر الفاء انما هو الفسخ لا الطلاق
 ش يعني لم يصديق قضاء وفي المغرب قولهم يدين اي يصديق هم ولان خلاف الظاهر ش اي لان نية الطلاق عمن ش
 خلاف الظاهر فلا يصديق قضاء هم يدين فيما بينه وبين الله تعالى لانه ش اي لان كلامه هم بنية ش والمطلع
 هم ولو نوى به ش اقبوله طالق هم الطلاق عمن العمل لم يدين في القضاء ولا فيما بينه وبين الله تعالى لان الطلاق ليس
 وهو غير قصد بالعمل ش بالنية كذا قال الامام في قوله تعالى ولا يملك لعبد من الزوج اكثر من اثنتين فكذا في حق النساء فانه لا يخرج
 الطلاق وهو النكاح وقال الزهري وهو غير قصد بالعمل بالنكاح فانه يقع بنية الطلاق عمن العمل اصل الاقضاء والادوية في
 اى الزوج غير نية المرأة بالعمل فانه يقع بنية الطلاق عمن العمل اصل الاقضاء والادوية في
 المدعى ش هذه رواية داود الحسن عن ابي حنيفة هم لانه ش اي لان الطلاق هم يستعمل في ش فكان معناه نيت
 مخلصته عن العمل هذا اذا لم يصح بذكره اما اذا قال انت طالق من عمل كذا فهو لا حدق ونيته وقضاء رواية واحدة
 ولو قال انت مطلقة تسكين الطلاق لا يكون طلاقا الا بالنية لانهما غير مستعملة فيه عفا فلم يكن صريحا ش اذ لم يكن صريحا كان
 كناية لعدم الواسطة والكناية تحتاج الى النية ولو قال اي طالق لا يقع وان نوى ولو قال انت طالق من نية
 القيد لم يطل لانه لم يرد به قيد النكاح ولو قال انت طالق ثلثا من نية القيد ثلثا من نية القيد ثلثا من نية القيد ثلثا من نية القيد
 الطلاق لانه لا يتصور رفع هذا القيد ثلاث مرات واشارته تقع ثلاث مرات قيد النكاح وفيه لخبيرة لو قال انت طالق من
 قيد او عمل او عمل فذكره لم يرد به في موضعين فاجاب في احداهما ان لا يقع في القضاء واجاب في الاخرى انه يقع في القضاء
 وروى الحسن عن ابي حنيفة انه لو قال انت طالق من نية القيد او من نية القيد او من نية القيد او من نية القيد او من نية القيد
 هم قال ولا يقع به الا واحدة ش هذا من كلام القدرى رحمه الله تعالى متصل بقوله فمذا يقع به الطلاق الرجعي اي لا يقع
 فاحسن الالفاظ الثلاث المذكورة الا واحدة هم وان نوى اكثر من ذلك ش كلمة ان ههنا ما قبله وبذا قول الحسن البصري

لان هذه الالفاظ متعل
 في الطلاق ولا يستعمل غيرها
 فكل من عدا وانه يعقب
 الرجعة بالنفس لا يقتصر
 الى النية لانه مخرج في فعلية
 الاستعمال فكذا اذ نوى كناية
 لانه قصد تغييرا لعلقه
 الشرع باقتضاء العدة فيه
 عليه ولو نوى الطلاق عمن
 وثاق لم يدين في القضاء
 خلاف الظاهر ويدل بها
 بينه وبين الله تعالى لانه
 يحتمل له نية الطلاق
 عن العمل لم يدين في القضاء
 ولا فيما بينه وبين الله تعالى
 لان الطلاق لم يرد به القيد
 وهو غير مقيد بالعمل
 وعند الحنفية كونه
 يدين فيما بينه وبين الله تعالى
 لانه يستعمل في القضاء
 انما مطلقا بتسكين الطلاق
 لا يكون طلاقا الا بالنية
 لانها غير مستعملة فيه عفا
 فلم يكن صريحا قال
 ولا يقع به الا واحدة
 وان نوى اكثر من ذلك

فان قيل من قبض بها اذا قال انت طالق ونوى البينة الى الثلاث حيث لا يصح بالاجماع فيجب ان لا يصح لانه محتمل كلامه انما البينة
 تصح للمنفقة والبينة ما حاصرت لمفوضة بقوله انت طالق بخلاف قوله انت طالق باين فان البينة لمفوضة وقيل انما
 في هذا الجواب نوع ضعف لانه ذكر في المسبوق قوله انت طالق بخلاف قوله باين فليس بان قوله باين تعيينا لمفوضة بل هو
 لا يحتمل بطريق الحقيقة لكنه محتمل بطريق المجاز فلا يلزم للمجاز من بنية ولعل لا يثبت في السؤال فان قيل بان صفة المرأة لا صفة الملاك
 فكيف وهذا للطلاق بالبينة كذا قيل قال لا يمكن وفيه غلط تام لى قلت قوله بان صفة الطلاق خبر بعد خبر وليس صفة
 الطلاق وانما يكون صفة الطلاق لو قال انت طالق بايناهم لا ترى ان البينة قبل الدخول وبعد العدة يحصل به بشئ
 انت طالق هم فيكون هذا الوصف شئ اى صفة المرأة بقوله انت طالق باينهم فليس بانهم تعيينا لمفوضة وقيل انما
 هو فتح الميم واداء بها الراجح البان وفيه نظر لان الرجب ليس محتمل للطلاق بل هو موجب ومحتمل هو البان وقال الاكل لمخص من
 كلام السفناني واعتبر قوله لو قال محتمل لما جاز في نفسه فيقع بقوله انت طالق واحدة باينة او نوى ليس كذلك وجيب بان
 انما محتمل اذا لم يكن متيقرا للشرع وفيه البان من قول انت طالق غير لان الطلاق شرع متيقرا بالرجوع ورواية بسبيل المصنف
 ومخرج الى الفرق بين عدم جواز كون البينة غير متيقرة وجواز كون الوصف غير المتيقر واسباب الفرق بينهما ان الوصف للمفوضة
 اقوى في اعتبار الشرح من البينة لئلا يسهل له لو قال انت طالق ولم يصرح بالطلاق فاستدلوا بالطلاق ولو نوى الطلاق ولم
 يتلفظ بلفظ طلق لم يعتبره طلاقا لغيره المتيقر وهو شرعية الوقوع بالفاظ الطلاق هم وسلسلة الرجعية ممنوعة شئ هذا جواب
 عن قول الشافعي كما اذا قال انت طالق على ان الراجح لى عليك معنى لانفسه لا يقع بايناهم بل يقع واحدة باينة وهو شئ قوله
 صفة واحدة باينة اذا لم تكن البينة او نوى اثنتين شئ اى الطلقتان هم اما انوى الثلاث اى الطلقات الثلاث
 شئ اى يقع ثلاث طلقات هم لما من قبل شئ اى في باب ايقاع الثلاث بقوله شئ نقول فيه الثلاث انما صححت لكونها
 جنسا اخر وقال الكاكي سلسلة الرجعية ممنوعة بمعنى تقع واحدة باينة فيها لمين سلم فالفرق ان قوله ان لارجعية صرح بمقتضى الشرع
 وفي مسلمات وصف البينة وانما في الرجعية صريحا ولكن يلزم منها في الرجعية ضمنا وكلم من شئ ثبت ضمنا ولا يثبت قصدا كذا سمعته
 من شيخ العلامة وذكر الاكل هذا برهنته قال كذا قال شيخ العلامة وشيخه هو قوام الدين الكاكي وشيخ قوام الدين هو عبد العزيز
 بن ابي حنيفة محمد البخاري اى الامام البخاري في الفتاوى والاصول شراح البرزوي وكان وضع كتابا على الكاكية لسؤال قوام الدين كذا كونه
 حين اجتمع به تبريد ولفقه عليه وصل الى كتاب الكاكي وخبرته له بنية برة الكاكية فجمعهم ولوعنى بقوله انت طالق واحدة وقوله
 باين او البينة اخرى شئ اى طلاقه اخرى يقع تطبيقا بايناهم وقياس قول الشافعي تطبيقا رجعتان وقال في
 الفتاوى والولو الحى قيل الاول يقع جيبا وقال لا تراعى قول هذا صحيح عندى لان قوله باين في قوله انت طالق باين يقع غير العبد

الاخرى ان البينة قبل
 الدخول واجبة العدة
 تحصل به فيكون هذا
 الوصف لتعيين احد
 المحتملين ومسئلة
 الوجهة متنوعة
 فتقهر واحدة باينة
 اذا لم تكن له
 بنية او نوى اثنتين
 افا ذا نوى الثلاث لما مر
 من قبل ولو عني بقوله
 انت طالق واحدة وقوله
 باين او البينة اخرى
 يقع تطبيقا بايناهم

خبر لم يثبت انما في قوامه زيد عالم عال حتى جامع لهذين التوفيقين ثبت لكل واحد منهما موجب موجب لطلاق ثبوت الرجعية وجوبا
 البان ثبوت البينة ولا معنى لثبوت التطبيقين البانيتين ولا يلزم من كون الثاني بانا كون الاول بانا انما قلت هذا
 كلمة مباينة غير تال لا تجلو عن موقوف لان قوله خبر بعد خبر يصلح ان يكون صحيحا الكلام على جوبه وكلامه لان معناه كانه قال
 انت طالق انت باين نعم كان قوله انت طالق في نفسه ان يكون جيبا ابتداء الا انه جعل بانا لعدم إمكان لان الثاني بانا فيكون بانا
 الاحالة عندنا فيكون الاول بانا ايضا ضرورة ان لا يتصور ابتداء الاول جيبا او احدا الثاني بانا وقال الاكل من الناس من ذهب
 الى ان الاول يقع جيبا بانا او ما ذكرناه يعني قوله ان الاول يقع جيبا ابتداء فيفسد بانا لوقوع الثاني بانا لعدم تصوره بقائه
 رجوبا فهذا صحيح ظاهر وان راوينا رجوبا فليس صحيح هم لان هذا الوصف يصلح ابتداء الايقاع شئ او ابا الوصف لفظ باين والبينة
 وانه يصلح للايقاع ابتداء بان قال انت باين او انت طالق البينة ونوى به الطلاق الصحيح ويقع وكذا اذا نوى بلفظ البينة تطليقة اخرى
 وقال لا تراعى قول اثنتين في قوله انت طالق البينة فيها نظر عندى لان قوله البينة ذكره منصوبا بوجهين حيث العربية لا يصح اذ
 صفة المصدر مخدوف بان راوينا طالق البينة وطلقة المرأة واحدة ولا دلالة فيها على انكار اما الاول مخدوف فظاهر وكذا اذا نواه لا
 اطلاقه مصدر وقع كما في الساول عليه قوله طالق فلا يثبت بهما شئ اخر على سبيل الاتصال انتهى قلت هذا ايضا فيه لان المصدر مخدوف
 الموكدة كالمكاف لما قبله صفة في نفس الامر وصف بها لفظ طالق بلفظ الشدة فلا يمانى ان يكون له معنى زائدا على معنى توكيد فتح الكا
 الذي يدل على طاقته واحدة بمعنى الزاوية لثبوت طلاقه اخرى فاعلمهم وكذا اثر اى كذا يقع تطليقة البانينة وهذا معطوف على قوله انت
 طالق باين في الاحكام الاربعة هي قوله فتقع واحدة باينة او لم تكن البينة او نوى اثنتين ولو نوى ثلاثا وثلاثا ولو نوى بقوله انت
 طالق واحدة وقوله شئ لطلاق اخرى تقع تطليقتان كذا الجواب عن قوله اخبث اطلاق او شره او شره او اكبر هم اذا قال
 انت طالق شئ لطلاق لانه انما يوصف بهذا الوصف باعتبار شره شئ اى اثر الطلاق باعتبار شره هم ولو البينة في الحال
 فصا كقول باين شئ انما قلنا لا باعتبار شره لان انت الوصف بهذا الاوصاف اعني الشئ والشره والشد والخبث والظلم والكبر لان
 ليس بمجسوس ولا بدى بهيمة حتى يكون صفاته ونحوه مجسوس يعرف بانثرة فتكون هذه الاوصاف لاثرة ومن شدة اثره ونحوه
 ذكره وعظمته ان يكون قاطعا للكناح في الحال فصا كان بلفظ البان لان الفعل التفصيل لبان اصل التعارف وذلك في الواحدة ابتداء
 لانها شدة حرة حكماء وشئ من الرجعية وقد ذكر البان نهاية التعارف وذلك في الثلاث فان نوى ثلاثا ففقد نوى محتمل كلامه في
 وان لم تكن البينة يصرح الى الاول في التطبيق فان قيل شئ فعل تفصيل فيقتضى ان يكون هناك فاشا قلت هذا القول شدة كبر
 ومن الاشياء فيعمل على مجزواتها لان طلاقا لثلاث طلاقان لان مجزواتها يتيقن بانها في الفوايد لظهوره هم وكذا اذا قال اخبث اطلاق
 شئ اى وكذا الجواب اذا قال انت طالق خبث اطلاق هم او اسوءه شئ او قال انت طالق اسوءه اطلاق هم لما ذكرنا من

لان هذا الوصف
 يصح ابتداء
 الايقاع وكذا
 اذا قال انت
 طالق لثلاث
 الطلاق لا يلزم
 بوصف لثلاث
 بل اعتبار اخره
 وهو البينة
 في الحال
 فصا كقول
 باين
 وكذا اذا
 قال الخبث
 الطلاق
 او اسوءه
 لما ذكرنا

ان قولها بهما الكناية كان
صفة للمدح كقولها كان
زيد قبله وكون لم يفرقها
بها الكناية كان صفة للمدح
او كقولها جاني زيد جدي
عمودها الطلاق في
الماضي اي قلتم في الحال كان
الاسماء فليس وسعه
فالقبلي في قوله انت طالق
واحدة قبل واحدة صفة للزوج
فبين بلا في قوله فلو وقع الثانية
والبعيدة في قوله بعد واحدة
صفة للزوج فخصت البعيدة
بلا في قوله انت طالق
ولقد قبلها ولقد وقع ثنتان
لان للقبلي صفة للثانية فخصت
بها الكناية فافترض انها في
الماضي وايضا كوني في الحال غير ان
الماضي في الماضي اي في الحال
ايضا ففترنان ففعل ذلك اذا
قال انت طالق ولقد وقع ثنتان
ثنتان لان البعيدة صفة للاولى
فاقتضى افعال الواحدة في الحال
الاخرى قبل هذا ففترنان ولو قال
انت طالق ولحق مع واحد او مع
واحدة ففترنان لان كل واحد من
وعن ابي يوسف في قوله جاني
ولقد وقع واحد لان الكناية في
الماضي كناية لا محالة والمخبر
بما يقع ثنتان في قوله جاني
الحالية بعد وقوع الاول ولو قال
ان دخلت الدار فانت طالق ولقد
وقعت فدخلت ففترنان واحدة
عند ابي يوسف

هم ان قرنها بهما الكناية كان ش
اي انظر هم صفة للمدح كقولها كان
زيد قبله وكون لم يفرقها
بها الكناية كان صفة للمدح
او كقولها جاني زيد جدي
عمودها الطلاق في
الماضي اي قلتم في الحال كان
الاسماء فليس وسعه
فالقبلي في قوله انت طالق
واحدة قبل واحدة صفة للزوج
فبين بلا في قوله فلو وقع الثانية
والبعيدة في قوله بعد واحدة
صفة للزوج فخصت البعيدة
بلا في قوله انت طالق
ولقد قبلها ولقد وقع ثنتان
لان للقبلي صفة للثانية فخصت
بها الكناية فافترض انها في
الماضي وايضا كوني في الحال غير ان
الماضي في الماضي اي في الحال
ايضا ففترنان ففعل ذلك اذا
قال انت طالق ولقد وقع ثنتان
ثنتان لان البعيدة صفة للاولى
فاقتضى افعال الواحدة في الحال
الاخرى قبل هذا ففترنان ولو قال
انت طالق ولحق مع واحد او مع
واحدة ففترنان لان كل واحد من
وعن ابي يوسف في قوله جاني
ولقد وقع واحد لان الكناية في
الماضي كناية لا محالة والمخبر
بما يقع ثنتان في قوله جاني
الحالية بعد وقوع الاول ولو قال
ان دخلت الدار فانت طالق ولقد
وقعت فدخلت ففترنان واحدة
عند ابي يوسف

وبه قال الشافعي في وجه وقال ابو نصر بن صالح بن ابي القيس
وهو قول مالك واحد وبه قال ابو يوسف بن سعد وابن ابي ليلى لان حرف الجمع كلفظ الجمع
ان دخلت الدار فدخلت الدار طلاق ثنتين بالاتفاق ش
بذرة من سائل القدرى رحمه الله تعالى وفيها خبر الشافعي فوقع ثنتان
لان صدر الكلام يوقف على اخره اذا كان في اخره ما يغير مجيئه فوجب الشرط فوقع جميع ذلك
حيث يقع واحدة لان الجمع بالشرط المنجز وجوده ففعل طلاق واحدة لغت الثالثة لانها صادقة
المرأة بموقع الجمع بخلاف قوله الشرط او اخره لان الثانية صادقة وما يوجب في اعادة هم
هم ان حرف الواو للجمع فيجمع جملة كالا بغير حياصة النساء على سائر افعال الطلاق وهي غير
جملة وكان في ان يقول بنا ايضا هم اذ انفس على اثنين ش
كان في ان يقول بنا ايضا هم اذ انفس على اثنين ش
طالق واحدة وان دخلت الدار فدخلت الدار طلاق ثنتين لان الثانية صادقة وما يوجب في اعادة هم
يتحمل القرآن والتفسير لان تحققة في الحاج لا يمكن الا بالاجابة من قوله تعالى ش
ثنتان هم وعلى ثنتان ش
بالشك هم كما اذا انجز بهذه اللفظة ش بان قال انت طالق واحدة واحدة حيث لا يقع الا واحدة بالاتفاق لعدم
لثانية هم فلا يقع الزيادة على الواحدة بالشك بخلاف ما اذا انجز الشرط لانه ش اي لان شرطهم بغير صدر الكلام فوقع
عليه ش اي دل الكلام على الشرط ففترنان ش كان في ان يقول ايقان جملة هم ولا ينبغي اذ اقيم الشرط فوقع
ش فوقع على الترتيب ثنتين بالاولى ولا يقع الثانية لعدم المحلية هم ولو عطف بوجوه الفاء ش بان قال انت طالق واحدة
فواحدة ان دخلت الدار هم فهو على هذا الخلاف ش يعني عند ابي حنيفة ثنتان وعند جابا واحدة هم فيما ذكره الاخرى ش
فانه جعل لعطف بالفاء والواو وسواء وقال ان حرف العطف يجمع بينهما كالواو افعالهما كما في صورة الواو وسواء قدم الشرط
واخره عند سائر افعالهم وفي المبسوط الطحاوي مكان الاخرى هم وذكر التفسير ابو الليث انه يقع واحدة بالاتفاق لان الفاء
للتعقيب ش فوقع الاول حلال لثانية هم وهو الاصح ش اي بالاتفاق صح لان الفاء للعطف على التعقيب لغة لا سطلق
العطف فيقتضي التعليق على التعقيب فيترتب كما علمت بالاولى بين ففترنان الثانية كذا في المبسوط وفيه لو قال ان دخلت
الدار فانت طالق ثم طالق ثم طالق من المسدول بها علمت بالاولى ووقع الثانية لغت الثالثة عند ابي حنيفة
ولما خرت الشرط وقعت الاولى وثنتان في الحال ففترنان الثانية في المدخول وغير المدخول يقع واحدة في الحال ويلغو ما س

وقال لقمر ثنتان لو
قال لهما انت طالق
ولحقا وولحقا
دخلت الدار فدخلت
طلقت ثنتين بالاجماع
لها ان الواو للجمع المطلق
فتعلق جملة كالا بغير حياصة
على الترتيب او اخر الشرط
وله ان الجمع المطلق
يجمل القراني للتوبيخ
فقد اعتبر الاول ففترنان
وعلى عبد الله لا تقع الا واحدة
كما اذا انجز بهذه اللفظة
فلا يقع الزائد على الواو
بالشك بخلاف ما اذا
انجز الشرط لانه مغير
الكلام فيتوقف الاول
فيقع جملة ولا يغير
فيما اذا قدم الشرط فلم
يتوقف ولو عطف
بحرف الفاء فهو على هذا
الخلاف فيما ذكره الاخرى
وذكر الفقيه ابو الليث
انه يقع واحدة بالاتفاق
لان الفاء للتعقيب
وهو الاصح

هنا تحتل الطلاق في حيزه
من النية **قال** الا ان يكون
في حالة من اكره الطلاق فيقع
بها الطلاق في القضاء ولا يقع
فيما بينه وبين الله تعالى الا ان
يتوبه قال رضي الله عنهما
الافاظ وهذا فيما لا يصلح
والجمل في ذلك ان الاحوال ثلاثة
حالة مطلقة وهي حالة الرضا
وحالة منكرة الطلاق وحالة
الغضب والكنايات ثلاثة
اقسام ما يصلح جوابا وردا
وما يصلح جوابا لا رد او يصلح
جوابا ولا يصلح سببا شتيمة
ففي حالة الرضا لا يكون شئ
منها طلاقا بالنية والقول
قوله في انكار النية لما قلنا
وفي حالة منكرة الطلاق
لم يصدر في ما يصلح جوابا
ولا يصلح رد في القضاء مثل
قوله خلية وبرية بائن
بنت حرام اعتدى امرؤ ببيته
اختارى لان الظاهر ان مراده
الطلاق عند سوال الطلاق
ويصدق فيما يصلح جوابا وردا
مثل قوله اذهب اخبري قومي
تخري وعليه هذا الجواب لانه
يحتل الرد وهو الذي في عليه
وفي حالة الغضب يصدر
في جميع ذلك لاحتمال الرد
والسبب الا فيما يصلح

كل في حالة الرضا وفي حالة الغضب في منكرة الطلاق يقع وان لم يذكر الا ان يكون في حال هذه الافاظ
تحتل الطلاق وغيره خلاصة من انية ش الا ان يكون ش وفي بعض النسخ قال الا ان يكون اي قال القدر
منه لند تعالى الا ان يكون اي لم يذكر هذه الافاظ في حال منكرة الطلاق ش وفي بعض النسخ الا ان يكون اي لم يذكر
الا ان يكون الزوجان وهو مستثنى من قوله بنية الكنايات اذ انوى بها الطلاق كانت واحدة الا في حال منكرة الطلاق
هم فيقع بها الطلاق في القضاء ولا يقع فيما بينه وبين الله تعالى الا ان يتوبه ش اي المصنف رحمه
الله تعالى هم سوى ش اي القدر في حال منكرة الطلاق وفيما بين من بين هذه الافاظ ش وقال لا يصدر في انية ش اي القدر
ين هذه الافاظ في وقوع الطلاق بلانية هم في حال منكرة الطلاق وفيما بين من بين هذه الافاظ ش اي القدر
للمرة ثم شرح في تفصيل ذلك بقوله هم في بيان ذلك هم لان الاحوال ثلاثة حالة مطلقة وهي حالة الرضا
ش وفي حالة ابتداء الزوج بالطلاق وليست بحالة منكرة الطلاق ولا حالة الغضب هم ومما ذكره الطلاق ش وفي ان
تسال مرة او غير ما طلاقا زواجهما وحالة الغضب ش وفي الغضب من الجانبين هم الكنايات ثلاثة اقسام ش الاول هم ما يصلح
جوابا وردا لا غير ش اي جوابا لسؤال لارة الطلاق وردا الكلاما عند سوالها هم وش انما في هم ما يصلح جوابا لارة ش اي لا يصلح
ردا هم وش الثالث هم ما يصلح جوابا لا يتبينه ش فاذا عرف هذا يعرف حكم هذه الاقسام هم ففي حالة الرضا لا يكون
منها ش اي من هذه الافاظ طلاقا بالنية ش الاحتمال عدم دلالة الحال هم والقول قوله ش اي قول الزوج هم في
النية لما قلنا ش اشارة الى قوله لانه غير متوجه للطلاق بل يحكمه غيره هم وفي حال منكرة الطلاق لم يصدر ش اي الزوج
هم فيما يصلح جوابا ولا يصلح رد في القضاء ش يتعلق بقوله يصدر اي لا يصدر قضاء وفيه لم ينو الطلاق هم مثل قوله غير
باين بته حرام اعتدى امرؤ ببيته اختارى ش هذه ثمانية الفاظ امثلة لصلح جوابا ولا يصلح رد في حال منكرة الطلاق
وقد ذكرنا معانيها من قريب هم لان نظاير ان مراده الطلاق عند سوال الطلاق ش لان كلامه جوابا لسؤال الطلاق وسؤال
يصلح مضافا في الجواب والقاضي ما سورتا به اطلاقهم ويصدق فيما يصلح جوابا وردا مثل قوله اخبري قومي تخري وما يجز
في هذا الجواب ش ارادوا يصلح جوابا وكالا لافاظ المذكورة وفي قوله غيرته وشيري وقال شمس الاميرة في المسبوط لو قال الزوجي
ونوى به الطلاق كان طلاقا موجبا للبينونة لانه لا يرد بها الذاب لا بعد زوال الملك هم لان تحتل الرد وهو الذي في فعل عليه
اي على الزوجي لان الاصل في وقوع الطلاق رافع لان الطلاق رافع لقيود النكاح والدفع اهل من الرفع فيكون اردوا في
في الجواب هم وفي حالة الغضب يصدر في جميع ذلك ش اي فيما يصلح جوابا ولا يصلح رد او فيما يصلح جوابا وردا هم لاحتمال الرد في
المذكورة مثل اخبري الى اخره هم والسبب ش اي لاحتمال السبب الخمسة المذكورة في اوائل الثمانية وهي خلية وبرية الى اخره هم الا فيما يصلح

الطلاق

الطلاق ولا يصلح الرد في شمس الاستثنائي قوله يصدر في جميع ذلك هم كقوله اعتدى واختارى وامرك بترك فانه لا
يصدق فيما ش اي في هذه الثلاثة هم لان الغضب يدل على رادة الطلاق ش الا ان يكون من قال في حالة الرضا لا يكون
قادة فاولو قال في حالة الغضب يكون قاده فاهم وعن بي يوسف الامك لي عليك ولا سبيل لي عليك وغلبت عليك فارتبك
انه يصدر في حالة الغضب لما فيها احتمال معنى السبب لان معنى الامك لي عليك لانك دون من ان تمكك بمعنى لا سبيل
لي عليك اسود خفاك اجتماع انواع الشرفك معنى فارتبك اي في السكن اقامه اشرك هم ثم وقع البابين بما سوى ذلك
الاول ش وفي المذكورة في اول الكنايات بقوله اعتدى وشيري تركت انت واحدة هم من هذا ش وهو من هذا ش
الصحيحة كذا في المحرم على وزيد بن ثابت رضي الله تعالى عنهم وقال الشافعي يقع بها ش اي بالكنايات هم حتى ش
اي طلاق رجعي وهو من هذا ش وعن سعد بن مسعود رضي الله تعالى عنه ما رواه في رواية وفي اخرى كقولنا وبه قال لك هم
لان الواقع بها ش اي بالافاظ الكنايات هم طلاق لانها كنايات عن الطلاق ولما اشترط النية ش اي ولكونها كناية
عن الطلاق يشترط النية في وقوع الطلاق هم فتنقض بها العدول ش اي تنقض عدد الطلاق بوقوع واحدة منها هم
معقب المرجحة كانت ش اي كما هو معقب المرجحة في الطلاق الصريح هم ولنا ان تصرف الابانة مصدر من اهل ش وهو
لانه يملك تصرف البينة ومنه وانما اذا اخذ العوض يقع البان بالاجماع فكل ان الابانة مملوكة للزوج والامم سجد الاعتياش
عنه هم مضافا الى محله ش اي محل التصرف وهو المرأة هم عن ولاية شرعية ش لان اشاع جعل لاية الطلاق اليه هم
والاقتداء في الابانة ش اي في البينة الزوج هم والحلية ش اي محالية المرأة للبينة بالنسبة بالاتفاق هم والدلالة على الولاية
ش وبذا جواب عما يقال لم قلتم ان له ولاية شرعية في تصرف الابانة فاجاب بقوله والدلالة على الولاية هم ان الحاجة
ماسته الى اثباتها كمالا يند عليه بالندرك ش قال بعض اشراف ش قال بعض اشراف بالندرك بالندرك بالندرك بالندرك
النهاية تدارك دفع المرأة عن نفسه وذلك لانه لو لم يقع البينة عند نية فثبت الرجعة والزوج يريد فراقها ولا يقع
ش بالغضب عطف على قوله كمالا يند عليه في عدتها ش وفي بعض النسخ في عدتها هم الرجعة من غير قصد في قولها بالندرك
اذا كانت فاجرة او بها مسلاطة وما ريت شوا هذا الموضع كناية في غير ان الاكل لبعض الكلام المصنف بغير جدوى
حيث قال المصنف ان يهنا وجهين واراد بها قوله والدلالة على الولاية الى قوله التدارك وقوله ولا يقع الى اخره وقد جعلها
واحدا لان الاول بعينه تفسير الوجه الثاني وان جعل الثاني تفسير الاول فلا يستقيم لان وقوع الرجعة من غير قصد لا يستقيم
على نهيه واذا فسد التفسير فسد الحال الكلام فيه ويراد وعدها للوجدين لان قوله لا يقع الى اخره متممة للكلام الذي
قبله واليهما لا وقوله لا يستقيم غير مستقيم لان الطلاق الرجعي يعقب الرجعة والرجعة اعم من ان تكون بالقول او بالفعل وقوله

الطلاق ولا يصلح الرد
والسبب كقوله اعتدى
واختارى وامرك بترك
فانه لا يصدر في حالة
الغضب يدل على رادة
الطلاق ومن اني شمس
في قوله لا مملو لي عليك
ولا سبيل لي عليك فقلت
سبيلك وفارقتك انه
يصدق في حالة الغضب
لما فيها من احتمال معنى السبب
لقد وقع البابين بما سوى
الثلاثة الاول من هذا قال
الشافعي لا يقع بها حتى كان
الواقع بها طلاقا لانها كناية
عن الطلاق ولها اشتراط
النية وينتقض بها العدد
والطلاق معقب المرجحة
كالصريح ولنا ان تصورات
الابانة مصدر من اهل
مضافا الى محل من ولاية
شرعية ولا خلاف في لاهلية
الحلية والدلالة على الولاية لان
الحلية متممة الى اثباتها
كيلا يند عليه بالندرك
ولا يقع في عدتها الرجعة
من غير قصد

فصل في الاختيار

واذا قال لا امرته

لختاري بنوي

بذلك لطلاق

او قال لها طلقيني

ففسلك فليان

تطلق نفسها مادام

في مجلسها ذلك

فلن قامت منه

واخذت في عمل آخر

خروج الامر من يدها

لان الخيرة لها

المجلس بلها لتمام

رضي الله عنه

ولا تملكها لغيره

منها والملكيات

فصل في الاختيار اي هذا الفصل في بيان الاختيار والاختيار من الخيرة على وزن الغيبة وهي اسم من قولك اختاره وعد عز وجل قال ليجري لخير راسم من الاختيار وقال ايضا الاختيار للاصطفا وقال ج الشريعة الاختيار الميل الى الخير وهو ما هو الافضل والاولى والباب المذكور يشتمل على ثلاثة فصول فصل في الاختيار ففصل في الامر باليد وفي الفصل في المشيئة وفي فصل في الاختيار على الفصيلين المذكورين لانه لو يد باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم جميعهم ومنه اذا قال للمرأة اختاري على كونه مني بذلك شي اي ليقول اختاري هم الطلاق او قال لها طلقيني ففسلك فلما ان تطلق نفسها في صورتين جميعهما هو في مجلسها وذلك شي اي الذي وقع فيه هذا القول من الرجل وبذلك الشرع باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ما قاله ابن ابي شي في مجلسها وذلك يدل على ان المجلس وان تطاول يوما او اكثر لا يبطل خياره لان المجلس قد يطول وقد يقصر كذا في المبطل فان قيل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم في ان الخيار يقتصر على المجلس خلاف النص لانه عليه السلام قال لعائشة رضي الله تعالى عنها حين نزلت اية الخيرة فلا تخيرني حتى تستامري اليك وابوا اليها بما خيرن في المجلس فهذا دليل على ان الخيار لا يبطل بالقيام عن المجلس كما قال الشافعي في القديم قلنا احسان الظن بالصحابة رضي الله تعالى عنهم فرض لنا ما قلنا الشريعة منهم ما قبله فلا يجوز من حقهم ما لا دليل به من الاول لان عليه السلام ثبت له الخيار مطلقا ونفيا الى غاية استيثاره لا يوجبها فان قامت شي اي من مجلسها او اخذت في عمل فخرج الامر من يده لان الخيرة لها المجلس باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شي في غير عبد الله بن مسعود ورواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا سعد بن عبد الله عن مجاهد عن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه قال اذا ملكها امرأته فقل ان يفتني شي فلا امر لها عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ورواه عبد الرزاق ايضا اخبرنا جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود قال اذا ملكها امرأته فقل ان يفتني شي فلا امر لها عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ورواه عبد الرزاق ايضا اخبرنا جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود قال اذا ملكها امرأته فقل ان يفتني شي فلا امر لها عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ورواه عبد الرزاق ايضا

جوابا في المجلس شي لانه خطاب فاذا اخذت في عمل آخر بطل التفويض وكذا لو اخذت في كلام آخر بطل التفويض قال ابن ابي شي حتى يخرج منها في حديث غيره علم ان الخوض في عمل آخر يبيد الاقرار وليس بكييل لان الكييل من عمل غيره وهي عامله نفسها بان تخلص نفسها عن ذلك رفق الكلام بخلاف ما لو قال لا اختاري طلق امرأتي فانه كوكيل لانه امر غيره هم كفا في البيع شي اي في بيعه الخطاب جوابا في البيع لان كوكيل فيه خيار القبول في المجلس هم لان ساعات المجلس اعتبرت ساعة واحدة شي لرفع الضرورة قال ابن ابي شي في الكافي اذا خیر الرجل امرأته فلما انما في ذلك المجلس ان تطاول يوما او اكثر ثم قال المجلس شي اي غير المجلس هم تارة يستأنف لانه انما في ذلك المجلس من غير مجلس الاكل غير مجلس المناظرة ومجلس القتال غير مجلس غير مجلس المناظرة وهو نحو ما من ذلك المكان فتارة بسبب كونه وبسبب كونه لما جعل آخر الامر من الرجلين اذا كانا يتناظران في مجلس كونه مجلسا مجلسا انظر ثم اذا اشتغلا بالاكل يكون مجلسا مجلسا لاكل ثم اذا اشتغلا بشي آخر يكون مجلسا في ذلك الشيء هم مطلق خيارا بمجرد اتيانهم لانه دليل على العارض شي لانه لو اختارت لما قامت وكذا اذا اشتغلت بعمل اخر هم بخلاف انصرفوا وسلم لان المفسد هناك شي اي بطلت وصاروا مسلم من غير قبض ثم لا بد من المنيعة شي اي من نية الطلاق هي في اختاري لانه يختار في نفسه ويختار في غيره في تصرف آخر غير ما في لاشك ان الاختيار يختل بغيره اخبرنا سعد بن عبد الله عن مجاهد عن ابن مسعود قال اذا ملكها امرأته فقل ان يفتني شي فلا امر لها عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ورواه عبد الرزاق ايضا اخبرنا جابر بن عبد الله عن جابر بن عبد الله عن عبد الله بن مسعود قال اذا ملكها امرأته فقل ان يفتني شي فلا امر لها عن جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه ورواه عبد الرزاق ايضا

جوابا في المجلس
كفا في البيع
المجلس اعتبارا
ولذلك لان المجلس
تارة يتبدل بالذهاب
عنه وتارة لا يشتغل
بغيره لغيره
الكل غير مجلس المناظرة
ومجلس القتال غيرها
ويبطل خيارها بمجرد
القيام لانه دليل
على العارض في جملتها
والسلم لان المفسد
هناك بطلت من غير
قبض لانه لا بد من المنيعة
في قوله اختار
لانه يختار في نفسه
في نفسه ويختار في غيره
في تصرف آخر غير ما
فان اختارت نفسها
في قوله اختار كانت
ولذلك بالنية

او طلق نفسك او انت باين الصيغ ثلثة وهما الصحيح مع ان فيها لفظ الامر مع ان الاختيار متنوع ايضا وهو
 الاوني والا على لما قال يدبر ثابت قلت جاب بعضهم بان الوقوع بلفظ الاختيار على خلاف القياس انما ثبت ذلك
 باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم والاجماع انعقد بالطلاق الواحدة بخلاف تلك المسائل قلت فيه نظر وقورع ما اشار
 شيخ الاسلام بان الامر اسم عام يتناول كل شيء قال الله تعالى والامر يومئذ للمداراة وبه الاشياء كلها ففعل اسم لكل فعل
 فاذا انوى الطلاق صار كانه قال طلاقك بذكر الطلاق تحيل العموم والخصوص فاما اختيار اسم لفعل خاص فهو المخلص
 والصفوة وثبوت البينة وفيه مقتضى الصفوة فلم يصح فيه العموم ثم لو اختارت المرأة زوجها بالايقاع به شيء عندنا وقبل ان يشار
 به وقول عمر بن الخطاب ابن مسعود والى له اراء وغيرهم غير على فقالت عائشة رضي الله تعالى عنها خير ما رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فاختاره ولم يكن فذلك طلاقا على ما في الحديث ليقع رجعية وبه قال الحسن البصري ورجعية هم واثبات
 ان يقع بهذا شي انما يقتضي القياس ان يقع بقوله اختارى هم شيء كما ذهب اليه طائوس وم والى قول الزوج الطلاق
 وحصل بما قبله هم لانه ش اي لان الزوج هم لا يملك الايقاع بهذا اللفظ ش اي بقوله اختارى هم فاليك التفصيل انما
 ش لان من لا يملك شيء كيف يعرف فيه الامانة ش اي قلنا بالاستحسان هم لاجماع الصحابة ش رضي الله
 عنهم ولانه ش اي لان الزوج هم ليس من ان يستدعي نكاحا او يفارقها ش اي للزوج التعريف في امره ان شاء
 به بغيرها بحسب ما يريد وان شاء فارقها ولا حرج عليه في ذلك فان كان كذلك هم ذلك قامت مقام نفسه في حق هذا الحكم
 ش اذ به حكم استدامة النكاح بحكم مفارقتها ثم الواقع به ش اي بلفظة اختارى هم باين ش اي طلاقه بانيته هم لان
 اختيارها نفسها بثبوت اختصاصها بها ش اي بثبوت اختصاص المرأة نفسها هم وذلك ش اي بثبوت الاختصاص هم في البينة
 ش انما وقوع الطلاق الواحدة البين هم ولا يكون ش اي الواقع بلفظ اختارى هم ثلثة ش اي ثلثة طلاقات هم وان
 نوى للزوج ذلك ش اي ثلثة هم لان الاختيار لا يتنوع ش وفيه نظر لانه الاوني والا على كما قال زيد بن ثابت وقدر
 عن قريب هم بخلاف البينة لان البينة قد تنوع ش الى غلظة وخففة هم قال ش اي القدر من هم ولا بد من ذلك لفسر
 في كلامه وكلامه حتى لو قال لما اختارى فقالت اخترت فليكن ش اي ليقع شيء هم لانه ش اي لان وقوع الطلاق بلفظ
 الاختيار باجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم ش في المفسر من عد الجائسين من الزوج والمرأة لاني اللفظة البهيمية
 الجائسين جميعا هم ولان لهم ش وهو قوله اختارى لان كل واحد منهما بهيم
 فيه ذكر النفس هم ولانهم ش اي لا يعين الطلاق مع وجود الابهام في الجائسين الكلام الذي يقوم مقام النفس
 كما في التولية والاختيار كذا في النفس في الحيض والابتن ذكر النفس والتولية والاختيار في احد الكلامين لان الاختيار تحيل المعاني

والقياس ان لا يقع
 بهذا الشيء وان الزوج
 الطلاق كان كالمالك
 الا يقام بهذا اللفظ
 فلا يملك التقويض
 الى غيره الا انما الحسنه
 لاجماع الصحابة رضي
 الله عنهم ولا بد بسبيل
 من ان يستدعي نكاحا
 او يفارقها في ذلك
 اقامتها مقام نفسه
 في حق هذا الحكم
 الواقع بها بان كان
 اختيارها نفسها بثبوت
 اختصاصها بها وذلك
 في البائن ولا يكون ثلثة
 وان نوى الزوج ذلك
 لان الاختيار لا يتنوع
 الا بانه لان البينة
 قد تنوع قال زيد
 من ذكر النفس في كلامه
 او في كلامه حتى لو قال
 لها اختارى فقالت
 قد اخترت فليكن كانه
 من الجائسين وهو المفسر
 احد الجائسين لان المهم
 لا يصح تفسير المهم
 ولا يمين مع الابهام

فلا بد من تفسير وهو ذكر النفس او ما يدل عليها وعند مالك والشافعي واحد وذكر النفس ليس بشرط واما عند مالك فاقى كلام
 صمد من مع النية يقع به الطلاق وان لم يشعر به واما عند الشافعي واحد فلا بد ان يكون في كلامه وجوبها ما يصرف الكلام
 اليه عند عدم ذكر النفس ولو قال اختارى فقالت فعلت لا يقع شيء ولو قال اختارى لنفسك فقالت فعلت يقع ومثله في البذل
 وزاد لانه الاختيار في كلام الزوج وكذا لو قال اختارى فقالت ابني او ابني والازواج يقع استحسانا في جوامع الفقه بخلاف
 اخترت اختي او عمتي او قالت اخترت نفسي وزوجي فالعبرة للسابق فان قالت وزوجي او عمتي لطل ولو قال لها اختارى فقالت
 طلقت نفسي يقع بانيته وفي البذل قال اما اختارى فقالت اخترت الطلاق يقع واحدة رجعية هم ولو قال لها اختار
 نفسك فقالت قد اخترت يقع واحدة بانيته لان كلامه مفسر وكلام ما خرج جوابا له ش اي كلام الزوج هم فيقتضون عاوية
 ش اي يقتضون كلام المرأة عاوية كلام الزوج لان الجواب يقتضون عاوية ما في السؤال هم وكذا ش اي وكذا يقع واحدة بانيته
 هم لو قال ش لمراته هم اختارى اختياره فقالت قد اخترت لان العايش امي لها بها بالتصور الصورة العاوية وكذا لو نها
 عند الوقت هم في الاختيار بانيته عن الاتحاد والانفاد ش اما الاتحاد فاما يكون في اختيارها هم واختيارها نفسها هو الذي
 مرة ش بان قال لها اختارى نفسك بانيته هم وتبعد واخرى بان قال لها اختارى نفسك بانيته او ثلثة واما افراد
 فكلوا لمراته هم فصار مفسر بانيته ش بخلاف خيار الزوج فانه لا يتعد كونه عبارة عن ايقاع النكاح وهو غير متعده واد
 الاترازي ان في كلام المصنف تناقضا لانه ذكر قبل هذا بقوله لان الاختيار لا يتنوع ومبنا شعور كلامه بانيته متنوع واجاب بعضهم
 بان التناقض لان الاختيار بانيته غير الاختيار بانيته لان الاختيار بانيته اختيارها نفسها وثمة يجوز ان يكون اختيارها زوجها وحدها
 على هذا الجيب بانه لان الاختيار في المضمين هو اختيارها نفسها فالتناقض باق والمساقي لهذا الجيب ان يقول مراد
 في اختياره الذي لا يتنوع مطلق الاختيار واما المقيد من احد الجانبين فيقتصر هم ولو قال لها اختارى فقالت اخترت نفسي يقع
 الطلاق اذ انوى الزوج لان كلامه مفسر واما نواه الزوج ش اي الذي نواه الزوج وهو الطلاق هم من محتملات كلامه
 ش اي كلام الزوج لان كلامه هو قوله اختارى تحيل الطلاق بان يكون مراده لنفسه هم ولو قال لها اختارى فقالت انما
 نفسي فمى طلقه القياس ان لا يطلق لان بانيته ش اي قول المرأة اختار نفسي هم مجرد عن ش ان كان مرادها بهذا الاستقبال
 او تحمله ش اي ويحتمل الوعد لان البينة شته كنه الحال والاستقبال ولا يقع الطلاق بالوعد والاتصال هم فصار هذا
 لما طلق نفسك فقالت انما طلق نفسي ش اي فلا يقع الطلاق قياسا وتحسانا وبه قال الشافعي الا اذا قال روت انما طلق
 فمقتضى يقع هم وجبه الاستحسان حديث عائشة رضي الله تعالى عنها فانها قالت لابل خال الله ورسوله واعتبه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم جوابا لما ش هذا الحديث اخرجه البخاري ومسلم عن ابن شهاب عن ابي سلمة عن عائشة قالت لما امر رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بالامانة ش هذا الحديث اخرجه البخاري ومسلم عن ابن شهاب عن ابي سلمة عن عائشة قالت لما امر رسول الله صلى الله

ولو قال اختار نفسي فقال
 اخترت فمفسر كلامه بالخروج
 جوابا له فيقتضون لما قلنا
 لو قال اختار نفسي فقال
 لان الصانع للاختيار بانيته
 الاتحاد والانفاد واختيارها
 نفسها هو الذي يتقدم
 ويتعد اخره فصار مفسر
 من محتملات واختار فقالت
 اخترت نفسي فمفسر الطلاق
 اذ انوى الزوج لانه كل واحد منهما
 وما نواه الزوج من محتملات
 كلامه ولو قال اختار فقال لها
 اختار نفسي في طلق والقياس
 ان لا يخلق لان هذا مجرد
 ويحتمل فصار كما اذا قال لها
 طلق نفسك فقالت انما طلق
 نفسي جاب الاستحسان
 عائشة رضي الله عنها فانها
 لابل اختار الله ورسوله واعتبه
 عليه السلام جوابا لانه

كريم

تخيير او واجب بداني فقال في ذاك انك مرافعا ملكين ان تجعلني حتى تسامى ابويك وقد علم ان ابوي ابوي ابوي قال ان
 المدعي قال يا ايها النبي قل لازوا بك ان كنتن ترون الحياة الى قوله اجزا عطيها فقلت نعمي هذا تسامى ابوي غافلي اريد رسول
 صلى الله عليه وسلم والدار الاخرة ثم فعل زواج رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي فعلت وفي انفسهم لم ينزلوا المدعي ورسوله
 ورسول الائمة السنية في كبره من مسروق عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت خير رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختاره فلم يعده
 عليا شيئا وفي انفسهم لما فهم في ذلك طلاقا هم والان هذه الصيغة حقيقة في الحال ويجوز في الاستقبال ش قال لا يراى فيه
 نظر لان بل اللغة قالوا ان صيغة المضارع مشتركة بين الحال والاستقبال كلاهما فيما يتعلق بالوضع والمشتك يدل على ان
 جميعا بسبل الحقيقة لكن تخرج احد الغنيين بالدليل وقد دل على اعادة الحال فيما نحن فيه انتهى قلت طلاق انظر فيه مسلم لان فيه
 خلافا منهم من قال مشكل قول المصنف ومنهم من قال بالعكس ومنهم من قال بالاشتراك
 وهو قول مرجوح لان اللفظ اذا ادين بالاشتراك والمجاز فالجواز اولي لان الاشتراك محل بالفهم معنى قول المصنف رحمه الله تعالى
 حقيقة في الحال معنى بحسب استعمال الشرع والعرف يقال فلان يتكلم كذا وانما يتكلم كذا ويقال انما الملك كذا من العبيد وغيره
 والمراد بالحال ما اشار الي ذلك بقوله كما في كلمة الشهادة وفي اداء الشهادة ش اي يدل على الحال لفظا اشهد في كلمة الشهادة
 وفي اداء الشهادة فان لفظا اشهد في ما يدل على الحال شرا فان الرجل اذا قال اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا عبده
 ورسوله يعني بذلك منه ايمانا لا دينا الايمان وكذا الشهادة اذا قال اشهد بكذا فلان لا يعادى الى المجاز بل قولها ش اي قول
 هم انما اطلق نفسه ش في الجواب عن قول الزوج اختارى هم لانه تعذر على الحال ش الى الطلاق ليس من عمل اطلب بل ايجاب
 والواقع مفيد فيه الصيغة لانه اخبار عن معنى ثابت وهو قوله لانه ليس حكاية عن حالة قايمة ش اي ثابتة لان الطلاق يعلق
 بالصيغة لا بالقلب كما ذكرنا واوله الوارد الطلاق في قلبه لا اطلق هم ولا كذلك الطلاق نفسه مثل قولها انما اختارى ش اي غير
 مثل قولها اطلق نفسه مثل قولها انما اختارى ش لانه حكاية عن حالة قايمة وهو اختيارنا لان الاختيار من عمل القلب فيكون
 الذكر باللسان حكاية عن امر قايمة ولو قال لما اختارى اختارى اختارى وقالت قد اخترت الاولى والوسطى والاخيرة
 طلقت ثلاثا في قول في حقيفة رضى الله تعالى عنه ولا يحتاج الى نية الزوج والا الى ذكر النفس هم وقال ش اي الى نية
 ومحمديه قال شافعي هم طلاق واحدة ش اي طلاق واحدة هم وانما الاحتياج الى نية الزوج لانه التكرار عليه ش اي طلاق
 الطلاق هم اذا الاختيار في حق الطلاق وهو الذي يتكرر دون اختيار الزوج هم لما ش اي الى يوسف ومحمد ان ذكر
 الاولى ولا يجري مجراه ش الاوبة الوسطى والاخيرة ولا يميز مجراه الى ذكر الاولى هم وان كان لا يميز من حيث الترتيب
 يميز من حيث الاولوية في اختيارها ش اي في الافراد فمضى في الافراد فكانت اختارت استلقة الاولى لان معنى قولها اختارت

كذلك هذه الصيغة
 حقيقة في الحال فتكون
 في الاستقبال كما في كلمة
 الشهادة واداء الشهادة
 بخلاف قولها اطلق نفسي
 لانها تعد بحمل على الحال
 لانه ليس بحكاية عن
 حالة قايمة ولا كذلك
 قولها انما اختار نفسي
 لانها حكاية عن حالة
 قايمة وهو اختيارها
 نفسها ولو قال انما اختار
 اختار واختار
 فقالت لاخترت الاولى
 والوسطى والاخيرة طلقت
 ثلاثا في قول المجتهد
 ولا يحتاج الى نية الزوج قالا
 تطلق واحدة وانما الاختيار
 الى نية الزوج لانه التكرار
 اذا اختار حتى الطلاق
 هو الذي يتكرر لانه لا
 وما يميز من حيث الاختيار
 من حيث الترتيب لكن يميز
 من حيث الاولوية في اختيارها

اختارت ما صار الى بالكلمة الاولى والثاني صار اليها بالكلمة الاولى بتطليقة مكانها صحت بذلك وفي ذلك يقع واحدة قلنا
 هنا وهذا لان الاولى قايمة الاول وهو اسم لغيره وسابق والوسطى ثابتة الاوسط وهو اسم لغيره وتقدم عليه ش لان آخره والاخيرة
 اسم لغيره لاحق فكان لقولها سميتان افرؤية والسبق فلو اطلق معنى السبق الذي يقتضي الترتيب بالاتفاق فبقي افرؤية كقول
 اخترت تطليقة الاولى فوقت واحدة فان قلت في حق ان يقع جبا ش لانه لا يقع ش لفظا اخترت بدون ذكر النفس واليقين
 مقامها قلت هذا المكن في لفظ الزوج ما يدل على تخصيص الطلاق ومنها ما يدل عليه وهو تكرار لفظ الاختيار هم ولش
 اي والى حقيفة حملة على تعاطيهم ان هذا ش اشارة الى ذكر الاولى والوسطى والاخيرة هم وصفوا لغواش اي صفيا لغوا
 لان المجتمع في الملك لا ترتيب فيه كما لمجتمع في المكان ش فان القوم اذا اجتمعوا في مكان لا يقال هذا اول هذا آخر وانما
 في فعل الاعيان يقال هذا اول هذا آخر اخرهم والكلام في الترتيب ش وهو الاول واختارهم والاخر من ضرورات
 ش اي من ضرورات الكلام هم فاذا الغنى ش اي الكلام في حق الترتيب ش وهو الترتيب هم لغنى في حق البناء ش وهو الاول
 لان الترتيب في اصل بدلالة الاشتقاق واذا الغنى في حقها بقى قولها اخترت وهو يصح جوابا لكل فصح ان شافعي في نظر
 مرجع يمين احدهما انما اطلق الكلام على الاولى والوسطى والاخيرة وكل مفرد فلا يكون كلاما وانما في ان الاولى اسم لغيره
 سابق فكان الافراد اصلا والترتيب بناء لكونه يفهم من صفة والجواب عن الاول ان بل للتعدي بها لفظان الكلام على المركب
 من مجموع السمعة التسمية وان لم يكن مفيدا وهذا على ذلك الاصطلاح ويجوز ان يكون مجازا من وجاب ذكر الكل مراد
 الجزم عن الثاني بان كلاما من ذلك صفة وما ذكر عن ذات باعتبار معنى فيكون الاولى والوسطى والاخيرة السابقة ومعنى السبق هو
 هم ولو قالت اخترت اختيرة فمضى ثلاثا في قولهم جميعا ش يعني لو قالت المرأة اخترت اختيرة في جواب قول الرجل اختارى
 اختارى اختارى فمضى ثلاثا طلقات في قول ابى حنيفة وصاحبيه لانها ش اي لان لفظا اختيرة هم لمرأة فصار كما اذا
 صحت به ش اي بالمرأة بان قالت اخترت نفسي مرة في جواب قولها اختارى ثلاث مرات فكذا اذا ذكرت اللفظ الذي
 يدل على المرة هم ولان الاختيار للتاكيد ش لكونه مصدرا هم وبدون تاكيد يقع ثلاثا فمع التاكيد اولى ش بان يقع الثلاث
 هم وكما لو قالت قطلقت نفسي او اخترت نفسي بتطليقة فمضى واحدة ش اي فمضى طلاق واحدة هم تلك الرجعة لان لفظ
 يوجب لانطلاق ش اي البينة هم بعد انقضاء العدة لكونه من لفظ الصريح واما وجوب البينة بعد انقضاء العدة كان
 عند الوقوع رجعا فان قيل اذا لا يكون الجواب مطابقا للتفويض لان لمفوض اليها الاختيار وهو يفيد البينة اشارة الى
 الجواب بقوله هم فكانما اختارت نفسها بعد العدة ش فكان مطالبا من حيث ان الاختيار وجب منها قبل قوله بلك الرجعة
 غلط وقع من الكاتب لان المرأة انما تصرف حكما للتفويض والتفويض بتطليقة باتية لكونه من الكلمات فيملك الابانة لا غير

ولان هذا وصف
 لغواش المجتمع في الملك
 لا ترتيب فيه كما لمجتمع
 في المكان لا ترتيب فيه
 والاخر من ضرورات
 فاذا الغنى في حق البناء
 حق البناء ولو قال اخترت
 اختيرة في ذلك فمضى
 جميعا لانها لمرأة فصارت
 كما اذا صحت بها
 ولا الاختيار للتاكيد
 وبذلك التاكيد يقع
 الثلاث فمع التاكيد
 اولى ولو قالت قد
 طلقت نفسي واخترت
 نفسي بتطليقة في طلاق
 يملك الرجعة لان هذا
 اللفظ يوجب لانطلاق
 بعد انقضاء العدة
 فكانما اختارت نفسها
 بعد العدة

كروم

الاختيار

همى امت بالمعلقة شىء يعنى المرأة اتت بالمشيئة المتعلقة بمشيئة الزوج هم فلم يوجد الشرط وهو شىء اى المرأة هم
اشتملت على الايديعنا شىء بجنا انهما زوجهما هم فخرج الام من يد باش لوجود دليل الاعراض هم ولا يقع الطلاق بقوله
شئت وان نوى الطلاق لانه ليس شىء كلام المرأة ذكر الطلاق لصير الزوج شرا طلاقا والنية لا تعمل فى غير المنة
شئ لان النية تعمل فى المانع لا فى غيره فالطلاق ليس بجور لان فى قوله شئت ان شئت فلا يقع شىء هم حتى
لو قال شئت طلاقك يقع اذ النوى لانه يقع مبتدأ اذ المشيئة تنبى عن الوجود شئ لانها مخوفة من الشئ وشئ
اسم للوجود فكلما كان قوله شئت بمعنى اوجبت بخلاف الطلاق بايقاعهم بخلاف قوله روت طلاقك شئ لانه اى لان
لفظ روت هم لانه لا ينبنى عن الوجود شئ لان معنى الارادة عبارة عن الطلب قال عليه السلام الخ منى المرأة الموت اى طالبه
وقال الاكل فان قيل ذهب علماءنا فى اصول الدين ان الارادة والمشيئة واحدة فما يذهب الفرقه فالجواب يجوز ان
يكون بينهما فرقة بالنسبة الى العباد والتسوية بالنسبة الى الله تعالى لان ما يطلبه لوجود كما يوجد ما يشاء بخلاف العباد
فقلت هذا الذى ذكره من الفوائد الظهيرية وقال لكلى فان قيل لان الله تعالى طلب الايمان من قرون والى اجل
وامثاله بالامر ولم يوجد منهم وطلب التقوى من جميع المؤمنين ولم يوجد من اكثرهم قلنا الطلب من الله تعالى على كونه
طلب التكليف وطلب لا يتعلق به اختيار العبد وهو المسمى بالمشيئة والارادة والوجود ومن لوازمها اذ لو لم يكن لزوم العجز
وهو منزه عنه بخلاف العباد وقال شيخنا العلامة هذا ما اشير اليه من عامة الكتب فى بيان هذه المسئلة ولكنه يشك لان
ما ذكره يشير الى ان الايجاد هو المعنى الاصل للمشيئة وليس كذلك فان المشيئة مفسرة فى اكثر الكتب اللغوية بالارادة
الايجاد واستعمل فى القرآن والحديث وفى تركيب كلام الناس معنى الارادة دون الايجاد قال الله تعالى ولا يضر
ما وون ذلك لمن يشاء ويذل من يشاء فى رحمة وقال عليه السلام ان شئت ان تقوم فقم وان شئت ان تقعد
فقعوا واطال كلامنا لمصلحة ان القائل يقول شئت طلاقك لا يرى الايقاع بعلم الذى هو معنى الوجود ومصدرا وانما
الفعل لان المشيئة مصدر شئ بمعنى اراد فمذا الطلاق يحل ان يكون الشئ معنى الايجاد وشئت بمعنى اوجبت فلان
الايجاد يحتمل هذا اللفظ لا يوجد فيحتاج الى المنة بخلاف الارادة فانما لا تحتمل معنى الايجاد فلا يقع به الطلاق وان نوى
لان المنة لم تصادف محلا كما فى قولك اوجبت طلاقك واجبت طلاقك ونفى المبرور لو قال لما شئت الطلاق
ينبنى به الطلاق فقلت شئت فمطلق وان لم يكن لنية لا تطلق ولو قال لما ارادى الطلاق اذ هو الطلاق
فقلت قد فعلت كان باطلا وان نوى لان الارادة من العبد نوى شئ فلو قالت ثمانية ليقع وهذا لان المشيئة
فى صفات المخلوقين الزم من الارادة والهوى لغة الاترى ان المشيئة لا تتركز صفاته الى غير العقل وقد تذكر

وكانت بالمعلقة
فلم يوجد الشرط
وهو اشتغال بغيره
يعنيها فخرج الام من
يد باش لوجود دليل الاعراض
هم ولا يقع الطلاق بقوله
شئت وان نوى الطلاق لانه ليس
شئ لان النية تعمل فى المانع
لا فى غيره فالطلاق ليس
بجور لان فى قوله شئت ان
شئت فلا يقع شىء هم حتى
لو قال شئت طلاقك يقع اذ
النوى لانه يقع مبتدأ اذ
المشيئة تنبى عن الوجود شئ
لانها مخوفة من الشئ وشئ
اسم للوجود فكلما كان
قوله شئت بمعنى اوجبت
بخلاف الطلاق بايقاعهم
بخلاف قوله روت طلاقك
شئ لانه اى لان لفظ روت
هم لانه لا ينبنى عن الوجود
شئ لان معنى الارادة عبارة
عن الطلب قال عليه السلام
الخ منى المرأة الموت اى
طالبه وقال الاكل فان قيل
ذهب علماءنا فى اصول الدين
ان الارادة والمشيئة واحدة
فما يذهب الفرقه فالجواب
يجوز ان يكون بينهما فرقة
بالنسبة الى العباد والتسوية
بالنسبة الى الله تعالى لان
ما يطلبه لوجود كما يوجد
ما يشاء بخلاف العباد فقلت
هذا الذى ذكره من الفوائد
الظهيرية وقال لكلى فان
قيل لان الله تعالى طلب
الايمان من قرون والى اجل
وامثاله بالامر ولم يوجد
منهم وطلب التقوى من جميع
المؤمنين ولم يوجد من اكثرهم
قلنا الطلب من الله تعالى على
كونه طلب التكليف وطلب لا
يتعلق به اختيار العبد وهو
المسمى بالمشيئة والارادة
والوجود ومن لوازمها اذ لو
لم يكن لزوم العجز وهو منزه
عنه بخلاف العباد وقال شيخنا
العلامة هذا ما اشير اليه من
عامة الكتب فى بيان هذه
المسئلة ولكنه يشك لان ما
ذكره يشير الى ان الايجاد هو
المعنى الاصل للمشيئة وليس
كذلك فان المشيئة مفسرة فى
اكثر الكتب اللغوية بالارادة
الايجاد واستعمل فى القرآن
والحديث وفى تركيب كلام
الناس معنى الارادة دون
الايجاد قال الله تعالى ولا
يضر ما وون ذلك لمن يشاء
ويذل من يشاء فى رحمة وقال
عليه السلام ان شئت ان تقوم
فقم وان شئت ان تقعد فقعوا
واطال كلامنا لمصلحة ان
القائل يقول شئت طلاقك لا
يرى الايقاع بعلم الذى هو
معنى الوجود ومصدرا وانما
الفعل لان المشيئة مصدر شئ
بمعنى اراد فمذا الطلاق يحل
ان يكون الشئ معنى الايجاد
وشئت بمعنى اوجبت فلان
الايجاد يحتمل هذا اللفظ لا
يوجد فيحتاج الى المنة
بخلاف الارادة فانما لا تحتمل
معنى الايجاد فلا يقع به
الطلاق وان نوى لان المنة
لم تصادف محلا كما فى قولك
اوجبت طلاقك واجبت طلاقك
ونفى المبرور لو قال لما شئت
الطلاق ينبنى به الطلاق
فقلت شئت فمطلق وان لم
يكن لنية لا تطلق ولو قال
لما ارادى الطلاق اذ هو الطلاق
فقلت قد فعلت كان باطلا
وان نوى لان الارادة من العبد
نوى شئ فلو قالت ثمانية
ليقع وهذا لان المشيئة فى
صفات المخلوقين الزم من
الارادة والهوى لغة الاترى
ان المشيئة لا تتركز صفاته
الى غير العقل وقد تذكر

الارادة قال الله تعالى فوجبا فيها جدارا يريد ان يقضى فاقامه وليس الى الجدار ارادة وفيه اهل وقال الاثر من
هذا الذى قالوه من الفرق بين الارادة والمشيئة ضعيف لان من اهل اللغة كالجورى وصاحب الدينان وغيرهما لم
يفرقوا بينهما قال الجورى فى الصحاح فى كتاب الالف الميم المشيئة هى الارادة وقال فى باب الدال الارادة هى المشيئة
وكذا قال فى الديوان وقد صرح اصحابنا فى كتب الكلام ان الفرق عند اهل السنة بين الارادة والمشيئة وقول شئ
ان المشيئة لا تتركز صفاته الى غير العقل فمى نظر لان ابن السكيت اشترى الاصطلاح بامره بغير عذر اذ القى قوله
لما شاء من الشعر والمشيئة المارة وشعره ابو محمد بن الحسن بن عبد الله السيرة الى الزيرج وهو مشهور عند اهل اللغة وشاء
الارادة الى الخى مجاز وكلامنا فى الحقيقة والنسب ان المشيئة لا تستعمل فى مثل ذلك مجازا وقد فسر الارادة بتخصيص
احد المقدورين بالوجود فكلما كان هى ايضا مبنية على الوجود وشعره الطلاق بقوله شئت طلاقك بالاتفاق فينبغى ان
يقع بقوله روت طلاقك ايضا لانها متروكان سواء فى المعنى لوجوده ما ذكره فى خلاصة الفتاوى بقوله وقال فى الفتاوى
وفى القياس كل ذلك سواء انتهى والحاصل ان لا يقع كلامهم من الائمة الذى فى الاصل قد ذكرناه هم وكذا اذا قالت
شئت اذا شاء الى او شئت ان كان لك الامر لم يجزى بعد شئ اى وكذا لا يقع الطلاق ايضا فى اثنين الصورتين قوله لى
لم يجزى لوجود قوله شئت اذا دخل الى الدار ونحوه هم لما ذكرنا ان البائن به مشيئة معلقة شئ والزواج فوض اليها بمشيئة
فبطل الامر من يد باش هم فلا يقع الطلاق وبطل الامر شئ لانها معلقة شئ زوجها فوض اليها بمشيئة شئ
كان كذا الامر قد مضى فقلت شئ اعني اذا علقته مشيئة ما براض بان قالت ان كان الى فى الدار وهو فى الدار يقع
الطلاق هم لان التعليق بشرط كائن بنحو شئ يعنى فى الحال لا تعليق كقولك انت طالق ان كان السامع فمنا فان قيل
يرد على هذا حلف الرجل وقال يهودى ان فعل كذا هو يعلم انه فعل حيث لا يحكم كغيره فلو كان التعليق بشرط كان
تحقيقا كان كافرا واجب بانه لا يرد لانه لا يفر على ما روى عن محمد بن مقاتل الرازى انه يفر فاطر الاصل ولكن سلمنا
انه لا يفر على ما روى عن ابن شجاع وعن ابى يوسف ايضا فقولنا لا لا يفر لان الكفر انما يكون بتبديل الاعتقاد وهو
بهذا الكلام لم يتصد بتبديل الاعتقاد بل قصد ان يعادى فى مقابلة او يقول هذا وامثاله كناية عن العين عن فعل
عليها تخاسيا عن تكفير المسلم ولو قال لما انت طالق اذا شئت او اذا شئت او متى شئت او متى شئت فوجت الامر
لم يكن رواش فلما ان تطلق نفسها واحدة بعد ذلك هم ولا يقتصر على المجلس شئ بالاجماع حتى اذا قامت من المجلس
او اخذت فى عمل آخر او كلام آخر فلما ان تطلق نفسها واحدة لا غير ثم شرع فى بيان كيفية الامر فى هذه الصور المذكورة
بقوله هم المكنة متى ومتى فلانها للوقت ومعنى عامته فى الاوقات كلها شئ اى كل ما متى ومتى عامته فتمت الاوقات

وكذا اذا قالت شئت
ان شاء الله وشئت
ان كان كذا لم يجز
لما ذكرنا ان الماتى به مشيئة
معلقة فلا يقع الطلاق
وبطل الامر ان قالت قد
شئت ان كان كذا لم يرد
طلقت لان التعليق بشرط
كافى بنحوه ولو قال لها
انت طالق اذا شئت
او اذا شئت متى شئت
او متى شئت فوجت الامر
لم يكن رواش ولا يقتصر
على المجلس ما حكم متى
ومتى ما خلاها للوقت
وهى عامته فى الاوقات كلها

مثل سالم والقاسم وابراهيم النخعي وعمر بن عبد العزيز والاسود وابي بكر بن عبد الرحمن وكحول فان ابكر بن
ابي شيبة خرج عن ما رواه في مصنفه في رجل قال ان تزوجت فلانة فطلق او ليوم اترجها فطلق قالوا
هو كما قال وفي لفظ يجوز ذلك عليه واذ اضاف الرجل الطلاق هم الى شرط وقع عقيب الشرط
مثل ان يقول لامرأته ان دخلت الدار فانت طالق مثل لان المعلق بالشرط كالمترجم عند وجود الشرط وهو
بالاتفاق ش احترجه عن المسئلة المتقدمة اعني قوله ان تزوجتك فانت طالق لان فيها خلاف الشافعي كما
قال الاترازي يجوز ان يكون احتران عن المسئلة التي بعده اعني قوله لا اجنبية ان دخلت الدار فانت طالق
ثم تزوجها قد دخلت الدار لم تطلق لان فيها خلاف ابن ابي ليلى فعنده تطلق هم لان الملك قائم في الحال ش
بها جواب عما يقال سلمنا ان الطلاق يقع عقيب لشرط اذا كان الملك حاضرا قايما اما اذا زال فلا ينبغي ان
يصح بيينه اصلا لا احتمال زوال الملك فاجاب بقوله لان الملك قائم في الحال لكونه متحاضرا في الحال هم
بقائه الى وقت جبر الشراش لان الأصل في كل ثابت استمراره خصوصا النكاح الذي هو عقد العمر وموجبه احتمال
الزوال لا يتحقق اليه لانه ليس بناشئ عن الدليل فلم يصح تعليقه بالنظر الى قيام الملك ظاهرا وقع كلامه المعلق
بمينه على اصله لان التعليقات ليست باثبات في الحال عندنا وانما تنقلب اسبابا عند الشرط وعلى أصل الشافعي
التي عالان التعليقات اسباب عنده في الحال والملك في الحال موجوده فيصح ش ان تعليقه على المسلمين
هم بينا ش اي من حيث انه يمين عندنا هم واليقاع ش اي اوضح من حيث الايقاع عنده وقال الكاكي مستدلا
لاصحابنا في هذه المسئلة ولما قول عليه السلام كل طلاق جائز الاطلاق الصبي والمجنون وقد صح سنده فلا يخرج
ذلك من العموم بما لا يثبت فان احاديثهم ضعيفة وقبضها ابن منبج القاسمي ابو بكر بن العريبي الاشجيلي
فقال الكاكي لا يثبت لهم لهما اصل في الصحة فلا يفتعل بها ولهذا عمل بها مالك وبرقية والاوزاعي من اهل الحديث
انتفى قلت في الحديث ذكره المصنف في فصل بعد طلاق السنة وبهذا حديث غريب وكيف يقول الكاكي وقد
صح سنده واعاده المصنف ايضا في باب المهر المعقود معوض المجنون واخرج الترمذي عن عطاء بن عجلان
عن عكرمة بن خالد المزعوم عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل طلاق جائز الاطلاق
المعقود المغلوب على عقله وقال في حديث لا نعرفه مرفوعا الا من حديث عطاء بن عجلان وعطاء بن عجلان
ضعيف ذاهب الحديث هم ولا يصح اضافة الطلاق الا ان يكون الحالف بالكاكاش يعني الا اذا حلف في الملك
هم اي يضيفه ش اي ويضيف الطلاق هم الى ملك لان الجزاء لا بد ان يكون ظاهرا ش اي ظاهرا للوجود او غائبا

واذا اضافه الى شرط
وقر عقيب الشرط
مثل ان يقول لامرأته
ان دخلت الدار فانت
طالق وهذا بالاتفاق
لان الملك قائم في الحال
والظاهر لبقاؤه الى
وقت جبر الشرط فيصح
بيينه او ايقاعا ولا يفتقر
اضافة الطلاق الى
ان يكون الحالف ملكا
او يضيفه الى ملك
لان الجزاء لا بد ان يكون
ظاهرا

هم ليكون ش اي الجزاء هم مخفيا ش اي بوقوع الجزاء فما اذا كان المقصود من المنع بان قال ان دخلت الدار فانت
طالق فعلى تقدير الاقدام على دخول الدار يقع الطلاق لانه فانقضت وكفايتها مكان وقوعه مطلقا لهما فاما اذا كان
للمعلق سبب الشرطية يدخل على المنع كما في قوله ان لم تدخل الدار فانت طالق فان قيل لو قال لما ان خست فانت
طالق ليجوز ان لا يكون فيها فائدة اليمين وهو المنع لما انها غير فائدة على منع حيفها قيل الا اعتبار للغالب
للمناد لان الكلام في الكلمات لاني الافراد والتخلف في الافراد لا يضرنا قيل فيه نظر لان الحكمي ينبغي ان يكون ش
للافراد فاذا لم يشبهها لا يكون كليا انتهى قلت السؤال والجواب للكاكي والنظر للاترازي ولكن فيه نظر لا يمكن ان يكون
هم فيتحقق معنى اليمين ش بالنصب عطف على قوله ليكون هم وبه القوة ش اي قوة خوف زوال الجزاء والخوف
انما يحصل بكون الجزاء غائبا لوجوده عند الشرط والظهور ش اي ان الجزاء هم باحد من ش وبكون الحالف ملكا
او مضيقا الى الملك هم والاضافة الى سبب الملك ش اي اضافة الطلاق الى سبب الملك وهو الترجيح هم بمنزلة
الاضافة اليه ش اي الى الملك وذلك فيما اذا قال لا اجنبية ان تزوجتك فانت طالق وهو بمنزلة اضافة الطلاق
الى الملك لان الجزاء جزؤ من الوجوه وعند وجود الشرط فيصير قوله ان تزوجتك بمنزلة قوله ان ملكك بالتزويج
هم لانه ش اي لان الجزاء هم ظاهرا عند سبب ش اي عند سبب الملك هم فان قال لا اجنبية ش هذا اقرار على أنه
من الأصل يعني اذا قال الرجل لامرأته اجنبية هم ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها قد دخلت الدار لم تطلق
لان الحالف ليس بالملك وما اضافة الى الملك وسببه ولا بد من واحد منهما ش يعني الحالف في هذه المسئلة لم يكن بالملك
والاضافة الى الملك وسببه ولا بد من واحد منهما ش يعني الحالف في هذه المسئلة لم يكن بالملك
ينبغي ان يقع الطلاق في هذه الصورة لان المعلق بالشرط كالمترجم عند وجوده اجيب بان المعلق انما يكون كالمترجم
اذا صح التعليق ولم يصح في هذه الصورة لا يقدر في صحيح كلامه ان تزوجتك ودخلت الدار فانت طالق لا
كلامه صحيح بدون تقدير التزويج ولا ينبغي ذلك هم والافعال الشرطية انما لم يقل حروف الشرط لان كلمة ان نحو
وحده والباقي اسماء وكلمته هم ان ش وبما الأصل في باب الشرط انه لا يدخل على الفعل وفيه خطر سبب ان سائر الافعال
فانما تدخل على الاسم وليس فيه خطر في ثلاثه معان اخرى الاول معنى ان نحو ان الكافرون الا في غرور والشا
ان تكون مخفية في التقضية نحو وان وجدنا اكثرهم انما ستمين والثالث ان تكون المدح نحو ان طبايعهم هم
ش اعلم ان اذا تردد على وجهين احدهما ان يكون للمناجاة فيختص بالجملة الاسمية نحو خرجت فاذا زيد والاخر
ان يكون ظرفا للمستقبل فتضمنه معنى الشرط فيختص بالجملة الفعلية ويكون الفعل بعد ما مضيا كثيرا ومضارعما ودون ذلك

ليكون مخفيا فيتحقق معنى اليمين
وهو القوة والظهور باحد
هذين والاضافة الى سبب
الملك بمنزلة الاضافة اليه
لانه ظاهرا عند سببه
فان قال لا اجنبية ان تزوجتك
الدار فانت طالق ثم تزوجها
قد دخلت الدار لم تطلق لان
الحالف ليس بالملك ما اضافه
الى الملك وسببه ولا بد
من واحد منهما

وفيه خلاف ذكره في نسخة
من هذا كتاب الله تعالى

ولو غلبت على نفس الزوج
بان قال كلمتا زوجت
امرأة فهي طالق تحت
بكل صفة وان كان
بعد زوج آخر كان اعتقا
باعتبار ما يملك عليها
من الطلاق بالتزوج
وذلك غير محصور قال
وزوال الملك بعد المين
لا يملكها لانه لو وجد
المشرط في الجارية لكان محله
في المين ثم ان وجد
استوطى في ملكه لم يخل
المين وقم الطلاق لانه
وجد الشرط والمحل
قابل للجزاء فينزل الجراء
ولا يفي المين لما قلنا وان
وجد في غير الملك اخذت
المين لوجوب الشرط والبيع
شبه لا لغرام المحلية وان
اختلفا في الشرط فالقول قول
الزوج الا يقيم المرأة البينة كونه
منسك بالاصل وهو عند الشرط
ولا يملك وقوع الطلاق في
الملك بمرأة تنعك كالثابت
لا يملك الا من جنتها فانقول ولما
في حق نفسها

فمصدق في كذا وسكنت هذه الدار على صدقة كذا يلزم لكل مرة ولو قال كلما اشترت ثوبا او ركبت دابة فعلى
صدقة كذا لا يلزمه الامرة ذكره في الزخيرة هم وفي خلاف زفرش اي فيما اذا تزوجها بعد زوج آخر وتكرر الشرط
خلاف زفر غنمه يقع الطلاق وبه بنابر على التخييل مطلق التعليق عندنا خلافا له وبه قال مالك والشافعي في
وجهه ومنقره من بعد ان شاء الله تعالى في كل من كان زفر غنمه في قوله وان قال لدا ان دخلت الدار لم يقع
شئ من ذلك ولم يخل شئ اي لفظة كلها على نفس الزوج بان قال كلما تزوجت امرأة فهي طالق بحيث بكل مرة
ش الزوج او الشا ابداه وان كان بعد زوج آخر ش وبذا واصل ما قبله لان التمسك بالاش اي التمسك باليمين
باعتبار ما يملك عليها من الطلاق بالتزوج ش اي بسبب الزوج هم وذلك غير صحيح ش اي التزوج غير محصور
فلا يكون الطلاق محصورا ايضا لان وجود السبب متكرر يقتضي وجود السبب متكررا بخلاف كلمة كل لانه لو يجب
تعيينه لاسما وبلافعال هم قال ش اي القدر الذي رخصه الله تعالى وهو مال الملك المين ش اي زوال ملك الرجل عن
عمته امراته بان طلقها بانه بعد المين هم لا يملكها ش اي لا يملك المين صورته قال لدا ان دخلت الدار فانت
طالق ثم انما يتبقى المين هم لانه لم يوجد الشرط فيبقى ش اي المين هم والجزء باق لبقاء محله ش لان الثلاث
لم توجد في المين ش كما كان في ذمة الخالف هم ثم ان وجد الشرط ش وهو دخول الدار هم في الملك ش
يعني بعد ان تزوجها ثانيا هم اخذت المين ش لان لا يخلو لا يدل على التكرار في وجود الشرط مرة انتهت المين بخلاف
كلمة كلها هم ووقع الطلاق لانه وجد الشرط والمحل قابل للجزاء ش المحل هي المرأة والملك فيها موجود والجزاء ووقع
الطلاق هم فقتل الجراء ولا يتبقى المين ش لانما انتهت لعدم ولالة اللغظة على التكرار لما قلنا ش اشارة الى
قوله فوجدوا فعلى مرة يقيم الشرط فان وجد ش اي الشرط وهو دخول الدار في غير الملك ش يعني بعد زوال ملك
قبل التزوج ثانيا هم اخذت المين لوجوب الشرط ولم يقع شئ من الطلاق هم لانعدام المحلية ش اي محل الطلاق
لعدم الملك هم فان اختلفا في وجود الشرط ش بان قال الزوج لم يوجد الشرط ولم يقع الطلاق وقالت الزوجة
قد وجد الشرط وقع الطلاق هم فالقول قول الزوج ش لان الاصل عدم الشرط والقول لمن يتسك بالاصل
هم الا ان تقيم المرأة البينة ش على وجود الشرط لا يخلو يكون القول قولها هم لانه ش اي لان الزوج هم يتسك
بالاصل وبوجهه وجود الشرط لا يخلو الظاهر على ذلك كالمعنى عليه انه اكرمال هم ولانه ش اي ولان الزوج
هم يتسك وتوقع الطلاق وزوال ملك المرأة بعد عيش ش اي تدعى وتوقع الطلاق فالقول قول الزوج الا اذا كانت
المرأة البينة هم وان كان الشرط لا يعلم الا من جنتها فالقول قولها في حق نفسها ش وبه قال الشافعي ومالك واحمد

في كتابه من ربه ثم اوضح الذي لا يعلم الا من جنتها بقوله هم مثل ان يقول ش اي الزوج هم ان حضرت فانت طالق
وخلاته ش اي من ربه هم فعلى حضرت طلق ش اي لم اطلق خلاته وتوقع الطلاق استحسان والقياس ان
لا يقع ش اي الطلاق هم لانه ش اي لان المين هم من شرطه تصديق ش اي لمرأة هم كافي الدخول ش اي في دخول
الدار مكان يفي ان يكون القول قول الزوج والايق الطلاق لانه يتكرر وتوقعه متمكنا بالاصل هم وجبه الاستحسان انما
اسيئت في حق نفسها ش لان النساء امينات بانها را في ارباع من امورات بذلك اتقوا تعاملا ولا يلزم ان
يكن من باعق القدر في ارباع من هم او لم يعلم ذلك الا من جنتها ش لانه لم يعلم المين الا منها هم فيقبل قولها ش
في حقها هم كما قبل في حق العدة ش اي في اقتنائها هم والغشيان ش اي وكما قيل قولها في الغشيان واذا كانت
انما عاين حيث يجب الزوج من غشيانها ويؤكد ان من الوثلي هم كمنها ش اي لكن المرأة هم شاهدة في حق نفسها
ش وتوقع الطلاق عليها هم بل هي متممة ش لانما ليست بامينة هم في حق من تمنا لا يقبل قولها في حقها ش لان
شهادة المتهم دودة وبذا انما كذبها الزوج اما انما تصدقها الطلاق على من تمنا ايضا قيل فيه بحث وهو ان
لا تخلوا من المين وعدمه والحال شمول طلاقها وشمول محله لانها ان كانت حائضه فده وجد الشرط يقع طلاقها
وان لم تحض لم يوجد الشرط فلا يقع طلاق واحدة منها فان ان يوجد المين في حقها وون منتما فانه يستلزم كون
الشرط موجودا مع دوائه حالة واحدة وهو محال واجيب بان الشرع اثبت اقبولها حضرت في هذه الصورة
وبعضين متعاقدين الا بانه والشهادة وترتب على ذلك ظنين بسبب اقتنائها وليس ذلك ببدع في الشرع
فانه رتب على النكاح وهو امر واحد الحل للزوج والحريم الغير ونفيه نظر لان الحل والحرمة لا يقتضي احدهما التوثيق
والاخر عدمه بخلاف ما نحن فيه والجواب ان اقتضاء الوجود والعدم انما هو بالنسبة الى المين بعينه وليس الكلام
فيه لانه امر مخفى لا يطلع عليه وانما الكلام في الامر الدال عليه وهو قولها حضرت وليس فيه اختلاف في مقتضى وجود
وعدمه انتهى قلت هذا ذكره الاكمل ناقلا عن كلام السفناني وبذا التويل كان كيت في عنده شبه مختصر ش بان قال
المين امر مخفى لا يطلع عليه الا الله تعالى والمرأة هنا متممة والشرع رتب عليه الحكم بسبب التسمية ظاهر الحال
وكذا ش اي كذا الحكم ان القول قول المرأة في حقها وون حق غير ما هو لوقال ش الزوج لامرأة هم ان
فانت تجي ان يعذبك الله في نازجه فانه طالق وعبدى حرفا قالت احب ش فالقول قولها في حق نفسها فطلق ولا
يقبل في حق غير بافلا يعذب العبد او قال ش اي او قال الزوج لامرأة هم ان كنت تبينين ش يجوز فيكون العمد
ويترك ايضا لانه ليس ملازم في المضاع الذي في اخره فون الاعراب هم فانت طالق وبه يتسك ش وباشار

مثل ان يقول ان حضرت
فانت طالق وخلاته
فقلت قد حضرت
طلقت هي والطلاق
خلاته وتوقع الطلاق
استحسان والقياس
ان لا يقع لانه شرط
تصدق كما في الدخول
وجبه الاستحسان انها
امينة في حق نفسها
اذ لا يعلم ذلك الا من
جنتها فيقبل قولها
كما قبل في حق العدة
والغشيان ولكنها
شاهدة في حق نفسها
بل متعده فلا يقبل قولها
في حقها وكذلك
لو قال ان كنت تبينين
ان يعذبك الله
في نازجه فانت
طالق وعبدى حرفا
فقلت احب او قال
ان كنت تبينين فانت
طالق وهذه

فقلت احببت طلقته
هي ولم يلق في العبد
ولا تطلق صاحبها
لما بينا ولا يتقين بكنها
لا فاكسنة بعضها ايا
قد جبت التحليل منده
بالعذار في حقها
فقلت الحكم باخبارها
وان كانت كاذبة ففي
حق غيرها بقى الحكم
على الاصل وهي المحبة
واذا قال ليا اذا
فانتر طالق فوات
الدم لم يقع الطلاق
حتى يستمر ثلثة ايام
ما ينقطع دونه لا يكون
حيضا فاذا تمت ثلثة
ايام حكمنا بالطلاق
معين حاضرا لا بالاك
عرفت انه من الدم فكان
من الا تبادر لو قال لها
اذا حضت حيضت فانت
طالق لم تطلق حتى تطهر
حيضها لان الحيض بالها
هي الكاملة منها وهذا

بمنه الى ضربتها وعبدى حر فقلت احببت طلقته
اي المرأة المخاطبة هم ولم يلق في العبد
الطلاق مما جبتا شى وحي ضربتها اطلق عليها صاحبها باعتبار الظاهر وفي الحقيقة به عدتها لم يباش
تولا امينة من من نفسها شاهدة من حق ضربتها ولا يتقين لكن بها لان الشدة بغضا اياه شى اي زوجها
منه الحب وامل معنى الابعاض حيث ذكره مفعولا وهو قول اياه اي لشدة البغاض المرأة زوجها قد يجب التحليل
منه شى اي من الزوج هم بالعذاب شى اي بعذاب ما يجهل لان الجبال قد يخترقها ذباب الاخرة على سبيل المجتهدين
فلم يتبين كذبها من حتمنا شى اي من حق المرأة المخاطبة هم ان تعلق الحكم باخبارها شى اي بفتح الميم فيوزان
تكون زائدة كما في قوله تعالى فلما ان جاء بالبشرى القاه ويقال لما ان جاء او كرمته ويجوز ان تكون
مصدرية وان تكون من مخففة من الثقيلة على ان غمير الشان فيما مستمره وان كانت
كاذبة شى كلمته ان نذر بالكد واسله باقبلهم نفى حق غير باقى الحكم على الاصل وبوش اي اذا
هم عدم المحبة شى ولقبولنا قال الشان وامن من ظاهريه وعنه ان كذبها لا يلق
ولو قال لما ان كنت تبغينني طلقا فانت طالق فقلت احببت طلقته او قال احببت طلقته فقلت احببت طلقته
وقال محبان كانت كاذبة فيما بيننا وبين الله تعالى لا تطلق هو ولو قال لما ان حضت فانت طالق فوات الدم
لا يقع الطلاق حتى تستمر ثلثة ايام لان ما ينقطع وهو ما يكون حيا شى لان ما دون ثلثة ايام يكون حيا
فاذا تمت ثلثة ايام طلقا بالطلاق من حين حاضت لانه شى اي لان الذي رأت عن الدم هم بالامتناع عرف
انه من الرحم فيكون حيا بالامتناع شى اي من اول الامر وقادته تظهر في الموطأ فانها لما رأت وما تزوج
بزوج اخر فاستمر بها الدم ثلثة ايام كان النكاح صحيحا ويظهر فيما اذا قال ان حضت فبعدي حرم المسك
كان العبد من حين ائت الدم ويظهر في حق الجنابة من العبد فيل يجب على المصطح ان يحجب بقوله كانت طلقته
من اول ثلثة ايام او اكل بعد الاستمرار لا يقول يقع الطلاق لو جهم فمهم الحال والابن تبال وعند الشان
لو انقضى يوم وليه يقع الطلاق وفيه وجه شهور ان شى من اول رويته وبه قال محمد وقال ابن المنذر لا يعلم
احدا قال غير ذلك الا ما لا يثبت اسم حيث قال فبقية قبل الحيض ولو كانت حائضا لم يقع حتى تطهر ثم تحيض كذا
لو قال ان طهرت انت طالق او طهرت لم تطلق حتى تحيض ثم تطهر وبه قال الشافعي واحمد في النفي هو ولو قال لها
ان حضت حيضت فانت طالق لم تطلق حتى تطهر من حيضها لان الحيض بالها اي الكاملة منها شى اي من الحيض لان العلم
بالقبح للمرأة من الحيض لا يكون الا بكامله وكما له بانها به وانتهاه بالظهره ولهذا شى اي ولا يل ان الحيض بالبالا

اي النفي الكامل والدم الكامل من الحيض هم على شى اي على الكمال هم ومن حديث الاستبراء شى اي قوله عليه السلام
لا تطلق الجاني حتى يغضن جملهن والاحكام على شى اي على الكمال هم ومن حديث الاستبراء شى اي قوله عليه السلام
عن ابن الدرداء عن ابن مسعود الغدري رضى الله تعالى عنه ان النفي على الله عليه وسلم قال في سبيل اول من لا تطلق
عالم حتى تضع للاغنياء حتى تحمين حبيته ورواه الحاكم في المستدرک وقال صحيح على شرطه وهو مسلم واعلم ان العطار
منه كناية شريكة وقال ابنه ابنه ويؤمن نسا حفظه بالقضاء وروى ابو الدرداء ايضا من حديث ربيع بن خثيم
الانصاري رضى الله تعالى عنه النفي على الله عليه وسلم قال لا يل من يومين بالامتناع اليوم الاخران يث على امراته من
منه يتبى بالحبيته وروى ابن ابى شيبة في مسنده من حديث علي بن رباح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان طالق لا ينفذ والحال حتى تستل بحبيته انتهى والاولا من اربعة بلاوي وازان وهو موضع حرب خيبر هم وكما العاتر
اي وكما الحيض هم بانها كما وذلك شى اي الاتهام هم بالظهر لان شى يثي بغيره ثم الطهارة عن اثنى عشر بالاعط
عن عشرة بخمسة عشرة وفيما دونها ثبت بالامتناع لا ينفذ وقت مملوءة فلما ثبت امرها لم يثبت الانقطاع
كذا في المصنفين الاسلام ولما قالوا لو كان للطلاق في الاول يدعي ومنه الثانية سبيل بقية في الطهر بعد الحيض ذكره
المرثي هم واذا قال لما ان طالق اذا سمعت يوما طلقته حين غيب الشمس في اليوم الذي تصوم فيه لان اليوم
اذا قرأ فعل متمم بربا به بياض النهار شى والصوم فعل متمم بخلاف ما اذا قال صمت شى اي من غير زيادة عليه فانها
اذا تمت عت في الصوم يقع الطلاق بحجبه الشروع هم لان لا يري به عيار شى اي لان الزوج لم يدر بالصوم باليوم والامرو
من العيار الوقت المشيت اقد الفعل حيث يطول بطوله وايقصر بقصره ووقت الصوم للصوم سبيل لا طرف بخلاف الصلوة
فان وقتها طرف لا عيار كما ذكر في الاحول هم وقدره بالصوم بركته شى وبه الامسك عن المفترقات الثلاث نماره
ركنه وبه العينة والطهارة من الحيض والنفاس هم ومن قال لانه اذا ولدت فلان فانت طالق فامدة واذا ولدت
مبارية فانت طالق فانتين فولدت غلاما وبجارية ولا يدرى ايها اول شى اي لم يعلم اي لولدين ولما اول الغلام اسم لذكر
لم يبلغ فاما بلغ صا شابا والجارية اسم لا شى لم يبلغ وبه من الجارية غلاما هم لانه في القضاء لظليقة وفي التشرع شى اي
عن السوء والبر من من طلاق الحرة لان ترك وتلى امرأة يمل وليها خير من ان يطا امرأة محرمة عليه حتى لو كانت
عندة بطلية شى لان الزوج الا بعد زوج آخر اقلها طاكذا في الميسور طالع طليقتان شى اي لزمه طليقتان هم وانقضت
العدة شى بالولد الاخير هم لانها لو ولدت الغلام اولاد فمت واحدة وتقتضى عدتها بوضع الجارية ثم لا يقع اخري لان
حال انقضاء العدة شى والطلاق لا يقع مع انقضاء العدة لانه حال الزوال والمزول لا يعمل حال الزوال هم ولو ولدت

حل عليه في حديث
الا استبراء كما لها
بانها معها وذلك
بالطهر اذا قال
طالق اذا صحت وما
طلقت حين نفيس
في اليوم الذي يظلم
لان اليوم اذا قون
لفعل متمم بربا به
بها من طهر بخلوة
قالا اذا انها الصمت
لانها بغيره بغيره قد
وجب الصوم بركته
وشوطه ومن قال لا يركنه
اذا ولدت غلاما فانت
طالق ولحداد واذا ولدت
جارية فانت طالق فانتين
فوات غلاما وجارية
ولا يدرى ايها اول الزمة
في القضاء لظليقة وفي
التشرع لظليقتان
وانقضت العدة لانها
ولدت الغلام الا وقعت
ولحداد ونقضت عدتها
بوضع الجارية ثم لا تقع
اخرى بكانه حاله
ولو ولدت

ان شاء الله اعلمهم انه بنسبة الاستثناء والبوليوسف يقول انه شرط ولمذا قال في الفتاوى الصغرى من طالق ان شاء الله
السد فمؤمن عند ابى يوسف حتى لو قال الامرات ان طلقك فانت طالق ثم قال لها انت طالق ان شاء الله
يخفى عند ابى يوسف وعند محمد لا يكون بينا حتى لا يخفى به عندهم قال كذا الوات ش وفي بعض النسخ وكذا ان
وليس فيه لفظ قال وهو مخلوق على قوله لم يقع في اول الفعل معنى اذا ماتت المرأة بعد قوله انت طالق قبل قوله ان شاء الله
ش اى لا يقع الطلاق هم لان بالاستثناء خرج الكلام من ان يكون ليحياش فاذا بطل الايجاب بطل الحكم والموت
ينافي للموجب ش جواب عن سوال المقدرة فيه ان يقال لموت ينافي قوله انت طالق حتى لا يقع الطلاق به بعد موتها
فيمضي ان يكون منافيا للاستثناء وهو لم يطل فوقع الطلاق فاجاب بقوله الموت ينافي الموجب وهو قوله انت طالق
وولم يطل ش وهو الاستثناء اعني قول ان شاء الله لان الموجب يستدعي المحل فلهذا لو قال لامرأة انت طالق بعد
كانت قبل قوله واحدة لا يقع لان الموت ينافي المحلية والاستثناء يطل ان يستدعي صحة الايجاب الذي يقوم بالزوج
والموت ينافي في الابطال من خلاف ما اذا مات الزوج لانه لا يصل به الاستثناء ش اى بخلاف ما اذا مات الزوج قبل قوله
ان شاء الله حيث يقع الطلاق لانه لم يحصل المغير وهو الاستثناء باول كلامه فانما يعلم ارادة الاستثناء بقوله قبل ذلك اني
اطلق لم ارقى وتنتهي هم ولو قال انت طالق ثلاثا او واحدة طلق ثنتين وان قال اثنتين ش اى وان قال انت
طالق ثلاثا الاثنتين هم طلقته واحدة ش وفي ذكر الشالين اشارة الى التيسل والكثير سواء خلافا للفرقة فانه لا يجوز الاكثر
ويدعى انه لم تكلم بالعرب في الغاية ذهب النجاة من كل الكوفة والبصرة الى ان استثناء الاكثر غير جائز واختلفوا في جواز
النصف وتبعه احمد فيما نصيب من الملكية الى هذا ايضا وفي البدل والميزان روى عن ابى يوسف وهو قول الفرقة انه
لا يجوز استثناء الاكثر من الاقل ومساوية من الكل وفي الابن بجاني روى عن ابى يوسف لا يجوز استثناء الاكثر وهو الصواب
وزعم ان العرب لم يوجبوا كلامهم على عشرة الا تسعة ولم تكلم به ولا يصح استثناء الكل من الكل وفكر ابن طلحة في منعه
المعروف بالمعدل قولين في جواز استثناء الكل من الكل وقال الاموي منع بعض اهل اللغة استثناء العقد واليقال له على ما
الا عشرة الا خمسة وذكر ابو بكر بن الخياط ان الاستثناء لا يكون في الطلاق فاذا قال انت طالق ثلاثا او واحدة وقع ثلثا
وبل باطل ولو قال انت طالق اربع الاثنا عشر الاستثناء وقع واحدة وفي المحيط لو قال انت طالق ثنتين ثنتين الاثنتين
ان نوى استثناء الاولى والاخيرة لا يصح لانه يشتمل على ثلثي الثلث وان نوى واحدة من الاولى وواحدة من الثانية
صح يقع ثلثان وكذا عند عدم النية خلافا لزمروا في الذخيرة وهذا قول ابى يوسف وروى هشام عن محمد لو قال انت
طالق ثنتين ثنتين الاثنا عشر الثلث لانه نوى الاستثناء لكل ولو قال ثلاثا الا تسعا لكان عند ابى يوسف وعند محمد

قال وكذا اذا مات
قبل قوله ان شاء الله
لان الاستثناء خرج
الكلام من ان يكون
ابن با والموت
ينافي للموجب دون
البطل بخلاف
ما اذا مات الزوج
لانه لم يتصل به
لا استثناء وان قال
انت طالق ثلثا او
طالقت ثنتين فان
قال انت طالق ثلثا
الاثنتين طلقته

القع الثلث وبه قال لك الشافعي واخبره ولو قال انت طالق واحدة ونصفا واحدة ونصفا يقع ثلثان عند ابى يوسف
وبورواية عن محمد وعنه يقع واحدة وفي الذخيرة قال انت طالق ثلاثا او واحدة وواحدة بطل الاستثناء ووقع
الثلث عند ابى حنيفة وعندهما يقع ثلثان وعن ابى يوسف يقع واحدة ولو قال انت طالق واحدة وواحدة
الثلثا بطل الاستثناء ولو قال انت طالق ثنتين واحدة وواحدة فثنتين الاثنتين في ثلاث ولو قال انت طالق
وثنتين الا واحدة يقع ثلثان وليصير تشبيها الواحدة الواحدة من اثنتين ولو قال ثنتين واربع الا خمس يقع الثلث
ذكره القدوري وفي المتن قال انت طالق ثلاثا وثلاثا الا اربع في ثلاث عند ابى حنيفة ويرى عن محمد ويصير قوله
وثلاثا ثلثا لغيره فاصلا وقال ابو يوسف تطلق ثنتين وهو الظاهر من قول محمد ولو قال انت طالق عشر الا اربع الا
يقع واحدة ولو قال انت طالق عشر الا اربع الا تسعة يقع واحدة ولو قال الا ثمانية يقع ثلثان ولو قال لا سبعة
يقع الثلث ولو قال هذه طالق وهذه طالق الا هذه كان للاستثناء باطلا ولو قال انت طالق خمس الا واحدة يقع
الثلث وفي وجهه لما لم يقع ثلثان هم والاصل ان الاستثناء تكلم بالاصل بعد التناش بعض اثار التشبيه وسكون
القول وبهم اسم معنى الاستثناء ومعناه ان صدر الكلام بعد الاستثناء يصير عبارة عما وراء الاستثناء يدل عليه
قوله تعالى فليتب فيهم الف سنة الا خمسين عاما معناه ليهن فيهم ثمة خمسين عاما هم هو الصحيح ش اعتبر عمار
البعض انه اخرج وفيه معنى المعارضة وهو صفة الاصول هم ومعناه ش اى منته الثناهم انه تكلم بالمتن من
او لا فرق بين قول انا طالق لفلان على درهم وبين قوله عشرة الا تسعة فصح استثناء البعض من الجملة لانه بقي التكلم
بالبعض بعبارة لا يصح استثناء الكل من الكل لانه لا يبقى بعده شى يصير شكلا به وصافا للفظ اليه ش الفم في عبارة
يرجع الى استثناء الكل في يرجع الى شى وكذا في اليه وهذا كما اذا قال لامرأة انت طالق ثلاثا الاثنا عشر ثلثا
لبطلان الاستثناء وقال شمس الائمة السبعة في مبسوطه وعن بعض شائخنا ان استثناء الكل رجوع وان الرجوع عن
باطل وليس كذلك لانه يطل استثناء الكل من الوصية مع ان الوصية تشمل الرجوع وذكر المصنف في زيادته اذا استثنى
الكل من الكل فما لا يصح اذا كان ذلك اللفظ واما اذا استثنى بغير ذلك اللفظ فصح وان كان استثناء الكل من الكل
من حيث المعنى فانه لو قال كل نسائي طالق الا كل نسائي الا يصح الاستثناء بل يطلق من ولو قال كل نسائي طالق
الا زنيب وعمرة وكبرة وسلي لا تطلق واحدة منهم وان كان هو استثناء الكل من الكل وهذا لان الاستثناء تصرف
لفظ فيصح فيها صح فيه اللفظ كلما استثنى البر عن الكل صح لفظا فلذا فيما بقي فلو كان الاستثناء تبع الحكم الشرعي لما صح
في قوله انت طالق عشرة الا تسعا لانه لا يزيد على الثلث شرعا وهو الصحيح بخلاف ما صح شى اى الاستثناء

ولا يصح ان الاستثناء
تكلم بالاصل بعد
التي هو الصحيح معناه
انه تكلم بالمتن منته
اذ كثر بين قول القائل
لفلان على درهم وبين
قوله عشرة الا تسعة
فيهم استثناء البعض
من الجملة لانه يبق
الشكل البعض
بعد ولا يصح
استثناء الكل من
الكل لانه لا يبق
بعد شى يصير
منه اجماعا بوضوحا
لفظ اليه
واذا لم يصح الاستثناء

اذ كان موصوفا
كما ذكرنا
موقبل اذا
ثبت من افعى
لا للستة منه
ثلاث فيقعد
في الثالثة
واحدة فيقعد
واحدة ولو قال
لا لثلاث فيقعد
لانه استنفذ الكل
من الكل
فلم يصح الاستنفاد
والله اعلم
باب طلاق المريض
اذ اطلق الرجل امراته
في مرض موته
طلوقا بانكنا
فمات في العدة
فلا ميراث لها

هم اذا كان موصوفا بمرض اى بالاستثناء لم يكره ان يثبث اى في قولها انت طالق ان شاء الله تعالى كما لا يخفى
قولها ان شاء الله تعالى الاستثناء لا يصح قوله انت طالق الا واحدة وقوله الا اثنين الامتناع اذ ثبت بذو معنى انفصل الاول
ش اراد به استثناء الواحدة من الثلاث هم متى منتهى اى حتى من استثنى منه غنما فيقعدان وفي الثاني ش اى في
الثاني اراد به استثناء اثنين من الثلاث هم واحدة فيقع واحد ولو قال الا ثلاثا يقع الثلاث ش يعني اذا قال انت
انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع الثلاث هم لانه استثناء الكل من الكل فلم يصح الاستثناء ش لعدم بقائه بعد الاستثناء بغير
عبارة عنه والمعلم

باب طلاق المريض اى في بيان احكام طلاق المريض ولما فرغ من بيان طلاق الصحيح شرع في بيان
طلاق المريض لان المريض عارض الاصل عدمه المرض حتى يزول بجلو في بدن اى اعتدال لطباعه هم واذا طلق
الرجل امراته في مرض موته طلاقا بانكنا فماتت وبى في العدة ورثته ش اى ورثة المرأة زوجها المطلق ميراثها الشرعي
هم وان مات بعد انقضاء العدة فلا ميراث لها ش في هذه اربعة عشر قول الاول انه لا يقع طلاق وغراه ابن حزم
عثمان رضي الله تعالى عنه الثاني يقع طلاق وترثه بشرط قيام العدة وهو قول عمر وابنه وابن مسعود والى بن كعب وعيا
رضي الله تعالى عنهم وبه قال لمغيرة النخعي وابن سيرين وعروة والشعبي وشرح ويحيى بن ابي عبد الرحمن وطائفة الاثر
وابن شبرمة والليث بن سعد وشيخان الثوري وحماد بن ابي سليمان الحارثي اشكاه الثالث ترثه ما لم يتزوج زوجا آخر
انقضت عنها وهو قول ابن ابي ليلى واحمد واسحاق والى بن عبيد الربيع ترثه وان تزوجت عشرة ارجح وبه قال مالك
والليث في رواية عنه وفكره ابن ربيعة في الفوائد الخ مرسى به فيها وبه قال الحسن البصري الساسي بن صالح بن ثابت
من مرض آخر لا ترثه عندنا وقال الزهري والثوري والادري وزفر واحمد واسحاق ترثه ان مات قبل انقضاء عدتها
عنهم ابن حزم في الجمل الساسي ترثه ويرثها اذا كان لها ثل وقصدا المضارة وهو قول عروة ابن الزبير الشافعي
عدتها الى عدة الوفاة المثلج وبه قال الشعبي التام بعد اربعين من ثلاثين اواربعة اشهر عند ابي حنيفة
ومحمد العاشر ترثه قبل الدخول عليها العدة وهو قول الحسن واسحاق وابو عبيد الثاني عشر لو خيرها فطلعت نفسها ثلاثا
او اختلعت منه او طلق بطلا قما على نحوها الدار وبه صح عند الخلف مرض عند الدخول او قال وبه صح ان قدم فلان
فانت طالق ثلاثا مقدم وبه يرضى طلعت ثلاثا لا ترثه عندنا وعند مالك ترثه في الكل الثالث عشر يجب لصديق لها
كالاول ولا ميراث لها ولا عدة عليها وبه قال يار بن زيد والربع عشر لا ترثه اصلا قبل الدخول وبعده وهو قول الظاهري
وابن ثور واختاره ابن المنذر في الاشراف وهو الجديد للشافعي وفي القديم الزوج فار والميراث فيه ثلاثة اقوال الاول

مثل قولنا والثاني مثل قول احمد والثالث مثل قول مالك ابداهم وقال الشافعي لا ترث في الوهمين ش اى قبل العدة
وبعدا وفي شرح الاقطع والشافعي اقول ابداهم لانها لا ترث في الوهمين سواء مات في العدة او بعد العدة والاخر انها
ترث ما لم تزوج بزواج اخر وان لم تنقض العدة وهو قول مالك الاخر انها ترث وان تزوجت بزواج اخر وهو قول
ابن ابي ليلى هم لان الزوجية قد بطلت بهذا العارض ش اى بعارض الطلاق السابق هم وبه السبب لانه اى الزوجية
بى سبب الميراث هم ولما نكح الصانع لقوله لان الزوجية بطلت بهذا العارض هم لا يرثها اذا ماتت ش لان الزوجية
قد زال فلا يثبت الحكم بسببهم ولما ان الزوجية سبب رثتها في مرض موته والزواج قصدا لبطالها اى ابطال
ارثها هم فيرثه عليه قصده ش اى يريد على الزوج قصده وبه قصد البطلان لا ارث هم بتأخير علة ش اى على الطلاق
هم الى زمان انقضاء العدة ونفعا للضرر عنهما ش اى اقبل نفعا للضرر عن المرأة وكان الطلاق لم يوجد في حق الارث
هم وقد امكن ش جواب عما يقال ان كان سبب تأخير العمل دفع الضرر عنهما وجبان يستوي في ذلك المبرطوة وغيره
وما قبل انقضاء العدة وما بعد باقاجاب بقوله وقد امكن دفع الضرر وتقديره انما يصح تورثها من اذ امكن تأخير العمل
ليكون السبب بموتها قاسما وقد امكن ذلك الى زمان انقضاء العدة هم لان النكاح في العدة يمتد في حق بعض الناس
ش من حرمة التزويج وحرمة الخروج والبروز وموتة نكاح الاخت ونكاح اربعة سواها هم فجاز ان يمتد في حق غيرها
منه ش ونفعا للضرر عنهما بخلاف ما بعد انقضاء العدة لانه لا امكان ش اى لا امكان التأخير على الطلاق لعدم
بقاء النكاح اصلا هم الزوجية في هذه الحالة ش في اجاب عن قوله ولما لا يرثها اذا ماتت اى الزوجية فيها
اذا كان الزوج مريضا لموت هم ليست بسبب الارث عنها ش لانه لم يتعلق حقها بما لها لكونها مريضة فبطل
في حقها ش قال السفناني في بطلان النكاح جواب النفي وقال لا لعل قال بعض الشافعيين بالرفع لا غير ذلك منها
وبه خلا قوله لا غير فانه لا وجه له انتهى قلت اراد بقوله بعض الشافعيين الاترازي فانه قال في شرحه فلو لم يطل
في حقها بالرفع لا غير في بطلان الزوجية بالطلاق السابق في حق الرجل حقيقة وكلما خلايرتها اذا ماتت لبطلان
الزوجية اصلا بخلاف ما اذا مات الزوج حيث ترثه المرأة لان الزوجية وان بطلت بالطلاق السابق حقيقة
جعلت باقية في حقها ونفعا للضرر عنهما لانه قصدا لبطالها لانه لا يجوز ان يقال بالنصب جوابا للنفي لانه حقيقة
الغرض لانه يكون معناه لو كانت الزوجية سببا ارث الزوج عنها لبطلت ولكنها ليست بسبب فاذ لم يطل الزوج
يجب ان يرثها ولا يقول به احد الا نحن ولا الشافعي والذي وقع في بعض الشرح بنصب اللام هو انتمى قلت الكا
خرج السفناني فقال في بطلان النكاح جواب النفي والذي قاله الاكمل هو الوجه فافهمهم خصوصا اذا نفي ش اى

وقال الشافعي لا يرث
في الوهمين لان الزوجية
قد بطلت بغير العدة
وبه السبب لانه اى
الزوجية اذا ماتت
ولما ان الزوجية سبب
ارثها في مرض موته
والزوج قصدا لبطالها
فقد روي عليه قصده
بما لا يخفى على من هو
انقضاء العدة دفعا
للضرر عنهما وقد امكن
لان النكاح في العدة
يتم في حق بعض الناس
لخا ازان يمتد في حق
ارثها عنه بخلاف
ما بعد انقضاء
لانه لا امكان والزواج
في هذه الحالة ليست
بسبب كالميراث عنها
فبطل في حقها
خصوصا اذا نفي

الاسماء ان الزوج اذا ارضى بجماعه من الارث حيث اقدم على الطلاق واعلم ان اصحابنا استدلوا في هذا الباب بالنقل
 والمقتضى صاحب الهداية لم يذكر شيئا من النقل فقولوا بجماع الصحابة على توريث امرأة الفارسية ان عبد الرحمن بن
 عوف رضي الله تعالى عنه طلق امرأته تافرا في مرض موته فوريثها عثمان رضي الله تعالى عنه ولم يذكر عليه حديث الصحابة رضي
 الله تعالى عنهم فقولوا بجماع فان قلت لانهم الاجماع لانه روى عن عبد الله بن الزبير رضي الله تعالى عنه في حديث
 حماد بن اسود قال لو كان الامر لي لما وريثتها قلت اجيب بانه قد روى عن ابن الزبير رضي الله تعالى عنه انه قال في الكلام
 في وقت المات بعد سبق الاجماع والخلاف المتأخر لا يرفع الاجماع السابق ولين سلمنا انه قال وقت توريث تمامه
 ما ورثها الخفاء وجب الاستحسان عليه ونقول كانت تمامه سالت الطلاق فاعتقد ابن الزبير ان سواها سيطر الارث
 وبه يقول لكن عثمان انما ورثها عند وجود سوال الطلاق فعند عدمه ولي اتقى في السروجي وجابوا عن قول ابن الزبير
 في خلافة لو كنت انما اقل توريثها ان لم يكن في ذلك الوقت من الفقهاء في البائع وكان الاجماع قد انعقد على
 وخلافه بعد وقوع الاجماع من الصحابة لا يقدح فيه لان اقرضنا ليس بشرط صحة الاجماع او خلافه لتوريثه بعد سواها
 وقبر روى ذلك لعل عثمان كان يرى ان ذلك لا يقدح في الجواب والحمل في رواية كان توريث عثمان بعد
 انقضاء العدة وروى هشام عن ابي مسلم عن ابيه انه كان بعد العدة وروى عنه ابو عمر انه كان في العدة وقال ابن حزم
 وعمر بن ابي شبيب لكن ثبت بن طلحة بن عبد الرزاق عن ابن جريج عن ابي ليلى انه سأل عبد الله بن الزبير قال قال طلق
 عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنه بنت الاسبغ الكلبية فبها ثمة مات في العدة فوريثها عثمان رواه عنه الحجاج
 بن المنهال وسعيد بن منصور وقد انفقا على ان توريثها كان في العدة وهو قول الجمهور وكقول من قال انه ورثها
 بعد انقضاء العدة مع ضعفه انه كان تامة المخاصمة وقبض بعد العدة وكان موته قبل انقضاء العدة يدل عليه قوله
 فلم يلبث الا يسير حتى مات وتماضره التماسه من فوق وتخصيف الميراث والصفا والمعجزة وفي آخره ابيته عن
 الشريفة السليمة قال ابو عمرو بن الحنفية الشاعرة بنت عمرو بن الشريد بن ثعلبة بن جفاف بن مراد القيس بن نسيبة
 بن سليم قاتلت علي بن ابي طالب عليه وسلم مع قوسا فاسلمت فذكره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يمشي
 بها ويحبه شعرها فكانت تنشره وهو يقول في يديها من يومى بيده عليه السلام واجمع اهل العلم بالشعر انه لم يكن امرأة
 قبلها ولا بعدها اشعر منها وقالوا له انما تنشره وكانت حضرت حبل القادسية ومعها بنو باربعة رجال استشهدوا
 الاربعة فيها وكان عمر رضي الله تعالى عنه يعلل الحنفية الاربعة اولادها الاربعة لكل واحد ايتي ورحم حتى قبض رضي الله
 تعالى عنه وفي السروجي وروى عن عثمان رضي الله تعالى عنه انه لما قضى توريثها قال فمن كتاب الله وروى عنه

انه قال فزت من كتاب الله اي اقصدت الفارق حصل لما يصلح عن بيع سهمي ثمانون الفا وذكر بعض اهل الحديث
 انها كانت وناير وفكر عبد المعنى في الاربعة ان ورثته كانوا يقطعون سائلين لذهب بالقوس فيقسمونها ومن الدليل
 في هذا الباب ما روى عن ابي بصير النخعي انه قال جارية العارية التي شري من عند عمر رضي الله تعالى عنه فخص
 منهن ما اطلق الميراث امرأته ثلثة ثلثة اوقات وهي في العدة وعن الشعبي ان لم يهرن بنت عيينة بن حصن كانت
 تحت عثمان بن عفان رضي الله تعالى عنه فارقها بعد ما حوصر فبارت الى علي رضي الله تعالى عنه فارقها بالدية ففعل
 بذلك فقال نكرما حتى اذا اشرف على الموت فارقها فوريثها منه وعن عائشة رضي الله تعالى عنها ان امرأة الفارث ثم
 اعلم ان الذي ذكره صاحب الهداية مع الخلاف فيه انه اذا كان طلاق الميراث لم يكن لها ان تارث من زوجها
 فبالاولى ان تارث لان حكم النكاح قائم فان قلت على ما ذكرت كان ينبغي ان الارث ايضا في البائن قلت زمن
 مرض الموت زمن تعلق حق الوارث بالمرورث والى ما يمنع من التبرع بما زاد على الثلث فبقي النكاح في حق الارث
 فان قلت يمنع النكاح اصلا ولما نتمى يجب عليه الحد اذا وليها ولا تارث اذا كان الطلاق بريضا وكذا لو كان
 الطلاق قبل له نول وكذا الارث اذا مات بعد انقضاء العدة وكذا الارث اذا برأ ثمة مات في العدة قلت
 اجيب ان وجوب الحد باعتبار ارتفاع الحمل لم يدل على ارتفاع النكاح اسما بل هو قائم من وجبه ولما لا يجوز للمعتز
 ان يتبرع بزوجه آخر وان الطلاق بريضا يظل حقا والاقراء منه وان الطلاق قبل الدخول باعتبار عدم وجوب
 العدة فلم يكن انباء النكاح مكملا وان انقضاء العدة يكملها من التزوج بزوجه آخر فوجب النكاح الاول فلم يخل
 قائما حكما وان في البراءة لم يكن حتما متعلقا بالزواج لان الطلاق ولم يوجد تصد بطلان الحق وان موت المرأة
 لا يقي الزوجية في حقه لا حقيقة ولا حكما وفي مختصر الكافي وان كانت المرأة امية او يهودية او نصرانية فابانها في مثر
 بغير امرها ثم اعتقت الامة واسلمت انكافرة ثمة مات وهي في العدة فلا ميراث لها منه لانه لم يكن فارا من ميراثها
 يوم طلق لانه لم يتعلق حقا بالدم وان طلقها ثلاثا بامرناش اي قالت له طلقني ثلاثا فطلقها ثلاثا فطلقت في
 مرض موته هو او قال لها اثنا عشر شراي او خبرنا في مرض موته هو فافترت نفسها شراي اي قالت اخترت نفسي
 هو او اطلقت منه شراي او اطلقت المرأة من الزوج هو ثم مات شراي او الزوج والحال انها في العدة وبه توفى
 قوله هو وهي في العدة لم ترثه شراي جواب لسائل ثلاثا اي لم ترث الزوج هو لانما نصبت بالباطل فبطلت
 شراي اي تأخير عن الطلاق في بطلان ارثها اي انقضاء عدتها لم تحمهاش وقد نصبت سقوطه وفي المحيط لوجوب
 الفرقه من قبلها في مرضه لم ترث منه لانها باشرت بسبب بطلان حقا ولو جازت الفرقه منها في مرضها ورثها

وان طلقها
 ثلثا بامرها او
 لها اختار
 فاختارت
 نفسها الاختار
 شراي وهي
 في الحد
 لم ترثه لانه
 رضيت
 باطل المحققا
 والتلخيص

وان قالت طلق للرجعة فخلها
ثلاثا ورثته لان الطلاق الرجعي
الكل فم تكن بسواها ارضية
يطلون حقها وان قال لها في
موتك كنت طلقك فم تكن طلقا
وانقصت منك فم تكن طلقا
اخر لها بين اداوى لها بوسية
فلم الاقل من ذلك ومن الميراث
عند ابي حنيفة لا وقال ابو يوسف
ومن لا يجوز اقرار الوصية وان
طلقها ثلاثا في مرضه بامهاته
اخر لها بين اداوى لها بوسية
فلم الاقل من ذلك ومن الميراث
في قولهم جميعا على قول زفر
فان لها جميع ما اوصى ما اقره
لان الميراث ما بطل بسواها
زال المان من صحة الاقرار
والوصية وجب قولها في المسئلة
الاوى انهما لا تصادقا على
الطلاق وانقصا الحد من
اجنبية عن حق جاز لان يترج
اختها فالغد مت لا تهمة كالح
انتهى بل مهادته لها ويجوز
وضع الزكوة فيها ما بطل
المسئلة الثانية

الزوج قبل فم يكن ان يرثها لاننا جعلنا قيام العدة كقيام النكاح في حقها ولا عدة بينهما عند موتها فلم يبق النكاح كما بعد
العدة قبل في جواب لما صارت محجورة عن ابطال حقها فبقينا النكاح في حق الارث وفعلنا لمرعته او واقتضاها ابطال
حقه كما حكمنا في مستعمل الارث بجرمانه واقتضاه وكذا لو حصلت الفرقة بسبب الحب والغنى وخيار البليغ والعق
في مرضه ليرث لرضاها بالبطلان فان كانت مضطرة لان سبب الاعتزال من جهة الزوج فلم يكن جائزا في الفرقة
وفي الجامع لو فارقته في مرضها في خيار العلق والبليغ ورثها الزوج لانها ماتت من قبلها ولهذا لم يكن طلاقا
وفي النكاح جعل بنا قول ابي حنيفة ومحمد وان قالت طلق للرجعة فخلها ثلاثا ورثته لان الطلاق الرجعي
لا يزيل النكاح فلم تكن بسواها ارضية باطل حتماش والسؤال مصدر سألته الشيء بهواضفة المصدر الفاعل
والمفعول متروك اى بسؤال المرأة الطلاق الرجعي وفي بعض النسخ بسؤاله بذكر كية الضميمة المضاف اليه ومومن
اضافة المصدر المضاف الى المفعول والفاعل متروك اى بسؤال الطلاق الرجعي كذا قدره الاترازي والتقدير
على هذا الوجه بسؤال المرأة اياه الطلاق الرجعي وان قال لها ش اى وان قال لرجل لامرأته في مرضه
قد كنت طلقك ثلاثا في صحى وانقصت منك فم تكن طلاقا لانه لم يبق النكاح لانه لم يبق النكاح
بالصداق كالثابت بالبينة ثم اقر لها بين ش بان قال لها في صحى كذا وكذا اقرها بامهاته اداوى لها بوسية
ش من تركته فم قلها الاقل من ذلك ش اى من المقربة والوصية من لم يات عند ابي حنيفة رضي الله تعالى عنه
وقال ابو يوسف ومحمد جميعا بالبرية وقرره لها ش اى جميع ما اقرها واوصى لها سواء كان اقل من الميراث
او اكثرهم وان طلقها ثلاثا في مرضه بامهاته بان قالت طلقك وبوسية فم تكن طلاقا لانها لم يبق النكاح اداوى
لها بوسية فلها الاقل من ذلك ومن الميراث في قولهم جميعا ش اى في قول ابي حنيفة وصاحبيه وفي الجامع جعل بنا
قول ابي حنيفة ومحمد على قول زفر فان لها جميع ما اوصى به وما اقر لان الميراث ما بطل بسواها زال المان من صحة
الاقرار والوصية ش ولا ميراث لها لانها استقطت بسواها ما وصى به قول ابي يوسف ومحمد في المسئلة الثانية
ش اى فيما اذا قال لوما في مرضه كنت طلقك ثلاثا في صحى وانقصت منك فم تكن طلاقا ش اى الزوجين
هم لما تصادقا على الطلاق ش اى على وقوعهم وانقصا العدة ش اى على انتفاء العدة هم صارت اجنبية
عنه ش اى على لزومهم على لان تزوجتها وانقضت اتمته ش اى بوجوب تصديق الاترى ش ايضاح لان عدم التهمة هم انه
ش اى ان الشان هم تقبل شهادته لما يجوز دفع الزكوة اليها ش لان اقراره صار كاقراءه لسائر الجانبا
وكذا اوصية لعدم التهمة اخذ هذه الاحكام من خلاف المسئلة الثانية ش وهي ما اذا طلقها ثلاثا في مرضه بامهاته

صرا

هم لان العدة باقية وهي بسبب التهمة والحكم يدار على دليل التهمة ش اى الحكم يدار على دليل التهمة وثبت بهم وانما ش اى
الحكم يدار على دليل التهمة هم يدار على النكاح ش حيث لا يجوز شهادته احد الزوجين لان التهمة هم والقربة ش حيث لا يجوز شهادته
القريب المقرب يبنى قرابة الولاد لانه يجوز شهادته الا لاخ لان عدم التهمة بل لا طلاقا والمواو والمومن الاخ في عيال
هم ولا عدة في المسئلة الاولى ش تصادقا على انتفاء العدة وليس فيها دليل التهمة هم ولا في حنفية في المسئلة ان التهمة ش
ش بسبب التواضع هم لان لمرأة قد تنكح الطلاق لفتح باب الاقرار والوصية عليها ش اى على المرأة وبوجوب قبولها لفتح
حقها ش لرفع لانه فاعل هم والزوجان قد تراضعا ش من التواضع وبوجوبه عن وضع الشخصين اياها على شى واحد
وكذا المواضعة هم على الاقرار بالفرقة وانتفاء العدة لغير الزوج بالزيادة ش اى لاجل الزيادة هم على ميراثها وبه
التهمة في الزيادة فم قلها ش اى الزيادة هم ولا تهمة في قدر الميراث فصحيها ش اى قدر الميراث هم ولا مواضعة بمادة
ش جواب عن مسئلة ابي حنيفة ان لمواضعة عادة لا تكون هم في حق الزكوة والتزوج والشهادة فلا تهمة في حق هذه الاحكام
ش لان الاقرار وتهمة التهمة لا يترتب في حق الارث لاني حق هذه الاحكام فاعتبرت في حق الارث دون غيره وفي الزكوة
لا يترتب في الميراث فاكان حال خصومة وغضب يقع الطلاق عليها بهذا الاقرار وان لم يكن كذلك لم يقع هم قال ابو حنيفة
محمدا ش وفي اكثر النسخ اقول محمد في الجامع الضعيفة ومكان محله في البيان ان ظم الفرافير في الميراث ش اى كل شى
يقرب الى الهلاك فم قلها ش اى معنى مرض الموت هم وفي حنفية اقال ش اى وكان في حنفية اقال في الحرب فم قلها ش
ثلاثا لمرثته ش اى لم يرث الزوجة زوجها وان كان ش اى الذي في حنفية اقال هم قد بارز جلاش من مبارزة في الحرب
وبى الخرج من نصف اطلب اقال هم او قد شى على صيغة المجهول اى او قد من الرجل هم ليقيل في قصاص ش كلمة في مباح
اى لاجل قصاص خوقوله الى فم قلها ش اى الذي في حنفية اقال هم قد دخلت النار في برة اى بل برة هم ورجل
اى وقدم لاجل جرم بسبب لانه مات في ذلك اوبى وقيل ش اى وقيل بسبب افرق في ليل انه لا فرق
بينما اذ لمات بذلك بسبب ذنبه صاحب الفاش بسبب لمرثته فاقيل بانها رواية عن ابي حنيفة وهو المكون في حنفية
الكافي والمعبود والشان قال شمس التهمة اشترى في بسببه كالتيسى بن ابيان يقول لاسيها لهما لان مرض الموت يات
سببا للموت ولما مات بسبب اخر علمنا ان مرضه لم يكن مرض الموت ولما ان الموت اقبل بالمرض السبب لا يتركون تمامه
لانما فاة فيثبت الفراق ش هم جلد ش اى اصل ثبوت حكم الفراق بامهاته ش اى اول الباب هم ان امرأة الفارق
اتحاشا لاقيا سا كما بلو اقول لانا في لان سبب لارث انتفاء النكاح بالموت ولم يوجد لارتفاعه بالطلاق والحكم
لا يثبت بدون السبب جلا لانتحاشا من موافاق الصحابة رضي الله تعالى عنهم على ذلك كما ذكرناه مفصلا وانما ثبت

لان العدة باقية وهي بسبب
التهمة والحكم يدار على دليل
التهمة وكذا في المسئلة
والقربة وكذا في المسئلة
الاوى وكذا في حنفية في
المسئلة ان التهمة ش
لان المرأة قد تنكح الطلاق
لنفسه باب الاقرار والوصية
عليها فيزيد حقها والزوجان
قد تراضعا على الاقرار
والنفساء العدة لغير الزوج
بماله زيادة على ميراثها
التهمة في الزيادة فم قلها
في قدر الميراث فصحيها
عادة في حق الزكوة والتزوج
فلا تهمة في حق هذه الاحكام
ومن كان محصورا في
صف القتال فطلق امرأته
ثلاثا لمرثته وان كان قد باجر
رجلا او قد لم يقتل فم قلها
او جردت ان ما في ذلك
او قتل واصل ما بينا الى امرأة الفارق
قوت استحسانا لانما ثبت

حكم الطلاق في حقها بالشرع اي بالزوج هم وانما يتعلق بشئ اي الفراق بمحض يخاف منه الملاك غالباً كما اذا كان
 صاحب فراش وهو ان يكون بحال لا يقوم سوا سجن كذا بالشرع الى تسليح صاحبه وعن شمس الاممية الشريفة ان
 في حق الفتيان لا يقدر على الخروج الى المسجد في السوق ان لا يقدر على الخروج الى الدكان في المرأة ان لا يخرج الى السوق
 ولو كان المريض يقوم سوا سجن في البيت كالمشي الى الحلال ولا يقوم سوا سجن خارج البيت على التخصيص الذي ذكرنا فهو في حكم مرض
 الموت عند عامة مشايخ سجناء وعن عامة مشايخ بلخ هو في حكم الصحيح وقال بعض المشايخ من المتأخرين اذا كان بحال كونه
 ان يخطو ثلاث خطوات من غير ان يستعين بغيره فهو بمنزلة الصحيح وهذا ضعيف فان المريض جباله عن هذا وقيل الذي
 تغير عليه الصلوة بالشرع الذي لا يقدر على الا ان يتيمم في البيت لا يقدر على الشئ الا ان يسجد بين شئ في المرأة ان يجزئها
 بمصالح يتبها والمرأة في حال الطلاق في حكم المرض هم كما يقاودوا الاصحاب اي من القيام سوا سجن والا صحاح جميعهم
 وقد ثبت حكم الفراق بما هو في معنى المرض في توبة الملاك الغالب شئ فيكون ذلك سبباً في حكم مرض الموت قالوا
 في صحة المصنف رحمه الله تعالى هم وما يكون الغالب منه السلامة لا يثبت به حكم الفراق وان كان يخاف منه الملاك
 فلا يعطى له حكم المرض هم فالخصوس الى قوله ولما اخوات ايضاح لما قبله من بيان ذلك فذكره بالفاء والمصور هو
 يقال حمه اذا مبعهم والذي في صف القتال شئ اي في الصف للقتال هم الغالب السلامة شئ اي كل واحد من الخصوم
 في صف القتال السلامة غالباً وان كان يتبع الملاك ناداهم من من رفع باس العدو شئ اي في الغلب لا ان الغالب
 الذي في الحسن باس من شئ العدو وكذا المنع شئ تعليل الذي صف القتال لان حوله من منع كونه العدو ولو منع بالفتن
 ويقال لان منعه من قومه في غزوهم فلا يثبت به حكم الفراق فتجمل ما قبله من الذي باس شئ اي الذي خرج للمبارزة
 هم او قد مر شئ على هيئة الجولم ليقول شئ في قصاصهم الغالب منه الملاك شئ والخلاص ناداهم من فحق الفراق شئ
 لما قبله من هذا شئ اي في هذه الصورة المذكورة هم اخوات شئ اي من الصورة الاخرى هم يخرج على هذا الحرف شئ اي على
 هذا الاصل المذكور وحرف كل شئ حده ونائية والاصل المذكور هو ثبوت حكم الفراق بما هو في معنى المرض في توبة الملاك الغالب
 ثبوت فيما كان الغالب منه السلامة فمن الاول لانه في السبعة والركب في السبعة وثق على لوج وكذا في الحيطة وفي جوامع الفتنة
 كان مخفية فامرت الامواج وكان الغالب منه الفرق فهو مرض الموت وكذا الواقع في فم السبب والمسلوك المفلوج لا يقدر
 لما هو مردا وبانه فيكون الثاني والا فمردا وصاحب وقرته او وجع لم يصيب على الفراق بمنزلة الصحيح في الطلاق وغيره
 هم قوله شئ اي قول محمد في الجاهل الصغير خات في ذلك لوجا وقيل في ذلك لافق بينهما اذا مات بذلك سبب وبسبب آخر
 اصحاب الفراق سبب المرض اذا قتل شئ وقد مر الكلام في عين قريبهم واذا قال رجل للمرأة وبسبب شئ اي الحال في صحيح

حكم الفراق بتعلق حقها
 بماله وانما يتعلق بموتها
 بالهوان غالباً كما اذا كان
 الفراق وهو ان يكون بحال
 لا يقوم سوا سجن كذا
 لا يصح له الموت في بيت
 بماله في معنى المرض
 الملاك الغالب ملك
 الغالب منه السلامة
 حكم الفراق بالخصوس
 والذي في صف القتال
 الغالب منه السلامة
 الحصن لدفع باس العدو
 وكذا المنع فلا يثبت به
 حكم الفراق الذي في رواقهم
 يقتل الغالب منه الملاك
 فتحقق به الفراق وهذا
 اخوات يخرج على هذا
 وقوله اذا مات في ذلك
 الرجح او قتل دليل على انه
 لا فرق بين ما اذا مات
 بذلك السبب وبسبب
 آخر كصاحب الفراق
 بسبب المرض اذا قتل
 واذا قال الرجل للمرأة
 وهو صحيح

هم اذ اجاب سائله او اذا شئ اي وقال اما اذا هم فقلت الدار او اذا شئ اي فقلت فلان الدار شئ
 اي في قوله وقوله هم فقلت طالق شئ اي اجابها اي طالق بان لان حكم الفراق ثبت بالبان هم فقلت شئ اي في حديث ومثله
 فكان تامه هم هذه الاشياء شئ اي في راس شئ ودخل المرأة الدار وصلوة فلان نظره ودخل فلان الدارهم والزوج
 شئ اي في الحال ان الزوج كان مرضياً وقت وجود هذه الاشياء هم فقلت شئ اي في راس شئ ودخل فلان الدارهم والزوج
 المستثناة على ما يبيح الآن وقال زفر تراث لان المعلق بالشرط كالشجر عند وجوده شرط قلنا لا تراث لانه لم يوجد منه الفراق
 فلاتراث بيانه انه كان حين علق صحيحاً ولم يكن حق المرأة متعلق به فلم يوجد الفراق حين وجد شرط لم يوجد الفراق
 لان الشرط امر سواي او قول الاجنبي والزوج ليس يقاد على ابطال التعليق ولا على منع الفعل السماوي ولا منع الاجنبي من
 ايجاد الشرط فلم يكن قادراً فمات تراث لعدم قصد العدو ان من الزوج هم وان كان لقول في المرض تراث الا في قوله فاذا دخلت
 شئ هذه الصورة المستثناة من الصور الاربع المذكورة وبها شئ اشارة الى المذكورين الصور المذكورة منه سبب اي في قوله
 اذا دخلت الدار الخطاب المرأة او الى نفسه على جود رتبة شئ الاول هو قوله اما ان علق الطلاق في الوقت شئ بان
 قال واذا جاز اس لشئ فقلت طالق شئ اي في راس شئ ودخل فلان نظره او اذا دخل فلان هذه
 والثالث هو قوله هم فقلت شئ بان لان دخلت هذه الدار بالاجابة عن نفسه الرابع هو قوله هم فقلت المرأة شئ بان
 قال فمخلط بالمان دخلت هذه الدارهم لو كان جسد اي من اجوده المذكورة هم على جميع شئ اي بما قوله هم اما ان كان
 التعليق في الصحة والشرط في المرض شئ والاخر هو قوله هم او كلاهما شئ اي التعليق والشرط وجداً كلاهما هم في المرض بالوجوب
 الاولان هما ان كان التعليق في الوقت بان قال واذا جاز اس لشئ فقلت طالق شئ اي في راس شئ ودخل فلان نظره او اذا دخل فلان
 فلان الدار او فلان الظاهر فان كان التعليق والشرط في المرض فلما الميراث لان قصد الميراث الفراق قد يتحقق من شئ
 من الزوج هم ببشارة التعليق في حال تعلق حقها بالشرع وبموال المرض الذي يخاف منه الملاك ولما لا يجوز له ان يكون
 باكثر من الثلث الا باجازه الورثة هم وان كان التعليق في الصحة والشرط في المرض لم تراث وقال زفر تراث لان المعلق بالشرط
 يزيل عنه ماله بشرط كالميراث فكان ايقاعاً في المرض شئ اي كان المعلق بالشرط ايقاعاً في المرض هم ولما ان التعليق بالشرط
 يصير تعلقاً عند الشرط كما لا قصد شئ اي من حيث الحكم لا من حيث التصديق يسلم قول زفر انه يصير كالميراث لان كمال التمسك
 ولما لو كان علقاً عند التعليق ويؤثر عند الشرط يقع الطلاق فلو كان التعليق تعلقاً عند وجود الشرط لما يقع التمسك كالميراث
 بعد التعليق لان التعليق هو مجرد شرط لم يثبت فلو كان التعليق تعلقاً عند وجود الشرط لم يثبت فلو كان التعليق تعلقاً عند وجود الشرط
 فلم يوجد من حيث منع وجود الشرط ولا ايقاد على ابطال التعليق ولا على منع الاجنبي عن ايجاد الشرط هم فقاما الوجه الثالث

اذ اجاب راس الشئ واذا دخلت
 الدار واذا اصابه خلون الظاهر
 او اذا دخل فلان الدار فقلت
 طالق فقلت هذه الاشياء
 والزوج مرضي لم تراث وكان
 الفراق في المرض وبه تراث
 قوله اذا دخلت الدار هذا
 على وجهه اما ان يعلق الطلاق
 في الوقت او بفعل الاجنبي
 او بفعل نفسه او بفعل المرأة
 او كل وجهين من ايمان كان
 التعليق في الصحة والشرط
 او كلاهما في المرض اما الوجهان
 لم يكونا وهو ما كان التعليق
 في الوقت بان قال واذا جاز اس
 الشئ فقلت طالق او بفعل الاجنبي
 بان قال اذا دخل فلان الدار
 فلان الظاهر ان التعليق والشرط
 المرض فلما الميراث لان قصد الميراث
 الفراق قد يتحقق منه ببشارة التعليق
 في حالي فحقها اجماله ان كان
 التعليق الصحة والشرط فلو كان
 وقال زفر تراث لان المعلق
 بالشرط يزيل عنه ماله بشرط كالميراث
 فلو كان التعليق تعلقاً عند وجود الشرط
 لما يقع التمسك كالميراث لان كمال التمسك
 لا قصد كمال التمسك فلو كان التعليق تعلقاً عند وجود الشرط لم يثبت فلو كان التعليق تعلقاً عند وجود الشرط
 تصرف فلما الوجه الثالث

اقرع التعليق بجي الوقت هم وان كان الايلاء ايضا في الموضع ثبت لان الايلاء في معنى التعليق بالطلاق بمفعلي ربعة اشهر خال عن ايقاع
 فيكون التعليق بجي الوقت هم فان قيل لان الايلاء في معنى التعليق بالطلاق بجي الوقت ان كان الايلاء في المعنى لما يمكن
 من ابطال الايلاء بالغي واذا لم يطل في حاله المرض صارا كانه انشا الايلاء في المرض وهناك ثبوت فذلك بناء فكان نظير من
 وكل وكذا بالطلاق في صفة فطاعته للوكيل في المرض فكان نال التمكن من الغزل فاذا لم يزل يحمل كان الحاح فذلك بناء فكان
 بان الفرق بينهما ثابت وهو انه لا يمكن ابطال الايلاء الا بغير طاعة فلو لم يكن يمكن اطلاقه بخلاف سلة الوكالة هم وقد ذكرنا
 وجبش ابي جعفر التعليق بجي الوقت هم قال ش اقول المصنف رحمه الله تعالى هم والطلاق الذي يملك فيه الرجعة تر
 به في جميع الوجوه ش ابي في جميع الصور سواء اخلت بالوجوه الاربعة المذكورة في التعليق هم لما بينا ش فيما مضى هم انه
 ش ابي ان الطلاق الرجعي هم لان ايلان النكاح حتى يخل لوطي فكان اسببش ابي سبب لارث هم فانما ش وهو النكاح
 حكمهم وكلما ذكرنا انما ترث انما ترث اذا مات ش ابي الزوج هم وفي في العدة ش ابي الحال انها في العدة هم وقد بيناه
 في اول الباب بقوله واذا طلق الرجل امراته في مرض موته طلاقا بائنا مات وهي في العدة ورثته وان مات بعد انقضائها
 فلا ميراث لها

باب الرجعة ابي في باب بيان حكم الرجعة ولما كانت الرجعة متاخرة عن الطلاق طبعها اخره وضعا ليناسب الوضع
 من قولهم جرح رجلا ورجعا ورجعة الى بله ابي دة اليم ويقال الى التمر حركت رجوعك ورجعاك ورجعا قالوا رجعاك
 وطلق فلان امراته بملك الرجعة والرجعة قال ابن دريد قلت يعني بفتح الراء وكسرها وفتح النصح وفي المتن جرح يستعمل لازما
 ومتعديا فالرجوع مصدر لازم كالقعود والجلوس الدخول فمن اللازم قوله تعالى لمن رجعا الى المدينة فلما رجعا الى
 ابيهم واما الآية اجعون ومن المعتدى قوله تعالى فان رجعا اليك الى طائفة منهم ثم ارجع اليهم فارجعهم فارجعهم المعتدى
 في الشريعة استدامة ملك النكاح ولما شاع الخطأ بما تقدم صرح لفظ الطلاق ويعني انفا الكناية كما تقدم في الثانية
 ان لا يكون بمقابلة مال والثالثة ان لا يشبه الكناية من الطلاق والرابعة ان لا تكون المرأة قد دخل بها والخامسة
 ان تكون العدة قائمة ولا خلاف لمشر وعينها لا يشبهها بالكتاب الكناية والاجماع هم واذا طلق الرجل امراته طليقة
 حرة او ثيبين فلا ان يراجعها في عدة ما نصبت بذلك ولم يشش وهذا باجماع اهل العلم هم قوله تعالى فاسكنوهن من حيث
 ش الاساك هو الايقاع وقوله تعالى فاذا بلغن حبلن فاسكنوهن من حيث يشرون او فارقوهن من حيث يشرون يعني اذا بلغن سنين
 فاسكنوهن من حيث يشرون فاسكنوهن من غير ضرر وان خشيتم فامسكنوهن من غير ضرر وروى ابو داود عن عمر رضي الله عنهما
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق خديجة رضي الله عنها في حديث ابن عمر انه عليه السلام قال لم ير انك

وان كان في الايلاء ايضا
 في الموضع ثبت لان
 لان الايلاء في معنى
 فذلك بناء فكان
 نظير من
 فكان نال التمكن
 من الغزل فاذا لم
 يزل يحمل كان
 الحاح فذلك بناء
 فكان
 بان الفرق بينهما
 ثابت وهو انه لا
 يمكن ابطال الايلاء
 الا بغير طاعة
 فلو لم يكن يمكن
 اطلاقه بخلاف
 سلة الوكالة هم
 وقد ذكرنا
 وجبش ابي جعفر
 التعليق بجي الوقت
 هم قال ش اقول
 المصنف رحمه الله
 تعالى هم والطلاق
 الذي يملك فيه
 الرجعة تر
 به في جميع
 الوجوه ش ابي في
 جميع الصور سواء
 اخلت بالوجوه
 الاربعة المذكورة
 في التعليق هم
 لما بينا ش فيما
 مضى هم انه
 ش ابي ان الطلاق
 الرجعي هم لان
 ايلان النكاح حتى
 يخل لوطي فكان
 اسببش ابي سبب
 لارث هم فانما
 ش وهو النكاح
 حكمهم وكلما
 ذكرنا انما ترث
 انما ترث اذا مات
 ش ابي الزوج هم
 وفي في العدة
 ش ابي الحال
 انها في العدة
 هم وقد بيناه
 في اول الباب
 بقوله واذا طلق
 الرجل امراته في
 مرض موته
 طلاقا بائنا
 مات وهي في
 العدة ورثته
 وان مات بعد
 انقضائها
 فلا ميراث لها

فما عجب الحديث متفق عليه من غير فصل ش يعني ان الطلاق انفس لم يفصل من معنى المرأة ومعه بل اثبت الرجعة مطلقا
 هم والذين قيام العدة لان الرجعة استدامة الملك ش والملك بعد انقضاء العدة هم الا ترى انه سمي اساكش تسمية
 لما قبله بيانه ان الله تعالى سمي الرجعة اساكش وذلك باجماع اهل التفسير وهو الايقاع ش ابي الاساك هم وانما تحقق
 الاستدامة في العدة لانه الملك بعد انقضاء ش فاذا انقضت العدة لم يبق محل للاساك الطلاق الرجعي في الحال سبب
 لزوال الملك عند انقضاء العدة من الزوال محل الحلية عند تنقيفها بعد الطلاق هم والرجعة ان يقول ش ابي كيشية الرجعة ان يقول
 للذي طلقها طليقة او طليقتين هم لامرته رجعتك ش بالخطاب لها هم ورجعت امرأتك ش ابي ويقول راجعت امرأتك بالفتية
 هم وبما يرجع في الرجعة ولا خلاف في ش ابي في هذا يعني بالقول هم بين الله ش اراوان الرجعة بالقول نصح بالايجاع
 وكذا اذا قال رجعتك او رجعتك او رجعتك وسكتك وبه الاضافه صريحة في الرجعة غير مفتقرة الى ليشية من الكلمات
 في الرجعة انت عذري كما كنت وقال انت امرأتك ونوى بالرجعة صادرا جاعلا ذكره في الذخيرة وفي الحاوي غراه احمد بن الرز
 قاضي تفتنة بغداد وفي اروضته في حصول الرجعة برجعتك بلانية قولان لما لك نكاح المالك خلفه في الاساك النكاح
 والتزوج وفي الذخيرة لوقال اجتبع بمبر الف درهم وقبلت صحت والا فلا لانها زيادة في امره بشرط قبولها وفي المغني في الجا
 راجعتك على انت قال ابو بكر الساجي بالغ ولا يصح زيادة في الحكم في القالة هم قال ش ابي لقد روي حماد بن عمار
 ش ابي ويطا التي طلقها هم ويطاها او يطيها بشهوة او يطيها الى فرجها بشهوة ش ابي في المبسوط والذخيرة التخييل بشهوة والنظر
 الى دخل فرجها بشهوة رجعة ولا يقيد الشهوة في التخييل في الكتاب في البدن وهو قول محمد بن ابي القاسم النظر الى موضع الجماع
 وبراهيل بن رجعة وتختلف في الدبر قيل ليس برجعة اليه اشار القديري والفتوي على انه رتبة هم وبما عدا ش ابي كمال الرجعة
 بالوطي وبالمس بالمشوة او بالنظر الى فرجها بالمشوة عند اصحابنا التخييل وهو قول سعيد بن المسيب الحسن البصري ومحمد بن سينا
 وطاهر بن عطاء بن ابي رباح والاذاعي والثوري ابن ابي ليلى جابر بن اشعث سليمان التيمي وقال الكوفي ان اراد به الرجعة
 فهو رجعة هم وقال الشافعي لا تشبه الرجعة الا بالقول مع القدرة غايه ش ابي في القول ان لم يكن خيرا وتقتل لاساكها اذا
 انك كاشية بالاشارة وبه قال ابو ثور والظاهرية وقول احمد بن حنبل في الحلية بوجه رجعة لقولنا هم لان الرجعة بمنزلة ابتداء النكاح
 عنده ش ابي من انشا نكاحهم حتى يجرم وطيا ش ابي عنده هم وعندنا في ش ابي الرجعة في بعض النسخ هو على ما روي في
 وذكره الثوري على انما يخل كفا في قوله ولا يخل من قبل انما هو في ولا يخل من قبل انما هو في ولا يخل من قبل انما هو في
 قوله لا ترى انه سمي اساكش ابي في آخر هذا الباب عند قوله والطلاق الرجعي لا يجرم الوطي
 هم والفعل ش نحو اللبسهم قد يقع ولا على الاستدامة كما في سقاط الخياش فان باع على انه بالخيار لانه ايام ثم وطيا

من غير فصل ولا بد
 من قيام العدة لان الرجعة
 استدامة الملك لا كثر
 ان سمي اساكش تسمية
 وانما تحقق الاستدامة
 في العدة لانه الملك
 بعد انقضاء العدة لم يبق
 محل للاساك الطلاق
 الرجعي في الحال سبب
 لزوال الملك عند
 انقضاء العدة من الزوال
 محل الحلية عند تنقيفها
 بعد الطلاق هم والرجعة
 ان يقول ش ابي كيشية
 الرجعة ان يقول للذي
 طلقها طليقة او طليقتين
 هم لامرته رجعتك ش
 بالخطاب لها هم ورجعت
 امرأتك ش ابي ويقول
 راجعت امرأتك بالفتية
 هم وبما يرجع في
 الرجعة ولا خلاف في
 ش ابي في هذا يعني
 بالقول هم بين الله
 ش اراوان الرجعة
 بالقول نصح بالايجاع
 وكذا اذا قال
 رجعتك او رجعتك
 او رجعتك وسكتك
 وبه الاضافه
 صريحة في
 الرجعة غير
 مفتقرة الى
 ليشية من
 الكلمات
 في الرجعة
 انت عذري
 كما كنت
 وقال انت
 امرأتك
 ونوى
 بالرجعة
 صادرا
 جاعلا
 ذكره في
 الذخيرة
 وفي
 الحاوي
 غراه
 احمد بن
 الرز
 قاضي
 تفتنة
 بغداد
 وفي
 اروضته
 في
 حصول
 الرجعة
 برجعتك
 بلانية
 قولان
 لما لك
 نكاح
 المالك
 خلفه
 في
 الاساك
 النكاح
 والتزوج
 وفي
 الذخيرة
 لوقال
 اجتبع
 بمبر
 الف
 درهم
 وقبلت
 صحت
 والا فلا
 لانها
 زيادة
 في
 امره
 بشرط
 قبولها
 وفي
 المغني
 في
 الجا
 راجعتك
 على
 انت
 قال
 ابو
 بكر
 الساجي
 بالغ
 ولا
 يصح
 زيادة
 في
 الحكم
 في
 القالة
 هم
 قال
 ش
 ابي
 لقد
 روي
 حماد
 بن
 عمار
 ش
 ابي
 ويطا
 التي
 طلقها
 هم
 ويطاها
 او
 يطيها
 بشهوة
 او
 يطيها
 الى
 فرجها
 بشهوة
 ش
 ابي
 في
 المبسوط
 والذخيرة
 التخييل
 بشهوة
 والنظر
 الى
 دخل
 فرجها
 بشهوة
 رجعة
 ولا
 يقيد
 الشهوة
 في
 التخييل
 في
 الكتاب
 في
 البدن
 وهو
 قول
 محمد
 بن
 ابي
 القاسم
 النظر
 الى
 موضع
 الجماع
 وبراهيل
 بن
 رجعة
 وتختلف
 في
 الدبر
 قيل
 ليس
 برجعة
 اليه
 اشار
 القديري
 والفتوي
 على
 انه
 رتبة
 هم
 وبما
 عدا
 ش
 ابي
 كمال
 الرجعة
 بالوطي
 وبالمس
 بالمشوة
 او
 بالنظر
 الى
 فرجها
 بالمشوة
 عند
 اصحابنا
 التخييل
 وهو
 قول
 سعيد
 بن
 المسيب
 الحسن
 البصري
 ومحمد
 بن
 سينا
 وطاهر
 بن
 عطاء
 بن
 ابي
 رباح
 والاذاعي
 والثوري
 ابن
 ابي
 ليلى
 جابر
 بن
 اشعث
 سليمان
 التيمي
 وقال
 الكوفي
 ان
 اراد
 به
 الرجعة
 فهو
 رجعة
 هم
 وقال
 الشافعي
 لا
 تشبه
 الرجعة
 الا
 بالقول
 مع
 القدرة
 غايه
 ش
 ابي
 في
 القول
 ان
 لم
 يكن
 خيرا
 وتقتل
 لاساكها
 اذا
 انك
 كاشية
 بالاشارة
 وبه
 قال
 ابو
 ثور
 والظاهرية
 وقول
 احمد
 بن
 حنبل
 في
 الحلية
 بوجه
 رجعة
 لقولنا
 هم
 لان
 الرجعة
 بمنزلة
 ابتداء
 النكاح
 عنده
 ش
 ابي
 من
 انشا
 نكاحهم
 حتى
 يجرم
 وطيا
 ش
 ابي
 عنده
 هم
 وعندنا
 في
 ش
 ابي
 الرجعة
 في
 بعض
 النسخ
 هو
 على
 ما
 روي
 في
 وذكره
 الثوري
 على
 انما
 يخل
 كفا
 في
 قوله
 ولا
 يخل
 من
 قبل
 انما
 هو
 في
 ولا
 يخل
 من
 قبل
 انما
 هو
 في
 ولا
 يخل
 من
 قبل
 انما
 هو
 في
 قوله
 لا
 ترى
 انه
 سمي
 اساكش
 ابي
 في
 آخر
 هذا
 الباب
 عند
 قوله
 والطلاق
 الرجعي
 لا
 يجرم
 الوطي
 هم
 والفعل
 ش
 نحو
 اللبسهم
 قد
 يقع
 ولا
 على
 الاستدامة
 كما
 في
 سقاط
 الخياش
 فان
 باع
 على
 انه
 بالخيار
 لانه
 ايام
 ثم
 وطيا

هم اذ في باقية ظاهر الى ان تخيرت اى المارة عملا باستصحاب لان الرجعة في العدة سمحتم وقد سبق في الرجعة من اى قد سبق
اخبارا بالرجعة بانقضاء العدة فصحت الرجعة وتقطعت العدة هم وانما ش اى اهل بيت اخبارا هم لوقال لما طلقك فقالا محببة
له قد انقضت عند وقوع الطلاق ش سبق اخبارا قائل مثلا الطلاق على الخلاف في الاصح انه يقع الاقرار بالزوج بالوقوع كما لوقال
بولي انقضاء العدة كمت للفتها في العدة كان مصدقا بخلاف الرجعة وفي الروضة الاتفاق على انقضاء العدة واختلاف في الرجعة ولا يصح
القول بما عليه الجمهور ولولا اتفاقا على الرجعة يوم الجمعة وقالت انقضت عدتي يوم الخميس وقال الزوج يوم السبت قيل لصديق ميمية ام
ام السابق بالبعوى فيه ثلاثة اوجه الصحيح الاول ولو كانت العدة باقية فالصحح ان القول في الاية يملك الانشاء فلا تمت في الدنيا
قيل ان القول لهما هو والابى حنفية رحمه الله تعالى اى الى الرجعة هم صاغت حالة الانقضاء ش اى صاغت ان انقضت اى ان انقضت العدة فلا
الرجعة زمان لانقضاء هم لانما ش اى الى المارة هم اينتفى الاخبار عن الانقضاء ش اى نية في الاخبار عما في احاسن قال المص
تعلقوا لعل من اى كتحين ما طلق المولى حاسن هم فاذا اخبرت وان لك على سبق الانقضاء واقرار جوال ش اى قارب جوال
الانقضاء هم حال قول الزوج ش لان الاخبار يقتضي سبق الموعظة ولا دليل على مقداره من غير جوال قول الزوج بخلاف ما اذا
سكنت ساعة فان قارب جوال لانقضاء حال السكوت هم ومسئلة الطلاق على الخلاف ش هذا منع الاستشهاد بما بالوقال
لما طلقك فقالا محببة له قد انقضت عند وقوع الطلاق يعنى لانسلم ان مسئلة الطلاق على الخلاف ثم اشار الى الجواب بطريق
التسليم بقولهم ولو كانت على الاتفاق فالطلاق يقع باقراره بعد الانقضاء ش اى بولانقضاء العدة ان طلقها في العدة هم
والرجعة لا تثبت بش اى وبالاقرار بعد الانقضاء فان فيه شبهة لانه تصرف على حق الغير ولما قال في الاستشهاد بانقضاء
قد نكحنا جنتها في العدة وصدره المولى وكذبته الامة فالقول لهما ش اى قول الامة هم عند ابى حنفية ش وقيل ان فروا الشا
وما لك احمد وابو ثور هم وقال القول قول المولى لان بينهما مملوك لش اى للمولى هم فقد اقرار بما هو خالص حقه للزوج ش
فلا مرداهم فتاياه الاقرار عليها بالنكاح ش اى شالية اقرار المولى على الامة بالنكاح بان قال وجبت متى من فلان حيث
يكون القول قولهم وهو قول ش اى بوضيعة يقول هم حكم الرجعة متبني على العدة ش اى اقرار وانقضاء هم والقول العدة
قوله لهما ش وعل قول المولى هم فكذا فيما يتبني عليها ش اى على العدة ولم يذكر الجواب عن الاقرار بالزوج لظهوره هم ولو كان
على الطلب ش اى لو كان لامة والخلاف على تقليد بان صدقته الامة وكذب المولى هم فعند هاش اى عند ابى يوسف ومحمد
القول قول المولى وكذا عنده ش اى كذلك القول قول المولى عند ابى حنفية هم في الصحيح ش من الرواية عنه هم لانما
العدة في الحان فظهر ملك المنة للمولى ش لان منافع بعضها في الحان المنة من المولى هم فلا يقبل قولنا في الباطل ش اى لبطا
حق المولى هم بخلاف الوجه الاول ش وهو الوجه الذي فيه صدق المولى للزوج وكذبته الامة حيث يكون القول فيه قوله

هم لان التوباء التصديق في الرجعة ش اي تبصير في الرجعة في الرجعة هم مفرق بقاء العدة عند ش اي عند الرجعة هم
 ولا انما ش اي ملكا لمولى مع العدة ش فلا يثبت قوله وان قالت ش اي الامه هم قد انقضت عدتي وقال الزوج
 والمولى لم تنقض كما قال القول قولها لانها عينت في ذلك ش اي في قولها قد انقضت عدتي هم اذ هي العدة به ش اي لان الامه
 هي العدة بالانقضاء وتبطل لكونها عينت في قولها انقضت عدتي هم واذا انقطع الدم من الحيضة الثالثة عشرة ايام انقضت
 الرجعة وان لم تنقض ش لان انقضاء الرجعة تعلق بانقضاء العدة وتعلق بالزوج عن الحيضة الثالثة وتعلق بشروط
 الطهارة فان كان ايام حيضا عشرة تحصل الطهارة بمجرد الانقطاع لان الحيض لا يحتمل الزيادة على العشرة فلما حصلت
 انقضت الرجعة وان لم تنقض قال ابو بكر الرازي في شرح مختصر الطحاوي في باب العدة وقد روي عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن
 من الصحابة رضي الله عنهم اجمعين اعتبار النسل من الحيضة الثالثة هم وان انقضت ش اي الحيض هم لاقبل من عشرة ايام لم
 ش اي الرجعة هم حتى تغتسل ويغسل عليها وقت صلوة كالمش بالربع لانه صفة الوقت وفيه ينابيع او يغسل عليها وقت
 اقرب لصلوة مع القدرة على الاعتقال هم لان الحيض لا يزيد على العشرة ش هذا تحليل لانقطاع الدم من الحيضة عشرة ايام
 اي لان الحيض لا يزيد على عشرة ايام لان ما زاد على العشرة استخاضه الا اذا كان لها عادة تزيد على ايام عادتها فيجوز ان
 تنقض عدتها على العشرة اذا لم ينقطع على العشرة هم فبمجرد الانقطاع ش اي بمجرد انقطاع الحيض عشرة ايام هم خرجت من
 فانقضت العدة ونقضت الرجعة ^{تنقض} بها من الحيضة الثالثة وانقضت الرجعة لعدم اتمام الحيضة هم وفيما دون العشرة ش
 اي انقطاع الحيض فيما دون العشرة ايام هم ستميل عود الدم ش لان في مدة الحيض هم فلا بد ان ينقض الانقطاع ش اي
 هم بحقيقة الاعتقال ولو لم يكن من احكام الطهارة ش وهو وجوب لصلوة هم بمعنى وقت صلوة ش يعني ان الوقت اذا
 صارت العدة قرصا في زمانها وبه من احكام الطهارة مع القدرة على الاعتقال وفي خلاف زفرهم بخلاف ما اذا كانت ش اي المرأة
 هم كتابته ش اعراضه او يهودية هم لانه ش اي لان اشان هم لا يتوقع في جهاش من التوقع عبارة عن انتظار وقوع
 امر عن اماره زائدة ش ابفتح العدة اي المارة زائدة على النقطه هم عند تمام مدة حيضها هم فالتبني بالانقطاع ش اي
 بمجرد الانقطاع لاننا لا نكلف بالاعتقال لا تجب عليها الصلوة هم وتنقض الرجعة اذا تمت صلت ش يعني اذا انقطع
 المدة لاقبل من عشرة ايام فتمت صلت مكتوبة او تلوها هم عند ابني حنيفة وابي يوسف وهذا احسان ش اي قوله احسان
 يعني الانقطاع لا يكون الا بالقيمة والصلوة ايضا هم وقال محمد اذا تمت النقطه ش اي بمجرد التيمم منطوق الرجعة عنده وقبل
 زفرهم بهذا قياس ش اي قول محمد بالقياس لان التيمم حال عدم المارة مطلقة ش لانه يقوم مقام الماء عند عدمه
 شحيث ش بالرجع لان حتى هذا البيت لغاية هم ش اي التيمم هم من الاحكام ش نحو دخول المسجد واداءة القرآن ^{مصحف}

کتاب

ما ثبت في الحديث انما كان
 من قولها انما كان
 غير مطهر وانما اعتد طهارة
 ضرورية لا تنقطع عما لو لم
 وهذا الصبر والتحقق في
 اداء الصلوة او في اقلها من
 الاوقات والاحكام الثلاثة
 الصادرة ورويتها في كتابه ثم
 قيل تنقطع بنفس الشرع عنها
 وقيل بعد الفرج لغير حكم
 جواز الصلوة اذا انقضت
 ونسيت شيئا من بدنها
 لم يصح المأكل كان عصوا
 فمما فرقه لم تنقطع الرجعة
 وان كان اقل من عضو واحد
 قال في هذه استحسان القبا
 في العضو الكامل ان كان في
 الرجعة لانها غسست لاكثر
 والقياس فيها دون العضو
 ان تبقى لان حكم الجنابة والحيف
 لا يجري ووجه الاستحسان
 وهو الفرق انما دون العضو
 يتسارع اليه الحفاة لقلته
 فلا يتيقن بعد وصول الماء
 اليه فقلنا ان تنقطع الرجعة
 ولا تنحل لها الزوج اخذنا
 بالاحتياط فيه لمخالفات
 العضو الكامل لا يتسارع
 الحفوف ولا ينفصل عنه
 عادة فافترقا وعن ابي جابر
 ان ترك العضو ولو كان شرا
 كترك عضو كامل

ما ثبت في الحديث انما كان
 من قولها انما كان
 غير مطهر وانما اعتد طهارة
 ضرورية لا تنقطع عما لو لم
 وهذا الصبر والتحقق في
 اداء الصلوة او في اقلها من
 الاوقات والاحكام الثلاثة
 الصادرة ورويتها في كتابه ثم
 قيل تنقطع بنفس الشرع عنها
 وقيل بعد الفرج لغير حكم
 جواز الصلوة اذا انقضت
 ونسيت شيئا من بدنها
 لم يصح المأكل كان عصوا
 فمما فرقه لم تنقطع الرجعة
 وان كان اقل من عضو واحد
 قال في هذه استحسان القبا
 في العضو الكامل ان كان في
 الرجعة لانها غسست لاكثر
 والقياس فيها دون العضو
 ان تبقى لان حكم الجنابة والحيف
 لا يجري ووجه الاستحسان
 وهو الفرق انما دون العضو
 يتسارع اليه الحفاة لقلته
 فلا يتيقن بعد وصول الماء
 اليه فقلنا ان تنقطع الرجعة
 ولا تنحل لها الزوج اخذنا
 بالاحتياط فيه لمخالفات
 العضو الكامل لا يتسارع
 الحفوف ولا ينفصل عنه
 عادة فافترقا وعن ابي جابر
 ان ترك العضو ولو كان شرا
 كترك عضو كامل

فولت وربع بيان ذلك اذا انقضت عن الحيضة الثالثة فيما دون العشر كمن تركت الحيضة او الاستنساغ من ابي
 يوسف روايتان في رواية هشام عنه لا تنقطع الرجعة انما يفكر ترك عضو كامل حيث لا تنقطع الرجعة فيه وفي رواية
 اخرى رواها الكرخي تنقطع انما يفكر بقوله وعنه شش اي وعن ابي يوسف هم وهو شش اي ترك الحيضة
 والاستنساغ ونقطه سوفي محل الرخصة على الابتداء وهو قول محمد شش حمله منفرته بينه وبين خبره وهو قوله هم
 بمنزلة ما دون العضو شش اي بمنزلة ترك ما دون العضو حيث اذا تركه تنقطع الرجعة هم لان في فرضيهما شش اي
 فرضيهما المضمضة والاستنساغ في الغسل هم اختلافا شش فان عند مالك والثاني سائمتان في الغسل وفي التيمم
 ايضا وعندنا اوجان في الغسل سنتان في الوضوء وعندنا بن ابي ليلى وعبد الله بن المبارك وحمد واسحاق فزمان
 فيها جميعا لكن قال احمد الاستنساغ اكد من المضمضة فاذا كان فيها اختلاف في فرضيهما فالاختلاف في القطر
 اللزجة هم بخلاف غير من الاعضاء شش فانه لا خلاف لاند في فرضيهما هم ومن طلق امراته وهي حامل شش
 اي والحال انها حامل هم او ولدت منه شش اي والحال انها ولدت منه في نكاحها قبل الطلاق هم وقال لم
 اجاسا فله الرجعة شش ولا يغير قوله لم اجاسا هم لان الحمل متى ظهر في مدة تصور ان يكون منه حمل منه شش
 لانها اذا كانت حاملا يوم الطلاق ونظم ذلك بان ولدت لاقل من سنته اشهر فصدا والنسب ثابتا منه هم بقوله عليه السلام
 شش اي بقول النبي صلى الله تعالى عليه وسلم هم الولد للفراش شش روى هذا الحديث عن جماعة من الصحابة
 رضي الله تعالى عنهم عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنهم عنه اخبره الائمة الستة من حديث سعيد بن المسيب عنه
 قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم الولد للفراش وللعاهر الحجر وفي لفظ البخاري الولد لصاحب الفراش
 وعن عائشة رضي الله تعالى عنها اخبره الائمة الا الترمذي من حديث عروة عنها قالت اخبرني سعيد بن ابي وقاص
 وعبد الله بن ربيعة في غلام الحريث الولد للفراش وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله تعالى عنهما
 اخبره ابو داود ومن حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده قال قام رجل فقال يا رسول الله الحديث وقيد الولد
 للفراش وللعاهر الحجر وعن عثمان رضي الله تعالى عنه اخبره ابو داود واليافيه حول وفيه الولد للفراش وعن ابي امية
 رضي الله تعالى عنهما اخبره الترمذي عنه قال سمعت رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم يقول ان الله قد عطي كل ذي حق فله
 لو ارث الولد للفراش وللعاهر الحجر وذلك شش اي جعل العمل منه هم دليل الوطى منه وكذا اذا ثبت نسب الولد منه جعل
 ما طبا ولو ان ثبت الوطى تارك الملك والطلاق في ملك تارك يثبت الرجعة هم ويظهر شش زعم شش نفع الراي فيها لقنا فيصحا
 قال ابن دويد واكثر الباقين انه عم على الباطل هم بكذا يشرح شش ما يوافيه تحت من وجهين احدهما ان النسب ثبت دلالة وقوله

وعنه وهو قول محمد
 بمنزلة ما دون العضو
 في فرضيهما اختلافا
 بخلاف غيره من الاعضاء
 ومن طلق امراته
 وهي حامل او ولدت
 منه وقال لم
 اجاسا فله الرجعة
 لان الحمل متى
 ظهر في مدة تصور
 ان يكون منه حمل
 لقوله عليه السلام
 للفراش وذلك دليل
 الوطى منه وان اذا
 ثبت نسب الولد
 منه جعل الوطى
 دال على ان ثبت
 تأكد الملك والطلاق
 في ملك متأكد
 يعقب الرجعة ويظهر
 زعمه بتكديف الشئ

لم اجابها صريح واليحيى فيقول الدلالة والثاني انما يقوله لم اجابها مستوفى حتى يستحق له فكذلك الشرع لم يرد كما لو اقر
 يعني لانسان ثم اشتراها ثم استحققت في يده ثم وصلت اليه امره بالتسليم الى المحقره وان صار كذا بشرعا وجب عن الاول
 بان الدلالة من الشارع واليحيى من العبد ودلالة الشارع اقوى لاحتمال الكذب من العبد دون الشارع وعن الثاني بان
 لم يتعلق باتقاربه منها حتى انصرف للموجب للرجعة هو الطلاق بعد الدخول ثابت فيترتب عليه الحكم بثبوت المقتضى وانتفاء المانع
 بخلاف امره المستند بان المانع ثم موجوده وهو يعلق حتى انصرف الامر في شئ توضح لقوله الطلاق في ملك متاك يعقبت به
 هم انه شئ اي ان الانسان هم ثبت بهذا الوطى الاحصان فلان ثبوت الرجعة اولى شئ بان الاولوية ان الاحصان
 يدخل في وجوبه يعقوبه من هذا ثبت بهذا الوطى فلا ثبت به الرجعة التي ليست فيها جهة العقوبة اولى ولان لا يلزم من ثبوت
 الرجعة ثبوت الاحصان كالامته الشرعية هم وتاويل شاة الولادة ان لم قبل الطلاق شئ قال الاترازي هذه السلسلة
 من خواص الجاح الصغير ولو تبج المصنف لفظ محمد في الجاح الصغير وجعله كما هو لا يتج الى التاويل وصورة في الجاح الصغير
 محمد عن يعقوب عن ابي جعفر في رجل تزوج امرأة ثم طلقها وجب ما حل فقال لم اجابها قال له عليها الرجعة وكذا كانت
 ولدت قبل ذلك هم لانها لو ولدت بعد الطلاق تنقض العدة بالولادة فلا تنصور الرجعة شئ لقوات المحل هم فان خلاها
 شئ اي بالمرأة هم اذا علق بالادنى ستر اش ذكر وارخى ستر او ذكر في كتاب الطلاق او ارخى بكلمته او هو الصريح
 لان احدا لا يمين من انطلاق الباب وارجاء الشك في ثبوت العدة الصحيحة هم وقال لم اجابها ثم طلقها لم يملك الرجعة
 لان تاكد الملك بالوطى وقد اقر بعد منه فيصدق في حق نفسه والرجعة حقه شئ فيصدق في حقه اذا قال لم اجابها
 هم ولم يعر كذا بشرع شئ جواب عما يقال قد صار كذا بشرع عاد لا يجب المهر كما لا اذا كان الطلاق بعد الدخول و
 اجاب بقوله ولم يعر كذا بشرع هم لان تاكد المهر المسمى يتجى على تسليم المبدل شئ اي البضع هم لاسيما على القبح
 شئ اي قبض المبدل وهو الوطى يعني ان تاكد المهر بالخلوة الصحيحة لم يدل على كون الرجل واطيا حكما لان المهر يتاكد
 بتسليم البضع ولا يتوقف على الوطى فلم يلزم ثبوت الوطى بثبوت كمال المهر وذلك ان المرأة تادرة على تسليم
 نفسها وليست بقادرة على جعل الرجل واطيا فتاكد المهر بالتسليم وفما لا يفر عنها هم بخلاف الفصل الاول شئ
 مرتبط بقوله ولم يعر كذا بفصل الاول هو ثبوت النسب فيطور المحل حالة الطلاق او بالبدل لانه قبل الطلاق
 صار كذا بشرع عاني قوله لم اجابها حيث جعله الشرع واطيا حكما لان الرجعة تنبى عن الدخول وقد ثبت النسب
 فثبتت الرجعة لانه بالنسب لا بالاراد ولا بدلا ودخل فثبتت الرجعة لوجود الدخول هم فان راجعها شئ معناه بعدا
 خلاها هم وقال لم اجابها ثم جاءت بولد لاقل من سنتين يوم شئ اي من يوم الطلاق لاسن يوم لم يمت
 سنين بي ميرة

الا يري انه يشبه هذا
 الوطى الاحصان
 فلان ثبت بها الا
 اولى وتاويل
 الولادة ان قبل
 الطلاق لا يضا
 لو ولدت بعد
 العدة بالولادة فلا
 تنصور الرجعة فان
 خلاها واغلق بابا
 ستر او قال لم اجابها
 ثم طلقها لم يملك
 الرجعة لان تاكد الملك
 بالوطى قد اقر بعد منه
 فيصدق في حق نفسه
 حقه ولم يعر كذا بشرع
 شئ اي قبض المبدل
 المسمى يتجى على تسليم
 المبدل وهو الوطى
 الفصل الاول شئ
 معناه بعدا
 وقال لم اجابها
 ثم جاءت بولد لاقل من
 سنين بي ميرة

هم سميت تلك الرجعة شئ اي الرجعة السابقة لانه ثبت النسب منه شئ فثبت الدخول الاحتمال والطلاق بعد الدخول
 مستقب للرجعة هم اذ شئ اي لان المرأة هم لم تقر بانقضاء العدة والوليد يتجى في البطن هذه المدة ولا يكون ذلك
 الا بالدخول هم فخرل واطيا قبل الطلاق دون ما بعد لان على الاعتبار الثاني شئ وهو كونه واطيا بعد الطلاق لان
 المذكور الاول هو كونه واطيا قبل الطلاق هم تنزل الملك بنفس الطلاق شئ الى عدة هم لعدم الوطى قبله شئ
 اي قبل الطلاق هم فيجزم الوطى شئ لانه انكره بعد الخلوة هم ولم لا يفعل الحرام شئ ولا يرضاه غيره فيحل على الدخول
 قبل الطلاق حكما لا امر المسلم على الصلاح هم وان قال لها شئ اي ان قال رجل لامرأته هم اذا ولدت فانت طالق
 فولدت ولدت ثم ات بولد آخر شئ لاقل من سنتين يوم او اكثر فمى رجعة شئ اي الولادة الثانية رجعة هم معناه من
 آخر وهو ان يكون بعد ستة اشهر وان كان اكثر من سنتين لم تقر بانقضاء العدة كلمة ان للموسل يعني لما كان من الولدين
 ستة اشهر لا يتفاوت بعد ذلك بين ان يكون الولادة الثانية في اقل من سنتين وبين ان يكون في اكثر من ثبوت الرجعة
 هم لانه وقع الطلاق عليها بالولد الاول ووثبت العدة فيكون الولد الثاني من علق حادث منه شئ اي من الزوج
 حال كونه هم في العدة لانها لم تقر بانقضاء العدة فيصير راجعا شئ لان العلق الحادث بعد الطلاق في العدة مستقب للرجعة
 فان قيل ذكر في كتاب الدعوى ان المطلقة طلاقا جيا لو ولدت اقل من سنتين بيوم لم تكون رجعة وفي اكثر من سنتين
 تكون رجعة لا تتأهل العلق قبل الطلاق في الاول دون الثاني فلا قد سقط هذا احتمال هنا لانها اذا كان من البطنين
 كان الثاني من علق حادث ضرورية ولا يصارح الولد الاول من بطن واحد والاتحاد لا يثبت بالشك هم وان
 قال كما ولدت فانت طالق فولدت ثلثه اولاد في بطن مختلفه شئ المراد من البطنين المختلفه ان يكون من الولدين
 ستة اشهر فصاعدا هم فالولد الثاني رجعة وكذلك الثالث لانها اذا جاءت بالولد الاول وقع الطلاق وصارت
 مستدة شئ لان العدة تعقب الطلاق هم والثاني شئ اي بالولد الثاني هم صار راجعا لما بينا قبل ان يحل العلق
 من وطى حادث في العدة ويقع الطلاق الثاني بولادة الولد الثاني لان البطنين مختلفه ووجه تفتيش تكرار
 الجواز عند تكرار الشرط وجبت العدة وبالولد الثالث صار راجعا لما ذكرنا اشارة الى قوله لانه وقع الطلاق عليها
 بالولد الاول الى اخره هم وقع المطلقة الثالثة بولادة الولد الثالث وجبت العدة بالاقراء شئ اي بالحيفض
 هم لانها حائل من ذوات الحيفض حين وقع الطلاق شئ وذوات الحيفض عدتها بالحيفض ولو ولدت ثلثه اولاد
 في بطن واحد يقع عليها طلقان لا غير وتنقض العدة بوضع الولد الثالث لان شرط الطالقين ومعد في الملك وقفا
 بخلاف الطلاق الثالث فان شرطه وجب في غير الملك لعدم الرجعة قيل ذلك لانهم ولد في بطن واحد فلم يقع لوقوعه

صحت تلك الرجعة لان
 ثبت النسب منه اذ هي لحر
 تقر بانقضاء العدة والوليد
 يتجى في البطن هذه المدة
 واطيا قبل الطلاق دون ما
 لان على اعتبار الثاني
 الملك بنفس الطلاق بعد
 قبله هم الوطى للمسلم لا يفعل الحرام
 فان قال لها اذا ولدت فانت طالق
 فولدت ثم ات بولد آخر في
 من بطن اخر وهو ان يكون
 اشهر كان اكثر من سنتين اذا
 لم تقر بانقضاء العدة لانه وقع
 الطلاق عليها بالولد الاول و
 العدة فيكون الولد الثاني من
 حادث منه في العدة لا فالحام تقربا
 نقضاء العدة فيصير راجعا
 وان قال كما ولدت ولدت ثلثه
 فولدت ثلثه اولاد في بطن مختلفه
 فالولد الاول طلاق والثاني رجعة
 كذلك الثالث لانها اذا جاءت بالولد
 وقع الطلاق وصارت مستدة والثاني
 صار راجعا لما بينا ان يحل العلق
 من وطى حادث في العدة ويقع الطلاق
 الثاني بولادة الولد الثاني لان البطنين
 مختلفه ووجه تفتيش تكرار
 الجواز عند تكرار الشرط وجبت العدة
 بالولد الثالث صار راجعا لما ذكرنا
 وقع الطلاق الثالث وجبت العدة
 بالاقراء شئ اي بالحيفض هم لانها
 حائل من ذوات الحيفض حين وقع
 الطلاق شئ وذوات الحيفض عدتها
 بالحيفض ولو ولدت ثلثه اولاد في
 بطن واحد يقع عليها طلقان لا غير
 وتنقض العدة بوضع الولد الثالث
 لان شرط الطالقين ومعد في الملك
 وقفا بخلاف الطلاق الثالث فان
 شرطه وجب في غير الملك لعدم
 الرجعة قيل ذلك لانهم ولد في
 بطن واحد فلم يقع لوقوعه

والمطلقة الرجعية تنقش
وتنزل كالحال للزوجة
اذا النكاح قائم بينهما
الرجعة مستحبة والذين
حامل عليها فيكون
مشروعا وليست له
ان لا يدخل عليها
حتى يوذنها او يسميها
خفق غلبه
معناه اذا لم تكن
من قصد الرجعة
لا يفار بها
يكون مجردة
فيقع بصره على موضع
يصير به مراجعا
ثم يطلقها فتطول
عليها العدة وليس
له ان يسافر بها
يشهد على رجعتها
فان ذلك لقيام القام
ولم يلدان بخاشا عند
ولنا قوله لا يجوز
من يوجن الاية

في غير الملك وانقضت العدة بالولاء لا بالانكاح فجميع ما في ليلنا الآن ولو ولدت ولد في البطن واحد تطلق بالولاء الاول
واحدة وتقتضي العدة بالولاء الثاني والطلاق لا ينالها حتى لا يستبكت بكثرة ولا سعة في المطلقة الرجعية تنقش
لفظ محرم في الاصل والعتبة من الطلاق الرجعية تنقش لزوجها ومن تنقش ش وقيل ابن دريد تنقش الشئ اشوز شونا اذا
جاءته ومنه قوله تنقش المرأة اذا تزوجت وفي ديوان الادب ايت النساء تنقشون اي ينظرون اي ينظرون وقيل تنقش
الزمن لكنه خاص بالوجه والزمن عام يستعمل في الوجه وغيره قلت اذا كان التنقش بمعنى واحد يكون قوله وتنقش
عطف تفسيرى واذا كان الزمن عاما يكون عطف العام على الخاص لانها ش اي ان المرأة هم حلال له ش اي الزوج هم اذا انكح حلالين فباش
لان النكاح قائم بين الزوجين حتى يجري التوارث بينهما وكذا بائع النكاح ويحل في قوله كل امرأة الى طالق هم ثم الرجعة
مستحبة ش لا جاز في حديث ابن عمر بنى الله تعالى عنها قال امر ابنك فليدعها متفق عليه وروى ابو داود وعمر بنى الله
تعالى عنه ان ابني سلى الله عليه وسلم طلق حفصة ثم راجعا وجارية احدث اخرى تدل كلها على مشروعية الرجعة حتى
هم والزمن حامل عليها ش اي على الرجعة لان نظره اليها ليس بمحرم فيها اذا نظر الى زيتها رغب فيها وراجعا هم فيكون شروعا
ش اي اذا كان الامر كذلك فيكون الزمن مشروعا بخلاف العدة من طلاق باين حيث لا تنقش له لحرمة النظر اليها
وعدم مشروعية الرجعة هم ويجب لزوجها ان لا يدخل عليها ش اي على التي طلقها زوجها حتى يوذنها ش اي يعلمها
بالعلم ونحوه هم او يسميها خفق غلبه ش اي موته حين يدخل من الباب وهو من خفق التراب خفقا اذا اضطرب وهو
لفظ مشترك يقال خفق النجم خفقا اذا صار طلع من خفق النجم والفرق اذا انحطأ وعزبا وخفق القلب خفقا اذا خفق الرجل
خفقا اذا لم يكن ثم انبته هم معناه ش اي معنى كلامه انه قد ورى هم اذا لم يكن من قصده الرجعة لانها لم تكون
متجدة فيقع بصره على موضع يصير به مراجعا وهو الفرق لانه اذا وقع نظره على فرجا يكون مراجعا ثم يطلقها ش
بان لم يكن من قصده ان يراجعا هم فتطول العدة عليها ش فيسئل عليها الاذي بذلك لان فيه احتينان العدة
وقال محمد بن الميسرة انه ان يراجعا اذا كان لا يريد رجعتها وان راها لم يكن عليه ش لان انوف الروية وهو الوطى حلالا
فالروية ادلى هم وليس له ان يسافر بها ش اي بالمطلقة الرجعية هم حتى يشهد على رجعتها وقال قوله فلك ش اي للزوج
ان يسافر بها هم قيام النكاح ش الم تنقض العدة هم ولذا ش اي ولاجل قيام النكاح هم له ان يسافر بها عندنا
ش اي لانها جاسوا هم ولنا قوله تعالى لا يخرجون من بيوتهم الاية ش وجه الاستدلال ان الاية نزلت في
الطلاق الرجعي بالنقل عن ائمة التفسير اي لا يخرجون من بيوتهم حتى تنقضي عدتهم من بيوتهم من ساكنين التي ليكنها قبل العدة
وتجربون المازوج وانقضت اليهن الاقضاء صباها من حيث السكنى فدل ان اخرجهن المازوج لا يحل وكذا اخرجهن

انفس

انفس قبل انقضائها العدة فاشته في نفسها هم ولان ترافى عمل المبطل ش هذا دليل على جواز عدم المسافرة بها
قبل الرجعة بانه ان ترافى عمل المبطل الذي هو الطلاق هم لمراجعة ش اي لمراجعة الزوج هم الى المراجعة ش
اذا الطلاق بمعنى ان الطلاق سطل للمك النكاح فكان ينبغي ان يبطل النكاح زمان وجود الطلاق لان حكمه فاجر
الى وجود الشرط وهو انقضاء العدة لمراجعة الزوج الى الرجعة هم فاذا لم يراجعا حتى انقضت العدة ظهر انه لا مراجعة له ش
الى الرجعة هم فبين ان المبطل للنكاح عمل علة من وقت وجوده ش اي وجوده المبطل فنع لذلك كالباع الذي
فيه الخيار وتأخر على البيع في اللزوم ثم بالاجازة يعل من وقت البيع ولذا يملك الزوايد الحاصلة في مدة الخيار هم
ولذا ش اي ولاجل ان عمل المبطل من وقت وجوده المبطل هم يتسبب الاقرار من العدة ش اي الاقرار المائتة
قبل انقضائها العدة تحتسب من العدة فلو كان عمل المبطل مقتصر على انقضاء العدة لا اتسبب الاقرار المائتة من العدة
كما لا تحتسب في قوله اذا انقضت فانت طالق فان تلك الميقتة غير مستحبة من العدة لانه شرط وقوع الطلاق فاذا كان كذلك
هم فلم يملك الزوج الاخراج ش اي اخرجها الى السفر لانه عمل المبطل للمك من مقتصر على الانقضاء كانت المرأة كالميتة
فلا يملك اخرجها كالميتة تحققتهم لان يشهد ش الزوج هم على سبقتها بتبطل العدة ويقر بذلك الزوج ش فلم يكره السفرة
فيل سفرها ولالة الرجعية فتثبت الرجعية اشهدا ولم يشهدا يجب بان كالميتة في كل نياوي ميحيا بانه لا رجعة ولا رجعة ولا رجعة
الصريح ثم لم يوجب اخرجهن وخروجهن الى السفر لا يباح ايضا الى اودن السفر لا طلاق النفس المحرم هم وقوله
ش اي قول محمد بن الجراح الصغير هم حتى يشهد على رجعتها معناه الاستحباب ش يعني لا يريد به ان الاشهاد على رجعتها
واجب بل الاشهاد مستحب عندهم على ما قدمناه ش يعني في ادبيل الباب عند قوله ويتسبب ان يشهد على الرجعة بانه
وان لم يشهد سمحت الرجعة هم والطلاق الرجعي لا يحرم الوطى وقال الشافعي بحريمه ش وبه قال احمد بن حنبل ورواه وقال
الشافعي والظاهر انه ليس بشرط على الاظهر هم لان الرجعية زائلة لوجود القاطع وهو الطلاق ش قال ابو نعيم قال الشافعي
فان وطيا قبل الرجعة فليدعها هم ولنا اننا ش اي الزوجية هم فائمتة حتى يملك مراجعتها من غير رضا لان حتى الرجعة
ثبت نظر الزوج ليكنه التدارك عند عرض النكاح ش واليه اشار الله تعالى بقوله لا تدري فعل الله يحدث
بعد ذلك امر قال الزمخشري الامر الذي يحدثه الله تعالى ان يقلب قلبه من بغضها الى محبتها ومن الرغبة عنها الى
الرغبة فيها ومن غريته الطلاق الى الذم عليه فراجعا والمعنى فطلقوهن بعدته وهو العدة لعلكم ترجعن وتنزلون
فراجعن هم وهذا المعنى ش اي نبوة نظر الزوج هم يوجب استبداده ش اي استقلالهم وقصده به ش اي
بمعن الرجعة هم وذلك ش اي تفرد الزوج بمعن الرجعة هم يوذن ش اي يعلم هم يكونه ش اي يكون في الرجعة

انفس

ولان ترافى عمل المبطل
لمراجعة الى الرجعة فاذا لم
يراجعها حتى انقضت المدة
ظهر انه لا حاجة فليبين ان
المبطل عمل علة من وقت
وجوده ولذا لا تحتسب الاقرار
من العدة فلم يملك الزوج
الاخراج الا ان يشهدا على
رجعتها فتبطل العدة ويقر
بذلك الزوج وقوله حتى يشهد
على رجعتها معناه الاستحباب
على ما قدمناه والطلاق الرجعي
لا يحرم الوطى قال الشافعي
بحريمه لان الزوجية زائلة
لوجود القاطع هو الطلاق
ولنا انها قائمة حتى يملك
من غير رضا لان حتى الرجعة
ثبت نظر الزوج ليكنه
التدارك عند عرض
الندم وهذا المعنى
يوجب استبداده به
ذلك يؤذن بكونه

ه ه ه ه ه ه

عنما رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا يحل لرجل ان يزوج امرأته في سبعة الاوسط من حديث هشام بن عروة عن ابيه قالت كانت امرأة بن قريظة يقال لها تيممة تحت عبد الرحمن بن الزبير فطلقها وتزوجها فاعة رجل من قريظة ثم فارقه فاراد ان ترجع الى عبد الرحمن بن الزبير فقالت والله يا رسول الله اهو منه الاديه فقبلي قال والله يا تيممة لا ترجعين الى عبد الرحمن حتى يزوج عليك رجل غيره وهذا المتن عكس المتن الصحيح وروى ابو موسى محمد بن الحافظ بن ابي بكر المديني في كتاب الباني باسناد الى مقاتل بن حبان قال قوله عز وجل فان طلقها فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره فترلت في عائشة بنت عبد الرحمن بن عتيك النخعي كانت تحت زفاعة بن عتيك وهو ابن عمها فطلقها طلاقا باينا فترجعت لبعدها وعبد الرحمن بن الزبير القرظي ثم طلقها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان زوجي عبد الرحمن طلقني قبل ان ينسني فارج الى ابن عمي زوجي الاول فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا يحل لك ان تنكحيه الا ان يزوجك يا رسول الله فقال يا رسول الله ان زوجي الذي كان تزوجني لبعده زوجي الاول كان قد نسني فقال النبي صلى الله عليه وسلم كذبت بقولك الاول فلن اصدقك في الاخر فلبثت ثم تمضمض النبي صلى الله عليه وسلم فأتيت بالبكر رضي الله تعالى عنه فقالت يا خليفة رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع الى زوجي الاول قد نسني فقال البكر رضي الله تعالى عنه قد عدت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين قال لك وسعته حين أتيتك و علمت ان قال لك فلا تجزي اليه فأتى بالبكر رضي الله تعالى عنه فأتيت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فقال له اليس اني لعبد ربك هذا لا تنكح وانت لفي زفاعة قبل ان يزوجك زفاعة بن وهب وفرق بينهما ابو جعفر بن احمد بن عثمان بن احمد المروزي المعروف بابن شاهين والظاهر انها واحدة وكذا اختلفت في اسم المرأة فتيقيل اسمها بيمية وبهيمية والرسيعا والنعيعا هم ولا خلاف فيه في ابي في شرط الدخول هم لاصد سوي سعيد بن السيب بن خزن بن ابي وهب بن عمرو بن عابد بن عمران بن مخزوم القرشي المخزومي ابي محمد المديني سيد التابعين والذين سفتا من خلافة عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه مات سنة اربع وتسعين في خلافة الوليد بن عبد الرحمن وهو بن خمس وسبعين سنة روى عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم منهم عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وعلي بن ابي طالب وابو سعيد الخدري وابو موسى الاشعري والبرهري وكان زوج ابنته واعلم الناس بحديثه وعائشة وام سلمة وولدت بنت حكيم وفاطمة بنت نفيس رضي الله تعالى عنهم جميعا وروى عن ابيه السيب بن خزن وله حجة وقال ابو حاتم ليس في التابعين انزل من سعيد بن السيب وهو يثبتهم في ابي هريرة رضي الله تعالى عنه وقول صاحب المداية والاختلاف فيه سوي سعيد بن السيب ليس على الإطلاق لانه يثبت في هذا بشر المديني وادوا لظاهره في ربيعة وشيعة والخارج ولكن لا يلتفت الى هذا قال المصنف هم وقول غير مستحسن لانه خلاف الادعاء وقال ابن المنذر لا تعلم احدا قال من اهل العلم بقوله الا لا يخرج ولا اسودغ لاحد المصنف فيقال البكر المديني لا اعلم احدا قال بقوله وقوله غير مستحسن لا يجوز

ولا خلاف لاحقة
سوسعيدا بن السيب
رضي الله عنه
وقوله غير مستحسن
لوقفي به القاض
لا ينفذ والشرط
الا لا يخرج دون الاخذ
الكمال
ومبالغة
فيه والكمال فيه

لاحدا ان ينفذ بقوله لما نكحت الحديث المشهور ولو انني سقتي بقوله فهاية فنته الله والملاكية والناس جميعين ذكره في الخلاصة هم حتى لو قضى القاضي بشي اى يقول سعيد بن السيب في هذا ص لا ينفذش ويرد عليه ويطلب وذكر القاضي خان لا ينفذ قضاءه وفي التقنية فقيهه جندبه بن عمر قال انكلم والقاضي يبيع بحال في التطلقات وياخذ الرشي ويترجها للاول بدون دخول الثاني على الصحيح انكاح قال ابن خنيس في ذلك قاتلوا ايسو وجمعه ويوزون في قناري النفر بن سعيد راجع عن زهير بن ارقم قال لعنه الله لم يسلط الحديث المشهور هو شرطش اى شرط على المطلقة الثلاث للزوج الاول هم الا لا يزوج اى الا يدخل هم دون الانزال ش يعني انزال النكح هم لانه كمال ش اى لان الانزال كمال في الايلاج هم وبالفئة فيه ش اى في الايلاج هم وكمال قيد ش في قوله ينفذ المطلق فلا يجوز الا ثبت الابدليل ولادليل عليه والدليل يدل على عدمه لانه ذكر العيلة وهو الصغير المسلة و اى كناية عن اصابته خلافة الجاهل وى تحصل الايلاج فكان التصغير لا على عدمه السج بالانزال فالألفة تحصل بالجماع قبل الانزال وبلا انزال تزول الألفة وتفسد الرغبة فلا يشترط الانزال ونشد الحسن البصري رقة الله تعالى واشترط الانزال بظاهر الحديث هم والسبي المديني في التحليل كالبائنة وبقوله قال عطاء بن السافعي وابن المنذر هم لوجود الدخول في نكاح صحيح ووجهها اى النكاح الصحيح هو شرط النكاح لان الشرع ملق طلاقا للزوج الاول فيكاح زوج آخر وعليه وحصل ذلك هم والاك بيانافيه ش اى في المراتق فان عند انزال شرطه ولم يوجد به قال حماد والحسن البصري كذا كراههم والجمعة عليه ش اى على الاك هم باينا ش وهو قوله ان الانزال كمال وبالفئة فيه وهو قيد لادليل عليه وقال الرازي والجمعة عليه قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره والمراحم يسمى زوجا اذا وجد شرط النكاح وقال الكاكي والجمعة عليه باينا وهو الحديث المذكور واذ كراهه بولا هم وبشرطش اى بشرط المراتق هم في الجماع الصغير وقال غلام لم يبلغ ومثله يجمع جاح امرأة وجب عليها الفحل واعلمها للزوج الاول ش وبذا كذا تفسير محمد بن المراق وفي الجماع قال محمد اودع مصبها فيقبل ابن اثني عشرة سنة قلت هذا دليل على ان المراتق ينبغي ان يكون ابن اثني عشرة وكذا قال القاضي من المناجاة يشترط ان يكون ابن اثني عشرة وكذا قال القاضي من المناجاة يشترط ان يكون ابن اثني عشرة سنة هم وبشرط النكاح ش اى الكلام الذي نقله عن محمد بن المراق هم ان تتحرك البتة ويشترطش اى الشرط ان تتحرك البتة المراتق ويشترط الجماع وانما شرط ذلك لانه عليه السلام شرط الذوق من الطرفين هم وانما وجب الفحل عليها ش هذا جواب عما يقال اذا لم يكن الانزال ش هذا فموجب الفحل على المرأة فاجاب بقوله وانما وجب الفحل عليها اى على المرأة هم لا التقاء النكاحين وهو سبب فنقول بانها ش فاقيم السبب انما هو مقام السبب الباطن وهو الانزال فوجب الفحل فان قيل لا نسلم انه سبب ظاهر وانما يكون كذلك اذا كان الشخص بالغاً وكلاهما في غير الباطن وجب بان كلاهما فيا اذا كان الصبي يتحرك البتة ويشترط الجماع لا فيما دون ذلك هم والحاجة الى الاجاب في مقامش اى الحاجة

وانما الصبي المراهق
في التحليل كالبائنة
لوجود الدخول في نكاح
صحيح وهو شرط با
واما لا ينفذ القضا فيه
والجمعة عليه ما بيناه
وفسده في الجماع الصغير
وقال غلام المبلغ
ومثله يجمع امرأة
وجب عليها الفحل
واحكامها على الزوج
الاول ومثله هذا الكلام
ان يتحرك البتة ويشترط
وانما وجب الفحل عليها
لالتقاء النكاحين وهو
لنزول ما هما والحاجة
الا لا ينفذ في حقهما ٤٥

الى ايجاب العمل في حق المرأة لان امر النسل ينشئ على الايتان وجاع من سبب فاهر لانزال ما فيها فنجب النسل عليها هم الاماثل
 على العبيد شش لعدم الخطاب هم وان كان شش واصل بما قبله اى وان كان العبيد هم يوم عرض شش اى بالنسل هم ثم ثانيا شش
 اى من حيث التعلق باليتيم ودية ويصير له من ثمة قبل بلوغه لا يشق عليه عند بلوغه فوجه وفي الجواهر لما كونه لا يحل وطى مبي وان كان
 يتورى على الجلع وهو قول الى عبيد يورى عن الحسن وفي البسيط وجمعوا على انه يحصل بطى العبيد ويحصل باستئصال المرأة وذكر
 زوجها وهو ما يجر ولا يشترط الاشارة في المحيط وطى العبيد والمجنون يحلها وطى المحبوب لا يحلها الى اذا حلت وفي البسيط في رواية
 الى حفص ان كان المحبوب لا ينزل لا يحلها ولا نيت نسب الولد منه لانه اذا جفت ما رده صار كالعبيد اذ وانه قيل هذا اذا جيب
 ذكره في الاصل ولو بقي بقدر الخشعة ليجوز في غيرها مثل وذكر الاستيعاب ان لو كان خضيا بجاعت شاة حلت وفي المفيد وكذا المسلول
 وفي المدونة ان علمته بانه خضى قوطيا حلت للاول وثبت احصائها وان لم تعلم لا يحلها ولا نيت احصائها وان زوجت شيئا
 قلمت شرا وحلت في غيرها اصبعان اعتش عمل حلت والافلا ولو لم تكن خمره هي لا تمنع من وجود حرارة فربما الى ذكره
 يحل ذكره والمرغنيا في ولو كانت المرأة مفقدا وحلت من الثاني حلت للاول لو وقع الوقاع في قبلها وطى النائم والمغنى عليها
 يحل عندنا وفي احد قول الشافعي ذكره الثوري والوطي في الدبر لا يحل ولو ادعت وصول الحمل صدقت ووطى الذمى لذية
 يحلها للاول عندنا واثنا في محمد بن وهب قال الحسن والذمى والثوري والوطي وقال مالك وبريع لا يحلها ولو خطبها الزوج
 الثاني او مات عنها لا يحل هم قال شش اى القدوري رحمه الله تعالى هم وطى المولى استه لا يحلها شش بان طلق رجل امرته فتنز
 وبى امته لغيره فطبا المولى بعد انقضاء العدة لم تحل للاول هم لان الغاية نكاح الزوج شش اى لان غايته الحرمة نكاح
 الزوج لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره لم يبعد لان المولى لا يسمى زوجا وقال في شرح الاقطع روى ان عثمان بن عفان رضي الله تعالى
 عنه سئل عنه عن ذلك وعنده على وزير بن ثابت رضي الله تعالى عنها فخص ذلك عثمان وزيرو وقالوا هو زوج فقال على
 رضي الله تعالى عنه من خضبا كارا لما قال وقال ليس بزوجه واذ تزوجها بشرط التحليل شش بان قال تزوجك على ان املكك
 او قالت هي ذلك هم فانكاح مكره لقوله عليه السلام شش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم لعن الله المحل والمحل له
 شش هذا الحديث روى عن جماعة من الصحابة رضي الله تعالى عنهم عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه اخرج حديثه الترمذي
 والنسائي من غير وجه عن سيفان الثوري عن ابي قيس واسمه عبد الرحمن ابن اثير وان الاودى عن هزبل بن شيرجيل
 الاودى عن عبد الله بن مسعود قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم المحلل والمحل له قال الترمذي حديث حسن صحيح و
 عن علي رضي الله تعالى عنه اخرج حديثه ابو داود والترمذي وابن ماجه لما حدث عن علي رضي الله تعالى عنه قال لعن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم المحلل والمحل له وفي لفظ ابي داود وفيه شك فقال اراده رفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو علم ان الحارث قلت الحارث

اما لا يغسل على العبد كان
 يديه تحفا قال ووطى
 الموامته لا يحلها
 لان الغاية نكاح الزوج
 تزوجها بشرط التحليل
 فالنكاح مكره لو لم يزوج
 السلام لعن الله المحلل
 والمحل له

هو ابن عبد الله الاخير الحارثي الكوفي قال ابو ذرعة لا يجمع بحدية وقال ابن المديني الحارثي كذاب ومن جابر بن عبد الله
 يعني الله تعالى اخرج حديثه الترمذي عن معاذ بن ابي عيسى عن جابر بن جهم عن جابر بن جهم عن جابر بن جهم عن جابر بن جهم
 حديثه ابن ابي عمير عن الليث بن سعد قال ابو بصير شش بن امان قل عتبة عامر قال رسول الله تعالى صلى الله عليه وسلم لا اكلم
 باعش المستأقوا لابي يارسول الله فقال هو المحلل لعن الله المحلل والمحل له قال عبد الحق في احكامه اسناده حسن وقال الترمذي
 في علله الكبري الليث بن سعد اراده سمع من شرح بن امان شيئا ولا روى عنه وعن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه اخرج
 حديثه احمد والبيهقي والوطي وسحق ابن ابي عمير في شهادتهم من حديث المقبري عن ابي هريرة نحوه وعن ابي عباس
 رضي الله تعالى عنه اخرج حديثه ابن ماجه عن عكرمة بن خوجه نحوه سواء وهذا هو محله في الحديث هو الكبرية وقد استدلل
 المصنف بهذا الحديث على كراهية النكاح الشرطي والتحليل وظاهره يقتضي التحريم وهو من سبب احمد ولكن يقال لما ساء محلا ولا
 على صحة النكاح لان المحلل هو المثبت للحل فلو كان فاسدا لما ساء محلا فان قلت لم يمنع حصول التحليل قلت لا لان
 ذلك هو تنكح للمرأة داما باعش في الوطى لعن الغير ذلية فانه انما يطا اير منها الوطى الغير وهو قوله حمية ولما قال عليه السلام
 هو باعش المستأقوا انما يكون مستأقرا اذا سبق الناس من المطلق وقال السرخسي واختلف العلماء في معناه فبطل اراد به
 طالب الحل من نكاح لستة والموت وسواء محلا وان كان لم يحلل لانه لا يتقده ويطلب الحل منه والمطالب الحل من طهقة
 لا يستوجب المعن وقيل هو الزوج لفظ الاحلال والتحليل وفي الاستيعاب لو تزوجها بنية التحليل من غير شرط حلت للاول
 ولا كبره والنية ليست بشئ وقال بعض مشايخنا لو تزوجها بنية التحليل من غير شرط حلت للاول
 يروى عن ابي عمر بن الخطاب في كراهية الشرط في الجاهلية لانه لا يفسد النكاح والاول فبنيته كاشرة طهقة في العقد فيفسد
 ولو لم بشرط الطلاق ففسد العقد ولم تحل ويفسد بشرط عيم الوطى فاذا فسد فرق قبل البناء وبعده بطلقة بنية ولما السمي في
 في البسيط وان شرط فيه طلاق قيل يحل العقد كالموت ونسبهم من قال يلغو الشرط والاختلاف في انه لو قال تزوجك بشرط ان
 لا تزوج عليها او لا تقربى اولادنا فربما ان النكاح لا يفسد بذلك كله ولو قال بشرط ان لا تطاردا فقلنا فيه وذكر الترمذي في
 ان لا يطلقة الثاني فيقول زوجت في نفسي نكاح على ان امرى بيدي الطلاق نفسي انما يريد ويقول تزوجت او قبلت جازا لنكاح
 وصار الامر في يد ايم فان طلقها محلل المرأة هم بعدا وطيا حلت للاول شش اى حلت المرأة للزوج للاول
 هم لوجود الدخول في نكاح صحيح اذ النكاح لا يبطل بالشرط الفاسد شش ووجه قال الحكم عطاء وفرهم وعن ابي يوسف
 انه يفسد النكاح لانه معنى الموت فيه ولا يحلها للاول فساد شش وهو قول ابي ابيهم النخعي والحسن البصري وكبر بن
 عبد الله المزني وقطادة وقال ابن النضر روي عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه انه قال لا اوتي بحلل ولا محللة الا

وهذا هو محله فان
 طلقها بعد
 وطيا حلت
 للاول لوجود الدخول
 في نكاح صحيح اذا
 النكاح
 لا يبطل بالشرط
 وعن ابي يوسف
 انه يفسد النكاح
 لانه في معنى الموت
 فيه ولا يحلها على
 الاول لفساده

فان الردية مستحقة في آخر كتاب الاحسان بان الزوج الاول للباس عليه ان تبرزها اذا كانت عنده فحقه او وقع في
 تخليه انما هو وقتة انتهى قلت استدل بالبر واية كتاب الاستحسان برؤيته قوله وليس الامر كذلك لانه ذكر فيه كونهما فاقه او وقوع
 صدق في قلبه وقدره بذلك القدوري بقوله اذا كان في غالب قلبه انما هو وقتة وقيل عليه بقيد هذا الوجه وليس بمطلق حتى
 يترتب عليه الوجه الذي ذكره هم لانه شئ اي لان النكاح هم معاملة شئ لكون البعث مستقرا عند قول واذا كان
 معاملة فخر الواحد مقبول فيها يشترط التميز كالولايات والمنارات والاذن في التجارة هم او امر ويخفى المحل به شئ
 اي بالنكاح وقيل قولها فيه ايضا كما اخبرت بجاست الماء وطهارة وروت حديثا هم وقول الواحد فيها مقبول شئ اي
 في المعاملة والامر الذي الثاني الديانات فلان الصحة كما انوا يقبلون خبر العدل من غير اشتراط العدد واما في المعاملات فلي
 تومين الاول هو التي ليس فيها معنى للزمام كالكالات ونحوها كما ذكرنا في غير هذا من غير عدل كان او فاسدا نصيبا كان او بالغا
 سلا كان او كافرا كان او عبدا ذكر كان ام انش من غير اشتراط العدد والعدالة وفيها للضرورة النوع الثاني الذي
 فيه الزمام من حقوق العباد فيشترط فيه العدد والعدالة وتعيين لفظ الشهادة لانهما تبنى على المنازعة فاستج الى زيادة
 التوكيد وفيها لا يرد ولا محل هم وهو غير مستكسر شئ اي اجزاء المرأة المذكورة غير امر مستكسر فيهم اذا كانت المدة تتحمله شئ
 اذا كانت المدة التي ذكرتها تحت ذلك لان القول قول الاين فيما لا يستكسرهم واختلافوا في ادنى هذه المدة شئ اي خلف
 ابو حنيفة وصاحبا وفي ادنى المدة التي تصدق المعتدة في التقهار واحدة واعلم ان الفقهاء من الصحابة والتابعين ومن
 بعدهم خلفوا في المدة التي تصدق المرأة في التقهار عدتها على اقوال الاول قال ابو حنيفة قلما شهران وثلاث حيف
 شهر وطهران بشهر وثلاثة اطهار بحسبة والربعين يوما وثلاث حيف بحسبة عشرة يوما كل حيفته خمسة ايام الثاني قال ابو يوسف
 ومحمد تسعة ثلثون يوما طهران ثلثين وثلاث حيف بحسبة اعتبارا بالقل الحيف الثالث قال شريح لو ادعت انها حافت
 ثلاث حيف في شهر وفي تسعة وثلاثين يوما فاجازت بيته من النار العدل من بطلانته اليها انهارت الحيف وتقتل عند كل سلام
 وتصلى فقه القضاة عدتها الثلج قال الشافعي انها تصدقت في اقل من اثنين وثلاثين يوما هذا منه او قول سنة ذكره ابن
 المنذر الخامس قال ابو ثور لا تصدق في اقل من سبعة والربعين يوما على ان اقل الحيف يوم و اقل الطهر خمسة عشر يوما او
 قال مالك الربون يوما ذكره في الجواهر السالغ قال اسحاق بن راهوية والربعين ان لما اقراء معلومة لغيرها بطلانته اليها يصدق
 على شهده والاصدق في اقل من ثلثية شهر الناسن قال الحنابلة اقله تسعة وعشرون يوما قالوا هذا ان قلنا اقل
 الطهر عشرة ايام فان قلنا تسعة عشر يوما زاد اربعة ايام فيكون ثلثية وثلاثين وان قلنا اقل الطهر ثلثة عشر يوما زاد على ذلك
 اربعة ايام فيصير ثلثين وثلاثين وصارت الاقوال فيلهي عددي عشر يوما فيها في باب العدة اثنا عشر يوما على شئ اي سبسين

لانه محاملة
 او امر دين
 لتعلق المحل
 به قول الواحد
 فيهما مقبول
 وهو غير
 مستكسر اذا
 كانت المدة تحت
 واختلافوا في ادنى
 المدة وسببها
 في باب العدة

انك العدة في باب العدة وقال الاثر في هذا وعند لم يتحقق بالاستحسان وقال الشافعي في الحول او وقعت غير راجحة لانه ما قال في عدة
 في الكتاب حتى تقع الحول غير راجحة قال الاكل في رد كلام الشافعي في الحول ورد من حيث اللفظ والمعنى اما الرد فلان مثل
 هذا يسمى وعد الاحوال في مكان شئ ان يقول وعد غير منجز واما المعنى فانه لم يقبل في باب العدة من هذا الكتاب فيجوز ان يكون وعد
 منجز في باب العدة من كتاب آخر انتهى قلت الذي من جهة المعنى اخذ من شئ الكافي ومع هذا لم يجب احد منهم عن هذا وكين
 ان يقال انه وعد ولكنه ذيل عن دنياه بسبب اشتغال غيره من الكتب
 باب الاطلاء اي هذا باب في بيان حكم الاطلاء وهو مصدر من ابى يولى الاطلاء اي طلق والاسم الا لية قال الكافي الاطلاء
 والالية اليمين لغته وهو الاطلاء ويجمع الالية البات كركبة اركبات وقال المجوزي الاطلاء لا يرد يعني طلق والالية اليمين لغته
 على فصلة والنج الاطلاء وكذلك الالية يشبه العدة قلت اصل الاطلاء والاولى طلبت الواو ياء السكون بها وكسرا بفتحها وفي
 المخرجاني الخلف على الاستناء والخلف اليمين على الفعل القسم اليمين منها ثم الاطلاء تفسيره شرعا هو الخلف على ترك قربان
 المنكوبة على ترك اربعة اشهر فصاعدا بشرط وهو كون اليمين مقبولا وعلى المنكوبة واهل وهو ان يكون من اهل الطلاق
 وحكم وهو تعلق الخلف بالكتابة والكفارة ومدة وهي اربعة اشهر عند الجمهور على ما تاتي الخلاف فيه وسبب هو قيام الشايرة
 وعدم الموافقة كما في سبب الطلاق البري وقال الاثر في كان القياس ان يذكر الخلف قبل الاطلاء لان الخلف نوع
 من الطلاق الا انه لما كان لغويا بغير تباعد عن الطلاق فاعترض الاطلاء وقدم الخلف عن الطهار لان الطهار منكر من القول
 وزور وليس الخلف كذلك ثم قدم الطهار على اللغات لان الطهار اقرب الى الاباحة من اللعان بليل ان سبب اللعان
 وهو القذف بالزنا او النيف الى غير الزوجة يجب الحد والموجب للحد منية متحفة بلا شائبة لاحد هم اذا قال الرجل لامرأته
 والله لا اقر بك او قال والله لا اقر بك اربعة اشهر فموسول شئ اصله موسول فاعل اعلال قاض وبها صورتان وبها قوله
 والله لا اقر بك اربعة اشهر فموسول اجماعا والثاني قوله لا اقر بك اربعة اشهر فموسول عندنا خلافا لشافعي والاك
 واحد واسحاق فان عندهم لا يكون موسوليا حتى يحلف على اكثر من اربعة اشهر بناء على ان التي عندهم اربعة اشهر فلا بد من
 مدة زائدة على اربعة اشهر حتى يرد يوما عند مالك والحنفية عند الشافعي ويرد قولهم ظاهر القرآن حيث لم يجعل الثلثين اكثر
 من اربعة اشهر وعشرين في عدة الوفاة وثلاثة قرو في عدة الطلاق فلا يجوز الزيادة في هذه الثلثين فكذا في عدة الاطلاء
 ثم اعلم ان عند الالية الاربعة واصحابهم والجمهور الاطلاء لا يكون بغير سمن ولا تعليق وعند ابن المسيب وغيره من الاصم
 من ترك جلع امرأته بغير سمن بغير يوم لا يملك الرأى في احكام القرآن وعن بعض العلماء لو خلف لأكلمها يكون موسوليا وهذا
 كلمة شاذة مخالف للنسب هم لقوله تعالى الذين يولون من نسائهم اربعة اشهر فان ناء الالية شئ اي اقرها تمام الالية وهو

باب الاطلاء
 واذا خال
 الرجل امرأته
 والله لا اقر
 او قال الله
 لا اقر بك اربعة
 اشهر فموسول
 لقوله تعالى الذين
 يولون من نسائهم
 اربعة اشهر
 الالية

فاليمن باقية لاف
مطلقة ولم يوجد
لترفع به الا انه لا يكره
الطلاق قبل التزوج لانه
لم يوجد منه الحق بعد
البنونة فان عادت
عادا لا يلزم فان طهرها
ولا وقعت بمضاربة
اشهر تطليقة اخرى
فان اليمن باقية لاطلاقها
وبالتزوج ثبت حتمها
الظلم ويعبر ابتداء
هكذا لا يلزم من وقت
التزوج فان تزوجها
ثالثا عادا لا يلزم
بمضاربة اشهر اخر
ان لم يقر بها لما ثبت
فان تزوجها بعد زوج
اخر لم يقر بذلك لا يلزم
لتقيد بطلاق هذا الملك
فمن مسئلة التخيير الخيرية
وقد مر من اليمن باقية
لاطلاقها وعدم الحث
فان طهرها

كتاب الطلاق ٣٣٤
والله الاقرب فقط يدون ذكر الابد وصفت المدة ووقت البينونة هم فاليمن باقية لانها مطلقة من اي لان اليمن
مطلقة عن الوقت فكان موبدا هم ولم يوجد الحث في معنى الموجب الحث وهو الوطى هم لترفع به اي لترفع اليمن
بالحنث لانها كانت موبدة فبقية على حالها المدة لا يتكرر الطلاق في شئ استثناس من قوله واليمن باقية لعدم الحث حتى
وجد الوطى بعد الوطى لم يكره الكفارة لكنه لا يتكرر الطلاق بمعنى المدة الاخرى هم قبل وجوب التزوج شئ وان كانت في العدة
بان كانت ممتدة الطهر مثلا قال الكاكي هذا احتراز من قول ابن سبل البرعي فانه قال فيعقد اليمن بعد معنى اربعة اشهر اخرى قبل
انقضاء عدتها وتقع تطليقة بمضيها وكذا الثالثة لان معنى الايام وكما مضت اربعة اشهر ولم يقر بها فانت طالق ولو مر
بها كان الحكم فيها ببناء فكذا هذا قال الاثراني وقال الشيخ النجاشي في شرح الجراح الكبير والافس في هذه المسئلة يعني عن ابي
حنيفة وابي يوسف ومحمد واتفق مشايخنا فيما كان الشيخ ابو بكر الامش والفقهاء محمد بن ابراهيم الميراني والفقهاء الجليل
بن محمد العياشي وشيخ ابوسن الكرخي والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل الفقيه ابو اسحاق الحافظ يقولون لا يتكرر الطلاق
على المولى منها وان تكررت المدة وهو في العدة وقال الفقيه بن سهل تكرار الطلاق بترك المدة وقد سئل عنه فاما وجه
هو الا وقد اشار اليه المصنف بقوله هم لانهم لم يوجد الحث بعد البينونة شئ اذ لاحق لما في الجماع بعد البينونة فلا
يكون الرسل ظالما هم فان عاد وتزوجها شئ اي وان عاد هذا الرجل المولى وتزوج هذه المرأة بعد البينونة بمضي العدة
اشهر وبعد انقضاء عدتها هم عاد الايام فان وطئها شئ في المدة هم والا وقعت بمضي اربعة اشهر شئ مطلقه هم اخرى
لان اليمن باقية لاطلاقها والتزوج ثبت عقدا وهو الوطى وقد منع الزوج ذلك لبقاء يمينه فمحقق الظلم شئ فيريان الطلاق
الباين هم ويعبر ابتداء هذه المدة شئ اي مدة الايام الثاني هم من وقت التزوج شئ قبل هذا احتراز عما اذا تزوجها قبل
انقضاء العدة فان ذلك الايام ويعبر من وقت الطلاق لاس من وقت التزوج كذا ذكره الترمذي هم فان تزوجها ثانيا شئ
قال الاثراني وفي بعض النسخ ثانيا وكل مع ما الاول في النظر الى التزوج قبل الايام واما الثاني فبانظر الى التزوج
بعد الايام هم عاد الايام ووقعت بمضي اربعة اشهر اخرى شئ اي مطلقه اخرى هم ان لم يقر بها لما بينا شئ انما ربه الى
قوله لان اليمن باقية لاطلاقها والتزوج ثبت عقدا فيحقق الظلم هم فان تزوجها بعد زوج آخر لم يقع بذلك الايام طلاق
تقييده بطلاق هذا الملك شئ لانه بمنزلة التعليق بعد القران وتعليق الطلاق بخير في طلاق ذلك الملك الذي
حصل فيه التعليق هم وهي شئ اي هذه المسئلة هم فرع مسئلة التخيير في الخلافة شئ فانه يبطل التعليق عندنا خلافا
لفروقد من قبل اي في باب الايمان في الطلاق واليمن باقية لاطلاقها اي لا طلاق لليمن فنكون باقية بعد الطلاق
الثالث وعدم الحث على اطلاقها اي ولعدم الحث اذ الكلام فيها اذ لم يطأ قال في المبسوط واذ الى الرجل

كتاب الطلاق ٣٣٥
من امراته لا يقر بها ثم طلقها يبطل الايام وعندنا خلافا لفرولان الايام وطلاق موبدل فانه ينفذ على التطليقات للملكية
ولم يبق شئ منها بعد وقوع الثالث عليها وكذا لو بانت بالايام ثلاث مرات ثم تزوجها بعد زوج آخر يكون مولى الا عند
زفروا الكفارة عند الوطى فليقأ اليمن واطلاقها وجود الحث هم فان وطئها كفر عن يمينه لوجود الحث شئ فاليمن
انحلت وحيث الكفارة هم فان حلف على اقل من اربعة اشهر بان يقول لا اقر بك شهر او وضع المبسوط او قال لا
اقر بك شهرين او ثلثه اشهر شئ لم يكن مولى او به قال الايمه الاربعه واكثر اعلم انهم سجد بن جبر وطاوس والاوزاعي
وابو ثور وابو عبيد واختاره ابن المنذر وهو نفس القران وقال ابراهيم النخعي وقفاة وجماد وبن ابي ليلى واسحاق
من حلف على قليل المدة او كثيره فافتر كما اربعة اشهر فهو مولى وتقرت لك المدة ثلثه وربعه قالت الظاهرية وفي الترمذي فكان
بجينة رضي الله تعالى عنه يقول به ثم رجح الى قول ابن عباس لما سمع عنه هم يقول ابن عباس رضي الله تعالى عنه الايام
فيادون اربعة اشهر شئ قال في الاصل بلغنا ذلك عن ابن عباس كذا نقله الاثراني واكتفى به وغيره من الشرح سكتة عن
تخريج والاخصام لا يرضون بذلك قلت روى هذا ابن ابي شيبة في مصنفه حديث علي ابن سهر عن سعيد عن عامر الاحول
عن عطاء عن ابن عباس قال اذا الى من امراته شهر او شهرين او ثلاثا لم يبلغ الحد فليس بالايام واخرج نحوه عن عطاء وطاوس
وسعيد بن جبر الشعيه فان قيل فتوى ابن عباس مخالفا للنفس ظاهر الا انه تعالى اطلق الايام وقيد التربع بمدة وذلك
يعتقنه ان من الى من امراته ولو مدة يسيرة ليوم او ساعة لم يزمه ترلع اربعة اشهر فالتقييد بمدة زيادة على النقص فهو لا يجوز
يعتقوى ابن عباس وجيب بان فتواه تفسير للنفس لا التقييد لان الرأى لا يدخل في القدرات الشرعية هم ولان الاستناع
ان قرأنا في اكثر المدة باللائع شئ خبر لان اي لان الاستناع عن القران حاصل بلالغ واراد باللائع اليمن بيانه ان المولى
من ترك قرأنا في المدة ولم يزم شئ وبها يمكن من قرأنا بمضي اشهر من غير شئ فلم يكن مولى كما لو ترك مجامعتا في المدة من
غير يمين كذا في المبسوط وقال الاثراني وقيل اكثر المدة ليس بتقدير لازم لان الاستناع عن القران بلالغ ربه يكون في
اقل المدة بان حلف لا يقر بها ثلثه اشهر مثلا فبعد مضي ثلثه اشهر بقي شهر اخر الى تمام المدة والاستناع فيه بلالغ لا محالة فلو
قال صاحب المداينة رحمه الله تعالى في بعض المدة بدل قوله في اكثر المدة فكان اولى لان البعض اعم واشمل وقال الكاكي
في قوله اكثر المدة اي مدة الايام وهو مثلا ثلثه اشهر قوله بلالغ وهو لزوم شئ قبل هو شكل ليجوز ان يجاف على ثلثه اشهر
فلا يكون الاستناع عن القران في اكثر المدة بلالغ وجيب عنه ان وضع المسئلة في الاصل فحين حلف لا يقر بها شهر فمضي
لا يكون مولى وعند ابي ليلى يكون مولى حتى لو لم يقر بها اربعة اشهر تطلق وقال في جواب الاستناع عن القران في اكثر المدة بلالغ
لانه لان اللغ وهو اليمن محدود في ثلثه اشهر من هذه المدة وقيل المراد بالكثر اربعة اشهر وهو وجه المدة سما اكثر باعتبار

كفر عن يمينه
لوجد الحث فان
على اقل من اربعة
اشهر لم يكن مولى
لقول ابن عباس
لا يلزم فيما دون
اربعة اشهر لان
عن قرأنا في اكثر
بلا حاكم وبمثل لا يثبت

حكم الطلاق فيه
ولو قال الله لا أتوك
شهرين بعد هذين
الشهرين فهو قول لا
جمع بينهما محرف
الجمع قصار كجمعه
ولو مكث يوما
ثم قال والله لا أتوك
شهرين بعد الشهرين
الاولين لم يكن مولى لا
الثاني ايجاب مبتدئ
وقد صار ممنوعا بعد
الاول شهرين وبعد
الثانية اربعة اشهر الا
لو مكث فيه فمكث
مدة المنع ولو قال والله
لا أتوك سنة الا يوما
لم يكن مولى خلافا
وهو يصح الاستثناء
الى اخرها اعتبارا بالاجازة

هذا الخلف لاشياء اكثر منها واذا كان كذلك فلا شك ان المالك غير موجود في جميع الصور التي دون تلك المدة وان وجد المالك في البعض لا تقاوم الجوع بآتقاء البعض وهذا ضعيف وانما يصح ان لو قال اكثر المدين كذا في الكافي وقيل لفظ اكثر وقع فيها هم وبمثل شئ اى مثل هذا الاستثناء وهو لا يقع بينهم لا يثبت حكم الطلاق فيه شئ لا يبيح القربان في بعض المدة بلا شئ فالتحقق الايام وهم ولو قال والله لا اقربك شهرين وشهرين بعد شهرين فهو قول لا يجمع بينهما بكون الجمع شئ وهو لو اومض فصار كالمكث بلفظ الجمع شئ وفي بعض النسخ فصار كجمعه اى كجمعه المولى بلفظ الجمع اى فصار كذا قال لا اقربك اربعة اشهر فيكون مولى وما لم يكن فيه خلاف ولهذا لو قال لا اكلمك يوما وليلتين يصير مدة اليقين ثمانية ايام وكذا لو قال بعث هذا الى شهرين وشهرين كان الاجل شهرين كذا في قاضي خان وفي جوامع الفقه قال والله لا اقربك شهرين وشهرين وشهرين قبل شهرين او قال وشهرين بعد شهرين فهو قول اربعة اشهرهم ولو مكث يوما شئ صح قاضي خان يوما وساعة وكذا اخرج المحبوبي ساعة وقيل تكرير اليقين في مجلسين ومجاس وبما قل من يوم حتى يخرج غدا في حقيقته وبلى يوسف فيكتب يومه يكون المسئلة اتفاقية هم ثم قال والله لا اقربك شهرين بعد شهرين الاولين لم يكن مولى شئ وبه قال الشافعي واحمد ابو ثورهم لان الثاني شئ اى الكلام الثاني هم ايجاب مبتدئ اى ايجاب بين مبتدئهم وقصار ممنوعا بعد اليقين الاول بشهرين وبعد الثاني ثمانية شئ اى اليقين الثانية هم اربعة اشهر الاول ما مكث فيه فلم يحل مدة المنع شئ فلا يكون مولى والاصل في ذلك انه اذا لم يجد اسم الله تعالى في المعطوف ولا جوف النفي ولم يكتب بينهما ساعة دخل المعطوف في حكم المعطوف عليه كما في المسئلة الاولى واما اذا فات احد الامور المذكورة فقد كان ايجابا مبتدئا وعلى هذا لا يكون في المسئلة الثانية مولى لقوات الامور الثلاثة لوجود الملك يوما واعادة اسم الله وحرف النفي فقد صار ممنوعا الى اخره ذكره المصنف واذالم يكن مولى هنا يكون كلامه يمينين شثنين ويلزمه بالقربان كفارتان ولو قال والله لا اقربك سنة الا يوما لم يكن مولى في حق وقوع الطلاق ولكن لو قره بها في هذه المدة لم يزد الكفارة قاله تاج الشريعة وقال الاترازي المراد من قوله لم يكن مولى اى في الحال لا يكون مولى اذا قره بها يوما ومضى ذلك اليوم لم يزد شهرين وفي بعد اى تمام السنة اربعة اشهر فصار عد فان لم يبق اربعة اشهر لا يكون مولى الا اذا قره بها مرة ففي بعد القربان في السنة اربعة اشهر فصار عد وعلى ذلك نص في البسوط فخرج الطحاوي هم خلافا لفرش فانه يكون مولى عنده وبه قال الشافعي وذكر شمس الائمة البيهقي في كتاب النال في قياس واستحسان قال يصير مولى قياسا ولا يصير مولى استحسانا ولم يذكرها الحاكم في الكافي وشمس الائمة السرخي في بسوطه وشرح الكافي وكذا لم يذكرها في شريفي شرح الطحاوي وغير ذلك هم وهو شئ اى زفرهم بعرف الاستثناء شئ وهو قوله الا يوما هم الى اخره شئ اى الى اخر السنة هم اعتبارا بالاجازة شئ اى كما اذا اجره داره سنة الا يوما ولهذا لو قال والله لا اقربك السنة الا نقصان يومهم بعرف اليوم اسله اخر السنة بالاتفاق

هم بنت الى مدة المنع شئ اى فيعرف الاستثناء الى اخر السنة ثم مدة المنع ولما ان المولى من لا يملكه القربان اربعة اشهر لا شئ يلزمه ويملكه بنات شئ اى فيمكن المولى بها قسما بان المرأة بلا شئ يلزمه في يوم واحد اى يوم كان من ايام السنة فلا يكون مولى او بين هذا بقوله لان الشافعي يوم منكم بمكث شئ في حصول السنة فلا يقرب في اى اخر السنة اجزاء الكلامه على حقيقة لان اليقين مع الجملة لا يصح بلا ضرورة ان يراد به اخر السنة هم بخلاف الاجازة لان العرف شئ اى حرف اليوم هم الى الاخر شئ اى الى اخر السنة هم نصيحهم شئ اى نصيح الاجازة هم فانما شئ اى فان الاجازة هم لا تصح انك شئ اى عدم حصول المقصود وهو انك من استغفار المنفعة هم واذالك لم يكن اليقين لانما تصح مع الجملة كما ذكرنا فافرق المثلثان هم فان قربه في يوم شئ وفي بعض النسخ ولو قره بها في بعض يومهم اى في المصلحة المذكورة هم واما في اربعة اشهر او اكثر موارى سقوط الاستثناء شئ وقد روي الكلام فيه عن قريبهم ولو قال وهو باسقة شئ اى والمال انه كان بالبصرة هم والشدة لا دخل الكوفة وامرته بها شئ اى والمال ان امراته الكوفة هم لم يكن مولى لان يملكه القربان من غير شئ يلزمه بالاجازة من الكوفة شئ اى كوكيله اذنا يملكه قبل نفي اربعة اشهر فيقره بها فالتحقق معنى المايلا وقال الحاكم بشيء من الكافي وان حلف لا يقرب بها في مكان كذا او في مصر كذا او في ارض العراق لم يكن مولى لانه يقدر ان يخرجها من ارض العراق قبل نفي اربعة اشهر فخطا لا يغفر شئ وقال ابن ابي ابي هو قول وفي جوامع الفقه لو كان في بلدة وامرته في بلدة اخرى وقال والله لا ادخل بينهما اقل من ثمانية اشهر لا يصير مولى لاجاز انما تخير فيلقيان في اقل من اربعة اشهر وفي المطرغاني وقاضي خان لو كان بينه وبينها سيرة اربعة اشهر ففقيه باللسان ولم يعتبر خروج كل واحد منهما الى صاحبه هم قال شئ اى القدرى هم ولو جلت شئ ان قرتك فاعلى رج البيت او امرته او المولى الى بيت الشدة هم او بعزم شئ بان قال ان قرتك شئ اى هو من شئ اى قال ان قرتك فاعلى شئ اى قرتك هم او طلاق شئ بان قال ان قرتك ففرتك طلاق هم فهو مولى شئ في كل الصور المذكورة على ظاهر الرواية ممن اجماعا ففى بعضا خلافا ياتي ان الله تعالى هم لتحقيق المنع شئ عن القربان هم باليمين هو ذكر الشدة والجزء الاخرية شئ اشار بها الى الحرج وهو من سنة من سنة الطلاق ما في شئ اى الفقه من الشرط لغيره ان الجزاء الذي في وقوعه شدة على الحائض من مباشرة الشرطهم لما فيها شئ اى في الاثرية هم من الشدة شئ لانه اذا بشره بشرط يقع الجزاء لا محالة فيحصل الشدة فيكون الجزاء انما يقولنا قال مالك في الاثرية ان الايام لا يكون الا باليمين بان الله تعالى او بجماعة الذاتية كقولنا بظاهريه وقال ابن عباس كل من منعته الجماع ففى المايلا وبه قال الشعبي والنفخي واهل الحجاز اهل العراق واليونان وابو عبيد واذناه ابن المنذر وقال ابن المنذر الصحيح في قول الشافعي بغيره ان كل من منعته الجماع ففى المايلا وهذا هو المجدد ولو قال ان قرتك فاعلى صلاة او صلاة كعتين او عوف فليس بمولى وقال محمد بن مولى وبه قال مالك والشافعي واحمد وزفر وسن وهو قول ابى يوسف او لا ولو قال فاعلى ابتاع

فتمت مدة المنع ولما ان المولى من لا يملكه القربان اربعة اشهر لا شئ يلزمه ويملكه بنات شئ اى فيمكن المولى بها قسما بان المرأة بلا شئ يلزمه في يوم واحد اى يوم كان من ايام السنة فلا يكون مولى او بين هذا بقوله لان الشافعي يوم منكم بمكث شئ في حصول السنة فلا يقرب في اى اخر السنة اجزاء الكلامه على حقيقة لان اليقين مع الجملة لا يصح بلا ضرورة ان يراد به اخر السنة هم بخلاف الاجازة لان العرف شئ اى حرف اليوم هم الى الاخر شئ اى الى اخر السنة هم نصيحهم شئ اى نصيح الاجازة هم فانما شئ اى فان الاجازة هم لا تصح انك شئ اى عدم حصول المقصود وهو انك من استغفار المنفعة هم واذالك لم يكن اليقين لانما تصح مع الجملة كما ذكرنا فافرق المثلثان هم فان قربه في يوم شئ وفي بعض النسخ ولو قره بها في بعض يومهم اى في المصلحة المذكورة هم واما في اربعة اشهر او اكثر موارى سقوط الاستثناء شئ وقد روي الكلام فيه عن قريبهم ولو قال وهو باسقة شئ اى والمال انه كان بالبصرة هم والشدة لا دخل الكوفة وامرته بها شئ اى والمال ان امراته الكوفة هم لم يكن مولى لان يملكه القربان من غير شئ يلزمه بالاجازة من الكوفة شئ اى كوكيله اذنا يملكه قبل نفي اربعة اشهر فيقره بها فالتحقق معنى المايلا وقال الحاكم بشيء من الكافي وان حلف لا يقرب بها في مكان كذا او في مصر كذا او في ارض العراق لم يكن مولى لانه يقدر ان يخرجها من ارض العراق قبل نفي اربعة اشهر فخطا لا يغفر شئ وقال ابن ابي ابي هو قول وفي جوامع الفقه لو كان في بلدة وامرته في بلدة اخرى وقال والله لا ادخل بينهما اقل من ثمانية اشهر لا يصير مولى لاجاز انما تخير فيلقيان في اقل من اربعة اشهر وفي المطرغاني وقاضي خان لو كان بينه وبينها سيرة اربعة اشهر ففقيه باللسان ولم يعتبر خروج كل واحد منهما الى صاحبه هم قال شئ اى القدرى هم ولو جلت شئ ان قرتك فاعلى رج البيت او امرته او المولى الى بيت الشدة هم او بعزم شئ بان قال ان قرتك شئ اى هو من شئ اى قال ان قرتك فاعلى شئ اى قرتك هم او طلاق شئ بان قال ان قرتك ففرتك طلاق هم فهو مولى شئ في كل الصور المذكورة على ظاهر الرواية ممن اجماعا ففى بعضا خلافا ياتي ان الله تعالى هم لتحقيق المنع شئ عن القربان هم باليمين هو ذكر الشدة والجزء الاخرية شئ اشار بها الى الحرج وهو من سنة من سنة الطلاق ما في شئ اى الفقه من الشرط لغيره ان الجزاء الذي في وقوعه شدة على الحائض من مباشرة الشرطهم لما فيها شئ اى في الاثرية هم من الشدة شئ لانه اذا بشره بشرط يقع الجزاء لا محالة فيحصل الشدة فيكون الجزاء انما يقولنا قال مالك في الاثرية ان الايام لا يكون الا باليمين بان الله تعالى او بجماعة الذاتية كقولنا بظاهريه وقال ابن عباس كل من منعته الجماع ففى المايلا وبه قال الشعبي والنفخي واهل الحجاز اهل العراق واليونان وابو عبيد واذناه ابن المنذر وقال ابن المنذر الصحيح في قول الشافعي بغيره ان كل من منعته الجماع ففى المايلا وهذا هو المجدد ولو قال ان قرتك فاعلى صلاة او صلاة كعتين او عوف فليس بمولى وقال محمد بن مولى وبه قال مالك والشافعي واحمد وزفر وسن وهو قول ابى يوسف او لا ولو قال فاعلى ابتاع

لانه لو كان نيتا كان
 حنثا ولنا انه اذا اهاك
 المنع فيكون ارضاء هابا
 باللسان اذا ارتفع الظلم
 لا يجازي بالطلاق ولو
 قد على الجماع في المدة
 بطل ذلك في وصار
 فنيته بالجماع لانه قد
 على الاصل قبل حصول
 بالحنث اذا قال لامرأة
 انت عن حوام سئل عني
 فان قال اردت الكذب
 فهو كما قال لانه في
 حقيقة كلامه
 وقيل لا يصدق في
 القضاء لانه يبين ظاهرا

لانه لو كان نيتا كان حنثا ولنا انه اذا اهاك المنع فيكون ارضاء هابا باللسان اذا ارتفع الظلم لا يجازي بالطلاق ولو قد على الجماع في المدة بطل ذلك في وصار فنيته بالجماع لانه قد على الاصل قبل حصول بالحنث اذا قال لامرأة انت عن حوام سئل عني فان قال اردت الكذب فهو كما قال لانه في حقيقة كلامه وقيل لا يصدق في القضاء لانه يبين ظاهرا

وهو مثل نحو يم بصنعة من ابيس بن جابر قال ابو سلمة بن عبد الرحمن القاسم مولى النعمان في الواحدة بياضه وان نوى ثلثا ثلثا وان لم يكن له نية فليس بشئ وهو مذنب بالشورى والعاشرة انها تصير حراما بذلك ولم يذكر واخلافا يروى ذلك عن ابى هريرة وجلاس بن عمرو وموسى بن زيد انهم اجمروا باقتناها فقط الحادى عشر ان نوى واحدة او لم ينو شيئا ففى واحدة وان نوى ثلثا ثلثا وان نوى ثنتين ثنتين يروى ذلك عن ابراهيم وعليه المتأخرون من شيوخنا الا ان نية الثنتين ظلم لا يصح عندنا الثلثة والثلاثى عشر مومن لكن كفارة ثلث رقبته روى ذلك عن ابراهيم وقال المتأخرون وهو مومن فقط والثلاثى عشر مومن في غير الزوجة ومومن يمين في الزوجة بروى عن الحسن وروى للشافعية والاربع عشر ليس بشئ في الامتة لاني الزوجة والطعام كالامة وروى قال مالك والناس عشرة ان ذلك باطل كذب بهى زوجه وان زاد كالميتة والدم وحكم الخنزير ونوى بذلك طم الطلاق اوله نوى ذكره ابن خزيمة في المحلى وزعم انه مذنب بن عباس وشيخى وابى سلمة بن عبد الرحمن وابى سليمان الخطيبى وجميع الظاهريه هم فان قال اردت الطلاق ففى تطبيقه بانيته الا ان نوى الثلث ش لانه من الفاظ الكتابات يقع على الادنى مع احتمال الكل واذا نوى ثنتين كانت واحدة بانيته عندنا الا ان اللفظ لا يحتمل التعدد خلافا لغيره الا ان كانت المرأة امة فحينئذ يقع اثنتان لان ذلك جنس طلاقا هم وقد ذكرناه في الكتابات ش اشار به الى انه تقدم البحث في الكتابات هم ون قال اردت الظاهر فظاهر ش كذا ذكر القدرى ولكنه ليس بظاهر رواية عن اصحابنا ولهذا لم يذكر الطحاوى والما لم الشيبه في مختصره كما لم اذ انوى الظاهر وذكره من المايمة السرخسى ومما اشدنا قلعنا عن النوا وانه يكون ظاهرا عندنا في حقيقته وابى يوسف اشار الى المصنف ليقولهم وهذا ش اى كونه طارا هم عندنا في حقيقته وابى يوسف وقال محمد بن ابيس بطلان التثنية بالحرمة ش ولم يوجب التثنية لعدم حرف التثنية وهو الكاف فلم تقع نية هم وهو الركن فيه ش اى التثنية المذكور هو الركن في الظاهرهم وكما ش اى الماي حقيقته وابى يوسف هم انه ش اى القابل ليقول انت على حرامهم هم اطلق الحرمة ش حيث لم يقيد بالشئ والمرأة تارة تكون محرمة بالطلاق وتارة بالظهار ومطلق الحرمة يحتمل المقتد وفي الظاهر نوع حرمة لانه اذا قال لامرأة انت على نكاحي فقد حرمت عليه حتى يخرج من طهاردهم والمطلق يحتمل المقتد ش ومن نوى محتمل كلامه صدق هم وان قال اردت التحريم اوله اردت ش اى قال لم ارد به شيئا فمومن يصير به مولا ش حتى اذا قر بها كفر عن يمينه وان لم يقربها حتى مضت اربعة شهورات بالظهار او اذا اراد التحريم فاما يكون يمينان لان تحريم البياح يمين لقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا ما حلال الله تعالى قد فرض الله لكم تحلة بما حكم وما اذ لم يرد شيئا خلاص الحرمة فبانته باليمين او فى الحرامات لان في الايلاء الوطى حلال قبل الكفارة وفي الظاهر ليس كذلك واذا اراد به الطلاق ورفع بانيته يحرم الوطى والايلاء لا يحرم الوطى فلما كانت حرمة يمين ادنى الحرامات تعينت بيقضا هم لان الاصل في تحريم الحلال انها مومن عندنا ش لان تحريم الحلال

وان قال اردت بطلان
 ففى تطبيقه بانيته الا ان
 بنوى الثلث وقد ذكرنا
 في الكتابات ان قال
 الظاهر فظاهر ش
 عند ابي حنيفة في ابي
 يوسف وقال محمد بن ابيس
 بطلان لا لعدم التثنية
 المحققة هو المكن فيه
 انه اطلق الحرمة وفي
 الظاهر نوع حرمة المطلق
 يحتمل المقتد لن قال
 التحريم او هو اذ به شيئا
 فهو يمين بصيرة مولى
 لا ان الاصل في تحريم الحلال
 انها مومن عندنا

بني شاذان من الله تعالى لانه قلب المشرك لكن البني من نفسه عن ذلك الشئ فاذا باشره فعليه الكفارة هم وسعد ذكره
 في الايمان ان الله تعالى شئ اى شئ ذكره الفصل في كتاب الايمان ان الله عز وجل هم ومن المشرك من يعرف لفظه التحريم
 الى الطلاق شئ في قوله اما انت على حرام هم من غير نية بحكم العرف شئ لان العادة جرت بين الناس في زماننا هذا انهم
 يريدون الطلاق بهذا او ارون المشرك اباء الاسكان و اباء كبرن سيد و الفقيه اباء المند و اباء هم من كبار علمائنا
 الامنيين يلج قانهم قانوا يقع الطلاق وقال الفقيه ابو الليث و بنناخذ وكذا الجواب في قوله كل حل على حرام و حلال الله
 على حرام او قال حلال المسلمين على حرام وفي الذخيرة هذا كله طلاق باين باتفاق وان كان له اربع نسوة وقع على كلوا
 احده طلاقه بائنة وفي فتوى الاوزجندى والامام سعود بن جبير الكاشاني انه يقع واحدة و البيا ان اليه نال صاحب
 الذخيرة وهو الاظهر والاشبه وفيه لو قال على حرام ولم يكن له امرأة لم يفسد شئ لانه يمين بالطلاق ولا زوجه له فان تزوج
 امرأة و باشرها شرط اختلافه انية قال ابو جعفر بنين الزوجه وقال غيره الاتيين و بنناخذ الفقيه ابو الليث و عليه الفتوى لو قال
 انت حرام الف مره فمى واحدة و لو طلق الحرة واحدة ثم قال انت على حرام فمى اثنتين لا يقع نية وان نوى الثلاث تحت
 و يقع طلاقان اخران وان لم ينو اليمين فمى يمين لان تحريم الحلال يمين في الزوجات ايلاء و لو قال انتما على حرام فتوى
 الثلاث في احديهما واحدة في الاخرى كان كما نوى عند ابى حنيفة ذكره المرغنياني و لو قال انت ممنى في الحرام و لو قال انك
 حرام او قال حلال فقالت انت ممنى او على مثل ما انت على جيب اهل المصنفى طالق ان نواه و لو قال الطلاق لم يفسد نية يقع و
 و هذا الكلام ناش من اهل مصر فروع الى من امرته ثم قال الاخرى اشركك في الملاء و هذه كان باطلا و لو قال انت على حرام
 ثم قال الاخرى اشركك بها كان مولىا منها وكذا لو قال ان وطيتك فجدى هذا حرثات العبد او عتقه بطل الايلاء و به
 قال الشافعي والكل واحد و لو قال والله لا وطيتك في الذير اى فيما دون الفرج لم يفسد مولىا خلافا لما لك و لو قال والله
 لا باسك الاجماع سوا رسل عن نية فان قال اردت الوطى في الدبر صار مولىا و لو قال اردت به جاعا ضعيفا لا يزيد
 على التقاء الختانين لم يكن مولىا و لو قال اردت التقاء الختانين فهو مولى كما لو قال والله لا اطاك الا فيما دون فان لم يكن
 نية فليس بشئ و لو قال ان قربك فعلى ان شئ في السوق لا يكون مولىا عند الجمهور الا رواية عن احمد و لو قال الذي قد
 لا اترك مولىا عند ابى حنيفة لانه من اهل الطلاق و به قال الشافعي وكذا ظاهره و به قال احمد و ابو ثور و قال مالك ليقطع اسكنا
 وقال ابو يوسف ومحمد ان حلف بالله لا يصير مولىا و لو حلف بالعتق و الطلاق يصير مولىا و لو حلف بالصوم و الحج و العمرة و
 لا يصير مولىا بالطلاق بالاتفاق و لو الى سلم من امرته ثم ارتد ثم سلم ثم تزوجها يكون مولىا عند ابى حنيفة و روى ابو يوسف
 من سبط ايلاء و لو قال غا هرت ثم ارتد ثم سلم فمولىا عند ابى حنيفة ان طهارة بطل عند ولابنا في

وستكون في ايما
 ان شاء الله و
 من يعرف لفظه
 التحريم الى بطلان
 من غير نية يحكم
 الشرع والله اعلم
 بالصواب

بني شاذان من الله تعالى لانه قلب المشرك لكن البني من نفسه عن ذلك الشئ فاذا باشره فعليه الكفارة هم وسعد ذكره
 في الايمان ان الله تعالى شئ اى شئ ذكره الفصل في كتاب الايمان ان الله عز وجل هم ومن المشرك من يعرف لفظه التحريم
 الى الطلاق شئ في قوله اما انت على حرام هم من غير نية بحكم العرف شئ لان العادة جرت بين الناس في زماننا هذا انهم
 يريدون الطلاق بهذا او ارون المشرك اباء الاسكان و اباء كبرن سيد و الفقيه اباء المند و اباء هم من كبار علمائنا
 الامنيين يلج قانهم قانوا يقع الطلاق وقال الفقيه ابو الليث و بنناخذ وكذا الجواب في قوله كل حل على حرام و حلال الله
 على حرام او قال حلال المسلمين على حرام وفي الذخيرة هذا كله طلاق باين باتفاق وان كان له اربع نسوة وقع على كلوا
 احده طلاقه بائنة وفي فتوى الاوزجندى والامام سعود بن جبير الكاشاني انه يقع واحدة و البيا ان اليه نال صاحب
 الذخيرة وهو الاظهر والاشبه وفيه لو قال على حرام ولم يكن له امرأة لم يفسد شئ لانه يمين بالطلاق ولا زوجه له فان تزوج
 امرأة و باشرها شرط اختلافه انية قال ابو جعفر بنين الزوجه وقال غيره الاتيين و بنناخذ الفقيه ابو الليث و عليه الفتوى لو قال
 انت حرام الف مره فمى واحدة و لو طلق الحرة واحدة ثم قال انت على حرام فمى اثنتين لا يقع نية وان نوى الثلاث تحت
 و يقع طلاقان اخران وان لم ينو اليمين فمى يمين لان تحريم الحلال يمين في الزوجات ايلاء و لو قال انتما على حرام فتوى
 الثلاث في احديهما واحدة في الاخرى كان كما نوى عند ابى حنيفة ذكره المرغنياني و لو قال انت ممنى في الحرام و لو قال انك
 حرام او قال حلال فقالت انت ممنى او على مثل ما انت على جيب اهل المصنفى طالق ان نواه و لو قال الطلاق لم يفسد نية يقع و
 و هذا الكلام ناش من اهل مصر فروع الى من امرته ثم قال الاخرى اشركك في الملاء و هذه كان باطلا و لو قال انت على حرام
 ثم قال الاخرى اشركك بها كان مولىا منها وكذا لو قال ان وطيتك فجدى هذا حرثات العبد او عتقه بطل الايلاء و به
 قال الشافعي والكل واحد و لو قال والله لا وطيتك في الذير اى فيما دون الفرج لم يفسد مولىا خلافا لما لك و لو قال والله
 لا باسك الاجماع سوا رسل عن نية فان قال اردت الوطى في الدبر صار مولىا و لو قال اردت به جاعا ضعيفا لا يزيد
 على التقاء الختانين لم يكن مولىا و لو قال اردت التقاء الختانين فهو مولى كما لو قال والله لا اطاك الا فيما دون فان لم يكن
 نية فليس بشئ و لو قال ان قربك فعلى ان شئ في السوق لا يكون مولىا عند الجمهور الا رواية عن احمد و لو قال الذي قد
 لا اترك مولىا عند ابى حنيفة لانه من اهل الطلاق و به قال الشافعي وكذا ظاهره و به قال احمد و ابو ثور و قال مالك ليقطع اسكنا
 وقال ابو يوسف ومحمد ان حلف بالله لا يصير مولىا و لو حلف بالعتق و الطلاق يصير مولىا و لو حلف بالصوم و الحج و العمرة و
 لا يصير مولىا بالطلاق بالاتفاق و لو الى سلم من امرته ثم ارتد ثم سلم ثم تزوجها يكون مولىا عند ابى حنيفة و روى ابو يوسف
 من سبط ايلاء و لو قال غا هرت ثم ارتد ثم سلم فمولىا عند ابى حنيفة ان طهارة بطل عند ولابنا في

باب الخلع
 و اذا اشاق الزوجان
 وخافان لا يقيما
 حرم الله فلا
 بان تفقد نفسها
 منه بمال يخلها
 به لقوله تعالى
 فلا جناح عليهما
 اقتدت به
 ه ه ه ه ه

فلا يرضى بها المهر من هو الذي صح رجوعه وروايت فان كان الاعتناء على التمسح روية عن النبي صلى الله عليه وسلم
 كافي الباب فقد وقعت على حاله انه روي عنه خلافا لما ذكرناه من لايته شئ اى ولان الخلع هم تحيل الطلاق على ما بين
 الكنايات والواقع بالكنايات بين شئ سوى قوله انت واحدة واتحدى واستبرى رحمك هم الا ان ذكر المال شئ
 جواب عما يقال لو كان الخلع من الكنايات كانت الية شرطية وليست بشرط فاجاب بقوله الا ان ذكر المال هم اعني
 عن الية شئ اى في الخلع تقريره ان جانب الطلاق يتعلق بذكر المال وقوله بمقابلته قد انفسا قلوبهم حتى الى الية
 كما في حال ذكر الطلاق هم ولا مناشئ اى ولان المرأة هم لا تسلم المال الا تسلم لها نفسها شئ يانه ان الخلع تحيل
 الا تسلم عن اللباس او عن الخبز او عن النكاح فلا ذكر العوض كان المراد الا تسلم عن النكاح كما هو ذلك اشارة
 الى ما ذكر من سلامة نفس عند تسليم المال هم ولا يكون ذلك الا بالبيونة شئ فقلنا يكون الخلع بانيهم فان كان
 شئ من ثمن المرأة اذا استعصمت عليه وبغضته وقال الزوج هو الكراهية والاعراض من كل واحد من الزوجين والآخر
 وكذلك النشوز ليقا ان ثمن المرأة عن زوجها ونشبت ثم ان كان النشوز هم من قبله شئ اى من قبل الزوج
 هم كره له ان ياخذ منها شئ اى من المرأة هم عوضا شئ قليلا كان او كثيرا هم بقوله تعالى وان اردتم استبدال
 زوج مكان زوج الى ان قال الله تعالى فلا تأخذوا منهم شيئا شئ تمام الية واتيتم احداهن قنطارا فلا تأخذوا منه
 شيئا تأخذونه بنتا وانما بينا فالزوج يشترك فيه الذكر والانثى كافي قوله تعالى او خلت انت وزوجك الجنة والقنطار على
 سبك ثور ذببا او نفقة ويقال هو سبعون الف دينار ويقال هو الف وماية او قنطار من الذهب والادب والواقية
 اربعون درهما وقال الزمخشري القنطار الممال العظيم والبستان ان يستقبل الرجل بالمرء وهو برسه منه والية
 نص على كراهية اخذ العوض مع هذا لو اخذ العوض جاز لان النية المعنى في غيره وبى زيادة الاسياش فلا يعود مشروعية
 كالباع وقت النداء يوم الجمعة يجوز كره ويجوز الخلع على مال وبه قال الشافعي واهم ذلك في رواية ابن القاسم وقال
 الزمخشري واما لا يحل له اخذ شئ اذا كان النشوز منه ومع ذلك او تخالفا لزم الطلاق ويرد اخذ منها وفي الذخيرة
 قالها ثم قال لم انوبه الطلاق فان لم يذكر بالصدق قضاء وروايت وان ذكر لا يصدق قضاء وفيه توفى يكون الخلع
 فقلنا قال بعض اصحابنا في هذا مروي عن ابن عباس وقال بعضهم لا ينفذ وفي كتب الشافعية الخلع حلقة اذا كان
 الطلاق ولفظ الخلع واضح والمقابلة ان نوى الطلاق خطا وان لم ينو الطلاق فقلنا شئ اقول طلاق افسح اوسع
 شئ ولفظ الخلع مبرح وفي قول كناية والمقابلة ان نوى الطلاق خطا وان لم ينو الطلاق فقلنا شئ اقول طلاق افسح اوسع
 الية الشك من لايته شئ اى لان الزوج هم او شئ بالاستبدال فلا يرضى في شئ باخذ المال شئ حتى لا يحل لها من حديق

ولا يَحْتَمِلُ الطَّلَاقُ حَصْرَ
 صَارَ مِنَ الْكُنَايَاتِ الْوَأَمْرَ
 بِالْكُنَايَاتِ بَأَنَّ
 الْإِنِّ ذَكَرَ الْمَالَ
 اعْنَى عَنْ النِّيَّةِ
 هَذَا لِأَنَّهُ لَا تَسْلَمُ
 الْمَالَ إِلَّا لَتَسْلَمَ لَهَا
 نَفْسُهَا وَذَلِكَ
 بِالْبَيُونَةِ وَإِنْ
 كَانَ النِّشْوَ
 مِنْ مِثْلِهِ يَكْرَهُ
 لَهُ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهَا
 عَوْضًا قَوْلُهُ تَعَالَى
 وَإِنْ أَرَدْتُمْ اسْتِبْدَالَ
 زَوْجٍ مَكَانَ زَوْجٍ
 مِنْهُنَّ فَلَا تَأْخُذُوا
 مِنْهُنَّ شَيْئًا وَلَا دَحْشَتَهُمَا
 بِالْإِسْتِبْدَالِ فَلَا تُزِيدُ فِي
 وَحْشَتِهِمَا بِأَخْذِ الْمَالَ

الاستبدال

استبدال الزوج واخذ المال شئ وان كان النشوز منها شئ ان من المرأة هم كرهنا شئ اى للزوج هم ان ياخذ
 منها اكثر مما اعطاه شئ وهو اخذ الفضل على ما سبق اليها الما مقدار المهر فلا يكره اخذ ورواية كتاب طلاق الاصل هم
 وفي رواية الجاسع الصغير طاب له الفضل اي الفضل على مقدار مهرهم لا طلاق ما لونه شئ وهو قوله تعالى فلا
 جناح عليهما فيما افترت به وهو باطلا فليس الخليل والكثير والمهر وغيره وفي التمهيد وجوز لك والشافعي الخلع بجميع المالا اذا كان
 النشوز منها لقوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترت به وعن سولة لصيغة ثبت ابى عبيد افترت بكل شئ لما لم يكره ذلك
 ابن عمر وقال ابن عمر وابن عباس رضي الله تعالى عنهما لا بأس ان ياخذ منها اكثر مما اعطاه او هو اخذ الفضل على ما سبق
 ايما هو قول مكره ومجاهد وابراهيم واخرون قال عكرمة ياخذ منها حتى مرطبا وقال ابراهيم ومجاهد ياخذ منها ما عاين راسها
 وفي الحلبي وكره على بن ابي طالب والحكم بن عتيبة وحماة بن ابي سليمان وميمون بن مهران ان ياخذ زيادة على ما اعطاه او
 في التمهيد وهو قول الحسن وعطاء وطائوس وعن ابن اسيب والشعبي لا ياخذ منها الا ما اعطاه اذا كان النشوز منه وهو مضار
 هم بدو شئ اى او لا يعني الية التي بدلتها او لا هو قوله تعالى فلا جناح عليهما فيما افترت به هم ووجه الاخرى شئ اى
 الرواية الاخرى اراد به رواية القدرى وهو قوله كرهنا ان ياخذ من ما اعطاه او روية الاصل هم قوله
 عليه السلام في امرأة ثابت بن قيس بن شماس اما الزيادة فلا شئ هذا روي مسلا عن عطاء وعن ابن الزبير رضي الله تعالى
 عنهم حديث عطاء ورواه ابو داود وفي مراسيل عنه قال جارت امرأة الى النبي صلى الله عليه وسلم تشكروا بها فقال اتروين
 اليه حديقة التي اصدقك قالت نعم وزيادة قال اما الزيادة فلا وحديث ابن الزبير اخرجه الدارقطني في مسنده عن جرج
 عن ابن جرج قال اخبرني ابو الزبير بن ثابت بن قيس بن شماس كانت عنده زينب بنت عبد الله بن ابي بن سلول
 وكان اصدقها حديقة فكرهته فقال النبي صلى الله عليه وسلم اتروين عليه حديقة التي اعطاك قالت نعم وزيادة فقال
 النبي صلى الله تعالى عليه وسلم اما الزيادة فلا ولكن حديقة فخذوا وحصل سبيلها انتهى وقال لا تترزى وجهه ما روى اصحابنا
 امرأة ثابت بن قيس بن شماس انت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله لا انا ولا ما ثبت فقال اتروين عليه
 حديقة قالت نعم وزيادة فقال اما الزيادة فلا فخذ الحديقة على الكراهية في اخذ الفضل هم وقد كان النشوز منها شئ الوافيه
 الحال واعلم ان هذا الزيادة المذكورة في حديث ثابت بن قيس ليست ثابتة في رواية البخاري وغيره من الصحاح وقال لا تترزى
 اصحابنا ثبتوها في روايتهم في كتب الفقه انتهى قلت هذا عند حق الاصحاب لانهم ما ثبتوا من عندهم بل عندوا فيها على عمل
 ابن داود ومسل ابن الزبير الذين ذكرناهم ولواخذ الزيادة شئ اى ولواخذ الزوج الزيادة فيا اذا كان النشوز
 من قبلها هم جاز في القضاء وكذا اذا اخذوا النشوز منه شئ اى وكن اذا اخذ الزوج والحال ان النشوز منه

وان كان النشوز
 كرهنا له ان ياخذ
 منها اكثر مما
 اعطاه وفي رواية
 لمجامع الصغير
 طاب الفضل
 لا طلاق ما لونه
 وجه الاخرى
 قوله عليه السلام
 في امرأة ثابت
 بن قيس بن شماس
 اما الزيادة فلا
 النشوز منها ولو اخذ
 جاز في القضاء ولا
 اخذوا النشوز منه

لم تفرغ غارة فلا يجب عليها شيء من ذلك... اى لا ابل الاسلام لان السلم منقوع من تسليمه وتسليمه ولا الى ايجاب غيره... اى لا وجه الى ايجاب المهر...

كله لا وجه الى ايجاب المهر... لا وجه الى ايجاب غيره... لا وجه الى ايجاب المهر...

ما...

وجاهته مستدركه نحو المصداق والديس والى القضاة... اى لا وجه الى ايجاب المهر... اى لا وجه الى ايجاب المهر...

قال ومكنا... ان يكون مهرها... ان يكون مهرها... في الخلع لان ما...

هم وان قالت له خالتي على ماني يدري من المال فخالها فلم يكن في يد ابنتي ثروت عليه مهر الانها سمعت المالك من الزوج
 راضيا بالزوال الا بعوض ولا وجه لا سباب المسمى وقيمة للجمالة ولا وجه نش اى ولا وجه ايضا بالجرع هم الى قيمة
 البضع اعني مهر النسل لانه غير متقوم حاله الخرج نش لان الزوج لم يملك شيئا بل سقطت عنه فعيين ايجاب قائم به
 على الزوج اى ايجاب ما قام البضع بالمال على الزوج وهو المهر و قال القاضي من الجمالة في المني عليها اي يقع عليه اسم
 المثل وعندها عند الشافعي عليها مهر النسل قول واحد وهو دفع الفرض عن نش اى عن الزوج لان فيه دفعا للفرد ولغيره
 الاسكان ولا يقال البضع مائة مائة ولا اسكان الفسخ النخل فوجب قيمة البضع عليها لان النخل يطل ذلك بارتداد المرأة
 فان استملك البضع حاصل مع هذا الجوع لقيمة البضع عليها وفي قاضيان لو قال لها خلعي نفسك بالمال او بما
 شئت وقالت اختعت لا يقع الطلاق لانه يبيع بغيره او مستقصا وهو محال وكذا لو قال بان فقلت اختعت فذكر
 في الوكالة انه يقع وفي الطلاق انه لا يتم ولو قال خلعي نفسك ولم يذكر ما لا ذكر خواهر زاده انه تقع طلاقه واحد بنية
 وفي المنتقى لا يقع ولا يكون وخولها الا بالمال الا ان يوصى الزوج الطلاق لغيره وكذا لو قال غير اخلع امراتي
 فليس له ان يخلعها الا بهما وذكر ابن ساعقة عن محمد انه يكون طلاقا بانها بغير مال وبهذا الشافعي وفي جوامع الفقه
 لو قال فلك نفسك بكذا كان خلعاً ولم يذكر البذل في رواية هشام وابن ساعقة عن محمد وعن الكرخي ولعل القاسم
 انه ليس بخلع وفي موضع آخر يقع به طلاق باين ولا يبرأ الزوج عن المهر وعن ابن سلام وغيره وهو اختيار الشافعي والجمهور
 في الفتاوى وفي الفتاوى ان نوى الطلاق يقع ولا يبرأ من المهر وقال خلعي نفسك كذا فقلت فعلت لم يذكر البذل
 كان سؤالا وطلبا للخلع حتى لو قال خلعتك بكذا يتوقف على قبولها كذا في الاصل وعن محمد يقع بغيره وكذا لو قالت خلعتي
 بهما وفي الفتاوى لو قال شرعي نفسك مني ولم يذكر الا فقلت اختريت لا يقع بخلاف قوله خلعتي نفسك مني فقلت
 اختعت ولو قالت خلعتي بكذا فقلت خلعتك فهو جواب وقيل ابتداء ولو قال خلعتك لستته هو ابتداء بالاختلاف و
 لو قال خلعتك بكذا فقلت نعم فليس بشي كانهما قالت نعم خلعتني ولو قالت رضيت او اخرجت مع هم ولو قالت خالتي
 على ماني يدري من درهم او من اندر اهرم ففعل ولم يكن في يد ابنتي فعليها ثمانية دراهم لانها سمعت الجمع واقالة ثمانية
 هم وكلمة من بها للمصلحة شى اى للبيان هم دون التبعض لان الكلام بخيل بدو شى اى بدون من لانها لو
 قالت خلعتي على ماني يدري درهم كان الكلام بخلاف مكان صلة ويحق لفظ الجمع فيلزمها ثمانية دراهم فان قلت ينبغي ان
 يلزمها درهم واحد لان الجمع المعروف باللام للنفس قلت نعم اذا كان الجمع مجردا عن الاضافة والاشارة لاختصاصه ما
 تحريمه والدرهم حقيقة فيجب اعتباره معنى الجمعية على ما نقول ان اللام الداخلة على الجمع فيه احتمالات قيد لبعض

وان قالت خالتي
 على ماني يدري
 من مال خالتي
 فلم يكن في يد ابنتي
 ثروت عليه مهر
 لانها سمعت
 المالك من الزوج
 راضيا بالزوال
 الا بعوض ولا وجه
 لا سباب المسمى
 وقيمة للجمالة
 ولا وجه نش
 اى ولا وجه
 ايضا بالجرع
 هم الى قيمة
 البضع اعني مهر
 النسل لانه غير
 متقوم حاله
 الخرج نش لان
 الزوج لم يملك
 شيئا بل سقطت
 عنه فعيين
 ايجاب قائم به
 على الزوج اى
 ايجاب ما قام
 البضع بالمال
 على الزوج وهو
 المهر و قال
 القاضي من
 الجمالة في
 المني عليها
 اي يقع عليه
 اسم المثل
 وعندها عند
 الشافعي
 عليها مهر
 النسل قول
 واحد وهو
 دفع الفرض
 عن نش اى
 عن الزوج لان
 فيه دفعا
 للفرد ولغيره
 الاسكان ولا
 يقال البضع
 مائة مائة ولا
 اسكان
 الفسخ النخل
 فوجب قيمة
 البضع عليها
 لان النخل
 يطل ذلك
 بارتداد
 المرأة فان
 استملك
 البضع حاصل
 مع هذا
 الجوع لقيمة
 البضع عليها
 وفي قاضيان
 لو قال لها
 خلعي نفسك
 بالمال او بما
 شئت وقالت
 اختعت لا
 يقع الطلاق
 لانه يبيع
 بغيره او
 مستقصا
 وهو محال
 وكذا لو قال
 بان فقلت
 اختعت فذكر
 في الوكالة
 انه يقع وفي
 الطلاق انه
 لا يتم ولو
 قال خلعي
 نفسك ولم
 يذكر ما لا
 ذكر خواهر
 زاده انه
 تقع طلاقه
 واحد بنية
 وفي المنتقى
 لا يقع ولا
 يكون وخولها
 الا بالمال
 الا ان يوصى
 الزوج
 الطلاق
 لغيره وكذا
 لو قال غير
 اخلع امراتي
 فليس له ان
 يخلعها الا
 بهما وذكر
 ابن ساعقة
 عن محمد انه
 يكون طلاقا
 بانها بغير
 مال وبهذا
 الشافعي وفي
 جوامع الفقه
 لو قال فلك
 نفسك بكذا
 كان خلعاً ولم
 يذكر البذل
 في رواية
 هشام وابن
 سلام وغيره
 وهو اختيار
 الشافعي والجمهور
 في الفتاوى
 وفي الفتاوى
 ان نوى
 الطلاق
 يقع ولا
 يبرأ من
 المهر وقال
 خلعتي
 نفسك كذا
 فقلت فعلت
 لم يذكر
 البذل كان
 سؤالا وطلبا
 للخلع حتى
 لو قال
 خلعتك
 بكذا يتوقف
 على قبولها
 كذا في
 الاصل وعن
 محمد يقع
 بغيره وكذا
 لو قالت
 خلعتي
 بهما وفي
 الفتاوى
 لو قال
 شرعي
 نفسك مني
 ولم يذكر
 الا فقلت
 اختريت لا
 يقع بخلاف
 قوله
 خلعتي
 نفسك مني
 فقلت
 اختعت ولو
 قالت
 خلعتي
 بكذا فقلت
 خلعتك
 فهو جواب
 وقيل
 ابتداء ولو
 قال
 خلعتك
 لستته هو
 ابتداء
 بالاختلاف
 و لو قال
 خلعتك
 بكذا فقلت
 نعم فليس
 بشي كانهما
 قالت نعم
 خلعتني
 ولو قالت
 رضيت
 او اخرجت
 مع هم ولو
 قالت
 خالتي
 على ماني
 يدري من
 درهم او من
 اندر اهرم
 ففعل ولم
 يكن في يد
 ابنتي
 فعليها
 ثمانية
 دراهم لانها
 سمعت
 الجمع واقالة
 ثمانية هم
 وكلمة من
 بها للمصلحة
 شى اى للبيان
 هم دون
 التبعض لان
 الكلام بخلاف
 مكان صلة
 ويحق لفظ
 الجمع فيلزمها
 ثمانية
 دراهم فان
 قلت ينبغي
 ان يلزمها
 درهم واحد
 لان الجمع
 المعروف
 باللام للنفس
 قلت نعم
 اذا كان
 الجمع مجردا
 عن الاضافة
 والاشارة
 لاختصاصه
 ما تحريمه
 والدرهم
 حقيقة فيجب
 اعتباره
 معنى الجمعية
 على ما نقول
 ان اللام
 الداخلة على
 الجمع فيه
 احتمالات
 قيد لبعض

بمطلق الجمع لعل المصنف ذهب الى هذا القول ولا يرد عليها ما اذا قال لامرأة اختاري من الثلاث ما شئت
 فانما اذا اختارت الواحدة او اثنتين يصح لان من فيه للتبعض لعدم اختلال الكلام بدونه بخلاف صورة الخلع
 فان فيه للتبعض والعلة لاختلال الكلام بدونه ولا يقال المقوم من اختاري ما شئت غير المقوم من اختاري
 من الثلاث ما شئت لان القول الغائرة بين الحينين لا يقتضي الاختلال في الكلام لان المدعى صحة الكلام بدون كبر سن
 وصحته ليست بموقوفة على عدم الغائرة هم واذا اختلعت على عبد لها بقى على انها برية من فمائه شى اى اياها يعني
 لا تطبق على تحصيله ان وجده سلمته والا فلا شى عليها هم ثم تبرأش وعند مالك الاضمان عليها وعند الشافعي يجب
 مهر النسل ان صح النخل وفي الاصح عنده لا يقع النخل هم وعليها تسليم عينية شى اى وعلى المرأة تسليم عين العبد هم
 ان قدرته وتسليم قيمته ان عجزت لانه شى اى لان النخل هم عقد المعاوضة فيقتضي سلامة العوض واشتراط البراءة عنه شى
 اى عن الزوج هم شرط فاسد فيبطل شى اى الشرط هم الا ان النخل لا يبطل بالشرط الفاسد شى وكذا التبرعات
 لا تبطل بها فان قيل سلنا ان النخل لا يبطل بالشرط الفاسد ولكن ينبغي ان تفسد التسمية ويرجع الزوج عليها بالمهر والجواب
 ان معنى النخل على التوسع فلا يمنع صحة باعتباره الا باق لان العقد اذا كان صحيحا كان ما ينافيه من الشرط فاسدا ساقطا
 واسقاط لا يورث خدشاً شى فان قيل النخل كما يجب تسليم المسمى فكذلك يجب تسليمه بوصف كونه سليماً واشتراط البراءة عن
 وصف السلامة صحيح فصح اشتراطها عن تسليم المسمى ايضا اوجب بان استحقاق التسليم بوصف السلامة المتري ان
 يجع ما لا يقدر على تسليمه لا يجوز وبيع بشرط البراءة عن العيوب يجوز فلا يلزم من جواز الاول جواز الا على هم وعلى هذا الحكم
 شى اى على هذا الحكم اذا تزوجا على عبد لى بشرط البراءة عن فمائه جاز النكاح ولم يبرأ عن ضمانه يجب تسليم عينية اذا قدر
 والا تسلم قيمته هم واذا قالت طلقني ثلاثا بان فطلقها واحدة فعليها ثلث المائات شى وبه قال الشافعي وعند مالك يقع
 بالانف وعندها عند الشافعي غير شى هم لانها لما طلبت الثلاث بالانف فقد طلبت كل واحدة بثلث المائات وبهذا لان جرد الباء
 نصب الاعراض والعوض تقسم على العوض اى على اجزاء العوض فيقابل كل طلاق بثلث المائات فان قلت هذا يشكل
 بالبيع فلو قال بعث منك هذا العبد الثلاثية كل واحد بثلث المائات فبطل البيع وفي واحد بعينه لم يجز ولم يجب بثلث المائات
 قلت الطلاق لا يبطل بالشرط الفاسد بصوله التعليق والاختلاف ولا كذلك البيع هم والطلاق باين لوجوب المال
 شى اى بالاجماع هم وان قالت طلقني ثلاثا على الف فطلقها واحدة فلا شى عليها عند الشافعي فينفذ شى وبه قال احمد
 كقولهم في الباء وقال مالك كما تكلم في الباء هم ويملك الرجعية شى لانه لما لم يجب المال لان الشرط لا يتوزع
 على اجزاء والشرط كان الطلاق رجحيا لان الزوج كان مبتدئاً في ايقاع الطلاق ومبرج الطلاق لعقب الرجعية

وان اختلعت على
 عبد لها اي انها برية
 من ضمانه لانه بر
 تسليم عينية ان قدر
 وقيل قيمته ان عجزت
 فيقتضي سلامة العوض
 واشتراط البراءة عنه
 سلامة العوض واشتراط
 البراءة عنه شرط فاسد
 فيبطل لان النخل لا يبطل
 بالشرط الفاسد وعلى
 هذا الحكم والاختلاف
 كلتي ثلاثا بالانف فطلقها
 واحدة فعليها ثلث المائات
 لانها لما طلبت الثلاث
 بالانف فقد طلبت كل
 واحدة بثلث المائات
 وبهذا لان جرد الباء
 نصب الاعراض والعوض
 تقسم على العوض اى على
 اجزاء العوض فيقابل
 كل طلاق بثلث المائات
 فان قلت هذا يشكل
 بالبيع فلو قال بعث منك
 هذا العبد الثلاثية كل
 واحد بثلث المائات فبطل
 البيع وفي واحد بعينه
 لم يجز ولم يجب بثلث
 المائات قلت الطلاق لا
 يبطل بالشرط الفاسد
 بصوله التعليق والاختلاف
 ولا كذلك البيع هم
 والطلاق باين لوجوب
 المال شى اى بالاجماع
 هم وان قالت طلقني
 ثلاثا على الف فطلقها
 واحدة فلا شى عليها
 عند الشافعي فينفذ شى
 وبه قال احمد كقولهم
 في الباء وقال مالك
 كما تكلم في الباء هم
 ويملك الرجعية شى
 لانه لما لم يجب المال
 لان الشرط لا يتوزع
 على اجزاء والشرط كان
 الطلاق رجحيا لان الزوج
 كان مبتدئاً في ايقاع
 الطلاق ومبرج الطلاق
 لعقب الرجعية

وهو جائز اذا اكل للمراة فان
 ردت الخيار في الثلث بطل
 وان لم يرد طلق وتزوجها
 الا ان هذا عند حنفية
 وقوله الخيار باطل في الجوين
 والطلاق واقع وعليه ما ألف
 دهرهم لان الخيار للفسخ بعد
 الاعتقاد لا للمنع من الاعتقاد
 والنسوة فان لا يجتمعون الفسخ
 من الجانبين لان في جانبه
 يمين ومن جانبه ما شرطها
 ولا في حنفية لان الخلع في
 جانبها بمنزلة البيع حتى
 يصح رجوعها ولا يتوقف على
 ما دراهم المجلس فيم اشتراط
 الخيار في ثلث حتى يصح رجوعه
 على ما دراهم المجلس فيم اشتراط
 البتة العتق من جانبها الطلاق
 لا من جهة الطلاق على ما ألف
 فقلت قلت فلو قبل الزوج ومن
 قال فلو قبلت منك هذا العبد بلفظ
 اصبحت فقيل فقلت فلو قبلت
 المشتري ففرق بين الطلاق والمال
 من جانب خالو قراره لا يكون اقوالا
 بالشرط حتى يبدأ بما يبيع بغير
 الا ان الفسخ لا يرد الا بقرارة

منه شرح باري ٢
 ٣٤٨
 كتاب الطلاق
 ووقع هم وهو من اى الخيار ما جاز اذا كان للمراة فان ردت الخيار في الثلث بطل
 ش اى الطلاق هم وان لم يرد ش اى الخيار ما طلق وتزوجها لان هذا الذي ذكرناه هم
 عند الجوين حنفية وقوله ش اى ابى يوسف ومحمد هم الخيار باطل في الجوين ش اى فيما اذا كان الخيار من جانبها او
 من جانبهم هم والطلاق واقع وعليه ما ألف درهم ش اى قال الشافعي ومحمد هم لان الخيار ش اى شرعية الخيار هم
 للفسخ بعد الاعتقاد لا للمنع من الاعتقاد ش اى الخيارات في الفسخ بعد صحة الايجاب لاني المنع من الايجاب هم الاعتقاد
 ش اى ايجاب الزوج وقبول المراه هم لا يمتثلان الفسخ من الجانبين ش اى من جانب الزوج وجانب اليمين هم
 لانه ش اى لان الخلع هم في جانب يمين ش اى لانه ذكر شرط وجزا يعني اليمين لا يقبل الفسخ هم ومن جانبها شرط ش
 اى اليمين فان يمين الزوج تتم بقبول المراه فاخذ قبولها حكم اليمين في عدم تمام الفسخ هم ولا في حنفية لان الخلع في جانبها
 بمنزلة البيع ش اى لانه تملك مال بعوض هم حتى يصح رجوعها ش اى ولو قامت من المجلس بطل كافي البيع واذ كان كذلك
 صح اشتراط الخيار فيه هم ولا يتوقف على ما دراهم المجلس فيصح اشتراط الخيار فيه اى في جانبه ش اى اما الخلع في جانب الزوج
 هم فيمين حتى لا يصح رجوعه ويتوقف على ما دراهم المجلس ولا خيار في الايمان وجانب العبد في العتاق ش اى جانبها في الطلاق
 ش اى يمين بيع الخيار من العبد اذ اخبره في الاعتاق على مال كما يصح الخلع من جانب المراه فوضعه اذ اطلقها على مال جعلها
 الخيار ثلاثة ايام جاز عند ابى حنيفة لانه في معنى البيع فكذا اذا اعتق عبد على مال وجعل له الخيار ثلاثة ايام جاز لانه في
 معنى البيع وعندهما لا يصح الخيار لان بطل المال شرط اليمين ولا يصح الخيار في اليمين وكذا في شرطها فان قيل ثبوت الخيار
 ثبت بخلاف القياس فلا يقاس عليه غيره قلنا ثبتنا الخيار بنسب لانه نفس الا بالقياس فان ثبوت الخيار في البيع لزم الغبن
 في الاموال والغبن في النفوس امر والمحاكمة الى المراه فيه اكثر فانه ربما يفوته بالازدواج على وجه لا يحصل له مثله
 ابرأ فيصح فيه الخيار للمال وهذا المعنى يعرفه كل من يعرف اللغة فيكون ثباته لانه نفس هم ومن قال الامراه طلقتك اس على
 انك درهم فلم يقبل فقلت قلت فاقول قول الزوج ش اى يمينه هم ومن قال فغيره بعت منك هذا العبد بلفظ درهم
 فلم يقبل فقلت قلت فاقول قول المشتري وجه الفرق ش اى بين المستملتين مسئلة الطلاق ومسئلة البيع هم
 ان الطلاق المال يمين من جانبه ش اى لانه تعليق الطلاق بشرط قبول المراه المال واليمين تيم بالمال هم فالقرار بش
 اى باليمين وانما ذكر التيمير على تأويل الخلف هم لما يكون اقرا بالشرط ش اى لوجود الشرط لانه اذا وجد الشرط انحلت
 اليمين وارتفعت فكان القول قول الزوج مع اليمين هم معصية ش اى لصحة اليمين وجه تذكير التيمير لان هم بدون
 ش اى بدون الشرط هم اما البيع فلا يتم الا باقبال فالقرار بش اى بالبيع هم اقرار بما لا يتم الا بش اى التيمير المستتر

كتاب الطلاق
 ٣٤٩
 في لا يتم يرجع الى البيع ايضا هم فانكاره القبول رجوع منه ش اى فلا يصدق هم قال ش اى القدر ورجى رحمه الله تعالى
 هم المبارات كالمثل ش المبارات من باري ش اى ابرأ كل واحد منهما صاحبه وبى بالقرن قال في المغرب ترك المهر خطاهم
 كلاهما ش اى كل المبارات والخلع يسقطان كل حق لكل واحد من الزوجين ما يتعلق على الاخر بالنكاح ش اى بسبب النكاح
 مثل المهر والنفقة المأينة دون المستقبل لان الخلعة والمأينة تستحق النفقة ولا يمكن ما درست في العدة وبه صرح الحاكم المشيد
 في الكافي وقوله ما يتعلق على الاخر بالنكاح احتراز عن دين وجب بسبب آخر فانه لا يسقط على ظاهر الرواية ونفقة العدة لا
 ايضا الا بالتسمية وكذا السكنى بالاجماع ولو لم يذكر المال وقبلت لا يسقط ش اى من المهر في ظاهر الرواية وقال الشيخ
 الامام السعدي شيخ الاسلام يسقطان كان عليه ولا يجب عليهما ما قبضت لان المال يذكر عرفا فذكر الخلع هم هذا عند ابى حنيفة
 وقال محمد لا يسقط فيما ش اى في المبارات والخلع هم الا بالتسمية ش اى الزوجان يعني لا يسقطان شي سوى السمي في عقد
 وبه قال الشافعي هم وبابى يوسف منه ش اى مع مذهبهم في الخلع وس اى حنفية في المبارات لمحمد ان مذهب ش اى المبارات والخلع
 هم معاونه وفي المعاونات تعتبر الشرط لا غير ش اى الذي وقع عليه الشرط هم وبابى يوسف ان المبارات من البراءة
 ش وباب الفاعلة تقتضي نسبه الفعل الى فاعلين الى ابرأهما بغير الى الاخر من ثبوت براءة كل واحد منهما بالآخر وهو
 معنى قوله هم مقتضي ش اى تقتضي البراءة هم من الجانبين وانه ش اى وان لفظ البراءة والتذكير باعتبار المذكور
 هم مطلق ش اى يعني غير مقيد بشي هم فقيدها بوجوب النكاح لدلالة الغرض ش اى وهو وقوع البراءة عما وقعت البراءة لاجله
 وهو المنشور المامل بسبب وصلة النكاح وانقطاع المنازعة انما يكون باسقاط ما وجب بسبب تلك الوصلة كذا قال بعض
 الشرح وقيل الغرض هو قطع المنازعة الناشئة بالنكاح فتقيد البراءة بالحقوق الواجبة بالنكاح هم لا الخلع مقتضا
 الاخلع وقد حصل في نفس النكاح خلاصة الى انقطاع الاحكام ش اى سائر الاحكام لانها لم تكن بسبب وصلة النكاح
 هم ولا في حنفية رحمه الله تعالى الخلع يعني عن الفصل ومنه خلع النكاح وخلع المهر ش اى وهو انفصال العاقل عنه هم
 وهو ش اى الخلع هم مطلق كالمباراة ش اى في صفات الى الكامل هم فيعمل باطلا ش اى اى بالطلاق المبارات والخلع
 هم في النكاح واحكامه وحقوقه ش اى الواجبة به دون سائر الديون وقال الترمذي ثم بالخلع بلفظ البراءة من دين
 آخر سوى دين النكاح في ظاهر الرواية اذ في رواية الحسن عن ابى حنيفة يقع وكذلك المبارات بل يقع البراءة من دين
 سائر الديون فيه اختلاف المشايخ والصحيح انها لا تجب وكذا في الفتاوى الصغرى اما اذا كان العقد بلفظ الطلاق
 على مال فهل يقع البراءة عن الحقوق المتعلقة بالنكاح ففي ظاهر الرواية لا يقع لان لفظ الطلاق لا يدل على اسقاط الحق
 الواجب بالنكاح وفي رواية الحسن عن ابى حنيفة يقع البراءة عما لا تمام المقصود ولو كان الخلع بلفظ البيع وانما اختلفت

فانكارة القبول رجوع منه
 قال والمباراة كالخلع
 كلاهما يسقطان كل حق
 لكل واحد من الزوجين
 على الاخر ما يتعلق بالنكاح
 عند ابى حنيفة مرد حال
 محمد لا يسقط فيهما الا
 ما سمي به والدين مسند
 مع في الخلع ومع ابى حنيفة
 في المبارات لمحمد ان هذا مذهب
 وفي المعاونات يعتبر الشرط
 لا غير وكذا في يوسف
 المبارات مقالة من البراءة
 تقتضيها من الجانبين
 وانه مطلق قيد بالحقوق
 النكاح كذا في الغرض ما الخلع
 مقتضا الاخلع وقد حصل
 في نفس النكاح خلاصة الى انقطاع
 الاحكام كذا في حنفية وان الخلع
 يقتضي عن الفصل ومنه خلع النكاح
 وخلع المهر وهو مطلق كالمباراة

والشافعي عليه السلام في حقيقته قال في الفتاوى الصغرى والصحاح انه كالخلع والباراة هم ومن خلع ابنه وهي صغيرة بما لها لم يجر عليها شئ وبما قال الشافعي واما محمد وقال بالكلية يجوز لان ولايته قطرية هم لانها لا تملكها في شئ اى في هذا الخلع هم او البضع شئ اى لان البضع هم في حالة الخلع غير متقوم شئ ولما جازى خلع المهرية من الثلث هم والبدل متقوم شئ ولا نظر في الزام ما هو متقوم بمقابلته ليس بمتقوم هم بخلاف النكاح شئ فان الرجل اذا تزوج ابنه الصغيرة امره بمهر المثل صح هم لان البضع متقوم عند الدخول شئ اى حالة الدخول هم ولما جازى شئ اى ولاجل كون البضع في حالة الخلع غير متقوم ومتقوم عند الدخول هم في غير خلع المهرية من الثلث شئ اى من ثلث امره في كمال المهرية شئ اى بغير كمال المهرية هم بمهر المثل من جميع المال شئ فكانه بمقابلته المتقوم بالمتقوم وبما من وجود النظر هم واذا لم يجز شئ اى الخلع هم لا يسقط المهر ولا يثبت المهر اى لا يثبت الزوج ما لم يبدل الخلع هم في غير خلع الطلاق في رواية لا والله شئ اى وقوع الطلاق هم امح شئ قال المعد والشميد والامام العتابي في شرحها للجامع الصغير انه لا يعلق بشرط قبوله شئ اى لان الخلع تعليق الطلاق بشرط قبول الاب وقد وجد هم في غير التعليق بسائر الشروط شئ ان يقول ان دخلت الدار فغيره وذلك اذا وجد شرط فذلك اذا وجد القبول هم فان قالوا ما شئ اى فان خلع الاب الصغيرة هم على الف على ان شئ اى ان الاب هم فاسم من فالخلع وقع والالف على الاب لان اشتراطه يدل الخلع على الاجنبي صحيح فعلى الاب اولى شئ ومعنى الضمان هنا الزام المال على نفسه لا كفالة الصغيرة لان الزوج لا يثبت عليه الا ما يثبت على نفسه ولا يسقطها لانه لا يدل تحت ولاية الاب شئ بل يثبت الكل ان دخل بها والنصف ان لم يدخل بها هم وان شرط الالف عليها شئ اى وان شرط الاب الالف على الصغيرة هم توقف على قبولها ان كانت من اهل القبول شئ اى ان كانت عاقبة وقال القمى شئ ان كانت تقبل العقد وتعتبر عن نفسها هم وان قبلت وقع الطلاق بوجوب الشرط شئ وهو القبول هم لا يجزى لانه لا شئ اى لان الصغيرة هم ليست من اهل العزاة شئ بل يجب الكل ان دخل بها والنصف ان لم يدخل بها هم وان قبله الاب عنها شئ اى فان قبل بدل الخلع الاب من الصغيرة هم فضيه شئ اى ففى هذا القبول قاله الاكل والقال لا تارزى اى في وقوع الطلاق هم روايتان شئ عن اصحابنا قلت الذي قاله الاكل هو الصحيح روايتان في رواية صحيح لان هذا يقع محض لان الصغيرة تخلص من عمدته لغير مال فصح من الاب قبول العبدته وفي رواية لا يصح لان هذا القبول بمعنى شرط المهرين وذلك لا يحمل اليها بنة كذا في موطأ شيخ الاسلام في الكافي وهذا لا يصح هم وكذا ان قالوا على مهر او وكذا الحكم ان خلع الصغيرة زوجا على مهر او لم يهرهم شئ الاب هم المهر توقف على قبولها فان قبلت طلق ولا يسقط المهر وان قبل الاب عنها شئ قال تاج الشريعة يعني في قبول الاب المهر روايتان في رواية صحيح وهو قول

ومن خلع ابنته وهي صغيرة بما لها لم يجر عليها شئ ولا يثبت المهر اى لا يثبت الزوج ما لم يبدل الخلع هم في غير خلع الطلاق في رواية لا والله شئ اى وقوع الطلاق هم امح شئ قال المعد والشميد والامام العتابي في شرحها للجامع الصغير انه لا يعلق بشرط قبوله شئ اى لان الخلع تعليق الطلاق بشرط قبول الاب وقد وجد هم في غير التعليق بسائر الشروط شئ ان يقول ان دخلت الدار فغيره وذلك اذا وجد شرط فذلك اذا وجد القبول هم فان قالوا ما شئ اى فان خلع الاب الصغيرة هم على الف على ان شئ اى ان الاب هم فاسم من فالخلع وقع والالف على الاب لان اشتراطه يدل الخلع على الاجنبي صحيح فعلى الاب اولى شئ ومعنى الضمان هنا الزام المال على نفسه لا كفالة الصغيرة لان الزوج لا يثبت عليه الا ما يثبت على نفسه ولا يسقطها لانه لا يدل تحت ولاية الاب شئ بل يثبت الكل ان دخل بها والنصف ان لم يدخل بها هم وان شرط الالف عليها شئ اى وان شرط الاب الالف على الصغيرة هم توقف على قبولها ان كانت من اهل القبول شئ اى ان كانت عاقبة وقال القمى شئ ان كانت تقبل العقد وتعتبر عن نفسها هم وان قبلت وقع الطلاق بوجوب الشرط شئ وهو القبول هم لا يجزى لانه لا شئ اى لان الصغيرة هم ليست من اهل العزاة شئ بل يجب الكل ان دخل بها والنصف ان لم يدخل بها هم وان قبله الاب عنها شئ اى فان قبل بدل الخلع الاب من الصغيرة هم فضيه شئ اى ففى هذا القبول قاله الاكل والقال لا تارزى اى في وقوع الطلاق هم روايتان شئ عن اصحابنا قلت الذي قاله الاكل هو الصحيح روايتان في رواية صحيح لان هذا يقع محض لان الصغيرة تخلص من عمدته لغير مال فصح من الاب قبول العبدته وفي رواية لا يصح لان هذا القبول بمعنى شرط المهرين وذلك لا يحمل اليها بنة كذا في موطأ شيخ الاسلام في الكافي وهذا لا يصح هم وكذا ان قالوا على مهر او وكذا الحكم ان خلع الصغيرة زوجا على مهر او لم يهرهم شئ الاب هم المهر توقف على قبولها فان قبلت طلق ولا يسقط المهر وان قبل الاب عنها شئ قال تاج الشريعة يعني في قبول الاب المهر روايتان في رواية صحيح وهو قول

الحق

عامة الشافعي لانه يقع محض وفي رواية صحيح لان هذا القبول شرط المهرين وذلك لا يحمل اليها بنة هم وان ضمن الاب المهر شئ اى في موطأ خلع الاب مع الزوج هم وهو شئ اى المهر هم الف درهم طلق وتزوج وهو شرط ولا يهره شئ اى لم يهره الاب هم فسمائة استأنا شئ لان المسئلة معصومة في غير الموطورة بدليل ايراد اهل هذه المسئلة في الكبيرة التي يدخل بها ثم لا يملك الصغيرة غير موطورة وانما هي في الخلع الى مهر المهر ما يجب بالنكاح والواجب بالنكاح في الطلاق قبل الدخول فصح المهر وبخمسائة فكانه ما عليها على خمسمائة هم وفي القياس لم يهره شئ بل حكمه الفان هم واصل شئ اى واصل ما ذكر من لم يهره هم في الكبيرة شئ اى في المرأة الكبيرة هم اذا تمتعت قبل الدخول على الف ومهر الف ففى القياس عليها خمسمائة زائدة شئ اى على المسئلة زائدة لان مقتضى المصنف اليه كافي قوله تعالى في سبع بقرات سمان لان الصداق او المهرين بينهما استحق الزوج عليهما العا بما اعتبار القبول في الخلع ولما على الزوج خمسمائة بالطلاق قبل الدخول فصح خمسمائة قصا ما خمسمائة فبقى للزوج عليها خمسمائة زائدة هم وفي الاستحسان لا شئ عليها لانه يراو به عادة حاصل لم يهره لها شئ اى يراو بالخلع عادة حاصل لم يهره المرأة على الزوج وقال تاج الشريعة وجبه الاستحسان انهم يريدون بالخلع على المهر المهر لانه هو خمسمائة بالطلاق قبل الدخول فيكون الخلع على مهر الف في الحقيقة خلافا على خمسمائة وقد سقط عن الزوج خلافا على خمسمائة شئ فافهم فروع قولنا خلعك ولم يذكر عروضا فقلت لا يسقط شئ من مهر الف في ظاهر الرواية وقال شيخ الاسلام والسعدى يراو من مهر او مهر والمهر ولو قبضت وعن ابي حنيفة روايتان لم يذكر العوض في الخلع والامح برأيه وفي شرح الشافعي يراو من مهر عنده وفي المحيط والصحيح ان ما قبضته فهو لها وما كان العوض في ذمته يسقط ولو شرط المهرية عن نفقة العبد وهو من سكنى سقط بالاخلاف ولو شرط المهرية عن سكنى لا يسقط لان السكنى في بيت العبد حتى لا يملك الا في المهرية العدة اتفاق الابا بشرط الطلاق ولا يقع الابا من نفقة الولد وهو سكونه الرضاع وارضاع بشرط ولو وقت له وقتا جازا ولو ات الولد قبل تمام الوقت يرجع الاب الى تمام المدة والمصلحة ان لا يرجع اليها ان يقول الزوج خلعك على ابني برى من نفقة وذلك فان مات فلا يرجع لي عليك ولا يدل نفقة العدة في قوله خلعك بكل حق لك على الاله لم يكن حق عليه عند الخلع وفي الدنيا يراو برأيه من نفقة العدة بعد الخلع صح بخلاف الابا من العدة حال قيام النكاح قال صاحب العنايين كذا ذكره الطحاوى وفي القنية خالها على نفقة ولده عشر سنين وهي معسرة وطالبة نفقتها يجبر عليها في الذخيرة خالها على رضاء ابنة سنين يجبرها على نفقة زوجها وكذا هو خالها على ان تكسو من الماني المدة ولا يهره الجاهل ولو لم يهره ذلك فلها طلق كسوته ولو كان في البطن او المسئلة بما لها ثم ولدته ميتا رجح عليها باجرة الرضاع سنين ونفقة عشر سنين امتاحت على ان تنكح ولما عند الزوج خالها بما يراو بشرط باطل قالت بعتك مهرى ونفقة عدي فقال اشترت في انظارها انما لا تطلق ولكن

وان ضمن الاب المهر
هو الف درهم
طلقت كزوجتي
وهو الف درهم
استأنا في الف
يلزمه الف واصل
في الكبيرة اذا خلع
قبل الدخول على الف
ومهر الف في القياس
عليها خمسمائة زائدة
وفي الاستحسان لا شئ
عليها كذا يراو بها
دعها صلي ما
يلزم لها

بالام في المرتبة فكانه قال انت على حرام ونوى به الطلاق وان لم يكن له نية فليس بشئ عند ابي حنيفة وابي يوسف لا احتمال الحمل
 على الكراهة شئ وبه قال اصحاب الشافعي في وجهه لا يخل ولم يبين هم وقال محمد بن كبرون طهار الان التشبيه بعينها لما كان طهارا
 فالتشبيه بجسمها اول شئ وبه قال مالك الشافعي وحمدوا الشافعية وجهه في البسوط لم يذكر قول ابي يوسف وعنه روايتان
 احد هما كقول محمد لانه قال في الاماني اذا كان هذا في حالة الغضب قال نويت به البتر لا يصدق في القضاء وهو طهار هم وان
 نوى به التحريم لا غير عند ابي يوسف هو ايلاء ليكون الثابت به ادنى الحريتين شئ وبها حرمة الايلاء وحرمة الطهار وادنى هما
 حرمة الايلاء من وجود احداهما ان الحرمة في الايلاء لا تثبت في الحال ما لم يفسد اربعة اشهر وفي الطهار تثبت في الحال وفي الثاني
 حرمة الايلاء يمكن ونعما في المدة بالوطي بخلاف الطهار فانه لا يجوز الوطي فيه ما لم يفسد اربعة اشهر ان الطهار منكر من العقول
 وزورا والايلاء بمن سلب الزواج ان كفارة الايلاء اطعام عشرة مساكين وفي الطهار اطعام ستين مسكينا والصوم فيه
 شهران متتابعان وفي الايلاء ثلاثة ايام متتابعة هم وعنه محمد طهار لان كانت التشبيه بتحقيق شئ اى بالطهار وبهذا الحكم
 المذكور بين ابي يوسف ومحمد على قول بعض المشايخ وقرره المصدر الشهيد وقال بل هو طهار بالاجماع هم ولو قال انت
 على حرام كامي ونوى طهارا او طلاقا فمضى على نوى لانه يحتمل الوجهين الطهار لكان التشبيه والطلاق لكان التحريم والتشبيه
 بما كرهه شئ اى التحريم وانما قال يحتمل الوجهين دل على انه لما صرح بالحرمة لم يبق كلامه لكراهة هم وان لم يكن له نية فمضى
 قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ايلاء وعلى قول محمد طهارا والوجهان باينها شئ اى جها قول ابي يوسف ومحمد وانشا بها
 قوله لكون الثابت ادنى الحريتين والى قوله لان كانت التشبيه بتحقيق شئ اى بالطهار هم وان قال انت على حرام كامي ونوى
 طلاقا او ايلاء لم يكن الا طهارا عند ابي حنيفة شئ وبه قال احمد والشافعي في قول وفي قول ان نوى طلاقا كان طلاقا
 وهو قول ابي يوسف ومحمد غير ان عند ابي يوسف يكون طلاقا وطهارا ان نوى الطلاق وعند محمد لا يكون طهارا او يكون طلاقا
 فقط هم وقال هو على ما نوى شئ ان نوى طهارا فطهارا وان نوى طلاقا فطلاق وان نوى ايلاء فايلاء وكذا ذكر المصدر
 الشهيد والامام العيني في شرحه للجراح الصغير هم لان التحريم يحتمل كل ذلك شئ ونية التحمل صحيحة هم على ما بينا شئ اشارة
 الى قوله لا يخل الوجهين الى قوله كبره هم غير ان عند محمد اذ نوى الطلاق لا يكون طهارا شئ لان طهارا البتة
 لا يصح هم وعند ابي يوسف يكونان جميعا شئ اى يكون الطهار والطلاق جميعا لكان هذا ليس بظاهر الرواية عن ابي يوسف
 وروى اصحاب الايلاء عن ابي يوسف انه يكون طهارا وطلاقا لانه اعتبار اللفظ بلفظ التحريم يكون طلاقا عند النية وابعثوا بالشرع
 بالطهار يكون طهارا ولا منافاة لانه اذا طلق ثم طهر طهر ثم طلق مع ولكن هذا ضعيف لان الطلاق لما وقع بقوله انت
 على حرام نية كان تكلما بلفظ الطهار بعد بان انت على حرام قلنا اللفظ الواحد لا يحتمل اثنين فمقتضى كذا في البسوط وذكر في العوائد

وقال محمد بن كبرون طهارا لان التشبيه بعينها لما كان طهارا فالتشبيه بجسمها ادنى وان عني به التحريم لا غير عند ابي يوسف هو ايلاء ليكون الثابت به ادنى الحريتين شئ وبها حرمة الايلاء وحرمة الطهار وادنى هما حرمة الايلاء من وجود احداهما ان الحرمة في الايلاء لا تثبت في الحال ما لم يفسد اربعة اشهر وفي الطهار تثبت في الحال وفي الثاني حرمة الايلاء يمكن ونعما في المدة بالوطي بخلاف الطهار فانه لا يجوز الوطي فيه ما لم يفسد اربعة اشهر ان الطهار منكر من العقول وزورا والايلاء بمن سلب الزواج ان كفارة الايلاء اطعام عشرة مساكين وفي الطهار اطعام ستين مسكينا والصوم فيه شهران متتابعان وفي الايلاء ثلاثة ايام متتابعة هم وعنه محمد طهار لان كانت التشبيه بتحقيق شئ اى بالطهار وبهذا الحكم المذكور بين ابي يوسف ومحمد على قول بعض المشايخ وقرره المصدر الشهيد وقال بل هو طهار بالاجماع هم ولو قال انت على حرام كامي ونوى طهارا او طلاقا فمضى على نوى لانه يحتمل الوجهين الطهار لكان التشبيه والطلاق لكان التحريم والتشبيه بما كرهه شئ اى التحريم وانما قال يحتمل الوجهين دل على انه لما صرح بالحرمة لم يبق كلامه لكراهة هم وان لم يكن له نية فمضى قول ابي يوسف رحمه الله تعالى ايلاء وعلى قول محمد طهارا والوجهان باينها شئ اى جها قول ابي يوسف ومحمد وانشا بها قوله لكون الثابت ادنى الحريتين والى قوله لان كانت التشبيه بتحقيق شئ اى بالطهار هم وان قال انت على حرام كامي ونوى طلاقا او ايلاء لم يكن الا طهارا عند ابي حنيفة شئ وبه قال احمد والشافعي في قول وفي قول ان نوى طلاقا كان طلاقا وهو قول ابي يوسف ومحمد غير ان عند ابي يوسف يكون طلاقا وطهارا ان نوى الطلاق وعند محمد لا يكون طهارا او يكون طلاقا فقط هم وقال هو على ما نوى شئ ان نوى طهارا فطهارا وان نوى طلاقا فطلاق وان نوى ايلاء فايلاء وكذا ذكر المصدر الشهيد والامام العيني في شرحه للجراح الصغير هم لان التحريم يحتمل كل ذلك شئ ونية التحمل صحيحة هم على ما بينا شئ اشارة الى قوله لا يخل الوجهين الى قوله كبره هم غير ان عند محمد اذ نوى الطلاق لا يكون طهارا شئ لان طهارا البتة لا يصح هم وعند ابي يوسف يكونان جميعا شئ اى يكون الطهار والطلاق جميعا لكان هذا ليس بظاهر الرواية عن ابي يوسف وروى اصحاب الايلاء عن ابي يوسف انه يكون طهارا وطلاقا لانه اعتبار اللفظ بلفظ التحريم يكون طلاقا عند النية وابعثوا بالشرع بالطهار يكون طهارا ولا منافاة لانه اذا طلق ثم طهر طهر ثم طلق مع ولكن هذا ضعيف لان الطلاق لما وقع بقوله انت على حرام نية كان تكلما بلفظ الطهار بعد بان انت على حرام قلنا اللفظ الواحد لا يحتمل اثنين فمقتضى كذا في البسوط وذكر في العوائد

بغير تبرع جواب ابي يوسف في هذا فقال جاز ان يكون طهارا لمباعدة على قوله وكان تباروايته منه هم وقد عرفت في موضعنا
 اى في شرح الكافي قاله الا تترى قال الكافي اى في ميسرهم هم والى حنيفة شئ اى ان قول انت على حرام كامي هم
 هم ميسرهم في الطهار فلا يحتمل غير شئ ولان لا يحتاج في الدلالة عليه الى النية فلا يحتمل غير من الطلاق والايلاء هم هم محكم
 شئ لعدم احتمال الغير وقوله انت على حرام تحيل تحريم الطلاق وغيره والتحريم اية شئ اى الى الطهار كما هو الاصل في
 رد التحيل الى الحكم هم قال شئ اى محمد في الجراح الصغير هم ولا يكون الطهار الا من الزوجة حتى لو طهر من امته لم يكن
 مطاها شئ وكذا لا يكون من امه ولده وود برته وقال مالك يصح طهر من وقد ذكرنا الخلفاء فيمن قريب هم لقوله تعالى
 من نسايتهم شئ والنساء اسم للزوجات والمملوكة التسمية زوجة فلا يصح الطهار منها كذا قاله الا تترى قلت النساء جمع امرات
 من غير لفظا فبقا اول الزوجات وغيره ولكن نفية النساء من الزوجات يمكن من حيث قصد الالائية بدل على ان المراد الزوجات
 والا لفظ النساء من حيث اللفظة اعم من الزوجات وغيرهم ولان الحمل في الالائية شئ ليس بمقصود لان المقصود ملك
 اليمين هم فلا يلحق بالنكوة شئ بل ليل انه لو اشترى امته فوجدها حرة عليه برضها او معايرة لم يثبت للشرى ولا يلحق الرد
 بسبب الحرمة فلا يكون الالائية في معنى النكوة حتى يلحق بها فان قلت قوله تعالى واهبات نسايتكم دخل فيه الامار والحرير بالاجماع
 قلت الاجماع ممنوع واما الالائية الموطورة بغيرهم باعتبار انها من اهبات نسايتكم بل باعتبار وطئ البنت ولا يكون الحاق الالائية
 بالنساء بدلالة النص لانه ليس في معنى ما ورد به النص هم ولان الطهار منقول عن الطلاق شئ هذا دليل حس. اى كان
 الطهار طلاقا في الجارية فقتل حكمه الى تحريم موقت بالكفارة هم لا طلاق في المملوكة شئ حتى يكون منها الطهار فان قلت الالائية
 محل الطهار بقا فيجب ان يكون ابتداء كمالها من امرته وحي امته ثم اشترى ايتها حكم الطهار اى امته اجيب بانه كم من شئ ثبت
 بقا ولا يثبت ابتداء كمالها في العتقة وان لم يثبت ابتداء هم وان تزوج امرأة من غير امرته ثم طهرها ثم طهرها
 اشكح فان الطهار باطل شئ او رده اية لبيان التفرع لما قبله لانه لما قال ولا يكون الطهار الا من الزوجة فرع هذه
 المسئلة عليه يعنى لو طهر من امرته كما حاص موقوف لا يصح طهاره لانها من طهرها الرجل لم يكن زوجة فلم يصح طهارا
 هم لانه شئ اى لان الرجل الذي طهرها موقوف في التشبيه وقت التعريف شئ اى وقت تشبيه الحرمة بالحرمة لانها
 فيه غير كاذب هم فلم يكن شئ كلامه هم منكر شئ والطهار منكر من القول وروى هم والطهار ليس بحق من حقوقه شئ
 فاجاب سوال مقدر وهو ان يقال الطهار يبنى على الملك والمملوكة موقوف هما فيصير ان يكون الطهار موقوفا فانما جاب بقوله
 والطهار ليس بحق من حقوقه اى من حقوق النكاح هم غنى يتوقف عليه شئ اى على النكاح لان النكاح امر مشروع والطهار
 منكر من القول وبنيها تواف فلا يتوقف المخطوطة بوقف المشروع هم بخلاف غنى المشتري من الغاصب شئ هذا كانه جوابا

وقد عرفت في موضعنا
 ولا في حنيفة كانه يصح
 في الطهار خلاصة
 شئ هو محكم في الطهار
 قال ولا يكون الطهار
 الا من الزوجة حتى
 لو طهر من امته لم يكن
 مطاها لقوله تعالى
 من نسايتهم شئ
 ولا يلحق بالنكوة
 ولا يلحق الرد
 بسبب الحرمة
 فلا يكون الالائية
 في معنى النكوة
 حتى يلحق بها
 فان قلت قوله
 تعالى واهبات
 نسايتكم دخل
 فيه الامار والحرير
 بالاجماع
 قلت الاجماع
 ممنوع واما
 الالائية
 الموطورة
 بغيرهم
 باعتبار انها
 من اهبات
 نسايتكم
 بل باعتبار
 وطئ البنت
 ولا يكون
 الحاق
 الالائية
 بالنساء
 بدلالة
 النص
 لانه ليس
 في معنى
 ما ورد
 به النص
 هم
 ولان
 الطهار
 منقول
 عن
 الطلاق
 شئ
 هذا
 دليل
 حس
 اى
 كان
 الطهار
 طلاقا
 في
 الجارية
 فقتل
 حكمه
 الى
 تحريم
 موقت
 بالكفارة
 هم
 لا
 طلاق
 في
 المملوكة
 شئ
 حتى
 يكون
 منها
 الطهار
 فان
 قلت
 الالائية
 محل
 الطهار
 بقا
 فيجب
 ان
 يكون
 ابتداء
 كمالها
 من
 امرته
 وحي
 امته
 ثم
 اشترى
 ايتها
 حكم
 الطهار
 اى
 امته
 اجيب
 بانه
 كم
 من
 شئ
 ثبت
 بقا
 ولا
 يثبت
 ابتداء
 كمالها
 في
 العتقة
 وان
 لم
 يثبت
 ابتداء
 هم
 وان
 تزوج
 امرأة
 من
 غير
 امرته
 ثم
 طهرها
 ثم
 طهرها
 اشكح
 فان
 الطهار
 باطل
 شئ
 او
 رده
 اية
 لبيان
 التفرع
 لما
 قبله
 لانه
 لما
 قال
 ولا
 يكون
 الطهار
 الا
 من
 الزوجة
 فرع
 هذه
 المسئلة
 عليه
 يعنى
 لو
 طهر
 من
 امرته
 كما
 حاص
 موقوف
 لا
 يصح
 طهاره
 لانها
 من
 طهرها
 الرجل
 لم
 يكن
 زوجة
 فلم
 يصح
 طهارا
 هم
 لانه
 شئ
 اى
 لان
 الرجل
 الذي
 طهرها
 موقوف
 في
 التشبيه
 وقت
 التعريف
 شئ
 اى
 وقت
 تشبيه
 الحرمة
 بالحرمة
 لانها
 فيه
 غير
 كاذب
 هم
 فلم
 يكن
 شئ
 كلامه
 هم
 منكر
 شئ
 والطهار
 منكر
 من
 القول
 وروى
 هم
 والطهار
 ليس
 بحق
 من
 حقوقه
 شئ
 فاجاب
 سوال
 مقدر
 وهو
 ان
 يقال
 الطهار
 يبنى
 على
 الملك
 والمملوكة
 موقوف
 هما
 فيصير
 ان
 يكون
 الطهار
 موقوفا
 فانما
 جاب
 بقوله
 والطهار
 ليس
 بحق
 من
 حقوقه
 اى
 من
 حقوق
 النكاح
 هم
 غنى
 يتوقف
 عليه
 شئ
 اى
 على
 النكاح
 لان
 النكاح
 امر
 مشروع
 والطهار
 منكر
 من
 القول
 وبنيها
 تواف
 فلا
 يتوقف
 المخطوطة
 بوقف
 المشروع
 هم
 بخلاف
 غنى
 المشتري
 من
 الغاصب
 شئ
 هذا
 كانه
 جوابا

هم المعينة بحال به الى سوء اختياره في التفسير في يرجع الى المقارنة على ما قبل الاقرار في المكسب لان المقارنة تمنع
 الاقرار في وجهه كسب السيرة ثم تخرج من هذا الكلام ان يقال تحرير الكافر ليس بسيرة من وجه بل هو سيرة من كل وجه
 الا في حقه من الرق وتكليفه من الطاعة والنظر في محاسن الاسلام لانه احسن اليه فان لم يفعل ذلك فهو من سوء
 اختياره فلا يضاف ذلك الى المولى وقيل ان يقول مقارنة المعينة بحال به الى سوء اختياره لكن لم يكون قصور ذلك
 منه فانما عن الصرف اليه كما في الزكاة والجواب ان القياس هو لزوم الزكاة اليه ايضا لان فيه مواساة عباده الله لكن
 قوله عليه السلام قدما من اغنياهم ورد في فقرتهم اخبرهم عن المعروف وقد اطل الشرح هناك ولا يلزم من جهة التفسير وروايت
 جنتنا فتذكر في حقه نقول ان الكفاية مظهرة وكافرة غير اهل لذلك قال الله تعالى ولا تميموا الجنت منه تتفقون ولا جنب
 الله من الكفر ولما لا يجوز المرتدة لان الايمان شرط في كفارة القتل بالنفس والاجماع فكذلك في سائر الكفارات لانها جنس
 واحد ولان المطلق يحل على المقتدر في جنس الواحد والكفارات جنس واحد ولانها من جنس رتبة في قاييم من كل وجه ولما
 الزمى والكافر ميت قال الله تعالى او من كان ميتا فاجنيه ولان الكفارة مسته واعتاق الكافر سيرة لما فيه من تفرغ
 بالعبادة الا وثان ولانه عليه السلام قال لعاديه بن الحكمين في سجارية مجوسية وقال رسول الله على رتبة فاقدمته
 فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم اين الله فاشارت الى السماء فقال اعتقدنا فانما مومنته وادى سلم والناس على مال
 عن سبب وجوب الكفارة فدل ان الايمان شرط في الجسد ولانه لا يجوز التقرب الى الله بغير اعدائه ولان العمل باليقين على
 بالدينيين لان المطلق جزاء المقتدر فلما جاز المومنته باعتبار انما رتبة لانها مومنته وكذا الكافرة كما في البقرة والصفحة
 وبينهما تفاوت والتميز منوع يجوز عند بعض مشايخنا وعند البعض لا يجوز لانه حتى يقتل حتى يجوز بالمرتدة باختلاف الفقهاء لان
 زيادة على النفس وهي نسخ ولا يجوز قصده بالقياس على كفارة القتل ايضا لانه قياس المنصوص على المنصوص فلا يجوز ذلك
 للزوم اعتقاد النفس فيما نولي الله تعالى بيانه ولا يحل المطلق على القيد اذا امكن العمل بهما والطلاق الميت على الكافر
 مجاز فانه لو قال كل ملوكي حي حرقني جميع عبده الكفار بالاجماع والقول بان اعتاق الكافر سيرة غير قيمة عند الله
 ولانه لعاديه بن البراءة التقوى كما ذكر من قريب وعند غيره من الحكماء سويل عند الثقات فان فيه السؤل عن مكان
 الله وهو محال على الله عز وجل او نقول الحديث محمول على كفارة القتل بدليل قوله ان على رتبة مومنته وفي رواية اخرى
 وقوله لا يجوز التقرب الى الله تعالى باليقين اعدائه مخالف للنفس قال الله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين يقاتلونكم لى قوله ان
 تروهم وتقتلوا اليهم فانه تعالى ما نهاهم عن الايمان اليهم ولما لا يصح التذرع باعتاق العبد الكافر وقد جوزت المالكية
 اعتاق المجوسي لصلواته بين ولم يجوز اهل الكتاب وقوله العمل بالمقتدر على الدليلين باطل لان الاطلاق يقتضي كمال العمل

المعينة بحال به
 الى سوء اختياره

بالقيد عملا بالطلاق اذ في الاطلاق لوضوحه في اي رتبة شاء في القيد يقتضي ان قلت القيد بمنزلة البيان للطلاق قلت انما
 بان الطلاق لا يحتاج الى البيان اذ العمل باطلاه ممكن هم ولا يجوز العيا ولا مقطوعة اليدين والرجلين من خلاف قول المراء
 من العيا الرتبة العيا هي تشمل الذكر والانثى جميعا لا الامانة العيا لان عدم الجواز لا اعتبار الا بالثبوت بل باعتبار فوات منسبة
 هم لان الغاية منسبة النفع شش وهو ثابت في هذه السور هم وهو البهرش من العيا هم او الشش في مقطوعة
 الرجلين هم او البطش في مقطوعة اليدين هم وهو المانع شش اي غايته منسبة النفع هو المانع هم انما اذا قلت النفع
 شش اي منسبة النفع هم فغيره في حق يجوز العور او او مقطوعة احدى اليدين او احد الرجلين من خلاف لانه فان منسبة النفع
 بل تملك شش اي النفع ومنسبا باق والامانة للامانة الاربعة ومما بهم انه لا يجوز عن الكفارة في عيب يفتون منسبة النفع
 وعن ابراهيم النخعي الشيباني ان عتق الاممي جاز وعن ابن جريح بخبري الاشمل وعند داود ومالك لا يسخ شش من العيوب بمخلاف
 ما اذا كانت شش اي اليدين والرجلان هم مقطوعين من جانب واحد حيث لا يجوز لفت منسبة النفع شش وكذا
 منسبة البطش هم او هو شش اي الشش عليه تغذر وكذا البطش وكذا لا يجوز اذا كان من كل يمين اثنا عشر مقطوعة
 هم ويجوز الاصم شش في الاستحسان هم والقياس ان لا يجوز وهو رواية النور لان الغاية منسبة النفع هم الا ان
 يجوز شش اي جواز الاصم هم لان اصل النفع باق فانه اذا صح عليه يسمع حتى لو كان سجال للسمع اصلا بان ولداهم
 وهو الاخرس لا يجوز شش وفي النائل يجوز الاصم ثم قال وقالا لو كان الاصم لا يثر في الكسب تأثيرا فاشترط قال
 وقيل الاصم اصل التخليق تمنع التكليف وقال في فتاوى النووي ويجوز الاصم عن كفارة الظهار اذا كان يسمع شش ولا يسمع
 شش واذا كان لا يسمع شش لا يجوز وهو المختار وفي الحلية يجوز مقطوع الانف والاصم اذا فهم بالاشارة والاخرس اذا
 اشارته وهو قول الشافعي وابي ثور ولا يجوز عند احمد على المنصوص وهو قول ابي حنيفة رحمه الله والمالك في رواية هم
 ولا يجوز مقطوع ايهام اليدين لان قوت البطش هم بهما فواتا فتوت شش وكذا لا يجوز اذا قطعت من كل يمين ثلثة اصابع شش
 البطش وتبلغ اكثر الاصابع قطع جنسها ولو كان المقطوع من كل اصبع اربعة اصابع سوي الا بهام بخبري ان منسبة البطش باقية كذا في البسوط
 وقال الشافعي لو كان مقطوع السبابة او الوسطى لا يجوز كقطع الا بهام لان قطع العمل يتعلق بهذا الثلاث هم ولا يجوز
 المجنون الذي لا يعقل لان الانسحاق بالجوارح لا يكون الا بالاعتقل فكان غايته المنافع شش المجنون الذي لا يعقل
 اصلا هو المجنون المطبق لا يجوز باختلاف الملايكة الاربعة هم والذي يمين ويصق بخبره لان الاعتقال لا يشرط انما لا يجوز
 اذا عمقه في حال الافاقة لا يقال الرتبة الصغيرة غايته المنافع من شش والنطق والعقل والكلام السامعة لثلاث
 الى زمان الاصابة فلا يجد ذلك عبدا وفي البسوط وفيه رواية ابراهيم عن محمد بن جعفر عن حماد بن عيسى عن حماد بن عيسى

ولا يجوز العيا ولا مقطوعة اليدين والرجلين من خلاف قول المراء
 جنس المنفعة وهي العور او
 لبطش والاشش وهو المانع
 اذا اختلفت المنفعة فهو غير
 ما دم حتى يجوز العور او مقطوع
 احدى اليدين واخذى الرجلين
 من خلاف لانه ما اختلف جنس
 المنفعة بل اختلفت مخلاف
 ما اذا كانت مقطوعتين من جنس
 واحد حيث لا يجوز لفت منسبة
 منسبة البطش هم او هو عليه
 وهو الاخرس والقياس ان لا
 يجوز وهو رواية النووي لان
 جنس المنفعة لا اذا استحسن
 الجواز لان اصل المنفعة باق فانه
 اذا صح عليه يسمع حتى لو كان
 سجال يسمع اصله ولو كان
 وهو الاخرس لا يجوز وفيه
 اما سالي اليدين لان قوت البطش
 بهما فواتا فتوت شش
 ولا يجوز المجنون الذي لا يعقل
 لان الاعتقال لا يشرط انما لا يجوز
 الا اذا عمقه في حال الافاقة
 والذي يمين ويصق بخبره
 لان الاعتقال لا يشرط انما لا يجوز

متمكن على ملكه بسبب مقتضا
بجدة الكفارة ومثل غير ما
كفي انهم شاءوا لا حجة فقلنا
السكينة على ما تقدم لان
النقصان فكل عام لا يشترط
وهذا على اصله حنفية واما
عندنا لا اعتنا ولا يجرى فاقنا
النصف اعتنا الكل فلا يكون
اعتنا بلكا من وان عتق نصف
عن كفارة من جامع التي ظاهرها
فتم عتق بقاها لم يجرى عندنا
حنيفة لان لا اختلاف بيننا
وشرط الاختلاف ان يكون قبل
المسيح بالنصف واعتاق النصف
حصل جبا وعندها اعتاق النصف
اعتاق الكل فحصل الكل على المصلحة
يحب الظاهر بالعتق بلكا الصوم شهرين
متابعين ليس بها شهر رمضان
ولا يوم الفطر ولا يوم النحر ولا يوم التشرع
اما التتابع فلهذه منصوص عليه وشره
وهذا يقيم عن الظاهر لما فيه من
البطلان او جبهه الله والصوم في هذه
الايام من غير ان يكون على الواجب

فاجاب بقوله وان نقصان اي الواقع في النقص الاخره يمكن على ملكه بسبب الاقتناع بجملة الكفارة ومثل غير ما
الذي حصل بسبب الاقتناع غير ما من الجواز وبه قال الشافعي واما عندنا المشهور عن مالك عدم الجواز وبه قال ابو ثور وعن القاسم
من اصحاب مالك يجوزهم كس النجاسة شمس ذكره في نظير الاستحسان في الجواب وهو انه منجس شاة هم الا نجيته شمس ليندجها
هم فاصاب السكين عينا شمس لا يمنع جواز النجاسة لان النقصان حصل من فعل النجاسة كما حصل هنا من فعل الكفارة هم
بمخلاف ما تقدم فان النقصان فيه يمكن على ملك الشريك شمس اي النقصان فيه وقع في ملك الشريك هم وهذا شمس اي
جملة اعتنا بلكا من هم على اصله حنفية شمس في تجزى الاعتاق هم اما عندنا الاعتاق لا تجزى فاعتاق النصف
اعتاق الكل فلا يكون اعتنا بلكا من شمس وعلى هذا مبنى المسئلة التي تلها دهي قوله هم وان عتق نصف عبده على
كفارة ثم جازع التي ظاهر منها نعم عتق باقية لم تجز عندنا حنفية لان الاعتاق تجزى عنده وشرط الاعتاق ان يكون قبل
المسيح بالنفس شمس وهو قوله تعالى فمحرر رتبة من قبل ان يماسهم واعتاق العتق حصل بعده شمس اي بعد المس
فلا يجوز عن الكفارة هم وعندها اعتاق النصف اعتاق الكل شمس على اصلها لان الاعتاق لا يجزى هم فحصل
الكل قبل المس شمس فيجوزهم واذ لم يجد الظاهر بالعتق شمس وفي المحيط اذ لم يملك الرقبة ولا ثمن رقبته هم
فمخفارة صوم شهرين متتابعين ليس فيها شهر رمضان شمس اي ليس في شهرين شهر رمضان الا اذا كان مسافرا وصام
شعبان ورمضان نيته الكفارة اجزاه عندنا حنفية وبني ثور ولا يجزى عندنا يوسف ومحمد والشافعي هم ولا يوم الفطر
ولا يوم النحر ولا ايام التشريق شمس اما التتابع فلما منصوص عليه شمس بقوله تعالى فمن لم يجد فصيام شهرين متتابعين
من قبل ان يماسهم وشهر رمضان لا يقع عن الظاهر لما فيه من البطلان با وجبه الله تعالى شمس لان الله تعالى امر بالصوم
فيه فالصوم الواقع فيه يقع عن صوم رمضان فلا يقع عن فرض آخر فان قلت كيف صار صوم رمضان عنه وعن صوم
الاغصان اذ انذر ان يكتف فيه فصامه متكا فقلت الصوم فيه شرط في شمس طه وعده كيف ما كان لا قصد اجتماع الصوم
في الكفارة لانه فرض مقصود بغير وجهه قصداهم والصوم في هذه الايام شمس اي في ايام الفطر والنحر والتشريق
هم مني عنه فلما ينوب عن الواجب الكامل شمس لما روى الطبراني من حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال لا يصوم بها ما يصح ان لا يصوموا هذه الايام فانما ايام اكل وشرب ولعل وقاع النساء وورد
البخاري وسلم من حديث عبيد قال شهدت العيد مع عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فبدأ بالصلاة قبل الخطبة ثم قال
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من صام من هذه الايام الا في يومنا هذا فكلوا من ثم نكلمكم باليوم ففطر
ففطرهم من صيامكم وافرجا ايضا عن ابني سبيد الخذري رضي الله تعالى عنه قال قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم

عن صيامين نيام يوم الا ستحي يوم الفطر هم فان جلت استعاضا من في خلال الشهرين ليلا ناعدا او نهارا
استأنف الصوم عندنا حنفية ومحمد شمس وبه قال الشافعي ومالك واحمد وابو عبيد واما قيدا لجماع التي ظاهر منها لانه
اذا جازع غير اذان كان وطيا يفسد الصوم بقطع التتابع بل يزمه الاستئناف بالاتفاق وان كان لا يفسد الصوم بان
وقع بالانذار سائيا وبالليل كيف كان لا يزمه الاستئناف بالاتفاق وقيل بجراح التي ظاهر منها بالانذار سائيا لانه اذا جازع
بالنهار عاذا استأنف بالاتفاق وذكره في الليل وقع اتفاقا لان احمد والشافعي في الوطى بالليل سواء ففطر في الليل
في وطي لا يفسد الصوم هم وقال ابو يوسف لا ينافي شمس وبه قال الشافعي وابن المنذر والظاهرية هم لانه لا يمنع
التتابع اذ لا يفسد الصوم شمس اي الجماع ليلا ناعدا او نهارا فاصابا ففطر كوطي غير اهام وهو الشرط شمس اي
التتابع هو الشرط للصوم كفارة وقد وجدهم وان كان تقديمه على المسيس شرط شمس هذا جواب عما قيل من التقديم
على المسيس شرطه لم يوجد فاجاب بقوله وان كان الى قوله هم فنياد جبا اليه تقديم النفس وفيما قلتم شمس يعني الاستئناف
هم تاخير الكل عنه شمس تاخير البعض هو من تاخير الكل هم ولما شمس اي لابي حنفية ومحمد هم ان الشرط في الصوم
ان يكون قبل المسيس شمس لانه قال الله تعالى من قبل ان يماسهم وان يكون خاليا عنه شمس اي بشرط
ايضا ان يكون الصوم خاليا عن الجماع هم ضرورة بالنفس شمس اي لاجل ضرورة كون الصوم قبل المسيس كونه
خاليا عنه بمقتضى النفس وهو قوله تعالى من قبل ان يماسهم وهذا الشرط شمس اشار به الى غلو الشرط هم مقدم به شمس
اي بالمسيح في خلال الشهرين فاذا كان كذلك هم فنياد جبا اليه تقديم النفس فاذا فطر منها شمس اي من الشهرين هم يوما
بعدها ولا يجزى عندنا حنفية شمس الصوم هم انما التتابع شمس الشرط بالنفس هم وهو قادر عليه شمس اي
على التتابع هم عادة شمس اي من حيث العادة وانه من المراته اذا فطر في كفارة الظهار او قتل عبدا حنيف
فانما لا تأنف لانهما عذرة عادة لا تجزى شهرين متتابعين لا تحيض فيها هم واذ اظهر البعد لم يجز في الكفارة الصوم
لانه لا ملك فله يمكن من اهل التكليف بالمال شمس وان ملك لوجود الثاني بين الرق والملك قعيين كفارة بالصيام
كأنفهم هم وان اعتقه المولى او اطعم عنه لم يجز لانه ليس من اهل الملك فلا يصير انما تكليفه شمس اي تملك المولى
اياد وبه قال الشافعي واحمد وهو مروى عن الحسن قال ابن القاسم المالكي لو اطعم باذن مولاه اجزاه لو عتق لا يجزى
وقال الاوزاعي يجزى فانه باذنه اذ لم يقدر على الصيام هم فاذا لم يستطع الظاهر الصيام اطعمه ستين مسكينا بقوله تعالى
فمن لم يستطع فاطعام ستين مسكينا ويطعم كل مسكين نصف صاع من دقيق الخنط او
سويقا او نصف صاع من زبيب عند ابني حنفية وعندنا صاع من زبيب وحي احدى الروايتين عن ابني حنفية

فان جامع التي ظاهر منها في
خلال الشهرين ليلا ناعدا
او نهارا سائيا استأنف الصوم
عندنا حنفية ومحمد وقال
ابو يوسف يستأنف لانه لا يمنع
التتابع اذ لا يفسد الصوم
هو الشرط وان كان تقديمه
على المسيس شرط ففيما اذ هبنا
اليه تقديم البعض وفيما قلتم
الكل عندنا ان الشرط في
ان يكون قبل المسيس ان يكون
خاليا عنه ضرورة بالنفس
عندنا بفيستأنف وان فطر منها يوما
بعدها ولا يجزى راسا لفقوت
الظاهر
التتابع هو قادر عليه عادة وان
العبد لا يجزى في الكفارة الا بالمال
لان ذلك لا يمكن من اهل التكليف
وان عتق المولى او اطعم عنه لم يجز
لانه ليس من اهل التكليف
الصيام
ببطلانه واذ لم يستطع الظاهر
اطعمه ستين مسكينا بقوله تعالى
ليستطع فاطعام ستين مسكينا
ويطعم كل مسكين نصف صاع
براد صاعا من تمر او شعيرة

كذلك في الطحاوي هم اوقية ذلك شئ اى او يطعم قيمة ذلك لكن من غير الاعداد او المنعومة مطلقا واما في الاعداد
 المنعومة فلا يجوز ادا اوقية اذا كانت اقل قدر ما قدر الشارع ان كان من الاخر فقيمة حتى لو ادى نصف صاع من
 تمر جديد يبلغ قيمة نصف صاع من خنطة لا يجوز وكذا لو ادى اقل من نصف صاع من خنطة يبلغ قيمة صاع من تمر او شعير
 لا يجوز والاصل فيه ان كل جنس هو مخصوص عليه من الطعام ليكون بدلا عن جنس آخر هو مخصوص عليه وان كان في
 اقيمة لانه اعتبار المعنى في المنعوم عليه وانما الاعتبار في غيره هو لقوله عليه السلام شئ تعليل لقوله او يطعم كل مسكين
 نصف صاع الى قوله او شعير وليس بتعليل لقوله اوقية ذلك اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم هم في حديث اوس
 ابن الصامت شئ الحديث نحوه ثبت ثعلبة زوج اوس بن الصامت انى عبادة بن الصامت كذراه ابو داود
 من طريق ابن اسحاق عن عمر بن عبد الله بن خطبة عن يوسف بن عبد الله بن سلام عن خولة بنت ثعلبة قالت
 ظاهر منى زوجي اوس بن الصامت فبنت رسول الله صلى الله عليه وسلم اشكو اليه وهو يجاوبني فيه ويقول اتي الله
 فانما هو ابن عك فابرت حتى انزل الله قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها الآية فقال عليه السلام تعين رقبته
 قالت لا يسجد قال فيصوم شهرين متتابعين قالت لا شئ كبير الا تطيع ان يصوم قال يطعم ستين مسكينا قالت ليس عنده
 شئ يصديق به قال فاني اعينه بعرق من تمر قالت يا رسول الله وانا اعينه بعرق من تمر قال احسنت فاطمعتي بهما ستين مسكينا
 واجبي الى ابن عك قال العرق سنون حلال قال ابن حجر العسقلاني في نصف صاع من شئ لا يصواب سلمة بن مخر وكذا
 ذكر في المبسوط قال ابو عمر بن عبد البر هو سلمة بن مخر بن سليمان بن حارثة الانصاري ثم البياضي مدني وقال سلمان
 بن مخر سلمة مع وهو الذي ظاهر من امرته ثم وقع عليها فامر رسول الله عليه وسلم ان يكفر وكان من البكايين وقال ابو عمر
 ايضا سهل بن مخر له سمعة ورواية حديثه عن يوسف بن خالد عن ابيه عن جده انه اوصاه وقال يا بني الله الملك شمن
 عبد قاشري عبد فان الحدود في نواحي الرجال ولم يذكر له شيا متعلقا بالطهار وقال الله هي سهل بن مخر الليثي وقيل
 سهل نزل البصرة ومعه ريشة عند خالد السمن عن ابيه ولم يذكر شيا غير ذلك وقد عرفت من ذلك تفسير صاحب الهداية فيما ذكره
 واعجب من هذا التراخي الذي طول الكلام في هذا الموضوع وقوه الناظر فيه وقال في موضع الاستدلال ولنا ما روى
 الشيخ ابو الحسن الكرخي في جامع في قصة خولة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال فليطعم ستين مسكينا ثم قال
 والحديث مسند في سنن ابى داود وبلولة انتهى وكان ينبغي ان يذكر الحديث بلفظ ما رواه ابو داود وبلولة واشبهه بانه
 الاكمل حيث قال في شرحه وما ذكره المصنف موافق لما ذكره المستغفر في معروفة الصحابة قال سهل بن مخر وفظ فيه في
 موضعين احدهما ان الامع فيه سهل بكرا كما ذكرناه ولم يمه عليه بل بلغه كما وجد بخط من لا يعتبر بغيره والآخر ادى انما ذكره

اوقية ذلك
 لقوله عليه السلام
 في حديث
 اوس بن
 الصامت
 وسهل ابن صخر
 لكل مسكين نصف
 صاع من تمر

الصلح

المصنف موافق الى اخره وليست شعري من ابن هذه الموافقة لان المصنف ذكرها وليلا لما ذكر ولم يروها اصطلاحا سهل
 بن مخر مما يتعلق بالثبوت المستغفر في ذكره في الصحابة لا يلزم رواية شئ منه في الظاهر وليس المقصود من ذكر
 المصنف لايه معرفة كونه صحابيا ليس الا وكذا الكاكي قال سهل بن مخر كذا اورده المصنف المستغفر في المجال بالمال وقال ايضا
 لنا حديث اوس بن الصامت كما ذكر في المتن رواه ابو داود ورواه قطنان ان الحديث نحوه ثبت ثعلبة ولم يرد
 واكتفى بقوله كما ذكر في المتن فان هذه الاشياء من التقليد والثأفي هنا يطعم ما من طعام ويجب ذلك من غالب
 قوت البلد من الحبوب والتمار التي يجب فيها الزكاة وقال لك يجب مد بر من اوس بن الصامت مد بر من اوس بن الصامت مد بر من اوس بن الصامت
 وقبل انه دونها لانه عليه السلام نص على يد في خديته الاذي وانظار شئ وقال احمد بن حنبل من البر من التمر من الشعير
 طان لانه روى عن عطاء بن اوس انى عبادة بن الصامت انه عليه السلام اعطى خمسة عشر صاعا من شعير قال ابو داود ورواه
 شقيق لان عطاء لم يلق اوسا هـ لان المعبر في حاجة اليوم لكل مسكين فيعبر بعدد الفطرش يعني في المقدار
 لكن بينهما فرق فانه يجوز التفريق في صدقة الفطر فان اوى من مسكين الى مسكين من اولى اخرها لا يجوز بل يجب عليه ان يتم
 على ذلك المسكين فانه لم يجز ان ينف على غيره لان المعبر في صدقة الفطر المقدار دون العدد وفي الكفارة العدد بالنقل قال
 الله تعالى فاطعام ستين مسكينا كذا في مبسوط فخر الاسلام وشرب الطحاوي هم وقوله اوقية ذلك مذهبنا شئ اى قول
 القدوري روى عنه الله تعالى لان المسئلة المذكورة في القدوري كذا هم وقد ذكرناه في الزكاة شئ اى وقد ذكرنا سائلا
 في كتاب الزكاة وفي فصل الخمان والفضلان هم فان اعطى من اوس بن مخر من تمر او شعير جاز شئ هذا من
 سائل الاصل ولم يذكر في القدوري ولا في الجامع الصغير ذكر المصنف روى الله تعالى على سبيل التفرع ونقطة الاصل
 لو اعطى لكل مسكين مد من بر او مد من شعير او تمر اجزاء هم لم يحصل المقصود وهو دفع حاجة الفقير اذا الجنس متحد شئ
 وهو الكفارة وهو متحد من حيث الاطعام لان كل واحد من المملين اصلا فيخرج المصنف من كل واحد منهما وهو مدخل
 المحتاج في يومه يحصل ذلك بخلاف ما اذا اعطى من نصف اقل مما قدر فيه لكنه يباي كمال الواجب من نصف فانه لا يجوز كما اذا
 مداه هو يباي صاعا من شعير او اعطى نصف صاع من تمر او يباي اوى نصف صاع خنطة لا يجوز لان الروي غير المنصوص
 فلا يعتبر فيه القيمة فان قيل لو عتق نصف قنينة بان كان فيه من تمر كقنينة فاعتق نصفها من الكفارة لا يجوز
 ان الجنس متحد من حيث الاعتاق قلنا نصف القنيتين ليس برقبته كاملة اذا اشتركت في كل رقبته تمنع التكثير بخلاف النجدة
 بان ذبحا شاتين بينهما من شجته حيث يجوز لان الشركة لا تمنع الاقيمة كما في البدنة كذا في المبسوط هم وان امر غير
 ان يطعم كل مسكين من طعام ففعل اجزاء شئ هذه ايضا من سائل الاصل وذكر سبيل التفرع هم لانه يتفرع من معنى شئ اى لان

ولان المعبر دفع
 حاجة اليوم لكل
 مسكين فيعتبر بصفة
 الفطر وقوله اوقية
 ذلك من هبنا وقد
 في الزكاة فان اعطى
 من بر ومنوع من تمر
 شعير جاز لم يحصل
 اذا بجس متحد وان
 ان يطعم عنه من طعام
 ففعل اجزاء لانه يتفرع

مخر

فتوهم القدرة على الاعتاق فيكون المضي في غيره وهم والمضي لمنع في غيره لا يعدم المشروعية في نفسه شئ فلا يقتضيه الفساد كما
 وقت النداء والصلاة في الاوقات المكرهه هم واذا اطلع من ظهاري سنين سكيئا كل سكيين ما عالم بحجزة الاعن واحد
 منها عند ابي حنيفة وابي يوسف شئ هذا سائل الجالس الصغير ومورسها في موى محمد بن قيوبر عن ابي حنيفة في الرجل يكون
 عليه طعام اية وعشرين سكيئا عن ظهاري نالهم سنين سكيئا لكل سكيين ما عاين خطه من ظهاري من امرأة واحدة
 او امرتين لم يحجزة الا من احدهما في قول ابي حنيفة وابي يوسف هم وقال محمد بن خزيمة عنهما شئ ابي عن ظهاري هم وان اطلع
 ذلك عن افطار وظهر اجزاء عنهما شئ ابي عن الافطار والظهار بالاتفاق هم له شئ ابي محمد هم ان بالمودى شئ
 وهو قدر الصبياع هم وفار بهما شئ ابي بكفاريهما لكل واحد سنين سكيئا هم والمصرف عليه محل اهما جميع فيقتضيه عنهما شئ
 ابي عن الكفارين هم كما لو اختلف اسبب شئ يعني اطلع من ذلك عن افطار وظهرهم او فرق في الدخ شئ بان اعطى
 سكيئا نصف الصلح عن احدى الكفارين ثم اعطى النصف الاخر اياه عن الكفارة الاخرى جاز بالاتفاق هم ولهما شئ
 ابي لابي حنيفة وابي يوسف هم ان البينة في جنس الواحد لو شئ لان البينة للتمييز بين الاجناس المختلفة او لتمييز المشرك
 ولا يوجب ذلك في الجنس الواحد هم وفي الجنسين معتبرة شئ الا ترى من كان عليه قضاء ايام من رمضان فتوى
 صومهم القضاء جاز ولا يجب فيه نيئة لتعيين وفي قضاء رمضان وصومهم النذر فيقتضي تعيين البينة لاختلاف جنبها
 فان قيل لو اعتق عبد عن احد الظهارين بعين مع نيئة التعيين ولم يجعل لغوا في جنس واحد ولما امل وطى التي عينها
 قلنا افا لمحل التي رفع حرمتها بعينها فان قيل فعلق نيئة الظهارين هنا غرض صحيح وهو رفع الحرمة عنهما فوجب ان يصح قلنا
 اعتاق الرقبة يصلح كفارة عن احدى الظهارين قدر لو محلا فصحت نيئة ما اطعم سنين سكيئا صاعا ان كان يصلح
 عن الظهارين قدر الا يصلح محلا لما لان محل الظهارين اية وعشرين سكيئا عند عدم التفريق فاذا زاد في الوظيفة نقص
 عن المحل فوجب ان لا يغير قدر المحل احتياطا كما لو اعطى ثلاثين سكيئا كل واحد صاعا هم واذا ائت بالبينة والمودى يصلح
 كفارة واحدة لان نصف الصلح ادى في المقادير وذللك شئ يعني ادى في المقادير هم من النقصان دون الزيادة
 شئ لان الشئ اذ وجب مطلقا ثم ورد المشرع بالتقدير وذللك التقدير لا يمنع الزيادة فاذا كان كذللك هم فيقتضيه
 عنهما شئ ابي عن الكفارة الواحدة هم اذ انوى اصل الكفارة شئ فانه يقع عن احدهما بالاتفاق هم بخلاف اذا اؤثر
 في الدخ لانه في الدفعة الثانية في حكم سكيين آخر شئ هذا جواب عن قول محمد او فرق في الدخ فاصله ان قياسه على غيره
 صحيح ووجهه يظهر عن اهلن هم ومن وجبت عليه كفارة ظهار فاعتق قتيين لاينوى عن احدهما بعينه جازا عنها وكذلك اذا اتمعت
 اشهر او اطلع اية وعشرين سكيئا جاز لان الجنس متحد والاحاجة الى نيئة معينة شئ كسب الباء المشددة

هذين عتق منهما رتبة واحدة واصلهما ثم بين كان لا يجعل عملهما شيئا من هذا جواز استحسان والقياس لان لا يجوز وهو قول في خروج
 الامر من يدهم وان عتق عن ظهار قتل لم يجز عن واحد منهما وقال زفر لا يجزى عن احد ههنا في الفصلين وقال الشافعي
 له ان يجعل عن احدهما في الفصلين لان الكفارات كلها باعتبار استحاد المقصود جنس واحد شئ فالنية في الجنس الواحد
 لا تفي بغير نية اصل الكفارة وذلك كفي فله ان يجعل بعد ذلك عن ايها شئ وقال ابو ثور يقرع في الظهارين ايها
 احابها الفقرة حل عليها ومعه قول زفر انه عتق من كل ظهار نصف الجسد وليس له ان يجعل عن احدهما بعد ما عتق عنهما
 لخروج الامر من يده شئ بعد ما عتق فصار كما اذا عتق عن ظهار قتل هم ولما ان نية التعمين في الجنس المتحد لا يفيد
 فتلفوش اي نية هذا جواب عما يقال لان السلم اختلاف الجنس فان الحكم وهو الكفارة ههنا بالاتفاق في القتل والظهار
 واحد فاجاب بقوله في اختلاف الجنس هم وفي الجنس المختلف يفيد شئ للتمييزهم واختلاف الجنس في الحكم وهو الكفارة
 ههنا باختلاف السبب شئ فان القتل يتألف الظهار الاحتمالية واختلاف السبب يدل على اختلاف الحكم لان الحكم ملزم بالسبب
 واختلاف الملزم يدل على اختلاف الملزمات ولما اختلف الجنس صحت النية فكان اعتاق رقبته واحدة عن كفارتين
 مختلفتين فيكون لكل منهما نصف الرقبة فلا يجزى ثم نظر المصنف لكل واحد من الجنس المتحد والتختلف بما ذكره في الفقرة الثانية
 فقال هم نظير الاول شئ يعني الجنس المتحد هم اذا صام يوما في قضاء رمضان عن يومين يجزى عن قضاء يوم واحد
 بناء على مغزوية التوزيع وبقرار جعل النية اذا اختلف متحد هم ونظير الثاني شئ يعني الجنس المختلف هم اذا كان عليه صوم
 القضاء والنذر فانه لا بد فيه من التمييز شئ فان نوى من الليل ان يصوم غد عنها كانت النية غير مترتبة فلا يصح ما
 اصلا اذا اختلف مختلف فان قيل اذا نوى ظهري في يومين فانه لا يجوز عن واحد وان استحد الجنس قلنا لان السلم اتحاد الجنس
 لا يتخلف باختلاف الخطاب والسبب فان لكل منهما سببا وظاهرا على حدة فاما الخطاب فظاهر واما السبب فان ولو كان
 الشمس في اليوم الثاني غير الاول بخلاف قضاء رمضان لان الخطاب بزمان مجعما وهو الشهر ولا يحتاج الى تعيين
 يوم السبت والاحد حتى اذا كان في قضاء من رمضانين شرط التعمين ذكره قاضي خان فروع في المنتقى عن ابى يونس
 لم تصدق بدرهم عن يومين وظهار فله ان يجعله عن احدهما استحسانا وفي جراح الفقه ظاهر عن اربع فاعتق عبد غنم
 ثم عرض فاطم ستين مكيئا غنم جاز استحسانا لاتحاد الجنس ونقصان الدلال لا يمنع وفي الخزائنة صام تسعة وعشرين
 يوما بالاعمال وصام قبله تسعة عشر لوجاز وقيل لا يجزى ويجب اتصافه بالعدد وفي الاشراف يجزى بالالاهة ثمانية وخمسون
 يوما به قال الثوري والملك واهل الحجاز والشافعي وابو ثور وابو عبيد وان لم يستقل الاعمال وقال الزهري يصوم
 يوما وقال ابن المنذر يرجع اهل العلم على ان صوم ستين يوما ان صام بغير الالاهة وفي المنهاج يجوز اعتاق عبد غير كفارة

وان اعتق من مائة مرة واحدا
او صام شهرين كان له ان
يجعل ذلك عن ايها شاء
وان اعتق من ظهار او قتل
لم يخرج عن واحد من هاتين
نزهة من الاخرية عن احدهما في
الفضلين وفا الشافعي لماله
ان يجعل ذلك عن احدهما
في الفصيلين الكفارت
كلها باعتبار اتحاد القصور
جنس واحد وجه قول نزهة
انه اعتق عن كل ظهار نصف
العبد وليس له ان يجعل عن
احدهما بعد ما اعتق عن الآخر
لا يرد على ذلك ان نية التعيين
في الجنس التحريمي مقصور
وفي الجنس المختلف مقيد وختلا
الجنس في الحكم وهو الكفاية
باعتبار السبب نظير الاول
اذا صام يوم ما في قضاء مرضا
عن يومين يخرج من قضاء يوم
واحد ونظير الثاني ان كان عليه
صوم الله تعالى فانه لا يرد عليه
من التمييز والله اعلم

في كل واحد لفت ولت وعنده لا يجوز واما في الحرب في دار الحرب عن الكفارة والعتق المتساين يجوز خلافا
للأئمة الثلاثة ولا يجوز من الكفارة الى غير اهل الحرب وان كان متساويا ويجوز الى غير اهل الكفارة خلافا لابي يوسف
والأئمة الثلاثة وغير المسلمين حسب عندنا لوقال الاخر اعني عبدك عن كفارتى فاعفقه عن كفارة اجزاه وعنده
اذا لم يشترط عن عوض لا يقع عن الامر وعن احمد وروايتان

باب احكام اللعان اي هذا باب في بيان احكام اللعان وهو مصدر من لاعن يلاعن ملاغته ولعانا واصله من
اللعن وهو الابعاد والطردي في اللغة يقال لعن اي لعن نفسه والعن اذا لعن غيره وجعل لعنه يفتح العين اذا كان كنية لللعن
غيره ولعنه يسكونها اذا لعنه الناس كنية ومعناه شرعا عبارة عما يجري بين الزوجين من الشهادات الاربع واللعن هو
وسمى لكل لعنا لما فيه من ذكر اللعن كالصلاة تسمى ركوعا لما فيها من الركوع وكالتحيات تسمى تشهدا لما فيها من التشهد
وركنه الشهادة المؤكدة باليمين وبسببه قذف الرجل زوجته قذفا لوجوب الحد في الاجانب وشروط قيام النكاح وحكمه
حرمة الوطى بعد التلاعن واهله من كان اهل الشهادة عندنا حتى لا يجري بين مملوكين او احد هما صبي او مملوك هم
قال ش اي القدوري رحمه الله تعالى هم اذا قذف الرجل امراته بالزنا فاش سوا في ذلك قوله اتيك تزني
وقوله انت زانية ويا زانية عند الجمهور وبه قال الشافعي واحمد ومالك في روايته وفي المشهور عنه لا يجب بقوله يا زانية او
زانية بل يجب فيه الحد وبه قال الليث وعثمان والنبخعي بن سعيد وهما من اهل الشهادة ش يعني من اهل الاربها
ولهذا لا يجري بين مملوكين فان قلت يجري بين الاعيين والافاسقين مع ان الشهادة لهم لا ترفع الاعيان
من اهل الشهادة وهم قول شها وتمام عدم التمييز بين المشهود له وعليه ووقضى القاضي بشهادة الفاسقين جاز وقال في الشهادة
ووقضى القاضي بشهادة هو لا يجازهم والمرامه من سجد فاذن فاش حتى لو كانت ممن لا يحد فاذن فاش بان تزوجت
بنكاح فاسد ودخل بها او كان لها ولد وليس له اب حرم ولا يجري اللعان او زنت في عمرها ولمرة او وطئت وطيا
حرما ولمرة ذكره الاستحبابي هم او نفى نسب ولم ياش بان قال هذا الولد من الزنا او قال ليس بي قبل الاقرا
بالولد قيل معنى التنبية التي هي قايمة مقام الاقرار بخلاف ما اذا نفى الحيل حيث للعان ولما عندنا في حقيقته رضى الله
تعالى عنه على ما ياتي هم وطالبة بموجب القذف ش اي طالبت المرأة زوجها بموجب القذف هم فعليه اللعان
ش اي فعليه الزوج اللعان اي يلاعنها واما شرط مطالبتها لانه لانه لبرائة عرضها حيث قد فشا بها فوطئت
سطا لبتا كسائر حقوقها حتى لو كانت كفت عن مرافعة فهي امراته هم والاصل ان اللعان عندنا شهادات مؤكدة
بالايمان ش انما قال عندنا لان عندنا في ايمان مؤكدة بلفظ الشهادة حتى ان عندنا للعان من كان

باب
اللعان
قال اذا قذف
الرجل امراته بالزنا
وهما من اهل الشهادة
والمراهمن يحدقا
ذفها او نفى نسب
ولها وطأ القذف
الفتى جعله اللعان
ولا هي ان اللعان
عندنا شهادته
مؤكد بلفظها
مقرونة باللعن

اهل الشهادة وعنده من كان اهل اليمين فلا يجري اللعان الا بين زوجين مسلمين حريين عاقلين بالغين غير مجنونين في القذف
عنده لا وعندنا ويجري بين المسلم وامرته الكفارية وبين الكافر وامرته وبين العبد وامرته وبقول الشافعي قال مالك وحمدني رواية لكونا
هم مقرونة باللعن والغضب ش فنفقه لما قبله وبهذا الجمهور هو اللعان وهو ركن اللعان هم قايمة ش اي اللعان قايمة
انما اثبت باعتبار الملاغته او باعتبار انما شهادته مثل اقره هم مقام حد القذف في حقه ش اي في حق الزوج ولهذا يشترط
كونها ممن سجد فاذن فاش قبل شهادته بعد اللعان ابراهم ومقام حد الزنا في حقه ش اي في حق الزوجة ولهذا لا يشترط
مرار يفي لعنا واحدا كالحكم بقوله عز وجل ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم ش وجب الاستدلال ان الله تعالى قال والذين
يرجون انهم لا يزوجهم ولم يكن لهم شهداء الا انفسهم ش مستثنا من الزوج من الشهداء هم والاستثناء انما يكون من الجنس ش
فما هو الاصل ولا شهداء الا بالشهادة ولا شهادة خياض في الاكالات اللعان فدل انما شهادات اكدت بالايمان نفيا
للعنة هم وقال الله تعالى انما شهداء رجل اربع شهادات بائنه نص على الشهادة وباليمين نقلنا الركن هو الشهادة المؤكدة
باليمين ش لان الحجة بيننا لا يجب الحكم في الطرفين والذي يصلح للايجاب الحكم الشهادة وكون اليمين الا انما مؤكدة
باليمين لان شهداء نفسه التأكيد باليمين لا يجري بين من يكون شهادة خلفا الركن الشهادة المؤكدة باليمين علما بحقيقة لفظ القذف
وهو سنة على ما ياتي وقال لما ورد في الحاوي وما ويل الى خطأ لان شهادة الركن على نفسه غير مقبولة فاسد لان من قال بحقيقة لفظ
الشهادة المذكورة في القرآن والحديث لم يكن قوله تاما بل للتأويل قول من ترك حقيقة اللفظ بالشهادة الفاسد ونحوه
بالحديث واما شهادة لنفسه فتغير مقبولة لكان النعمة لالة لا يصلح للشهادة الا ترى الى قوله عز وجل شهد الله الاية وكان
من اصدق الشهادات لانتفاء التهمة والتهمة فيها من حقيقة باليمين مع انها باذن الله تعالى وشرع رسوله عليه السلام
والاكثر الشهادة لقيامها مقام اربع شهادات فان الواجب عليه قايمة اربع شهادات من شهود اربعة وقد عجز عن اقامته
شهود اربعة ولم يعجز عن اقامته اربع شهادات فاش ناكيداهم وهو قايمة مقام حد القذف ش ولهذا لا يثبت بالشهادة
اي في جانب الزوج هم باللعن لو كان كاذبا ش ناكيداهم وهو قايمة مقام حد القذف ش ولهذا لا يثبت بالشهادة
على الشهادة ولا بالشهادة النساء وكتاب القاضي الى القاضي هم وفي جانبها ش اي وفي جانب الزوج هم باللعن
ش اي قرن الشهادة بالغضب وانما خص الغضب في جانبها في المرة الخامسة لانهم يستعملون اللعن كثيرا في البيوت
على ابناء في الحديث انهم كثيرا لللعن ويكفرن العشرة وسقطت حرمة اللعن عند يمينين فخرجين على الاقدام عليه لكثرة
حربه فاقبح الغضب مقامه في حق من يكون ادعى لمن عن الاقدام وانما افردت الخامسة للغضب لانها ليست من جنس
الشهادة لعدم ذكر الشهادة فيها هم وهو قايمة مقام حد الزنا ش ومن لو قذف امرأته بكفى لعان واحد كالحمد فان قيل

قائمة مقام حد
في حقه ومقام حد
الزنا في حقها كقوله
تعالى لم يكن لهم
الشهادة ولا
انفسهم ولا
انما يكون من
وقال الله تعالى
احد من اربع
بأنه نفي على
فقلنا الركن هو
المؤكد باليمين
الركن في جانبها
للعن لو كان
قائمة مقام حد
وفي جانبها بالغضب
وهو قايمة مقام حد

ما سمي اقامة الشهادة مقام الحد في الطرفين وهما النسبة بين الحد والشهادة يجب بان الحد ابرو والاستشهاد بانه
 تعالى كما ذكرنا في باب اللعن على نفسه سبب النكاح وفي ذلك زوج من الاقدام على سبب فان قيل لو كان اللعان نكاحا في حقه
 مقام حد القذف لجرى كجرى في الاستحوا والتعدد وليس كذلك فان سن قذف اربع نسوة له في كلمة واحدة وفي كلام متفرق
 فعليه ان يلان عن كل واحدة منهم على حدة وان قذف اربع نساء فانه ليقام عليه حد القذف لحدامة واحدة يجب بان
 اللعان قايما في حقه مقام امرته لاسطفا لانه صار بدلا عما كان يلزمه في الابتداء بقذفها فلما لم يلقها عليه الاجبيات على ان ذلك
 لا خلاف المقصود فان المقصود من دفع عار الزنا عن نفسه وذلك يحصل باقامة حد واحد وهما لا يحصل المقصود بل بان واحد
 تعذر الجمع بين بكلمات اللعان فقد يكون مما وقافي في بعض دون بعض والمقصود التفرق بينه وبينه ولا يحصل ذلك لجان بعض
 فليلا عن كلامهم على حدة حتى لو كان محدودا في قذف كان عليه من حد واحد لان موجب قذفه من الوجهين المقصود يحصل
 بحد واحد كما في الاجبيات هم اذا ثبت هذا في الاصل ان اللعان عندنا شهادات موكلات بالابان
 هم نقول لا بد ان يكون من اهل الشهادة لان الركن فيه شئ اى في اللعان هم الشهادة ولا بد ان يكون
 شئ اى المرأة هم من يحرقا قذفها حتى لو كان من اهل الشهادة والمرأة ممن لا يحرقا قذفها بان كان جماعا
 للاب له معروف لا يجب اللعان هم لانه شئ اى لان اللعان هم قايما في حقه مقام حد القذف فلما بد من احصائها
 شئ اى احصاء المرأة هم ويجب شئ الولد شئ اى يجب اللعان انما شئ ولده هم بان قال بذا الولد من الزنا
 وقد مضى الكلام فيه عن قريب لانه لما شئ ولده بامصار قاذوا ظاهره شئ كما اذا نفى اجنبى نسب ولد عن ابيه المعروف فانه
 يكون قاذوا لمرأة وكذلك هذا ولا يغير احتمال ان يكون الولد من غيره ولو طوى عن شبهة كما اذا نفى اجنبى نسب شئ اى
 نسب الولد عن ابيه المعروف شئ فانه التباس قذف مخرجهم وهذا شئ اشارة الى قوله ولا يغير احتمال ان يكون
 الولد من غيره لان الاصل في النسب هو المخرج شئ اى المخرج هم الفاسد حتى به نفيه عن المخرج الصحيح قذف
 حتى يظهر المخرج به شئ وفي البسوط الولد من الوطى شبهة فالتبته بالنسب عن النيان والذي لا يكون ثابتا بالنسب
 عن ابيه يكون من الزنا والنسب لهذا الولد لانه قاذوا فانه فقد زعم ان النسب له فيكون قاذوا لمرأة قال الشافعي
 لا يصير قاذوا لما نفى المخرج من الزنا لانه ان يكون من الوطى شبهة كما قال الاجنبى ليس هذا الولد من زوجه
 وافتقار ما قاله الا انما تركناه بالفرد لان الزوج قد يعلم ان الولد ليس منه بان لم يطا او غلما غلما فاني
 نفى الولد حتى ينفى منه نسب الولد وبه الصورة محدودة في حق الاجنبى قيل ذكر في جوامع الفقه وغيره لو قال وجدت
 سمرا جلا سجا ليس بقذف لانه لا يحمل الحمل والجماع شبهة والنكاح الفاسد فكان شئ اى ان يكون كذلك ههنا لانه لم

اذا ثبت هذا نقول
 ان يكون من اهل الشهادة
 لان الركن فيه الشهادة
 ولا بد ان يكون من
 اهل الشهادة
 فاذ في قوله
 في حقه مقام حد القذف
 فاذ في احصائها
 ويجب ان يكون من اهل
 الشهادة
 ان يكون الولد من غيره
 بالوطى من شبهة كما اذا
 نفى اجنبى نسب عن ابيه
 المعروف
 النسب الفاسد الصحيح
 الفاسد حتى ينفى
 الفاسد الصحيح قذف
 حتى يظهر للمخرج

بالزنا يجب عنه مجلدان كما نصرت بالزنا بالفرد كما بيناهم ويترتب عليها شئ اى طلب المرأة بموجب القذف ثم لانه
 حقا فلما بد من طلبها كسائر الحقوق شئ لانه باللعان ينفى عنه عار الزنا وبه قالت الشافعية هم فان امتنع عنه شئ اى
 عن اللعان هم جسد الحاكم حتى يلعن شئ وبذا عذرنا وقال الشافعي والملك واحد ليقام عليه حد القذف بناء على ان
 موجب القذف عندهم اى وعندنا اللعان هم ويكذب نفسه فيجد لانه حتى يستحق عليه شئ اى على الزوج هم وهو قادر
 على ايفائه شئ قال الاكل قبل ان يترز عن المذنبون المغلس فان الدين ستمى ولكنه غير قادر على ايفائه فلا يحبس قبل ايفائه
 بهذا الكافي فانه يشرح هذا الموضع فمجبس فيه حتى ياتي بما عليه او يكذب نفسه شئ فاذا كذب نفسه فحينئذ يجب عليه الحد
 هم لم يرفع السبب شئ اى سبب اللعان اى علمه وهو الكاذب لان اللعان انما يجب اذا كذب كل واحد منهما الاخر
 فيما يدعيه حتى لو كذب نفسه لا يجب اللعان في بعض النسخ ليرفع الشين اى اقرار الكاذب وهو يرفع الشين المجتبه وسكون الباء
 آخر الحروف وبالمنون هم ولو لعن شئ اى الزوج هم وجب عليها اللعان لما تلوا شئ من النقص وهو قوله عز وجل
 فتشادة واحد هم الراجح شهادات بان شئ هم الا انه مبتدئ بالزوج لانه هو المدعى شئ بناء على ان اللعان شهادات
 والمطالب بها هو المدعى والاستشهاد بمعنى لكن كانه يشعرون يقال المسلمون النص لا يدل على المبدوء به فقال
 الا انه مبتدئ به هم فان اتهمت جسد الحاكم حتى تلان او تصدقه شئ اى تصديق الزوج هم لانه حتى مستحق عليه
 اى القدرة على ايفائه فمجبس فيه شئ وقال الشافعي والملك لا تجبس بل ترجم للزنا بعد الدخول بها ولا حد في حبسها بان
 هم واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محدودا في قذف فقد زعم انه عليه الحد شئ صورة ما اذا كان الزوج كافرا
 المرأة مسلمة بان كان الزوجان كافرين فاسلمت المرأة فقد زعم الزوج قبل عرض الاسلام عليه هم لانه تعذر اللعان
 لعنى من جهة شئ وهو كونه ليس من اهل الشهادة هم فيصار الى الموجب الاصل شئ وهو حد القذف هم وهو ثابت
 بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الاية واللعان نكاح عنة شئ فانه كان هو المخرج او لا ثم صار اللعان خلافا
 عنه في الزوج عند وجوده وان شريطا فاذ عرفت صير الى الاصل هم وان كان هو من اهل الشهادة وهى امته شئ اى
 ان المرأة امته هم او كافرة او محدودة في قذف او كانت ممن لا يحرقا قذفها بان كانت مجتبه او مجنونة او زانية شئ
 اى وكان ظهور زنا بين الناس كذلك او تزوجا بملك فاسدا او ولدنا من غير ارب معروف هم فلا حد عليه ولا لعان
 شئ هذا من مسائل القدرى رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت مجتبه او مجنونة او زانية فانه تفسير من المصنف هم
 لانها ام الهية الشادة وعلهم الاحصان في جانبها شئ اى في جانب المرأة هم وامتنع اللعان لعنى في جسدنا شئ
 اى لاجل امتناع وجوب اللعان لانه في جهة المرأة وهو ظاهر فاذا كان كذلك هم فيسقط الحد كما اذا صدقته

وشرط طلبها لانه حقه
 من طلبها كسائر الحقوق
 امتنع منه حسبته الحاكم حتى
 يلعن او يكذب نفسه لانه
 حتى مستحق عليه وهو قادر
 على ايفائه فمجبس فيه حتى ياتي
 بما هو عليه او يكذب نفسه
 ليرفع السبب لانه حتى وجب
 عليها اللعان لما تلوا من النقص
 الا انه مبتدئ بالزوج كانه هو المدعى
 فان امتنع وجبها الحاكم حتى
 تلاه عن او تصدقه او حتى مستحق
 عليها اى قدره على ايفائه فمجبس فيه
 واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محدودا
 في قذف فقد زعم انه عليه الحد
 في حقه مقام حد القذف
 اللعان نكاح عنة شئ فانه كان هو المخرج
 الا بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
 الاية واللعان نكاح عنة شئ فانه كان هو المخرج
 الشافعي والملك لا تجبس بل ترجم للزنا
 بعد الدخول بها ولا حد في حبسها بان
 هم واذا كان الزوج عبدا او كافرا او محدودا
 في قذف فقد زعم انه عليه الحد
 المرأة مسلمة بان كان الزوجان كافرين
 فاسلمت المرأة فقد زعم الزوج قبل عرض
 الاسلام عليه هم لانه تعذر اللعان
 لعنى من جهة شئ وهو كونه ليس من اهل
 الشهادة هم فيصار الى الموجب الاصل
 شئ وهو حد القذف هم وهو ثابت
 بقوله تعالى والذين يرمون المحصنات
 الاية واللعان نكاح عنة شئ فانه كان
 هو المخرج او لا ثم صار اللعان خلافا
 عنه في الزوج عند وجوده وان شريطا
 فاذ عرفت صير الى الاصل هم وان كان
 هو من اهل الشهادة وهى امته شئ اى
 ان المرأة امته هم او كافرة او محدودة
 في قذف او كانت ممن لا يحرقا قذفها
 بان كانت مجتبه او مجنونة او زانية
 شئ اى وكان ظهور زنا بين الناس
 كذلك او تزوجا بملك فاسدا او ولدنا
 من غير ارب معروف هم فلا حد عليه
 ولا لعان شئ هذا من مسائل القدرى
 رحمه الله تعالى الا قوله بان كانت
 مجتبه او مجنونة او زانية فانه تفسير
 من المصنف هم لانها ام الهية الشادة
 وعلهم الاحصان في جانبها شئ اى في
 جانب المرأة هم وامتنع اللعان لعنى
 في جسدنا شئ اى لاجل امتناع وجوب
 اللعان لانه في جهة المرأة وهو ظاهر
 فاذا كان كذلك هم فيسقط الحد كما
 اذا صدقته

يقول في كتابه اشهد بالله
 اني ابي الصديق فيما بيننا
 به من الزنا ويقول في كتابه
 لعنة الله عليه ان كان من
 الكاذبين فيما بيننا
 من الزنا ليشير اليها في جميع
 ذلك حشر تشهد المرأة
 اربع مرات تقول في كل
 مرة اشهد بالله اني
 الكاذبين فيما بيننا
 الزنا وقول في الخاصة
 عصب الله عليها ان كان
 من الصادقين فيما بيننا
 من انما ولا حمل فيه ماتوا
 من النفس وروى الحسن بن
 عن ابي حنيفة انه ياتي بلفظه
 المواجهة يقول فيها هل
 من الزنا لانه اقطع للاحتمال
 وجه ما ذكر في الكتاب ان لفظه
 المغلبة اذا اضممت اليها
 اقطع للاحتمال قال في التقا
 لا تقع الفرقة حتى يفرق القاض
 بينهما وقال في قوله
 لانه تثبت الحزمة المبررة
 الحكي ولان تبوت الحزمة يفرق
 لا مسالك بالمعروف في قوله
 التسريح بالاحسان فاذا اضممت
 القاضية دفع اللفظ الى عليه

اذا اجتمعت اشرائطه وقال في الاصل يقول له القاضي ثم فالتعن فيقوم ثم يقول في كل مرة اشهد بالله اني لم يزل بيننا
 فيما بيننا من الزنا ويقول من الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين فيما بيننا من الزنا ليشير اليها في جميع ذلك
 ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد بالله اني لم يزل بيننا من الكاذبين فيما بيننا من الزنا ليشير اليها في الخامسة فحسب الله
 عليه ما ان كان من الصادقين فيما بيننا من الزنا ليشير اليها في الخامسة فحسب الله عليه ما ان كان من الصادقين فيما بيننا من الزنا ليشير اليها في الخامسة فحسب الله
 من الزنا في نفى الولد هم والاصل فيه ش اي في اللعان على هذه الصورة هم ما كانوا من النفس ش وهو فيما مضى
 تقول في كل مرة اشهد بالله اني لم يزل بيننا من الكاذبين فيما بيننا من الزنا ليشير اليها في الخامسة فحسب الله عليه ما ان كان من الصادقين فيما بيننا من الزنا ليشير اليها في الخامسة فحسب الله
 عن ابي حنيفة انه ياتي بلفظه المواجهة ش اي المخاطبة هم يقول فيما بيننا من الكاذبين فيما بيننا من الزنا ليشير اليها في الخامسة فحسب الله عليه ما ان كان من الصادقين فيما بيننا من الزنا ليشير اليها في الخامسة فحسب الله
 محتملة فكانت المخاطبة ارفع للاحتمال وبه قال زفر كذا ذكره في شرح الما قطع هم وجه ما ذكره في الكتاب ش اي القدر وروى
 هم ان لفظ المغالبة اذا اضممت اليها الاشارة لقطع الاحتمال ش لا يجمع فيه او انما قول في فموا على وفي فمبينة الشافعية
 يسبها ان كانت غالبة ويشير اليها ان كانت حاضرة وقيل يجمع بينهما وذكره الشري فقال لا معنى لذكر الاسم والنسب لغيره
 وفي المنهاج لو بدل الشهادة بلفظ ونحوه او انفسيت لغيرها او على العكس وذلك قبل تمام الشهادات لم يصح على الاصح هم قال
 ش اي القدر وروى رحمه الله هم فاذا اتعنا لا تقع الفرقة حتى يفرق الحاكم بينهما ش تكون الزوجية قائمة ويقع طهاره
 وطلaque ويجري التوارث بينهما اذا مات احداهما كذا في شرح الطحاوي هم وقال زفر في ش اي الفرقة هم بطلانها
 ش وهو المشهور بن زهد مالک وسحابه وبه قال ابو ثور وابو جبير في رواية عود وهو مروي عن ابن عباس
 قال الشافعي يقع لبعانه كما اذا ارتد احد الزوجين وقال ابو بكر الرازي قول الشافعي خارج لاسلف له فيه قيل ليس كذلك لانه
 فذكر في المقدمات انه ظاهر قول مالک وعبد الله بن عمر بن العاص وقال ابن خزم في المحلى قول الشافعي قول طبراني قال
 عثمان بن النخعي وجماعة من اهل البصرة لا يعلق باللعان فرقة بجال وهو خلاف السنة والحديث هم لانه ثبت الحرمة العودية بالحد
 ش قال الاكل والحاكي لرواها في حديثه صلى الله عليه وسلم التسلا عن ان لا يفرق الا بيمينين على الفرقة بالطلاق
 وقال الاثر في ولزفر قول الصحابة للتلاعان لا يجتمعان ابدال الصواب مع الاثر في الزنا لانه لم يرد في موثوقا
 على جماعة من الصحابة من ذلك ما رواه ابو داود عن حديث ابن شهاب عن سعد بن سبل رضي الله تعالى عنهما هذا الخبر
 قال فطلقا فلان تطليقات فانما رسول الله صلى الله عليه وسلم ففقت له بعد في التسلا عن ان لا يفرق الا بيمينين لرواها
 عبد الرزاق في مصنفه التسلا عن الان يجتمعان ابدال موثوقا على عمر بن سعد رضي الله تعالى عنهما وهذا ان تبوت الحرمة بغير
 الاساك بالمعروف فيلزم التسريح بالاحسان فاذا اضممت القاضية نالها الظلم هم قال ش العصف رحمه الله تعالى هم دل عليه

ش اي دل على عدم وقوع الفرقة هم قول ذلك الملاعن عند النبي صلى الله عليه وسلم كذبت عليها يا رسول الله ان اسكتها
 فني طلاق فلما قال بعد اللعان ش واراد الملاعن عويمر الجعاني وجه الاستدلال انه قال كذبت عليها عند النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم الى آخره ولم ينكر عليه النبي صلى الله عليه وسلم ولو توخى بينهما بحد الطلاع لانكر رسول الله صلى الله عليه وسلم فان
 قيل قد انكر عليه بقوله اذهب فلا سبيل لك عليها احسب ان ذلك يصر الى طلبه رد المهر فانه روي انه قال اذ كنت
 مساوقا فويلما بما استحللت من فرجها وان كنت كاذبا فلا سبيل لك عليها والتركيب المذكور فلق جدي في بعض النسخ
 دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ان اسكتها فني طلاق فلما قال بعد اللعان اي بعد وقوع اللعان وبين النبي
 فرق لا يخفى ولو ذكر الحديث ثم بين وجه الاستدلال كان حسن واضح والحديث ما رواه مالک في الموطا عن ابن شهاب عن
 ابن اسيب ان سهل بن سعد الساعدي اخبره ان عويمر الجعاني جاء الى عاصم بن عدي الانصاري فقال له يا عاصم اريت رجلا
 وجد مع امراته رجلا فيقتله فتقتله ام كيف يفعل سل لي عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما رجع عاصم الى ابيه جاء
 عويمر فقال يا عاصم اذ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له عاصم كذبت لها فني بخبر فذكره رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم السنة التي سالتها عما قال الله لا اتقي حتى اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم واساله عنها فاني عويمر بن النخعي صلى الله عليه وسلم
 وسلم وسط الناس فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اريت رجلا وجد مع امراته رجلا فيقتله فتقتله ام كيف يفعل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم قد انزل الله تعالى فيك وفي صاحبك اذهب فاني سئل فقال عاصم اناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
 صلى الله عليه وسلم فلم يفرغوا من تسلا فلما قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان اسكتها فني طلاق فلما قال ان باهه رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم قال ابن شهاب فكانت تلك سنة الملاعن ورواه البخاري في صحيحه عن سمير عن ابي عن ابن شهاب ورواه مسلم
 ايضا وابو داود وفي رواية عويمر بن عوف وطلحنا حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ايضا ان عليه السلام لعن من رجل وامرأته الحق
 الولد باهه وذكره في الصحيحين وعن سهل بن سعد حدثت السلا عن علي بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا ابن شهاب عن
 فرق بينهما حين طاعنا فمعه الاحاديث الصالح كذا ما دل على عدم وقوع الفرقة بجامع طاعنا حتى يفرق بينهما وكذا ايقاع الطلاق
 السلا ولم يرد في حديث انه عليه السلام فرق بينهما قبل لعان المرأة بعد لعان الرجل قال الطحاوي قول الشافعي طلاق
 القرآن والحديث ويخفى على قوله ان لا لعان المرأة اصلا لانها ليست زوجة عند لعانها هم ويكون الفرقة ش اي الفرقة
 الحاصلة باللعان هم عن تطليقة بانيه عند ابي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى لان فعل القاضي انفسب اليش للينانية عنه
 هم كما في الغنيين ش حيث يوجب القاضي سنة فان سئل اليها والافرق القاضي بينهما وطلبت المرافقة والفرقة بالطلاق
 لا تباين غير انما بانيه لان المقصود دفع الظلم فلما يحصل لك اللاباين وها يجتبان ايضا ما روي سلم عن ابن شهاب

قول ذلك للملاعن
 عند النبي عليه السلام
 كذبت عليها يا
 رسول الله فقال
 له امسكها فقال
 ان اسكتها فني طلاق
 فلما قال بعد اللعان
 وشكون الفرقة خطيئة
 بانيه عند ابي حنيفة
 ونحن لان فعل القاض
 انفسب اليش الغنيين

وهو خاطب لاذ الكذب
نفسه عنده وقال ابو
يوسف هو بخير مودع
لقرانه عليه السلام لمتلا
عنان لا يجهل معان ابدا
نفس على التابيد ولهم ان
الاكاذب رجوع والشهنا
بعد الرجوع لا حكم لها
ولا يجهل معان مادام
متلاعين ولم يبق
التلاعن ولا حكم بعد
الاكاذب فيجمعان
ولو كان القذف بنفي الولد
نفي القاضى بسببه والحقه
بامه وصورة اللعان
يا امر الحاكم الرجل فيقول
اشهد بالله اني لم اقص
فيما شهدت من نفي الولد
وكذا في جارية ولو قذفها
بالزنا ونفي الولد في اللعان
مدين خم نفي القاضى الولد
وبلغته بامه لما روي
ان النبي عليه السلام قذف
امراة هزل بن امية عن
هلال والحف بها

ان قال اللعان تطليقة بائنة والان الثابت بالنس لللعان فلو ثبت الحرمة الموت لزوم الزيادة على النفس وذلك لا يجوز لانه
هم وهو خاطب اذا كذب نفسه هذه سلة مبتدئة اي هذا الرجل بعد الاكاذب صار تابا من الخطاب اي يجوز ان يزوجها
كما لا يجوز ان يزوجها فعليه الحد بالاكاذب نفسه عند ما شئ اي عند ابى حنيفة ومحمد قال ابو يوسف هو تحريم مودع
بعد التلاعن بغير المرأة حرام عليه اي لا يجوز له ان يزوجها او يزوجها قال زفر وحسن وانما في قوله عليه السلام للتلاعن لا يجمعان
ابدا وقسم الكلام عن قريب مستقصى وهو قول الصحابة رضي الله تعالى عنهم ولم يرو عنه فاعلم نفس على التابيد اي نفس
ظاهر في الخبر على تاييد الحرمة ومما شئ اي الابى حنيفة ومحمد ان الاكاذب شئ اي كاذب الرجل المتلاعن نفسه هم رجوع
والشهادة بعد الرجوع لا حكم لها شئ يعني بطل حكمها ولا يجمعان ما واما متلاعين شئ ولا منافاة بين نفس تاييد والعود
خاطبا لان معناه ما واما في حال التلاعن هم ولم يبق التلاعن ولا حكمه بعد الاكاذب شئ اي لم يبق حقيقة التلاعن ولا حكم
يعني لا حقيقة ولا حكم اما حقيقة فظاهر واما حكمه فلانه لما كذب نفسه وجب عليه ان يطلت اليه اللعان فاذا اطلت الالبية
بطل حكمها فجمعان شئ اي التلاعن يعني يجوز اجتماعها بعد ذلك التزويج وقال الكاكي اذا كذب نفسه قبل تفريق القاضى
حلت له من غير تجديد النكاح هم ولو كان القذف بنفي القاضى لبس والحقه بامه شئ اي الحق بولده بامه وبه قال
الشافعي ورواه وقال ابراهيم وابن معقل وموسى لا يفتقه نسب الولد على الفراض والنفي لقوله عليه السلام الولد للفراش
واللعان للحرز كره في الصحيحين للجمهور حديث ابن عمر رضي الله تعالى عنهما ان رجلا لاعن امراته فأنشئ ولده وقرق منها ولها
الولد بامه ورواه الجماعة قال في شرح الطحاوي ثم ولد للمراثة بعد اقله نسيج احكامه سابق من الاب سوي الميراث والنفقة
حتى ان شهادة الاب لا تقبل وشهادة الابنة لا تقبل ووقع الزكاة اليه لا يجوز ولو كان انشئ فزوجه بالزنا او تزوج بنته منه
ان كان ابنا لا يجوز وغير ذلك من احكامه نسبهم وصورة اللعان شئ اي في نفي الولد هم ان يامر الحاكم الرجل فيقول
اربع مرات اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما ريتك به من نفي الولد شئ ولو قذفها بالزنا ونفي الولد ذكر في اللعان
الامر من هم اردوها الزنا ونفي الولد شئ ثم نفي القاضى نسب الولد وبلغته بامه هم لما روي انه عليه السلام شئ اي
ان النبي صلى الله عليه وسلم نفي ولد امراته هلال بن امية عن هلال والحقه بها شئ الحديث رواه ابى داود ونسخته
قال حدثنا الحسن بن علي قال حدثنا يزيد بن ابراهيم قال اخبرنا عباد بن منصور عن عكرمة عن ابن عباس قال جاء هلال بن
امية وهو احد الثلاثة الذين تاب الله عليهم فبا من ارضه عشا فوجد عند امره رجلا فزاعى بعينه وسبح باذنه فلم يسمه حتى اصبح
ثم عشا على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني جئت اعلى عشا فزاعى عند امره رجلا فزاعى بعيني وبسعت
بأذني ففكر رسول الله صلى الله عليه وسلم اجاب به وانشد عليه فزعت والذين يرون انهم لم يسموا الا انفسهم

لانه

اشهادة احد هاتين كليهما فسمى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله انك فوجا فوجا قال هلال فقلت
اربع اوتواك من ربي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اسلموا اليها فجات فقلت عليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكرها فوجا
ان عذاب الآخرة اشد من عذاب الدنيا فقال والله لقد صدقت عليها فقلت كذب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما
بينهما فليل لعل اشهد فشهدت ربع شهادت بالثلاثة لمن الصادقين فلما كان الخامسة قال هلال اني اشهد فان عذاب الدنيا
اهون من عذاب الآخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب فقال والله لا يغنيني الله عينا كما لم يجلبني في عليهما
فشهد الخامسة ان لغته الله عليه ان كان من الكاذبين ثم قيل لها اشهدى فشهدت ربع شهادت بالثلاثة لمن الصادقين فلما
كانت الخامسة قيل لها اني اشهد فان عذاب الدنيا اهون من عذاب الآخرة وان هذه الموجبة التي توجب عليك العذاب
فقلت ساعته ثم قالت والله لا افصح قومي فشهدت الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين ففرق رسول
الله صلى الله عليه وسلم بينهما وقضى ان لا يدعى ولد الاب لا ترمى ولا يرمى ولد امه من ربا او مرمى ولد امه فلعن الله وقضى ان
لا يبيت عليه ولا توت من اجل انها يفرقان من غير طلاق ولا استوفى عنها وقال ابن جابر بن ميسب ان رجلا تزوج من ساقى
الاثنين فجلس الاثنين ففعل لعل وان جاءت به اوردق جدها ليا خلع الساقيين فبلغ الاثنين فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم لولا الايمان لكان لي ولها شان قال عكرمة وكان ولد ابجد ذلك امير على مصر فابدى للرب ورواه احمد في سننه
ومع موصول عباد بن منصور وقال ابن معين عباد بن منصور ضعيف قدرى وقال ابن جابر كان قد راوا عبادا الى
القدرى قال في التفتيح وثقة يحيى القطان قوله ميسب تصغير اصعب وهو الذي يعطونه مصيبة وهي كاشفة وقوله اربع
تصغير الاربع ففتح العشرة وسكون الواو فتح الصاد والمهمل وبالماء المنة هو الناق الايتين ويجوز بالسين قالة الدردي
قوله اربع تصغير اربع ففتح العشرة وسكون الواو فتح الصاد والمهمل وبالماء المنة وهو الناق الايتين ويجوز بالسين قالة الدردي
قوله اربع تصغير اربع ففتح الحاء والمهمل وسكون الهمزة وبالشين المعجمة اي وثقها قوله اوردق اي اسوقه بعد اربع ففتح الجيم وسكون السين
المهمل وبالدال المهمل وهو القصير بتر ودخل قوله جاليا بضم الجيم وتخفيف الهمزة واللام وتشديد اليا واخر المودع وهو الغنى
الاعضاء والقاصم الاوصال قوله ساقى الايتين بالسين المهمل وكسر الباء والمهمل وبالشين المعجمة اي قاضها وعطياها هم
ولان المقصود من نفي اللعان شئ اي لان مقصود الزرع من لعانهم نفي الولد فيؤثر عليه شئ اي على الزرع
هم مقصود شئ في نفيه هم نفيهم القضا بالتفريق شئ اي تفيض نفي الولد فعناء القاضى بالتفريق يعني اذا قال
فرقت بينهما كفى هم وعن ابى يوسف ان القاضى يفرق ويقول قد الزمت امه شئ اي الزمت الولد امه هم واخوته
شئ اي الولد هم من نسب الاب شئ حتى لو لم يقل ذلك لم ينتفك عنه شئ اي لان نفي

ولان المقصود
من هذا اللعان
نفي الولد فيه فاعليه
مقصود فنتفكه
القضاء بالتفريق
وعن ابى يوسف
ان القاضى
يفرق ويقول
قد الزمت
امه واخوته
من نسب الاب
لانه ينتفك عنه

خاوي من ذكره فانما
الزوج والكذب نفسه
القاضي كذا في وجوب
الحكم عليه وحل له ان
يزوجها وهذا عندها
لانه لما احدث لم يتصل
باللعان فارتفع حكمه بالنكاح
وهو التحريم وكذلك ان
قدف غيرها فحدث بها
بينها وكذا اذ زنت تحت
لا تفسد اهلية اللعان
من جانبها واذا قدف امرأته
وبقي صغيرا او مجنونا فلا
لعان بينهما لانه لا يجد
قاذفها لو كان اجنبا فلا
يلزم من الزوج لقيام مقامه
وكذا اذا اكل الزوج صغيرا او مجنونا
لعدم اهلية الشهادة وقدف
الاخر من لا يتعلق به اللعان لانه
يتعلق بالصبر كحد القذف
وفيه خلاف الشافعي وهو لانه
لا يعرف عن الشهادة والمثل
تذكرى جهما

الولد من غير شك عن التفرق ان ليس من مودة التفرق بل اللعان نفى الولد كما لو مات الولد فانه يفرق بينهما باللعان والنفى النسب عنه هم
فلا بد من ذكره في اي من ذكر نفى الولد الا ترى انه اذا نفى الولد نفى به وباليحيى اللعان واذا قال لامرأة زنيته بحري
اللعان ولا نفى الولد به فان عاد الزوج فاكذب بنفسه نفى باللعان بعد اللعان هم حده القاضي لاقراره بوجوب الحد عليه حيث
قدف محضته وفي المسود هذا اذا لم يطالبها باللعان بعد القذف اما لو كذب نفسه بعد البيعة منه لا يجب الحد ولا اللعان لان القصد
باللعان التفرق ولا يتباني ذلك بعد البيعة منه ولا حد عليه لان قدفة كان موجبا لللعان والقذف الواحد لا يوجب الحدين
هم وحل له ان تزوجه اش قال الاكل هذا كذا في قوله وهو مخاطب او كذب نفسه عنه بها ويجوز ان يقال ذكره هناك فترجعا
ونقل هنا لفظ القذف فيهم هذا عندنا في اي جواز حل الزوج بعد اللعان والتكذيب والمزوجة في حيفه ومجوز لانه لما
لم يبق بل اللعان فارتفع حكمه بالنكاح في اي نفع اللعان كالتفريق فيهم وهو التحريم فيهم كما ارتفع اللعان هم وكذا في اي
يحل كذا هم ان قدف غير اش اي غير امرأة بعد تفرق القاضي هم فخره في اي بسبب قدفة هم لما فيها شريد
قوله لانه لما علم بقوله اللعان فارتفع حكمه بالنكاح فيهم وكذا اذا زنت فخره لا تفسد اهلية اللعان من جانبها ش
فان قيل لما جرى اللعان بينهما علم منها زوجان على صفة الاحصان وامرأة والرجل اذا زنيا بعد احصانها في زمان فيفسد
كان قوله في وقت من وقت بعد ذلك ان يبقى على الزوج جيب بان نفى قوله تحت جلوت وتصعد المسألة ان يتلاها بعد
الزوج قبل القول ثم نهان بعد اللعان فكان هذا الجدل دون الرجوع لانها ليست بحقيقة لان شرط احصان الرجل
القول بعد النكاح الصحيح ولم يوجبهم واذا قدف الرجل امرأته وهي صغيرة ش اي والحال انها صغيرة هم او مجنونة
فلا لعان بينهما لانه لا يجب قاذفها ش اي قاذف الصغيرة والمجنونة هم لو كان ش اي القاذف هم جنبا فلا
الايمان من الزوج لقيام مقامه ش اي لقيام اللعان مقام حد القذف هم وكذا في اش اللعان هم اذا كان الزوج
صغيرا او مجنونا لعدم اهلية الشهادة ش واللعان شهادة عندنا وبه قال الشافعي وفي المذنبه ليعان القذف الصغير هو
وفي المعنى لو قدفها وهي بنت فعليه الحد وتطالبه اذا بلغت وبدون التسع يغزو ولو قال لما زنت وانت مبيته او مجنونة
ومجنونا سمعوا فلا حد ولا لعان ولا يحل قاذفها في الحال لان فعلها لا يوصف بالزنا بخلاف قوله زنيته وانت ذميته او منته
البعين منته وعمره عشرة ونسبته ثبت يغزو ذكره في الجوز هم وقدف الاخر من لا يتعلق به اللعان لانه ش اي لان
اللعان هم يتعلق بالصبر كحد القذف ش فينبذ به بالثبته ولانه شهادة حتى يشترط لفظ الشهادة وفيه خلاف الشافعي
ش فانه يقول يصح قدفة ومعه ان اشارة الاخر من كجارية الناطق هم وهذا ش اي اشارة الاخر من هم لانه
ش اي كان قدف الاخر من هم لا يجري عن شبهته ش لان فيه احتمالا لهم والحد وند بهما ش اي تمذنب

بالشبهة وكذا اذا كانت المرأة غرسا لا يجري اللعان بينهما هم واذا قال الزوج ليس حاكم نفى فلا لعان ش اي ولا يجب اللعان
ولا الحد هم وهذا ش اي عدم وجوب اللعان هم قول ابي حنيفة وزفر ش وبه قال احمد ابو ثور وهو قول الحسن البصري
والشافعي والثوري ابن ابي ليلى هم لانه لا يتيقن بقيامه على ش حكمه يكون رجا هم فلم يبرأ قاذفها ش فلا يكون موجبا
لللعان هم وقال ابو يوسف ومحمد اللعان يجب نفى المثل او اجابت به لاقبل من ستة أشهر ش وبه قال مالك الثاني
واحمد وابو حنيفة او لا وعن ابي يوسف لما عمن في الحال انما قيد بقوله او اجابت به لاقبل من ستة أشهر لانه اذا اجابت به
الاكثر من ستة أشهر لا يجب اللعان لانه لا يتيقن بوجود مثل عند القذف هم وهو معنى ما ذكر في الاصل ش اي قيده
بمجيء الولد لاقبل من ستة أشهر ما ذكره محمد بن جهم في قوله تعالى في الاصل هم لانه لا يتيقن بقيامه على ش اي عند القذف
هم فيتحقق القذف ش فمذا وفيه بعد لولا دة سواء ولو لم يثبت حكم الارث والوصية اذا ولدت لاقبل من ستة
أشهر يتيقن ويجوز هم قلنا اذا لم يكن قاذفها في الحال ش هذا جواب من جهة ابي حنيفة يعني اذا لم يكن قوله ليس حاكم نفى
قاذفها في الحال الاحتمال هم يصير كالمعلق بالشرط كانه قال ان كان كمال فليس معنى والقذف لا يصح تعليقه بالشرط ش
فتسل وجود الشرط ولا حاجة الى البقاء حكمه الى وجود الشرط لعدم الحاجة الى ايجاب الحد لان الحد ويحتمل الى درجتها
لا الى انبثاها بخلاف الارث والوصية فانها توفى فان الى الفصل الولد ولا يتوقف القذف وقيل ان الحال من اية
قدف امرأته نفى ش وقوله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما جيب بالانسان ان قدف امرأته نفى ش اي نعم ان قدفها
وهي حامل وذلك لا يدل على قدفها نفى ش لان الحديث قال اذا راى احدا رجلا على امرأته فذلك يدل على ان كان قاذفا
بصره الزنا لا نفى الحمل هم واذا قال لما زنت وهذا الحمل من الزنا لما عمن بوجود القذف حيث ذكر الزنا مريحا ولم ينف القاذف
الحمل وقال الشافعي ينفية لانه عليه السلام نفى الولد عن بلال وقد قدفها ما لا ش وقد ذكرنا عن قريب حديث بلال
بن اية تمام هم ولنا ان الاحكام لا تترتب عليه ش اي على الحمل يعني ان نفى الولد حكم من احكامه والاحكام لا تترتب
عليه هم الا بعد الولادة لم تكن الاحتمال قبله ش اي قبل انفصال الولد او قبل حصول الولد فان قيل بل تترتب عليه
قبل الولادة كالمرد بالحب والميراث والوصية به واجيب بان اللعان في حق الزوج بمنزلة الحد فلا يقيام مع شبهته
بخلاف الرد بالحب لانه ثبت مع شبهته والارث والوصية يتوقفان على انفصاله ولا يتفرق في الحال وما صل الجواب
ان قوله الاحكام لا تثبت يراو به بعضها ونفى الولد منها لئلا يلزم اقامة الحد مع قيام شبهته هم والحديث من اي
بلال هم محمول على انه ش اي ان النبي صلى الله عليه وسلم عرف قيام الحمل بطريق الوحي بدليل ان في الحديث
ان اجابت به يصيب الحديث الى اخره كما ذكرناه ومثل ذلك لا يعرف الا بطريق الوحي ومن اصحابنا من قال

واذا قال الزوج ليس حاكم نفى
فلا لعان وهذا قول ابي حنيفة
وزفر كذا لا يتيقن بقيام
الحمل فلم يبرأ قاذفها وقال ابو يوسف
ومحمد اللعان يجب نفى المثل
اذا اجابت به لاقبل من ستة
أشهر وهو معنى ما ذكر في الاصل
لانه لا يتيقن بقيام الحمل عند
فتحقق القذف قلنا اذا
لم يكن قاذفها في الحال يصير
كالمعلق بالشرط فيصير كانه
قال ان كل جنة حمل فليس
والقذف لا يصح تعليقه بالشرط
فان قال لكانت بنت وهذا
الحمل من الزنا ما عمن وجود
القذف حيث ذكر الزنا مريحا
ولم ينف القاذف الحمل وقال
الشافعي ينفية لانه عليه
السلام نفى الولد عن بلال وقد
قدفها حامل ولنا ان الاحكام
لا تترتب عليه الا بعد الولادة لم تكن
الاحكام قبل الحديث محمول
على انه عرف قيام الحمل
بطريق الوحي

ولا لعان الا ان يقول صدقت هي كما قلت فيكون قاذوا وحينئذ الذي رآه وطلب الرجل صدقته بعد ان قال
الشافعي ومالك لا يجوز في الروضة زنت قبل تفريق القاضي بعد الملعان ليقط الملعان عند أبي حنيفة وعمل له وطهها ولو قال
الرجل البينة على صدقة سقط عنه اللعان وحده وهو قول الظاهرية وقال مالك يلعن وقال الشافعي يلعن ان كان معها اهل
والا لا لعان في البائن في العدة ولا في غير عداها ويجوز به قال الشافعي ووجه مالك والثوري واهل الحجاز واهل
العراق بعد اللعان يجب لها نصف العدة عندنا وبه قال مالك وسعيد بن جبير وقادة ولسن قال جابر بن سليمان شيخ
ابن حنيفة يجب لها المهر الكامل قال الزهري لا صدق لها ولو قلنا التفريق بينهما طلاق قبل الدخول فيجب نصف المهر فروع اخرى
في البسوة لو مات ولله الملائكة عن ال فادعى الملعان لا يثبت نسب ويغرب الحد وان ترك ابنا وبنات يثبت نسب من الاب
وورثته الابن لو كان الولد ليست فشارك كما ولد فاكذب بنفسه ثبت عندنا في حنيفة ثلثا لها وقيل الخلاف على العكس في جواز
النفقة مات الشاهدان او نفا بالبعد بعد الا يقضي باللعان وفي المال يقضي بخلاف ما لو عيا او فسقا او ارتد ايت يلعن بينهما ولو
الحرة شبهة او كحل فاسد ليقط احصاها خلافا لابي يوسف شحرج وقال جويش بالوطي الطلال في ثبوت النسب وجوب العدة
ولا لعان في النكاح الفاسد ولا في الوطى شبهة عندنا وقال الشافعي واحمد يجب اللعان فيها اذا كان نفي الولد وعندنا في يوسف
فيه الحد واللعان لا لما بينهما بالنكاح الصحيح ولو قد فاشم طلقا لما سقط اللعان ولا يجب الحد وكذا الزوجان بعد ذلك لا يقطع
لا يعود وبه قال الشافعي ومالك احمد لو اقرب بعد الاستبراء لم يزوجوا انه لعان في النكاح الفاسد بغير ولد ولو لم يخالها لم يثبت
التحریم للوحد في وجه عند الحنابلة وقد فاشم طلقا لما سقط اللعان ولا يجب الحد ولا يبريد نفسه يلعن ولا لعان
عندنا لثلاثة فاعداك وعندنا يحد ولا لعان وهو قول عطاء بن ريد عن الحسن بن عتيق
البتى وهو قول ابن عباس رضي الله تعالى عنه ولو قد فاشم طلقا لم يزوجوا به قال الشافعي والزهري وقادة ومالك
والشافعي واحمد واسحاق وابو عبيد والظاهرية وهو قول ابن عمر وجابر بن زيد وقال ابن عباس ولا لعان وفي جواز
النفقة قال قد فاشم بعد ان تزوجك او زنت قبل ان تزوجك فهو قاذو في المال يلعن وقال الشافعي ومالك ويجوز
ولو قد فاشم زنت او وطئت حراما لا لعان عندنا وبه قال الشافعي ولو فرق القاضي بعد التناكح لم يخطأ فاشم فاشم
عندنا وعندنا زفر وبقية الائمة لا ينفذ ولو بداء بلعان المرأة فقد اخطأ ولا يجب اعادته وبه قال مالك وقال الشافعي واحمد
يجب اعادته وليسقط اللعان بردها ولو سلمت بعد ما لا يعود في الزخيرة قد فاشم في ولد فاشم يلعن حتى قد فاشم يلعن بالولد
قد لا ينعى ثبت نسب الولد ولا ينعى بعد ذلك لان حد قاذو فاشم كذب

باب العنين وغيره في بيان احكام العنين وما ذكر احكام الاستحالة المتعلقة بالنكاح والطلاق شرح

باب العنين وغيره

في بيان احكام من به مرض له يتعلق النكاح والطلاق لان حكم من به النوا من بعد ذكر حكم الاستحالة والعنين من لا يقدر على اتيان
النساء من عن اذ ليس في العنة وهي خطرة الابل او من عن اذ اعرض لانهن يمينها وثم لا ولا يقصد وقيل سمى العنين غنيا لان ذكره
يستغنى عن يمينها وثم لا ولا يقصد للماتى من المرأة وجميع العنين عنين وفي البصائر يقال فلان عنين بين العنين ولا يقال
بين العنة وكذا في الموعوب غيره وفي قاضي بخان والرخياني العنين من لا يصل الى النساء مع قيام الآلة ولو كان يصل
الى الثيب دون البكر او الى بعض النساء دون البعض وذلك لمرض به او لضعف في خلقته او لكبر سته او سحر فمؤخين في حق
من لا يصل اليها الفوات المقصود في حقها كذا ذكره الاستيعابي وقال السحرة حقيقة وثابتة عند اهل السنة وعندنا عندنا في
لو في بطلت فيه بواحد فجلس العنين فيه ان كان يمشي ويول الى النقصان وتيروى علم انه لعن فيه وان كان لا يمشي ولا يول
علم انه عنين في في النكاح العنين العاجز من الاللاج ماخوذ من عن اي اذ اعرض وفي المحيط الة قصيرة لا يمكنه او خالها داخل الفرج
الحق لما في المطالبة بالتفريق وفي الجواهر العنين من لا يقدر على ذكره وهو كما اصبح في البدن لا يقبض ولا يسيط قوله وقوله كالحجر
والمقطوع اكثر ذكره والحفي هم واذا كان الزوج غنيا اجله الحاكم سنة شش اي بعد طلبها وابتداء التبايل من وقت التمسك
يوصل سنته وعليه فتوى فقهاء الامصار كابي حنيفة واصحابه والشافعي واصحابه ومالك واصحابه واحمد واصحابه وهو قول عمر ومثمان
وابن سحر والمغيرة وسعيد بن السيب وعطاء بن عمرو بن دينار وقادة ابراهيم النخعي وسفيان وعبد الرحمن الاوزاعي واسحاق
لا يوجله ستة اشهر في العدة وروى عن علي رضي الله تعالى عنه وعن مالك يوجله ستة اشهر في العدة وعن ابن السيب
لو كانت حديثة العدة يوجله خمسة اشهر وعند عبد الله بن نوفل يوجله عشرة اشهر فان وصل اليها شش فلا كلام هم والاش
اي وان لم يصل اليها هم فرق بينهما اذا طلبت المرأة ذلك شش اي التفريق لان الحق لها هم وهكذا روى عن عمر وعلى
وابن سحر رضي الله تعالى عنهم شش اما الرواية عن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه فاخرجه عبد الرزاق في مصنفه خبرنا
سعد بن الزهري عن سعيد بن المسيب قال قضى عمر بن الخطاب في العنين ان يوجله ستة شش قال عمر بن الخطاب ان التبايل من
يوم سجامه وروى محمد بن الحسن بن شيبان في كتاب الآثار خبرنا ابو حنيفة حديثنا اسمعيل بن سلم الملكي عن الحسن بن عمر بن الخطاب
امراة اتته فقالت انزجها لا يعمل اليها فاجله حولا فلما انقضت حولا ولم يعمل اليها خيرا فاختارت نفسها ففرق عمر رضي الله تعالى
عنه عنها وجعلها تطليقة بانيته واما الرواية عن علي رضي الله تعالى عنه فاخرجه ابن ابى شيبة في مصنفه حديثنا ابو خالد الاحمر
عن محمد بن اسحاق عن خالد بن كثير عن الصفاك عن علي بن يوجل العنين ستة شش فان وصل اليها والافرق بينهما واما الرواية
عن ابن سحر رضي الله تعالى عنه فاخرجه ابن ابى شيبة ايضا حديثنا كيع عن سفيان عن الزكري بن الربيع بن عيسى عن
ابيه عن جيب بن فيصة عن عبد الله بن سعد قال يوجله العنين ستة شش فان جالس والافرق بينهما هم ولان الحق ثابت

واذا كان الزوج غنيا اجله الحاكم سنة شش فان وصل اليها خيرا فاختارت نفسها ففرق عمر رضي الله تعالى عنه عنها وجعلها تطليقة بانيته واما الرواية عن علي بن يوجل العنين ستة شش فان وصل اليها والافرق بينهما واما الرواية عن ابن سحر رضي الله تعالى عنه فاخرجه ابن ابى شيبة ايضا حديثنا كيع عن سفيان عن الزكري بن الربيع بن عيسى عن ابيه عن جيب بن فيصة عن عبد الله بن سعد قال يوجله العنين ستة شش فان جالس والافرق بينهما هم ولان الحق ثابت

ويحتمل لاقعة اصلية فلا بد من معرفة ذلك وقد رتبها بالسنة اثنتا عشرة الفصول الاربعة فالا مضمّن المدّ وليرصيل اليها بتبين ان العج بآفة اصلية ففات الاساك بالمعروف وجبت التسريح بالاحسان فاذا انتحش من المفارقة هم ناب القاضى منابه ففرق بينهما من طلبها لان التفرق قهراش فاذا اختارت نفسها بعد مضي المدة قبل تقع الفقرة من غير تفرق الحاكم ام يحتاج الى التفرق فيه اختلاف الرواية عن اصحابنا فقال صاحب المختلف فان اختارت نفسها بانت منه في ظاهر الرواية ثم قال روى الحسن عن ابى حنيفة انما اذا اختارت نفسها فوق القاضى منها ولا تقع الفقرة من غير تفرق كذا ذكر الامام ابو الاستيخاني ايضا في شرح الطحاوى وقال التمراشى لوسال الزوج القاضى بعد سنته ان يوجبل سنته اخرى او شهر او اكثر لا يفعل ذلك الا بغيرها فاذا اذويت ثم رجعت فلها ذلك ويطل الاجل ولو وجدت غيرة ما ولم يخاصم زمانا لم يطل قهرا لان ذلك قد يكون للتجربة والاطمئنان الا انهم هم ذلك الفقرة تطليقة بآية ش وبه قال مالك والثوري وقال الشافى واجد فسخ لانه فقرة من جهتها وقياس على الحب قاله الماوروى من اصحابه ولنا الفقرة من جهته لان فعل القاضى اضعف اليه ش اى الى الزوج لاستناده عن الاساك بالمعروف والفرقة بالطلاق مشروعة كتاب الله تعالى والاجماع والشرح مختلف فيه فاعلم بالمرج اولى ولا يستقيم قياسه على الحب لان الحب كالقعة فيكون قياس المختلف على المختلف هم فكانه طلقها بنفسه ش اى فكان الزوج طلقها بنفسه لاضافة فعل القاضى اليه هم وقال الشافى هو فسخ ش اى تفرق القاضى بينهما فسخ للكل هم ولكن النكاح لا يقبل الفسخ عندناش بمعنى بعد تمام العقد لما قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البلوغ وخيار القاتعة لان ذلك امتناع من تمام العقد وانما فسخ ش اى الفقرة هم بآية لان المقصود وهو فسخ النكاح عنهما لا يحصل الا بهاش اى بالبانته هم لانهاش اى لان الفقرة هم لو لم يكن بآية فهو مطلقا بالمرجعة ش وهى التى لا تكون ذات زوج ولا سطة الا الاول ففوات المقصود وهو الوطى ولما الثاني فلانها تحت زوج فلا يحصل حينئذ فسخ النكاح وهو المقصود من فقرة الغنيين هم ولها كمال مهر ان خلاها فان غلوة اثنين جميعه ش قيد به لانه لو لم يكن خلاها لميزم نصف المهر وقال الشافى لا يجب شى من المهر والا

ويحتمل لاقعة اصلية فلا بد من معرفة ذلك وقد رتبها بالسنة اثنتا عشرة الفصول الاربعة فالا مضمّن المدّ وليرصيل اليها بتبين ان العج بآفة اصلية ففات الاساك بالمعروف وجبت التسريح بالاحسان فاذا انتحش من المفارقة هم ناب القاضى منابه ففرق بينهما من طلبها لان التفرق قهراش فاذا اختارت نفسها بعد مضي المدة قبل تقع الفقرة من غير تفرق الحاكم ام يحتاج الى التفرق فيه اختلاف الرواية عن اصحابنا فقال صاحب المختلف فان اختارت نفسها بانت منه في ظاهر الرواية ثم قال روى الحسن عن ابى حنيفة انما اذا اختارت نفسها فوق القاضى منها ولا تقع الفقرة من غير تفرق كذا ذكر الامام ابو الاستيخاني ايضا في شرح الطحاوى وقال التمراشى لوسال الزوج القاضى بعد سنته ان يوجبل سنته اخرى او شهر او اكثر لا يفعل ذلك الا بغيرها فاذا اذويت ثم رجعت فلها ذلك ويطل الاجل ولو وجدت غيرة ما ولم يخاصم زمانا لم يطل قهرا لان ذلك قد يكون للتجربة والاطمئنان الا انهم هم ذلك الفقرة تطليقة بآية ش وبه قال مالك والثوري وقال الشافى واجد فسخ لانه فقرة من جهتها وقياس على الحب قاله الماوروى من اصحابه ولنا الفقرة من جهته لان فعل القاضى اضعف اليه ش اى الى الزوج لاستناده عن الاساك بالمعروف والفرقة بالطلاق مشروعة كتاب الله تعالى والاجماع والشرح مختلف فيه فاعلم بالمرج اولى ولا يستقيم قياسه على الحب لان الحب كالقعة فيكون قياس المختلف على المختلف هم فكانه طلقها بنفسه ش اى فكان الزوج طلقها بنفسه لاضافة فعل القاضى اليه هم وقال الشافى هو فسخ ش اى تفرق القاضى بينهما فسخ للكل هم ولكن النكاح لا يقبل الفسخ عندناش بمعنى بعد تمام العقد لما قبل تمام العقد فيقبل ذلك كما في خيار البلوغ وخيار القاتعة لان ذلك امتناع من تمام العقد وانما فسخ ش اى الفقرة هم بآية لان المقصود وهو فسخ النكاح عنهما لا يحصل الا بهاش اى بالبانته هم لانهاش اى لان الفقرة هم لو لم يكن بآية فهو مطلقا بالمرجعة ش وهى التى لا تكون ذات زوج ولا سطة الا الاول ففوات المقصود وهو الوطى ولما الثاني فلانها تحت زوج فلا يحصل حينئذ فسخ النكاح وهو المقصود من فقرة الغنيين هم ولها كمال مهر ان خلاها فان غلوة اثنين جميعه ش قيد به لانه لو لم يكن خلاها لميزم نصف المهر وقال الشافى لا يجب شى من المهر والا

لا يفسخ عنه هم ويجب العدة ش بالاجماع هم لما يباين قبل ش يعنى في باب المهرهم هذا ش اى تاويل الغنيين سنة والغنيين بعد سنته هم اذا اقر الزوج انه لم يطل الباش يعنى كان مهرها في الاول هم ولو اختلف الزوج والمهر في الوصول الباش فقال الزوج وصلت وقالت المرأة لم يطل الى هم وان كانت ش اى المرأة هم شيئا فاقول قوله سح يمينه لانه يكره تخلف حق الفقرة والاصل هو السلامة في الجيلة ش اى سلامة الاثني في اصل الخلقة وقال زهرا بن ابى ليلى يطل القول قوله هم ان حلف بطل قهراش فلا يثبت لها خياهم وان كل شى عن يمين هم يوجبل سنته وان كانت بكر انظر اليها النساء فان قلن اى بكر اجل سنته ش لظهور كذبهم وان قلن هى شيب بخلف الزوج فان حلف لاجلها وان نحل يوجبل سنته ش بعد ذلك والواحدة في النظر تخفى والاثنان احوط وفي البذلح اوثق وفي الاستيخاني فصل ثم كيف يبرأ منها كذا قالوا لا يقع في فريها اصغر بنية من بنية الدراج فان دخلت بلا عتف ففى شيب والا فبكر وقيل ان المكن بها ان يتول على الجدار فبكر والا فبكر في شرح الطحاوى اذا وقع الشك للنساء في امر الفعل ذلك وعن احمد في التيسير لقال كيف يخرج المني فان خرج به وقالت ليس بمني تخم بالنار فان تصادقا على انه مني يخرج عن الغنة لان الغالب عدم خروج مني المني هم وان كان مجبواش اى وان كان الزوج مجبوا وهو الذى استوصل ذكره ونصيته من الحب وهو لفظه هم فمرفق بها في الحال ان طلبت المرأة لانه لا يفيده في التاصيل ش لانه لا يرجي منه الوصول هم والحصى ش من خيصة الفعل خفاء محمد ووا اذا سلمت خيصة والجمع خيستان وخيصة هم يوجبل كايوجبل الغنيين لان وطية زوج ش فان حكمه حكم الغنيين هم ولو اجل الغنيين سنة وقال قد جاسعتها وكثرت نظر اليها النساء فان قلن هى بكر خبرت ش اى يخرج القاضى بدون يمينها فلو اختارت الفقرة فرق القاضى بينهما كذا ذكر محمد في الاصل وفي المنقضى لو اختارت نفسها بانت منه فعلى هذه الرواية لا يجازى الى قضاء القاضى لوقوع الفقرة لان شهادتين ش اى شهادة النساء هم تايدت ش اى تقوت هم بمو بد ش على وزن اسم الفاعل هم وهى البكارة ش اى المودة لشهادتين هى البكارة اذا البكارة هى الاصل هم وان قلن هى شيب حلف الزوج فان كل شى اى عن يمين هم خبرت لتايد بالانكاح ش اى لتايد دعوى المرأة بتكول الزوج فان اختارت الزوج او قامت من مجلسها او اقامها اعموان القاضى او قام القاضى قبل ان يتكلم شيئا بطل خياره لان هذا بمنزلة تخيير الزوج امره وذلك موقت بالمجلس فكذا مثله فان اختارت نفسها في المجلس يوم الزوج بالتفرق فان الى فرق القاضى هم وان حلف لا تخير ش بطلان قهراهم وان كانت شيئا في الاصل فاقول قوله سح يمينه فوفد ذكرناه فيما مضى ش وهو قوله فاقول قوله سح يمينه لانه يكره تخلف حق الفقرة والاصل هو السلامة في الجيلة هم فان اختارت زوجها لم يكن لها بعد ذلك الخيار لانها مضيت بطلان في خلاها في التاصيل لبيته سنة الفقرة وهو صحيح ش اطلق محمد في الاصل ولم يقيد بالقهرية

وتجب العدة لما يباين قبل هذا اذا اقر الزوج انه لم يطل اليها ولو اختلف الزوج والمهر في الوصول اليها فان كانت في القول قوله هم يمينه يكره استحقاق حق الفقرة والاصل هو السلامة في الجيلة هم ان حلف بطل قهراش وان نحل يوجبل سنته وان كانت بكر انظر اليها النساء فان قلن اى بكر اجل سنته ش لظهور كذبهم وان قلن هى شيب بخلف الزوج فان حلف لاجلها وان نحل يوجبل سنته ش بعد ذلك والواحدة في النظر تخفى والاثنان احوط وفي البذلح اوثق وفي الاستيخاني فصل ثم كيف يبرأ منها كذا قالوا لا يقع في فريها اصغر بنية من بنية الدراج فان دخلت بلا عتف ففى شيب والا فبكر وقيل ان المكن بها ان يتول على الجدار فبكر والا فبكر في شرح الطحاوى اذا وقع الشك للنساء في امر الفعل ذلك وعن احمد في التيسير لقال كيف يخرج المني فان خرج به وقالت ليس بمني تخم بالنار فان تصادقا على انه مني يخرج عن الغنة لان الغالب عدم خروج مني المني هم وان كان مجبواش اى وان كان الزوج مجبوا وهو الذى استوصل ذكره ونصيته من الحب وهو لفظه هم فمرفق بها في الحال ان طلبت المرأة لانه لا يفيده في التاصيل ش لانه لا يرجي منه الوصول هم والحصى ش من خيصة الفعل خفاء محمد ووا اذا سلمت خيصة والجمع خيستان وخيصة هم يوجبل كايوجبل الغنيين لان وطية زوج ش فان حكمه حكم الغنيين هم ولو اجل الغنيين سنة وقال قد جاسعتها وكثرت نظر اليها النساء فان قلن هى بكر خبرت ش اى يخرج القاضى بدون يمينها فلو اختارت الفقرة فرق القاضى بينهما كذا ذكر محمد في الاصل وفي المنقضى لو اختارت نفسها بانت منه فعلى هذه الرواية لا يجازى الى قضاء القاضى لوقوع الفقرة لان شهادتين ش اى شهادة النساء هم تايدت ش اى تقوت هم بمو بد ش على وزن اسم الفاعل هم وهى البكارة ش اى المودة لشهادتين هى البكارة اذا البكارة هى الاصل هم وان قلن هى شيب حلف الزوج فان كل شى اى عن يمين هم خبرت لتايد بالانكاح ش اى لتايد دعوى المرأة بتكول الزوج فان اختارت الزوج او قامت من مجلسها او اقامها اعموان القاضى او قام القاضى قبل ان يتكلم شيئا بطل خياره لان هذا بمنزلة تخيير الزوج امره وذلك موقت بالمجلس فكذا مثله فان اختارت نفسها في المجلس يوم الزوج بالتفرق فان الى فرق القاضى هم وان حلف لا تخير ش بطلان قهراهم وان كانت شيئا في الاصل فاقول قوله سح يمينه فوفد ذكرناه فيما مضى ش وهو قوله فاقول قوله سح يمينه لانه يكره تخلف حق الفقرة والاصل هو السلامة في الجيلة هم فان اختارت زوجها لم يكن لها بعد ذلك الخيار لانها مضيت بطلان في خلاها في التاصيل لبيته سنة الفقرة وهو صحيح ش اطلق محمد في الاصل ولم يقيد بالقهرية

والا تسمية قال في شرح الطحاوي ولا يبرئ سنة قمرية بالاله في ظاهر الرواية مروى عن الحسن بن زياد عن ابن حنيفة انه لم يبرئ سنة
 شمسية وهي تزيد على القمرية بياض ذهاب السخري في شرح الكافي الى رواية الحسن اخذ بالاحكام وقال ابو الوفاء في فتاواه
 الغنيين يوجب سنة قمرية لاشتمالها على الصوم لان المنطوق هو السنة والسنة تعرف الى القمرية مطلقا وهي اقل من الشمسية
 احدى عشر يوما وذكر الخليل في التسمية ثلثة وخمسة وستون يوما وربع يوم وخمسة مائة وخمسة وخمسون يوما من اليوم والقمرية ثلثة
 يوم واربعاء ونسبون يوما ويحسب شئ اى المدة هم ايام الحيف وشهر رمضان شئ ليعني لا يوجب عن ايام الحيف
 وشهر رمضان الواقعة في مدة التاجيل وذلك لان الصيام رضى الله تعالى عنهم قدر وادارة التاجيل سنة ولم يستثن منها
 ايام الحيف وشهر رمضان مع علمهم ان السنة لا تحلوا عنها لوجود ذلك في السنة شئ اى لوجود ما ذكر من ايام الحيف
 وشهر رمضان في السنة هم ولا يحسب بمرضا شئ اى لا يحسب المدة بسبب مرضه ومضاهم لان السنة لا تحلوا
 عنه شئ اى المرض ليعني لا يكون زمان المرض محسوبا في مدة التاجيل قليلا كان المرض او كثيرا بل يوجب ذلك من ايام
 اخر وعن ابن يوسف اذا مرض احد هارضا لا يطيق الطعام معه فان كان اقل من نصف شهر احتسب عليه وان كان اكثر لم يحتسب
 عليه وفي البدل مروى عن ابن سماعه عن ابن يوسف ان صح في السنة يوما او يومين احتسب عليه وفي رواية عنه ان ما فوق
 الشهر كثر لا يحسب في رواية عنه ان مدة اكثر السنة وفي رواية عنه اكثر السنة وعن محمد بن عمر في السنة يوجب مقدار مرضه وعليه
 الفتوى وعن ابن يوسف لو جبت او هربت او غابت لا يحسب على الزوج لانه من جهتها ولو جح هو او غاب احتسب عليه ولو جح
 وتنت من الحي الى الحي لم يحسب عليه مدة الحبس ولا الوجبة القامى بهما ولم يحفره وان لم تمتنع وكان في السجن مريض
 خلوة احتسب عليه وان لم يكن ويظما فيه لم يحتسب قال محمد بن ابراهيم لو جح او غاب او غابته وهو مظفر فمقتبة المدة
 من حين المرافعة ان كان قادرا على الاعتاق وان كان عاجزا عنه اتمه شهر من عدم القدرة على الجماع فيها ولو غاب عنها التاجيل
 لا يفتق اليه ولم يزد على المدة هم واذا كان بالزوجة عيب شئ اى عيب كان هم فلا خيار للزوج شئ وبه قال عطاء
 والنخعي وعمر بن عبد العزيز والوقلاية وابن ابي ليلى والاذاعي والثوري وابوسليمان الخطابي وداود الظاهري وفي البيهقي
 وهو ذهب على ابن سحرهم وقال الشافعي يرد بالعيوب السنة وهو الجذام شئ وهو علة روية تحدث من انتشار الملة
 السوداء هم والبرص شئ وهو بياض يظهر في البدن ويكون في بعض الاعضاء ودون بعض وربما يكون في سائر الاعضاء
 حتى يكون ظاهر البدن كالبياض وسببه سوء فرج البصولة البرودة وغلبة البلغم هم والجنون شئ وهو زوال العقل هم
 والرتق شئ وهو مصدر من قولك امرأة رتقا بنيت الرق لا يندفع هو جاعلان لا يكون لما يقب سوى الببال هم والقرن
 شئ يسكن الراد وهو من ينبت من هلك الذكر في الفرج من غلظ او غيره لانها شئ اى لان هذه العيوب

ويحسب
 بآيام
 الحيف
 وبشهر
 رمضان
 لو جث ذلك
 في السنة
 ولا يحسب
 بمرضه ومضاهم
 لان
 السنة قد
 تخلصت
 واذا كان
 بالزوجة
 عيب خلوة
 خيار الزوج
 وقال الشافعي
 يرد بالعيب
 الحنة
 وهي الجذام
 والبرص
 والجنون
 والرتق
 والقرن
 لا يفتق

هم تحت الاستيفاء حاشى اى من حيث الحسن في القرن والرتق هم او طباش اى اوسن حيث الطبع في الجذام
 والبرص والجنون لان الطبع السليمة تنقر من جماع هو لا ووربها ليرى الى الاولاد هم والطبع موير بالشعش اى
 يمنح الاستيفاء من حيث الطبع وقد ايد بالشعش حيث ورد فيه الامتناع منه اشار اليه بقوله هم قال عليه السلام فمن الجذوم
 فراك من الاسد شئ هذا الحديث اخبره البخاري تعليقا عن سعيد بن مسعود عن ابى هريرة رضى الله تعالى عنه قال قال
 رسول الله لا عدوى ولا طيرة ولا هامة ولا صفر ومن الجذوم عذر كمن من الاسد ومن الاسد وقال الكاكي ناقل عن
 ابن خرم هذا الحديث غير صحيح لانه لا يجب على احد ان يفر من الجذوم ويجوز الجلوس عنده وفيما على ترفيضه وغدا في الجذوم
 بمصالحه ولهذا لو حدث ذلك ليجوز للنفس الكساح فان قلت استدل الشافعي ايضا بان النبي صلى الله عليه وسلم
 تزوج امرأة من بني رياضة فوجد تحتها بياضا فزاد وقال لمستم على قلت اجاب الاترازي عن هذا بان المراد من رد
 النبي صلى الله عليه وسلم هو الرد بالطلاق وقال الكاكي هو رواية جميل بن زيد عن كعب بن عجرة وهو متر وكف زيد
 مجهول لا يعلم لكعب بن عجرة ولده اسمه زيد فان قيل روى عن عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه الرد بالجنون والجذام والبرص قال
 الكاكي هذه رواية كذا وبه من طريق عبد الله بن حبيب وهو الكاكي وقال الاترازي معناه الرد بالطلاق هم ولنا ان فوت
 الاستيفاء اصلا لموت لوجب الفسخ وتكامل بهذه العيوب اولى شئ اى فوت الاستيفاء بالكيفية بموت احد الزوجين
 لا يوجب الفسخ حتى لا يسقط شئ من المهر قوله فاختار له اى فاختار الاستيفاء بهذه العيوب المذكورة اولى ان لا يوجب الفسخ
 لان الاستيفاء ههنا تاتي بمقتضى النسل فيكمل غير انه يوجب نفقة بعبية وهذا لا يوجب الرد كما تجوز القروح الفاسقة قبل
 فيما قال المصنف ضعف لان الكساح يتوقف بحياتها هم وهذا شئ اى كون هذه العيوب لا يوجب الفسخ هم لان الاستيفاء
 شئ اى الوطى هم من الثمرات شئ اى ثمرات الكساح وفوات الثمرة لا يثبت في عقد الكساح الا ترى انه لو لم يستيف
 بغيره او دفن او قروح فاخته لم يكن له حق الفسخ فيها هم والمستحق التمكن شئ اى المستحق بالعقد هو التمكن من الوطى هم وهو
 شئ اى التمكن من الوطى هم حاصل شئ في جميع الصور واما في الجذام والبرص والجنون فظاهر واما في الرتق والقروح
 فاختق واشتق ولا يبرئ الفسخ لعدم الكفاية بخيار البلوغ لان ذلك فسخ قبل تمام العقد وذلك امتناع من تمام العقد وكذلك
 الفسخ بخيار القاقعة لان ذلك امتناع من ازدواج الملك عليها قبل تمام العقد والكساح لا يحل الفسخ بعد تمامه الا ترى انه لا يبرئ
 بالاقالة فلا يفسخ بهذه العيوب كما لا يفسخ بالعيوب الاخرى من الزنا والبرص والجذام والقرن والبرص والبرص والبرص
 والثا فعيون ففسخ خصوص الرد بالعيوب المذكورة فبطل قيا سهم البيع فكيف يشبه بالكساح البيع والبيع خلافه فانه نقل ملك الثمرة
 ولا نقل في الكساح والكساح بيع من غير ذكر بدل البيع لا يبيع وقالوا لا تطيب النفس بجماع برصا ولا بجذومه ولا يقدر

تمنع الاستيفاء
 حاشا طباش
 والطبع
 موير بالشعش
 قال عليه
 السلام فمن
 من الجذوم
 فراك من
 الاسد
 ان قوله
 الاستيفاء
 اصله
 لموت لا يوجب
 الفسخ فاختار
 له محمد بن
 اولى وهذا
 لان الاستيفاء
 من الثمرات
 والمستحق هو
 التمكن
 وهو
 حال

على طلاق الرقاة والرقاؤا وانما يزوجهما للوطى قلنا طيب النفس على الجراح ليس بشرط فان كحل العجزه او اصابها البهائم او اصابها
 اية سنة او لم يفتقر بالدق السل البراءة عند الاطباء يجوز هذا الاشكاف من العقل واللبس امر الله تعالى به وهو الاسكاف
 بالمعروف او تسريح باحسان ولم يات ظن صحيح فيها الا يتوقف عندهم واذا كان بالزواج بر من اجنون او جذام فلا خيار لهما
 عند ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد لما الخيارش وبه قال الشافعي ومالك واحمدهم دفعا للفرع عما كان في الجنب الغتة ش
 اي مكانا لهما الخيار في الجنب الغتة فتجوز دفعا للفرع عما حيث لا طريق لهما سواهم بخلاف جابنه ش اي جانب الزوج
 هم لانه لا يمكن من دفع الفرع بالطلاق ش لان الطلاق يندفع الفرع عنه هم واما شافعي ابي حنيفة وابي يوسف في الاصل
 الخيارهم لما فيه من البطلان من الزوج ش برن النكاح هم وانما ثبت الخيار في الجنب والغتة لانها بخلاف المقصود
 ان النكاح ش اي المقصود الذي شرع النكاح لاجله وذلك المقصود هو الوطى لا شرعية النكاح لاجل الوطى هم
 وهذه العيوب غير مخرجة به ش اي بالوطى هم فافترقوا ش اي افرقوا القيس وهو الجنون والجهل والبرص والفسخ
 عليه وهو الجنب الغتة فان قيل جعل المصنف الوطى فيها اذا كان بالمرأة من العيوب الستة من الثمرات ولم يثبت له الخيار
 الفسخ وفي سلة الجنب الغتة جعل المقصود المشرع له النكاح ولا يترجم من ذلك ان يكون المقصود المشرع
 له النكاح وان لا يكون ذلك باعتبار المتضمن وهو حكم جيب بان هذا السؤال نشأ من تفسير المشرع له النكاح
 بالوطى وليس ذلك بمراده وانما المراد به تمكن وجهان بخلاف العيوب الستة والله اعلم

باب العدة اي في باب بيان احكام العدة ولما كان اثر الفقرة بالطلاق وغيره عقب ما ذكره من الفقرة في
 باب على عدة لان اثر تعقيب الموت والعدة في المنة ايام اثناء المرأة وفي الشريعة تربعين يلزم المرأة عند ذلك
 لتعقبتا كالدخول او الخلوة او الموت وقيل هي عبارة عن تربعين المرأة بعد زوال النكاح بثبوتها ويقال عدوت الشئ
 اعدو اي احصيته قال الله تعالى واحصوا العدة والعدة بالضم الاستعداد والتهيأ للامور والعدة ايضا ما اعدوه لحوادث
 الدهر من المانع الصلح والعدة بالفتح اسم للمرأة من العدة وفي المانع العدة بمعنى العدة ودعى زمان التربعين بها
 لانما تعد الايام المفروبة عليها في الشرع وسبب العدة كحل متاكده بالدخول او بالموت وركنها حرات ثابتة الى اجل
 يكون شهر وخميس ووضع حمل بشرط الفقرة بالطلاق وغيره حكمها عدم جواز الغير واختار اربع سواها وباجرى مجراها وخطوبها
 كالزنية والعتيب في المبانة والخروج عن البيت عموما والعدة على اربعة عشر شهرا وعدة ثلثة فروع وهي عدة الحرة المطلقة
 نوات الخمس وعدة ثلثة اشهر وهي عدة الحرة المطلقة التي لا تحيض بغيره كانت او كبيرة وعدة باربعة اشهر وعشرة ايام وهي
 عدة المتوفى عنها زوجها وعدة بشهرين وخمسة ايام وهي عدة الامه المتوفى عنها زوجها وعدة ثلثة خميس واربعة اشهر وعشرة

واذا كان بلدا وجنوب
 او بصر او جدام خلا
 خبار لهفند
 ابي حنيفة وابي يوسف
 وقال محمد لا خيار
 دفعا للفرع عنها كما
 في الجنب والغتة
 مختلفا بجانبه
 متمكن من دفع الفرع
 بالطلاق وله ان لا
 من عدم الخيار لما فيه
 من البطلان حتى الزوج
 انما ثبت
 في الجنب والغتة
 لانها بخلاف
 المقصود المشرع له
 النكاح وهذه العيوب
 غير مخرجة به خافرقا
 والله اعلم بالصواب
باب العدة
 واذا طلق الرجل امراة
 طلاقا باثنا عشر

ايام وهي تصور في اربع سونخ فممن طلق زوجة الحرة طلاقا باثنا عشر يوما هو من طلق في عدتها ثلثة اشهر او كانت له امران او ثلاث
 او اربع فقال احد اكن طالق فبات قبل البيان يجب على كل واحدة منهم اربعة اشهر وعشرة اشهر شكل فيها ثلاث خميس وادم ولد
 ارجل هي منكم لثلاثة اشهر فبات المولى والزوج وبين موتها ثلثة اشهر وخمسة ايام ولا يعلم ايها مات او لا فعدتها اربعة اشهر وعشرة
 ايام فشكل فيها ثلاث خميس من ان لم يعلم ان بين موتها كان ولا سيات او لا فعدتها اربعة اشهر وعشرة اشهر شكل فيها ثلاث
 خميس عند ابي يوسف ومحمد وعند ابي حنيفة عندنا اربعة اشهر وعشرة لخميس فيها وكذلك ان علم ان بين موتها اقل من شهرين
 وخمسة ايام فعدتها اربعة اشهر وعشرة لخميس فيها بخلاف وان مات المولى او لا وهي تحت زوج ابنى عدة منه من طلاق
 جبي ثلثة اشهر وعشرة ايام وان كانت العدة من طلاق باين لا يترجم عدة الوفاة وعدة بوضف
 اقل وهي عدة الطلاق والوفاة والعاق بوضع الحمل اذا كانت حامل فان بقي الحمل الى سنتين من يوم طلقها ثبت
 نسبة وتنفى العدة بوضع الحمل وان جازت به الاكثر من سنتين بوجوم لا يثبت نسبة حكم بانقضاء العدة بعد ستة اشهر ونفقت
 ان كانت قبضتها في قول ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف تنفقت عديتها بوضع الحمل وان لم يثبت نسبة عدة الى سنتين سنة
 ومحمد ان ينقطع حيضها بعد الطلاق نصير الى ان يصير سائتين ثم تعد ثلثة اشهر ثم تزوج وكذلك لو اعتبرت بعد سنيين
 ثم انقطع الحيض نصير الى ان يصير سائتين سنة ثم تعد ثلثة اشهر وان كانت عادية امها وانما انقطع الحيض قبل سنيين
 سنة بوضف باثني عشر وان كانت عادية من انقطاع الدم بعد سنيين لا يؤخذ بذلك ولا يؤخذ بسنتين وعدة الى شهرين وسنة
 وعشرين يوما وثلاث خميس بعد اربع عديته طلقها زوجها فنفقت ثلثة اشهر الا لو ماتت ما نفقت ثلثة خميس تنفقت
 عدتها او كانت اليه فاعتدت ثلثة اشهر الا لو ماتت ما نفقت ثلثة خميس تنفقت عدتها وعدة بوجوم العدة هي عدة امرأ
 والمفقود والمميت اقران زوجها لا يرفع النكاح قال بعضهم الى مائة سنة وقال بعضهم الى مائة وعشرين سنة وعدة ثلثة خميس
 الا لو ماتت الزوج يلزمها اربعة اشهر وعشرة بقرين الا لو ماتت شهرين وخمسة ايام ومعدرة طلق الرجل امراته الامه جنيته
 فاعتدت بقرين الا لو ماتت فبات زوجها يلزمها ثلثة اشهر وخمسة ايام وعدة ثلثة خميس في الحياة والوفاة ومعدرة رجل ثلثين
 ام ولد له اومات عنها او طلى امراته في نكاح فاسدا او ثبته عقد ففرق بينهما اومات عنها تعد ثلثة اشهر واقران فان ائت ام ولد
 والموطوءة في نكاح فاسدا او ثبته عقد من غير توكيد فعدت من ثلثة اشهر في الوفاة والحياة جميعا كما ذكره ابو الليث في خبره
 انفقه هم واذا طلق الرجل امراته طلاقا باثنا عشر يوما او جياش قال الكاكي لم يذكر في بعض النسخ او جياش ولا بد من ذكره قال الكاكي
 لم يذكر قوله او جياش في هذا الموضع في اكثر النسخ لان الطلاق الرجعي حكمه ومقدار عدته في باب الرجعة هم اثبتت الفقرة بينهما
 بغير طلاق ش وهي الفقرة بخيار البلوغ والعاقه وعدم الكفاية ولكل احد الزوجين مساهمة والفرقة في النكاح الطائفة

او دفعت
 الفقرة
 بينهما
 بغير
 طلاق

والمراد هم ذبيحة شئ اى والحال ان المرأة حرة كانية هم ممن تجب نفقة شئ سبدا و قوله هم ثلاثة اقراء شئ
خبره و الجملة جواب قوله اذا ولم يذكر الدخول في الطلاق بناء على الاصل اذا الاصل في النكاح الدخول لان العدة لا تجب على
غير الدخول ان النفس هم بقوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروين والمراد بهن المدخولات بهن من ذوات الحيض و من
في معنى الامر و اصل الكلام فليصبرن المطلقات قال الكفون لامر المدخولات فاستغنى عن ذكره و اخرج الامر في صورة الخبر
فما كيد الامر و اشعاره بان ما يجب ان يتلقى بالساعة الى المتكلمة و نحو قوله في الدعاء يدرك الله ما خرج في صورة الخبر فلهذا استجابة
كانما وجدت الزينة فخرج منها و بناء على البتة على زيادة التأكيد و قيل يتربصن المطلقات لم يكن ذلك التأكيد لان الجملة
الاسمية تدل على الدوم و الثبات بخلاف الفعلية و في ذكر الانفس تتجسس من على التربص و زيادة النعت اذا انفسن طوام
الى الرجال فامر ان يطعنن أنفسهن و يغلبت على الفروج و يجبرنها على التربص و منسب ثلاثة على الطرف اى يتربصن مدة
ثلاثة قروين و جاء الميم على جمع الكثرة و دون القلة التي هي الاقراء يجوز استعمال الجمعين مكان الاخر لا شئ كما في الجملة و جعل القرو
اكثر من جمع قروين الاقراء و شرعية في التعليل الاستعمال منزلة الماهل هم و الفرقة اذا كانت بغية طلاق شئ قد مر عن قريب
ان الفرقة غير الطلاق هم ففي معنى الطلاق لان العدة وجبت للتعرف عن براءة الرحم شئ حتى لا يشبه النسب هم في الفرقة
الطارئة على النكاح و هذا المعنى يتحقق فيها شئ اى في الفرقة بغية طلاق لكن هذا فيما اذا كانت المرأة مدخولة لان غير المدخولة
لا عدة عليها سواء كانت الفرقة بطلاق او بغير طلاق و الخلوة جعلت كالدخول فاسدة كانت صحيحة في حق العدة احتياطا احتسابا
لتمتعهم الشغل هم و الاقراء الحيض عندنا شئ وهو قول الخلفاء الاربع و العبد و ابى بن كعب و معاوية بن جبل و ابى الدرداء
و عباد بن الصامت و زيد بن ثابت و ابى موسى الاشعري و زاذ ابو داود و النسائي و عبد الجني و عبد السد بن قيس بن
الشد تعالى عنهم و هو قول طاوس و ابن المسيب و سعيد بن جبير و الحسن بن علي و شريك بن عبد الله و القاسم و الحسن
البصري و الثوري و الاوزاعي و ابن شبرمة و ابى جبير و ربيعة و مجاهد و مقاتل و قتادة و الضحاك و عكرمة و السدي و اسحق
و احمد و اصحاب الظاهر و قال احمد كنت اقول الاطهار ثم وقعت بقول الاكابر و قال ابو بكر الرازي و اليه طاعت رابسة الخفيفة
بغيره و بعد ابى الحسن الكرخي ان الشعبي روى عن ثلاثة عشر من الصحابة ان الرجل حق بامراته ما لم تنسل من الحيضة الثالثة هم
وعنه الشافعي الاطهار شئ اى عندنا في الاقراء هي الاطهار و قال مالك و يروى ذلك عن عائشة و ابن عمر و زيد بن
ثابت رضي الله تعالى عنهم و فائدة الخلاف فيما اذا طلقها في الطهر لا تنقض عدتها ما لم تظهر من الحيضة الثالثة عندنا و عندنا تظهر
كما ترى قطرة من الدم من الحيضة الثالثة يعني كما شرعت في الحيضة الثالثة هم و اللفظ شئ اى لفظ القرو و هم حقيقة فيها
شئ اى في الطهر و الحيض هم اذا هو شئ اى لفظ القرو هم من الاضداد شئ جاد بمعنى الحيض و الطهر جميعا

دعي حرة لمن
تحقق قصد
بها ثلثه
اقراء قوله
والمطلقات
يتربصن بها
نفسين ثلثة
قرو و الفرقة
اذا كانت بغية
طهر و في
منه الطهر لان
العدة وجبت
للشعرين برأيه
الرجل في الوقت العا
في الكافر و هذا
يقع في ذلك
قوله الحيض عند
وقال الشافعي
لا يطهر الا لفظ
حقيقة هي ما اذا
هو من الاضداد

هم كذا قال ابن السكيت شئ و غيره من اهل اللغة و قال الجوهري هو من الاضداد و كالجوف المطلقة و الغور و العريش ليل
و انما هم و لا يتطهر شئ اى و لا يشمل المعين هم جملة لا شئ ك شئ لانه اعموم لا شئ ك شئ من الاضداد و الاجماع و لانه وقع الاجماع
في المراد من الآية في الصحابة و اعله احد عليها فحل الاجماع في ان لا يتطهروا قال الاكل و لا يسعدان يكون فرض المصنف يكونه
من الاضداد و اشارة الى ان في قول من قال انه مجاز في احد هما لانه لا بد للمجاز من مناسبة و كونه من الاضداد في نفسه فاما كان الامر
كذا كما اشار بقوله هم و اهل على الحيض اولى شئ لسكان كثيرة احد او هو قوله هم اما لفظ الجمع شئ يعني بالقرو و المذكور
في الآية جمع قرو ففتح القاف كذا قال الجوهري و جملة اقراء و قرو و كذا قال القبي ففتح القاف و روى بفهم القاف الضياء
قاله الرخشي و وجه العمل بلفظ الجمع ان اقل الجمع ثمانية فلا يتحقق ذلك الا اذا حملناه على الحيض لا على الطهر هم لانه لو حمل على الاطهار
و الطلاق يوقع في طهر لم يقع جملة شئ بيانه ان اقل الجمع ثمانية و ذلك انما يتحقق عند الحمل على الحيض لا على الطهر لان شئ
في الطلاق ان يوقع في الطهر ثم يحتسب من الاقراء عند من يقول بالاظهار فيكون جملة مدة عدتها قروين و بعض الناس
لا لفظ الثمانية بقوله تعالى ثمانية قروين خاص لكونه وضع لشيء معلوم على الاقراء و هو لا يتحمل الفحصان فان قلت الجمع
يطلق على اثنين و بعض الثالث كما في قوله عز وجل الحج أشهر معلومات والمراد شهران و بعض الثالث قلت و الطريق المجاز
ثبت على خلاف الاصل بالاجماع فلا يقاس عليه غيره من ان ذلك انما يستقيم في جمع غير مقرر و بالعدد و مناهة قروين بالعدد
و هو الثمانية و هو لفظ خاص بعد و معلوم فلا يتحمل غيره و اشار الى المعنى الثاني بقوله هم اذ لانه شئ اى اولان الحيض
هم معرف لبرائة الرحم شئ اذ تعرف بقا و الرحم يحصل الحيض لا بالطهر لان الحمل طهر متد فحيضه انما يحصل التعريف
بانهما حامل او حامل هم و هو المقصود و اشار الى المعنى الثالث بقوله هم او بقوله عليه السلام شئ اى او تقول النبي صلى الله
عليه و سلم هم و عدة الامانة فيستان شئ الحديث قد مضى في كتاب الطلاق قبل باب ايقاع الطلاق باربعة أسطر
معنى الكلام فيه هناك و انا سأل ان المصنف استدل به على ان القرو و اسم للحيض لان الرق انما يوثق في النسيئة لا
في نقل من الطهر الى الحيض هم فيلحق شئ اى بهذا الحديث هم بيان شئ اى من حيث البيان بيان انه خبر الواحد
وان كان لا يصلح به الزيادة على كتاب الله تعالى ليعلم بياناً لما فيه من الاجمال و الاشارة فكان قوله عليه السلام عتبا
حيضتان بياناً للاشارة في قوله تعالى ثلاثة قروين فكانت الحيضة هي المرادة هم وان كانت لا تحيض من منكر و كبر فعدتها
ثلاثة أشهر شئ تقوم مقام ثلاث حيض في النسي لا تحيض و هذا بالاجماع هم لقوله تعالى و اللاتي من من الحيض الآية
شئ و هو قوله تعالى و اللاتي من من الحيض من نسائكم ان اربعهم فعدتهن ثلاثة أشهر لكن حذف لانه المذكور قوله
تعالى ان اربعهم ان شئكم في دم البائعات بلغ الياس هو دم الحيض او دم الاستحاضة فاذا كان عدة المزاب لما هذه

كذا قال ابن السكيت
لا يتطهر ما جملة
لا يشترطه و الحمل
على الحيض اولى شئ
عملاً بلفظ الجمع لانه
لحمل على الاطهار و
الطلاق يوقع في طهر
يتجمع او لا يجمع
لبرائة الرحم وهو
المقصود و لقوله عليه
السلام و عدت الامانة
حيضتان فيلحق
بياناً بان كانت هي
لا تحيض من منكر و كبر
فعدتها ثلثة أشهر
لقوله تعالى و اللاتي
من من الحيض من نسائكم
عكس الآية

بالردة لا بالموت هم ولها من اى لابي حنفية ومحمد هم انه شى اى ان النكاح هم لما بقى في حق الارث يجعل باقيا في حق العدة
 اجتنابا لاجتماع بينهما شى اى بين العدين لانها مباحة فبقية وتوفى عنها زوجها حكمهم ولو قتل على ردة حتى وثرة امة شى يعنى
 احصا استحقاقا الى وقت الردة لان المسلم لا يرث الكافر وهو جواب عما استدلل به ابو يوسف فقال لا يرثي ان المرأة اذا قتل
 اومات على ردة ترث زوجها المسلمة وليس عليها عدة الوفاة بالاجماع لان زوال النكاح كان برودة الحيوة فكذلك زوال النكاح
 بان الطلاق البايين لا بالموت وترثه من ذلك ايضا على هذا الاختلاف يعنى اتمت باعد اليمين وهو مضمون قوله فعدتها على
 الاختلاف المذكور شى وقيل عدتها بالحيض هم بالاجماع لان النكاح باعتباره باقيا الى وقت الموت في حق الارث لان المسلمة
 الارث من الكافر فان اعتقت الامة في عدتها من طلاق حتى اتفقت عدتها الى عدة الحرائر اقيام النكاح من كل جهة شى
 صورة الامة النكوة طلاقا زوجها حيا ثم اعتقدوا موالاتها في عدتها تحولت عدتها الى عدة الحرائر من وقت الطلاق فعليا ان
 اعتقدت ثلاث حيض ان كانت من تحيض وتلك الامة اشهر ان كانت من لا تحيض هم وان اعتقت وهي مبتوتة شى اى وان اعتقت
 الامة المطلقة وهي مبتوتة اى والجمال انها طلاقا باينا او طلاقا هم او متوفى عنها زوجها شى اى او كانت متوفى عنها زوجها
 هم لم تنقل عدتها الى عدة الحرائر لان النكاح بالبينونة والموت شى فاذا كانت كذلك لا تعد تحتين او شبر ونصف
 او شبر من خمسة ايام على حسب اختلاف مالها وبه قال الشافعي في النكح واعدوا سحاق وهو قول الحسن الشيبى والصنعا قال مالك
 الاكيل وهو قول ابى ثور وعن عطاء بن رباح عن ابي جابر عن ابي عبد الله عن ابي جابر عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله
 الزوال ثبت عند الزوال فبقى ان التحول العدة في الرجعي ايضا لان عند الزوال اتمت ولما تعدت من وقت الطلاق وجب
 بانها تحولت العدة لان سببا هو الزوال وترد ليس مستقر فكانت مترددة ايضا لتردد سببها فتغيرت ولما تحولت بالموت
 من الاقراء الى الشهور بخلاف البايين فان سببه مستمر ليس مترددا ولم تحول العدة بالعق وفي شرح الاقطع عن الشافعي قوله
 في كل واحد من الرجعي والبايين في عدتها يتغير فيها وفي الاخر لا يتغير فيها وفي غيره هم ولو اعتقت في أثناء العدة فهي كالمرأة
 في قول وكالاته في قول وفي القول الثالث ان كانت رجعية اتفقت بالمرأة وان كانت بائمة فتعد بقرون هم وان كانت
 ايسة فاعتدت بالشهور ثم رأت الدم تنقض اقصا عن عدتها وعليها ان تساقف العدة بالحيض شى لان الشهور في الائمة
 بدل عن الحيض لا بتغيره بالبدل مع القدرة على الاصل فملازات الدم مسلم ان الاياس عن الاصل لم يكن يتحققا والشرط هو
 الاياس الى الموت كالفدية في شى الغاني هم وعناه شى اى متى ما ذكره القدر ويرى لان المسألة من مسائل القدر
 هم اذ رأت الدم على العادة شى التي كانت قبل الاياس يعنى كغيرها اما اذا كانت بائمة ليسيرة لا يكون حيا بل كان
 ذلك من ثمن الرجم كان فاسدا لا يتعلق به حكم الحيض هم لان عودها شى اى عود العادة هم بطل الاياس هو الصحيح

وليس انما لما بقى في حق الارث
 يجعل باقيا في حق العدة
 طافهم بينهما ولو قتل على
 ردة حتى وثرة امة
 فعدتها على هذا الاختلاف
 وقيل عدتها بالحيض
 لاجماع لان النكاح حينئذ
 ما اعتبر باقيا الى وقت
 الموت في حق الارث لان
 المسلم لا يرث من الكافر
 فان اعتقت الامة في
 عدتها طلاقا رجعي تنقل
 عدتها الى عدة الحرائر
 لقيام النكاح من كل جهة
 وان اعتقت وهي مبتوتة
 او متوفى عنها زوجها تنقل
 عدتها الى عدة الحرائر لان
 النكاح بالبينونة والموت
 والكانت ايسة فاعتدت بالشهور
 ثم رأت الدم تنقض ما مضى من
 عدتها
 وعليها ان تساقف العدة بالبدل
 ومعناه لا اراكت الدم على
 العادة لان سببها بطل
 الاياس هو الصحيح

شى اخر عن قول محمد بن مقاتل الرازي فانه كان يقول ان النكاح باقيا ما اذا انقطع الدم عنها وانما شى حكمها بما سبها
 وكانت ايسة فعدتها بغير ردة الدم بعد ذلك لم يكن حيا وقيل انما على قول من وقت الاياس وقتا ثم نطق انها ايسة
 ثم بطلت بخلاف وقت العدة بالحيض كذا ذكره المحاسن هم فظهر انه لم يكن مطلقا وهذا شى اى عدم ظهور الخلقية هم لان شرط الخلقية
 تحقق الاياس وذلك شى اى تحقق الاياس هم باستدانة النكاح الى الموت كالفدية في حق الشافعي شى يعنى ان شرط
 الخلقية في الشى الغاني استمر الى اخر عمره فكذا انها هم ولو ماتت حية شى اى ليست تعدى بالشهور ثم رأت الدم شى اى اخر زواهم
 عن الجمع بين البديل والمبدل شى فانه لا يجوز فان قلت يشكل بمن يعلى بالاياس حيث يجوز ولا يشترط المات قلت لان
 الصلابة بايها ليست تحلل لالاياس بعض الشى لا يكون خلفا عنه كالكوكوع والسجود اما العدة بالاشهر بدل عن العدة بالحيض والكمال
 الاصل البديل غير ممكن فان قلت اعلى اذ سبقته الحديث ولم يجد المات حتى تيمم وبني تحو قلت البلية في الطمارة وان كانت لم يكن
 لا يجمع بينهما الا لا يكل احد منهما بصاحبتهما والنكوة تكا حاسدا او الموطورة بشبهة عدتها بالحيض في الفقرة والموت شى
 اراد بالنكاح الفاسد النكاح بغير شهود وكلح الاخت في عدة الاخت وكلح الخامسة في عدة الرابعة اراد بالموطورة بشبهة
 لما رقت اليه غير امراته وقال الحكم الشيبى في الكافي اذا دخل الرجل بالمرأة على وجه شبهة او كحلح فاسد فعليه المهر وعليها العدة ثلاث
 حيض ان كانت حرة وحيفتان ان كانت امة وسواوان مات عنها او فرق بينها وهو مضمون فان كانت لا تحيض من غير او كبر فعدة
 الحرة ثلاثة اشهر وعدة الامة شهر ونصف هم لان العدة هم للتعرف عن براءة الرحم لا لتفادى حق النكاح
 شى اولاه النكاح الفاسد والوطى شبهة هم والحيض هو المعروف شى ولا فرق في ذلك بين الفقرة والموت فان
 قيل فعلى هذا وجب ان يقتضى حيفته واحدة او شهر كما في الاستبراء وليس كذلك اوجب بانها انا كانت ثلاث حيض لاما للشبهة
 بالحققة فان احكام العقد الفاسد ابدى بخلاف حكم الصحيح كما في البيع الفاسد والابارة الفاسدة فانما يفيد ان افادة الصحيح
 غير ان ثبوت الملك يتوقف على اقتضاف كونهما فيه ولذلك ثبت اجر المثلح دون السعى كذلك وهو انما ثبت عدة الوفاة
 كونهما فيه فان عدة الوفاة لزيادة اظهار التمسك لثبوت نفقة النكاح واستغنى في النكاح الصحيح ودون الفاسد فلذلك خصت
 بالصحيح ولكن لما كانت فيه شبهة النكاح الحق بالصحيح في اعتبار عدة العدة احتياطا هم واذا مات مولى اعم الولد او عمتها فعدتها
 ثلاث حيض وقال الشافعي حيفته واحدة للمات نجب بزوجان ملك اليمين فشا بهت الاستبراء شى ولما لا تتحلف بالحياة والوفاء
 وبه قال مالك واحمد وهو قول عمر وعائشة وابن اسيب وابن سيرين وابن جبر وطلاس وعمر بن عبد العزيز والزهري والكاظمي
 وسحاق وعند الظاهرية لا يستبرأ على لم الولد لاني العتق ولاني الموت وتزوج من شاة اذا لم يكن حاملا وقال الرازي
 وقال الشافعي عدتها حيفته واحدة ان كانت من تحيض وان كانت من لا تحيض فثمة وقال مالك في الموطا وعدتها حيفته

فظهر انما لم يكن خفا
 وهذا لان شرط الخلقية
 تحقق الاياس وذلك
 باستدانة العدة في
 المات كالفدية في
 حق الشى الغاني ولو
 حاضت حيفتين
 فعدتها حيفتين
 لشمول خبر عن الجمع
 بين البديل والمبدل
 والنكوة تكا حاسدا
 والموطورة بشبهة عدتها
 فعدتها حيفتين في الفقرة
 والمات لا تعرف عن
 براءة الرحم لا فضا حق
 النكاح والحيض هو المعروف
 واذا اصاب الولد عمتها
 اعتدت بغيرها
 حيفته قل الشافعي
 حيفته واحدة لانها
 نجب بزوجان ملك اليمين
 فشا بهت الاستبراء

ولما انفك زوجت فولد
 الفرائش فأنشبهه عند الكاهن
 فتم إمامنا فيه عموداً
 قال بعد إقام الولد ثلاث
 حيض ولو كانت خمساً
 تحيض فعدت ثلاثاً شهراً
 كما في النكاح والأمان
 للصغير عن امرأة رجل
 فعدت ثلاثاً فضع حملها
 وهذا عند ابن حنيفة
 محمد بن زكريا أبو يوسف
 عند ثمانية أشهر وعشر
 وهو قول الشافعي والجمهور
 ليس بثابت النسب منحصراً
 كالحادث بعد الولد لهما
 إطلاق قوله بعد ثلاث
 لا حمل جليل إن يضمن
 حملين ولا يضمن مائة
 وضع الحمل في أولات الحمل
 قصرت المرأة وطالت
 لا تتوعد فأنشبهه عند الكاهن
 ثم جردوا له لكن إقتضت
 النكاح وهذا لا يثبت في الصبي
 وإن أكل من لبن الحما

واحدة وإذا لم تحض فثلاثة أشهر وبه قال أحمد بن حنبل قال في شريح الاقطع ومن أصح الناس في من قال أنه ليس بعدة وإنما هو
 استبرأهم ولما انفكش أي العدة هم وجبت بزوال الفرائش فأنشبهت عدة النكاح شريحاً أي إذا طلق أم الولد زوجها
 وبه من لا تحيض فعدت ثلاثاً شهراً وفيه لا يفتى بحيفته واحدة هم وأما سانية شريح أي في الحكم المذكور هم عمر بن الخطاب
 فإنه قال عدة أم الولد ثلاث حيض شريح هذا غريب ولكن روى ابن أبي شيبة في مصنفه حدثنا عيسى بن يونس عن الأوزاعي
 عن يحيى بن أبي كثير عن عمرو بن العاص أم أم الولد إذا احتقت أن تعد ثلاث حيض وكتب ابن عمر رضي الله تعالى عنهما فكتب
 بحسن رأيته وروى محمد بن الحسن في الأصل عن علي وابن سحود وأبراهيم أنهم قالوا عدة أم الولد ثلاث حيض فسموه عدة
 فعدت ثلاثاً وقال الكوفي في حقه حدثنا الهروي قال حدثنا محمد بن شعيب قال حدثنا يحيى بن آدم عن أبي خالد عن جابر بن
 عن الحارث عن علي وعبد الله بن أبي العباس عدة أم الولد ثلاث حيض إذا مات عنها سيد يوروى الحكم عن علي رضي
 الله تعالى عنهما قال ثلاث حيض عن عطاء ثلاثة قروء عن إبراهيم عدة أم الولد ثلاث حيض هم ولو كانت شريح أي أم الولد
 هم ممن لا تحيض فعدت ثلاثاً شهراً كما في النكاح شريح يعني كما يجب أن تعد ثلاثاً شهراً إذا طلقها زوجها وأمات الصغير
 عن امرأة وبها جيل فعدت ثلاثاً فضع حملها وهذا عند ابن حنيفة ومحمد وقال أبو يوسف رحمه الله عدة أم الولد شهراً وعشر وهو قول
 الشافعي شريح والملك واحد وهو قول ابن حنيفة وأولاهم لأن الحمل ليس بثابت النسب منه شريح أي من الصغير فصار
 كالحادث بعد الموت شريح يعني بان تضع بعد الموت لسته أشهر فصاعداً من يوم الموت عند عامة المشايخ وقال بعضهم
 إن تأتي به أكثر من ستين قال في نهاية والاول مع وتفسير قيام الحمل عند الموت أن تمدد أقل من ستة أشهر من وقت موته
 كذا في الفوائد النظرية هم ولما شريح أي لابي حنيفة ومحمد إطلاق قوله تعالى وأولات الاحمال يكن منهن من حملن الآية
 شريح يعني من غير فصل بين أن يكون الحمل من الزوج ومن غيره وفي عدة الطلاق أو الوفاة بخلاف ما إذا حدث الحمل بعد موت
 الصبي حيث تعد بالشهور لا سيما لم تكن حامل عند الموت فلم تدخل تحت الآية المذكورة ولا يرد عليها امرأة الكبر إذا جعلت بعد موته
 أقل من ستين حيث تعد بوضع الحمل وإن لم يكن الحمل وقت الموت لأن النسب لما ثبت منه وهو امر شرعي حكم بوجود الولد
 أيضا عند الموت كما سبق الحكم شرعي وهنا فيما نحن فيه لا يثبت النسب فلم يكن إنباب الحمل عند الموت محكماً ولا أنها مقدرة شريح
 دليل مقول لهما أي ولأن عدة الوفاة مقدرة هم بوضع الحمل في أولات الاحمال قصرت المدة أو طالت لا تترفع شريح
 أي غير مقدرة لا تترفع هم عن فراغ الرحم شرعاً شريح أي لشرع عدة الوفاة أي لشرعيتها هم بالاشهر وجوب الافرأ
 لكن قدرت لفقهاء حق النكاح وهذا المعنى شريح يعني فضاء حق النكاح هم تحقيق في الصبي وإن لم يكن الحمل منه شريح فإذا
 كان كذلك تعد أم أمه بوضع الحمل نفس قولاً تعالى وأولات الاحمال هم بخلاف الحمل الحادث شريح جواب عن قول الشافعي

أشهر كالحمل الحادث بعد الموت هم لأنه شريح أي لأن الثاني أنه هم وجبت العدة بالشهور شريحاً أي للنكاح بآية التبرص
 هم فلا تغير بحديث الحمل فيما نحن فيه شريح أي فيما إذا مات الصبي عن امرأة وبها جيل هم كما وجبت شريح العدة هم وجبت
 مقدرة شريح أي حال كونها مقدرة هم بمدة الحمل شريح وهو وضع الحمل لا سانية أولات الاحمال هم فافترق شريح أي
 انترق الحمل القاييم عند الموت والحادث بعده هم ولا يلزم امرأة الكبر جواب عما يقال إذا مات الرجل ولم تكن المرأة حاملًا فقد
 الرضا العدة بالشهور ثم إذا ظهر الحمل تكون عدتها بوضع الحمل فقد تغيرت العدة بوضع الحمل فاجاب بقوله
 ولا يلزم امرأة الكبر هم إذا حدث بها الجسل بعد الموت شريح أي بعد موت الزوج هم لأن النسب ثبت
 منه فكان شريح أي الحمل هم كالتقاييم عند الموت كما شريح يتحكم شرعي آخر وهو موت النسب لأن النسب بالاحمل
 لا يثبت في امرأة الصغير لما ثبت النسب لم يتجمل إلى جيل الحمل فأيما عند الموت فكان الحمل مضافاً إلى أقرب الاوقات
 فكان ابتداء عدتها بالاشهر لا محالة هم ولا يثبت نسب الولد في الزوجين شريح أي فيما إذا كان الحمل قايماً عند موت
 الصغير وفيما إذا كان حادثاً بعد موته هم لأن الصبي لا ماله فلا يصور منه العلوق شريح بل ما فلا يثبت النسب هم
 والنكاح يقوم بمقامه شريح أي مقام الماء وقال الأتراسي أي مقام العلوق هذا جواب عما يقال النكاح موجود في مقام
 مقام الماء لقوله صلى الله عليه وسلم الولد للفراش فاجاب بقوله والنكاح يقوم مقامه هم في موضع التصور شريح أي في موضع
 تصور الولد هم وإذا طلق الرجل امرأة في حالة الحيض لم تعد بالحيضة التي وقع فيها الطلاق شريح لم تعد أي لم تحسب
 يجوز فيه أن يكون على حيضته المجهول تستدل إلى ما تحضه وإن يكون على بناء المعلوم تستدل إلى المرأة هم لأن العدة مقدرة
 بثلاث حيض كواحد فلا ينقص عنها شريح وهذا لا يجمع بخلاف الطهر الذي وقع فيه الطلاق فانه محسوب عند ذلك الشافعي
 هم وإذا وطئت المعتدة بشبهه شريح أي المعتدة عن طلاق باين جيل وطبها بشبهه إن قال بطلتها تحمل لي هم عليها عدة
 أخرى وقد اختلفت العدتان شريح ويقال الشافعي في قول وأشار إلى عدة الدخول بقوله هم فيكون ابتداء شريح أي المرأة
 هم من الحيض محسباً منها شريح أي من العدتين هم جميعاً وإذا انقضت العدة الأولى ولم تكمل الثانية فعليها إتمام
 العدة الثانية شريح هذا الذي ذكره المصنف اعلم من أن تكون العدتان من جنس واحد أو من جنسين وأعم من أن
 يكون الواطئ هو الزوج أو غيره فمذهبه أربعة مبرور الأولى أن تكون العدتان من جنس واحد إن كان الكل من جنس واحد
 أن يكونا من جنسين بأن يكون أحدهما عدة الوفاة والثالثة ذكرناه وهو أن الواطئ هو الزوج والرابعة أن يكون
 الواطئ غير الزوج بأن المطلقة تزوجت في عدتها رجل فوطئها رجل ثم فرق بينهما فوطئها لفساد فوجب عليها عدة أخرى
 ففي هذه الصور كلها يجب العدتان وتبدأ بخلان عندنا ومصورة الدخول ذكرها المصنف بقوله هم وهذا عندنا

لأنه وجبت العدة بالشهور
 فلا تغير بحديث الحمل
 فيما نحن فيه كما وجبت
 مقدرة بعد الحمل فافترقا
 ولا يلزم امرأة الكبر إذا حدث
 لها الحمل بعد الموت لأن
 النسب يثبت منه فكل اتفاق
 عند الموت كما لا يثبت
 نسب الولد في الوجهين لأن
 الصبي كما أنه فلا يصور
 منه العلوق والنكاح يقوم
 مقامه في موضع التصور
 وإذا طلق الرجل امرأة في حالة الحيض
 لم تعد بالحيضة التي وقع فيها
 الطلاق لأن العدة مقدرة بثلاث
 حيض كواحد فلا ينقص
 عنها وإذا وطئت المعتدة
 بشبهه فعليها عدة أخرى
 وقد اختلفت العدتان
 ويكون ما تراه المرأة في الحيض
 محسباً من جميعها
 وإذا انقضت العدة الأولى
 ولم تكمل الثانية فعليها
 إتمام العدة الثانية
 وهذا عندنا

سوق اى تدخل العتق بنى بها بنامه وقال الشافعي لا يندخل اطلاق شى فى ذميمة تفصيل وهو ان العتق بنى اذا كانا من شخص واحد دخلت اذ انفق بان لم يكن اجمال وكانت من ذوات الاشهر او الاقراء وان اختلفت بان احدهما اطلاق نفى تدخلها وجبان احدهما التمدخل كالتفقيص فى الثاني لا وان كانت العتق بنى من شخصين لم تدخل ذكرى في الوطى به قال احمد وقالت المالكية المتفقان فى الاقراء والاشهر سند اطلاق الماسن واحد او من شخصين ولو اختلفا كانت عددا بالحل بتيقضان وعند الشافعي واحد ان كانت احدهما بالحل وقد تمت ثم تعود الى الاقراء هم لان المقصود من العدة هو العادة فانما شى اى فان العدة هم عبادة كف عن التزويج والخروج شى من البيت والمنع عن الزينة غير فى مدة معلومة فلا يندخل كالصومين فى يوم واحد شى اى كما لا تدخل فى الصوم وان كف عن امضاء المفطرات فى وقت مقدرو هو اليوم فلا يتبادر صومان فى يوم واحد فلا يندخل فيه وكذا فى العدة هم ولنا ان المقصود شى من العدة وهو معرفت عن فراغ الرحم شى فى حق ذوات الاقراء هم وقد حصل شى المقصود هم بالواحدة شى العدة الواحدة فلا حاجة الى عدة اخرى هم فبند اطلاق شى ولا يعال منبى ان كفى بالحيضة وعدة الوطى به بالاشبهه وكذا الفاسد ببلات خيف او ثمانية اشهر لا باميان الفاسد شى بالصحيح فى اعتبار مدة العدة هم بمعنى العادة بلع شى جواب عن قول الشافعي لان المقصود هو العادة وتقدير الجواب لان معنى العادة فى العدة كمال غير مقصود لان ركنها حرمة الازدواج والخروج قال الله تعالى ولا تقربوا هذه النكاح حتى يبلغ الكتاب اجابه نفى اجل والاحمال اذ اجتمعت برودة واحدة كرجل عليه ويون موبلة لالباس بانها تنقضى بمرور واحدة ثم استوفى كون معنى العادة فيها طريق القبيحة لا بالقصد لقوله لا ترى انها شى اى ان العدة هم تنقضى بدون علمها شى اى علم المرأة هم وسع تركها كذا شى عن الخروج والاذى حتى اذ خرجت او تزوجت بزوج اخر لا تبطل العدة ولو قال معنى العادة فيها ركن مقصودا لم ينقض بدون الكف لان العادة لا تحقق بل امكن فان قلت لا نسلم ان المقصود تعرف برودة الرحم فلو كان كذلك لم تجب العدة على العبدية والايته المتوفى عنها زوجها لانه لا شغل فى العبدية فى المتوفى عنها زوجها لا يحتاج الزوج الى ذلك قلت العبدية التى تشمل الوطى تشمل العلوق وكذا الايته فدار الحكم على دليل الشغل هو الوطى لان العدة كفى فى ارجائها توهم شغل وان كان بخلاف العادة المتوفى عنها زوجها الحائض فيها الى التعرف فابية لعبانة ماء الزوجين عن الاختلاط لان ماء الاول محرم فى نصيبه وكذا الماء الثانى فان قلت لو كان التمدخل معتبرا داخل اقراء عدة واحدة قلت لا نسلم الملازمة لان التعريف بغيره واحدة ليس كالتعريف ببلات خيف فى حصول المقصود لان المقصود ومن الاولى تعريف الفراغ ومن الثانية اظهار خطر النكاح فراقا منه ومن الاستبراء ومن الثالثة اظهار شرف الحرمة

وقال الشافعي انه
تتخذ اذ كانت
المقصود هو العادة
فانها عبادة كف
عن التزويج والخروج
فلا تدخلها فى العدة
في يوم واحد لان المقصود
التعرف عن فراغ الرحم
وقد حصل بالواحدة
فلما دخلت من العدة
تألم الا ترى ان المقصود
بدون علمها و
مع تركها الكف

بغير المقصود ولا يحصل بالمحضنة الواحدة وقال الاكل فيه نظر لان العتق لم يحلل الا بالشعور عن فراغ الرحم فكان السؤل وارده عليه انتهى قلت تعليلها بالتحريف عن فراغ الرحم يقتضيه عليه الاينافى التعليل بغيره فلا يرد عليه شى هم والمعدة عن وفاته اذا وطئت بشبهة تعد بالشعور بنسب بانه من الحيض فيها شى اى فى الشعور هم تحقيقا للتدخل بقدر الاسكان شى قال فى المبسوط لو تزوجت فى عدة الوفاة فدخل بها الثانى ففرق بينهما فليعلم بالبقية متناجبين الاولى تمام اربعة اشهر ونشر عليها ثلاث خيف للآخر عقيب خفت بعد التفريق من عدة الوفاة ايتها هم وابتداء العدة فى الطلاق عقيب الطلاق وفى الوفاة عقيب الوفاة شى لان العلة الموجبة للعدة الطلاق او الوفاة فلا بد من اقرار المعلوم هو وجوب العدة بعلمها وعليه الايتمه الاربعة وهو الصواب والنابعين هم فان لم تعلم شى اى فان لم تعلم المرأة هم بالطلاق او بالوفاة شى اى او لم تعلم بوفاة زوجها بان كان غايها هم حتى سفت مدة العدة فقد انقضت عدتها لان سبب وجوب العدة الطلاق او الوفاة شى اى وفاة الزوج هم فيفسر ابتداء واسن وقت وجود سبب شى وعن على نفى الله تعالى عنه انها تعد من يوم ياتيها الخبر وقال كى ان قامت بالبيضة تعد من يوم الموت والطلاق والا فمن يوم الخبر وقال داود وطلاق الغائب لا يقع اصلها حتى ياتيها الخبر وقد المتوفى عنها زوجها من خبر يومهم وشاينها شى اى او يومهم طارخا وسمنه لاجاعة التصوف الذين هم اهل البدع هم يفتون فى الطلاق ان ابتداء شى اى ابتداء العدة هم من وقت الاقرار انقضاء التهمة المتوعدة شى بان يبرأ منها على الطلاق وانقضاء العدة ليس مع اقرار الرافض بها بالدين والوصية او يتواضعا على انقضاء بها بان تخرج ركنها او برأها او فى الذخيرة قال محمد فى الامسلى يجب العدة من وقت الطلاق وانتار اشباح لم على انها تجب من وقت الاقرار عقوبة عليه وزجر على كتمان الطلاق ولكن لا تجب لما انفقت العدة والسكنى لان ذلك عتقا وقد اقرت هى بسقوطه ونفى على قول هولاء ان لا يكمل له التزوج بائنها واربع سوالات منقضة العدة من وقت الاقرار هم والعدة فى النكاح الفاسد عقيب التفريق او غرم الوطى على ترك وطئها شى بان خبر انه ترك وطئها والاجار امرها فبند الحكم عليه اما اخر الوطيات فلا يعلم الاحتمال وجود غيره اى غير الوطى الذى وجد فى الخلاصة وكذا فى النكاح الفاسد بعد الدخول لا يكون الا بالقول بقوله تركك او يقوم مقامه بان يقول تركتها ونكحت سبيها هم وقال زفر من اخر الوطيات شى وبه اخذ ابو القاسم الصغار وقال ابو بكر البلخي تجب العدة من وقت الفرقة وقال داود لعدة فى النكاح الفاسد لان الوطى هو السبب الموجب شى اى للعدة اذ لو لم يطأ لهم تجب العدة هم ولنا ان كل طى وجد فى العقد الفاسد يجرى مجرى الوطية الواحدة شى تقديره القول بالموجب هو ان يقال سلما ان الوطى هو السبب الموجب هو يمكن جميع الوطيات التى بعد العقد الفاسد بمنزلة وطية واحدة

والعتق بنى وفاته اذا دخلت
تعد بالشعور بنسب
بانه من الحيض فيها
تحقيقا للتدخل بقدر
الاسكان
الامسلى وابتداء العدة
فى الطلاق عقيب الطلاق
وفى الوفاة عقيب الوفاة
لم ينقض بالطلاق او الوفاة
حتى مضت مدة العدة فقد
انقضت عدتها سبب
وجوب العدة الطلاق او الوفاة
فيغير ابتداءها في خبر
السبب ومشائخنا
فى الطلاق ابتداءها من وقت
الاقرار فليعلم التهمة المتوعدة
والعدة فى النكاح الفاسد
عقيب التفريق او غرم الوطى
على ترك وطئها وقال زفر
من اخر الوطيات لان الوطى
هو السبب الموجب لنا
ان كل طى وجد فى العقد
الفاسد يجرى مجرى
الوطى الواحدة

لاستناد الكل الى الحكم بعد
 واحد ولهذا يكفي في الكل
 بهما واحد قبل المتاركة او
 الغرض ان ثبتت العدة معجرا
 وجوده فيكون التمسك على وجه
 للنسبة تافيه مقام حقيقة
 الوطى لحفظ المصالح الحاجة
 الى معرفة الحكم في حق من
 ولذا اقلت المنة القصة
 عند ذلك في الزوج كان القول
 قوله في المين لا يفيها العينة
 في ذلك وقد اصبحت بالكذب
 فتخلف كل واحد من اطلاق القول
 امراته طلاقا باثنا عشر يوما
 في عدتها طلقها قبل ان
 بها فغلبه كمال عليها
 على مستقبله وهذا عند
 ان حليفة واني يوسف
 وقال محمد بن علي بن محمد
 وعليها اقام العدة الاولى
 لان هذا طلاق قبل المين
 فلا يوجب كمال المهر ولا يتينا
 العدة

هم لا يستندوا لكل شئ الى كل الوطيات هم الى حكم عقد واحد شئ وهو شبهة العقد تلك شبهة انما ترفع بالشراكة كافي
 انكاح ترفع بالطلاق هم ولو لم يشر الى ابطال العقد الى حكم عقد واحد شئ في الحكم بهما واحد قبل
 المتاركة او الغرض ان ثبتت العدة مع جواز وجود غير شئ فلا يكون الذي قبله انما ترفع بالشراكة كافي
 وطية لا يوجب الا بالطلاق في الغرض والوطى الا في التوقف عليه لما قلنا انما يوجب ان يوجب غيرهم ولان التمسك شئ دليل
 اخرى لان التمسك من الوطى هم على وجه شبهة فيهم مقام حقيقة الوطى في شئ اي لحفاء الوطى هم ومساس الحاجة
 شئ جواب عما يقال لان المنة حقيقة الوطى انما هي بالنسبة الى الزوجين والحاجة الى معرفة الزوجين والحاجة الى معرفة
 ايها فاجاب بقوله ومساس الحاجة هم الى معرفة الحكم في حق غير شئ اي غير الوطى وغيره هو الزوج الذي يريد ان يزوج
 وبحث الموطوعة وارباع سواها في العدة انما هي في الزوجين والحاجة الى معرفة الزوجين والحاجة الى معرفة
 لانها ايمت في ذلك شئ اي في انما انما ترفع بالشراكة كافي لان هذا لا يعلم الا من بينهما هم وقد اصبحت بالكذب في كل شئ
 رفع الال اذا ادعى الزو او المالك كذب في المين كبر الدال وقال في الموطوعة انما هي في الزوجين والحاجة الى معرفة الزوجين
 وان كانت ترفع بل ايمت كما كانت وقال الا ترفع في المين كبر الدال وقال في الموطوعة انما هي في الزوجين والحاجة الى معرفة الزوجين
 يعني الاستحقاق عنده في الرجعية هم واذا طلق الرجل امراته طلاقا باثنا عشر يوما في عدتها طلقها قبل الدخول بها فغلبه كمال
 وعليها عدة مستقبله وهذا شئ اي هذا الحكم المذكور هم عند ان حليفة واني يوسف وقال في الموطوعة انما هي في الزوجين
 قوله في المين حليفة واني يوسف لان هذه المسألة من سبيل القدر في المين كبر الدال وقال في الموطوعة انما هي في الزوجين
 طلاقا باثنا عشر يوما في عدتها طلقها قبل الدخول بها فغلبه كمال وعليها عدة مستقبله وهذا شئ اي هذا الحكم المذكور هم عند ان حليفة واني يوسف وقال في الموطوعة انما هي في الزوجين
 وعند زفر بن حبيب نصف المهر الثاني ولا عدة عليها وعلى هذا الخلاف او تزوجت المرأة غير كلفة ووهل بها وفرق القاضي بينهما فجمعوا
 الوطى والزمن المهر الزمها العدة ثم تزوجا في عدتها غير في نفق القاضي بينهما قبل ان يدخل بها كان اما عليه المهر الثاني
 كمالا وعليها عدة مستقبله في قول ابي حنيفة واني يوسف ولو كان تزوجا بعد انقضاء العدة كان اما نصف المهر في قولهم
 كذا ذكر الحاكم في الكافي باب الاكفاء وفي شرح الكافي قوله طلاقا باثنا عشر يوما في عدتها طلقها قبل الدخول بها فغلبه كمال
 في العدة ثم قال ومعهما انما ترفع بالشراكة كافي وفي المين كبر الدال وقال في الموطوعة انما هي في الزوجين
 لان الدخول في النكاح الاول بل يكون ودخول في النكاح الثاني هم لا يوجب انما حليفة واني يوسف يكون وهو رواية عن
 انه هم لان هذا طلاق قبل المين شئ اي قبل الدخول والخلوه الصحيح هم فلا يوجب كمال المهر شئ وكل طلاق كذا في قوله
 كمال المهر هو نصف المهر انما شئ اي ولا يوجب ايها ايتنا هم العدة شئ لان العدة

لا يجب في الطلاق قبل المين انما العدة الاولى انما يجب بالطلاق الاول الا انه لم يشر في كمال
 العدة الاولى هم حال التزوج الثاني شئ بعد احتياط المياه هم فاذا ارفع شئ اي تزوج الثاني هم بالطلاق الثاني
 في حكمه شئ اي حكم الطلاق الاول لانه لما قلنا انما يوجب كمال العدة الاولى
 هم كمالا شئ اي هم ولد هم عقد شئ مودة رجل اشترى امراته وهي امته فولدت منه فسد النكاح وكانت حلالا له الملك
 فلما باس ابن تميمين والتمس الطيب لانها غير عدة في حق لان العدة اثر النكاح فلما كان الملك ينافي اثر النكاح ينافي اثر
 كمالا مستندة في حق غير شئ اذا اراد ان يزوجا من غير شئ لانه في حق تحيض حقيقتين فان الفقرة بعد الدخول فكانت مستندة
 في حق غير شئ اذا اراد ان يزوجا من غير شئ لانه في حق تحيض حقيقتين فان الفقرة بعد الدخول فكانت مستندة
 كمالا مستندة في حق غير شئ اذا اراد ان يزوجا من غير شئ لانه في حق تحيض حقيقتين فان الفقرة بعد الدخول فكانت مستندة
 الفقرة فلما لم يزوجها بعد ذلك وجب الاتحان ان العدة وجبت عليها بالفقرة كمالا مستندة في حق المهر لان المهر كمالا مستندة في حق
 فغير كمالا مستندة في حق المهر لان العدة بعد الفقرة من كمالا مستندة في حق المهر لان المهر كمالا مستندة في حق
 بسبب النكاح بل التمسك والعدا وعلى ام الولد هم ولما شئ اي ولابي حنيفة واني يوسف هم انما مقبوضة في يد شئ
 اي ان ام الولد مقبوضة في يد مولاهم حقيقة الوطى الاول وهو الوطى في هذا الباب بمنزلة القبض هم وقد بقي اثر شئ
 اي والحال انه بقي اثر الوطى والاول هم وهو العدة فاذا جدد النكاح وهي مقبوضة شئ بالدخول في النكاح الاول
 هم تاب ذلك القبض شئ اي في الدخول الاول هم عن القبض المستحق في هذا النكاح شئ فاذا طلقها سار كمالا مستندة في حق
 بعد الدخول في النكاح الثاني فيجب عليه مهر كامل وعليها عدة مستقبله فان قيل لو كان الطلاق بعد النكاح الثاني
 كان النكاح بعد الدخول كان مخرجها للرجعة كالطلاق العرج بعد الدخول وليس كذلك فان الواقع باين احكامه
 ليس بالطلاق بعد الدخول وانما هو كالطلاق بعد الدخول والمساوية للنسبة لا يلزم ان يساويه في جميع الوجوه الا ترى
 ان الخلوه كالدخول في حق كمال المهر وجوب العدة الا فيما سواها حتى لو طلقها بعد الخلوه كان الواقع بانها هم كمالا مستندة في حق
 يشترى المصوب الذي يصير قابضا بجموع العقد شئ شبه الحكم المذكور حكم الغاصب الذي يشترى المصوب الذي في يده
 من المالك يصير قابضا ايضا بقبض الذي يجمع به العقد فخرج بهذا شئ اي فظهر بما قرناه من الدليل هم انه شئ
 اي هذا الطلاق هم طلاق بعد الدخول شئ تشبها لا تحقيقا بل دليل قوله قبله تاب ذلك القبض عن القبض المستحق
 هم وقال زفر لا عدة عليها اصلا لان الاول شئ اي العدة الاولى هم فليسقط بالتزوج فلا تعود شئ لان الساقط
 لا يعود هم والثانية شئ اي العدة هم الثانية لم يجب شئ لانه طلاق قبل الدخول هم وجواب ما قلنا شئ اي جواب

واما كمال العدة الاولى
 انما يجب بالطلاق
 الاول الا انه لم يشر
 التزوج الثاني فاذا ارفع
 بالطلاق الثاني ظهر
 حكمه كالمشترى
 ام ولد شئ ايها
 انها مقبوضة في يد
 حقيقة بالوطية كمالا
 وبقي اثر وهو العدة
 فاذا جدد النكاح
 وهي مقبوضة تاب
 ذلك القبض عن القبض
 في هذا النكاح كمالا
 يشترى المصوب
 الذي في يد المصير
 قابضا بجموع العقد
 فوضح بهذا المطلاق
 بعد الدخول وقال
 زفر لا عدة عليها
 اصلا لان الاول قد
 سقطت بالتزوج فلا
 تعود والثانية لم
 يجب وجها ما قلنا

الاشياء المذكورة هم كليا قصير في رتبة ش اي كليا قصير في رتبة الاشياء وسليته هم الى الوقوع في المحرم ش اي
 الحرام هم وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ياذن للمرأة في الاكحال ش اراد بالعدة التيمم ولم يرد غير
 التوفيق عنهما زوجها خاصة كذا قال مجزئ الاما ديش في تحريمه وقوله وقصص النبي في الاكحال فان الائمة التي قد
 انجروه في سننهم فمصر او مطلقا عن زينب بنت ام سلمة عن ام امة توفى عنها زوجها فوا على عيناها فاتوا النبي صلى الله
 عليه وسلم فاستاذنوه في الكحل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا من اثمين او ثلثا حتى تمضي اربعة اشهر وعشرا ما على
 الدين فلم يصح شيء غير انه اذا كان طيبا فظاهر انما منوعة عن الطيب وان لم يلق فيه على ما يجي الان هم والدين
 ش مبتدأ وقوله هم لا يعرف ش خبره واثار بهذا ان الدين منوع مطلقا لانه في ذاته ش لا يعرف
 عن نوع طيب وان لم يلق فيه الطيب ولما قال عن نوع طيب هم وفيه زينة الشوش لانه يحسنه ويزيد فيه
 بهجته ولما ش اي ولاجل كونه زينة للشوش منع المحرم عنه ش فلما يجوز استئناهم قال الامس عذر ش
 اي قال القدوري شترك المحرم في الاشياء المذكورة من الطيب والزينة والكحل والدين الامس عذر وفرة
 وقعت فيمنع يجوز الادان والاكحال على وجه الزينة كما اذا كان سباعا قد هنت راسها واشتكت عيناها فاحتلت
 واثار المصنف الى ذلك بقوله هم ان فيه فرة والمراد بالزينة ش اي لا قصد الزينة لان الزينة ممنوعة
 هم ولو اعتادت الدين ش الفتح الدال هم فافتت بها في راسها او في عفتها فان كان ذلك امر
 ظاهر ش اي كان خوفها الوجه ظاهر انما لها بهج لعل لان الغالب كالواقع ش فيتحقق الفرة وهم وكذا
 الحرير ش اي وكذا يجوز لها لبس الحرير اذا احتاجت اليه لعذر لباس به ش والعذر نحو الحكمة والقتل
 ونحوها وروى البخاري وسلمة هذا الى انس رضي الله تعالى عنه قال قال رخص النبي صلى الله عليه وسلم للزينة بعد الزينة
 في لبس الحرير حكيم كانت بها وقال مالك يباح للعدة لبس الحرير الاسود وفي المحيط لو احتلت وادعت كرفع اذا
 يجوز والزينة لا يجوز وتنشط بالاسنان الواسعة بالاسنان الضيقة وقال الشافعي ومالك وحمد يجوز الانشاط
 مطلقا وعندهم ان تدخل الحمام وتغسل راسها بالخطمي والميد ووجها على منع الادان والمطبعة فاختلوا في غير
 المطبعة فعندنا والشافعي حرام غير الفرة وعند مالك وحمد والظاهرية تدفن بالزينة والسير غير الطيب هم
 ولا تختص بالحناء ش اراد به قوله عليه السلام للحناء طيب ومالك فيهم ولا لبس ثوبا مصبوغا بغير ماء ولا
 لانه يفتح منه رائحة الطيب ش وفي الكافي الا اذا لم يكن لها ثوب الا مصبوغا فحينئذ لا بأس به بغير فرة ستره
 ولكن لا قصد الزينة قال الامام الملقون والمراد بالثياب المذكورة الجرد ومنها اما الخلق منها لا يقع به الزينة فلا باق

كيس وتصير
 ذريعة الى الوقوع
 في المحرم وقد صرح
 النبي عليه السلام
 لم ياذن للعدة
 في الاكحال والدين
 لا يعرف عن نوع
 طيب وفي زينة
 الشعر ولهذا
 يمنع المحرم عنه
 قال الامس عذر
 لان فيه فرة
 والمراد بالزينة
 ولو اشتكت عيناها
 فاحتلت
 كان ذلك اطلاقا
 يباح لها ان تلبس
 كالزينة وكذا ليس
 الحرير اذا احتاجت اليه
 فحقيق
 بالحناء وما فيها
 ولا لبس ثوبا مصبوغا
 بغير ماء ولا يغفر
 لانه يفتح منه
 رائحة الطيب

يباح لما لبس الاسود وعند الائمة الاربعة ان لا يقصد به الزينة بل يقع في الجرد قالت الظاهرية يختص بلبس الاسود
 كما في المصنف في الجرد والاشياء المذكورة على الطيب والتحريم والامتناع ولم يكن كسب الاسود ولم يوافق عليه
 قال محمد في النوادر لا يحل الاحاد ومن مات البوا او ابنتها او امها او اخوها فانا هو في حق الزوج خاصة قيل اراد
 بذلك فيما اذا ولى الثالث اوفى الحديث ابنة الاحاد والمسلمات على غير ازاوج من ثمانية ايام ولم يحك خلافا في المنهاج
 لما الاحاد ولى غير الزوج ثمانية ايام وتحرم الزيادة هم قال ش اي القدوري هم ولا احاد ولى كافر لانهما غير
 مخاطبة بحق الشرع ش وقال الشافعي ومالك والظاهرية عليها الاحاد هم ولا على صغيرة لان الخطاب
 موقوف عنهما ش يعني غير داخل في الخطاب وعند هؤلاء عليها الحد في عدة الوفاة فان قلت ما الفرق بين الحد
 والعدة حيث تجب العدة على الصغيرة قلت لا نسلم ان العدة تجب عليها لانها ليست بمخاطبة بل المولى يوم بان
 لايزوجها حتى تقضى العدة لحق الشرع ولما شرط الايمان لوجوبه ونما يشترط الايمان لحق الشرع تعالى في هذا الامر
 الى الفرق لعدم وجوب العدة ايضا هم وعلى الائمة الاحاد لانها مخاطبة بحق الشرع تعالى فيما ليس فيه الطال
 حق المولى ش لان فروع الشرع التي ليس فيها ابطال حق المولى يترجم للملكة كالصوم والصلاة فيلزمها الحد
 هم بخلاف المانع من الخروج من البيت في العدة لان فيه ش اي في منعها من الخروج هم البطلان حق ش اي
 حق المولى من الاستحواذ ونحوه لا يفوت الاحاد وبذلك هم وفق البعد مقدم ش على حق الشرع هم لما جاز ش
 اي لما جاز البعد واستثناء الشرع الا ترى ان للمولى منعها من النوافل ومنع العدة من بهو والجمعة والجماعة
 وكذا الحكم في المدة وام الولد والمكاتبه والسماة والمنكوبات في الوفاة والطلاق لغوات نعمة النكاح
 وبما قال الشافعي ومالك وحمد فان قلت لو وجب الحد لغوات نعمة النكاح لوجب بعده ش منكوبة لزو النكاح
 بالشرع قلت لم يفيت الحل بقا به بلك اليمين هم قال ش اي القدوري هم وليس في عدة ام الولد ش يعني
 نوا عتقت هم ولا في عدة النكاح الفاسد احاد ولا ش اي لان الشان هم فانها نعمة النكاح يظهر
 التماس ش امام الولد انما يجب عليها العدة بالعتق الذي يردل به ذلك العتق فانما سب لذلك
 السرور لا الحزن لانه ما فاتها نعمة بل حصل نعمة الحرية التي صارت بها اهل اللولاية واما النكاح الفاسد وكذا
 الموطي عن شعبة فلا يلزم الحد اوهم والاباحة الاصل ش كان ينبغي ان يقول الاصل الاباحة قال الاثر ازي
 اراد بها اباحة الزينة لهما وذلك لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده وقال الكاكي اي اباحة
 الزينة اصل خصوصا في حق النساء وقال الاكل الاصل هو الاباحة في الزينة وقال السفنا في اباحة الزينة اصل

قال في الاحاد
 على كذا في الاحاد
 غير محقق
 لا يترجم ولا على
 صغيرا لان الخطاب
 موقوف عنهما
 وعلى كذا في الاحاد
 لانها مخاطبة
 بحق الشرع
 فيما ليس فيه ابطال
 حق المولى
 المنع من الخروج
 ابطال حق عتق
 العتق
 قال في النكاح
 ام الولد في النكاح
 النكاح الفاسد
 لو فاتها نعمة
 نعمة النكاح تظهر
 التماس في اباحة
 اصل

والكل في الحقيقة معنى واحد وقال تلج الشرعية فان قلت ما وجه ايراد قوله والاباحة اصل قلت وجهه انه لما ذكر قوله فانما نعمة النكاح يمكن ان يقال عليه ان هذا تعليل بالعدم وانه لا يصح فلجاب بقوله والاباحة اصل يعني انما لا يستبعد فوات نعمة النكاح بل لا اصل للقضي للاباحة السالم من وجود العلة المحرمة الزمنية انتهى قلت تخصص الباحة الزمنية بكونها اسما على الافراد لا وجه له لان الاصل للاباحة في كل الاشياء التي صنعت قولوا وفعلا على ان نهى عن الاستعمال ان الاباحة ليست باصل هم ولا ينبغي ان تخطب المعتدة شس الخطبة التزوج وكما المعتدة لا يجوز وقوعها في المحرمات هم والباس بالتعريض في الخطبة شس التعريض التام وحقه امانة الكلام الى غرض يدل على التعريض منه قوله عليه السلام ان في الاعاريض لسدوتة عن الكذب وذلك مثل ان يقول انك لميلية وانك لثابتة وان النساء من حاجتي فحل العقد يسوق اليك خيرا وما شبه ذلك من الاشارة دون التصریح بالنكاح ان لا يجوز ان يقول من سجا اريد ان الحكم او تزوجا او خطبك لان الخطبة التزوج كما ذكرنا والفرق بين الكمانية والتعريض ان الكمانية ان يذكر الرشي في اللفظ الموضوع على قول الجهاد طويل القامة كثير الراد والمضياف والتعريض ان يذكر شيئا يدل على شئ لم يذكره كما يقول المحتاج الى جيتك لاسلم عليك ولا نظرا الى وجب قاله المفسر في نال تلج الشرعية التعريض الكلام دلالة ليس له فيها ذكر كقولك اتج النخل تعريض بان ينجل والكمانية ذكر الرديف واردة الردون كقولك فلان طويل الجهاد يعني طويل القامة كثير الراد يعني انه مضيف وفي شرح التا ويات ايراد التعريض للمعنى في عنما زجها اذا التعريض لا يجوز في المطلقة بالاجماع لانه لا يجوز لها الخروج من مهر لها اصلا فلما يمكن من التعريض على وجه لا يخفى عن الناس واما المعنى في عنما زجها لما الخروج منها فيمكنه التعريض على وجه لا يقف عليه سوا اذ اجمعوا على منع الخطبة وجواز التعريض في التمتع عنما زجها وفي المنهاج للتعريض الرجعية ويحل في عدة الوفاة وكذلك في البايين في الظاهر بقوله تعالى ولا جناح عليكم فيما عرضتم به من خطبة النساء اذ اكنتم في انفسكم علم انكم ستذكرونهن ولكن لا تواعدوهن سرا الا ان تقولوا قولا معروفاهم بقوله تعالى ولا جناح عليكم اي لا اكنتم عليكم ان تعرضوا بخطبة النساء في عذرهن من وفات ازواجهن من غير تصريح بقوله تعالى اذ اكنتم اي اسررتم في قلوبكم فلم تذكروه بالستكم لامرضين ولا معرطين والمستدرك بقوله تعالى ولكن لا تواعدوهن محذوف تقريره علم الله انكم ستذكرونهن فاذا ذكره من ولكن لا تواعدوهن سرا واما ما رواه ما يروى قال الحسن والنخعي ومقاتلة واهنك ومقاتل بن جبان والسرعي يعني الزناد وهو رواية الفوف عن ابن عباس واختاره ابن جبرير وقال علي بن ابي طلحة عن ابن عباس ولكن لا تواعدوهن سرا لا تقولوا لها اني عاشق وما يدين ان لا تزوجي غيري ونحو هذا قوله تعالى الا ان تقولوا قولا معروفا وهو ان تعرضوا ولا تعرضوا

لا ينبغي لك
 خطب للعدو
 ولا بائس من
 في الخبئة
 لقول تعالى
 ولا جنح عليكم
 فيما عرضتموه
 من خبلة
 انتم اولى ان
 قال ولكن
 لا تواعدوا
 سواهم ان
 تقولوا
 لا معروفا

والاستثناء وتعلق بقوله تعالى و لا تأتوا معاشرهم اى لا تأتوا معاشرهم من جملة امة واحدة معروفة
فسر القول المعروف سعيد بن جبيرة بما ذكره المصنف على ما يجي الان وكذا فسر ومجاهد الثوري والسيدى وقال ابن سيرين
قلت بعيدة ما معنى قوله تعالى الا ان تقولوا اقولا معروف قال يقولون فيها المتبقي بها المعنى لا تزوجها حتى تعلمنى رواه ابن
ابى حاتم هم وقال غايه السلام السرايا شش هذا غريب قاله مخرج الاحاديث اراد ان لم يثبت ولم يتعرض اليه احد من
الشرح غير ان الاثر اى قال ولما فى صحة هذا الحديث عن النبي صلى الله عليه وسلم نظم وقال ابن عباس التعريض ان
يقول اى اريد ان تزوج شش اخرجه البخارى عن مجاهد عن ابن عباس لا يخلع عليكم فيما غنتم بغيره اى اريد التزويج
ولو دوت ان يسيروا امرأه صالحة هم وعن سعيد بن جبيرة فى القول المعروف اى فيك لراغب و اى لا رجاء ان تجتمع شش
اخرجه البيهقي عنه الا ان تقولوا اقولا معروف قال يقول اى فيك لراغب و اى لا رجاء ان تجتمع هم ولا يجوز المطلقة الاجتهاد
والمقبولة شش اى المطلقة طلاقا باينا او احدة باينة او ثلثا هم المخرج من بيتها ليلا والاسرار او المتوفى عنها زوجها
تخرج منها او بعض الليل والايام بيت فى غير منزلهما شش و اوجب البيهقي على المتوفى عنها زوجها وعثمان وابن مسعود
وابن عمر وام سلمة رضى الله تعالى عنهم وبه يقول بن السيب والقاسم بن محمد والاوزاعي والشافعى واحمد وسأ
بن راهوية وبلى بعيدة و جماعة من فقهاء الامصار وعن علي وابن مسعود وجابر وعائشة رضى الله تعالى عنهم نعمت
بميت شات وهو قول الحسن وعطاء والنظارية هم اما المطلقة شش اى اما الدليل على عدم جواز خروج المطلقة من بيتها
ليلا او نهارا هم فلقوله تعالى ولا تزوجوهن من جوهن ولا يخرجن الا ان يأتين بفاحشة مبينة قيل الفاحشة نفس المخرج
شش قاله ابراهيم النخعي وبه قال ابو حنيفة فيكون معناه الا ان يكون خرجوها فاحشة كما يقال لا يسب النبى الا كافرا
ولا يزنى احد الا ان يكون فاسقا هم وقيل الزنا شش اى الفاحشة هو الزنا هم ويخرجن لاقامة الحد شش عليهن
قاله ابن مسعود رضى الله تعالى عنه وبه اخذ ابو يوسف وقال ابن عباس هى نشوز او يكون بدية اللسان تبد و اى
زوجها هم واما المتوفى عنها زوجها شش اى واما جواز خروج المتوفى عنها زوجها نهارا او بعض الليل هم فانه لا نفقة
لها فتخرج الى المخرج نهارا لطلب المعاش شش وقيل لا يخرج لانها اسقطت هم وقد عتد الى ان يجرى الليل والاكاذيب
المطلقة لان النفقة واردة عليها من مال زوجها حتى لو اختلف على نفقة عدتها قيل انها يخرج نهارا وقيل لا يخرج لانها
اسقطت حقها فلا تبطل به شش اى باسقاط حقها هم حق عليها شش و فى شرح الكافى وان كانت غيبته فلها ان تخرج
لانها لا مخاطب بها هو اعظم من بذانى حق الشرع كالصلوة والحد ودود وليس للزوج ان يمنها فى الطلاق البايان لانه
المعجب لها عليه ملك ولا يتوهم قالوا الا ان تكون مراهقة يتوهم ان تحبل فحينئذى كالكلماتهم وعلى المعتدة ان تعتد

قال عليه السلام السر النكاح
 وقال ابن عباس التعريف
 ان يقول اني اريد ان اتزوج
 وعن سعيد ابن جبير سافر
 في القول المرفوع ان فيك الخب
 واني اريد ان يجمع ولا يجوز
 للمطلقة الرجعة والمبسوطة
 الخروج من بيتها ولو كانا
 والمتوفى عنها ازارحها فخرج بها
 ونقض الليل لا يثبت في غير
 منزلهما المطلقة فلقوا
 ولا يخرج من بيوتهم ولا يخرج
 الا ان يأتين بها حشة
 مبنية قبل الفلحشة هـ
 الخروج وقيل الزنا والخروج فإما
 للحد واما المنوف عنها اجأ
 فلاونه لا تنفك رها فخرج
 الى الخروج بها اطلب العاش
 وقد امتد الى ان يجم الليل
 ولا كذلك المطلقة او النفقة
 دار عليهما من ملل زوجهما
 حتى لو اختلفت نفقة عديها
 قبل ان يخرجها وقيل لا يخرجها
 اسقطت جهما فلو سئل حتى علم
 وعلى الحدان بعد المثل الذي
 ايضا اليها بالسكينة حال وقوع الفرقة
 والموقوف عنها لا يخرج من بيوتهم
 والبيعت اليها هو البيت الذي سكنه

في المنزل الذي يضاف اليها السكنى حال وقوع الطلاق الموت لقوله تعالى ولا يخرج من بيوتهن والبيت المضاف اليها هو البيت الذي تسكنه لسبب البيوت ليس بحق السكنى ولما قال الله تعالى وقرن في بيوتكن وانما البيوت للزواج والسكنى عام يشمل البيت الملوك والتاجر والسماويين واما السكنى اي ولاجل وجوب اعتداده في المنزل الذي يضاف اليه السكنى هم ووزارت اليها وطلعتا زوجها كان عليهما ان تعودا الى منزلهما فنفقه فيه وقال عليه السلام ش اي وقال النبي صلى الله عليه وسلم الذي قتل زوجها سكنه في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله ش هذا الحديث اخرجه صاحب السنن الاربعه كهم من طريق سعد بن اسحاق بن كعب بن عجرة عن عمة زبيب بنت كعب بن عجرة ان الربيع بن كعب بن سنان مري اخت ابى سعيد الخدري اخبرتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فسالته ان ترجع الى اهلها في بني خندرة وان زوجها خرج في طلب ابي عبد الله البقاعي اذا كان بطريق العروم فتمت فقلت قالت فالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان رجعي الى ابي فان زوجي لم يترك سكتا ولا نفقة قالت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم قالت فانفقت حتى اذ كنت في الحجرة اذني المسجد فاداني رسول الله صلى الله عليه وسلم او امرني ففوت بيتا فقال كيف قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت له من شأن زوجي قال سكني في بيتك حتى يبلغ الكتاب اجله قالت فاعتدت فيه اربعة اشهر وعشرة اقلت فلما كان عثمان رضى الله تعالى عنه ارسل الى فاساني عن ذلك فاجرت فاجتبه وقضى به واخرجه الترمذي حدثنا الانصاري حدثنا سعيد بن مسكين عن اسحاق بن اسحاق قال هذا حديث حسن صحيح اخرجه ابو داود والنسائي من طريق مالك واخرجه ابن ماجه من رواية ابى خالد الاحمر ورواه احمد واسحق وابو داود والطحاوي الشافعي وابو يعلى الموصلي في مسندهم ورواه ابن جابر في صحيحه واخرجه الطحاوي من ثمان طرق وقد طعن ابن خزيمة فيه بانه من طريق زبيب بنت كعب بن عجرة مري محبوبه ولا روي عنها غير سعد بن اسحاق بن كعب وهو غير مشهور واجيب بانه لا يلتفت الى كلامه بعد ان حكم الترمذي بصحة وقال ابن المنذر ثبت دليل حديثه فلو ثبت في صحيح الترمذي اياه توثيقا توثيق سعد بن اسحاق ولا يفرق النفقة ان لا يردى عنه الا واحد وقال ابن عبد البر حديث مشهور معروف عند علماء العراق والحجاز واعلم انه وقع في روايته يحيى بن يحيى عن مالك عن سعيد بن اسحاق بزيادة الباء بعد العين وكذا وقع في رواية عبد الرزاق والبخاري في تاريخه ووقع في رواية الجمهور عن سعد بدون الباء وهو صحيح بطرق القدوم ففتح القاف ونظم الدال التفتة وهو اسم موضع على ستة اميال من المدينة وجاني حديث اخر ان ابراهيم عليه السلام اختير بالقدوم قوله حتى يبلغ الكتاب اجله يعني لا يخرج حتى تقتضي عليك فان قلت حديثه يشكل على المذهب وهو ارواه الدارقطني عن محرز عن ابى مالك النخعي عن عطاء بن السائب

ولعن لوراء
اهلها وطلعتها
زوجي على اهلها
ان تقول اني
نفقت فيه
وقال عليه
السلام للقي
قتل زوجها
اسكني في بيتك
حتى يبلغ
الكتاب اجله
فصبيها
من البيت
لا يكفيها

عن علي رضى الله تعالى عنه قال ان النبي صلى الله عليه وسلم امر المتوفى عنها زوجها ان تعتد حيث شئت قلت قال الدار قطنى لم يسند غير ابى مالك النخعي وهو ضعيف وقال ابن القطن ومحرر بن محرز الفضا ضعيف وعطاء مخلوطهم وان كان نصيبها وارليت الاكفيها ش بان كان نصيبها وهدا الاكفيها هم واخرجه الباقون من نصيبهم ش بان لم يرصوا بسكتا هم انتقلت لان هذا انتقال اجزروا المعادلات يوثق فيها الا عذارش والدليل عليه ما روى ان عليا رضى الله تعالى عنه نقل نسيبه امه كلثوم حين قتل عمر رضى الله تعالى عنه من بيت العدة لان عمر رضى الله تعالى عنه من كان يسكن في دار الامارة وقد انتقلت الدار الى عثمان رضى الله تعالى عنه فصار كما اذا خافت على متاعها ش في ذلك المنزل من سرقة او نهبهم او خافت سقوط المنزل ش عليها هم او كانت ميتا باجرش يعني باجرة هم ولا تجدها توديه ش اي لا تقدر على ائتمانها وكذا اذا كانت في بعض الراسات فدخل عليها من السلطان او غيره فلما ان تنقل الى المنزلهم ثم ان وقعت الفرة الطلاق باين او ثلاث ش اي ثلاث تطليقات هم الا بد من سرقة منها ش اي بين الرجل والمرأة قال في النهاية يعني اذا لم يكن للزوج الابيت واحد وكذا اذا في الوفاة اذا كان في ذمة من ليس له زوج هم ثم لا باس ش اي بعد وجود السرقة لا باس ان يسكنها في بيت واحدهم لانه ش اي لان الرجل سلم هم حرة بالمرأة ش وحال من هو كذا لا ينسب لغيرهم الا ان يكون فاسق ش استثناء من قوله لا باس مع السرقة هم ش بان عليا منة فميسر يخرج انه عذر ش ولو كانت ميتا سرقة فيكون ذلك المنزل كالنزل الاول فلا تنقل منه الا بعض العذر وهو معنى قوله هم ولا يخرج عما تنقل اليه ش اي ولا يخرج عن المنزل الذي انتقلت اليه قالوا في شرح المجامع النسيه وان اخرج الزوج فهو اولى وهو معنى قوله هم والاولى ان يخرج الزوج ش من ميت هم ويترك المرأة ش فيه اخر عن الزوج هم وان جعل ش اي الزوجان هم ميتا امرأة ثقة تقدر على الحيلولة ش اي على كونها حالية بينهما فمن ش حصول المقصود وان لم يجد امرأة ثقة فلما الانتقال الى منزل آخر ولو كان الزوج غائبا فعلى اجرة المنزل اذا طلبها صاحبا باذن القاضي لترجع على الزوج هم وان ساق عليها المنزل فلخرج ش اي المرأة هم والاولى خروجهم ش اي خروج الرجل فيكثير من منزله اخر نفسه وتتركها في المنزل للنفقة وقعت فيه الفرة هم واذا خرجت المرأة مع زوجها الى مكة فطلقتا فلانا اومات عنها ش في بعض الطريق هم فان كان ميتا وبينهم امرأه من ثلثة ايام حجت الى سفر لانه ليس باستدرا والزوج من ش اي من حيث المعنى لان خروج المعتدة ما دون السفر مباح هم الا بل هو بناء على الخرج الاول ان كانت ش اي ميتا وبينهم ثلثة ايام ش حجت الى سفر لانه ليس باستدرا والخروج بل هو بناء على الخرج الاول وان كانت ش اي المعتدة هم ميتا وبينهم ثلثة ايام هم

فاخرجها الزوج من بيوتهم
انتقلت لان هذا انتقال العدة
والعبادات وغيرها الاصل
او سلمها اذا خافت متاعها
او خافت سقوط المنزل وكانت ميتا
باجر وكما تجوز فيه ان وقعت
الفرقة اطلاقا بان او ثلث
لا بد من سرقة منها ش اي
معتدة بالمرأة وان يكون فاسقا
فلا ينسب لغيره كان
عذر زوجها كذا ما انتقلت اليه
والا لاني ان يخرج هو ميتا كان
حجلا وبينهما امرأه ثقة فقد
على الحيلولة فمن غنفاق
عليها المنزل فلخرج الا لاني
خروجها اذا لم يكن معها امرأه
فطلقتا فلانا اومات عنها في سفر
فالكتاب بين مصداق من ثلثة ايام
حجبت الى سفر لانه ليس باستدرا
الخروج معتدة هو بناء على الخرج
مسير وثلاثة ايام ان كانت
رجعت وان شئت مضت

مدة الحمل هم باربع سنين من شئ وبه قال مالك في المشهور واما محمد كذا قال وقال عباد بن محمد بن حنين وقال الزهري ست
 سنين وقال ربيعة بن عبد الرحمن سبع سنين قال الليث ثلاث سنين وبقولنا قال الثوري والفضلك بن فراسم وهو
 ابن جابر واحد في روايةهم والجملة عليه شئ اي على الثاني هم ما روينا ه شئ وهو حديث عائشة هم وانما هم انما
 قالته عائشة اي الظاهر ان عائشة قالت الحديث المذكور من حديث السباع عن النبي صلى الله عليه وسلم هم اذا
 لا يستدعي اليه شئ يعني العقل لا يدرك هذا لان ما في الرحم لا يلزم الا الله تعالى هم ومن تزوج امرأة فطلقتها ثم اشتراها
 شئ يريد به طلاقا بعد الدخول ان لو كان قبل الدخول لا يلزمه الولد الا ان يحكي لاقبل من ستة اشهر منذ فارقها فان
 جارت بالولد لاقبل من ستة اشهر منذ يلزمه شئ اي الولد هم والامم يلزمه شئ اي واذا اجابت به اكثر
 من ذلك لم يلزمه لان في الوجه الاول اراد به ما اذا ولدته لاقبل من ستة اشهر ولد العدة فان العلق سابق
 على الشراء وفي الوجه الثاني شئ اراد به ما اذا ولدته ستة اشهر واكثر من وقت الشراء هم ولد المملوكة لانه
 ايضا ان الحوادث الى اقرب وقته شئ به وجوب وقت كونها مملوكة فلما ثبتت الا بالبدعي وهو سخي قوله فلما بدى
 وعده شئ يعني لا ثبت النسب الا بان يديهم وهذا شئ اي هذا الحكم الذي ذكرناه هم فيما اذا كان الطلاق جارا
 بانها ادخلها او جازا اذا كان شئ اي الطلاق هم اثنتين ثبت النسب الى سنتين من وقت الطلاق لانها حرة
 حرمة غليظة شئ لطلقتين ولا تحل حتى تنكح زوجا غيره هم فلما يضاف العلق الا الى ما قبله شئ اي ما قبل الطلاق
 وهو البعد الاوقات هم لانها لا تحل بالشراء شئ اذا الوطى لا يحل له قبل الشراء لانها حرة غليظة اثنتين
 واذا لم يحل وطئها بملك اليمين لا يقضي بالعلق من اقرب الاوقات او في القضاء بالعلق الى اقرب الاوقات
 يلزم حمل امر المسلم على الحرام وهو المكن للوطى للزمن من الموالي فان قيل وجب ان يحل بقوله تعالى الا على ازواجهم
 او ما ملكتم ايمانهم قلنا لا تحل لقوله تعالى فلا تحل له من بعد حتى تنكح زوجا غيره والثانية في الامة كالثلاث في الحرمة و
 واذا لم يحل وطئها فلما يضاف الى اقرب الاوقات بل ايضا في الابعد وهو ما قبل الطلاق فيلزم له الولد اذا جارت به
 لاقبل من سنتين منذ الطلاق هم ومن قال لامة ان كان في بطنك ولد فهو مني فشدت على الولادة امرأة
 فهي ام ولد شئ اي بالاجماع هم لان الحاجة الى تعيين الولد وثبت ذلك بشهادة القابلة بالاجماع شئ اي
 باتفاق اصحابنا وبه قال احمد وقدم الخلاف فيه وهذا اذا ولدت لاقبل من ستة اشهر من وقت الاقرار ولو ولدت
 ستة اشهر او اكثر لا يلزم الاحتمال انها حلت بعد مقالة الموالي فلم يكن الموالي مدعي هذا الولد بخلاف الاول ليقين بقاها
 في البطن وقت القول فبقينا بالبدعي وهذا في جامع قاضي خان وقال الا تزاوي ومثله مسئلة كتاب العتاق وان قال

انی

لأن بطنك حرف ولدت بعد ذلك ستمه أشهر المقيق وإن ولدته لائل من ستمه أشهر عرق وكان ينبغي لك أن تعرف أنه فيما
أذا قال إن كان في بطنك ولد أو قال إن كان بها جمل فمؤني لفظ التعليق أما إذا قال هذا جمل مني ليزمه الولد وإن
جاءت به أكثر من ستمه أشهر إلى سنتين حتى ينفية وبه صرح في الإجناس في كتاب الاعتاق هم ومن قال الغلام هو أني ثم
مات فجاءت أم الغلام فقالت أنا أمهاته فمؤني لفظه بغير تأنيس أي الأم والأب يرثان الميت هم وفي النوادر جعل ش
أي محمد هم هذا جواب الاستحسان والقياس إن لا يكون لها الميراث لأن النسب كما ثبت بالنكاح الصحيح ثبت بالنكاح
الفاسد وبالوطي عن شبهة وبذلك يعمين فلم يكن قوله إقرار بالنكاح حش وعرض أنه ينبغي أن لا يكون لها الميراث في الاستحسان
لأن هذا النكاح ثبت اقتضاءً فثبت بقدر الضرورة وهو الصحيح النسب دون استحقاق الإرث واجب إن النكاح
على ما هو الأصل ليس بمنفوع إلى نكاح هو سبب الاستحقاق الإرث النكاح ليس بسبب له فلا ثبت النكاح بطريق الاقتضاء
وثبت ما هو من لوازمه التي لا تفك عنه شرعاً وإنما قال على ما هو الأصل ليلا يرد نكاح الكتابية والمأتممة لأنه من العوارض
هم وجبة الاستحسان إن المسألة فيما إذا كانت ش أي أم الغلام هم سرورقة بالحرية ويكونها أم الغلام ش فبكونها
سرورقة بالحرية لأنها لو لم تكن سرورقة بناحية من الأصل لا يرث لأن المورثة أن يقولوا إن كنت أم الولد لم يرثنا
وإنما عرفت بموته غاية ما في الباب أنها حرة في الحال والتمسك باستصحاب الحال المعرفة الحكم في الماضي يصلح للدفع
للاللابات فيمنع عما الرق ولا يثبت الإرث وقيد أيضاً بكونها أم الغلام لأنه إذا لم يثبت أنها أم الغلام فلا يرث
هم والنكاح الصحيح وجه التعمين لذلك ش أي لثبوت النسب هم ومضاعو عادة ش أي من حيث الوضع ومن جهة
الشرع ومن حيث العادة بالشبهة بين الناس هم ولو لم يعلم أنها حرة فقالت المورثة أنت أم ولد فلا ميراث لها ش
تقدرنا هذا لأن قولنا فيه بكونها سرورقة بالحرية هم لأن ظهور الحرية باعتبار الدار ش أي دار الإسلام هم حجة في
رفع الرق لأن استحقاق الإرث ش لأن الإرث لا يثبت إلا بالنسب صحيح وقال التمر تسمى لأميراث لها ولو لم يكن لها
ميراث لاسم أقروا بالدخول بها ولم يثبت كونها أم ولد يقولهم وقال الأثر إزى وفيه نظر لأن الدخول إنما يجب
بميراث لث في غير صورة النكاح إذا كان الوطى عن شبهة ولم يثبت النكاح هنا والأصل عدم شبهة فبأي دليل
يحمل على ذلك فلا يجب معه المثل

باب في ترتيب الولد اى هذا باب في بيان حكم الولد في الحضانه والترتبه لمن اوجبه ومن اقر به لان الولد عاجز
عن النظر لنفسه والقيام بحوائج فاعجل الشرح الولايه الى من هو شافق عليه فاعجل والايه المتصرف الى الاب لقوة رايه مع
النفقة وحق الحضانه الى الامم لرفقته في الكسب الشفقة عليه وهي اقدر على ذلك للزومه والبيت وكونها اشفق

ومن قال الغلو هو هوبني
ثمرات فجاوت امر
الغلو وقال قلت زنا امراته
في امراته وهو ابنه زنا
وفي النوراد جعل هذا
جواب الاستحسان
والقياس ان لا يكون
لها البير ان كان النسب
كما اثبت بالتمساح
الصحيح ينسب بالتمساح
الفاسد وبالوطى شبيهة
وبملك اليمين فلم يكن
قوله اقوالا بالنسب وجبه
لا استحسان ان المسئلة
فيما اذا كانت معروفة بالهوية
وبكونها ام الغلو والخاص
الصحيح وهما المنعيني
لذلك وضعا ولا غلو
يعلم بالهوية فقال العورته
انتقام طرد لا بغيره لان
خلافه يثبت بالدلالة
دفع الرق كان احتقا للشر
باب حضنة
الولد من حقوقه

تقیہ

[illegible]

على ابيه على ما في باب النفقات هم والشيخ الامام عليهما شئ اى على الحفصة وفى بعض النسخ عليه اى على الولد لعنه اى اذ اطلبته
ففى الحق واذا ابت لا تجبر على الاخذهم لانها مستعجز عن الحفصة شئ وبقال الشافعى واحمد والثوري ومالك فى روايته
وفى روايته تجبر به قال ابن ابي مليك والسن بن جراح والوثوري ونيته ابو الميث والمندوانى من اصحابنا المشهورين مالك
لا تجبر فى الشريعة التى لاعادة لها باضلع الولد وان كانت من ترشح تجبر فان توجده غير اولى لم ياخذ الولد تسمى غيبة
احسبته بلا خلاف ويحجر الاب على اخذ الولد بعد استغنايه عن الامم لان نفقة وميانه عليه بالاجماع هم فان لم يكن لهم
شئ اى فان لم يكن للولد ام بان كانت غير اهل الحفصة او متزوجة بغير محرم او ميتة هم فام الام اولى وان وجدت
شئ اى وان علت عند الجمهور وعن احمد ام الولد اولى وهو ضعيف لان ام الولد تدلى بالام وهى مقدرة على الكل
فما درست واحدة منهم من جانب الام فامية ففى الحق هم لان هذه الولاية شئ اى والاية الحفصة هم تستفاد من
قبل الاممات شئ لمام من وثوقه فثبت من كانت تدلى اليه ام ففى اولى من تدلى باب وليستوى فى ذلك لسلطة
والكافرة لان الحفصة باعتبار الشفقة وذلك لا يختلف باختلاف الدين على ما قيل كفى يجب ولده حتى الجارى هم وان
لم يكن شئ اى الامم هم فام الاب اولى من الاخوات شئ من امم اى لان استحقاق الحفصة باعتبار قرابة الامم
فانما ندو فى نفسها كام الامم والامم مقدرة على غير اهل الحفصة ولهذا تجوز ميراثها من السدس وصل الشفقة باعتبار الولد
وذلك للجدات وبن الاخوات وعن مالك الحالة مقدرة على الجدة لاب هم لانها من الاممات تحوز ميراث السدس
شئ اى تحوز ميراث الاممات هذا الفيلح لكون ام الاب من الاممات انها تحوز السدس فى الميراث وهو ميراث الام
قال الاثر اى فيه نظر لا ميراث الام انما يكون هو السدس اذا كان سهاول او ولد الابن والماخوة ثيمان من الاخوة
والاخوات وهما عند عدمهم ايضا يكون للجدات السدس وميراث الام عند عدمهم لثا ليج او ثلث ما بقى بعد فرض احد الزوجين
هم ولانها شئ اى ولان ام الاب هم او شفقة للمولادة شئ اى لاجل المولادة هم فان لم تكن جدة فالاخوات
اولى من النعمات والحالات لانهم شئ اى الاخوات هم بنات الابوين ولهذا قدغن فى الميراث وفى روايته شئ
اى فى روايته كتاب الطلاق هم الحالة اولى من اخت الاب لقوله عليه السلام شئ اى لقول بنى صلى الله عليه وسلم
هم الحالة والدة شئ هذا الحديث رواه البخارى عن البراء بن عازب فى حديث طويل عن النبى صلى الله عليه وسلم الحالة
بمنزلة الامم رواه ابو داود ومن حديث على بنى رضي الله تعالى عنه لفظ الحالة ام وروى الطبرانى من حديث ابن مسعود
رضى الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الحالة والجدة وكذا رواه يعقوب بن حبيب عن حديث ابى هريرة
رضى الله تعالى عنه هم وقيل فى قوله تعالى ورفع الجوى على العرش انها كانت خالة وقد هم الامم والامم

ولا تحبوا الام عليه لانها
 عست تعجز عن الحضانة
 فان لم تكن الام فام الام
 من ام الاب وان بعدت
 لان هن الكاية تستغلا
 من قبل الامهات قلن تكن
 ام الام فام الاب والى من يكون
 لاشرا من الامهات لهذا
 ميرز ميراثي السلس
 ولايها اوفرشفقة للولا
 فان لم تكن له جد فالحوا
 اولاهن النوا والحالات
 لانهن بنات لابويهن
 اقدم من في امير او بوايه
 الخالة او من الاخت
 لاب لقوله عليه السلام
 الخالة والد وحيل
 في قوله تعالى ورفق بويه
 على المرضي امها كانت
 حالته وتقدم الاخت
 لاب وام لانها اشفق

ثم الاخت من الام ثم الاخت من الام ثم وبه قال المزني وابن شريح من الشافعية وقال الشافعي في الام تقدم
الاخت لاب على الاخت من ام وبه قال احمد وعنده بقوة الميراث ولنا ما اشار به المصنف بقوله لان الحق شئ اى
حق الخصامة من قبل الام شئ معناه ان ذات قرابتين ترجح على ذات قرابة واحدة لما فيها من زيادة الشفقة
وعند زفر الاخت لاب وام والاخت الام يستويان في الخصامة ثم الخالات اولى من العات ترجيحاً لقرابة الام شئ
اى لاجل الترجيح لقرابة الام لان الخصامة من قبل الامات هم ونيزلن كما نزلن الاخوات شئ ليعنى ان الخالة لاب
وام من الخالة لام اشار اليه بقوله هم معناه ترجيح ذات قرابتين ثم قرابة الام شئ والخالة لاب وام ذات قرابتين
والخالة لام ذات قرابة واحدة وعند الشافعي واحمد تقدم الخالة من الاب على الخالة من الام هم ثم العات نيزلن كذا
يعنى ان العمة لاب وام اولى من العمة لام ثم العمة لام اولى من العمة لاب وبنات المعام وبنات الاخوال والخالات
يسفلن عن حق الخصامة لان قرابتين لم تملك بالحرمة كذا في المحيط وفى البدائع للاحق للرجال من قبل الام في الخصامة
ولا يلزم اليمن الا بطلبين بخلاف الاب عند استثناء الصغير بحج على القبول وفى التصورى ابن العمة اولى بالذكور والمال
اولى بالانثى وكل ذكر من قبل الام للاحق له فى الولد مع العمة الا لخال مع ابن العمة فينظر فى النساء من كان من
قبل الام وفى الرجل من كان من قبل الام ويدفع الصغير الى مولى العات هم وكل من تزوجت من هو لا شئ ليعنى
كل من تزوجت من النساء من كان للاحق الخصامة هم سقط حقها للمارونيا شئ وهو قوله عليه السلام لم تزوجى وفيه
خلاف لمن البصرى قال ابن المنذر رجع على هذا اهل العلم الا الحسن البصرى وهو رواية عن احمد فان عندهما لا يسقط حقها بالتزويج
هم ولان زوج الام اذا كان ابناً يعطى الصغير شيئاً قليلاً يقال شئ نزارى قليل ومادة لون وزاء
وراء مملعة هم وينظر اليه شئ شئ اى ينظر زوج الام الابنى الى الصغير بموخر عينيه يقال شئ بعينه شئ شئ وشئ شئ شئ
اذا نظر اليه بموخر عينيه ومادة شئين جمعة وزاى شئ راء المقصود ان هذا عبارة عن قلة الشفقة على الصغير وقلة التقاطع
اليه ولهذا قال المصنف هم فلانظر شئ اى اذا كان حال زوج الام الابنى كذا فلانظر منه على الصغير هم قال شئ
اى القدر ورى هم الابنة اذا كان زوجها الجديش هذا استثناء من قوله سقط حقها ليعنى اذا كانت الجدة متزوجة
بالجد لا يسقط حقها وان كانت ذات زوج هم لانه شئ الى الجدة قائم مقام امه لقياسه مقام امه فينظر له كذا كل زوج
هو ذو رحم محرم منه شئ اى من الولد كالمولود اذا تزوج باه لا يسقط حقها لقيام الشفقة نظر الى القرابة القرنية شئ
اى بالنظر الى القرابة وهو العم واما نيزع الولد من يد الام اذا تزوجت بغير محرم واذا ارتدت او خيف على البصرى
هم ومن سقط حقها بالتزويج ليعود شئ اى حقها اذا ارتفعت الزوجية لان المانع قد زال شئ والسبب قائم ليعود

ثم الاخت من الام ثم
الاخت من الام ثم
لهن من قبل الام ثم
اولى من العات ترجيحاً
لام وينزلن كما نزلن
معناه ترجيح ذات قرابتين
شئ قرابة ام ثم العات
ينزلن كذا وكل من تزوجت
من هو لا يستقط حقها
وهذا كان زوج الام لا كان
اجنبياً يعطيه نزاراً وينظر اليه
شئ اخلاطاً
قل لا الجدة اذا كان
زوجها الجدة لانه فلم يقا
ابيه فينظر له وكذا
كل زوج هو ذو رحم محرم
لقيام الشفقة نظر الى القرابة
القرنية ومن سقط حقها
بالتزويج ليعود اذا ارتفعت
الزوجية لان المانع قد

وبه قال الشافعي واحمد وما كان فى رواية وفى رواية عن مالك المايه ورواية عن مالك المايه ورواية عن مالك المايه ورواية عن مالك المايه
وقال غيره من الشافعية ليعود بالطلاق الزوجى هم فان لم يكن للبصرى امرأة من المدة فاختصم فيه الرجال قالوا هم شئ اى اولى
الرجال بالامساك البصرى هم اقربهم تعصيباً شئ اى من حيث التعصيب اى اقرب العصبات هم لان الولد لا يقرب وقد عرف
الترتيب فى بنوعين شئ فى باب الميراث وولاية الاحكام هم غير ان الصغيرة لا تمنع الى عصبة غير محرم شئ هذا استثناء
من قوله فالاو لا هم اقربهم تعصيباً بقوله الصغيرة لان الصغيرة لا تمنع الى اقرب العصبات سواء كان محرم او غير محرم كولى
العاتق وابن العم تحوزان الفتنة شئ لانه لا يرد من عليهما سماً وكذلك ذوالرحم المحرم عن العصبة اذا لم يرد من عليهما منه
نفسه ومجانة الامنغ اليه لان فى الدفع فربا الصغيرة وقال الصمد الشهيد وعنده اى حقيقة اذا لم يكن عصبة للصغير يدفع
الى الاخ الام لان عنده يقوم الام والية وقال فى تحفة الفقهاء وان لم يكن الجارية من عصباتها غير ابن العم والاختصار
للقاضى وان رآه اطلع الغم اليه والا فيضج عن امينه وقال محمد للاحق الذكر من قبل النساء والتدبير الى القاضى يدفع
الى شقيقته منها هم والام الجدة اى بافلام شئ اكل وحده ويشرب وحده وليس واحدة ويشرب وحده شئ
ذكر فى نوادر ابن رشيد ويؤيد وحده وتكملة فى المرد من الاستبراء من متأنجا من قال المارونى كمال الطهارة
ابن الطهر وجهه وحده بالما بحيث لا يحتاج الى من بعينه واجله ومنهم من قال المارونى ان الطهر نفسه عن الخجاسة
وان كان لا يقدر على تمام الطهارة هم وفى الجاح الصغير شئ شئ شئ شئ وحده وليس وحده شئ ولم يذكر فيه
الاستبراء وشئ شئ فى السيرة الكبرى وغيره هم والمضى واحد شئ ليعنى ذكر الاستبراء فيما مضى وذكر الاستبراء فى رواية الجاح
والصغير فى المضى واحد ومن المصنف ذلك بقوله هم لان تمام الاستبراء بالقدر على الاستبراء شئ اى القدر
على الاستبراء وان يكتفى بغيره ليعنى سره ليعنى سره الاستبراء ويشهد عند الفرج هم ووجهه شئ اى وجهه ذكر الاستبراء هم انه
شئ اى ان الصغير هم اذا استغنى يحتاج الى التاديب والتخلق باداب الرجال واخطا قوم والاب اقدر على التاديب والشفقة
شئ اى التسوية هم والمصنف شئ هو الشيخ الامام ابو بكر احمد بن عمر من كبار علمائنا وكان يروى عن بشر بن الوليد عن
ابى يوسف القاضى وقال صاحب الطبقات احمد بن عمر بن العيون وقيل عمر بن القيس بن مبر وقيل مهران الشيباني روى عن شيخ
بخارى شئ لم يصح النبيل وسبب وعنده غيرهم ولا مصنفات كثيرة وكان زاهداً ياكل من كسبه يده فلذلك سمى خفافاً لانه
كان مات بجند سنة احدى وسنتين واثنتين هم قدر الاستبراء بسبع سنين اعتباراً للغالب شئ لانه اذا بلغ سبع سنين استغنى
عن الخصامة غالباً ويشرب وحده وعليه الفتوى كذا فى الكافي وغيره وقدره ابو بكر الرازى سبع سنين وعند مالك الام اى
بالفلام حتى يتكلم وقيل حتى يتزوى حتى تبدوانا من الشافعي بخير الفلام فى سبع فان اقامه احداهما وسلم اليه ثم اختار الاخر

فان لم يكن للبصرى امرأة
من اهلها فاختصم فيه الرجال
فاولهم اقربهم تعصيباً
الولاية للوفد قد عرف
الترتيب فى بنوعين
الصغيرة لا تمنع الى
عصبة غير محرم كولى
العاتق وابن العم تحوزان
عن الفتنة والام والجد
احق بالغلام حتى ياكل وحده
ويشرب وحده ويشرب وحده
ويشرب وحده وفى الجامعة
حتى يستغنى فياكل
ويشرب وحده ويشرب وحده
واحدان تمام الاستبراء
بالقدر على الاستبراء
وجهه انه اذا استغنى
يحتاج الى التاديب والتخلق

بالادب الرجال واخلاقهم
والادب اقدر على التدبیر
والثقیف والخصاف مره
فخر الاستغناء بسبب منین
اعتبار الغالب والام والحدة
احق بالحاجة حتى یجوز ان
بعد الاستغناء یحتج الى مونة
اذاب النساء والمرأة على ذلك
اقل وبعيد البذل عن حق التصویف
والحفظ والادب فی حق اهد
ومن محرم انما ندفع الى الابل
اذ بلغت حد الشرف لثقیف
الحاجة الى الصيانة ومن سوا
الام والحدة احق بالحاجة یفتی
یتلم حد الشرف فی الجامع
الصغير حتى یستغنی عنها والله
على استغناء هؤلاء الاخراج
للخدمة فلا یحصل المقصود
یجوز لام والحدة لا یقدر علیها
شوا قال وكلامه اذ القها
مولها وام الولد اذا اعتقت
كالحره فی حق الولد لا یجوز ان
ایمان ثبوت الحق ویسب لواجبی
العتق حق فی الولد لغيرها من
الخصانة بکمال اشتغال
لجنة للولی

فلمن ذلك وود اليه فان عاد والانتار الاول اعيد اليه كذا ايدى قال في المنع وفي المنيقل عن احد من السلف والمعنوه
لا يخبر ويكون عند الامم هم والام والمجده حق بالمجارية حتى تحيض الان بعد الاستغناء يحتاج الى معرفة اداب النساء في حق النزل
والمنع وغسل الثياب هم والمرأة على ذلك اقدر شئ لاسما لو دفعت الى الابل انما بلغت بالرجال فقل حيا وادوا لحياء في
النساء ذرية هم وبعد البلوغ يحتاج الى التحصين والحفظ والادب في حقهم وادب شئ لاسما بعد البلوغ يحتاج الى التزويج
والادب فيه هو الاصل في التحصين والحفظ والادب في حقهم على الاقدار عليه الام وادب في طريق سرفه ذلك لانه يصير
عرضة للفتنة وطمة للرجال والنساء ينجدهم عنها وعن محرم شئ روادها شام عنه من انما دفع الى الابل اذ بلغت حد الشهوة
لتحقق الحاجة الى الصيانة والادب اقدر على هذا شئ وفي غياث الفتى الاعتماد على رواية شام نفاذ الزمان واذا بلغت
احدى عشرة سنة فقد بلغت حد الشهوة في قولهم وعند الشافعي اذ انتار الغلام اسه يكون عنه بالليل وعند الابل بالنهار فثبت
اسها انتار تكون عند وليها ومنها راعه بالاك هم ومن سوى الامم حق بالمجارية حتى تبلغ حد الشرف شئ تكملوا في حد الشهوة
ليجوز عليه ثبوت حرمة المعاهرة وكون الابل اقل وقالوا اذ كانت بنت خمس سنين وما وده لم يكن شتهاء واذا كانت بنت
ست سنين او ثمان سنين نظران كانت عينا فثبتت كانت شتهاء والا فلا وقال الفقهاء ابو الليث في ايمان الفتاوى الغالب
انها لا تشبه المثلثة تسع سنين قال شمس الاية الشريفة وبه ما خذهم وفي الجلباب الصغير حتى تستغنى شئ وذكر ابو الرواية القدر
ان الصغيرة ترك من سوى الابل للحدة الى ان تشقى ثم ذكر رواية الجلباب الصغير الى ان تستغنى واستغناء وان تاكل وبعدها
فاذا بلغت الى ان تشقى واستغنت تدفع الى الابل لاسما شئ اي لان من سوى الامم والحدة مثل الاخوات ونحوهم لا يقدرون
على استغناء شئ اي على استغناء الصغيرة التي استغنت وان كانت تحتاج الى تعليم اداب النساء هم ولما شئ اي ولما لابل
عدم قدرة من سوى الامم والحدة على استغناء ما لا تجوز شئ اي الصغيرة هم للخدمة شئ اي لابل خدمته من
كان يريد استغناء ما هم فلا يحصل المقصود شئ وهو التعليم هم بخلاف الامم والحدة لا يقدرون استغناء شئ اي على الاستغناء
هم شرعنا شئ اي من حيث الشرع بدليل الاجارة هم قال شئ اي القدر وري هم والامة اذا اعتقها سولا او ام الولد
اذا اعتقت كالحرة في حق الولد شئ وذلك بان زوجها مولها ثم ولد ثام عتقا فكانت احرى بالولد من مولاها لان المصنوعة
هنا انما تكون مع المولى لان الزوج لا حق له في الولد اذا الولد يبع الام في الملك واما الملك المملوك احرى به من غيره كذا في
الكافي واختلف المالكية في ام الولد اذا اعتقت مع اتفاقهم على ثبوت الامم ذكره في الجواهر لاسما شئ اي الامة و
ام الولد اللتين اتفقاهم حران شئ فكانتا احرى بالولد من مولاها هم او ان ثبوت الحق شئ اي وقت ثبوت
الحق هم وليس لما قبل التتق في الولد لغيرها عن الخدمة بالاستغناء بخدمة المولى شئ وبه قال عطاء والثوري

والشافعي

والشافعي ورواه عند مالك ثبتت الخصانة للفرق هم والذمية احرى بولد المسلم لم يقتل الايمان شئ فان عقل الايمان يؤخذ
منها ويؤخذ الى الابل بقال مالك في المشهور وادب القاسم ابو ثور وتنع ان فخره في الجواهر في حقهم اليه ناس من المسلمين
وقال الشافعي وادب الخصانة لادب روي رواية عن مالك هم او يخاف ان يالف الكفر شئ اي بان يالف الكفر فان مصدرة
اي يخاف الفتة الكفرة اما قوله او يخاف فيجوز فيه ثلاثة اوجه الاول النصيب على تقدير ان يخاف كما في قوله الامم انما يفتني
حتى اي الى ان تفتني الثانية الرفع على انه يتنافى ان يخاف الفتاة البزعة عطف على قوله لم يقتل فيقول او يخاف هم للفظ
يقل ذلك شئ اي الذمية احرى بولد المسلم لابل لفظ في الصغير قبل ان يقتل الايمان قبل ان يخاف من فتنة الكفر
هم واما الفرض بعد شئ اي ولاجل احتمال حصول الفرض في ولاجل احتمال حصول الضرر لانه بافتقار احوال الكفر في ذمته
بعد ان يقتل الايمان هم ولا خيار للخلاص والمجارية شئ يعني بين الابوين بان يكون الولد عن الامم لم تزوج بزواج آخر
الى المدة التي ذكرنا اوبه قال مالك هم وقال الشافعي لهما الميا شئ او باعنا من التميز بسلام الى من افتاراه وبه قال احمد
لان النبي صلى الله عليه وسلم خير شئ روي اصحاب ابنن الاية عن مال بن اسامة عن ابى سيمونة سليم وبقا سليمان
سوفى من اهل المدينة جل صدوق قال بنا انا جالس مع ابى هريرة رضي الله تعالى جادته امرأة فارسية سمها ابن فاوينا
وقد طلقها ما زواجها وقالت يا ابا هريرة وطلت بالفارسية روي يري ان يذهب بانبي فقال ابو هريرة استها عليه ولو طلقك
فجاءه زوجها وقال من يحاقيني ولدي فقال ابو هريرة اللهم في الاقول هذا الا اني سمعت امرأة جارت الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم وانا فاعده عنده فقال يا رسول الله ان رجلي يري ان يذهب بانبي وقد سقاني من بيرة الى غنم وقد فتنه فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم استها عليه فقال زواجها من يحاقيني في ولدي فقال النبي صلى الله عليه وسلم هذا ابوك وبه انك فخذ بيد ابها
ثبت فاختد بيد امه فانطلقت به وجه الاستدلال هو انه صلى الله عليه وسلم خيره بقوله هذا ابوك وبه انك فخذ بيد ابها ثبت
قوله طلت من الرطانة بفتح الراء وكسر ناء في كلام اليفهم المجهور وانما هو موافقة بين اثنين او ثلاثة والعرب تخص بها
غالبها كلامهم اجمع قوله من يري عينة كسر العين المهملة وفتح النون وبالباء الموحدة وري بيز معروف بالذمية عند اعرس رسول الله
صلى الله عليه وسلم صحابه لما سار الى بدر قوله يحاقي الماء المهملة وبالقاف اي من يازعني ويستدل الشافعي ايضا بخبر
رافع بن سنان انه سلم وابنت امراته ان تسلم فجاها من لهما فخير لم يبلغ فاجلس النبي صلى الله عليه وسلم الابل ههنا والامم ههنا ثم
خبره وقال اللهم ابدقه قدس الى امه ولفظ ابني داود وسلم وابنت امراته ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابني وري
فخيرهم وقال ارفع ابني فاقعد النبي صلى الله عليه وسلم الامم ناعية والابل ناعية واقعد الصبي بتيها وقال اما او غوا اما قالت الصبيته

والذمية
بولدها المسلم
ما لم يعقل
الايمان او يخاف
ان يالف الكفر
لأنه يفتني
ولاحتمال الضرر
بعد ذلك
للعلاوم
وقال الشافعي
لهمما الخبايا
لأن النبي عليه
السلام خير

الى انما قال عليه السلام اللهم ابرأنا من كل ما ابرأنا اليه من غير ان يبرأ من الله ولفظ في ولد صغير هم ولنا انما قال
 ان الصغير هم قصور عقله نيتا من عند الله شىء بفتح الدال والعين للهالة اى الرقة والحقص والما فيه عوض عن الواو
 لانه من ووج الرجل بالواو ونعم الدال فهو ووج اى ساكن وهو من باب فعل الفعل بضم العين فيها كمن يحسن هم تحليته
 وبين اللعب شىء اى بسبب تحليته من عند الله بين العبيد وبين اللعب هم فلا يتحقق النظر شىء وعدم تحقق النظر
 على العبيد اذ لا يتحقق اللعب فها هم وقد صح ان الصحابة لم يسموا شىء لم يسموا شىء اليه احد من الشرح وقدرى كالتسبيح
 عن ابى بكر بنى الله تعالى عنه انه دفع الغلام لاسمه لما اختصم فيه عمر بنى الله تعالى عنه فاقال فيه سمعت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم يقول لا تولدوا لى عنه من ولد اى لا يفرق بينها وكل انشى فارت ولد افعى والته وقد ولدت له ولما ففى الهمة
 ووالد والولد ذاب العقل والتعمر من شدة الوجوه المصنف اجمع بهذا وسع هذا وروى عن عبيد الرزاق فى
 مصنفه اخبرنا ابن جريح انه عبد الله بن عمر يقول اختصم اب وام فى ابن لهما الى عمر بنى الله تعالى عنه فاقاربه فاطلقت
 بروى ابن جريح عن ابى هريرة بنى الله تعالى عنه اخبرنا ابن ابى عمير واما الحديث شىء اى شىء اى شىء اى شىء
 وهو قوله ان النبی صلی الله علیه وسلم خیر وشاربه الى الجواب عنه فقال هم قلنا قد قال عليه السلام الله به فوفى الاحتياط
 الا نظر به غاية شىء هذا جواب عما استدلى به الشافعى فى حديث التخيير بانه لو كان للتخيير اعتبار لم يقبل النبی صلی الله علیه وسلم
 اللهم بركة فوفى الاحتياط الا نظر فى حق بركة وما به عليه السلام ولم يوجد ذلك فيما نحن فيه هم او يحل على ما اذا كان بالناس
 هذا جواب ثان عن حديث الشافعى ولكن ليس بجوابه ولا يرضى الخصم لانه صرح فيه بخار ابى بن ابي صغير لم يبلغ وهو فى حديث
 رافع بن سنان الذى مضى عن قريب وفى رواية اخبرنا ابو داود عن رافع بن سنان ولفظه انه سلم وابى امرته فالت النبی
 صلی الله علیه وسلم فقالت انبى وبنى فطيم وقال رافع بنى وفتى النبی صلی الله علیه وسلم الام ناحية والاب ناحية فاقعد العبيته
 بينهما وقال لهما اوعيا فالت العبيته الى انما قال النبی صلی الله علیه وسلم اللهم ابرأنا من كل ما ابرأنا اليه من غير ان يبرأ من الله ولفظ في ولد صغير هم ولنا انما قال
 صرح فيه بالعبيته وانما فطيم فكيف يكون الولد بالغ والمعنى ان اصحابنا قصروا فى هذا الباب حيث استدلى الخصم بالاحاديث
 الصغيرة وهم لم يدركوا الدليل القطع واجابوا عن حديث ابى هريرة بارجة اجوبة الاول انه عليه السلام امر بالاستهام وهو هو
 الاجماع والثانى لم يذكر فيه الطلاق وقولها ان زوجى دليل على قيام الشك والثالث ليس فيه سبع سنين والخصم شىء التخيير فى
 سبع سنين والرباع ان بى ربي عتيه كانت بالمدينة ولا يمكن للصغير ان يبقى منها ولا يخلو الكل عن كامل واعلم ان الابن البالغ
 يخبر بين البويهي فان اراد ان يفر فله ذلك الا اذا كان فاسقا يفسى عليه شىء فحينئذ يغير الاب الى نفسه لانه اقدر على صيانة ما امارته
 فان كانت كبره لغيره الى نفسه سواء كانت مأمورة او غير مأمورة فان كانت فيما مأمورة ليس له ان يخرج حتى يكون مأمورا والى الله

لانه انما لقصود
 عقله نيتا من عند الله
 الله تعالى عنه انه دفع الغلام
 عليه وسلم يقول لا تولدوا لى عنه من ولد اى لا يفرق بينها وكل انشى فارت ولد افعى والته وقد ولدت له ولما ففى الهمة
 ووالد والولد ذاب العقل والتعمر من شدة الوجوه المصنف اجمع بهذا وسع هذا وروى عن عبيد الرزاق فى
 مصنفه اخبرنا ابن جريح انه عبد الله بن عمر يقول اختصم اب وام فى ابن لهما الى عمر بنى الله تعالى عنه فاقاربه فاطلقت
 بروى ابن جريح عن ابى هريرة بنى الله تعالى عنه اخبرنا ابن ابى عمير واما الحديث شىء اى شىء اى شىء اى شىء
 وهو قوله ان النبی صلی الله علیه وسلم خیر وشاربه الى الجواب عنه فقال هم قلنا قد قال عليه السلام الله به فوفى الاحتياط
 الا نظر به غاية شىء هذا جواب عما استدلى به الشافعى فى حديث التخيير بانه لو كان للتخيير اعتبار لم يقبل النبی صلی الله علیه وسلم
 اللهم بركة فوفى الاحتياط الا نظر فى حق بركة وما به عليه السلام ولم يوجد ذلك فيما نحن فيه هم او يحل على ما اذا كان بالناس
 هذا جواب ثان عن حديث الشافعى ولكن ليس بجوابه ولا يرضى الخصم لانه صرح فيه بخار ابى بن ابي صغير لم يبلغ وهو فى حديث
 رافع بن سنان الذى مضى عن قريب وفى رواية اخبرنا ابو داود عن رافع بن سنان ولفظه انه سلم وابى امرته فالت النبی
 صلی الله علیه وسلم فقالت انبى وبنى فطيم وقال رافع بنى وفتى النبی صلی الله علیه وسلم الام ناحية والاب ناحية فاقعد العبيته
 بينهما وقال لهما اوعيا فالت العبيته الى انما قال النبی صلی الله علیه وسلم اللهم ابرأنا من كل ما ابرأنا اليه من غير ان يبرأ من الله ولفظ في ولد صغير هم ولنا انما قال
 صرح فيه بالعبيته وانما فطيم فكيف يكون الولد بالغ والمعنى ان اصحابنا قصروا فى هذا الباب حيث استدلى الخصم بالاحاديث
 الصغيرة وهم لم يدركوا الدليل القطع واجابوا عن حديث ابى هريرة بارجة اجوبة الاول انه عليه السلام امر بالاستهام وهو هو
 الاجماع والثانى لم يذكر فيه الطلاق وقولها ان زوجى دليل على قيام الشك والثالث ليس فيه سبع سنين والخصم شىء التخيير فى
 سبع سنين والرباع ان بى ربي عتيه كانت بالمدينة ولا يمكن للصغير ان يبقى منها ولا يخلو الكل عن كامل واعلم ان الابن البالغ
 يخبر بين البويهي فان اراد ان يفر فله ذلك الا اذا كان فاسقا يفسى عليه شىء فحينئذ يغير الاب الى نفسه لانه اقدر على صيانة ما امارته
 فان كانت كبره لغيره الى نفسه سواء كانت مأمورة او غير مأمورة فان كانت فيما مأمورة ليس له ان يخرج حتى يكون مأمورا والى الله

عنه كذا فى نسخ الفتاوى وغيره قاله الا ترى وفى الكفاي انما كانت على ان ترك ولد اعز الزوج فالجواب ان شرط اطلاق
 فصل اى هذا فصل فى بيان حكم من يريد اخراج النسيئة الى الترتيب بين ذلك بقوله فى فصل على عدة هم واذا رأت الطلاق
 ان يخرج بولد اسن المصنف ليس له ذلك شىء هذا بعد القضاء وعدة فانما صرح به فى جامع قاضى خان وغيره هم لما فيه من الاضرار
 بالاب شىء اى فى الخرج بالولد لا يقطع ولده عنه هم الا ان يخرج شىء بولد اسن المصنف الى بولدها شىء هذا شىء
 من قوله فليس لما ذكركم وقد كان الزوج شىء اى والحال ان الزوج هم قد تزوجها فيه شىء اى فى بطنها لانه انما
 المقام فيه عرفا وشراش اما العرف فلان الزوج يقيم فى البلد الذى تزوج فيه عادة الا انه لم يزلها متابعه الزوج اذ اعطى
 جميع المهر فثبت بذلك ولم يرض بغيره وللزوجية يعود الامر الاول واما شرعا فلان العقد متى وجد فى مكان العقد
 والاولا ومن ثمرات عقد النكاح فيجب اسكانها فى موضع العقد بخلاف ما اذا اراد النقل الى مسمى هو مسمى او لم يكن شىء
 اصل النكاح ليس لهما ان يتقل الاول او لا وكذا اذا اراد ان يتقال بالاولاد الى مصر الكن ثم اصل النكاح لعدم
 دليل العرف والشرع هم قال عليه السلام شىء اى قال النبی صلی الله علیه وسلم من تامل ببلدة فهو منهم شىء ثم
 احد من الشرح لهذا الحديث ولا يجوز ذكره وروى هذا الحديث ابن ابى شيبة فى مصنفه مدثنا المولى بن منصور عن
 عمر بن بن ابراهيم الازدي عن عبد الله بن عبد الرحمن بن الحارث بن ابى وا ب عن ابيه ان عثمان بنى الله تعالى عنه
 صلی الله علیه وسلم قال قال رسول الله صلی الله علیه وسلم من تامل فى بلدة فهو من أهلها يصلي ببلدة المقيم وانى تاملت منذ
 قدمت مكة ورأه ابو يعلى الموصلى فى مسنده كذلك ولفظه سمعت رسول الله صلی الله علیه وسلم يقول اذا تزوج
 الرجل من بلدة فهو من أهلها وانما اتحت لاني تزوجت بها منذ قد متها ورواه احمد فى مسنده ولفظه سمعت رسول الله صلی الله
 عليه وسلم يقول من تامل فى بلدة فيصلي ببلدة المقيم واستدل به المصنف بقوله لانه اليوم المقيم فيه شرعا حاصله ان الرجل اذا تزوج
 امرأة فى بلد هو موطن المرأة يكون من أهل ذلك البلد هم ولذا يصير الحربى به شىء اى بالترجى قاله الا ترى والاكمل فبها
 وقال تاج الشريعة الصمير يرجع الى التزام المقام وبينا انه لما استدلى بقوله التزام المقام عرفا وشراش ان يقول
 هبانه التزام المقام فلما ذاب يصير بغيره فبها عن ان لا التزام المقام اثر ولذا يصير الحربى فبها عن ان لا التزام المقام
 من كلامه وقال صاحب النهاية هذا وقع غلط اى قوله ولذا يصير الحربى به ذميا فانه ذكره فى غير هذا الكتاب
 ان المتأسس اذا تزوج ذميا لا يصير ذميا لانه لا يمكن ان يطلقها ويرجع وقد وجدت بخطى بنى ليس فى النسخة التى قبلت من المصنف
 هذه الجملة وقال الا ترى ونقل عن الامام حافظ الدين الكبير ان هذه الجملة ليست فى النسخة التى قبلت من المصنف
 فعلى هذا يكون السهوس الكاتب لانه قال فى السير الكبرية ليجب كتاب الحد وفرض الحرب باب واذا دخلت المرأة من الباب

فصل

واذا اراد المطلقة
 ان يخرج بولدها
 من المصنف ليس
 لهما ذلك لما فيه
 من الاضرار بالاب
 يخرج به الى بطنها
 وقد كان الزوج
 فيكفه لانه للمقام
 عرفا وشراش عليه
 من تامل ببلدة فهو
 منهم ولذا يصير
 الحربى به ذميا

وان المذات المذمومة الى مصدر غير
 وطنا وقد كان النور فيه اشار
 في الكتاب الى انه ليس له ذلك
 وهذه رواية كتاب الطلاق
 وذكر في الجامع الصغير ان له ذلك
 لان العقد متى وجد في مكان جيب
 احكامه فيه كما يوجب للبيوع
 التسليم في مكانه ومن جعل ذلك
 حق اساءة لا ولا وجه لادله
 ان النور في دار الغربة ليس المتولما
 للمكث فيه عرفا وهذا الحق
 انه لا بد من الامرين جميعا الوطن
 ووجود النكاح وهذا كله اذا
 كان بين المصيرين نفا واما
 اذا تقارب بحيث يمكن للوالدين
 يصلح ولد وبيت في بيته
 فلهما من له وكن الجواز
 القريتين ولو انتقلت من قرية
 المصير الى المصير لا بأس به لان
 نظر الصغير حديث يتخلق بالخلق
 اهل المصير وليس فيه ضرر
 بالاب وفي عكسه ضرر بالصغير
 لتلقه بالخلق اهل السواد
 فليس بها ذلك

والا سلام بان منى كتابية فمرو بها ذمي او سلم فمروا بغيره لان لزوما ان يمتنع عن العود الى دار الحرب فكان
 الاصل على النكاح مع علمه ان لزوما ان يمتنع عن العود الى دار الحرب رضى منها بالمقام في دار الاسلام والاصل في دار الحرب
 نسيته لا يصير فيها لان المرأة ليس لها ان تمنع زوجها من دار الحرب انتهى وغيره يمتنع لفظ الحرب لفظ الحربية حتى ترد السواحل وقال
 بعضهم المماثلة الى تسمية اللفظ لانه يكون الحربى صفة لشخص اى شخص الحربى ذكر كان او انثى قلت هذا بعيد جدا وان رايت
 الخرج الى مصر غير وطننا من سفرة مصر وقد كان التزوج فيه شى اى والحال ان تزوج الزوج فيه اى في مصر غير وطننا
 اشار في الكتاب شى اى القدرى وقيل المراد به البسوط الى انه ليس لها ذلك وهذه رواية كتاب الطلاق شى
 من الاصل هم وذكر شى اى محمد بن الجراح الصغيرين لانه ان القدرى وجدهم في مكان فيه شى اى في ذلك المكان
 هم كما يوجب البيع التسليم في مكانه شى اى تسليم القعود عليه في موضع العقد ومن جعله حق اساءة لا ولا وجه لان الاول
 من ثمرات النكاح فيوجب اساءة كما في موضع العقد وجه الاول شى اى اراد به قوله ليس لما ذكره وهو رواية كتاب الطلاق
 هم ان التزوج في دار الغربة ليس التزما بالكلية فيه عرفا شى اى من حيث العرف اراد بان العرف لم يجز بان يكون التزوج
 في دار الغربة التزما بالتمامية وهذا شى اى الوجه الاول هو الاصح هم والحاصل انه لا بد من الامرين جميعا الوطن
 ووجود النكاح شى اى الانتقال الاصل بالاول والعقار ولا بد من وجود امر اخر وهو ان تريد الانتقال الى دار الحرب
 فانه ذكر في شرح كتاب الطحاوى ولواراوت الانتقال الى دار الحرب وان كان اصل النكاح وقع هناك وفي حربية بعد ان
 يكون زوجها مسلما او ذميا ليس لها ذلك ولو كان كلاهما حربين فلها ذلك هم وهذا كله شى اى هذا الذى ذكرناه كلهم
 اذا كان بين المصيرين تفاوت شى اى اراد به البعد بحيث لا يمكن الاب رجوعه بيته في يوم سلالته اولادهم اما اذا تقاربا
 شى اى المصير هم بحيث يمكن للوالدين يطالع ولده وبيت في بيته فلا بأس به وكذا الباب في القريتين شى اى
 اذا كانت قريتين بحيث يمكن الاب سلالته الاولاد في يومه فلها ذلك والافلام ولو انتقلت من قرية المصير الى المصير
 لا بأس به لان فيه نظر الى الصغير حيث يتخلق بالخلق اهل المصير ليس فيه ضرر للاب وفي عكسه شى اى وهو الانتقال من المصير
 الى القريتين هم فربما يصير تماثلهم باطلاق اهل السواد فليس لها ذلك شى اى ليس لها ان تنقل العقار من المصير الى القريتين
 الا اذا وقع العقد قبلها فلها ذلك ذكره في شرح الطحاوى وفي فتاوى البقالى ليس لها ذلك بحال وقع العقد هناك
 اولادهم فروع لو جازت لبعضى وقالت هذا ابن بنتى وقد بانت فاعطى نفقة فقال انها لم تمت وهي في منزلي واراد اخذها منها
 لم يكن له ذلك حتى اعلم القاضي اى فيجب سها فاقضه منها وان جاء بامارة وقال هذه بنتك وهي امه وقالت بنتى امتا فاقول
 للتزوج لان الفرائش لها قال الاب هو ابن بنت سينين وقالت ابن سبيع ان كان ياكل وحده وليس وحده دفع اليه

وان المذات المذمومة الى مصدر غير
 وطنا وقد كان النور فيه اشار
 في الكتاب الى انه ليس له ذلك
 وهذه رواية كتاب الطلاق
 وذكر في الجامع الصغير ان له ذلك
 لان العقد متى وجد في مكان جيب
 احكامه فيه كما يوجب للبيوع
 التسليم في مكانه ومن جعل ذلك
 حق اساءة لا ولا وجه لادله
 ان النور في دار الغربة ليس المتولما
 للمكث فيه عرفا وهذا الحق
 انه لا بد من الامرين جميعا الوطن
 ووجود النكاح وهذا كله اذا
 كان بين المصيرين نفا واما
 اذا تقارب بحيث يمكن للوالدين
 يصلح ولد وبيت في بيته
 فلهما من له وكن الجواز
 القريتين ولو انتقلت من قرية
 المصير الى المصير لا بأس به لان
 نظر الصغير حديث يتخلق بالخلق
 اهل المصير وليس فيه ضرر
 بالاب وفي عكسه ضرر بالصغير
 لتلقه بالخلق اهل السواد
 فليس بها ذلك

والافلام والوداعى التزوج عليها باخرى واكرت فاقول لها ولو قالت طلقنى وعاد حتى ان لم يعين الزوج فاقول لها وان عينت لا قبل
 قولها في الطلاق وان كان مسرعا قالت العتمة اما اولى بغيره والام طلقت ابنة خالوتى اولى وهو الصحيح
 باب في احكام النفقة اى في بيان احكام النفقة وهي اسم بمعنى الاتفاق وهي عبارة عن الاداء على الشئ سها
 بقاؤه والنفقة تجب باسباب الزوجية ومنها النسب منها الملك والكل على بيانه على الترتيب شمل على ذكر فصول على يدى انشا الكتاب
 هم قال شى اى القدرى هم النفقة واجبة للزوجة على زوجها سواء كانت المرأة مسلمة او كافرة اذا سلمت نفسها في منزله فليس
 نفقة ما وكسوتها وسكنها شى اى في منزل الزوج قال الا قطع في شرحه تسليمها نفسها شرط في وجوب النفقة والاختلاف في ذلك
 وقال لا تراه في علمهم بهذا اذا دعى بعض الشرح للمبدية بقوله هذا الشرط ليس بالارضى في ظاهر الرواية فانه ذكر في البسوط وهو ظاهر
 بعد صحة العقد النفقة واجبة لها وان لم تنقل الى بيت الزوج الا ترى ان الزوج لو لم يطلب انتقالها الى بيت جازما ان
 تعال به بالنفقة وقال في الاصلح وهذا لان النفقة حق المرأة والانتقال حق الزوج فاذا ايطا لها بالنفقة فقد ترك حقها وهذا لا يكره
 ابطان بقاها وقال في النهاية وقال بعض المتأخرين من ائمة لم تستحق النفقة اذا لم تزف الى بيت زوجها والفتوى على جواب
 الكتاب وهو وجوب النفقة وان لم تزف فان كان الزوج قد ايطا لها بالنفقة وان لم تنقل من الانتقال الى بيت زوجها فلها
 النفقة ايضا واما اذا كان الامتناع بحق بان تمنعت لتستوفي مهرها فلها النفقة ايضا وان كان الامتناع بغير حق بان كان
 او فاما المهر او كان المهر موطا او دهبته منه فلا نفقة لها فكل من كان مجبوسا بغيره حتى مقصود كانت نفقة عليه هم والاصل
 في ذلك شى اى في وجوب النفقة هم قوله تعالى النيفق فو ستم من ستمه شى اى امر بالاتفاق والامر للزوج واستسقة
 القدره هم وقوله تعالى وعلى المولود له رزقهن وكسوتهن بالمعروف شى المولود له هو الاب وزقهن الامهات قوله تعالى المعروف
 اى بالوسط وقال النسج في تفسيره ما تعرفون انه العدل على قدر الامكان وكلية على الايجاب هم وقوله عليه السلام شى اى
 قول النبى صلى الله عليه وسلم هم في حديث حجة الوداع ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف شى هذا الحديث رواه سلم
 عن جابر بن عبد الله وهو حديث طويل جدا وفيه فالتقوا الله في النساء فانكمنه تمومن بامان الله واستحلن فرجهن بكلمة الله
 ولكم عليهن ان لا يوطئن فرشكم احدكن هن دون اذنكم فكلن ذلك فاضر لوجهن فربا غير مبرج ولهن عليكم رزقهن وكسوتهن بالمعروف
 الحديث اخرجه سلم في باب حجة الوداع هم ولان النفقة جزاء الامتناس شى اى امتناس المرأة عند الرجل هم فكل من
 كان مجبوسا حتى مقصود بغيره كانت نفقة عليه شى الا يقال يرد على هذا النفقة الزهن فانها على الراهن مع انه مجبوس
 بحق المترهن لانا نقول سلمنا انه مجبوس عند المترهن ولكن لا سلم انه مجبوس بحق هو مقصود والمترهن فحب فانه كما يحصل مقصود
 المترهن يحصل مقصود الراهن ايضا الا ترى انه اذا ملكك ملك الدين الذى على الراهن فمضمونا باقل من قيمته ومن الدين

باب النفقة
 قال النفقة واجبة
 للزوجة على الزوج
 مسلمة كانت او كافرة
 اذا سلمت نفسها
 الى منزله فعليه
 نفقتها وكسوتها
 وسكنها والاصل
 في ذلك قوله تعالى
 لينفق ذو رزق
 من سعة وقوله
 وعلى المولود له رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف
 وقوله عليه السلام
 في حجة الوداع
 ولهن عليكم رزقهن
 وكسوتهن بالمعروف
 وكان النفقة جزاء
 الاحتباس وكل
 من كان مجبوسا
 بحق مقصود فله
 كانت نفقة عليه

والاذا علمت حكم الاحتباس
فتجب النفقة بما وجد ما اذا
امتنعت من التمكن ببيت
الزوج لان الاحتباس قائم
والزوج يقدر على الوطى كرها
والكانت صغيرة ولا يستمتع
بها فلا نفقة لان الاحتباس
لا يستلزم نفقة فيها ولا الاحتباس
الموجب ما يكون وسيلة
الى مقصود مستحق بالكلية
ولم يوجد بخلاف النفقة
على ما سبق وقل الشافعي
لها نفقة لا يهلل في ذلك
عند كافي المملوك ملك اليدين
ولذلك الموقوف على النكاح لا نفقة
للعوض من مومن في ذلك
الموقوف للنفقة وان كان الزوج
صغيرا لا يقدر على الوطى في كبره
فلا نفقة من ماله لان التلذذ
تحقق منها وانما العجز من قبله
فصل في كفاية النفقة في البيت
المرأة في دين خلو نفقة لان
فوت الاحتباس منها بالمطلة
ولم يكن منها في كفاية نفقة
ولا في كفاية نفقة

في الارض المضمومة بغير خبز المرأة لاجل انه يمكن في النفقة ان يكون ناشرة لانها مضمومة ونقل في خلاصة الفتاوى عن فتاوى
النفقة لو كان الزوج يسرق وامرته بنسب في بيت اليها اجنبيا ليجلها الى سرقته فلم يذهب لعدم المحرم لغيرها اما النفقة هم و
انواعها ثلث اى المرأة الى منزل الزوج هم جاء الاحتباس ثلث فلما هم فجب نفقة ثلث لوجود العلة هم بخلاف
ما اذا امتنع ثلث فتعمل بقوله لان فوت الاحتباس منها هم من التمكن في بيت الزوج لان الاحتباس قائم الزوج
يقدر على الوطى كرها اى من حيث الكره هم وان كانت ثلث اى وان كانت الزوجة صغيرة هم لا يستمتع بها فلما
نفقة لهما ثلث المداوم الاستماع الجلاء لان الحاكم لا يمدد في نفقة الكافي وكذا لك الشخى في شرح الكافي
الذى هو مبسوط وعليه جمهور العلماء وعند الثوري والظاهرية والشافعية في قول اما النفقة لانها مال تجب بالعقد كالمهر تنجز
الكسيرة والصغيرة والصح عند الشافعية وجوبها لو كانت في المهر لا طلاق النفس هم لان استثناء الاستمتاع بمعنى فيها ثلث
وهو غير مسلمة نفسها الى الزوج فصارت كالناشرة هم والاحتباس الموجب ثلث اى للنفقة هم ما يكون وسيلة الى مقصود
ستحق بالكلية ثلث وهو الجلاء او دواعيهم ولم يوجد ثلث فلا يجب ثلث هم بخلاف المنيعة على البين اى قريبان
نمته عشر خطا لغيري يجب النفقة في المنيعة وان تعذر الجلاء هم وقال الشافعي لهما ثلث اى للصغيرة النفقة هم لهما ثلث
اى لان النفقة هم عوض عن الملك عند ثلث اى عند الشافعي هم كافي المملوك ملك اليدين ثلث حيث تجب نفقة ثلث
على المالك هم ولان المهر عوض عن الملك ثلث لان الفرض هو ما يدل تجب العقد بالتسمية والدخل تحت مهر المهر
النفقة فاذا كان المهر عوضا لا يكون النفقة عوضا هم ولا يتجمع العوضان عن عوض واحد ثلث فلا تجب النفقة لاجل ذلك
المهر وهو معنى قولهم فلما المهر دون النفقة ثلث كما هم وان كان الزوج صغيرا لا يقدر على الوطى وهي كسيرة ثلث
والحال ان المرأة كسيرة هم فلما النفقة في ماله لان التسليم قد تحقق منها وانما العجز عن قبله فصارت كالزوجين ثلث حيث
يجب عليها النفقة لان العجز منها وعليه جمهور وقال مالك لا نفقة لهما وان كان صغيرين لا يعلقان الجلاء لا نفقة لهما
بالجلاء لان المنع جاء من جهتها كذا قال الكافي وقال الاثر اذى ولو كانا صغيرين جميعا لم يترك حكم النفقة لاني الاصل و
لاني الجاه ولكن اقيم من التعليل المذكور فيما اذا كانت صغيرة والرجل كبير اذ لا نفقة لهما في هذه الصورة لان تملك العلة
وهي عدم تسليم النفس موجودا وقدم بما قلنا اى بعدم وجوب النفقة في الذخيرة ايضا هم واذا حبست المرأة في
دين فلا نفقة لهما لان نفقة الاحتباس منها بالمطلة ثلث لانها لما طلت صارت كانهما في بيت نفسها فصارت
كالناشرة هم وان لم يكن منها ثلث اى وان لم يكن الاحتباس من المرأة هم بان كانت عاجزة ثلث عن اداء الدين
هم فليس منه ثلث اى من الزوج ايضا فلا يطالب بالنفقة هم وكذا ثلث اى وكذا لا نفقة لهما

واذا علمت حكم الاحتباس
فتجب النفقة بما وجد ما اذا
امتنعت من التمكن ببيت
الزوج لان الاحتباس قائم
والزوج يقدر على الوطى كرها
والكانت صغيرة ولا يستمتع
بها فلا نفقة لان الاحتباس
لا يستلزم نفقة فيها ولا الاحتباس
الموجب ما يكون وسيلة
الى مقصود مستحق بالكلية
ولم يوجد بخلاف النفقة
على ما سبق وقل الشافعي
لها نفقة لا يهلل في ذلك
عند كافي المملوك ملك اليدين
ولذلك الموقوف على النكاح لا نفقة
للعوض من مومن في ذلك
الموقوف للنفقة وان كان الزوج
صغيرا لا يقدر على الوطى في كبره
فلا نفقة من ماله لان التلذذ
تحقق منها وانما العجز من قبله
فصل في كفاية النفقة في البيت
المرأة في دين خلو نفقة لان
فوت الاحتباس منها بالمطلة
ولم يكن منها في كفاية نفقة
ولا في كفاية نفقة

هم اذ اغتصبها قبل كره فذهب بها من بيتها
وانما السعدى هم والفتوى على الاول ثلث اى على ظاهر الرواية وهو انه لا نفقة في العصبية فيما مضى هم لان قول الاحتباس
ليس منه ثلث اى من الزوج هم ليجعل باقيا تقدير ثلث اى ان النفقة عوض عن الاحتباس في بية فاذا كان الفوت
لمعنى من جهة يجعل ذلك الاحتباس باقيا فاذا كان الفوت لمعنى من جهة باقيا تقدير ثلث اى ان نفقة ثلث النفقة كما اذا
نفسا قبل الدخول لاجل الصداق او بفس الزوج لاجل دين عليه او اردوا وسلمت اى وبني الزوج الاسلام وطلعا
بعد الدخول هم وكذا اذا حبست محرم ثلث اى لا نفقة لهما لان فوت الاحتباس منها ثلث الا اذا كان الزوجين
على ما يحى الآن هم وعن ابى يوسف ان اما النفقة لان اقامة الفرض عند ثلث فحينئذ تجب النفقة وقال محمد لا نفقة
لها لى هم الاحتباس بغيره وانما من الاستماع الجلاء ودواعيهم ولكن تجب نفقة المخرش لغيري قيمة
الطعام في الحرة واليحب عليه على سفرهم دون السفر ثلث اى دون نفقة السفر لانها تزيد على نفقة الحرة كذا في شرح
كتاب النفقات هم لانها هي المستحقة عليه ثلث اى لان نفقة المخرش الواجبة على الزوج لان المأمر هو النفقة بالمهر
وهو عباد وعمال اسرون فيه ولا تعتبر في النفقة السفر اسرون لعملاء السفر فلا يكون مخرشا فلا يجب ذلك هم ولو سافر
الزوج تجب النفقة بالاتفاق ثلث وبه قال الشافعي هم لان الاحتباس قائم بقيامه عليها ثلث اى بقيام الزوج على المهر
هم ويجب نفقة المخرش دون السفر ثلث لهما هم ولا يجب الكراهة ما قلنا ثلث اى في قوله لانها هي المستحقة هم وان
فوت في منزل الزوج فلما النفقة ثلث هذا المهر ومن المصنف بقوله قبل هذا بخلاف المنيعة على البين اعلم ان النفقة
سقطت لهما النفقة في ظاهر الرواية سواء كانت مخرشا من الجلاء كافي الخيض هم والقياس ان لا نفقة لهما اذا فوت
مرايهم من الجلاء لفوت الاحتباس بالاستمتاع وجه الاستحسان ان الاحتباس قائم فانه ثلث اى فان الزوج
هم يتأثروا بميسما وتحفظ البيت والماله ثلث اى من الجلاء هم لعارض ثلث اى بسبب عارض وهو الممنع هم فانه
الخيض ثلث في كونه النافذ وتجب النفقة هم وعن ابى يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم منعت تجب النفقة حتى تسلم ثم كومت
ثم سلمت لا تجب لان التسليم لم يبع بسبب الرضا قالوا ثلث اى قال شافعيها هم هذا حسن ثلث اى هذا التفصيل
حسن هم وفي لفظ الكتاب ثلث اى كتاب القدوري هم اليشير اليه ثلث اى الى ما روى عن ابى يوسف في ظاهر الرواية
لانه قال وان منعت في منزل الزوج لانه يقيم منه لانها سلمت نفسها الى الزوج في منزله ثم منعت فيه هم قال لغيري
على الزوج النفقة اذا كان ميسرا ونفقة خاومها ثلث اى من سائل القدوري ولما كان ظاهر هذا كراهة لانه قال
في اول الباب النفقة تجب للزوجة على زوجها عذره المصنف بقوله هم والمراو بهذا ثلث اى بقوله لغيري للزوجة على الزوج

اذ اغتصبها قبل كرها فذهب بها
وعن ابى يوسف لان لها النفقة
والفتوى على الاول لان قول الاحتباس
ليس منه ليجعل باقيا تقدير
وكذا اذا حبست محرم كان في
الاحتباس منها من بيتها
ان لها النفقة لان اقامة الفرض
عند ثلث فحينئذ تجب النفقة وقال محمد لا نفقة
لها لى هم الاحتباس بغيره وانما من الاستماع الجلاء ودواعيهم ولكن تجب نفقة المخرش لغيري قيمة
الطعام في الحرة واليحب عليه على سفرهم دون السفر ثلث اى دون نفقة السفر لانها تزيد على نفقة الحرة كذا في شرح
كتاب النفقات هم لانها هي المستحقة عليه ثلث اى لان نفقة المخرش الواجبة على الزوج لان المأمر هو النفقة بالمهر
وهو عباد وعمال اسرون فيه ولا تعتبر في النفقة السفر اسرون لعملاء السفر فلا يكون مخرشا فلا يجب ذلك هم ولو سافر
الزوج تجب النفقة بالاتفاق ثلث وبه قال الشافعي هم لان الاحتباس قائم بقيامه عليها ثلث اى بقيام الزوج على المهر
هم ويجب نفقة المخرش دون السفر ثلث لهما هم ولا يجب الكراهة ما قلنا ثلث اى في قوله لانها هي المستحقة هم وان
فوت في منزل الزوج فلما النفقة ثلث هذا المهر ومن المصنف بقوله قبل هذا بخلاف المنيعة على البين اعلم ان النفقة
سقطت لهما النفقة في ظاهر الرواية سواء كانت مخرشا من الجلاء كافي الخيض هم والقياس ان لا نفقة لهما اذا فوت
مرايهم من الجلاء لفوت الاحتباس بالاستمتاع وجه الاستحسان ان الاحتباس قائم فانه ثلث اى فان الزوج
هم يتأثروا بميسما وتحفظ البيت والماله ثلث اى من الجلاء هم لعارض ثلث اى بسبب عارض وهو الممنع هم فانه
الخيض ثلث في كونه النافذ وتجب النفقة هم وعن ابى يوسف انها اذا سلمت نفسها ثم منعت تجب النفقة حتى تسلم ثم كومت
ثم سلمت لا تجب لان التسليم لم يبع بسبب الرضا قالوا ثلث اى قال شافعيها هم هذا حسن ثلث اى هذا التفصيل
حسن هم وفي لفظ الكتاب ثلث اى كتاب القدوري هم اليشير اليه ثلث اى الى ما روى عن ابى يوسف في ظاهر الرواية
لانه قال وان منعت في منزل الزوج لانه يقيم منه لانها سلمت نفسها الى الزوج في منزله ثم منعت فيه هم قال لغيري
على الزوج النفقة اذا كان ميسرا ونفقة خاومها ثلث اى من سائل القدوري ولما كان ظاهر هذا كراهة لانه قال
في اول الباب النفقة تجب للزوجة على زوجها عذره المصنف بقوله هم والمراو بهذا ثلث اى بقوله لغيري للزوجة على الزوج

ان مقتضى تقديرهم نفقة لم تجب شئ لان النفقة تجب شيئا فشيئا تقديره ليس بواجب الا يكون لازما لغيره قبل السقوط
 قبل وجوبه فاذا لم يكن لازما لم يكن في حكم الحاكم فاذ اقبل حاله شئ اى حال الزوج ان صار موصرا لهم فلهما المطالبة بما هو متقاربا
 شئ والعرض السابق لا يمنع الاتهام لانه فرض قبل الوجوب فلا يترتب حكمه وذلك مثل المعسر اذا حثت في كونه فشرع في موصم
 الكفاية ثم لم يبرح عليه التكليف لئلا يزول الاعسار واذ امنت مدة لم ينفق الزوج عليها شئ اى على المرأة في هذه المدة
 هم والمطالبة بذلك شئ اى والمطالبة الزوج بما كان له من النفقة هم فلا شئ لغيره لان النفقة لا تصير دينا بمعنى
 المدة كنفقة الاقارب لان كون القاضي فرض لها النفقة بغير شئ من قوله فلا شئ لها حاصله ان النفقة لا تصير دينا
 في الذمة الا بالاحد شئين احب بهما فرض القاضي القاضي النفقة لها والاخر هو قوله هم او صالحت الزوج على مقدار منها شئ
 اى من النفقة وبه قال احمد في رواية وقال الشافعي والاك وهو في رواية تصير دينا بلا قضاء ولا تراعى الا عند الاك انما
 عن عتيق وهو تلحق واواعت عليها لم ينفق عليها الزوج يدعى الاتفاق فالقول لست بيمينه وكذا في غيبة المالك
 معه قطعت نفقة ما عنده والاك والشافعي في الراجح ذكره في السراج هم فقينه لها بنفقة ما شئ شئ هذه نتيجة قوله لان يكون
 القاضي فرض لها الى اخره لان النفقة ممتدة شئ هذا تعليل لقوله فلا شئ الما بان ذلك ان النفقة ممتدة هم وليست بوجوب
 عندنا شئ خلافا لشافعي ومن سعه هم على امر من قبل شئ اشار به الى ما ذكره من الدليل في قوله وان كانت صغيرة
 لا يستع بها فلان نفقة لها انما اقاله الا انه لا يريده قوله ان المهر عوض عن المالك ولا يتبع العوضان عن عوض
 واحد فان قيل لا يقدم بديل على انها ليست بعوض عن البعنة لكن لا ينافي ان يكون عوضا عن الاستمتاع بها والقيام عليها
 ثم فاني ملكه وذلك لا يوجب على المالك المالك عوضا فان قيل لو كانت صلة لما وجبت على الكتاب رجب بانها صلة من
 وحيث وانما شأنه رجب على الكتاب كالحاج واذ ثبت انها صلة هم فلا يتحكم الزوج فيها شئ اى في النفقة هم الا بانها
 شئ اى بقضاء القاضي هم كالمدة لا توجب المالك الا بوجوب المالك الا بوجوب المالك وهو القبط والملك شئ اى مبلغ المدة سعة على شئ هم
 بمنزلة القضاء لان ولا يقيم على نفسه اقوى من ولاية القاضي شئ لان له ان يترجم بالنفقة فوق المدة القاضي بالبرء
 فكان مصلحه بمنزلة القضاء بل اولى هم بخلاف المهر شئ بقوله وليست بعوض حيث يجب بلا قضاء ولا تراعى هم لانه شئ
 اى لان وجوبه بكونهم هم العوض شئ الا انه اذ تزوجوا ولم يسلم لها مهر او قل بها اوقات عنها ليزم مهر المثل هم و
 ان مات الزوج بعد ما قضى عليه بالنفقة ونفى شئ سقطت النفقة شئ خلافا للمطالبة الثلاثة قال الكاكي هذا اذا فرض لها
 النفقة ولم يبرح بالاستدانة انه على الزوج فاستدانت ثم مات لم يبرح الاستدانة فذكر الحاكم الشيد في المحرر وذكر الخصاص انه
 يبطل والصحيح ما ذكره في المحرر لان استدانتها امر القاضي والقاضي والاية عليها كانت بمنزلة استدانة الزوج بنفسه فلا يقطع

نفقة لم يبرح فذا
 تبدل حالها لها المدة
 تمام حكمها اذا كانت
 حريتها الزوج عليها
 يطالبه بذلك
 فلا شئ لها الا ان يكون
 لقاضي فرض لها نفقة
 ارضا تحت الزوج على
 مقدار نفقة ما نفقة
 لها بنفقة ما مضى
 النفقة صلة وليست
 بعوض عن دينا على ما
 من قبل فلا يتحكم
 الزوج فيها الا بالافاق
 كالمدة لا توجب مطالبة
 الا بوجوبه وهو القبط
 والمصلح بمنزلة
 القضا لان ولا يقيم
 على نفسه اقوى من ولاية
 القاضي فلو استدل
 غرضه من مطالبة الزوج
 بعد ما قضى عليه
 بنفقة ونفى شئ هم
 سقطت النفقة

بموت احدكما كذا هنا وكذا في الطلاق يعني ان الدين المستدانة لم يقطع بالطلاق فعلى الزوجين في رواية لا يقطع وهو الصحيح
 كذا في النخبة هم وكذا اذا مات زوجة لان النفقة مسئلة والصلوات تسقط بالموت كالمدة تطل بالموت شئ اى بموت الزوج او
 بموت الزوجين لم يبرح قبل القبض شئ فان قبل المدة متاكد بالقبض والنفقة متاكد بالقبض فينبغي ان لا تسقط كالمدة المتأكد
 بالقبض فلما قال في الاصلح وان صارت النفقة دينا عليه القضاء ولكن نفي الصلة لا يبطل والصلوات تبطل بالموت انتهى قلت
 قال الكاكي الدليل على ان نفي الصلة لا يبطل فيها انه لم يمتثل احد من السلف والمخالف الوصية بنفقة فيمنعت مدة ولا باخرها من
 تركه كسائر الديون وقد حكمت الشافعية بنفقة ثين سنة او اكثر اذا تكررت انفاقة عليها وجعلوا كسائر الديون وابعدها بالانقضاء
 ما فيه وجاعته من اصحاب الشافعي لا يرون بهذا الحكم هم وقال الشافعي يصير دينا قبل القضاء ولا يقطع بالموت
 لانه عوض فصار كسائر الديون شئ قال في شئ الا قطع قال الشافعي انها تؤخذ من تركه الزوج وقال في
 الشامل وعن محمد ان يودي من المهر وجوابه بدين شئ اى جواب الشافعي على قوله ان النفقة عوض قد بيناه في مسلة وان
 كانت بمنزلة الدين استع بها لان نفقة المهر هو ما ذكره بقوله ولما في المهر عوض عن المالك ولا يتبع العوضان عن عوض واحد وان
 شئ هذا الخطا القدوة بنشره ليعتد بقوله ان جعلها نفقة لست تعلمت شئ اى الزوج هم لم يستع منها شئ شئ اى لم
 يستع على المرأة شئ هم وهذا شئ اى عدم الاستع جاءهم عند ابي حنيفة والى يوسف ولم يذكر هذا القدوة في ذلك
 قال المصنف وبما سألنا في كتاب النفقات والخلاف بين ابي يوسف ومحمد ولم يذكر خلاف ابي حنيفة وذلك
 ذكره ابو الوالي في فتاواه وكذا الخلاف لو ماتت المرأة فالكسوة بالنفقة وسواء كانت قائمة او نكحة هم وقال محمد بن ابي حنيفة
 اى مضي وبالقى الزوج وهو قول الشافعي شئ وبه قال احمد وفي البيهقي والاك والمالك في ذلك لا تراعى بالاتفاق وكذا في المنة
 وادب القاضي والنخبة وفيه الموت والطلاق قبل الدخول سواء وفي نفقة المطلقة اذا مات الزوج فالجواب كذا في شرح
 الاقضية اختلافه فيقول لا يستد بالاتفاق لان العدة قائمة في موته وعلى هذا الخلاف شئ اى الخلاف المذكور بين ابي
 وصاحبه الكسوة شئ اذا اعلمنا سنة ثم مات هم لانها استتبعات عوضا عما تستحق عليه بالاعتباس شئ اى بسبب الاعتبار
 هم وقد بطل الاحتجاج بالموت فيبطل العوض شئ وهو الذي كانت تستحق عليه بالاعتباس هم بقدره شئ اى بقدر
 كما اذا عطل النفقة لغير وجبات قبل الزوج هم كزرق القاضي شئ اى اخذ القارن في شئ هم قبل تمام المدة فيجوز في ذلك
 هم وعطاء المقابلة شئ اذا اخرها الرزاقهم به ثم اتوا قبل تمام المدة يترد منهم فيما بقي من المدة هم ولما عثر اى
 والى حنيفة ومحمد انه صلة وقد انفصل به القبض والارجاع في الصلوة بعد الموت لانها حكمها كما في البتة ولما اقول
 شئ اى النفقة هم من غير استملاك لا يترد شئ منها شئ اى من النفقة هم بالاجماع شئ بين ائمتنا وغيرهم

وكذا اذا ماتت الزوجة
 لان النفقة صلة
 تسقط بالموت كالمدة
 تبطل بالموت قبل القبض
 وقال الشافعي في تفسير
 دينا قبل القبض ولا
 تسقط بالموت اذ كانت
 عوضا عن دينا
 كسائر الديون وجوبه
 قد بيناه وان اسقطها
 نفقة السنة اعجلها
 ثرواتها لم يسترجع
 منها شئ وهذا عند
 ابي حنيفة وهو لا يوجب
 وقال احمد لا يستع بها
 نفقة ما مضى ما بقي
 للزوج وهو قول الشافعي
 وعلى هذا الخلاف الكسوة
 لانها استتبعات عوضا
 عما تستحق عليه بالاعتباس
 وقد بطل الاحتجاج بالموت
 فيبطل العوض بقدره
 القاضي وعطاء المقابلة
 ولها ان صلة وقد انفصل
 القبض على زوجها في الصلوة
 بعد الموت حكمها كما
 في البتة ولما اقول
 من غير استملاك لا يترد
 منها شئ بالاجماع

هم وعن محمد بن ابي عبيد بن محمد بن ابي رستم عنهما انهما اذا بعت نفقة الشراء او اداوه للشيخ منها الا انهما
 لان الشراء او اداوه هم ليس بفارس في حكم المال شي اي صار الشراء واداه في حكم القاضي يعني ان نفقة الحال لا تسقط فكذا نفقة
 الشراء وفي بعض النسخ في حكم الحال وان كان اكثر من شتر ترك منها مقدار نفقة شهر استحسانا او يستر ومن تركها ما زاد على ذلك
 هم واذا تزوج العبد حره فنفقة ما دنا عليه يباع فيها شي اي يباع العبد في نفقة الحره وبنه من يبايع القدرى وقال
 المصنف هم ومعناه شي اي معنى هذا الكلام هم اذا تزوج شي اي العبد هم باذن مولاه شي وانما فيه بهذا التفسير
 لانه اذا تزوج بغير اذن مولاه لا يصح العقد وانما فيه بالحره لان المرأة اذا كانت امه لا تسقط النفقة قبل البتة على ما جرى
 انشاء الله تعالى هم لانه شي اي لان النفقة ذكره باعتبار الاتفاق هم وبين جيب في ذمة شي لان النفقة من احكام
 العقد فيستوي فيها الحر والمملوك كالدين هم او جوبه شي وهو العقد هم وقدره وجوبه في حق المولى شي لان السبب
 كان باذنه وكان ايضا بوجوب النفقة عليه فمتعلق برقبته شي اي برقبته العبد هم كدين التجارة في العبد التاجر شي
 الا ذنه وتعلق الدين برقبته هم وله شي اي للمولى هم اي يفيده شي اي ان يفيده المولى هم لان مقام شي اي
 حق المرأة هم في النفقة لا في عين الرقبه شي اي رقبته العبد فاذا اداها المولى نفقتها الا بقبولها في النفقة بعد ذلك فلا يباع
 العبد وكذا الحكم في المديروا المكاتب اذا تزوجوا بغير اذن المولى بحسب قوله وانه بغير البتة حيث تجب النفقة عليه واكتمها الا بان
 في النفقة والمهر لانها لا يجتمعان النقل من ملك الى ملك بل يورثان بالسعاية ثم اذبح العبد في النفقة واجتمع عليه النفقة
 مرة اخرى يباع ايضا فان شئ من لا يبيعه من وليون العبد يباع في مرة بعد مرة الا النفقة تجوز وجوبها
 بمعنى الزمان فذلك في حكم دين حادث وقال المولى في فناء او اذ بيع في المرة او اذ بقي شي من المهر فان لم يبق شي
 بكل المهر يباع مرة اخرى بل يتاخر الى البتة وفي الكافي للحاكم الشهيد وشي من المهر اذا كان للعبد او المديروا ولد من
 امه انه لم يكن عليه نفقة الولد لانها كانت امه فالولد ملك لمولاه وان كانت حره فولد يكون حر او لا تجب نفقة مملوكه
 على حره ولا على مولاه لان ولده اجنبي منه وكذلك المكاتب لا تجب عليه نفقة ولده سواء كانت المرأة حره او امه لانه
 المعنى والتفقت الائمة الائمة في وجوب النفقة على العبد لكن لا يباع العبد في النفقة عند الشافعي واحمد بن حنبل لما اختلفا
 في الفرقة عند الشافعي وعند احمد بن حنبل في رواية في كسبه في البتة وفي تيميز المكاتب على سببه في قول وفي قول على
 منع بعد العقد وفي المكاتب في كسبه في الاذن له في التجارة فيما في يده ولما ان نسخ ان شئت هم ولو مات العبد سقطت
 شي اي لو مات العبد سقطت اي لو مات الذي تزوج باذن المولى سقطت النفقة ولا يواخذ المولى بشي من ذلك
 انما حمل الاستيفاء هم وكذا شي اي وكذا تسقط النفقة هم واقتل شي اي العبد لان المقتول ميت باجله

ومن محمد بن
 النفقة الشراء
 او اداوه
 ليس بفارس
 في حكم المال
 وانما فيه
 بغير اذن
 المولى
 بغير البتة
 حيث تجب
 النفقة
 عليه
 وانه
 بغير
 البتة
 في النفقة
 والمهر
 لانها
 لا يجتمعان
 النقل
 من ملك
 الى ملك
 بل يورثان
 بالسعاية
 ثم اذبح
 العبد
 في النفقة
 واجتمع
 عليه
 النفقة
 مرة
 اخرى
 يباع
 ايضا
 فان شئ
 من لا يبيع
 من وليون
 العبد
 يباع
 في مرة
 بعد مرة
 الا النفقة
 تجوز
 وجوبها
 بمعنى
 الزمان
 فذلك
 في حكم
 دين
 حادث
 وقال
 المولى
 في فناء
 او اذ بيع
 في المرة
 او اذ بقي
 شي من
 المهر
 فان لم
 يبق شي
 بكل
 المهر
 يباع
 مرة
 اخرى
 بل يتاخر
 الى البتة
 وفي
 الكافي
 للحاكم
 الشهيد
 وشي من
 المهر
 اذا كان
 للعبد
 او
 المديروا
 ولد من
 امه
 انه لم
 يكن
 عليه
 نفقة
 الولد
 لانها
 كانت
 امه
 فالولد
 ملك
 لمولاه
 وان
 كانت
 حره
 فولد
 يكون
 حر
 او لا
 تجب
 نفقة
 مملوكه
 على
 حره
 ولا
 على
 مولاه
 لان
 ولده
 اجنبي
 منه
 وكذلك
 المكاتب
 لا
 تجب
 عليه
 نفقة
 ولده
 سواء
 كانت
 المرأة
 حره
 او
 امه
 لانه
 المعنى
 والتفقت
 الائمة
 الائمة
 في
 وجوب
 النفقة
 على
 العبد
 لكن
 لا
 يباع
 العبد
 في
 النفقة
 عند
 الشافعي
 واحمد
 بن
 حنبل
 لما
 اختلفا
 في
 الفرقة
 عند
 الشافعي
 وعند
 احمد
 بن
 حنبل
 في
 رواية
 في
 كسبه
 في
 البتة
 وفي
 تيميز
 المكاتب
 على
 سببه
 في
 قول
 وفي
 قول
 على
 منع
 بعد
 العقد
 وفي
 المكاتب
 في
 كسبه
 في
 الاذن
 له
 في
 التجارة
 فيما
 في
 يده
 ولما
 ان
 نسخ
 ان
 شئت
 هم
 ولو
 مات
 العبد
 سقطت
 شي
 اي
 لو
 مات
 العبد
 سقطت
 اي
 لو
 مات
 الذي
 تزوج
 باذن
 المولى
 سقطت
 النفقة
 ولا
 يواخذ
 المولى
 بشي
 من
 ذلك
 انما
 حمل
 الاستيفاء
 هم
 وكذا
 شي
 اي
 وكذا
 تسقط
 النفقة
 هم
 واقتل
 شي
 اي
 العبد
 لان
 المقتول
 ميت
 باجله

ولا اجل اوسوى باذنه في مودعه هم في البيع شي قيد به اقتران قول الكسبي لانه قال نقل الى قيمة قال القدرى
 في البيع شي صحيح والسقوط بالموت هم لانها شي اي لان النفقة هم صلتش في بطلان الموت وان تزوج المرأة بغير اموال
 معه منزلا فعليه النفقة وفي بعض النسخ وان تزوج الرجل امه وبها اولى بمهره لان الحكم لا يختلف بين ان تكون الامه تحت
 حر او غير نص عليه للحاكم الشهيد في مختصر الكافي هم لانه تحقق الاحتباس شي فوجب النفقة هم وان لم يواظبوا فلا نفقة لهما لعدم
 الاحتباس اي من قبل الزوج فان قيل احتباس المولى بحق له شرعا فكان كاحتباس المرأة نفسها لصدقه فما في حق المولى
 قائما ليس كذلك لان في احتباس المرأة لصدقه تفاوت الاحتباس عن الزوج عين متنع عن اداها لصدقه وبها القدرى
 ليس من قبل الزوج هم والبتة ان يحل بيها وبنيها في منزله ولا يتخذها شي بهذا التفسير قوله او يستر ان يحل المولى
 بين امه وبين العبد في منزله ولا يتخذها شي الامه وجوب بالنسب طاعا على قوله ان يحل هم ولو استخذها شي اي و
 لو استخذ المولى امه هم بعد البتة سقطت النفقة لانها الاحتباس شي فلا يحل شي هم والبتة غير لازمة على امر
 في النكاح شي اي في باب نكاح الرقيق حيث قال ابو ابي شيمه بالان يتخذها كان له ذلك لان حق المولى لم ينزل البتة
 كما لم ينزل بالنكاح هم ولو خدمته الجارية احيانا من غير ان يتخذها لا تسقط النفقة لانه لم يتخذها لكونه يستر واداش
 اي للبتة وكانت الجارية من الجارية من غير استحقاق المولى هم والمديرة وامه الولد في ذمة شي اي في عدم وجوب النفقة
 هم كما لا يشك ان الامه النفقة لما قبل البتة فكذلك المديرة وامه الولد لا نفقة لهما قبل البتة بخلاف المكاتب
 حيث تجب له النفقة او لم تجس نفسها منه طاعة ولا تشترط البتة لان السيد ليس له ان يتخذها ولا يملك منها من الزوج
 لانها حرة فليس يفسد ما فيها بالكتابة فوجبت له النفقة او مكرهت لم يجز حتى يمضي الوقت بخلاف الممارم
 والفرق ان نفقة الممارم مقدمة بالاجابة بخلاف الزوجة فانها غير مقدمة بالاجابة في حقها حتى تاخذ ما في الغنى بخلاف الممارم
 لانه لا يفرض لهم شي غنا سيم اذا كان الزوج صاحب ايدة وطلبت المرأة الفرض لا يفعل وفي خزائن الاكل قول القاضي
 استدعي عليه كذا فرض عليه ولو قال الزوج استدعي الا يعير فضا لم نقل على ينبغي ان يكون لها فرض على عدة ولم
 يكتب لفرض واحد لانه قد تغير لها في الميكن والمرض وقد جاز ففرض لك وفرض لالك وفرض لطفلك والزوج
 لا يشيطان ولو اختلفا في البتة والعسرة فالقول لمع يمينه والبتة لما وبة قال الشافعي والبولنور وذكر محمد في الزنايات

ان القول لما سيمينا

فصل في فصل ما فرغ من بيان النفقة شرعا في بيان الكسبي هم وعلى الزوج ان يسكنها شي اي يسكنها بقر
 هم في اربعة اقسام ليس فيها احد من المهر كسبه اختيارا او احد من قرابته لان الكسبي حقها فليس للزوج ان يترك غير اسمها كما

في الصحيح لانه صلة
 وان تزوج المرأة
 غيبا او مولاها معه
 منزلا فعليه النفقة
 لانه تحقق الاحتباس
 وان لم يواظبوا فلا نفقة
 لعدم الاحتباس
 والبتة ان يحل
 بينهما وبينه في غير
 ولا يستخذها شي
 استخذها بعد
 البتة سقطت
 النفقة لانها
 الاحتباس شي
 غيبا او مولاها معه
 ولو اختلفا في البتة
 من غير ان يستخذها
 لا يسقط النفقة
 لم يستدعيها كذا
 والمكره والمولود
 كالاية فصل في الزوج
 ان يسكنها في داره
 ليس فيها احد من المهر
 الا ان يتخذها ذلك

الان يتحار ذلك لان
السكنى من كفايتها
فوجب لها النفقة
وقد اوجبه الله تعالى
مقرونا بالنفقة واذ
وجب حقها ليس له
ان يشترط غيرها فيه
لانها تنفرد به فانها
لا تملك على متاعها
ومنعها عن المعاشرة
نزعها ومن الاستمتاع
لان اختيارها لا ينافي
بانتقام حقها والكلالة
والدم من غيرها فليس له
ان يسكنها معها لانها
ولو اسكنها في بيت من
الدار فمرد له غلقها
لان العتق وحصل في
ان يمنع والدوها ولها
من غير اهلها من الدخول
عليها لانها تملكه فحق
المنع من دخولها ولا
يمنع من النظر اليها وكلا
في اي وقت اختار
لمسك فيه فحق الزوج
وليس له في ذلك

هم الا ان يتحار ذلك من اي اسكان غير اسكانهم لان السكنى من كفايتها فوجب لها النفقة وقد اوجبه الله تعالى المقرونا بالنفقة
ش راد به ثابت في قوله تعالى ومنه في قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم والفقهاء عليه من وجوبه
اي من طاعتكم يعني بالنفقة وقال لا تترضى ما كان تحتك صاحب الدار ان يقول اوجبه الله تعالى المقرونا بالنفقة لان القرآن
في النظم لا يدل على القرآن في الحكم فلو اقتصر على قوله اسكنوهن من حيث سكنتم لكان اولي واجد ولانه لم
يكن في صدر الحديث في النظم بل يوجب القرآن في الحكم اولادنا ذكره بحسب ظاهر قوله ابن سحنون على ان في هذا اختلاف بين
الاصوليين هم واذا وجب الاسكان ش حال كونهما قاطنين له ان يشترط غير نفقة لانها تنفرد به ش اي باسكان الغير
هم لانها لا تملك على متاعها ش وانما يتبع ذلك ش اي اسكان الغير معاهم عن المعاشرة مع زوجها ش
لان الغير يملك مثل الرقوب عليها ومن الاستمتاع ش بالجماع ودواعيه وقيل اذا كان هناك صغيرا لا ينفق المهر الا في
ان يسكن وفي الفكاك ليس له ان يسكنه في بيت واحد وان اسكنه في بيت من داره والاشارة في بيت جاره ذلك
والصحيح انه يحتاج الى استخاره في كل ساعة فله ان يسكنها معها لغيره ولكن كره ان يجامعها بغيره في المزاولة مع غيره
من الخدم يحل له وطعن في صحة المدة سمع وكذا في غيرها ونقل في خلاصة الفتاوى عن ادب القاضي لاختلاف تلك المدة
عن القاضي ان الزوج لا يملكها بطلب ان يسكنها عند قوم صالحين ان علم بغيره وان لم يعلم ان كان جيرانه صالحين فزوجهم
لكن يسألهم ان يخرجه كما شئت بغيره وان لم يكونوا صالحين او يسلون اليه امره بالاسكان عند قوم صالحين هم الماران
تتحرر ذلك ش اي تتحرر المرأة اسكان الغير معها لانها تنفرد به انتقام حقها لان المنع كان لها فاذ سقطت
حقها لا يبقى لها كلامهم وان كان له ولد من غير ش اي من غير امره التي معه فليس له ان يسكنه ش اي ولده
هم معها لانها تنفرد به انتقام حقها ش اي امره التي معه فليس له ان يسكنه ش اي ولده
لان المقصود من حصول ش وقال الفقيه ابو الليث في الفتاوى عن ابى بكر الاسكان انه قال اذا كان في الدار بيوت
وقد فرغ لها بيتا سلكه لكان تطلب من الزوج بيتا آخر لا يجنبه كانه ان يجامعها من غير كراهته هم وليس اي للزوج
هم ان يسكنه في الدار من غير ش اي من غير الزوج هم والباش قرايتها هم الدخول عليها ش اي على المرأة
والدخول منسوب بقوله ان يسكنهم لان المنزل ملكه ش اي ملك الزوج هم فله حق المنع من دخول ملكه ش كما في سائر
منازله ولا يمنع من النظر اليها ش اي الى المرأة هم وكلامنا ش اي لا يمنع منها من كلامنا هم في اي
وقت اذار والمافيه ش اي في المنع من النظر والكلام هم من طبيعة الرحم ش اي حرهم لما روي في الصحيح ان جبريل
علم من سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول لا يدخل الجنة قاطع هم وليس في ذلك غير ش اي ليس للزوج في نظرهم لباكهم

الان يتحار ذلك لان
السكنى من كفايتها
فوجب لها النفقة
وقد اوجبه الله تعالى
مقرونا بالنفقة واذ
وجب حقها ليس له
ان يشترط غيرها فيه
لانها تنفرد به فانها
لا تملك على متاعها
ومنعها عن المعاشرة
نزعها ومن الاستمتاع
لان اختيارها لا ينافي
بانتقام حقها والكلالة
والدم من غيرها فليس له
ان يسكنها معها لانها
ولو اسكنها في بيت من
الدار فمرد له غلقها
لان العتق وحصل في
ان يمنع والدوها ولها
من غير اهلها من الدخول
عليها لانها تملكه فحق
المنع من دخولها ولا
يمنع من النظر اليها وكلا
في اي وقت اختار
لمسك فيه فحق الزوج
وليس له في ذلك

هم وقيل لا يمنع من الدخول
واما يمنعهم من القرار لان
النفقة في البات لفظي
الكلام وقيل لا يمنعها
من الجور والى الوالدان
ولا يمنعها من الدخول عليها
في كل جمعة وفي غيرها
من المحرم الفدية لبعثته
وهو الصحيح واذ غاب الرجل
دله مال في يد رجل بعثته
به وبالزوجة فرضها القاض
في ذلك المال نفقة زوجة
القائب وولده الصغار
ودالديه كذا اذا علم القاض
ذلك لا يحرق لانه لما اقرأوه
والزوجة فقد اقرأه حق
الاخذ لهما لان لهما ان
تأخذ من مال الزوج حقا
من غير ضمان اقرار
صاحب البد مقبول
في حق نفقة سبهما ههنا

هم وقيل لا يمنع من الدخول والكلام وانما يمنعهم من القرار لان النفقة في البات لفظي والكلام وقيل لا يمنعها من الجور والى الوالدان ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحرم الفدية لبعثته وهو الصحيح واذ غاب الرجل دله مال في يد رجل بعثته به وبالزوجة فرضها القاض في ذلك المال نفقة زوجة القائب وولده الصغار ودالديه كذا اذا علم القاض ذلك لا يحرق لانه لما اقرأوه والزوج فقد اقرأه حق الاخذ لهما لان لهما ان تأخذ من مال الزوج حقا من غير ضمان اقرار صاحب البد مقبول في حق نفقة سبهما ههنا

هم وقيل لا يمنع من الدخول والكلام وانما يمنعهم من القرار لان النفقة في البات لفظي والكلام وقيل لا يمنعها من الجور والى الوالدان ولا يمنعها من الدخول عليها في كل جمعة وفي غيرها من المحرم الفدية لبعثته وهو الصحيح واذ غاب الرجل دله مال في يد رجل بعثته به وبالزوجة فرضها القاض في ذلك المال نفقة زوجة القائب وولده الصغار ودالديه كذا اذا علم القاض ذلك لا يحرق لانه لما اقرأوه والزوج فقد اقرأه حق الاخذ لهما لان لهما ان تأخذ من مال الزوج حقا من غير ضمان اقرار صاحب البد مقبول في حق نفقة سبهما ههنا

وقيل لا يمنع من الدخول
واما يمنعهم من القرار لان
النفقة في البات لفظي
الكلام وقيل لا يمنعها
من الجور والى الوالدان
ولا يمنعها من الدخول عليها
في كل جمعة وفي غيرها
من المحرم الفدية لبعثته
وهو الصحيح واذ غاب الرجل
دله مال في يد رجل بعثته
به وبالزوجة فرضها القاض
في ذلك المال نفقة زوجة
القائب وولده الصغار
ودالديه كذا اذا علم القاض
ذلك لا يحرق لانه لما اقرأوه
والزوجة فقد اقرأه حق
الاخذ لهما لان لهما ان
تأخذ من مال الزوج حقا
من غير ضمان اقرار
صاحب البد مقبول
في حق نفقة سبهما ههنا

فانه لو انكر احد الامرين لم يقبل
الزوة فيه لان المودع ليس
بمخصص في اثبات الزوجية
عليه ولا المرأة خصه
في اثبات حقوق الغائب
فاذا ثبت في حقه تعدد في القفا
وكذا اذا كان المال
في يده مضاربة
وكذا الجواب في الدين
وهذا كله اذا كان
المال من جنس
حقها وادها او دنايرا
وطعاما وكسوة من جنس
حقها اما اذا كان خلاف
جنسه لا نفرض النفقة
فيه لانه يحتاج الى البيع
يباع مال الغائب بالاتفاق
اما عند الميخنة فلا لانه
لا يباع على الحاضر كذا
الغائب اما عند ما فلا لانه
ان كان يقض على الحاضر لانه
يعرف امتناعه لا يقض
على الغائب لانه لا يعرف
امتناعه قال ويأخذ منها
كفيلة نظر الغائب

ويجب منه ما لا يستثنى من الاطلاق والاسماء ايضا للاخراج ولكن باثبات ما هو الافضل في القول كرمي القوم اليها
ترايد اي ان الكرم زيد اكثر من الكرم فكذا كذا بيان ان اقرار صاحب اليد في سائر موضع مقبول في حق نفسه
وقيل عليه البينة او انكر الحق فانه شئ اي فان صاحب اليد لو انكر احد الامرين شئ اي الودية او الزوجية هم
لا تقبل بنية المرأة فيه شئ اي في احد الامرين لان اقامتها اذا كانت للزوجية فلا تسعهم لان المودع ليس بمخصص في
اثبات الزوجية عليه شئ اي على الغائب وان كانت اقامتها لاثبات الودية فلا تسع ايضا لان المرأة ليست بمخصص في
معنى قولهم ولا المرأة خصه في اثبات حقوق الغائب فاذا ثبت في حق شئ اي فاذا ثبت باقراره على نفسه في حقهم
تعدى الى الغائب شئ ككون ما اقر ملكه قال تاج الشريعة كالنفذ وبطلان رمضان ثبتت الرضائية في حقهم فتعدى
الى غيرهم وكذا شئ اي وكذا الغرض القاضي النفقة المذكورين هم اذا كان المال في يده شئ اي في يده صاحب
اليدهم مضاربة شئ بان كان صاحب المال ضار ليعمل فيه هم وكذا الجواب في الدين شئ اي في الدين اذا حضرت المرأة
غيرهم زوجها الغائب عند القاضي فاعترف بالدين والزوجية فرض القاضي النفقة وان جحد احداهما فلا هم وهذا كله شئ
اي هذا الذي قلنا من فرض القاضي النفقة عند اعتراف صاحب اليد بالزوجية والمال كله هم اذا كان المال من
جنس حقها شئ اي في المرأة هم وادها او دنايرا وطعاما وكسوة شئ اي او كان كسوة هم من جنس حقها شئ اي
جنس ما كسوا المرأة يعني في الكسوة لانهما جنسهما المستحق هم اذا كان من خلاف جنس شئ اي من خلاف جنس حقها
كالدار والعبد والعروض هم لا يفرض النفقة فيه لانه يحتاج الى البيع ولا يباع مال الغائب بالاتفاق شئ اي عند اقرارها
اعند ابني حنيفة فانه لا يباع على الحاضر شئ اي لو كان حاضرا ما كان القاضي يبيع ماله لان يبيع القاضي على وجه الحجر والحجر
على العاقل البالغ باطل عنده فاذا كان غيبا بطريق الاولى وهو حتى قوله فكذا على الغائب هم واما عند بهاش اي عند
ابن يوسف ومحمد فلا ان كان يقضي على الحاضر شئ اي ثبت امتناعه من الحق الذي عليه حتى قوله هم لانه يعرف امتناعه
شئ يقضي الاجل امتناعه وقوله لا يقضي على الغائب شئ خبر كان وانما لا يقضي عليه هم لانه لا يعرف امتناعه شئ ولكن
لا يجوز للمدينين بيع عرض الولد الغائب عند ابني حنيفة استحسانا ولا يتعرض له القاضي ولا يعرفان في انفسهما بالمعروف كذا في
التحفة هم قال شئ اي القدر يريهم وياخذ منها شئ اي من المرأة هم كفيلة بها شئ اي بالنفقة هم نظر الغائب
شئ وقال الشريفي وبذا حسن وان لم يأخذها جاز له ذكره في اوب القاضي للخصم وقال العبد الشريد وبيع الكفيل
نظر الغائب ولكن القاضي سيلفها او لا على ان يزوجها لم يعطها النفقة ان يجوز ان يعطيا نفقة ما قبل ان يبيع ومع تلبس
الامر على القاضي في اخذ النفقة ثانيا ثم اذا حلفت اعطاه النفقة واخذ منها كفيلة هم لانها شئ اي لان المرأة

هم ربما استوفت النفقة او طلقها الزوج وانقضت عدتها شئ فلما استحق ثباتها بالنفقة تسع ولا يجوز عند محمد وعند ابني حنيفة
يجوز استحسانا ذكره في جراح الفقه وفي الخبر انه تسع الكفالة ولم يذكر خلافا فان اطلق العنان فهو على شهر عند محمد وعلى الاباء والهم كذا
ايقا فان ضمن كل شهر فهو على شهر واحد وكذا اخذ كل شهر فان رجع بعد مضي الشهر لم يلزمه في الشهر الثاني وقال ابو يوسف يلزمه
ابدا والاصح جرحه ولو طلقه الميزم الكفيل نفقة العدة لانها نفقة النكاح ان كان لها نفقة كل شهر فابرة سميت عن نفقة شهر
واحد فان كفل نفقة سنته لزمه ذلك كذا لو قال ابدوا ما يشبههم ففرق شئ اي ابو حنيفة فرقهم بين بهاش اي بين
اخذ الكفيل بها هم وبين الميراث شئ في ترك اخذ من الميراث وهو هم اذا قسم شئ اي الميراث هم بين ورثة
حضور شئ اي حاضرهم هم بالبينة ولم يقبلوا الا لعلم له وارثا آخر حيث لم يوجد نسيم الكفيل عند ابني حنيفة لان هناك
شئ اي في سلة الميراث هم الكفيل بمجمل فلا يصح وبهناش اي في سلة الكتاب هم معلوم اي الكفيل معلوم
هم وهو الزوج شئ فيصح هم فيجوزها شئ اي فيجوز القاضي المرأة هم بالشرع وجعل ما اعطاه شئ اي الزوج هم النفقة
نظر الغائب شئ وقد ذكرناه الان هم قال شئ اي القدر يريهم ولا يقضي بنفقة في مال غائب المالمودع الا شئ
اي لمودع المذكورين من الزوجية والاولاد والصغار والوالدين والاولاد والكبار الزموني والامانات هم ووجه الفرق
شئ يعني بين قضاء القاضي لمودعهم المذكورين بالنفقة في مال الغائب وبين عدم جواز قضاء غيره من الاباء كالا
والهم وسائر ذوى الاقارب هم وهو شئ اي وجه الفرق هم ان نفقة هؤلاء المذكورين واجبة قبل قضاء الغائب
ولهناش اي لوجوب نفقة هؤلاء قبل قضاء القاضي هم كان له ان يأخذ وانما الحاجة الى قضاء القاضي انما
لهم شئ اي لمودعهم اما غيرهم شئ اي غير هؤلاء هم من الحامض نفقتهم انما تجب بقضاء شئ اي بقضاء القاضي
هم لانه مجتهد فيه شئ لان الشافعي لا يقول بوجوب النفقة في غير هؤلاء فلا كان وجوبها بالقضاء هم والقضاء على الغائب
لا يجوز عندنا شئ فلا يقضي لهم بالنفقة في مال الغائب هم ولو لم يعلم القاضي بذلك شئ يستعمل بقوله وكذا اذا علم
القاضي بذلك قوله بذلك اي بالزوجية هم ولم يكن شئ اي الرجل المودع هم مقر به شئ هو يستعمل بقوله ولو لم
يعترف بهم فاما شئ اي المرأة هم البينة على الزوجية شئ اي على انها زوجة هم اولم يحلف شئ اي الزوج
هم الا فاقامت البينة على الزوجية شئ اي على انها زوجة هم يفرض القاضي نفقتها على الغائب ويأمر بالاستدانة
لا يقضي القاضي بذلك لان في ذلك قضاء على الغائب شئ فلا يجوزهم وقال زفر يقضي شئ يعني يسع البينة
باعتبار النفقة من مال الزوج وان لم يكن له مال يأمر بالاستدانة هم لان فيه نظر لها والامروية فيه على الغائب فانه
شئ اي فان الزوج هم لو حضر وصدا فقد اخذت حقها وان جحد شئ اي وان انكر الزوج ذلك هم يحلف شئ فان

والمستوفت النفقة او طلقها
الزوج وانقضت عدتها
بين هذا وبين الميراث اذا
قسم بين ورثة حضوره
ولم يقبلوا الا لعلم له وارثا
حيث لا يؤخذ منهم الكفيل
عند الميخنة ولا لان
الكفيل له مجمل وجهها
معلوم هو الزوج يحلفها بالله
ما عطاها النفقة نظر الغائب
قال ولا يقضي بنفقة في
مال غائب الا للمودع وجهها
هو ان نفقة هؤلاء واجبة
قبل قضاء القاضي وهذا
كان لهم ان يأخذوا قبل
القضاء وكان قضاء القاضي
اى ائنه لهم اما غيرهم من الاباء
فقضيت انما تجب بالقضاء ولا يند
مجهود فيه والقضاء على الغائب
لا يجوز لولم يعلم القاضي ذلك
ولم يكن مقر به فاقامت البينة
على الزوجية ولم يحلفها الا فاقا
البينة ليفرض القاضي نفقتها
على الغائب يأمر بالاستدانة
لا يقضي القاضي بذلك
في ذلك قضاء على الغائب قال
زفره يقضي فيه لان فيه
نظر لها ولا ضرر فيه على
الغائب فانه لو حضر صدقها
فقد اخذت حقها وان جحد

من وجدكم ووجد ذلك ان الوجه هو السخنة والغنى وذلك يرجع الى ما يملك به واما الاسكان فانه قد يملك اسكانها من غير
لكم ليكن هو ولا يملك الاتفاق من غير ملكه فكان تقديره والتداعى علم تلامه ابن مسعود رضي الله تعالى عنه ونفقوا عيسى بن محمد
وقوله سنة بني ابي ربه قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول المطلقة ثلاثا النفقة والسكنى اداست في العدة هم ورواها
زيد بن ثابت ش اى روى حديث فاطمة بنت قيس زيد بن ثابت الانصاري وقال منجج الاحاديث حديث زيد بن ثابت
غريب هم واساتمة بنت زيد ش اى روى العياها سمة بنت زيد بن حارثة وقال منجج الاحاديث هذا العياها غريب قلت ليس كذلك
لان الطحاوى رواه حديثا يرجع المعوزون وقال حديثا شيعب عن الميث قال الخبر الميث عن جعفر بن برقيع بن عبد الرحمن بن
عن ابي سلمة عن عبد الرحمن قال كانت فاطمة بنت قيس تحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال لما اعدى في بيت ابن
ام مكتوم وكان محمد بن اسامة اذا ذكرت فاطمة من ذلك شأرا لما كان في يده لهذا اسامة بن زيد وقد اكبر ذلك مثل ما اكبر
عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه هم وجابر رضي الله تعالى عنه ش اى روى العياها جابر بن عبد الله رضي الله تعالى عنه
ورواه الدارقطني في سننه عن حرب بن ابي العالقة عن ابي الزبير عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال المطلقة ثلاثا
لها السكنى والنفقة هم وعائشة رضي الله تعالى عنها ش اى روى العياها عائشة رضي الله تعالى عنها واخرجه سلم عن عبد الرحمن
بن قاسم عن ابيه عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت ما فاطمة ان تذكر يا عني في قوله لا سكنى والنفقة وفي افظ البخاري
جمالت الفاطمة لا تنفي قولها لا سكنى والنفقة هم ولا نفقة للمتن في عنما زوجه لان اعتبارها ليس حتى الزوج بل حتى التام
ش وبه قال احمد والشافعي في قول وهو قول ابن عباس والحكم بن عيسى جعفي بن سيرين عبد الملك بن اعين قاضي البصرة والشيخ
وعامر بن شعيب وفي قول آخر للشافعي اذا كان البيت كل كثير فيفق عليها من نفسيها وان كان قليلا يفيق عليها من حج
المال وفي وجوب السكنى له قولان احدهما لا يجب كقولنا وهو اختيار المعنى والثاني في يجب وبه قال الاك هم فان التام
المذكور في القرآن هم عبادة سنهاش اى من المرأة التي توفى عنها زوجها الماترى ان معنى التعريف عن براءة الرحم
ليس بمرأى فيه حتى لا تشترط فيها ش اى في عديتها هم الحيض فلا يجب نفقتها عليه والان النفقة تجب شيئا شيئا ولا ملك له
بعد الموت فلا يمكن ايجابها في ملك الورثة ش قال الطحاوى في محققه ولا سكنى للمتن في عنما زوجه ولا نفقة في ال الزوج
حالا ما كانت او غير حامل وقال ابو بكر الرازي في كتاب نفقتها ورجته في البيت بقوله وصيته لما زوجهما متاعا الى الحول فنسخت
هذه النفقة بالميراث وبقوله تعالى تير بعضهن انفسن فادجب نفقتها على نفسها من ال الزوج هم وكل فدية جارت من قبل
المرأة بمصية مثل الرد وقبول ال بيع فلا نفقة لها لانها صارت حالبة نفسها لغير حق فصارت كما اذا كانت ناشئة ش اى
قيد بالنفقة احقر از عن السكنى لان السكنى واجب لها لان القرار في البيت مستحق عليها فلا يقطع ذلك بمصيتها فاما النفقة

وردك الياض
 زيد بن ثابت
 واسامة بن
 زيد بن جابر
 وعائشة رضي
 ولا نفقة التوت
 عنها زوجها كان
 احب اليها ليس
 حتى لا زرع بل
 حتى الشرح فان
 التربي عبادة
 منها الا ترى ان
 معنى التورع برأ
 الرحم ليس برأ
 فيصحي لا يضر
 في المحيض فلا يجزى
 نفقة ما عليه كان
 النفقة تبيشها
 فشيء او ما الى ذلك
 فلا حكم في اجاب او ما الى ذلك
 وكل فرقة تجلس قبل
 المرأة بمعية قبل الزنا
 وتقبل الى الزنا
 بها انها متحللة
 بغير حق فصارت
 كما لو كانت فلتارة

فواجبة لها فيسقط ذلك بحجى الفقرة من قبلها بمعية وقال في المبسوط نفقة المردة لا عين الردة بل لانها تجس المجبوتة بحجى
لاستوجب النفقة حال قيام النكاح فكذلك في العدة حتى لو ارتدت ولم تجس بل هي في مهيت الزوج او ثابت وجبت اليه مهيت الزوج فلما
النفقة لعدم الجس هم بخلاف المهر بعد الدخول ش حيث لا تقطعهم لانه بعد التسليم في حق المهر بالوطى وبخلاف ما اذا جاءت
الفرقة من قبلها ش اى من قبل المرأة لكن هم بغير معية كغيرها لاعتق ش سخاوم الولد اتفقت ونحو المدبرة اعتقت وهما
عند الزوج قد بوا الولي لها بانيا فاختارتا الفقرة فلما النفقة هم بخلاف البلوغ ش سخاوم الصغيرة ادركت واختارت نفسها فلما النفقة
هم والتفرق لعدم الكفارة ش بعد الدخول فلما النفقة وكذا الملاءمة النفقة والسكنى وكذا البانية بالمع والايلاهم لانها
جبت نفسها بحجى وذلك لا يسقط النفقة كما اذا جبت نفسها لا يستفاد المهر ش حيث لا يسقط النفقة هم وان طلقها
فلما انهم ارتدت والعياد بالثقة سقطت نفقتها ش لان الاسقاط بسببها هم وان كنت ابن زوجها من نفسها فلما النفقة ومعناه
ش من كلام المصنف معنى قول القدرى هم كنت بعد الطلاق ش فلما نفقة لما حصول الفقرة من قبلها بمعية
وقال زفر لانه نفقة لما اذا كنت ابن زوجها في عاتقها كما اذا كنت في حال قيام النكاح لا تجب فكذلك انهم لان الفقرة ش
هذا التعليل اشارة الى الفرق بين السلتين المذكورين احدهما هو قوله وان طلقها فلما انهم ارتدت والاخرى هو قوله وان
كنت ابن زوجها حيث تسقط النفقة في الاولى دون الثانية بيانه هو قوله لان الفقرة هم ثبتت الطلاقات الثلاث فلما
فيها المردة ش اى لا عمل في الفقرة لاجل الردة بل للجس التكمين هم اى ولا عمل في الفقرة لاجل التكمين بل لعدم الجس
هم لان المردة ش اى غير ان المردة هم تجس حتى تنوب ش من الردة هم ولا نفقة للمجبوتة والمكانة ش
اى المرأة التي كنت ابن زوجها لم تجس ش فلما النفقة هم ولما ش اى ولما التعليل الذي على السلتين
هم يقع الفقرة ش منها حيث تكون النفقة ممكنة ولا تكون للعدة اذا ارتدت فروع ابراته من النفقة في المستقبل ترى
زوجه لا يصح ولو ابراته عنما في المصحيح لان الابراء في المصحيح لا يبرأ بعوض وفي الاول ابراء قبل الوجود فلا يصح ولو صا لمحت
العدة على وراهم ان كانت عدتها بالحيض لا يصح للجمالة وان كانت بالاشهر لفتح لان المدة معلومة والملاءمة النفقة
وعند الشافعي لانه نفقة لما وفي السكنى قولان تجب في قول ولا تجب في قول

فصل اى هذا فصل لما فرغ من بيان نفقة الزوجية شرع في بيان نفقة الاولاد هم نفقة الاولاد والعنار على الاب
لا يشاركه فيها احد كما لا يشاركه في نفقة الزوجية ش هذا الذي ذكره ظاهر الرواية وعن ابى حنيفة ان نفقة الولد على الاب
والام فلما بحسب ميراثها وابعاد الائمة الاربعة تجب نفقة الولد الصغير على الاب وقال العلماء في منخره ويجب ابرأ
على نفقة الاولاد العنار اذا كانوا فقراء ذكورا كانوا او انا وان كانوا كبارا مما بين ابر على نفقة الاناث منهم ولم يجز

بخلاف المهر بعد
 الدخول لأنه جدد
 التسليم في حق المهر
 بالوطي بخلاف ما إذا
 جلوت الفقرة من قبلها
 بغير معصية تحكيل
 المفق وحيا البلوغ
 والفرق لعدم الكفا
 لانها حباست فيها
 بحق وذلك لا يسقط
 النفقة كما اذا حباست
 لاستيفاء المهر والطلاق
 ثالثا ثم ردت والفرق
 بالله سقطت نفقتها
 وان مكنتا بغيرها
 من نفسها اهل النفقة
 معناه مكنتا بعد الطلاق
 لان الفقرة تنبئ عن الطلاق
 الثالث لا يملك منها الولد والفرق
 اذ ان المهر تحت يمين
 ولا نفقة للزوجة والمكنت
 لا تحت يمين المهر
 فصل في نفقة المهر
 الصواعق الابواب اربعة
 فيها احد المهر اربعة
 في نفقة الزوجة

ولا يجب على النصارى نفقة لغيره المسلم وكذا لا يجب على المسلم نفقة لغيره النصارى لأن النفقة متعلقة بالارث بالارث بالنسبة لا بالاعتق من الملك كانه متعلق بالقرابة لا بالحرية بالحديث وكان القرابة موجبة للصلوة ومع الاتفاق في الدين كدوام ملك الميراث على القطيعة من حرمان النفقة فالعبرة بالنسبة على أصل العلة وفي كاداني العلة بكونه صلة فلهذا انفرد ولا يشترط الولد في نفقة ابويه بل حد لأن لهيأنا وميل في مال الولد بالنسبة ولأننا ويل المعاني إلى ما ذكره

يجب المتصلين انما ينالهم الثمن الذين قالوا كونه في الدين وان خرج كمن دياركم وظاهره ان كل واحد من تولى لهم فلو كان لهم انظارهم هم ولا يجب على النصارى نفقة اخيه المسلم وانما لا يجب على المسلم نفقة اخيه النصارى في شئ من اختلاف الدين بانه ان النفقة في غير الزوجة وغير صورة الولادة ورثة على الارث وهو معنى قوله هم لان النفقة متعلقة بالارث بالنسبة شئ وهو قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك والارث بين المسلم والذمي فلما يجب نفقة احد هما على الآخر بخلاف الاعتق عند الملك شئ اي بخلاف اذا ملك احدهما الآخر حيث يعلق عليه لان العتق متب على ملك القريب المحرم وقد وجد في حق قال عليه السلام من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه لانه شئ اي لان وجوب النفقة هم متعلق بالقرابة والحرية بالحديث شئ وهو الذي ذكرناه وقدرناه النسخ من حديث عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ملك ذارحم محرم منه عتق عليه وفيه كلام كثير ذكره في كتاب العتق ان شاء الله تعالى وروى اصحاب السنن الاربعة من حديث الحسن عن سمرة رضي الله تعالى عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من ملك ذارحم محرم منه فوجدهم والارث موجبة للصلوة شئ لذوي رحمهم من الاتفاق في الدين شئ اي اذ كانا مسلمين هم اكدش من ايجاب الصلوة مع الاختلاف في الدين هم دوام ملك الميراث على القطيعة من حرمان النفقة شئ حاصل مناه ان قطع ذات الرحم في لقاء ملك الميراث اعلاو اكثر من قطع الرحم الحاصل من حرمان النفقة هم فاعترفت في الاعلى شئ وهو ملك الميراث هم اصل العلة شئ وهو نفس ملك القريب بقوة معنى قطع الرحم حتى عتق القريب المملوك سواء وجد الاستحاد في الملة او لم يوجد في الاصل شئ اي اعترفت في الادنى وهو النفقة هم العلة الموكدة شئ اي القرابة مع الاتحاد في الملة هم فاعترفت شئ اي فاعترفت كون حرمان النفقة ضعف من قطع الرحم هم افرقنا شئ اي العتق وجوب النفقة فان حرمان النفقة قد يقتضي الى المالك دوام ملك الميراث ليس كذلك فكيف يكون اعلى ولان الاتفاق صلة اجابة حقيقة وصلة العتق صلة اجابة حكماء والشك ان الاجابة الحقيقة اولى قلت الحاجة الى النفقة معذرة الدفع عن غيره وان ليل الناس اميرة احد من غير سائل الى المالك جوفا في العمران مع توافر اصحاب الزكاة والصدقات والمعروف نادر واما الحاجة الى الاتفاق فانما لا يندفع اليها من حاجة هم ولا يشترط الولد في نفقة ابويه احدش بالرفع لانه فاعل الاشارة والولد بالنسبة بفعله يعني ان كان الابوان حزينين والولد بمويرة تحت نفقتها عليه فاصحهم لان لهما شئ اي الابوين هم ما ويا في مال الولد بالنسبة شئ وهو قوله صلى الله عليه وسلم انت وملكك لا يكره رواه جماعة من الصحابة وسياتي ان شاء الله تعالى في الباب الذي يوجب المهر والاموال لهما شئ اي الابوين هم في مال غيره شئ اي في غير مال الولد فان قلت التاويل ثبت بنجر الواحد فلا يعارض قوله عز وجل وعلى الوارث مثل ذلك قلت الحديث مشهور فيجوز به الزيادة ولكن هلنا انه من الجاهل لكن ترك الطلاق قوله تعالى وعلى الوارث

ولا يجب على النصارى نفقة لغيره المسلم وكذا لا يجب على المسلم نفقة لغيره النصارى لأن النفقة متعلقة بالارث بالارث بالنسبة لا بالاعتق من الملك كانه متعلق بالقرابة لا بالحرية بالحديث وكان القرابة موجبة للصلوة ومع الاتفاق في الدين كدوام ملك الميراث على القطيعة من حرمان النفقة فالعبرة بالنسبة على أصل العلة وفي كاداني العلة بكونه صلة فلهذا انفرد ولا يشترط الولد في نفقة ابويه بل حد لأن لهيأنا وميل في مال الولد بالنسبة ولأننا ويل المعاني إلى ما ذكره

مثل ذلك باللائل الدالة على تفسيد ما تغيرت رتبة الولادة المستندة الى قوله تعالى وعلى المولود له رزق من رزقهم كما تقدم فان قلت لا منافاة بين الاثنين لان قوله تعالى وعلى المولود له رزق من رزقهم يقتضي ان يشترك الجدا لادن كما ان قوله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك يقتضي قلت لما ثبت للوالد بتاويل في مال الولد بالاجل صار غنيا والمعنى لا تجب نفقة على والده فلا يشترط الجدا لادن م ولا نه شئ اي ولان الولد هم اقرب الناس اليها شئ اي الى الابوين هم مكان اولى باستحقاق نفقتها عليه شئ اي على الولد هم وهي شئ اي نفقة الابوين هم على المذكور والانات بالتسوية شئ حتى اذا كان الاب فقيرا لولده ابن بنت مومن تجب نفقة الاب عليهما اتصافا وتفيد بقوله في ظاهر الرواية وهو الصحيح شئ اخر اذا عاذا كثر خمس الاثمة الشخ في شرح الكافي عن الحسن عن ابي يوسف عن ابي حنيفة ان النفقة بين المذكور والانات المذكور مثل خط الاثنين على قياس الميراث وعلى قياس نفقة ذوي الارحام هم لان المعنى يشتمل على المعنى هو الولادة وهو سبب الوجوب وقد استوى الذكر والانثى بخلاف اذا كان للمعسر واخت حيث يجب نفقة عليه لانا لان سبب الوجوب الارث فيجب انما كالارث هم والنفقة شئ اي النفقة شئ هم لكل ذوي رحمهم شئ وقال احمد تجب لكل وارث وبه قال ابن ابي ليلى وقال الشافعي لا تجب نفقة غير الوالدين المولود من الاقارب كالاخوة والاعمام ووالد الرقة المحرم وهو الذي لا يجوز نكاحه على التامير وانما قيد بذوي الرحم المحرم لانه اذا وجد الرحم ولم يوجد المحرم او وجد المحرم ولم يوجد الرحم او وجد لكل من قرابة لا تجب النفقة الا ترى الى ما ذكره الامام الاستيغاني في شرح الطحاوي بقوله ولو كان رجلا غير محرم نحو ابن العم او محرما غير رحم نحو الاخ من الرضاع او الاخت من الرضاع او رجلا محرما من قرابة نحو ابن عم هو الاخ من الرضاع لا تجب النفقة هم اذا كان شئ اي ذويهم محرم هم صيغة انفية شئ قيد بالصغر والفقر لان الصغير الفقير عاجز عن الكسب والمعنى تجب نفقة في المهر او كاد امرأة بالغة فقيرة او كان شئ اي ذويهم محرم هم ذكر انفق او زمانا اعمى شئ فقير لا تجب نفقة لعمه لعمه عن الكسب وكذلك منفقو لعينين وائل البيهين وقطوع الحولين والمعذور والمفلوج هم لان الصلة في القرابة القرينة واجبة دون البعيدة شئ اي لا يجب في القرابة البعيدة هم والفاصل شئ اي بين القرينة والبعيدة هم ان يكون ذارحم محرم شئ والدليل عليه هو الاشارة اليه بقوله هم وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك شئ فان ذلك اشارة الى البعيدة تكون اشارة الى اولى وهو قوله تعالى وعلى المولود له رزق من رزقهم قيد على ان على الوارث النفقة والبعيدة ذوي الرحم المحرم بقراءة عبد الله بن جرد رضي الله تعالى عنه اشارة اليه بقوله هم وفي قراءة ابن مسعود وعلى الوارث ذوي الرحم المحرم مثل ذلك شئ ولا شك ان كانت مسوعة من النبي صلى الله عليه وسلم وقراءة مشهورة فصارت بمنزلة من مشهور على ما عن فجاز تقييد الطلاق كما جاء بها

ولانه اقرب الناس اليها كما ادلى باستحقاق نفقتها عليه وهي على المذكور والانات بالسوية في ظاهر الرواية وهو الصحيح لان المعنى يشتمل على النفقة لكل ذويهم محرم اذا كان صغيرا فقيرا او كانت امرأة بالغة فقيرة او كان ذكرا بالغا فقيرا زمانا اعمى لان الصلة في القرابة القرينة واجبة دون البعيدة والفاصل ان يكون ذارحم محرم وقد قال الله تعالى وعلى الوارث مثل ذلك وفي قراءة عبد الله بن مسعود وعلى الوارث ذوي الرحم المحرم مثل ذلك

ثم لا بد من الحاجة والصحة والحرية
والزمانة والعمارة والحاجة للثمن
الجزءان فان القادر على الكسب
غنى بكسبه بخلاف الايون كانه
يحتاج الى الكسب والولاء هو
بدن الضرر عنهما فحبب نفقتهما
مع قدرتهما على الكسب قال
ويجب ان على مقدار الميراث
ويجب عليه ان النصيب
على الوارث تنبيه على اعتبار
المقدار وان الضرر بالعمارة
لا يفاع حتى مستحق قال يجب
نفقة الابنة البالغة والابن
على ابويه انما على الاب والابن
وعلى الام الثلثان الميراث
لها على هذا المقدار قال العبد
الضعيف من الذي ذكره في
الخصائص الحسن وفي ظاهر الرواية
كل النفقة على الاب بقوله تعالى
المولود له رزقهن وكسوتهن مما
كالولاء الصغير ووجه الفرق
على الرواية الاولى انه جمعت
للابن الصغير ولاية وموثة
حتى وجبت عليه صدقة
وظهر فاختص بنفقته ولا كذلك
الكبير لعدم الولاية فيه فتشابه
الام وفي غير الوالد يعتبر قدر
حتى تكون نفقة الصغير على الام
والجد اثلا فان نفقة الاخ لم يحس
على الاخوات المتفرقات الميراث
اخصا على قدر الميراث

هم ثم لا بد من وجود الحاجة والصحة والحرية
والزمانة والعمارة والحاجة للثمن
الجزءان فان القادر على الكسب
غنى بكسبه بخلاف الايون كانه
يحتاج الى الكسب والولاء هو
بدن الضرر عنهما فحبب نفقتهما
مع قدرتهما على الكسب قال
ويجب ان على مقدار الميراث
ويجب عليه ان النصيب
على الوارث تنبيه على اعتبار
المقدار وان الضرر بالعمارة
لا يفاع حتى مستحق قال يجب
نفقة الابنة البالغة والابن
على ابويه انما على الاب والابن
وعلى الام الثلثان الميراث
لها على هذا المقدار قال العبد
الضعيف من الذي ذكره في
الخصائص الحسن وفي ظاهر الرواية
كل النفقة على الاب بقوله تعالى
المولود له رزقهن وكسوتهن مما
كالولاء الصغير ووجه الفرق
على الرواية الاولى انه جمعت
للابن الصغير ولاية وموثة
حتى وجبت عليه صدقة
وظهر فاختص بنفقته ولا كذلك
الكبير لعدم الولاية فيه فتشابه
الام وفي غير الوالد يعتبر قدر
حتى تكون نفقة الصغير على الام
والجد اثلا فان نفقة الاخ لم يحس
على الاخوات المتفرقات الميراث
اخصا على قدر الميراث

بني

ثم لا بد من وجود الحاجة والصحة والحرية
والزمانة والعمارة والحاجة للثمن
الجزءان فان القادر على الكسب
غنى بكسبه بخلاف الايون كانه
يحتاج الى الكسب والولاء هو
بدن الضرر عنهما فحبب نفقتهما
مع قدرتهما على الكسب قال
ويجب ان على مقدار الميراث
ويجب عليه ان النصيب
على الوارث تنبيه على اعتبار
المقدار وان الضرر بالعمارة
لا يفاع حتى مستحق قال يجب
نفقة الابنة البالغة والابن
على ابويه انما على الاب والابن
وعلى الام الثلثان الميراث
لها على هذا المقدار قال العبد
الضعيف من الذي ذكره في
الخصائص الحسن وفي ظاهر الرواية
كل النفقة على الاب بقوله تعالى
المولود له رزقهن وكسوتهن مما
كالولاء الصغير ووجه الفرق
على الرواية الاولى انه جمعت
للابن الصغير ولاية وموثة
حتى وجبت عليه صدقة
وظهر فاختص بنفقته ولا كذلك
الكبير لعدم الولاية فيه فتشابه
الام وفي غير الوالد يعتبر قدر
حتى تكون نفقة الصغير على الام
والجد اثلا فان نفقة الاخ لم يحس
على الاخوات المتفرقات الميراث
اخصا على قدر الميراث

عذران المعتدرا اهلية الاثر
في الجملة لا حوازي فان المعتدرا
كان له حال وان عدم كون
نفقته على حاله ومبدأه
ابن عمه لا يجب نفقتهم
الدين لبطون اهلية الاثر
ولا بد من اعتبار ولا يجب
لاها تجب صدقة وهو يستحقها على
فكيف تستحق عليه بخلاف نفقة الو
ودولة الصغير لانه التزمها بالاك
على العقد اذا المصالح لا تنظم
دونها ولا يعمل في منها الاخصا

شم اليسار مقدر
بالفصل في ما روي
عن ابى يوسف
وعن محمد بن اسحاق
قد روى ما يفضل عن
نفقة نفسه وعياله
شهر او ما يفضل
عن ذلك من كسبه
الذي لم يورثه من القبر
في حقوق العباد انما هو
القدر دون النصاب
فانه للتيسير والقوى
على الاول لكن النصاب
نصاب حر من الصدقة
واذا كان للابن الغائب
مال قضى فيه بنفقة ابوه
وقد بينا الوجه في هذا
باب اوجه متاعه في نفقته
عنا في حقيقته وهذا
استحسان وان باع الفقار
لم يخرجه في قوله لا يجوز في
كله وهو القياس لا يخرجه
لانفقاهما للبلوغ ولان
لا يملك حال حضرة ولا يملك
البيع في دين له سوى النفقة
وكذا لا يملك الام في النفقة

قال ابن اسحاق على نصف بطنه ثم اليسار من اى المراد اليسار في هذا الباب هم مقدر بالنصاب فيما روي عن ابى يوسف
ش روى ابن سنان عن ابى يوسف انه اعتبر اليسار بنصاب الزكوة هم وعن محمد بن روى عنه هشام هم انه قدره ش
اى قدر اليسار هم بما يفضل عن نفقة نفسه وعياله شهر ش اى اذ كان له فضل على نفقة شهر له او لعياله فانه يجب عليه نفقة
فوى الرحم المحرم والا فلا او يفضل عن ذلك هذه رواية اخرى عن محمد بن اسحق وقدره محمد هم وبما يفضل على ذلك ش
عن نفقة نفقة عياله هم من كسبه الدائم كل يوم ش اى اذ كان محتملا وقال صاحب التحفة روى عن محمد بن اسحق
في يده من المال وهو كسب كل يوم درهما فانه كيف يربو ووافق ثمانية ترغ لنفسه وبعياله ما يتس فيه نفقته فضل على غيره على نفقة
هم لان العترة في حقوق العباد وانما هو القدرة ش على شى هم دون النصاب ش اى دون القدرة على النصاب هم فانه
ش اى فان اعتبر القدرة هم للتيسير ش اى بحسب ما تيسر له بنحو النصاب فانه في حق الله تعالى لا يعتبر فيه الا القدرة
على النصاب الكامل هم والفقوى على الاول ش وهو اليسار مقدار النصاب هم لكن النصاب ش اى المراد من النصاب
هنا هم وهو نصاب حر من الصدقة ش من اى مال كان وهو ان يملك ما يفضل عن حاجته الماصلية ما يبلغ ما يتجرى درهم
من اى مال كان وهو صحيح ونقل في خلاصة الفتاوى عن الاجناس قال في نوادر ابى يوسف ليس لنعاب الزكوة ثم
قال في الخلاصة كذا قال الصمد الشيد في الفتاوى الصغرى ان كوتفض منه درهم الا يجب ثم قال في الخلاصة قال ويقتضى
وقدر صاحب المداية اليسار بالنصاب لكن فسر بنصاب الزكوة حر من الصدقة كما ذكرناهم فاذا كان للابن الغائب
مال قضى فيه بنفقة ابوه وقدر بنصيبه في ش اى بنصيبه في النفقة في القضاء في النفقة الغائب عند قوله ولا يقضى بنفقة في مال الغائب
الا لولاء الزوجة ان نفقة ابوه او لاء واجبة قبل القضاء لكونها متوقفا عليها فكان قضاء القاضى امانة لهم وقدر الكلام فيهم
واذا بلغ ابوه ومات ش اى ماله ابوه الغائب هم في نفقة جازع عند ابى حنيفة وهذا استحسان ش وعندنا لا يجوز وفي الكافي
في الخلاف في بيع الاب ابيع غير الاب لا يجوز اجماعا وفي حال حضرة من يستحق عليه النفقة ليس لاحد من يستحق النفقة بيع الوتر
والفقار اجماعا هم وان ش اى الاب هم الفقار لم يخرش الا اذا كان الولد صغيرا يبيع ذلك وجمعا لان الام لا يبيع
ال ولد الصغير والكبير كذا في شرح الطحاوى في قولنا ش اى وفي قول ابى يوسف ومحمد لا يجوز ذلك كله وهو القياس
لان ش اى لان الاب هم وللاولاد لا لا نفقة عما ش اى لانقطاع الولاية هم بالبلوغ ش اى اذ بلغ الصغير هم ولذا
ش اى ولاجل القطع والولاية اجد البلوغ هم لا يملك ش الاب يبيع مال ابنه البالغ هم حال حضرة ولا يملك البيع في دين له
ش اى لاب هم سوى النفقة ش ولو قضى القاضى بذلك لا يجوز لانه قضاء على الغائب هم وكذا لا يملك الام ش اى
ماتهم في النفقة ش وهذا مخالف لما ذكر في الاقفية وما ذكره القدرى من جواز بيع الابوين فانما ان يكون في

روايات

روايات في رواية الاقفية والقدرى في كتاب الام والبيع كلاب لان بنى الولاد في حجبها وهما في استحقاق النفقة على السواء وانما في الاقفية
والقدرى روى ابى يوسف ان الاب هو الذي يبيع لكن نفقتهما فانما خاف البيع اليها من حيث ان نفقته البيع تعود اليها ما قال الاكل هو الظاهر
قلت الظاهر هو الاول على ما لا يخفى هم والابى حنيفة ان الاب ولاية الحفظ في مال ابنه الغائب ش اعرض عليه بله كذا يك لكره من
ان يبيع نفقته وانما يبيع جيران لو كان قصده في البيع الحفظ وجب بان لما جاز ببيع الحفظ حقيقة بقصد الانفاق لا بغير ملك
الولاية لغيره في تيسير الحقيقة لا يقال عارض جهة الحفظ جهة الاتلاف بالاتفاق الا نقول الاتلاف بعد وجوب النفقة في الحال لا يبيع
هم فلا عارض الا ترى ان الموصى ذلك ش اى بيع العروس على الوارث كبيع الغائب للحفظ هم والاب اولى بوفور نفقته ببيع الموقوف
من باب الحفظ ش لان العين تختص عليه الملاك هم والكل لك العقار لانها متعينة ش فلا يبيع على سبيل الحفظ هم بخلاف
غير الاب من الاقارب لانه لا ولاية لهم مسلماني الترف حاله اسفروا في الحفظ بعد الكسبه واذا جاز بيع الاب فاشترى من جنس نفسه
وهو النفقة هم فانه الاستيفاء منه مقدار النفقة كما لو باع العقار والموقوف على الصغرى كمال الولاية ثم لم ان ياخر من نفقته هم
لان من جنس نفسه لا يقال اذ قدرت الدين على منس حقه من مال الغائب يبي في ان ياخره لاننا نقول انما ياخر الدين
اذا اشترى المدين عن الاقارب هم فانه يعلم متعينة فلا ياخرهم وان كان للابن الغائب مال في يد ابويه فانفقاهم منهم
لانما استوفيا حقهما لان نفقتهما واجبة قبل القضاء على اعرش اشار به الى ما قال عند قوله ولا يقضى بالنفقة في مال الغائب الا
اموالهم وقد اخذنا ش اى الابوان هم منس الحق ش فلا يبيعنا شياهم وان كان لش اى الابن هم مال في يد ابويه فانه
ش اى الابن هم عليه ما ش اى على ابويه ابوين القاضى ممن ش اى الابن هم لانهم في مال الغير لغير ولاية لانه لا يبيع
في الحفظ لغير الولاية له عليه ولا يبيع حيث لم يكن وكذا ما عنه في البيع وقال الكافي لغير اذن القاضى ممن اى في القضاء
امادياته فلا ضمان عليه حتى كان له ان يحلف بعد موت المورث انه الحق لورثته قبله لانه لم يرد بذلك غير الماصح وفي الفتاوى لولا
لم يكن في مكان يمين استطاع راي القاضى لا يضمن استحسانا وقد قالوا في جليل كانا في سفر فاعصى في احداهما فانفق فبقيت عليه
من ماله اوبات فخره صاحبه من ماله لا يضمن استحسانا وكذا العبد المأذون في التجارة اذا كان في بلاد بعيدة مات مولاه فانه
على نفسه وامره من الاستعانة والدواب لا يضمن استحسانا وكذا روى عن شيخنا انهم قالوا اذا كان للسجدة وقاف ولم يكن له
سوى وقام رجل من اهل الحلة في جمع ربح الاوقاف ولا نفق على مصالح المسجد بما يحتاج اليه من شرى الزيت والخبز
لا يضمن هم بخلاف ما اذا امر القاضى لان امره لم يرد يوم ولاية فاذا ضمن ش اى الابن هم لا يبيع على القاضى ش و
هو الاب والام هم لان ملكه انما هو ش اى لان الابن يملك المدفوع بالعمان هم فله ان كان متوعدا ش اى ملك نفسه
هم واذا قضى القاضى الولد والوالدين وذوى الارحام بالنفقة فمنعت به سقطت ش اى النفقة وبه قال الشافعي ومحمد

ولا ينفقة ان الراجح كناية الحفظ
في مال الغائب لا يرى ان الموصى في ذلك
فلا يبيع في لوفه بنفقة بيم منقول
من باب الحفظ ولا كذا كذا العقار
محضه بنفسها ومجوز غير الا
الا قارب لانه لا ولاية لهم اصل
النصف حاله الصغر ولا في الحفظ
بعد الكسبه اذا جاز بيع الاب فاشترى
من جنس نفسه وهو النفقة فانه
الا سنفاء منه كما لو باع العقار
والموقوف على الصغرى كمال
الولاية ثم لم ان ياخر من نفقته
لانه من جنس حقه وان كان للاب
الغائب مال في يد ابويه فانفقاهم
لانما استوفيا حقهما لان نفقتهما
واجبة قبل القضاء ما روي في الحظ
الحق وان كان له مال في يد ابويه فانفق
عليهما اخذنا من القاضى كناية
في مال الغائب لانه نأب في الحفظ
لا غير بخلاف ما اذا امر القاضى
لم يضمن كناية اذا ضمن لا يرجع
على القاضى لانه ملكه بالعمان
فظهر انه كان متوعدا واذ قضى
القاضى للولد والوالدين وذوى
الارحام بالنفقة فمنعت به

سقطت

وكن القول المتفق تحققت
وانما يجوز جنونه كان
ظاهر الوجود الاسناد الى
حالة منافية وكن القول
كل مملوك امكته فهو حراً اذا
احتلت لا يصح لانه ليس
بأهل قول منوم ولا بد ان يكون
العبد في ملكه حتى لو اعتق
عبد غيره لا ينفذ عتقه
قوله عليه السلام لا عتق فيما
لا يملكه ابن آدم واذا قال العبد
او امته انت حر واعتق امة
او حراً او قد حررتك فقد
نوى بر العتق او لم يملكه
الا لفظ صريح في كفايتها
فيه شرعاً فافهم ذلك عن
دأوه والكن في الاخبار قد جعل
انشاء في الصفات الشرعية
للحاجة كما في الطلاق والبيع
ولما عتقه الاخبار الباطل
ادناه حر من العمل حتى لا
يقتضيه لا بد من قضاء لا يخلو
وقال في آخره عتق يعق
لانه نوى بما هو صريح العتق
لاستحسان التام بالوصف المذكور
هذا هو حقيقة تفتقير الحق
فيما يثبت من حقيقة تفتقير
لصفاً آخر مستقراً من انشاء
الاذا اساء حراً فاحاله يحرر
مراده الا اعلام باسمه هو
ابن فارس في القاموس

لما استدل بحالة منافية للاعتاق كان انكاره للاعتاق والقول للملكهم وكذا اذا قال العتق تحققت وانما يجوز جنونه فيكون القول قوله
ولكن فيه شرط ان لا يكون له جنونه كان ظاهره ان لا يكون له جنونه لو لم يكن ظاهره الا لیس كلامه وقوله هو لوجود الاستثناء والى حالة منافية
ش اى للاعتاق وهذا التحليل لمثل الفصلين اعني فصل عتق البالغ الاعتاق في حالة الجنون هم وكذا ش اى ولا يصح العتق هم لو قال
كل مملوك امكته فهو حراً اذا احتلت لانه ليس اهل قول منوم ش اى لان العتق لوجوب الجبر من الاقوال فان قيل النظم ذلك بل هو سهل له
الان ش اى ان مبيدا لوقوله الرق الرمة حتى لو ادعى العبد البيع حرته الاصل السبع وعدها حرياً لان العتق هو مبيد صاحب اليد وقراره هو كونه
موبداً هم ولا بد ان يكون العبد في ملكه ش اى وقت الاعتاق وهو قول الجمهور وقال الكا لانه عتق عبد ابنه الصغير وليس له ان يعتق
عبد ابنه الكبير حتى لو عتق عبد غيره لا ينفذ ش اى انما قال لا ينفذ ولم يقل لا يصح ولا يجوز لان اعتاق ملك الغير صحيح ومفيد باجازه الملك
عنده لا لا ينفذ لغيره لاجازته لقوله عليه السلام ش اى لقول النبي صلى الله عليه وسلم لا تعتق فيما لا يملك ابن آدم هذا الحديث اخرج ابو داود
والترمذي عن عامر الاصل عن عمر بن حبيب عن جده قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تذر ابن ادم فيما لا يملك قال الترمذي عبد
حسن صحيح هم واذا قال العبد بغيره انت حر او عتق او حراً او قد حررتك فقد اعتق نوى العتق اوله نوى لان هذه الالفاظ
مستحقة في ش اى في الاعتاق والاختلاف فيه الا انما استعمله عاوداً فافهم في ذلك عن النية ش لان هذه الالفاظ مستحقة في الاحتياج
الى النية هم والوضع ش اى وضع هذه الالفاظ هم وان كان في الاخبار ش في الاصل لانه صورة الاجابة فقد جعل اى هذا الوض
هم انما وفي الصفات الشرعية للحاجة ش اى لما جاز الناس هم كفاي الطلاق ش فان لقوله انت طالق اجاز في الاصل ولكنه جعل
انشاء لما جاز الناس عليه ش اى وكفاي البيع فان قول البالغ عتق وقوله المستر ش اى شريه اجاز في الاصل ولكنه جعل انشاء
هم وغيره ش مثل الابارة ونحوها هم ولو قال عتيت به الاجاز ش اى لو قال قصدت به اى لفظ من الالفاظ المذكورة الاجاز هم
بالاطل ش اى بالكذب هم او انه حر من العمل ش اى او قال قصدت به انه حر من العمل اى الاستعانة في عمل هم لما صدق وانه
اى فيما يمانية ومن الله تعالى هم لانه تحيلهم ش اى تحيل قصده باعتبار وضه الاصل هم ولا بد من قضاء ش اى ولا يصح
من حيث القضاء هم لانه خلاف الظاهر ش لان الظاهر ان انشاء واثبات امر لم يكن هم ولو قال ليا حراً عتيت يعق لا
فما به اهورج في العتق هم وهو ش اى انما هم لاستحسان النادى بالوصف المذكور ش وهو الحرة هم هذا هو حقيقة ش اى
حقيقة النادى بما هو موصوف لوجوبهم فحقته تحقق الوصف فيه ش اى تحقق هذا الوصف فيه وهو الحرة هم وان ثبت من جهة ش
اى وان الوصف وهو الحرة يثبت من جهة النادى هم فحقته ش اى ثبوت الوصف هم تصديقاً له ش اى كلامهم هم
ونقطة من اجبت ش اى في سنة يا بنى يا بنى هم الا اذا ساء حراً ش اى استثناء من قول العتق الا اذا ساء عتقهم ثم نادوا
يا حراً فانه لا يعق هم لان مرادوا اعلام باسمه هو القبة به ش فلكون انشاء الحرة هم ولما نادوا بالفارسية بازاوش ففتح الهمزة

انما

وبالاولى المحقة وبالاولى المملوكهم وقد قبله بعض اى والمال انه قد قبله بعد وهذا اللفظ هم قالوا ش اى قال الشيخ هم متفق وكذا حكم
ش اى اذ نادوا بقوله يا حراً وقد ساء اذ العتق هم اذ ليس فيه نداء باسمهم ش اى لانه لم ينادهم باسمهم هم فعبارة اخبار العتق
ش اى الحرة لانه نوى العتق وضع اللفظ واذا قال بعد ما نادوا وش اى قال الشيخ فيه قال بعض المتفق وقال بعضهم العتق هم
قال الفقيه الجليل ش اى لانه اذ قيل ان يوروا العتق واذا قيل ان يوروا العتق ولا بد ان يوروا العتق هم وكذا حكم ش
اى وكذا حكم ش اى هم لو قال ركبوا وجهاً وقبلك او قبلك او قبلك او قبلك هذه الالفاظ يبرهان عن جميع البدن
وقد مر في الطلاق ش اى انما اذا قال ركب طالق او وجهاً طالق وقوله فيه في كتاب الطلاق هم وانما ش اى الاعتاق هم
الى خبر ش اى ش اى كالفعل والثلث وما ش اى ش اى في ذلك الخبر ش اى يقع العتاق في ذلك الخبر ش اى ثم يوروا الى ش اى
كن اعني بعض جارية هم وسياتيك الاختلاف فيه انما ش اى يريده الاختلاف في جري الاعتاق عندى حنفية ومالكية
على ان لا يوروا ش اى انما ش اى وانما ش اى وانما ش اى لان اضافة الاعتاق هم الى جزء معين لا يبرهن عن الملك كالميراث وانما ش اى
فانما لا يبرهن عن البدن هم يقع عندنا خلافاً لثانيه من الله ورضاه الله والافاضة الحكم فيه ش اى في الاعتاق هم كالكلام
في الطلاق وقد بينا ش اى في باب اتياع الطلاق وفي المتفق قال بعد ذكر حر عتق لو قال فربك حر عتق كالكلام
لا يعق لان فيه لا يبرهن عن جميع البدن بخلاف الامه ولو قال لامة فربك حر عتق في المحيط لو قال فربك حر عتق
حر او قال لامة ذكر ابن سامة ان عتق كالفرد وقيل لا يعق وهو الاصح وش اى لو قال عتقك حر عتق كالميراث وقيل عتقك كالميراث
ولو قال ساءت عتق وفي الدوم روايتان هم ولو قال الملك لي عليك نوى الحرة يعق وان لم يوروا العتق ش اى لان من لا يملك
وفعل اى هم لا يحتمل ان يوروا الملك لي عليك ش اى في عتقك فاما يمين احدهما والابا لانية ش وكذا لا يوروا الملك
وقيل فيه روايتان لو قال بعد ما نادوا يا بنى العتق لامة صادق وفي الميراثاني قال بعد عتقك العتق وقيل عتق
بالنية والحق الاول ولو قال العتاق عليك عتق ولو قال عتقك على واجب العتق بخلاف الطلاق لانه جوب الوقوع ولو قال نصبر فدا
عتق من عتاق الى العتق ولو قال تقوم حراً فعتق العتق في الحال ونقل صاحب الاجناس عن نوادر ابن سامة عن محمد لو قال لملكك انت عتقك
لا يكون عتق كالميراث لان يدعيه قال في خلاصة الفتاوى ليس له ان يتخير فان مات لا يرث بالولاء وان قال المملوك لبعثك المملوك
فقد كان مملوكاً وقال فيه ايضا وكذا لو قال هذا ببس بعد بيعه ليعتق هم قال ش اى القديري هم وكذا كناية العتق
ش اى وكذا يقع بها العتق اذا وجدت النية والافلام وذلك ش اى انما في قوله القديري هم ش اى قوله عتقت من
ولا يوروا لى عليك لا يسيل لى عليك قد طليت سبيلك لان تحيل الخرج عن الملك تغاية السيل البيع والكنية لا يحتمل العتق فلا بد من النية
ش اى ش اى لو قال في الحقيقة في قول لا يسيل لى عليك ان نوى العتق وان لم يوروا العتق في القضاء لانه لفظ ش اى لو قال

وقد لقيه بالحرة قالوا العتق
وكذا عكسه لانه ليس
باسم طه فيجوز اخبارا عن
الوصف وكذا لو قال ركب
حر او وجهاً او قبلك
او بدلك او قال لا مسته
فربك حر لان هذه الالفاظ
يعبر بها عن جميع البدن
وقد مر في الطلاق وان
اضافه الى جزء ش اى يقع
في ذلك الجزء وسياتيك
الاختلاف فيه انشاء الله
وان اضافة الى جزء معين
لا يعبر به عن الجملة كاليد
والرجل لا يقع عندنا خلافاً
للسانعة وهو الكلام فيه كالكلام
في الطلاق وقد بينا لو قال
لا ملك لي عليك ونوى
الحرة عتق ان لم يوروا العتق
اراد اطلاق لي عليك كالميراث
ويحتمل اني اعتقك فلا يبرهن
احدهما مراد الابا لانية قال كذا
لنايات العتق ذلك مثل قوله
خرجت منك ولا يحيل عليك
لى عليك قد خلت سبيلك
يحتمل في السبيل المحرم عن الملك
وتحتل السبيل بالنية كناية
بالعتق فلا بد من النية

هم والمولات في الدين من ايقال بولي المولات وصورة المولات حرا قتل ان لم يمتنع لانه لم يعقل عنه بقوله لا تزنت
 مولاي ترثني اذ انت قتل او جئت ايقال الا فربما نكح القاتل مولاي لم يرث منه اذ انت قتل عن اذ جئت هم والاعلى ش
 المولى الاعلى وهو الذي يمتنع هم والاسفل في المناقضة في قوله نعم عليه نعمت والاعلى في قوله نعمت معان ذكره في
 انه يمتنع في ثلث وعشرين معنى ذوا عليه غيره وما ذكره المصنف هو المشهور منها ائتمنه المذكورة وتطلق على الرب المالك العبد والمنعم
 والمنعم عليه غير اعتاق والعبد والحب البائع والجار والحليف والغير المعقل والمولى والوارث وابن الاخت والشريك الموضع الذي
 يكون فيه الرب السائل لكن المعاني البعيدة لا يعرفها كل احد ولا يخطئ بال سيد العبد فلا اعتبار بها فمتعين ما ذكره المصنف هم الاله تعالى
 ش اي غير معين المولى الاسفل هم فصار كما سمعنا من ابي عبد الله اش اشار به الى وجه كون الاسفل كما سمعنا من ابي عبد الله ان المولى
 الاسفل يمتنع بكونه عاود ش اراد به لا يجوز ان يكل المولى في قوله يا مولاي على النعمة لان المولى الذي يمتنع به ما دونه هم وللعبد نسب
 معروف ش اراد به انه لا يكل ان اراد به ابن العم لا على خلاف ذلك فتعني الاول هو محمد علي السلام فالتعني الثاني ش اي في قوله
 وهو جوابه على ابن العم واما الثالث نوع مجاز ش اراد به المولى في الدين لان المولى مشتق من المولى وهو القريب فالتعني الثالث
 والعربي من حيث الحقيقة والاسم حيث النسب لان نسب المولى من حيث الدين واما ما رواه فيهم الكلام في قوله نعمت
 الاسفل فقال الا تراه في سائر الكلام حقيقة اذ لم يكن الجواز اذ كان مرادنا السلام على ان نقول لفظ المولى مشتق من اعتاق
 الحقيقة واحدة فالتعنين الاسفل مع تعني به بان لم يرده بل اراد به تعني اخر انتهى فالتعني في كلامه نظر لان المصنف يمنع الاشراك
 بل صرح به في ذكره في خمسة معان فتمين انه ما كان يعلم ذلك على معنى منها غير المولى الاسفل فمتعين لذلك هم والاضافة الى العبد ش
 يعني في قوله يا مولاي هم ينافي في قوله نعمت ش اي في كون العبد متوقفا على كونه اسما لا على كونه حرا على ان المولى الاعلى لا يعرف
 العتيق مولاهم فمتعين المولى الاسفل ش وهو العبد الذي نعم عليه بالعتق كما ذكرنا فاذا كان كذلك هم فالتعني بالقرع
 ش في اتياع العتيق بدلالة المال في المحام هو كونه عبا هم وكذا لو قال لامة بزه مولاي لما يباش ش اي لما يباش من الديل
 في قوله يا مولاي هم ولو قال نعمت ش اي لو قال القائل المذكور قصدت بقولي يا مولاي هم المولى في الدين او الكذب
 ش بالنسب اي او قال نعمت به الكذب يصدق فيما بين وبين الله تعالى ولا يصدق في القضاء والخاصة الظاهر ش اي
 ظاهر الكلام هم واما الثاني فنحن عطف على قوله اما الاول واراد الثاني في قوله يا مولاي هم فلا لما تعين الاسفل مراد ش اي
 لما تعين المولى الاسفل حال كونه مرادهم التحق ايجز ش الدال على الاعتاق هو بال لفظ العير يعتيق بان قال يا مولى فقلت لامة
 بهذا اللفظ ش اي بقوله يا مولاي هم قال زفر العتيق في الثاني ش اي في قوله يا مولاي هم لانه يقصد به الاكرام بمنزلة قوله يا سيد
 اباي ش وقال في الفتاوى الصغرى اذا قال يا سيدى اباي المولى العتيق لا يعتيق واذا نوى من محمدا وانيان

والمولات في الدين ولا اعلى
 ولا اسفل في الصفة المعتبرة
 الاسفل فصار كلهم مخلصا
 وهذا لان المولى لا يستصير
 مملوكا كعادة وللعبد نسب
 فينتقل الاول والثاني والثالث
 لزوج مجاز والكلام حقيقة
 والاضافة الى العبد ش اي كونه
 مصفا فمتعين المولى الاسفل
 فالتعني بالضمير وكن اذا قل لامة
 هذا مملوك طابيتا ولو قال
 غشيت به المولى في الدين والكذب
 يصدق فيما بين وبين الله تعالى ولا يصدق
 في القضاء والخاصة الظاهر لانه في قوله
 تعين الاسفل مرادهم التحق بالضمير
 باللفظ الصريح يعتيق بان قال
 يا مولى يعتيق فكذا لامة بهذا
 اللفظ وقال زفر لا يعتيق
 في الثاني لانه يقصد به
 الاكرام بمنزلة قوله يا سيد
 اباي

هم فاما الكلام في حقيقة ش اراد ان الاصل استعمال اللفظ بحقيقة هم وقد امكن العمل به ش اي بقوله هذا المولى العتيق لان معنى قوله
 يا مولاي هو عليه والماء العتاقه فمتعين الاسفل هم بخلافه ان كان المولى بولاي سيدا اباي لاني ليس فيه ما يدل على العتيق وهو معنى قوله لامة
 فيه يمتنع العتيق فكان كرا محض ش وبه لا يحصل العتيق وفي الروايات قال يا سيدى ابيد ان نوى العتيق عتيق وان لم يوقيل يعتيق
 وقيل العتيق قول يعتيق في يا سيدى والخيار انه لا يعتيق وفي الحادي قال الحسن بن ابي مطيع يعتيق بقوله يا سيدى العتيق بقوله يا سيدى قال ش
 العتيق فيها الالبانية وفي النماية قال القاضي العتيق قال والذي اراد كناية هم ولو قال يا بني اباي العتيق لان لامة والاعلام لامة
 ش لنتج الدال لامة اذ به ما يقع اللفظ لامة اذ كان ش اي الذي قاله هو بوصف كين اثباته من جهة ش اي اثبات ذلك
 الوصف من جهة السادى هم كان لتحقيق ذلك الوصف في السادى ش لنتج الدال هم استغنى ش اي لامل استغناهم بالوصف
 بالضمير نحو قوله يا مولى يا مولى ش يعني عند قوله لامة باللفظ الصريح يعتيق بان قال يا مولى لامة بوصف لا يمكن اثباته من جهة
 كان للاعلام المجرود دون تحقيق الوصف فيه لانه ش اي لتحقيق الوصف واراد بوصف البنوة والاخوة ونحوهما من الابوة
 هم والبنوة لا يمكن اثباته بحالة لامة من جهة لامة لو انشئت من غيره لكون ابنا لامة لامة ش فاذا كان كذلك هم فكان ش قوله
 يا بني هم مجرودا لامة ش في ظاهر الرواية هم ويرد على ابن حنيفة شاذ انه يعتيق فيها ش اي في قوله يا بني ويا مولى قال في منته
 الفتاوى اذا قال لعبد يا بني روى الحسن بن علي بن حنيفة انه يعتيق هم والاعتماد على الظاهر ش اي على ظاهر الرواية
 وهو الذي ذكره القدرى وهو المذكور في الفتاوى لنفسه هم ولو قال يا ابن ش فتمت الاضافة على صورة السادى المجرود
 هم العتيق لان الامر كما اخبر ش لامة صادق فيها اخبر فانه ابن ابي ش اي ابن والده هم وكذا ش اي وكذا العتيق هم اذا قال
 يا بني اباي لامة لامة تصغيره لابن وابنته من غير اضافة ش الى اباء الحكمهم والامر كما ذكر ش لان التصغير قد يكون للامراء والملك
 قال الكاكي والاحسن ان يقال قد يكون المشقة والرحم هم وان قال لامة لامة لامة شاذ انه يعتيق فيها ش اي في قوله يا بني
 ما ل القدرى والمعنى انه اذا قال لعبد اباي لامة لامة شاذ انه يعتيق فيها ش اي في قوله يا بني ويا مولى قال في منته
 او قال يا مولاي عتيق عليه عن ابي حنيفة هم وقال لا يعتيق ويقول الشافعي هم ش اي لا يعتيق
 ويخبر الشافعي هم ان كلام ش اي ان كلامه بانه حال تحقيقه ش اي ان كان محال ان يولد من الاسف واما اذا كان محال لامة فهو مخلصا
 ش فلا يعتيق فان قلت لم يعيى الى الجواز قلت اذا كان محالا بحقيقة لامة مجازا وهو الحرة لان الجواز خلف على الحقيقة
 فاذا لم يتصور الاصل لم يتصور الخلف فصار هم كقولك اعفك قبل ان تطلق او قبل ان تخلق ش بالخطاب على مينة الجور تصو
 الاصل شرط الصحة الجواز الا ترى انه اذا قال لعبد اباي لامة لامة شاذ انه يعتيق فيها ش اي في قوله يا بني ويا مولى قال في منته
 يولد له لكن لم يثبت حكم الاصل لانه هو ثابت النسب من الغير قال في شرح الاقطع فرق ابو يوسف ومحمد بن معروف في نسب

قلنا الكلام بحقيقة وقد
 امكن العمل به بخلاف ما ذكره
 لانه لا يبي فيه ما يمتنع العتيق
 فكان كرا محضا ولو قال
 يا بني ويا مولى لم يعتيق لان لامة
 لا علم لامة لامة اذ كان
 بوصف يمكن اثباته من جهة
 كان لتحقيق ذلك الوصف
 في السادى المستغنى بالوصف
 المخصوص كان قوله يا مولى
 بينا واذا كان لامة بوصف
 لا يمكن اثباته من جهة كان
 للاعلام المجرود دون تحقيق الوصف
 فيه المتعذر والبنوة لا يمكن
 اثباتها بحالة لامة من جهة
 لامة لو انشئت من غيره لكون
 ابنا لامة لامة ش فاذا كان
 كذلك هم فكان ش قوله
 يا بني هم مجرودا لامة ش في
 ظاهر الرواية هم ويرد على ابن
 حنيفة شاذ انه يعتيق فيها ش
 اي في قوله يا بني ويا مولى
 قال في منته الفتاوى اذا قال
 لعبد يا بني روى الحسن بن علي
 بن حنيفة انه يعتيق هم والاعتماد
 على الظاهر ش اي على ظاهر
 الرواية وهو الذي ذكره القدرى
 وهو المذكور في الفتاوى لنفسه
 هم ولو قال يا ابن ش فتمت
 الاضافة على صورة السادى
 المجرود هم العتيق لان الامر
 كما اخبر ش لامة صادق فيها
 اخبر فانه ابن ابي ش اي ابن
 والده هم وكذا ش اي وكذا
 العتيق هم اذا قال يا بني
 اباي لامة لامة تصغيره لابن
 وابنته من غير اضافة ش الى
 اباء الحكمهم والامر كما ذكر
 ش لان التصغير قد يكون للامراء
 والملك قال الكاكي والاحسن ان
 يقال قد يكون المشقة والرحم
 هم وان قال لامة لامة لامة
 شاذ انه يعتيق فيها ش اي في
 قوله يا بني ما ل القدرى والمعنى
 انه اذا قال لعبد اباي لامة
 لامة شاذ انه يعتيق فيها ش
 اي في قوله يا بني ويا مولى
 قال في منته او قال يا مولاي
 عتيق عليه عن ابي حنيفة هم
 وقال لا يعتيق ويقول الشافعي
 هم ش اي لا يعتيق ويخبر
 الشافعي هم ان كلام ش اي ان
 كلامه بانه حال تحقيقه ش
 اي ان كان محال ان يولد من
 الاسف واما اذا كان محالا
 لامة فهو مخلصا ش فلا
 يعتيق فان قلت لم يعيى الى
 الجواز قلت اذا كان محالا
 بحقيقة لامة مجازا وهو
 الحرة لان الجواز خلف على
 الحقيقة فاذا لم يتصور
 الاصل لم يتصور الخلف
 فصار هم كقولك اعفك قبل
 ان تطلق او قبل ان تخلق
 ش بالخطاب على مينة
 الجور تصو الاصل شرط
 الصحة الجواز الا ترى انه
 اذا قال لعبد اباي لامة
 لامة شاذ انه يعتيق فيها
 ش اي في قوله يا بني
 ويا مولى قال في منته
 يولد له لكن لم يثبت
 حكم الاصل لانه هو ثابت
 النسب من الغير قال في
 شرح الاقطع فرق ابو
 يوسف ومحمد بن
 معروف في نسب

ولا حنفية ولا انه كلام محال
بحقيقة لكنه صحيح مجاز
لانه اخبار عن حريته محي
ملكه وهذا لان النبوة في الملك
سبب حريته اما المجاز او صلة
للحرية واطلاق السبب في الادة
السبب مستجاب في اللغة مجاز
لان الحرية كلمة للنبوة
في المملوك والمشاورة في وصف
لازم من طرق المجاز على ما روي
فيقول عليه عزرا عن الاصل
مجازا من اشتد به لانه
لا جمل في المجاز متعلق بالغة
وهذا مجاز من اذ اذ
لغيره فحدث يدك فاعلم
صحيحين حيث لم يجعل
مجازا عن الاثر بالمعنى
وان كان المقصود سبب الوجوب
المال لان المقصود سبب
لوجوب مال مخصوص وهو كونه
وانه يخالف مطلق المال في
الوصف حتى وجب على العاقلة
في سنتين لا يمكن اثباته
بدون المقصود واما ما في
ليس بسبب

فيكون من الاول شيئا ثانياً بان محروفي السبب يجوز ان يكون ابنه من الزاد من ملك ابنه من الزاد متعلق عليه والابى حنفية انه شمس
ان هذا الكلام محال بحقيقة لكنه صحيح مجازا لانه اخبار عن حريته محي
لان النبوة في الملك لحرية لان النبوة في الملك لا وجوب له في الملك الا وجوبه في الملك لا وجوب له في الملك الا وجوبه في الملك لا وجوب له في الملك
طريق من طرق المجاز اما ما جاء في الخبر ان النبوة في الملك لا وجوب له في الملك الا وجوبه في الملك لا وجوب له في الملك الا وجوبه في الملك
وارادة لسبب مجاز في اللغة مجازا من اشتد به لانه لا جمل في المجاز متعلق بالغة
على عرف شمس في الامور غيرهم فمحل عليه عزرا عن الانباء شمس اي فمحل قوله هذا اني على المجاز وهو لحرية تصحيا الكلام من مجازات
اما استشهد شمس على حقيقة المجاز هو قوله اعتقك قبل ان اخلق هم لانه لا وجوب له في المجاز من لانه لا يتصور ان يكون الاتفاق قبل الاختلاف
اسلاما فلم يوجد السبب فمقتضى الانباء شمس اي الفاء من ان الكلام هم وهذا مجازا من ان ما اذا قال غيره شمس هذا جواب على افعال لو كان
فكر صحة لازم من وارادة الملازم مجازا من ان لم يكن الحكم متصورا وجوب عليه الاش في الصورة المذكورة لان القطع خطأ وسبب
وجوب المال فيكون قوله قطع يدك مجازا عن قواك على ثمة آلاف درهم فالملزم بطلان الملازم ومثله فاجاب بقوله مجازا من ان
اخرهم قطع يدك فمجازا من حيث لم يجعل مجازا عن الاقرار بالمال والقرائن شمس اي المال المطلق عن القطع لان القطع انما يكون
سببا لوجوب مال هو ارش وهو مخالف لوجوب مطلق المال كما كان القطع سببا لوجوب المال شمس وهو مغل في حقه اي وان كان القطع خطأ
فيكون سببا لوجوب مال هم لان القطع خطأ سبب لوجوب مال مخصوص وهو ارش وانه شمس اي وان المال المخصوص هم مخالف مطلق المال
في الوصف شمس وهو ارش ثم فمحل قوله فمحل شمس اي المال لان اني هو الارش على العاقلة في ثمن ثمنه مستند لانه قال
الانما قال كذا كان عليه بطلان في وقال الحكمي والاراضي صحيح وقال الاراضي لان الكلام وقع فيما اذا اقر بقطع الواحدة
وارش قطع اليد الواحدة من حيث الية شمس الارش اذ اراد على ثلث اليد يكون في ثنتين على العاقلة الثلث في السنة الاولى والثلث في
في السنة الثانية وما زاد على الثلث فالثلاثان في سنتين وما زاد في السنة الثالثة قال في بعض النسخ في سنتين بل في سنة واحدة
اثباته شمس اي اثبات الارش هم بدون القطع في لوجوبه اليد هم واما ما في ثباته شمس اي والذبي لكن اثباته وهو عبارة عن مطلق
المال فمقطع ليس بسبب لشمس فمحل الاقرار بقطع اليد مجازا عن الاقرار بقطع المال على ان قطع اليد خطأ وسبب لوجوب المال
على العاقلة فمحل مجازا عن الاقرار بوجوب المال لكان هذا اقرار بوجوب المال على العاقلة والاراضي على الغير باطل ولا يكون ان يجعل
اقراره بائنه من اليد لان لايته قطع اليد وجوب المال سبب على العاقلة فاجاب المال فمحل على واحد من العواقل لا يكون لارائه
قطع اليد فلا يصح المجاز ولا انما انما مجازا من ان كان بمنزلة حرج ليقع بر على وجه لم يمت له اثر فلا يتعلق به حكم بعد ذلك لانه لو ثبت
بحقيقة البرج فمحل في المجاز اولي شمس لاني حنفية في قوله هذا اني طريقان احدهما انه بمنزلة التحرير اجزاء مجازا بطريق

الاراضي

الطلاق سبب على السبب فمحل هذا لا يكون الام ام ولد او كانت في ملكه لانه ليس يتوهم الكلام ابتدائية في امواله والطريق الآخر
اقرار البرية مجازا لانه قال متعلق على من بين ملكه فان القوة في المملوك سبب الحق هو الامام ولذا قال في كتاب الاكراد اذ اكره على ان يقول
هذا اني لا يعق الاكره عليه والاكره منج صحة الاقرار بالحق لاصحة التحرير ابتداء فمحل هذا نصيب البرية ام ولد ام ولد ام ولد ام ولد
هذا جواب على افعال اذ اقر بقطع اليد لا ثبت المال مجازا لان مطلق المال مخالف لاصحها هو الارش فمحل الحرية والثانية النبوة
تختلف الحرية الثانية بالنبوة في كونه ماصيا للمعرب فلم يكن اثبات الحرية مجازا للنبوة كما ثبت في وجوب المال مجازا لقطع اليد فاجاب
بقوله اما الحرية فلا تختلف ذنا وكما هي من حيث الذات وهو زوال الرق ولا وجوب الحكم وهو مصلية لتقصير الشهادته والولايات فكانت
الحرية سواء في افعال الاراضي لان الحرية عبارة عن زوال الرق وهو شمس واحد لا يختلف بالاضافة الى النبوة وغيره او ملكه فمحل
الملكية ودفع ملك الغير الامانة قد توصف بكونها مصلية الرحمة واجبة على التقريب وذلك لا وجوب نوعها كالحرية الواقعة في العاقل الباطل
حيث يقع بملكية تيرت عليها اذ الشهادته والولاية والامانة بملكية الحرية الواقعة في الطفل والمجنون فانما لا وجوب هذه الالية
مع هذا لا يقال انها تمت فكذا هنا فلا يمكن الحرية مختلفة هم فاكمل جاب شمس اي جمل قوله هذا اني هم مجازا من شمس اي عن الحرية
على ما روي التناق او المذكور ولو قال عن ايمان من هم ولو قال هذا اني او اني ومثله لا يولد لثما فمحل الخلاف من المذكورين
في حنفية ومما جزم لما بينا شمس لشمس الجاهل من في قوله هذا اني هم ولو قال اني غير مجازا من جمل هو على الخلاف وقيل التعق
بالاجماع لان هذا الكلام لا وجوب له في الملك شمس من نبوة او حرية ام ابواسطة وهو الاب وشمس اي الواسطة هم غير ثابتة
في كلامه فمحل مجازا من المجاز شمس وهذا يشير الى ان الواسطة لو كانت مذكورة مثل ان يقول هذا جدي البواقي شمس
هم بخلاف الابوة والنبوة لان لهما موجب في الملك بلا واسطة شمس فيجملان مجازا لحرية ولو كان يولد لثما او صدق ثابت
فذلك متعلقا عليه هم ولو قال هذا اني لا يعق في ظاهر الرواية وعن في حنفية ان يعق شمس في رواية الحسن عنه هم ووجه التبيين
ما بينا شمس اما وجه رواية التناق فاذا ذكره بقوله وهذا لان النبوة في المملوك سبب الحركة الى آخره فمحل ذلك هم الاخرة في الملك
توجب التعق واما وجه رواية عدم التعق فمحل في سنة الجدل لان هذا الكلام لا وجوب له في الملك الابواسطة وكذلك هم انما
لا يكون الابواسطة الاب والام لانها عبارة عن سبب او حرمة وهذه الواسطة غير مذكورة ولا موجب لثمة الكلمة
بدون هذه الواسطة وقال في البسوط ان خلاف الرويتين في الاخ انما كان اذ اكره مطلقا بان قال هذا اني واما اذا ذكر
سقيدا وقال هذا اني واني فمحل من غير ترد ولما ان مطلق الاخرة شمس كانه يراو بها الاخرة في الدين قال الله تعالى انما
المؤمنون اخوة وقد يراد بها الاستواء في القبيلة قال الله تعالى والى ما وانا هم هو او قد يراد بها الاخرة في النسب المشرك
لا يكون حجة فان قيل النبوة ايضا تختلف بين نسب فمحل التناق بطلاق قوله هذا اني اجيب بان النبوة من الرضا

اما الحرية لا تختلف ذنا وكما
فامكن جعله محالا
ولو قال هذا اني
ومثله لا يولد لثما
فمحل هذا الخلاف
لما بينا ولو قال اني
صغير هذا جدي قيل
هو على الخلاف وقيل
لا يعق بالاجماع لان
هذا الكلام لا وجوب له
في الملك الابواسطة
وهو الاب وشمس
ثابتة في كلامه متعلقا
بجعل مجازا من المجاز
مخالف لابوة والنبوة
لان لهما موجب في الملك
من غير واسطة ولو
قال هذا اني لا يعق
ظاهر الرواية عن حنفية
انه يعق ووجه
الروايتين ما بينا

[illegible][illegible]

بمنه ما لم ينس الانساب لنفسه تقديره قاله من قوله والمنافاة تتحقق بينهما لان طبع ماء الرجل حار وطبع ماء المرأة بارد وبهنا منافاة
 لا صلاية واما المرأة في سقوفه ويزاد قوة واما الرجل في غير سقوفه فيكون سفلوا بانهما واما قال الاكل والمنافاة تتحقق فيهما
 التبرج يتحقق اليه بعد التعارض وتقريره التعارض وهو لان المنافاة تتحقق فانه لا يعبر جانب الام كان ملكا السيد او ان يعبر جانب
 الاب لا يكون ملكا السيد فثبتت المنافاة بخلاف الولد من المولى فانه المولى اى جانب اعبرهم والزوج قد رضى به بش اى بى
 الولد هذا جواب عما يقال انما يعبر جانب المرأة حتى يكون الولد ملكا للمولاه انما يعبر الجانب الغرض في بيعه وما تقرره الجواب ان الزوج
 قد رضى برفق الولد حيث اقدم على تزويج الامه فان الولد يرق به وفيه نظر لان العلم يكون الولد رقيقا تزويج الامه انما
 يكون بعد ثبوت هذا الحكم في الشرع وكلامنا في شرعية خلاف ذلك المعذور لان المولاه رضى به بش اى لان المعذور لما تزوج الامه
 بلا علم لم يرض باسقاط نفقة فصار ولده حرا بالقيمة نظر الجانبيين هم وولد الحرة حر على كل حال ش اى سواء كان زوجا حرا او عبدا
 هم لان جانبها راجع فيقيسها ش اى فيقيسها الولد ثم وصف الحرة ش ليعني يكون حرا كمنه في المملوكية ش فيكون ملكا
 وهذا لرجحان جانبها بسبب الحرية فيقيسها الولد في المملوكية كمانى الرق هم والمرقوتية ش عطف على ما قبله اى يتبعها في المرقوتية
 ايضا هم واما الولد ش ليعني اذا تزوج المولى امه ولده من رجل يكون الولد في حكم امههم والتدبير ش ليعني اوزاج تدبير
 من رجل يكون الولد في حكم امههم والكتابة ش ليعني اذا كانت المولى امه ثم ولدت دخل الولد في كتابة الامه كما قال
 الكاكي اور ويزين المصلين ليعني المملوكية والمرقوتية تغايرها من حيث الكمال المنتقدان فان في المدبرة وامه الولد الملك كامل والرق
 ناقص في الكتابة على كماله لان المملوكية عامه كونه في عامه غير المرقوتية خاصة ش وفيه من المملوكية في العامه لان المرقوتية
 والامه الانسية والطبا لا يجوز في الانسية ولو كان الولد بين الوثني والاسبي وكانت الامه وشيئة لا يجوز وان كانت اسية يجوز لما
 ان الولد تابع لامه فيما كان في فتاوى الوفاي انتهى وقال الا تراه ش قال بعضهم في شجرة انما ذكره في المظنين تغايرها
 الى اخره اذ ذكره وفيه نظر لان الرق لا يخلل التجزى وبرز اصحابنا في اصول الفقه والاحتيل التجزى كيف يقبل النقصان انتهى
 وقال الكاكي ثم الولد يتبع الام في الرق والحرة واما مملوكية الولد والكتابة وفي التدبير وفي المنهاج ان ولدت المدبرة من
 نكاح اوزنا لا يصير ولدا مدبرا على المذهب وان دبر لخال صار مدبرا على المذهب عن احمد وجابر بن زيد وعطاء لا يتبعها ولدا
 في التدبير حتى لا يتحقق بموت سيد او الشاهد علم

باب العبد الذي اعتق بعضه اى هذا باب العبد بانفاة الباب الى العبد اى في بيان حكم العبد حال كونه يقيق
 بعضه ويقيق على مينة المجهول محله النفس على المال ويجوز قطع الباب عن الانفاة ويكون قوله العبد مبتدا يقيق بعضه خبر له
 في محل الرفع ولما فرغ من بيان اعتاق الكل شرع في بيان اعتاق البعض اخره عن ذلك لان ذلك يتحقق عليه في مختلف

والسود
 حده
 مخلوق له
 المخرج كان
 الولد مائة
 ودون الحرة
 حر على كل حال
 لان جانبها
 راجع فيقيسها
 في وصف
 الحرية كما
 يتبعها
 في المملوكية
 والمرقوتية
 والتدبير
 وامية
 الولد
 والكتابة
 باب
 العبد
 يقيق
 بعضه

والاصل عدم الاتقان اولان الاول كثير لو فزع فاستحق العتق يحمى واذ اعتق المولى بعض عبده شق ذلك العتق شق
 في النسخ اى زال ملكه عن ذلك البعض ولم يرد حقيقة اعتق عبدا في حقيقة وانما اربعة ثبوت اثره وهو زال الملك هم ليعني في
 قيمته لانه عندنا في حقيقة ش وهو قول الحسن البصري ويروى عن علي رضي الله تعالى عنه هم وقال لا يقيق كله واصل ش اى
 اصل الخلاف بين ابى حنيفة ومالك في ان الاعتاق تجزى عنه ش اى عند ابى حنيفة هم بيقين على اعتق ش اى يقصر
 اعتاقه على ما قدر اعتاقه هم وعند مالك لا تجزى وهو قول الشافعي فيما اذا كان للمالك ش واحدا او كان للعتق موصرا فعند ذلك
 قوله كقولهما اما لو كان المقتن موصرا بقي ملك الساكن كما كان حتى يجوز له بيعه وبيته وبقول الشافعي قال مالك واحد وقولهما
 قول قتادة والثوري والشافعي وروى عن عمر رضي الله تعالى عنه هم فاضافة ش اى اضافة الاعتاق هم الى البعض ش اى
 الى البعض العبد هم كاضافة الى الكل فلهذا يقيق كاش ش اى كل العبد والمراد من تجزى الاعتاق والمالك ان تجزى الكل
 في قولهم حكم الاعتاق وهو زال الملك بان يزول في البعض دون البعض وان تجزى الكل في قولهم الملك هو ان البعض ملكا
 لو امدوا البعض لآخر وليس معناه ان ذات الاعتاق او ذات الملك تجزى لانه معنى واحدا لا يقبل التجزى ليعني اى لى يوسف محمد
 وانما فمى من ان الاعتاق اثبات القس وهو ش اى القس هم قوة حكمية واثباتها ازالة سند اذ هو الرق الذي هو نصف حكمي
 وبها ش اى القس والرق هم التجزى ش فلهذا تجزى الاعتاق ايضا هم فصار ش اى الاعتاق هم كاطلاق ش فانما لا يجوز
 هم والعفو عن القصاص ش كذلك لا تجزى هم والاسية ش اى وكالاتيا وانه لا تجزى حتى لو استولد الامه اكثر
 نصبه كلها هم ولدهم لاني حنيفة ان الاعتاق اثبات القس بازاله الملك ش كما قالوا هم وهو ش اى الاعتاق ازالة الملك
 كما قال ابو حنيفة ليعني ازالة ملك تجزى ففصل لير والى كله الى القس والمظهر لانهم لما اختلفوا في هذا القس كان اجماعا منهم ان
 غير ذلك ليس بجزا وانما قال ابو حنيفة انه ازالة ملك لان الملك حقه والرق حق الشرح لان الشرح جعل ليعني عليه الرق جزا
 الكفر حيث استكتف ان يكون عبد الله تعالى فجعله الله عبده هم او هو حق العامة ش اى او الرق حق العامة ليعني يكون
 للتكفين على اقامته التكليف ليعني القاسمين ليتقنونه كما يتقنونه سائر الاموال فصار في حكمهم بمنزلة الجواهر ليعني لا يتقنونه
 هم وحكم التعريف ايدخل ش اى الذي يدخل هم تحت ولاية التعريف وهو ش اى الذي يدخل تحت ولاية هم ازالة حقه لا حق
 غيره ش لانه ليس له ولاية في التعريف في حق غيره هم والاصل ش حكم التعريف هم ان التعريف يقصر على موضع الانفاة ش اى
 موضع ليعني ان التعريف فيه والتعدي الى ما ورائه ش اى وراء موضع الانفاة هم فمردود عدم التجزى ش اى لعل عدم
 التجزى هم والمالك تجزى ش فزال ملكه عن البعض الذي اعتقه كما في البيع ش اذ ابيع غنصية بين العبد المملوك يزول ملكه عن البعض
 الذي باعه هم والمبتدئ ش كما اذا وهب نصيبه بين العبد المشترك لشركه يزول ملكه عن البعض هم فمضى على الاصل ش وهو ان

البيع والمبتدئ فيبقى على الاصل

واذا اعتق المولى بعض
 عبده فاعتق ذلك العتق
 وبيع في بقيقه قيمته
 لمولاة عند ابى حنيفة
 وقلا يقيق كله واصل
 ان الاعتاق تجزى منسدا
 فيقتصر على ما اعتق وعند
 لا يتجزى وهو قول الشافعي
 فاضافة الى البعض كاضافته
 الى الكل فلهذا يقيق كل واحد
 ان الاعتاق اثبات العتق
 وهو قوة حكمية واثباتها
 بازاله سند اذ هو الرق
 الذي هو نصف حكمي
 وبها لا يجوز
 والعفو عن القصاص
 ولا يبيح حنيفة لان الاعتاق
 القس بازاله الملك او هو
 ازالة الملك لان الملك
 والرق حق الشرح اوحى العا
 وحكم التعريف ما يدخل تحت
 المتعريف وهو ازالة حقه لا حق
 والاصل ان التعريف يقصر على موضع
 الاضافة والتعدي الى ما ورائه
 فمردود عدم التجزى فمضى على
 البيع والمبتدئ فيبقى على الاصل

[illegible]

فقر الرجل فان قيل ما ذكر من وجوب حيفته في مقابلة النفع هو باطل حجب بان النبي صلى الله عليه وسلم علم وجوب الشرط لانه عليه السلام
علق الاستحسان بفقر المعتقد وهو لا ينافي الاستحسان عند عدلان العلق الشرط لعقبة الوجوه عند الوجوه ولا لعقبة العدم عند العدم حاز
ان ثبت السعاية عند وجوب الدليل لان كان مبررا وقد وجد ذلك على ما ذكر من وجوب حيفته ثم اعتبر بآثار التيسير لا اعتبار بآثار التفتق
الذي يجب به عليه الضمان هو لآثار التيسير وهو ان يكسب المال في زينة نصيب الاخرش فاصلا عن لبوسه ونفقة نفسه ونفقة عياله
يسائر للفتاوش اى لآثار التيسير في ظاهر الرواية وبه قال الشافعي والكاظمي احمد وسن الشافعي من اعتبر بآثار نصيب حرفته الصفة وفي العيون
والاختار ظاهر الرواية لان بيش اى بآثار التيسير هم بعدل النظر من الجانبين بش اى من جانب العتق وجانب الشريك الساكن لان
مقصود العتق تحقيق القربة ومقصود الشريك حصول بدل حقه في التيسير ليس يحصل الامر ان خلاصته الى ايا النبي وهو معنى قوله تحقيق
اقتصده المحدث من القربة بش اى التقرب الى الله تعالى بالعتق هم وبالصالح بش اى وبالصالح هم بدل حق الساكن اليه بش اى بغير
نصيب من العبد وفي الحقيقة انما يعتبر القيمة في الضمان السعاية يوم الاعاق لانه سبب الضمان وكذا يعتبر حال العتق في لياره واعاؤه يوم
الاعاق حتى لا يسطر الضمان اذا عسر بعد لياره ولا ثبت الضمان اذا عسر بعد الاعاق في التمرامشي لو قال المعتقد اعتقت وانا
معه وقال الساكن بخلاف هذا اليه يوم ظهور العتق كما في الاجارة اذا اختلفا في انقطاع الماء وجريانه وان مات العبد قبل ان يتجار الساكن
شيا لم يكن التضمن العسر في رواية عن ابي حنيفة لان التضمن بشرط نقل الملك الى العتق وقد فات النقل بالموت في ظاهر الرواية عندنا
او ياخذ من شريكه لان الضمان واجب ولو باع الساكن نصيبه من المعتقد او ورثه عطف في القياس ان يجوز وفي الاستحسان لا يجوز
لان هذا ملك للمحال وهو غير محل له وفي طبعه فانه ضمان لو اعتق احد الشريكين في مرض موته وهو مبرر ثم مات الا يوجب ضمان العتق من تركته
وهو قول ابي حنيفة بل يسقط وعندنا لو يوجب من تركته لانه ضمان مطلق هم ثم التخرج على قوله ما اهرش اى التخرج على قوله ما اهر
اى التخرج السئلة على قول ابي يوسف ومحمد ظاهر معنى اذا علم ان هذه السئلة بمنته على حرفين اى مملين فالكل اهرش التخرج وهو على قولها
ظاهر لان الاعاق اذا لم يكن تجزا كان العتق وقعا في النصيبين جميعا وبياره والى من السعاية فوجب عليه الضمان انفق السعاية
هم فعدم رجوع المعتقد بانفسه على العبدش اى شريكهم لعدم السعاية بش اى لاجل عدم السعاية هم عليه بش اى على ابي
هم في حال لياره والولد للمعتق لان العتق كله من جهة عدم التجزى والما التخرج على قوله بش اى على قول ابي حنيفة هم فخير الاعاق
ش اى شريكهم بقيام ملكه بش اى ملك الشريكهم في الباقي الا الاعاق يخبرى عنه بش اى عذابي حيفته فاذا كان الاعاق
تجزى كان يملك الشريك في الباقي امامه بقتضين شرافع عطف على قوله فخير العتق اى فخير النصيبين هم لان العتق جان عليه فساد
نصيبه حيث ينش عليه البيع والهبه ونحو ذلك بش النصيب والوصية هم ما سوى الاعاق وقوله الجش اى قوله الاعاق كالنكاح
والكفارة والاستحسان والاستحسان على المضان اليه في قوله فخير الاعاق لكن قاله الامتزازى قال الاكل مطوف على قوله

ثم المعتز يسأل اليسير
وهو أن يملك من المال
قدر قيمة نصيب الآخر
لا يسأل الغنا لأن به
يعتدل النظر من الجانبين
يتحقق ما قصده المعتق
من القرعة واليصال بدل
حق السكك إليه ثم
التخريج من قولهما ظاهر
فعدم جرم المعتق بما
ضمن على العبد لعدم
السعاية في حاله اليسار
والولاة للمعتق لأن
العقق كله من جهته
لعدم التجزئ لما التزم
على قول فغير الاعتق
لقيام ملكه في البلية
إذا اعتلق يتجزئ
عنده والتضمين لأن
المعتق جلن عليه
بافساد نصيبه بحيث
امتنع عليه البيع الهبة
ونحو ذلك مما سوي
الاعتلق وتوابعه
ولا استسعاء

لما لا يرجع للعق بغيره على العبد
قام مقام الساكن بدار الضمان وقد
كان له ذلك بالاستعانة فذلك للعق
ولا أنه ملك بدار الضمان فمما لا يغير
كل الكلي من ذلك بعضه فذلك
يعتق الباقي ويستتبع انشاءه ولو كان
للعق في هذا الوجه لأن الحق
كل من حيث ملكه بدار
الضمان وفي حال افسار المعتق
انشاء معتق لمقام ملكه وإن شاء
استتبع له ما يولد له في الوجهين
لأن الحق من جهة ولا يرجع
المستتبع على الحق بل على الجاه
بيننا لا ينعى له كما عرفت
أو لا يقتضي دينا على المعتق إذا كان
لغيره فمما لا يغيره من المهرود إذا عتقه
الراهن للعق لا ينعى في رقبته
قد فكت أو يقتضي دينا على الراهن
فلهذا يرجع عليه وقول الشافعي
في المهرود له ما قال في المهرود
نصيا لساكن على ملكه يعلم بوجهه
لا وجه له فنعين للشريك لساكن
ولا إلى السعاية لأن العبد ليس بجاهل
ولا راض به ولا إلى ائتمار الكلي للضمان
بالساكن فنعين له ما يولد له قلنا
إلى الاستعانة سبيل لا يفتقر
إلى الجاهلية بل يبنى على اجتهاد السعاية
فلو حصل إلى الجاهل بين القوة الجاهلية
لما كان له وضعف السعاية لولا أن

والتعنين كذا قال الكافي وهذا الوجه لا يفتقر إلى التعنين
أما ما يوجب العتاق من غير التعنين كذا ذكرناهم لما بينا في
اعتبار العتاق عند الرجوع المعتق بغيره على العبد لا قام مقام الساكن بدار الضمان وقد كان له ذلك
السكوت الرجوع هم باستعانة العبد فذلك لأن المعتق العتاق لا قام مقام الساكن كما لم يرد إذا قتل في دار الضمان فنعين القيمة كان له
الرجوع على القاتل بغيره من ولائه شأى ولا لا المعتق هم ملك العبد بالضمان أشبهه فنعين جواب عما يقال معتق البعض كما سب
عند فنعين أن لا يملكه بالضمان كما لا يملكه بالقبول النقل من ملك إلى ملك فباب عنه بقوله لا يملكه إلا بالرضا والرضا هو من شئ شئت فنعين
لا يثبت قصد الوضمان لا يغيره فنعين هم أي فيصير المعتق كان لكل له شأى أي كل العبد له وقد عتق بعضه شأى أي بعض العبد
فذلك أن يعتق الباقي ويستتبع العبدان شهادة الولاء للمعتق في ذل الوجهين أي في وجه التعنين هم لأن المعتق كما حصل من جهة حيث ملك
بالضمان شأى من حيث أنه ملك العبد بالضمان فنعين السكوت هم وفي حال افسار المعتق بدار الضمان فنعين شأى أي في حال افسار المعتق بدار الضمان فنعين
السكوت يعتق هم ببقاء ملكه وإن شاء استتبع العبد لم ما بينا شأى أي بقاء ملكه وهو الولاء شأى أي للشراب الساكن هم
في الوجهين شأى أي في الاغواق والاستعانة في نصيبهم لأن المعتق من جهة شأى أي من جهة الساكن هم ولا يرجع المستتبع
بفتح العين اسم مفعول وهو العبد على العتق بدار الضمان فنعين فنعين قول ابن أبي ليلى وزفران عند ما يرجع العبد بدار الضمان
على المعتق كالعبد للمهرود إذا عتقه الراهن المهرود من الفرق لنا بقوله لا شأى أي لأن العبد لم ينعى فنعين شأى أي لأن
العبد بدار الضمان في نصيبهم فنعين من الفرق وهو فنعين فنعين شأى أي ولا يقتضي العبد بدار الضمان فنعين شأى أي لا ينعى
هم بخلاف المهرود إذا عتقه الراهن المهرود لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
يرجع عليه أي فنعين فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
في المهرود فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
لأن الوجهين فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
بجان ولا راض به شأى أي باعناق المهرود الرضى لا يفتقر إلى العلم والولي منفرد باعناقه بدون علمهم ولا إلى ائتمار الكلي
أي ولا راض به شأى أي باعناق المهرود الرضى لا يفتقر إلى العلم والولي منفرد باعناقه بدون علمهم ولا إلى ائتمار الكلي
أما ما يوجب العتاق من غير التعنين كذا ذكرناهم لما بينا في
اعتبار العتاق عند الرجوع المعتق بغيره على العبد لا قام مقام الساكن بدار الضمان وقد كان له ذلك
السكوت الرجوع هم باستعانة العبد فذلك لأن المعتق العتاق لا قام مقام الساكن كما لم يرد إذا قتل في دار الضمان فنعين القيمة كان له
الرجوع على القاتل بغيره من ولائه شأى ولا لا المعتق هم ملك العبد بالضمان أشبهه فنعين جواب عما يقال معتق البعض كما سب
عند فنعين أن لا يملكه بالضمان كما لا يملكه بالقبول النقل من ملك إلى ملك فباب عنه بقوله لا يملكه إلا بالرضا والرضا هو من شئ شئت فنعين
لا يثبت قصد الوضمان لا يغيره فنعين هم أي فيصير المعتق كان لكل له شأى أي كل العبد له وقد عتق بعضه شأى أي بعض العبد
فذلك أن يعتق الباقي ويستتبع العبدان شهادة الولاء للمعتق في ذل الوجهين أي في وجه التعنين هم لأن المعتق كما حصل من جهة حيث ملك
بالضمان شأى من حيث أنه ملك العبد بالضمان فنعين السكوت هم وفي حال افسار المعتق بدار الضمان فنعين شأى أي في حال افسار المعتق بدار الضمان فنعين
السكوت يعتق هم ببقاء ملكه وإن شاء استتبع العبد لم ما بينا شأى أي بقاء ملكه وهو الولاء شأى أي للشراب الساكن هم
في الوجهين شأى أي في الاغواق والاستعانة في نصيبهم لأن المعتق من جهة شأى أي من جهة الساكن هم ولا يرجع المستتبع
بفتح العين اسم مفعول وهو العبد على العتق بدار الضمان فنعين فنعين قول ابن أبي ليلى وزفران عند ما يرجع العبد بدار الضمان
على المعتق كالعبد للمهرود إذا عتقه الراهن المهرود من الفرق لنا بقوله لا شأى أي لأن العبد لم ينعى فنعين شأى أي لأن
العبد بدار الضمان في نصيبهم فنعين من الفرق وهو فنعين فنعين شأى أي ولا يقتضي العبد بدار الضمان فنعين شأى أي لا ينعى
هم بخلاف المهرود إذا عتقه الراهن المهرود لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
يرجع عليه أي فنعين فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
في المهرود فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
لأن الوجهين فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى

كتاب العتاق

أو قبل نصفه من ثمنه في نصيبه فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
لأن الاتقان فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
ببطلان الرجوع في نصيبه من ثمنه فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
أما ما يوجب العتاق من غير التعنين كذا ذكرناهم لما بينا في
اعتبار العتاق عند الرجوع المعتق بغيره على العبد لا قام مقام الساكن بدار الضمان وقد كان له ذلك
السكوت الرجوع هم باستعانة العبد فذلك لأن المعتق العتاق لا قام مقام الساكن كما لم يرد إذا قتل في دار الضمان فنعين القيمة كان له
الرجوع على القاتل بغيره من ولائه شأى ولا لا المعتق هم ملك العبد بالضمان أشبهه فنعين جواب عما يقال معتق البعض كما سب
عند فنعين أن لا يملكه بالضمان كما لا يملكه بالقبول النقل من ملك إلى ملك فباب عنه بقوله لا يملكه إلا بالرضا والرضا هو من شئ شئت فنعين
لا يثبت قصد الوضمان لا يغيره فنعين هم أي فيصير المعتق كان لكل له شأى أي كل العبد له وقد عتق بعضه شأى أي بعض العبد
فذلك أن يعتق الباقي ويستتبع العبدان شهادة الولاء للمعتق في ذل الوجهين أي في وجه التعنين هم لأن المعتق كما حصل من جهة حيث ملك
بالضمان شأى من حيث أنه ملك العبد بالضمان فنعين السكوت هم وفي حال افسار المعتق بدار الضمان فنعين شأى أي في حال افسار المعتق بدار الضمان فنعين
السكوت يعتق هم ببقاء ملكه وإن شاء استتبع العبد لم ما بينا شأى أي بقاء ملكه وهو الولاء شأى أي للشراب الساكن هم
في الوجهين شأى أي في الاغواق والاستعانة في نصيبهم لأن المعتق من جهة شأى أي من جهة الساكن هم ولا يرجع المستتبع
بفتح العين اسم مفعول وهو العبد على العتق بدار الضمان فنعين فنعين قول ابن أبي ليلى وزفران عند ما يرجع العبد بدار الضمان
على المعتق كالعبد للمهرود إذا عتقه الراهن المهرود من الفرق لنا بقوله لا شأى أي لأن العبد لم ينعى فنعين شأى أي لأن
العبد بدار الضمان في نصيبهم فنعين من الفرق وهو فنعين فنعين شأى أي ولا يقتضي العبد بدار الضمان فنعين شأى أي لا ينعى
هم بخلاف المهرود إذا عتقه الراهن المهرود لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
يرجع عليه أي فنعين فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
في المهرود فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى
لأن الوجهين فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى أي لا ينعى في رقبته فنعين شأى

قال ولو شهد كل واحد من الشاهدين
على صاحبه بالعتق سعى العبد لكل
واحد منهما في نصيبه مؤسرين كانا
أو مؤسرين عند أبي حنيفة وهو كذا
أحدهما مؤسرا والآخر محصرا لأن كل واحد
منهما يزعم أن صاحبه اعتق نصيبه
فصار مكافئا في نعمة عند الله وحرم
عليه الاستزقات فنعين شأى
في حق نفسه فنعين من استزقته
ويستعيه لا يفتقر إلى الاستعانة
كاذبا كان أو صادقا لأنه مكاتبه
أو مملوكه فلهذا يستعينا به
ولا يختلف ذلك باليسار والاعسار
لأن حق في الحالين في أحد شيئين
لأن يسار المعتق لا يمنع السعاية
عند الله وقد نذر التعنين لا ينعى
فنعين الآخر وهو السعاية والولاء هما
لأن كلا منهما يقول عتق نصيب صاحبه
عليه باعتاقه وولاءه له وعتق
نصيبه بالسعاية وولاءه في قولنا
أبو يوسف ومحمد إذا كانا مؤسرين
فلا سعاية عليه لأن كل واحد
منهما يزعم أن صاحبه اعتق نصيبه
منهما يزعم أن صاحبه اعتق نصيبه
الضمان على صاحبه لأن يسار المعتق
يمنع السعاية عند الله إلا أن الدعوى
لم تثبت لا تكار ولا أخذ البراءة عن سعاية
قد تثبت لا قرأه على نفسه وإن كانا
مؤسرين سعى لهما لأن كل واحد
يذعي السعاية عليه صادقا كان أو
كاذبا على ما بينا إذا المعتق مؤسرا
كان أحدهما مؤسرا والآخر محصرا
للمؤسرين لأنه لا يذعي الضمان

ويعمل ما تقدم المذكور من الصفقة
وقال انشاء الله تعالى
الحاجرة في نصف قيمتها تكون
حصة الوكيل عليها انما
لما لم يرد له حصة من ثمنها
اقر المولى عليه كانه استلها
فصلها كما اذا اشترى على
البائع ان يبيع المبيع قبل البيع
يجوز ان يبيع كذا هذا
فيمنع المخرمة ويصرف المبيع
على ملكه فيخرج الى الاصل
بالسعاية كما ولد المولى اذا
استلم ولا ينفق رة ان
للقروض كانت الحصة
كلها للمكره ولو كان له نصف
الحصة فيثبت ما هو لليقين
وهو النصف ولا خلاف في ذلك
المشاهد ولا يستعمل كانه
يتبرع عن جميع ذلك بدعوى
الاستيلاء والضممان والاقرار
بامومية الولد فيضمن الاقرار
بالنسبة من الام لا يرد
بل لا يمكن ان يجعل للمكره المستول
والنكاح ام ولد ينفق ما فاعقها
احد ما هو موثر فلا ضمان
عليه عن الصفقة وقال
يضمن نصف قيمتها لان ماليتها
ام ولد غير مخرمة ومنع عنه موقوف
عن ما على هذا الاصل ينفق على
من لا ارادة لها في كفاية المقتضى
وجوز قولها انها من اى ان ام ولد هم منتفع بها وطاش يعني من حيث الابارة
هم واستخدم اما ولالة التقوم من حيث الاستخدام لان هذه الافعال لا تكون الا بملك الميراث فيما لا يملكه ولا يكون

كتاب النكاح
٥٢٥
يتمى شرحه بزيادة
يكون المولى عليه سبيل الاستعانة به ويؤخذ من المذكور ان في هذه النكاحات المخرمة المهر
انما لا يخدمهم وقال ان ثمن المهر في الجارية في نصف قيمتها تكون حصة الوكيل عليها انما
لابي يوسف ومحمد ان ثمن اى المهر من المهر بقدر ما يملكه المولى عليه من ثمنها من ثمنها
كما اذا اشترى المولى على الجارية على ان يبيعها له من ثمنها من ثمنها من ثمنها من ثمنها
والصبي المهر على ثمنه كالمهر في الجارية في نصف قيمتها تكون حصة الوكيل عليها انما
موقوف في ثمنها في ثمنها ان لم يكن لها نصيب في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
حكم من المهر في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
النصف في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
والضمان في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
هم والاقرار بامومية الولد في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
الولد هم في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
ثم ان ذلك المقر في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
بينما في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
نصف قيمتها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
سائر الفقهاء كقولهم وعلى هذا الاصل من ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
التي تنبى على الاصل شهور في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
فاذا ما احد ما ثبت له منه وعق ولا يضمن من ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
الولد في النصف اذا كان مكره ومنه لا يضمن من ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
في النصف في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
بنية ومنه لا يضمن من ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
من ستة اشهر ثم ماتت الام عند المهر في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
وجوز قولها انها من اى ان ام ولد هم منتفع بها وطاش يعني من حيث الابارة
هم واستخدم اما ولالة التقوم من حيث الاستخدام لان هذه الافعال لا تكون الا بملك الميراث فيما لا يملكه ولا يكون

كتاب النكاح
٥٢٥
يتمى شرحه بزيادة
الان مال ثمنه من ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
اى يبيع ام ولد هم لا يملكه المولى عليه لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
ام ولد المولى عليه لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
هم في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
ما قال شافعي في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
لان الضمان في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
التقوم في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
بأحراره على قصد التمول في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
صفحة المالية لان الاحرار لم يولدوا مكرهين لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
لنصف ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
أحراره كان للنسب هم ولد في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
اسم عليها والفرق بين ام ولد والمهر في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
في ام ولد هم تحقق في الحال وهو الجارية القاتمة في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
ش لان لا حصل الولد من باين بحيث لا يتزوج احد بهما من الاخر حصار اصوله وفروعه كما هو الحال في المهر في ثمنها
الحرية يقتضي عدم التقوم لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
ولم تحقق حقيقة لاجل هم فمرورة الانتقال بهما لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
استقاء التقوم في المهر في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
سبب الجارية في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
هذا ذكره صاحب الكافي وليس منهم في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
وبالحقاس على هذا يعني ان لا يمتنع بيع المهر لان اذا كان السبب في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
البيع فيه تحقيق مقصوده في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
سقوط التقوم وانما هو اثر العقادة في حرمة البيع خامته في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
النصر في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها

وباعتنا ببيعها لا يسقط
التقوم في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
ان ام ولد المهر في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
عليها السعاية وهذا
اية التقوم عنوان قيمتها
ثلث قيمتها فانه على ما قالوا
لنوات متفعة السبيع
والسعاية بعد الموت
بجلافة المد بولان الفاتحة
منفعة السبيع اما
السعاية والاستعداد
غبايات ولا ينفق حليفة
ان التقوم بالاحراز وهي
عقدية للنسب لا للتقوم ولا
للتقوم تابع ولهذا لا تسحب
لحرثهم ولا لوارثه بجلالة
المد بولان السبب
فيها متحقق في الحال هي
الجنسية الثابتة بواسطة
الولد على ما عرفت
حومة المصاهرة الا انه يظهر
في حق الملك ضرورة الانتفاع
فحل السبب في اسقاط
التقوم وفي العبد ينفق
بعد الموت وانتفاع البيع
فيه تحقيق مقصوده فافلتوا
وفي ام ولد المهر في ثمنها لان المهر في ثمنها لان نصف الجارية للمكره في ثمنها
بمكاتبها عليه دفعا
للمهر ومن الجانيان

منه من الصداق بمنزلة الرهن من العتق لان العتق بالطلاق بقوله على النصف من العتق سواء في اليمين او في النكاح
 من قبل هذا قول محمد بن حاتم بن علي بن ابي طالب في قوله ايضا شئ ابي قول ابي حنيفة و
 ابي يوسف فلا بد من الفرق بين العتق بالطلاق والعتق بالطلاق في قوله ايضا شئ ابي قول ابي حنيفة و
 على الفرق ابي وكونه تاما من غير تقييد شئ ابي قول ابي حاتم بن علي بن ابي طالب في قوله ايضا شئ ابي قول ابي حنيفة و
 في العتق بمنزلة الكاتب لانه من حكمه ان لا يبيح من العتق الى ايمانها من انابت والمخرج فادام ذكر البيان كان
 كل واحد من العبدتين حراما من وجه واحد من وجه فادام كان الثابت كالكتاب كان الكلام الثاني حراما من كل وجه لا بد من الكتاب
 والعبد الا انه اصاب الثابت منه المخرج والداخل النصف واما الثابت في الطلاق فتعذر من ان يكون مكسوة ومن ان
 يكون اجنبية لان المارجه كانت المرادة بالاجاب الاول كانت الثانية مكسوة فيصير الاجاب الثاني وان كانت الثانية على الزوجة
 بالاجاب الاول كانت الثانية فيكون الاجاب الثاني فبطلت بنية من وجه فيصير الاجاب الثاني من وجه دون وجه فيصير النصف المهر
 وهو المخرج موزعا بين المهر والداخل واما بنية فيصير كل واحد من النصفين واما العتق لانه ان المولى اذا لم يمت مات الثابت على الخراج
 والداخل المخرج فلان الكلام الاول وجب عتق رقبته بنية من وجه الثابت بطلت بنية الثابت وكذلك الكلام الثاني وجب عتق رقبته
 من الثابت والداخل فبطلت بنية الثابت هذا عندنا وما عند محمد فاما العتق المخرج لما قلنا واما الدخول فلان الثابت لما عين للزوجة
 فلان الكلام صحيح على حال فصار قوله كقولهما ومنها ان الداخل اذ مات قبل المولى اوقع العتق على ايمانها من النكاح والثابت فان
 اوقعه على المخرج عتق ثلثه ايضا لانه ظهر ان كان عبدا عند الاجاب الثاني فبطلت بنية الثابت فبطلت بنية الثابت على الثابت
 فبطلت بنية الثابت واما العتق المخرج فلان الكلام الثاني فبطلت بنية الثابت فبطلت بنية الثابت على الثابت فبطلت بنية الثابت
 بالكتاب الاول وبطل الكلام الثاني لان المضمون اليه حر ومنها ان المولى اذا لم يمت ولا العبد ايضا ومن المولى فان عتق المخرج
 بالكلام الاول خير في الآخرين لان الكلام الثاني صحيح على حال على هذا الوجه وان عين الثابت بنية المخرج وكذا الدخول لان
 المضمون اخرج او ان عين الثابت بالكلام الثاني عتق المخرج بالكلام الاول ولم يمتق الداخل وان عين الدخول بالكلام الثاني
 في تعيين المخرج والثابت بالكلام الاول منها ميراث النساء وهو المخرج والنصف من الدخول والاولين نصفين نصف الدخول
 لانه لا يرثهما الا اولا بيمين والنصف للآخرين الا بيمين لان احدهما ليست باولى ومنها ان الثابت اذ مات والزوجة عتقت
 المارجه والداخل لا يعدم المارجه وكل واحد ثلاثة ارباع المهر فان اتت الدخول كان تخيرا في الآخرين بالكلام الاول فان
 اوقعه على المارجه عتقت الثابت ايضا لان المهر فماتت الدخول فماتت المارجه وان ماتت المارجه
 عتقت الثانية ولم تطلق الدخول ومنها ان اذ لم تمت واحدة منهن لكن الزوج اوقع الطلاق الاول على المارجه صح الكلام الثاني

قيل هذا قول محمد
 خاصة وعندها
 يسقط دجعه
 هو قولها ايضا
 وقد ذكرنا في
 وتام تفريجاتها
 في الزيادات

ولد الجارية في يمين الثانية والدخول الثاني ان اوقع الطلاق البائن على الدخول كان له الجارية في يمين المارجه وثالثا
 بالكلام الاول هم ومن قال بالعبدية احد كما حصر فباع احدها او مات شئ ابي حاتم او قال له شئ ابي حاتم
 هم انت حرة بعد موتى عتق الآخر شئ وهذه من سائل المباح الصغير صوره متناهية عن عتق عتق عن ابي حنيفة في رجل قال لعبد
 احد كما حصر فباع احدها قال عتق الآخر وان مات احدها عتق الآخر وكذا لو قال لأمته احد كما حصر فباع احدها عتقت
 الاخرى وقال الحاكم الشهيد في الكافي لو قال لعبد احد كما حصر فباع احدها او قال لأمته احد كما حصر فباع احدها عتقت
 مولا العتق اصلا لم يمت شئ فان قيل في كل بائنا قال لا يمت احد كما يمتي او ام ولد يمتي وامت احد منها فمت يمين المارجه
 والاسبق في اليمين ذكره الترمذي في مسند ابيه هو القائل بالعبدية بل اجاز ويجوز ان يجزى به هذا عن النبي ابي حنيفة في رجل قال لعبد
 ثانيا الاثنا فلا يصح الا في المولى وفي سائرنا ثمانية الاخر بعد الموت لان البيان النساء من وجه وانما من وجه فيصير البيان
 في فعل تخيل الاثنا وامت لا تخيل الاثنا فمتين الاخر للعتق كذا في الاصيل ثم البيان ثبت مر ساجا ووالا فلا الاول
 كقولنا اخرت ان يكون هذا بالاعتق الذي قلت وايقول انت حرة بعد موتى عتق الآخر شئ ابي حاتم او قال له شئ ابي حاتم
 كذا في اربع احدها مطلقا بشرط الخيار لانه البائن يمين ونوعا مينا فاسد او فبنيته الشري على ما ذكره في شرح الطحاوي
 بوجه الفقه المقتضيه على ما ذكره في كتابي او كذا في كتابي او كذا في كتابي او كذا في كتابي او كذا في كتابي او كذا في كتابي
 احدها او قطع يد احدها او جنى على احدها الا يكون بيان في قوله كذا في شرح الطحاوي وان عتق احد فاعتقت اباها فاعتقت
 بذا بعتا قه وذاك باللفظ السابق وان قال عتقت بالعتق باللفظ السابق صدق في القضاة كذا في شرح الطحاوي
 هم وعتق من جهة البيع شئ ابي حاتم في العبد مولا العتق من جهة الذي قال احد كما حصر فمتين الاخر هم والمعتق من كل وجه
 بالتدبير شئ ابي حاتم في العبد مولا العتق المتمر من كل وجه بالتدبير لان المدبر استحق الجزية فمتين الاخر شئ ولان
 ولا يبيع قصد الوصول الى الثمن والتدبير البقاء الانتفاع الى موته والمقصود ان ثانيا ان العتق المتمر شئ ابي حاتم
 المقصود بالبيع وهو الوصول الى الثمن والمقصود بالتدبير وهو البقاء الانتفاع الى الموت كذا في بياننا ان العتق المتمر شئ ابي حاتم
 لانه لم يمت من اثبات احدها عدم الاخر فثبت الثاني للعتق في احدها فمتين الاخر وكذا اذا استولد احدها
 للعتق شئ ابي حاتم في العتق الاخرى للعتق اذا عتقت منه وانما قيد بالعتق لان مجرد المولى ليس ببيان عند ابي حنيفة
 في العتق كذا في كتابي النساء لانه لما قال لعبد في التدبير هو مولا العتق من كل وجه بالتدبير
 لانها استحققت الجزية والبقاء الانتفاع الى الموت هم ولا فرق بين البيع الصحيح والفاسد القبط او بدونه شئ ابي حاتم
 القبط في البيع الفاسد لان تعرف الذي تخفى في الكا لوجده في الكل هم والطلاق شئ ابي حاتم والبيع المطلق عن الخيار

ومن قال لعبدية احد كما
 حصر فباع احدها او مات
 او قال له انت حرة بعد موتى
 عتق الاخر لانه لم يمت
 للعتق اصلا لم يمت
 من جهة بالبيع للعتق
 من كل وجه بالتدبير
 لا يجوز ولا يمت بالبيع قصد
 الوصول الى الثمن وبالتدبير
 المقصود الانتفاع الى موته
 والمقصود ان ثانيا ان العتق
 المتمر شئ ابي حاتم
 المقصود بالبيع وهو الوصول
 الى الثمن والتدبير البقاء
 الانتفاع الى الموت كذا في
 بياننا ان العتق المتمر شئ
 ابي حاتم
 المقصود بالبيع وهو الوصول
 الى الثمن والمقصود بالتدبير
 وهو البقاء الانتفاع الى الموت
 كذا في بياننا ان العتق المتمر
 شئ ابي حاتم
 لانه لم يمت من اثبات احدها
 عدم الاخر فثبت الثاني للعتق
 في احدها فمتين الاخر وكذا
 اذا استولد احدها
 للعتق شئ ابي حاتم
 في العتق الاخرى للعتق اذا
 عتقت منه وانما قيد بالعتق
 لان مجرد المولى ليس ببيان
 عند ابي حنيفة
 في العتق كذا في كتابي
 النساء لانه لما قال لعبد في
 التدبير هو مولا العتق من كل
 وجه بالتدبير
 لانها استحققت الجزية
 والبقاء الانتفاع الى الموت
 هم ولا فرق بين البيع
 الصحيح والفاسد القبط او
 بدونه شئ ابي حاتم
 القبط في البيع الفاسد لان
 تعرف الذي تخفى في الكا
 لوجده في الكل هم والطلاق
 شئ ابي حاتم والبيع المطلق
 عن الخيار

و بشرط الخيار لا يحل المقتضى
لاطلاق جواب الكتاب
والمعنى ما قلناه والعرض
عنه البيع ملحق في المقتضى
ابن يوسف ده والهبه
والتسليم الصدقة
والتسليم بمنزلة البيع
لانه تمليك ولكن انك
لو قال لا مرايته احدكما
طابق ثم ماتت احداهما
لما قلناه ولكن الوطى احدكما
لما بين قولك اميته احدكما
جوة ثم جامع احدهما لم يفتق الا
عند ابى حنيفة واما لا يفتق
لان الوطى لا يحل الا في الملك
واحد لهما حرة فكان بالوطى
مستيقا ملك في الموطوعة
الاخرى لو ابد بالفتق كما في
الطلاق وتلك الملك قائم في الوطى
لان لا يفتق المنكحة وهي محينة
فكان وطئها حلالا فلا يحل
بيانا وهذا حق وطئها على
منها هبة لانه لا يفتق به ثم يقال
الفتق غير نازل قبل البيان
الفتق به يقال نازل في المقتضى
فيظهر في حق كسب

كتاب النكاح
ابن شريح
و بشرط الخيار لا يحل المقتضى
لاطلاق جواب الكتاب
والمعنى ما قلناه والعرض
عنه البيع ملحق في المقتضى
ابن يوسف ده والهبه
والتسليم الصدقة
والتسليم بمنزلة البيع
لانه تمليك ولكن انك
لو قال لا مرايته احدكما
طابق ثم ماتت احداهما
لما قلناه ولكن الوطى احدكما
لما بين قولك اميته احدكما
جوة ثم جامع احدهما لم يفتق الا
عند ابى حنيفة واما لا يفتق
لان الوطى لا يحل الا في الملك
واحد لهما حرة فكان بالوطى
مستيقا ملك في الموطوعة
الاخرى لو ابد بالفتق كما في
الطلاق وتلك الملك قائم في الوطى
لان لا يفتق المنكحة وهي محينة
فكان وطئها حلالا فلا يحل
بيانا وهذا حق وطئها على
منها هبة لانه لا يفتق به ثم يقال
الفتق غير نازل قبل البيان
الفتق به يقال نازل في المقتضى
فيظهر في حق كسب

كتاب النكاح
ابن شريح
و بشرط الخيار لا يحل المقتضى
لاطلاق جواب الكتاب
والمعنى ما قلناه والعرض
عنه البيع ملحق في المقتضى
ابن يوسف ده والهبه
والتسليم الصدقة
والتسليم بمنزلة البيع
لانه تمليك ولكن انك
لو قال لا مرايته احدكما
طابق ثم ماتت احداهما
لما قلناه ولكن الوطى احدكما
لما بين قولك اميته احدكما
جوة ثم جامع احدهما لم يفتق الا
عند ابى حنيفة واما لا يفتق
لان الوطى لا يحل الا في الملك
واحد لهما حرة فكان بالوطى
مستيقا ملك في الموطوعة
الاخرى لو ابد بالفتق كما في
الطلاق وتلك الملك قائم في الوطى
لان لا يفتق المنكحة وهي محينة
فكان وطئها حلالا فلا يحل
بيانا وهذا حق وطئها على
منها هبة لانه لا يفتق به ثم يقال
الفتق غير نازل قبل البيان
الفتق به يقال نازل في المقتضى
فيظهر في حق كسب

والوطى يصلح العينة
مخلاف الطلاق لان
المقصود الاصل من النكاح
الولد وقصد الولد بالوطى
يدل على الاستبقاء للملك
في الموطوعة صيانة للولد
الامة فالمتصور من وطئها
قضاء الشهوة دون الولد
فلا يدل على الاستبقاء
ومن قال لا مته ان كان
ولد نكاحه فلا مته
فولدت غلاما وجارية
ولا يدعى ايها ولد او لا يفتق
نصف الام ونصف الجارية
والغلام عبد لان كل واحد
منهما يفتق في حال وهو ما
ان ولدت الغلام اول
الامة بالسنة

في الامم من حال وهو اذا ولدت الجارية اولادهم الشرط فيعتق نصف كل واحدة منها ويسرى في النصف الماعنهم يرقى
 في المملوكين فاما ان يكون عبدا وان ادعت الام ان الغلام هو المولود او لا وانكر المولى الجارية صغيرة فالقول قول المولى
 في الامم من حال وهو اذا ولدت الجارية اولادهم الشرط فيعتق نصف كل واحدة منها ويسرى في النصف الماعنهم يرقى
 في المملوكين فاما ان يكون عبدا وان ادعت الام ان الغلام هو المولود او لا وانكر المولى الجارية صغيرة فالقول قول المولى
 في الامم من حال وهو اذا ولدت الجارية اولادهم الشرط فيعتق نصف كل واحدة منها ويسرى في النصف الماعنهم يرقى
 في المملوكين فاما ان يكون عبدا وان ادعت الام ان الغلام هو المولود او لا وانكر المولى الجارية صغيرة فالقول قول المولى

لا تقبل عند أبي حنيفة: ان لم يكن الدعوى سرطانية حتى اى في حاشية الواحدة بها كانه صوره نص على ابي حنيفة ووقوعه
بقوله لهم لانه انما يشترط الدعوى لانه تنهين تحريم الفرج فتا به الطلاق شى ومعنى قوله انه تنهين تحريم الفرج ان العتق اذ اهل
اشترط ان يكون الوطى بعده زنا واذا عارض بان عتق العبد لم ينلهم تحريم استرقاقه وذلك لبقاء حق العبد فوجب ان يشفعه
الشهادة فيه عن الدعوى والبرهان ان لازم عقبا من اعظم الكبار ولازم عقبة حرمة لم ينص عليها الشرع فضلا عن ان يكون سن
الكبار في التسوية عليها خطأ هم والعتق للمعهم بالوجوب تحريم الفرج عند شى اى عند ابي حنيفة هم على ما ذكرناه شى اعني بقوله
ان الملك قائم في الموطاة ولما دخل عليها هم فصار كاشهادة على عتق احد العبدين شى لان الشهادة فيه ماطلة عن كبار
هم وبهذا كله شى اى بهذا المذكور كله اذ اشهد شى اى الشاهدان في صحته شى كى محبة الرجل ثم انه عتق احد عبده
اما اذا شهد انه عتق احد عبده في مرض موته او شهد على تدبيره شى اى على انه دبر احد عبده في مرض موته او مرضه شى فان
هذه الشهادة لا تقبل في القياس وتقبل في الاستحسان وهو معنى قوله هم وادار الشهادة في مرض موته او بعد الوفاة لا تقبل
لان التدبير حيثما وقع وقع وصيته شى اعني سواء وقع في حال الصحة او في حال المرض هم ولكن العتق في مرض الموت وبميتة وانفهم
في الوصية انما هو الموصى وهو معلوم شى لان تنفيذ الوصايا حتى الميت كان الميت مدعىا لتقديرهم وعنه نكف شى اى وعن الموصى
هم وهو الموصى او الوارث شى فتقبل الشهادة هم ولان العتق في مرض الموت شى هذا دليل ثان بوجه الاحتجاج هم شى
بالموت فيهما شى اى في العبدين هم فصار كانهما خصما ستعينا شى لانه اوجب العتق في احد هما في حال بخره عن البيان
فكان ايجابا عاما ولما العتق نصف كل واحد منهما هم ولو شهد العبد موته انه قال في صحته احد كما حرر فقد قيل لا تقبل شى
هذه الشهادة هم لانه ليس بوصيته وقد قيل تقبل للشيوخ شى اى للشيوخ العتق فيها فكان كل منهما خصما ستعينا
فكانت دعواهما صحيحة وهي تقتضى قبول الشهادة واما قال لفظ قيل لانهم عن اصحابنا ولكن المشكك خلفوا فيه قابل
فخر الاسلام البرقوسى في شرح الجايح الصغير وان شهد العبد موته انه قال في حياته مد كما حرر فالتص فيه وانكف شى
في قول ابي حنيفة ان الطريق هو الوصية لم تقبل بهنا وان الطريق هو الشايع قبلت لانه بهنا والصحيح ان تقبل لانه ان تكون معلولا
بعلتين فتعدي باحد هما والله اعلم

باب الخلف بالعتق اى هذا باب في بيان حكم الخلف بالعتق والخلف بكسر اللام مصدر من خلف ما شى خليف خلفا والخلف
ان يجعل العتق جزءا على الخلف بان يعلق العتق شى ولما كان المعلق قاصرا في السبيته اخرا التعليق عن التجزيم ومن قال اذا
هذه الدار فكل ملوك الى يومئذ فهو حر وليس له ملوك شى اعني زان الخلف هم فاشترى ملوكا ثم دخل عتق شى اعرض عليه بآية
ان لا يعتق عليه بالشرية لعبد معين وان قال يومئذ لانه ما انصاف العتق الى الملك ولا الى سبيته فكان كما لو قال لعبد الغير

ليركن الموتى طائفة لاندانما
لا يترط الدعوى لما لا يتضمن
مخرج الفرج فتشابه الطلاق والعتق
الميم لا يوجب تحريم الفرج عند
علم اذ كراهه فصار كالشهادة
على عتق احد العبدين وهذا
كله اذا شهد في صحته على انه
اعتق احد عبديه اما اذا شهد
اعتق احد عبده في مرض موته
او شهد على تدبيره في صحته
او في مرضه واداعا الشهادة
في مرض موته او بعد الوفاة
تقبل استحسانا لان التدبير
حيثما وقع وقعه وصيته وكذا
الحق في مرض الموت وصيته
والخصم في الوصية اما هو الموصي
وهو معلوم وعنه حلف
وهو الموصي او الورث وكان
الحق في مرض الموت يثبته
يا لموت فيها فصار كل واحد
منها خصما متعينا ولو شهد
بعد موته انه قال في صحته
احد كحار قد قيل لا يقبل كانه
ليس بوصية وقيل قبل الشيء
باب الخلف بالحق
ومن قال اذا دخلت الدار
فكل مملوك لي يومئذ فهو زور
وليس له مملوك فاشترى مملوكا
ثم دخل عتق

لما رويانا وكان التدبير صبيحة
لأنه تابع عمضاة التي وقت
الموت والحكم غير ثابت
في الحال فينفذ من الثلث
حتى لو لم يكن له مال غيره يسع
في تلبية وان كان على المولى
دين يسع في كل قيمته
للقدم الدين على الوصية
ولا يمكن نقض الحق
فيجب ديمته وولد المبرور
مدبر وعلى ذلك نقل اجماع
الصحابه ثم وان على التدبير
موت على صفة مثل ان يقول
ان من مرضى هذا او سقى
هذا او من مرضى كذا فليس
ويجوز بيعه لان السبب ينقذ
في الحال لتعدد في تلك الصفة
مخلو المدين بالطلاق لانه تعالى
بمطلق الموت هو كائن لا محالة
مات المولى على الصفة التي ذكرها
عقبا كما يقع المبرور من الثلث
لأنه ثبت حكم التدبير في حق
من خرافة جوده لثمة تلك الصفة
غير فلهذا العتق من الثلث
للمعتق ان يقول ان من استأجر

عنه بن جبريت من راس المال وبه قال زفر والليث بن سعد لما رويانا إشارة الى حديث ابن عمر رضي الله عنهما
عنه ان التدبير وصية لانه يبرع ايضا الى وقت الموت والحكم هو الحق غير ثابت في الحال ونفذ من الثلث حتى ولم
يكن له مال غيره شئ اى غير المدبر يسرى في تلبية وان كان عن المولى دين سعى في كل قيمة لتقدم الدين على الوصية
لا يمكن نقض العتق شئ يعني فستفحب روقية التي سميت له سم ولد المدبرة مدبر شئ هذا لفظ القدوري
في محصره وعامة المنع ههنا بالتأنيث في المضامف اليه وهو الصواب وفي بعض النسخ بالتذكير قال الاثر
وليس يصح لان المدبر لا يخلو اما ان كان من امته او حره فان كان من امته يكون رقيقا مولاه ولا يكون مدبرا
كأنه وان كان من حره يكون حرا نجلا ما اذا كان ولد من امته مدبرة فانه يكون مدبرا اتباعا لامه لان لا وصية
القارة في الامهات تسرى الى الاولاد ولهذا اشرح في التاميل بالتأنيث وقال وولد المدبرة بمنزلة الماروي عن
عثمان وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان ولد المدبرة مدبر وكذلك في فتاوى الولولحي حيث
قال وولد المدبرة بمنزلة مولاه لانه حره وهذا بينا وقال الشافعي لا يدخل الولد في مدبره يوم نكح ذلك شئ اى كولد المدبرة
مدبرا من نقل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شئ لانه روي انه فوسم ابى عثمان رضي الله تعالى عنه
في اولاد مدبرة نفق ان ماولد قبل التدبير ماولد بعد التدبير بره قال ذلك بحضور الصحابة من غير خلاف
وان علق التدبير بوجه على صفة مثل ان يقول ان من مرضى هذا او سقى هذا او من مرضى كذا فليس مدبرا ويجوز
بيعه لان السبب لم ينقذ في الحال لثمة في تلك الصفة شئ لانه روي ان من تلك السنه مبرور من ذلك الموضع
م نجلا المدبر المطلق لانه يعلق عتقه بمطلق الموت شئ وهو كائن لا محالة تحقيقه ان لم يكن له مال كان على خطره
كان معنى اليقين قد عرفت ان صفة كونه مينا من اسبويه واما اذا كان امرا كائنا لا محالة لم يكن في معنى اليقين وكان سببا
فان قيل اذ لم ينقذ السبب في الحال ففي اى وقت ينقذ فان العقد بعد الموت فليس بحال اليقين لايجاب وان انعقد قبله فكيف
يجوز بيعه فالجواب انه متوفى من فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق المدبر بمعناه شئ اى معنى قول القدوري
عتق من الثلث هم لانه ثبت حكم التدبير في اخره من اجزائه حياة لتحقيق تلك الصفة منه فلهذا شئ ايضا لم يثبت الحكم في
اخره من اجزائه حياة هم من الثلث ومن لم يثبت شئ اى من جملة التدبير القديم ان يقول ان من استأجر هذا او سقى هذا
حر لما ذكرنا شئ اى التردد في الصفة من نجلا اذا قال اى مائة سنة فانت حر وشدة لا يعيش اليش
الى ذلك الوقت هم في الغالب شئ يكون مدبرا مالا كالكائن لا محالة شئ وهذا الذي ذكره رواية الحسن عن
ابى حنيفة في المتنق وبه قال مالك وذكر الفقيه ابو الليث في النازل ان رجلا قال لعبد انت حر ان مت الى مائة سنة

قال

كتاب العتاق ٥٧٤
عنه بن جبريت من راس المال وبه قال زفر والليث بن سعد لما رويانا إشارة الى حديث ابن عمر رضي الله عنهما
عنه ان التدبير وصية لانه يبرع ايضا الى وقت الموت والحكم هو الحق غير ثابت في الحال ونفذ من الثلث حتى ولم
يكن له مال غيره شئ اى غير المدبر يسرى في تلبية وان كان عن المولى دين سعى في كل قيمة لتقدم الدين على الوصية
لا يمكن نقض العتق شئ يعني فستفحب روقية التي سميت له سم ولد المدبرة مدبر شئ هذا لفظ القدوري
في محصره وعامة المنع ههنا بالتأنيث في المضامف اليه وهو الصواب وفي بعض النسخ بالتذكير قال الاثر
وليس يصح لان المدبر لا يخلو اما ان كان من امته او حره فان كان من امته يكون رقيقا مولاه ولا يكون مدبرا
كأنه وان كان من حره يكون حرا نجلا ما اذا كان ولد من امته مدبرة فانه يكون مدبرا اتباعا لامه لان لا وصية
القارة في الامهات تسرى الى الاولاد ولهذا اشرح في التاميل بالتأنيث وقال وولد المدبرة بمنزلة الماروي عن
عثمان وزيد بن ثابت وابن عمر رضي الله تعالى عنهم ان ولد المدبرة مدبر وكذلك في فتاوى الولولحي حيث
قال وولد المدبرة بمنزلة مولاه لانه حره وهذا بينا وقال الشافعي لا يدخل الولد في مدبره يوم نكح ذلك شئ اى كولد المدبرة
مدبرا من نقل اجماع الصحابة رضي الله تعالى عنهم شئ لانه روي انه فوسم ابى عثمان رضي الله تعالى عنه
في اولاد مدبرة نفق ان ماولد قبل التدبير ماولد بعد التدبير بره قال ذلك بحضور الصحابة من غير خلاف
وان علق التدبير بوجه على صفة مثل ان يقول ان من مرضى هذا او سقى هذا او من مرضى كذا فليس مدبرا ويجوز
بيعه لان السبب لم ينقذ في الحال لثمة في تلك الصفة شئ لانه روي ان من تلك السنه مبرور من ذلك الموضع
م نجلا المدبر المطلق لانه يعلق عتقه بمطلق الموت شئ وهو كائن لا محالة تحقيقه ان لم يكن له مال كان على خطره
كان معنى اليقين قد عرفت ان صفة كونه مينا من اسبويه واما اذا كان امرا كائنا لا محالة لم يكن في معنى اليقين وكان سببا
فان قيل اذ لم ينقذ السبب في الحال ففي اى وقت ينقذ فان العقد بعد الموت فليس بحال اليقين لايجاب وان انعقد قبله فكيف
يجوز بيعه فالجواب انه متوفى من فان مات المولى على الصفة التي ذكرها عتق المدبر بمعناه شئ اى معنى قول القدوري
عتق من الثلث هم لانه ثبت حكم التدبير في اخره من اجزائه حياة لتحقيق تلك الصفة منه فلهذا شئ ايضا لم يثبت الحكم في
اخره من اجزائه حياة هم من الثلث ومن لم يثبت شئ اى من جملة التدبير القديم ان يقول ان من استأجر هذا او سقى هذا
حر لما ذكرنا شئ اى التردد في الصفة من نجلا اذا قال اى مائة سنة فانت حر وشدة لا يعيش اليش
الى ذلك الوقت هم في الغالب شئ يكون مدبرا مالا كالكائن لا محالة شئ وهذا الذي ذكره رواية الحسن عن
ابى حنيفة في المتنق وبه قال مالك وذكر الفقيه ابو الليث في النازل ان رجلا قال لعبد انت حر ان مت الى مائة سنة

باب الاستيلاء

اذا ولدت الامه من مولها فقد صارت ام ولد لا يجرى فيها ولا تملكها لقوله عليه السلام اعقها ولدها اخير عن اعناقها فثبتت بعض من اجبه حتى البيع لان الجارية قد حصلت بين الوطوء وبواسطة الولد فان المأثور قد اختلجا بحيث لا يمكن الميز بينهما على ما عرفت من المصاهر الا ان بعد الانفصال

وأما عليه ولم يرد من غير بن ثابت رضي الله تعالى عنه كان ليطا جارية مارية ولغيرل عنها فجاها بولده فاعترف بولدها
 اوعنه انه قال لها من حملت قالت منك فقال كذب باطل اليك فما يكون الحمل منه ولم يرد منه مع اعترافه بولدها فهو
 حجة عليهم هم لانه لما ثبت النسب باعقده فلان ثبت الوطى وانه اكثر افضاء اولي شش اسي والحال انه ان كان ابو
 اكثر افضاء الى الولد من العقد ولنا ان وطى الامة يقصد به قضاء الشهوة دون الولد لوجوب المانع عنه شش اسي من
 طلب الولد والمانع سقوط العقد عنهم ما عدا في حقيقة لان ام الولد ليست بمقتومة عنده ونقصان القيمة عند صاحبه لان قيمتها
 ثلث قيمة الفحل لبقا بمنفعة الوطى ونزول منفعة السعاية عليهم فلا بد من الدعوة بمنزلة تلك اليمين من غير وطى
 شش فانه لا يثبت النسب فيه بخلاف العقد شش اسي عقد النكاح هم لان الولد يتعين مقصودا منه
 شش اسي من العقد لان الولد هو المقصود من العقد في المنكوحه لا يقال النسب باعتبار الحرية او بواجبها
 والعقد عدمه لا دخل له في ذلك لان نقول لو كان ذلك مراد لثبت من الزاني وليس كذلك وانما النظر الى
 الموضوعات الامامية والعقد موضوع لذلك هم فلا يحتاج الى الدعوة شش ووطى الامة ليس بموضوع فيحتاج الى قيام
 وان جابت بعد ذلك بولده ثبت نسبه عنه بغير اقرار شش هذا الظاهر القدرى وقال المصنف هم معناه شش اسي كلام الله
 هم بعد اعتراف منه شش اسي من المولى هم بالولد الاول لانه بدعوى الولد الاول تعين الولد المقصود منها فصارت
 فراشا كما لو كان له نكاح شش اسي كما المنكوحه فلما صارت فراشا لم يكن حاجة الى الدعوى في موت النسب هم الا اذا انقضاء
 يتبقى بولده شش اسي يتبقى النسب منه بمجرد النفي من غير اعلان هم لان فراشا شش اسي فراشا هم الولد هم ضعيف حتى
 يملك نقله شش اسي حتى يملك المولى نقل فراشه هم بالتزوج بخلاف المنكوحه حيث تنفى الولد بغيره الابالمان
 لذلك الفراش من الايمانك الطاهر بالتزوج الحاصل شش ثلاثة قوى كفر اش الزوجة ثبت نسب ولد ما من غير دعوة ولا نفي
 انا بالمان ووسط كفر اش ام الولد ثبت نسب ولد ما من غير دعوة يتقنى من غير اعلان وضعيف كفر اش الامة لا يثبت
 نسب على الاله دعوة ويتقنى من غير اعلان فاشبه فراش ام الولد فراش المنكوحه من وجه حيث ان نسب ولد ما يثبت من غير دعوة فصا
 فيه قوة وفراش الامة من وجه حيث يتقنى نسب ولد ما بمجرد النفي فصا فيه ضعف فكان وسطا هم وهذا الذي ذكرناه حكم شش
 من مخصرا لهدوى في قوله ولا يثبت النسب له الا ان يعترف به بيان الحكم لانه لا يثبت نسب ولد الامة من المولى قبل اعترافه قضاء
 فالأدلة شش وهي الامور فامية ومن الله تعالى هم فان كان وليا حصنها ولم يعزل عنها لم يزل عنها لانها لم تكن حرة
 لان الظاهر ان الولد من غير اعترافهم بحسينهاش المراء من التحسين ان يبا من النكاح والبر فرعون سلطان البرية ولغيرل ان الظاهر ان الولد
 من غير المجامعة هم جاز لان غير المان هو الظاهر شش وهو ان الولد من غير اعترافهم بعدم العزل هم يقابلها ظاهر غير شش اسي بغير الاعتراف

ليس الا برب الديون ان ياتخذوا من عليه القصاص بغيرهم وليستوا منه ويوفوا بمقابله ما وجب عليه في القصاص
 من ويوفونهم لان القصاص ليس بالمتقوم حتى ياتخذوا بمقابله شيئا متقوما كذا اذا قتل المديون شخص لا يغير
 العزماء على منع ولي القصاص من استيفاء القصاص وكذا اذا قتل رجل مدنيا والمديون قد عفي لا يقدر العزماء على
 المديون عن العفوهم بخلاف المدبر لانه مال متقوم ش بالاجماع وقد ذكرناه عن قريبهم واذا اسلمت ام ولد المدبر
 فعليه ان تستعي في قيمتها وجب بنزلة المكاتب لا يتق حتى تؤدى السعاية ش قال ابو جبريل وسى المكاتب في عتق
 رقبته سعاية هم وقال زفره يمتق في الحالين ش اي قبل السعاية واجبا وفي بعض النسخ تمتق في الحال وبقال مالك
 وانما هي تارة لانه ليس سعاية عندنا وعند زفره بالسعاية وقال الشافعي وانما هي المشهور وينع الذمي من وطئها والاستئمان
 بها وبالحال ما فيها لا يكون من الخوة بها واجبا على فقهاء فان اسلمت له وان مات قبل اسلامه او بعد عتقت بموته ومن
 امره في رواية الشافعي في قيمتها فان اوت عتقت هم والسعاية بين عليا ش اي على ام الولد المذكورهم وهذا اعلم
 ش اي بينه وبين نفسه فيما اذا عرض على المولى الاسلام فاني ش اي استع عن الاسلام هم فان اسلم تبخ
 ش اي ام الولد المذكورة هم على حالها ش اي لم يفسد هم وان ازاله الذل عنها بعد ما اسلمت وجب وذاك
 بالبيع او الاعتاق وقد تكرر بيع ش لان ام الولد المذكورة بيعها هم فتمين الاعتاق ش لان ازاله ذلها هم وان
 ان انفس من الجانبين ش اي جانب ام الولد وجانب الفرس هم فعملها مكاتبه لانه يرفع الذل عنها
 بصيرتها حره يذ او انفس ش اي وينفق الضرر عن الذم لا يبعثها على الكسب لئلا يشرف الحرية فيحصل الذم
 الى بدل ملكه اما لو عتقت وهي سفيسة توالي ش اي يتكامل هم في الكسب ش حاصل الكلام انه لا يجوز ان
 يبطل ملك الفرس اني مجانا لانه معصوم فوجب عليها السعاية فلا يمتق مالم تؤد قيمتها لانه اذا عتقت منعت بعزها
 لما هو مذنب زفره يوفى الى تعطيل حق المولى لتواني فاني الكسب حينئذ يحصل الحرية قبل السعاية وتعالى ش ثم تعفى نظرا
 للجانبين لانها اذا اسست لفضل الى شرف الحرية وهي حره يد مال السعاية وتصيل المولى الى بدل ملكهم ومالية ام الولد
 ش جواب عما يقال كيف تستعي ام ولد الفرس في السعاية في القيمة دليل القوم وام الولد ليست بمقبوضة عندنا في حقيقة
 انما جاب بقوله مالية ام الولد هي مقبوضة فيترك وما يعتقده ش اي يترك الذمي مع ما يعتقده والواو معني مع
 لقوله عليه السلام اتركوه وما يدنون هم ولا تباش اي دلان مالية ام الولد لم تكن مقبوضة فهي حره وهذا ش
 اي كونها محرمة هم كفي لوجب الشمان ش هذا جواب آخر عن السؤال المذكور واعترض عليه بان الامه لو كان كافيا لوجب
 لوجوبها فاصيب ام الولد واصيب ابني الصمان في انصاف المالكه ولا تباش لانها مقبوضة ومن يضمن ماله المالك المقبوض

مملوك المدبر لانه مال متقوم
 واذا اسلمت ام ولد الفرس فاعلمها
 ان تستعي قيمتها وهي منزلة للمكاتب
 لا يمتق حتى تؤدى لسعاية
 وقال زفره يمتق في الحال
 والسعاية دين عليها وهذا
 الخلاف فيما اذا عرض على المولى
 الاسلام فاني فان اسلم تبخ
 على حالها لان ازاله الذل عنها
 بعد ما اسلمت ولجب ذلك
 بالبيع او الاعتاق وقد تكرر
 البيع فتمين الاعتاق وتكنا
 ان النظر من الجانبين في جعلها
 مكاتبه لانه يرفع الذل عنها
 لصيرورتها حره يذ او انفس
 الذي لا يبعثها على الكسب
 لئلا يشرف الحرية فيحصل الذم
 الى بدل ملكه اما لو عتقت
 وهي سفيسة توالي في الكسب
 وما كذا ام الولد يعتقدها
 الذي سقوة فيترك وما
 يعتقده ولا تباش ان لو يكن
 مقبوضة فهي محرمة وهذا
 يكتفي لوجوب الضمان

كتاب النكاح
 هم كفا في القصاص المشترك يعني اذا كان القصاص مشتركا بين جماعة هم اذا عفى احد الاوليا رجا لسا للباقيين
 وان لم يكن القصاص بالمتقوما لكنه محرم فجاز ان يكون موجبا للضمان لا اعتبارا لغيره عند بعض اقدمهم
 ولومات مولانا ش اي مولى ام ولد الفرس في عتقت بالسعاية لانها ام ولد ش وليس عليها سعاية هم ولوجبت
 في جميعه لانه لا يرد في عتق مكاتبه لقيام الحرب ش اي الحرب لكتابه وهو اسلام المولى ومن استولى امه غره
 بنحج ثم ملكها صارت ام ولد ش اي شرع لانها كانت ام ولد حقيقة هم وقال الشافعي لا تصير ام ولد ش وبقال مالك
 واحمد في رواية وفي رواية كقولنا وفي شرح الطحاوي فان استولت ام ولد في ملك الغيرة بنحج ثم اشتراها مع الولد
 او بغير الولد صارت ام ولد عندنا خلافا للشافعي وكذلك ثبت كذا بطريق شيبه ثم ملكها فمى ام ولد من حين ملكها
 من وقت العلق عندنا في التحفة وفائدة كونها ام ولد من وقت الملك انه لو ملك كذا ما منعت عن عليه قوله عليه السلام ملك
 ذارهم محرم منه فهو بوليك كذا ما من غير لم يمتق لانه بائن ام ولد له بوجه لان الاستيلاء ثبت فيها من حين ملكها
 وعند زفره من ولد بعد ثبوت نسب ولد لانه من حين ام ولد له ولو استولت ام ولد بملك من ثم استحققت ثم ملكها تصير ام ولد
 عندنا خلافا للشافعي ولش اي للشافعي في قولنا ش في قول تصير ام ولد وفي قول لا تصير هم وهو ولد المفروض
 من اطلاقه فمعه على ملك من او بنحج فله من ثم يستحق ولده حره بالقيمة يوم الخصومة ش اي للشافعي هم انها علق
 بريق فلا يكون ام ولد كذا اذا علق من الزنا ثم ملكها الزاني وبذا ش اشارة الى قوله فلا يكون ام ولد لان ام ولد
 باعتبار علق الولد حره ش بان استولت في ملكهم لانه ش اي لان الولد هم جزا الام في ملكه لانه ش اي في حالة العلق
 هم والجزا لا يخالف الكل ش وفي صورة النكاح ليس كذلك لان الام رقيقه لولا في تلك الحال فلو انعقد الولد حر كان الجزا مخالفا
 لكلهم ولنا ان السبب ش اي سبب الاستيلاء هم هو الجزا ش اي اصله بين الوالد من على ما ذكرنا من قبل ش اشارة الى قوله
 في اول الباب لان الجزا قد حصلت بين الوالي والموطوءة بواسطة الولد والجزا ثبوتها انما ثبتت بينهما ش اي بين الوالي والموطوءة
 هم بنسبة الولد الى كل منهما كذا وقد ثبتت النسب بالنكاح فثبتت الجزا بهذا الواسطة ش واذا ثبتت الجزا ثبتت الجزا
 الولد بخلاف الزنا ش جواب عن قول الشافعي كذا اذا علق بالزنا لانه لا نسب فيش اي في الزنا هم الولد الزنا ليس
 فلا ثبتت الحرية المعتق في الباب وهو الجزا حكمية من نسبة الولد الى الزنا كيف يمتق عليه اذ ملكه فاجاب بقوله وانما يمتق ش
 اسس الولد هم على الزنا اذ الملك لانه جزا حقيقة بغير واسطة ش بخلاف امومية الولد بالزنا مثل من اشترى اخاه من
 الزنا على ناهي اشارة الى بقوله نظيره ش اي نظيره ام الولد من الزنا حيث لا يمتق عليه ش مثل من اشترى
 اخاه من الزنا لا يمتق عليه لانه ش اي لان الاخ هم من نسب اليه بواسطة نسبه الى الولد وسبب غير ثابت

كان القصاص المشترك
 احكاما لا يلزم للمالكين
 ولولا ذلك لعلققت بالسعاية
 لانها ام ولد ولوجبت في جميعه
 لانها ام ولد فتمت عتق مكاتبه
 لقيام للوجوب من استولت امه
 غير بنحج ثم ملكها صارت
 ام ولد وقال الشافعي لا تصير ام
 ولد استولت امه بملك من ثم استحققت
 ثم ملكها تصير ام ولد وعندنا
 وله في قولنا وهو ولد المفروض
 انها علق بريق فلا يكون ام ولد
 كذا اذا علق من الزنا ثم ملكها الزنا
 وهن لان امومية الولد لا يلقاها
 علق الولد حر لانه جزا الام في
 تلك الحالة والجزا لا يخالف الكل
 ولنا ان السبب هو الجزا
 على ما ذكرنا من قبل الجزا ثبوتها
 بينهما بنسبة الولد الى الوالي
 كذا وقد ثبتت النسب فيثبت
 الجزا بين الواسطة بخلاف
 لانه لا نسب للولد الى الزنا فاما
 يمتق على الزنا اذ الملك لانه جزا
 حقيقة بغير واسطة فظهر
 من الزنا لا يمتق عليه لانه بنسب
 جزا عليه الى الولد وهو غير ثابت

واذا وطى جارية فاجت بولد
 فادعاه ثبت نسبه منه وصارت
 ام ولد له وعليه قيمته وليس عليه
 عقوبة ولا فدية ولا حلق ولا عتق
 بولدها في كتاب الحكم من هذا الكتاب
 وانما ايضا قيمة الولد لا تحل
 لاستناد الملك الى ما قبل الاستيلاء
 وان وطى اب لاب مع بقية الاب
 كسبته النسب لا ولاية للاب
 فله الاب ولو كان الاب ميتا
 يثبت من الجدة كما ثبت النسب
 من الاب لظهور دلالته عند
 فقه الاب وكذا الاب ورقة بمنزلة
 موته لانه قاطع للولاية اذا كانت
 الجارية بين شريكين فجاءت بولد
 فادعاه احد ثبت نسبه له لما
 ثبت النسب بنصفه لمصادفته
 ملكه ثبت في الباقي ضرورة انه لا يخبر
 لما ان سببه لا يخبر في هو الحلق
 اذا الولد الواحد لا يعلق من اثنين
 وصارت ام ولده لان الاستيلاء
 لا يخبر عنها وعند ابي حنيفة هي كسب
 ام ولده ثم يتبعه نصيبا له في كل
 للملك نصيب من عقوبة ولا يطرح

عن شيخنا
 ٥٥٣
 كتاب النكاح
 من المروءات الاخ لا ياب الا بالاخ لام فانه يمتنع على المروءة ان يكون من المروءات الا بالنسب
 فادعاه ثبت نسبه منه وصارت ام ولد له وعليه قيمته وليس عليه عقوبة ولا فدية ولا حلق ولا عتق
 بولدها في كتاب الحكم من هذا الكتاب وانما ايضا قيمة الولد لا تحل لاستناد الملك الى ما قبل الاستيلاء
 وان وطى اب لاب مع بقية الاب كسبته النسب لا ولاية للاب فله الاب ولو كان الاب ميتا يثبت من الجدة
 كما ثبت النسب من الاب لظهور دلالته عند فقه الاب وكذا الاب ورقة بمنزلة موته لانه قاطع للولاية اذا كانت
 الجارية بين شريكين فجاءت بولد فادعاه احد ثبت نسبه له لما ثبت النسب بنصفه لمصادفته ملكه ثبت في الباقي
 ضرورة انه لا يخبر لما ان سببه لا يخبر في هو الحلق اذا الولد الواحد لا يعلق من اثنين وصارت ام ولده لان الاستيلاء
 لا يخبر عنها وعند ابي حنيفة هي كسب ام ولده ثم يتبعه نصيبا له في كل للملك نصيب من عقوبة ولا يطرح
 بالتحقق الذي لا الزمان في حينه يكون قاطع على الاصح من المذهب هم بخلاف الاب اذا استولد جارية ابيه

عبد

كتاب النكاح
 ٥٥٥
 عن شيخنا
 من حيث لا يلزمه العقر لان الملك هناك ثبت شرط الاستيلاء وشي ام لثبوتهم فمقتدره من امي فمقتدره ملك الاستيلاء
 فان قيل الملك ثبت صورة الاستيلاء فثبت سابقا على الحلق في حق الاستيلاء ولا في حق غيره لان ما ثبت بالضرورة مقتدر
 بقدر ما قلنا الاستيلاء عبارة هم فصار والمال ملك نفسه وفيه التفرقة بين الشريك الذي جرت ان ملك الشريك في نصف قائم
 وفيه الحلق وذلك كفي الاستيلاء فنجعل ملك نصيبا جاعلا الاستيلاء فيكون الوطى واقعا في غير ملكه وذلك لوجوب الجدة لانه سقطت النسبة
 فيجب العقر واما الاب فلم يكن له ملك في الجارية وقد استولد ما نجعل ملكا شرط الاستيلاء في ملكه لانه لا امره على الصحيح فيكون الوطى في ملكه
 والوطى في ملكه لا يوجب العقر ولا يغيره من امي الشريك للمدعي هم قيمة ولد ناشي امي ولد الجارية المشتركة هم لان النسب يثبت
 الى وقت الحلق فلم يمتنع شي من على ملك الشريك لان ما علق الحلق حرا لاصل لان نصفه المعلق على ملكه وانما يمتنع ثبوت
 الرق فيه فان ادعاه معاش امي فان ادعى الشريكان الولد مجتمعين هم يثبت نسبه منهما شي امي من الشريكين باللفظ القدر
 وقال المصنف هم معناه شي امي معنى قول القدر هم يثبت نسبه منهما اذا علمت على ملكها شي فان ولدت
 لستة أشهر عند اشترائها فوالت ولدت ولد الكذا ففسر العتاني في شرح الجامع الصغير تفسير الحمل على ملكها لانه اذا
 لم يكن الحلق في ملكها بان ولدت لاقبل من ستة أشهر من وقت الشتر وكان دعوة تحرير لا دعوة استيلاء فمقتدر
 الولد ولا يثبت الاستيلاء لان دعوة الاستيلاء اذا لم يكن الحلق في ملك المدعي وتشد الحرة فيها الى وقت الحلق
 ودعوة التحرير ان لا يكون الحلق في ملك المدعي فتقتصر الحرة فيها الى وقت الدعوة هم وقال الشافعي يرجع الى
 قول القافة شي بلفظ المبني للمفعول والقافة بالقاف والقافة بالفتحة جمع القائف كالحاكة في جمع الحائك
 والقائف هو الذي يعرف الآثار ويتبعها ويعرف شبه الرجل في ولده واخيه من قاف اثره يتوقف مقلوب يقال
 يعقوه امي تبعه ثم القافية مشهورة في بني مدج بن قرة بن عبد مناف بن كنانة بن خزيمية وقيل القافية في اسد
 ويقول الشافعي قال احمد وقال مالك ليميل بني الاماء دون الحراس ويقولنا قال الثوري واسحاق بن ربيعة
 هم لان ثبوت النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من اثنين متخذ فعلنا بالشبه وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يقول القائف في اسامة بن زيد شي هذا اخرجه الائمة است في كعبهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري
 عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا فقال يا عائشة اندي
 ان مجز المذبحي دخل على وعندي اسامة بن زيد يريد اعطاهم فقلت قد عطاها يا رسول الله فقال اندي
 بعض قال البود او كان اسامة اسود وكان زيد ابني سمي مجز حرا لانه كان اذا امر احد خلقه لم يمسح خذرا من
 وقال الشافعي لو كان العمل بالشبه بالامام سر رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام لا يمسح الا بالحق هم ولنا كتاب في هذا

لان الملك هنا ثبت شرط
 الاستيلاء فثبت سابقا على
 الحلق في حق الاستيلاء ولا في حق غيره لان ما ثبت بالضرورة مقتدر
 بقدر ما قلنا الاستيلاء عبارة هم فصار والمال ملك نفسه وفيه التفرقة بين الشريك الذي جرت ان ملك الشريك في نصف قائم
 وفيه الحلق وذلك كفي الاستيلاء فنجعل ملك نصيبا جاعلا الاستيلاء فيكون الوطى واقعا في غير ملكه وذلك لوجوب الجدة لانه سقطت النسبة
 فيجب العقر واما الاب فلم يكن له ملك في الجارية وقد استولد ما نجعل ملكا شرط الاستيلاء في ملكه لانه لا امره على الصحيح فيكون الوطى في ملكه
 والوطى في ملكه لا يوجب العقر ولا يغيره من امي الشريك للمدعي هم قيمة ولد ناشي امي ولد الجارية المشتركة هم لان النسب يثبت
 الى وقت الحلق فلم يمتنع شي من على ملك الشريك لان ما علق الحلق حرا لاصل لان نصفه المعلق على ملكه وانما يمتنع ثبوت
 الرق فيه فان ادعاه معاش امي فان ادعى الشريكان الولد مجتمعين هم يثبت نسبه منهما شي امي من الشريكين باللفظ القدر
 وقال المصنف هم معناه شي امي معنى قول القدر هم يثبت نسبه منهما اذا علمت على ملكها شي فان ولدت
 لستة أشهر عند اشترائها فوالت ولدت ولد الكذا ففسر العتاني في شرح الجامع الصغير تفسير الحمل على ملكها لانه اذا
 لم يكن الحلق في ملكها بان ولدت لاقبل من ستة أشهر من وقت الشتر وكان دعوة تحرير لا دعوة استيلاء فمقتدر
 الولد ولا يثبت الاستيلاء لان دعوة الاستيلاء اذا لم يكن الحلق في ملك المدعي وتشد الحرة فيها الى وقت الحلق
 ودعوة التحرير ان لا يكون الحلق في ملك المدعي فتقتصر الحرة فيها الى وقت الدعوة هم وقال الشافعي يرجع الى
 قول القافة شي بلفظ المبني للمفعول والقافة بالقاف والقافة بالفتحة جمع القائف كالحاكة في جمع الحائك
 والقائف هو الذي يعرف الآثار ويتبعها ويعرف شبه الرجل في ولده واخيه من قاف اثره يتوقف مقلوب يقال
 يعقوه امي تبعه ثم القافية مشهورة في بني مدج بن قرة بن عبد مناف بن كنانة بن خزيمية وقيل القافية في اسد
 ويقول الشافعي قال احمد وقال مالك ليميل بني الاماء دون الحراس ويقولنا قال الثوري واسحاق بن ربيعة
 هم لان ثبوت النسب من شخصين مع علمنا ان الولد لا يتخلق من اثنين متخذ فعلنا بالشبه وقد سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم يقول القائف في اسامة بن زيد شي هذا اخرجه الائمة است في كعبهم عن سفيان بن عيينة عن الزهري
 عن عروة عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات يوم مسرورا فقال يا عائشة اندي
 ان مجز المذبحي دخل على وعندي اسامة بن زيد يريد اعطاهم فقلت قد عطاها يا رسول الله فقال اندي
 بعض قال البود او كان اسامة اسود وكان زيد ابني سمي مجز حرا لانه كان اذا امر احد خلقه لم يمسح خذرا من
 وقال الشافعي لو كان العمل بالشبه بالامام سر رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام لا يمسح الا بالحق هم ولنا كتاب في هذا

الى شريح في هذه الحادثة
لبساً فليس عليها ولو
بيننا لبتين لهما وهو لهما
يتجارتان وهو لبتان لهما
وكان ذلك محض من الصفا
وعن غيره مثل ذلك
ولا يها استوى ياقب
الاستحقاق فيستوي
فيسيه والنسب
وان كان لا تجزي
ولكن يتعلق به
احكام متجارية
فما يقبل التجزية
ينبت في حقهما على
التجزية وما لا يقبلها
ينبت في حق كل
واحد منهما كماله
كان ليس معه غيره
اذا كان الشريكين
ابا لآخر وكان احدهما
مسلماً والاخر ذمياً
لوجود المخرج في المسلم
وهو الاسلام وفي حق الاب

مبنى شريح

كتاب التتاق

اسم شريح بن الحارث الكوفي قاضي الكوفة من كبار التابعين عاش ثمانمائة وعشرين سنة واستقر بامام
رضي الله تعالى عنه على الكوفة ولم يزل بعد ذلك قاضياً خمسين سنة ولم يطل عنها الا ثلاث سنين امتنع فيها عن القضاء
في فتنه ابن الزبير رضي الله تعالى عنه ومات سنة تسع وسبعين وبقاى سنة ثمانين هم في هذه الحادثة شريح وهى التى
كانت فيها دعوى الشريكين مع الولد الذى ولد له الجارية المشتهرة بنهما لم يباشش اى الشريكان من ليس الامم
على فان لبساً او اغماه عليه فليس عليها ش اى النسب بنهما ولو بينا بين لهما هو ابناهما ويترثانه وهو لك
سماش اى الولد لبتان من الشريكين ليعني اذا مات الولد بعد موت احدهما يكون الميراث للاب الحى ولا شى لورثة
الشريك هم وكان ذلك محض من الصفا ليعني ارادة في سر الجميع عليه وقال الا تراهى تحمل الاجماع ورواه
رواة البيهقي اخرجه عن مبارك بن فضالة عن الحسن بن عمرو وجابر وطيا جارية في شهر واحد فجات بعلام فارفعها
الى شريح رضي الله تعالى عنه فبى ثلثة من لقاها فاجتمعوا على ان يشبهه بنهما جميعاً وكان عمر قاضا يقول وقال قد
كاتب الحكمة تميزوا عليها الاسود والاصفر والاعفر فودى الى كل كلب شبه ولم يكن اراد في الناس حتى رايت
بذ فجعل عمر لهما يرثانه وهو الباقي منها وقال البيهقي هذا منقطع ومبارك بن فضالة ليس بحجة هم وعن علي بن ابي
تعالى عنه مثل ذلك ش اى مثل لما روى عن عمر رضي الله تعالى عنه واخرجه الطحاوي في شرح الآثار عن سما
عن مولى لابن مخزوم قال وقع رجل على جارية في طهر واحد فخلقت الجارية فلم يدرك منها ابناً فادعى عليها رضي الله
تعالى عنه فقال هو لك ميرثا وهو الباقي منكاهم ولا نكاح اى الشريكان هم استويا في سبب الاستحقاق
ش اراد السبب لان الاستحقاق ثبت للاب الملك كان ثانيا من قبل فلو لم يكن الدعوة ما كان يستحق ميراث الملك
انتمى قلت اراه الكافي فانه قال سبب استحقاق الملك قال الاكل استحقاق الملك قبل الدعوة هم فيستويان فيه
ش اى في الاستحقاق والنسب ان كان لا تجزي ش جواب عن قول الشافعي لان النسب الى اخوه وتقريره ان النسب
وان كان لا تجزي هم ولكن يتعلق به احكام متجارية ش كالنفقة وميراث الولد وللاية التصرف في ماله هم فيما يقبل التجزية
ثبت في حقهما على التجزية لا يقبلها ش اى التجزية هم ثبت ش ودلاية الاكل هم في حق كل واحد منهما احكاما ليس
متجارية ش لعمري التجزية هم الا اذا كان احد الشريكين اباً لآخر ش هذا من قوله وما لا يقبل اى ما لا يقبل
التجزية كالنسب في حق كل واحد منهما الا اذا الشريكين اب لآخر فادعى ميراثه جارية بينهما يكون الاب المولى لوجود المخرج على
النصف قيمة الجارية وعلى كل واحد نصف العقر فبقا صان هم او كان احدهما مسلماً والاخر ذمياً ش فادعياه معاً
فالمسلم اولى هم لوجود المخرج في حق المسلم وهو الاسلام وفي حق الاب ش اى وجود المخرج في حق الاب هم وهو ماله

كتاب التتاق

من الحق في نصيب الابن ش لان الاب حقيقة الملك في نصيبه وشبهه الملك في نصيب ابنه واذا السلم المدعى ثم ولدت الامة
فاوداهو معاشته لانه من ابها واذا كانت الدعوى من ذمى وميراث الولد لانه اقرب الى الاسلام وغير
كل واحد لصاحبه نصف العقر كذا في الشافعي ثم اعلم ان النسب ثبت من ثنتين باتفاق اصحابنا وفيما فرقت ذلك اختلفوا فمن
من اثنين فقط وقال محمد بن ثلثة لا غيرهم وسرور النبي صلى الله عليه وسلم ش هذا جواب لاجتراح الخصم بقوله وقد روي
صلى الله عليه وسلم يقول القالف تقرير ان سرور النبي صلى الله عليه وسلم هم فماروى ش يخرج على صيغة المعلوم اى
فيما روى الشافعي ويجوز ان يكون على صيغة المجهول هم لان الكفار كانوا يطعنون ش انضم العين من باب نصرة الظاهر
عليه في حقه طعنا وطعنا هم في نسب اساتيدهم وكان قول القالف مقطوعاً بطعنهم فسر ش اى فلاجل ذلك سرور النبي
صلى الله عليه وسلم هم كانت الامة ام ولد لهما ش اى للشريكين هم بصيغة واحدة من اب واحد منها في نصيبه من الولد في نصيبه
منهما ام ولد له جارية وادعى كل واحد منهما نصف العقر قصاصاً بما له ش على الاخر لفتح الامام اى بالذم له
هم ويرث الابن من كل واحد منهما ميراث ابن كامل لانه اقرب ميراث كله وهو حجة في حقه ويرثان منه ميراث واحد
لاستوائهما في السبب ش وهو الدعوة هم كما اذا اقاما البنية ش اى كل واحد وعلى اب مجهول النسب يكون ذلك
بنهما فكذا اذ هم واذا وطى المولى جارية مكاتبه فجات بولد فادعاه فان صدق المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن
ابن يوسف لا يعتبر تصديق ش اى تصديق المكاتب ليعني ثبت النسب ودعوى المولى هم اعتباراً بالاب
يدعى ولد جارية ابنه ش وقد حملت في ملك الابن لا يشترط تصديق بل ثبت النسب بمجرد دعوة الابن اياه بل
لان دعوة المولى اقوى من دعوة الاب لان المولى له حق في مكاتب المكاتب لان مال الكاتبة موقوف على مولاه لان
المكاتب عبد يابقي عليه درهم ووجه الظاهر وهو الفرق ش من استيلاء جارية الابن حيث ثبت فيه النسب لغير تصديق
وجارية المكاتب حيث يشترط فيها التصديق هم ان المولى لا يملك التصرف في اكتساب مكاتبه ش كحجة على نفسه
هم حتى لا يملكه ش اى لا يملكه كسب المكاتب عند الحاجة هم والاب يملك تلكه ش استملكه يال ابنه
لانه لم يحجر على نصيبه فلا يعتبر تصديق الابن وعليه عقر ش اى وعلى المولى عقر جارية المكاتب
هم لانه لا يتقدمه الملك ش قال الاكل لان الملك لا يتقدم الاصلى قال الا تراهى الضمير المنسوب
راجع الى الوطى الذى دل عليه قوله وطى هم لان ماله من الحق كاف ش اى لان ماله من حق الملك
كاف هم لصحة الاستيلاء لما ذكره ش استذكر الحق الذى للمولى على المكاتب لانه في مال المكاتب
قال الا تراهى في قول صاحب المداينة لانه قال ماله من الحق كاف لصحة الاستيلاء واسه ما ثبت

مبنى شريح

من الحق في نصيب الابن سرور النبي
عليه السلام فيما كان الكفار كانوا
يطعنون في نسب سلمة وكان قول
القائف مقطوعاً بطعنهم فسر
الامة ام ولد لهما الصحة دعوى كل واحد
منهما في نصيبه في الولد فيصير
منهما ام ولد تبعاً لولدها وعلى كل واحد
منهما نصف العقر قصاصاً بما له على الآخر
ويرث الابن من كل واحد منهما ميراثاً
ابن كامل لانه اقرب ميراث كله وهو حجة
في حقه ويرثان منه ميراث اب واحد
لاستوائهما في السبب كما اذا اقاما
البينة واذا وطى المولى جارية مكاتبه
فجات بولد فادعاه فان صدق
المكاتب ثبت نسب الولد منه وعن
ابن يوسف لا يعتبر تصديق
بالاب يدعى ولد جارية ابنه ووجه
الظاهر هو الفرق ان المولى لا يملك
التصرف في اكتساب مكاتبه حتى لا
يملكه والاب يملك تلكه فلو معتبر
تصديق الابن وعليه عقر جارية المكاتب
الملك لان ماله من الحق كاف لصحة
الاستيلاء لما ذكره

الموسى من الحق كافة لصحة الاستيلاء والمفهوم منه ثبوت الاستيلاء وجارية المكاتب والمنصوص في الكتب عن اصحابنا
 ان الاستيلاء لا يثبت وهو نفسه يصح بهذا ايضا بعد خطين لقوله ولا تقصير الجارية ام ولده امى للموسى فاذا لم يصح
 الجارية ام ولده من ابن يصح الاستيلاء وانتهى وقال الاكل بعد ان لكل كلام الاترازي برتبة فقال قيل في كلامه
 نظر ثم قال والجواب ان دلالة لفظ الاستيلاء على طلب نسب الولد اقوى من دلالة على كونه ام ولده فكان المراد بقوله
 لصحة الاستيلاء وصحة النسب المحل لدلالة ما بعده فان المصنف اجل قدر من ان يقع من كلامه في سطرين تناقض وفيه
 ناس معطوف على قوله فقيرناهم قال في قوله لا يثبت في معنى المغرور حيث اعتمد دليله من ان شئ امى ان الولد كسبه فلم يرض به
 شئ فيكون جواب القيمة دفعا للبصر عن المكاتب ثابت بالنسب امى ولا تقصير الجارية ام ولده امى للموسى لانه لا يملك
 فيها حقيقة كفاي ولد المغرور قال الاترازي كان ينبغي ان يقول كفاي المغرور ولا ذكر الولد على معنى ان الجارية
 لا تقصير ام ولد المغرور لعدم الملك فيها وهذا هو الحق الكلام اما قوله كفاي ولد المغرور متعلق بقوله هم فيكون حررا القيمة
 ثابت بالنسب منه شئ وحسين لا بد من ذكر الولد وعلى تقدير ان يكون متعلقا بقوله هم لا تقصير الجارية ام ولده
 لانه لا يملك فيها حقيقة شئ كفاي ولد المغرور فان كذبه المكاتب في النسب لم يثبت شئ هذا معطوف على قوله فان
 صدقة المكاتب لما بينا انه لا بد من تصديقه فلو ملكه لربا شئ يعني لو ملك الموسى الولد لم يكن كذبا للمكاتب معناه هم ثبت
 نسبة مقام الموجب شئ وهو الاقرار بالاستيلاء ومنه ان حق المكاتب في المالك شئ وقد زال ذلك بالنقل الى المولى
 فثبتت النسب له والى المالك والمالك اعلم فروع في التكملة ولا يحل للموسى وطى مكاتبته ولو وطىها فطلى عقره وفي الاستيلاء
 لو عقلت منه كان بالخيار ان شاعرت لنفسها فصارت ام ولد وان شئت على الكتابة واعدت عقرها وفي
 التبنية يبرمه عقرها وان احلها قصير ام ولده فان ذلك الكتابة عقلت فتعقبت بموت سيدا ايضا في المعنى ووطى المكاتب غير شرط
 حرام عند الجمهور والائمة الاربعية ولو شرط وطىها فوطىها بطل الفضا عند الجمهور وقال احمد وابن ميسرة ذلك عند الشتر ولا عليه
 عند اهل العلم وعن الحسن الزهرى يجوز ولو وطى جارية مكاتبه فعليه عقرها وهو قول الشافعي راجح وقال مالك لا شئ عليه لانها ملكه
 في المحيط يجوز لعاق ام الولد وكذا تبنا التحيل الحرية وكذا تبنا في غير الاستيلاء لا يصح تبنا في جوامع الفقه استولى مدبرة التدبير
 وتقتضى من جميع المال ولا شئ في الدين ولو باع منه ام الولد منها جاز وعقلت كما لو باع رقبته العبد منه كذا رواه ابن سبعة
 عن ابى يوسف بيع الخدمه باطل ولا تقس بخلاف رقبته منها حيث تعقبت ولو ولدت جارية منه وقال لمولاها اصلها الى
 والولد ولدى وصدقة المولى في الاحلال وكذا في الولد ثبت نسبه وصارت ام ولده ولو صدقة في الولد ثبت نسبه
 وهو عبد لمولاه والله سبحانه وتعالى اعلم وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم

وقمة ولد هلاله
 في صحة للمعرج حيث
 اعتمد دليله هو انه
 كسب كسبه فلم يرض
 برقه فيكون حرا بالقيمة
 ثابت بالنسب منه
 ولا تقصير الجارية ام
 لا يملكه فيها
 كفاي ولد المغرور
 وان كذبه
 المكاتب في النسب
 لم يثبت لما بينا انه لا بد
 من تصديقه
 فلو صدقه يوما
 ثبتت نسبته لغيره
 الموجب زوال حق
 المكاتب اذ هو المالك

